

# النجم الثاقب

## في شرح تنبيه الطالب

للإمام الأصولي الفقيه المفسر

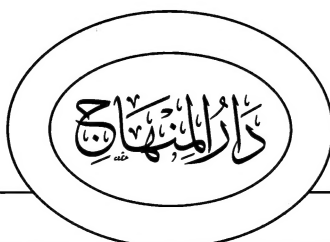
شمس الدين محمد بن أحمد الخطيب الشربيني  
رحمة الله تعالى

تُرِفَتْ بخدمته والعناية به

الجنة العلمية بمركز دار المنهج للدراسات والتحقيق العلمي



الصيام - الحج والعمرة



الإصدار الأول - الطبعة الأولى  
١٤٤٣هـ - ٢٠٢١م  
جميع الحقوق محفوظة للنَّاشِر

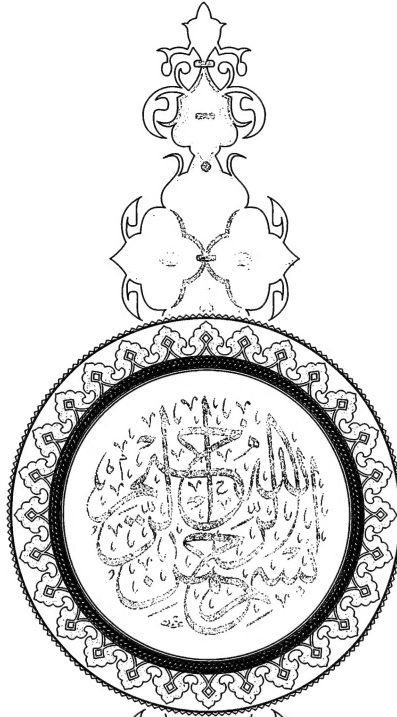
## دار المنهاج للنشر والتوزيع

المملكة العربية السعودية - جدة  
حي الكندرة - شارع الملك فهد - جانب البنك الفرنسي  
هاتف رئيسي 00966 12 6326666  
المكتبة 6322471 - فاكس 6320392  
ص. ب 22943 - جدة 21416  
[www.alminhaj.com](http://www.alminhaj.com)  
E-mail: [info@alminhaj.com](mailto:info@alminhaj.com)



الرقم المعياري الدولي  
ISBN: 978 - 9953 - 541 - 96 - 9





النَّجْمُ وَالْبَاقِيَّةُ  
فِي شَرْحِ تَنْبِيهِ الطَّالِبِ

## أَسْمَاءُ أَعْضَاءِ اللِّجْنَةِ الْمُشَارِكَةِ فِي إِنْجَازِ هَذَا الْكِتَابِ

### لِلتَّحْقِيقِ وَالْعَنَایَةِ وَالضَّبْطِ

أحمد بن عبد الخالق علّوش

عبد الله بن عليّ ابن سميّط

قصيّ بن محمد نورس الحلاق

يوسف بن أحمد رضوان المقداد

حسام الدين بن محمد جزماتي

عبد الله بن أحمد دندشي

عبد اللطيف بن أحمد عبد اللطيف

### لِلتَّصْحِیحِ وَالْمُرَاجَعَةِ

أحمد بن عليّ الكاف

عبد الله بن عمر ابن سميّط

أبوبكر بن محمد بلقفيّ

عبد الله بن أحمد الكاف

عليّ بن محمد العیدروس

### لِلتَّنْسِيقِ وَالْمُتَابَعَةِ

محمد بن سقاف بلقفيّ

حسن بن محمود المعراوي

إسماعيل بن ياسين حسين

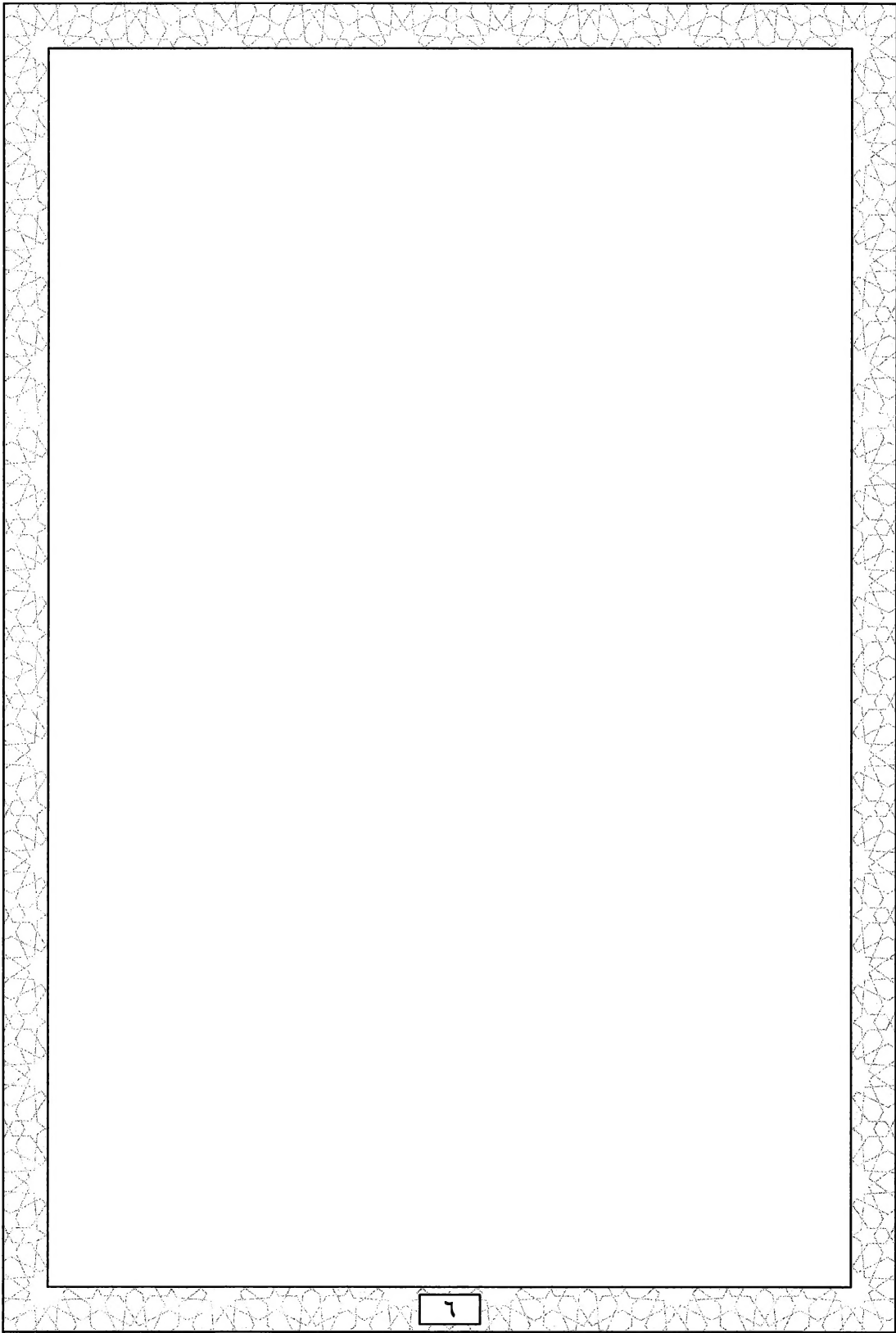
### المشرف العامّ

عمر سالم سعيد باجحيف

### رئيسُ اللّجنة

محمد غسان بن نضوح عزقول

# كتابُ الصَّيام



## كتابُ الصَّيام

يَجِبُ صَوْمُ رَمَضَانَ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ بَالِغٍ عَاقِلٍ .....

( كتاب ) بيان حكم ( الصيام ) <sup>(١)</sup>

هو لغةٌ : الإمساك ، ومنه قوله تعالى حكايةً عن مريم : ﴿ إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَنِ صَوْمًا ﴾ <sup>(٢)</sup> ؛ أي : إمساكاً وسكوتاً عن الكلام ، وشرعاً : إمساكٌ مخصوصٌ من شخصٍ [ مخصوصٍ ] في وقتٍ مخصوصٍ بشرائط .

والأصل في وجوبه قبل الإجماع مع ما يأتي آيةً : ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ ﴾ <sup>(٣)</sup> ، وخبر : « بُنِيَ الإسلام على خمسٍ ... » <sup>(٤)</sup> .  
وفرض في شعبان في السنة الثانية من الهجرة .

[ أركان الصيام ]

وأركانه ثلاثةٌ : صائمٌ ، ونيةٌ ، وإمساكٌ عن المفطرات .

وبدأ منها بالصائم فقال : ( يجب صوم رمضان على كل مسلم بالغ عاقلٍ )

(١) في هامش الأصل : ( كتبتُ هذا الكتاب من باب الصيام بالمدينة وأنا صائم ، نهار أربعة وعشرين بشهر رجب ، نهار سنة « ١٠٤٤ » ) .

(٢) سورة مريم : ( ٢٦ ) .

(٣) سورة البقرة : ( ١٨٣ ) .

(٤) أخرجه البخاري ( ٨ ) ، ومسلم ( ٢١/١٦ ) عن سيدنا عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ، وقد تقدم مراراً ، وانظر ( ٢١٧/١ ) .

قَادِرٍ عَلَى الصَّوْمِ . فَأَمَّا الْكَافِرُ : فَإِنْ كَانَ أَصْلِيًّا .. لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ ، وَإِنْ كَانَ مُرْتَدًّا .. وَجِبَ عَلَيْهِ . وَأَمَّا الصَّبِيُّ .. فَلَا صَوْمَ عَلَيْهِ ، غَيْرَ أَنَّهُ يُؤْمَرُ بِهِ لِسَبْعٍ ، وَيُضْرَبُ عَلَى تَرْكِه لِعَشْرِ .....

كما في الصلاة ( قادر على الصوم ) وسيأتي محترزات ذلك ، ووجوبه على السكران والمغمى عليه والحائض ونحوهم - كما شملته عبارة المصنف - وجوب انعقاد سبب ؛ كما تقرّر في الأصول ؛ لوجوب القضاء عليهم كما سيأتي ، وَمَنْ أَلْحَقَ بِهِمُ الْمُرْتَدَّ .. فقد سها ؛ فإن وجوبه عليه وجوب تكليف .

\* \* \*

( فأما الكافر ؛ فإن كان أصلياً .. لم يجب عليه ) بالمعنى السابق في الصلاة<sup>(١)</sup> ، ( وإن كان مرتدّاً .. وجب عليه ) قضاء ما فاتته زمن الرّدّة ؛ لبقاء عُلقة الإسلام ؛ كما في الصلاة .

( وأما الصبي .. فلا صوم عليه ) لرفع القلم عنه ، ( غير أنه ) / أي : الصبي المميز ، والمراد به : الجنس الصادق بالذكر والأنثى ( يُؤْمَرُ بِهِ لِسَبْعٍ ) إذا أطاق ، ( وَيُضْرَبُ عَلَى تَرْكِه لِعَشْرِ ) قياساً على الصلاة ، كذا ذكره في « المذهب »<sup>(٢)</sup> ، ونظر بعضهم فيه : بأنّ ضربه عقوبةً ، فيقتصر على محلّ [ ورودها ]<sup>(٣)</sup> ؛ ولذا لم يذكر الرافعي ضربه هنا<sup>(٤)</sup> ، لكن ذكره النووي في « شرح المذهب » عن

(١) انظر ما تقدم ( ٥٧١/١ ) .

(٢) المذهب ( ٢٣٩/١ ) .

(٣) في الأصل : ( وردها ) ، والتصويب من « كنز الراغبين » ( ١١٥/٢ ) .

(٤) الشرح الكبير ( ٢٠٠/٣ ) .

وَمَنْ زَالَ عَقْلُهُ بِجُنُونٍ .. لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ الصَّوْمُ . فَإِنْ بَلَغَ الصَّبِيُّ أَوْ أَفَاقَ  
الْمَجْنُونُ فِي أَثْنَاءِ النَّهَارِ .. لَمْ يَلْزَمُهُمَا صَوْمُ ذَلِكَ الْيَوْمِ عَلَى ظَاهِرِ  
الْمَذْهَبِ . وَأَمَّا مَنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى الصَّوْمِ .....

الأصحاب<sup>(١)</sup> ، والأمر والضرب واجبان على الولي ؛ كما مرَّ بيانه<sup>(٢)</sup> .

( ومن زال عقله بجنونٍ ) ولو بشرب دواءٍ ليلاً أو مرض .. ( لم يجب عليه  
الصوم ) لرفع القلم عنه .



( فإن بلغ الصبي ) بالنهار صائماً .. وجب عليه إتمامه ولا قضاء ، وإن بلغ  
فيه مفطراً ( أو أفاق المجنون في أثناء النهار .. لم يلزمهما صوم ذلك اليوم )  
وكذا إذا أسلم الكافر في أثناءه ( على ظاهر المذهب ) لأن ما أدركوه لا يمكنهم  
صومه ، فلا يلزمهم قضاؤه ، وقيل : يلزمهم القضاء ؛ كما تلزمهم الصلاة إذا  
أدركوا من آخر وقتها ما لا يسعها ، وكذا لا يجب عليهم قضاء ما فاتهم قبل  
ذلك .

نعم ؛ ما فات بالجنون في زمن الرِّدَّة أو السُّكْرِ .. يجب قضاؤه ، وتقدَّم في  
( الصلاة ) نظير ذلك مع زيادة<sup>(٣)</sup> .



( وأما من لم يقدر على الصوم ) بأن وجد به ضرراً شديداً ؛ وهو ما يبيح

(١) المجموع (٢٥٤/٦) .

(٢) انظر ما تقدم (٥٦٩/١) .

(٣) انظر ما تقدم (٥٧٢/١) .

لِكَبَرٍ أَوْ مَرَضٍ لَا يُرْجَى بُرْؤُهُ . . فَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ الصَّوْمُ ، إِلَّا أَنَّهُ تَلَزَّمَهُ الْفِدْيَةُ عَنْ كُلِّ يَوْمٍ مُدٍّ مِنْ طَعَامٍ فِي أَصَحِّ الْقَوْلَيْنِ ، وَلَا تَلَزَّمُهُ فِي الْآخَرِ .

التيمم ؛ كما في « الروضة » <sup>(١)</sup> ( لكبرٍ أو مرضٍ لا يُرجَى بُرْؤُهُ . . فلا يجب عليه الصوم ) لِمَا فِيهِ مِنَ الْحَرَجِ ، ( إِلَّا أَنَّهُ تَلَزَّمَهُ الْفِدْيَةُ ) ابتداءً ؛ كما صَحَّحَهُ فِي « المجموع » <sup>(٢)</sup> ، ( عَنْ كُلِّ يَوْمٍ مُدٍّ مِنْ طَعَامٍ ) إِنْ كَانَ مُوسِرًا بِهِ ( فِي أَصَحِّ الْقَوْلَيْنِ ) لقوله تعالى : ﴿ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ ﴾ <sup>(٣)</sup> المراد : لا يطيقونه ، أو يطيقونه حال الشباب ثم يعجزون عنه بعد الكبر ، وروى البخاري : أن ابن عباس وعائشة رضي الله تعالى عنهما كانا يقرآن : ( وعلى الذين يُطَوَّقُونَهُ ) <sup>(٤)</sup> ، ومعناه : يُكَلِّفُونَ الصَّوْمَ فَلَا يَطِيقُونَهُ .

( ولا تلزمه في ) القول ( الآخر ) كالمريض والمسافر إذا ماتا قبل التمكن ، أما من يُرْجَى بُرْؤُهُ . . فلا يجب عليه في حال مرضه ، لكن إذا برئ وتمكَّن . . وجب عليه القضاء ؛ كما سيأتي <sup>(٥)</sup> .

وخرج بـ ( الموسر ) : المعسر ، ففي استقرار الفدية في ذمته القولان في الكفارة ، ومقتضاه : الاستقرار ؛ كالقضاء في حق المريض والمسافر ، وبه قطع

(١) روضة الطالبين ( ٢ / ٤٣١ ) .

(٢) المجموع ( ٦ / ٢٦٢ ) .

(٣) سورة البقرة : ( ١٨٤ ) .

(٤) صحيح البخاري ( ٤٥٠٥ ) ، وفيه قراءة سيدنا عبد الله بن عباس رضي الله عنهما ، وأما قراءة سيدتنا أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها . . فأخرجها عبد الرزاق ( ٧٥٧٦ ) ، والبيهقي ( ٢٧٢ / ٤ ) برقم ( ٨٣٩٨ ) ، وانظر « الدر المنثور » ( ١ / ٤٣٢ ) ، وهي قراءة شاذة .

(٥) انظر ما سيأتي ( ٣ / ٦٤ ) .



وَمَنْ تَرَكَ الصَّوْمَ جَاحِداً لِرُجُوبِهِ .. كَفَرَ وَقَتِلَ بِكُفْرِهِ .....

القاضي أبو الطيب<sup>(١)</sup> ، لكن قال في « شرح المذهب » : ( ينبغي هنا السقوط ؛ لأن الفدية ليست في مقابلة جنائية ، بخلاف الكفارة )<sup>(٢)</sup> ، والمراد بالطعام : ما تخرج منه الفطرة .



( ومن ترك الصوم جاحداً لوجوبه ) وهو ممن لا يخفى عليه ذلك ؛ بأن كان قديم الإسلام ؛ كما في « الكفاية »<sup>(٣)</sup> ، ولم يكن نشأ ببادية بعيدة عن العلماء .. ( كفر ) لإنكاره ما هو معلوم من الدين بالضرورة ، ( وقَتِلَ بكفره ) كما مرَّ في ( الصلاة )<sup>(٤)</sup> .



(١) انظر « المجموع » ( ٢٦٢/٦ - ٢٦٣ ) .

(٢) المجموع ( ٢٦٢/٦ ) ، والذي يظهر من كلام الشارح رحمه الله تعالى وتقديره لكلام « التنبيه » بقوله : ( إن كان موسراً به ) .. اعتماده لكلام « المجموع » ، وعبارته في « مغني المحتاج » ( ١/٦٤٣ ) : ( وقضية إطلاق المصنف : أنه لا فرق في وجوب الفدية بين الغني والفقير ، وفائدته : استقرارها في ذمة الفقير ، وهو الأصح على ما يقتضيه كلام « الروضة » و« أصلها » ، وجري عليه ابن المقري ، وقول « المجموع » : « ينبغي أن يكون الأصح هنا كالفطرة ؛ لأنه عاجزٌ حال التكليف بالفدية ، وليس في مقابلة جنائية ونحوها » .. تبع فيه القاضي ، وهو مردودٌ بأن حقَّ الله تعالى المالي إذا عجز عنه العبد وقت الوجوب .. يثبت في ذمته وإن لم يكن على وجه البدل إذا كان بسبب منه ، وهو هنا كذلك ؛ إذ سببه فطره ، بخلاف زكاة الفطر ) .

هذا ؛ وقد اعتمد شيخه الشهاب الرملي في « حاشيته على أسنى المطالب » ( ١/٢٧٤ ) كلام « الروضة » كابن المقري .

(٣) كفاية النبيه ( ٢٤٢/٦ ) .

(٤) انظر ما تقدم ( ١/٥٧٥ - ٥٧٦ ) .

وَمَنْ تَرَكَهُ غَيْرَ جَاحِدٍ مِنْ غَيْرِ عُدْرٍ .. حُبِسَ وَمُنِعَ الطَّعَامَ وَالشَّرَابَ . وَلَا يَجِبُ صَوْمُ رَمَضَانَ إِلَّا بِرُؤْيَا الْهَلَالِ ؛ فَإِنْ غُمَّ عَلَيْهِمْ .. وَجَبَ عَلَيْهِمْ اسْتِكْمَالُ شَعْبَانَ ، ثُمَّ يَصُومُونَ . فَإِنْ رَأَوْا الْهَلَالَ بِالنَّهَارِ .. فَهُوَ لِلَّيْلَةِ الْمُسْتَقْبَلَةِ .....

( ومن تركه غير جاحدٍ من غير عذرٍ ) كمرضٍ وسفرٍ ونحوها ؛ كأن قال : ( الصوم واجبٌ عليّ ولكن لا أصوم ) .. ( حُبِسَ وَمُنِعَ الطَّعَامَ وَالشَّرَابَ ) / نهراً ؛ لتحصل له صورة الصوم بذلك .

ب/٢٢٤

[ ما يجب به صوم رمضان ]

( ولا يجب صوم رمضان إلا ) بكمال شعبان ثلاثين ، أو ( برؤية الهلال ) ليلة الثلاثين من شعبان في حقٍّ من رآه وإن كان فاسقاً ، أو ثبوته في حقٍّ من لم يره ، ( فإن غُمَّ عليهم .. وجب عليهم استكمال شعبان ) ثلاثين يوماً ( ثم يصومون ) لخبر البخاري : « صوموا لرؤيته ، وأفطروا لرؤيته ، فإن غُمَّ عليكم .. فأكملوا شعبان ثلاثين » <sup>(١)</sup> .

\* \* \*

( فإن رَأَوْا الهلال بالنهار ) يوم الثلاثين ولو قبل الزوال .. ( فهو لليلة المستقبل ) لا الماضية ، فلا يفطرون إن كان في ثلاثي رمضان ، ولا يمسون إن كان في ثلاثي شعبان ؛ فعن شقيق بن سلمة : جاءنا كتاب عمر رضي الله تعالى عنه بخانقين : ( أن الأهلة بعضها أكبر من بعض ؛ فإذا رأيتمُ الهلال

(١) صحيح البخاري ( ١٩٠٩ ) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه .

وَيُقْبَلُ فِي هَلَالِ رَمَضَانَ عَدْلٌ فِي أَصَحِّ الْقَوْلَيْنِ .....

نهاراً . . فلا تفطروا حتى يشهد شاهدان أنهما رأياه بالأمس ) رواه الدارقطني والبيهقي بإسنادٍ صحيح<sup>(١)</sup> ، وخانقين - بخاءٍ معجمةٍ ونونٍ ثم قافٍ مكسورةٍ - : بلدةٌ بالعراق قريبةٌ من بغداد .

والمراد بما ذُكِرَ : دفع ما قيل : إن رؤيته يوم الثلاثين تكون لليلة الماضية ، وأما رؤيته يوم التاسع والعشرين . . فلم يقل أحدٌ : إنها للماضية ؛ لئلا يلزم أن يكون الشهر ثمانيةً وعشرين ؛ أي : ولا للمستقبلية أيضاً ؛ كما في « شرح الإرشاد » لابن أبي شريف<sup>(٢)</sup> .



( وَيُقْبَلُ فِي هَلَالِ رَمَضَانَ ) وكذا شهرٍ مُعَيَّنٍ نَذَرَ صومه ؛ كما نقله الإسني وغيره عن تصحيح الروياني<sup>(٣)</sup> ، وجزم به ابن المقري<sup>(٤)</sup> . . ( عَدْلٌ ) واحدٌ في الشهادة ( في أصح القولين ) سواءً أكانت السماء مصحيةً أم مغيمةً ؛ لقول ابن عمر : ( أخبرت النبي صلى الله عليه وسلم أنني رأيت الهلال ، فصام وأمر بصيامه ) رواه أبو داود وابن حبان<sup>(٥)</sup> .

ولمَّا روى الترمذي وغيره : ( أن أعرابياً شهد عند النبي صلى الله عليه

(١) سنن الدارقطني ( ١٦٨/٢ ) ، السنن الكبير ( ٢١٣/٤ ) برقم ( ٨٠٦٤ ) .

(٢) الإيساعد بشرح الإرشاد ( ٣٥٥/٢ ) .

(٣) كافي المحتاج ( ق ٦٦/٢ ) مخطوط ، بحر المذهب ( ٣١١/٣ ) طبعة دار الكتب العلمية .

(٤) روض الطالب ( ١٧٣/١ ) .

(٥) صحيح ابن حبان ( ٣٤٤٧ ) ، سنن أبي داود ( ٢٣٣٥ ) .

.....

وسلم برؤيته ، فأمر الناس بصيامه <sup>(١)</sup> ، والمعنى في ثبوته بالواحد : الاحتياط للصوم .

ولو شهد اثنان على شهادة العدل . . صحَّ ، بخلاف ما لو شهد عليها واحد ؛ لأن ذلك من باب الشهادة لا [ الرواية ] <sup>(٢)</sup> ، ولذا قلت : [ ( في الشهادة ) ] ، وخرج بـ ( عدل الشهادة ) : غير العدل ، وعدل الرواية ، فلا يكفي فاسقٌ وعبدٌ وامرأةٌ ، وصحَّح في « المجموع » : أنه لا يُشترط العدالة الباطنة <sup>(٣)</sup> ؛ وهي التي يُرجع فيها إلى قول المُزَكِّين .

واستشكل : بأن الصحيح : أنها شهادة لا [ رواية ] <sup>(٤)</sup> .

وأُجيب : بأنه اغتُفِر فيه ذلك ؛ كما اغتُفِر فيه الاكتفاء بعدلٍ للاحتياط .

\* \* \*

وهي شهادة حسبة ، وتختصُّ بمجلس القاضي ؛ كما جزم به صاحب « الأنوار » وغيره <sup>(٥)</sup> ، وقالت طائفةٌ منهم البغوي : ( يجب الصوم أيضاً على من أخبره موثقٌ به بالرؤية / إذا اعتقد صدقه وإن لم يذكره عند القاضي ) <sup>(٦)</sup> .

(١) سنن الترمذي ( ٦٩١ ) ، وأخرجه ابن خزيمة ( ١٩٢٣ ) ، وابن حبان ( ٣٤٤٦ ) عن سيدنا عبد الله بن عباس رضي الله عنهما .

(٢) في الأصل : ( الرؤية ) ، والتصويب من « أسنى المطالب » ( ٤٠٩/١ ) .

(٣) المجموع ( ٢٨٦/٦ ) .

(٤) في الأصل : ( رؤية ) ، والتصويب من « فتح الوهاب » ( ١١٨/١ ) .

(٥) الأنوار لأعمال الأبرار ( ٣٠٦/١ ) .

(٦) التهذيب ( ١٥٦/٣ ) .

.....

ويكفي في الشهادة : ( أشهد أنّي رأيت الهلال ) خلافاً لابن أبي الدم <sup>(١)</sup> .  
والظاهر - كما قال الأذرعى <sup>(٢)</sup> - : أن الأمانة الظاهرة الدالة .. في حكم  
الرؤية ؛ مثل : أن يرى أهل القرى القريبة من البلدان القناديل قد علقت  
ليلة الثلاثين من شعبان بمنائر البلد ؛ كما هو المعتاد وإن اقتضى كلامهم  
المنع .



ومحلُّ ثبوت رمضان بعدلٍ : في الصوم وتوابعه ؛ كصلاة التراويح ، لا في  
غيرها ؛ كدين مؤجلٍ به ، ووقوع طلاقٍ وعتقٍ معلقين به ، قال الإسني : ( إلا  
أن يتعلق بالشاهد لاعترافه ) <sup>(٣)</sup> .

قال الرافعي : ( ولو قيل : هلاً يثبت ذلك ضمناً ؛ كما يثبت شوال  
بثبوت رمضان بواحد ، والنسب والإرث بثبوت الولادة بالنساء .. لأحوج إلى  
الفرق ) <sup>(٤)</sup> .

وفرق هو في ( الشهادات ) : بأن الضمني في هذه الأمور لازمٌ للمشهود  
به ، بخلاف الطلاق ونحوه .

وفرق غيره : بأن الشيء إنّما يثبت ضمناً إذا كان التابع من جنس المتبوع ؛

(١) انظر « النجم الوهاج » ( ٢٧٧/٣ ) .

(٢) قوت المحتاج ( ٤٦١/١ ) .

(٣) المهمات ( ٥٢/٤ ) .

(٤) الشرح الكبير ( ١٧٩/٣ ) .

وَلَا يُقْبَلُ فِي الْآخِرِ إِلَّا عَدْلَانِ .....

كالصوم والفطر ؛ فإنهما من العبادات ، [ وكالولادة ] <sup>(١)</sup> والنسب والإرث ؛ فإنها من المال أو الآيل إليه ، بخلاف هذا ؛ فإن التابع من المال أو الآيل إليه ، والمتبوع من العبادات .

وحاصله : أن رمضان إذا ثبت بالواحد . . اختصَّ بالصوم وتوابعه ؛ من صلاة التراويح والاعتكاف والإحرام بالعمرة [ المُعلّقين ] <sup>(٢)</sup> بدخول رمضان ؛ كما نبّه على ذلك الزركشي وقال : ( إنه واضح ، ولم يتعرّضوا له ) <sup>(٣)</sup> .

\* \* \*

( ولا يقبل في ) القول ( الآخر إلا عدلان ) كغيره من باقي الشهور ، وقال السنوي وغيره : ( إن ثبوت رمضان بالواحد خلاف مذهب الشافعي ؛ لرجوعه عنه ، ففي « الأم » قال الشافعي بعدد ؛ لا يجوز على هلال رمضان إلا شاهدان ) <sup>(٤)</sup> ، ونقل البلقيني مع هذا النصّ [ نصّاً ] <sup>(٥)</sup> آخر صيغته : ( رجع الشافعي بعدد فقال : لا يصام إلا بشاهدين ) <sup>(٦)</sup> ، لكن قال الزركشي : ( قال الصيمري : إن صح أن النبي صلى الله عليه وسلم قبل شهادة الأعرابي

(١) في الأصل : ( كالولادة ) ، والتصويب من « مغني المحتاج » ( ٦١٨/١ ) .

(٢) في الأصل : ( المتعلقين ) ، والتصويب من « خادم الرافعي والروضة » .

(٣) خادم الرافعي والروضة ( ق ٢٧١/٣ ) مخطوط .

(٤) كافي المحتاج ( ق ٦٥/٢ ) مخطوط .

(٥) في الأصل : ( نص ) ، والتصويب من « أسنى المطالب » ( ٤٠٩/١ ) ، و« مغني المحتاج »

( ٦١٧/١ ) .

(٦) الاعتناء والاهتمام بفوائد شيخني الإسلام ( ق ١٦٣/١ ) مخطوط .

وَلَا يُقْبَلُ فِي سَائِرِ الشُّهُورِ إِلَّا عَدْلَانِ .....

وحده<sup>(١)</sup> ، [أو] شهادة<sup>(٢)</sup> ابن عمر<sup>(٣)</sup> .. قُبِلَ الواحد ، وإلا .. فلا يُقْبَلُ أَقْلٌ من اثنين ، وقد صح كلُّ منهما .

وعندي : أن مذهب الشافعي : قَبُولُ الواحد ، وإنَّما رجع إلى اثنين بالقياس لما لم يثبت عنده في المسألة سُنَّة ؛ فإنه تَمَسَّكَ للواحد بِأَثَرٍ عن عليٍّ<sup>(٤)</sup> ، ولهذا قال في « المختصر » : « ولو شهد برؤيته عدلٌ واحدٌ .. رأيت أن أقبله ؛ للأثر »<sup>(٥)</sup> فيه<sup>(٦)</sup> .



( ولا يُقْبَلُ فِي سَائِرِ الشُّهُورِ إِلَّا عَدْلَانِ ) في الشهادة ؛ كما سيأتي في ( الشهادات ) .

(١) تقدم ذكره وتخريجه قريباً ( ١٤/٣ ) .

(٢) في الأصل : ( وشهادة ) ، والتصويب من « خادم الرافعي والروضة » .

(٣) تقدم ذكره وتخريجه قريباً ( ١٣/٣ ) .

(٤) أخرج الشافعي في « الأم » ( ٩٠٨ ) واللفظ له ، والدارقطني ( ١٧٠/٢ ) عن فاطمة بنت الحسين : أن رجلاً شهد عند سيدنا علي رضي الله تعالى عنه على رؤية هلال رمضان ، فصام - وأحسبه قال - وأمر الناس أن يصوموا ، وقال : ( أصوم يوماً من شعبان .. أحبُّ إليَّ من أن أفطر يوماً من رمضان ) .

(٥) في الأصل : ( لأثر ) ، والتصويب من « خادم الرافعي والروضة » .

(٦) خادم الرافعي والروضة ( ق ٢٧٠/٣ ) مخطوط .

فرع : هل يثبت هلال رمضان بالشهادة على الشهادة ؟ فيه طريقتان ؛ أحدهما : على قولين كالحدود ؛ لأنه من حقوق الله تعالى ، وأصحهما : القطع بشبوته ؛ كالزكاة وإتلاف حصر المسجد . « روضة » [ أي : « روضة الطالبين » ( ٤٠٧/٢ ) ] . هامش .

فَإِنْ قَامَتِ الْبَيِّنَةُ بِالرُّؤْيَا فِي يَوْمِ الشَّكِّ .. وَجَبَ عَلَيْهِمْ قَضَاؤُهُ ، وَفِي  
إِمْسَاكِ بَقِيَّةِ النَّهَارِ قَوْلَانِ ؛ أَحَدُهُمَا : يَجِبُ ، وَالثَّانِي : لَا يَجِبُ . فَإِنْ  
صَامُوا بِشَهَادَةِ وَاحِدٍ ثَلَاثِينَ يَوْمًا وَلَمْ يَرَوْا الْهَلَالَ .....

( فَإِنْ قَامَتِ الْبَيِّنَةُ بِالرُّؤْيَا فِي يَوْمِ الشَّكِّ .. وَجَبَ عَلَيْهِمْ قَضَاؤُهُ ) لظهور  
أنه من رمضان ، فوراً ؛ لتقصيرهم في الجملة .

( وَفِي إِمْسَاكِ بَقِيَّةِ النَّهَارِ ) بعد الفطر ( قولان ؛ أحدهما ) وهو الأظهر :  
( يجب ) لأن صومه واجبٌ عليهم إلا أنهم / جهلوه .

٢٢٥/ب

( والثاني : لا يجب ) لعذرهم ؛ كمسافرٍ قدم بعد الأكل .

وفرق الأول : بأن الأكل في السفر مباحٌ مع العلم بأن اليوم من رمضان ،  
بخلاف الأكل يوم الشكِّ ، فلو بان أنه من رمضان قبل الفطر .. فالأكثر  
- كما دلَّ عليه كلام « الكفاية »<sup>(١)</sup> - على الجزم بالوجوب .

وإمساك بقية اليوم من خواصِّ رمضان ، بخلاف النذر والقضاء ، فلا إمساك  
على من أفطر فيهما ، والممسك ليس في صومٍ شرعيٍّ وإن أُثيب عليه ، فلو  
ارتكب فيه محظوراً .. لا شيء عليه سوى الإثم .

\*\*\*

( فَإِنْ صَامُوا بِشَهَادَةِ وَاحِدٍ ) أو اثنين ؛ كما فهم بالأولى ، وصرَّح به في  
« الروضة »<sup>(٢)</sup> ( ثلاثين يوماً ) أو عَيَّدُوا بِشَهَادَةِ عَدَلَيْنِ ( ولم يروا الهلال ) بعد

(١) كفاية النبيه (٦/٢٥٧) .

(٢) روضة الطالبين (٢/٤٠٦) .



أَفْطَرُوا ، وَقِيلَ : لَا يُفْطِرُونَ .....

الثلاثين في الصُّور الثالث .. ( أفطروا ) في الأوليين ، ولم يقضوا في الثالثة ولو لم يكن غيمٌ ؛ لكمال العدة بحجة شرعية ، فلا يؤثر في الأولى عدم ثبوت شوال بعدلٍ ؛ إذ الشيء يثبت ضمناً بما لا يثبت به أصلاً ؛ بدليل ثبوت النسب والإرث ضمناً للولادة بشهادة النساء عليها ؛ كما مرَّ<sup>(١)</sup> .

[ وقيل : لا يفطرون ) لأنه إفطارٌ بواحدٍ وهو لا يجوز ؛ كما لو شهد بهلال شوال واحدٌ ، وأجاب الأول بما تقدّم .

وظاهر إطلاق الشيخ : أنه لا فرق بين كون السماء مصحيةً - أي : لا غيم فيها - أم لا ؛ وهو الذي قاله الجمهور ، وقيل : إن كانت السماء مغيمةً .. أفطروا ، وإن كانت مصحيةً .. فلا ؛ لقوة الرؤية [ <sup>(٢)</sup> ] .

\* \* \*

ولا عبرة بقول المنجّم ، فلا يجب به الصوم ولا يجوز ، وله أن يعمل بحسابه كالصلاة ، لكن قال في « المجموع » : ( إنه لا يجزئه عن فرضه ) <sup>(٣)</sup> ، وصحّح في « الكفاية » : أنه إذا جاز .. أجزأه ، ونقله عن الأصحاب <sup>(٤)</sup> ،

(١) انظر ما تقدم قريباً ( ١٥/٣ ) .

(٢) قول المصنف : ( وقيل : لا يفطرون ) لم نجد له شرحاً في النسخة المعتمدة في التحقيق ، وشرحه مهم ، وقد استقيناه شرحه من « شرح التنبيه » للحصني ( ق ٦٦/٢ ) مخطوط ، و« كنز الراغبين » ( ٩٢/٢ ) ، و« شرح التنبيه » للسيوطي ( ٢٦٥/١ - ٢٦٦ ) ، و« مغني المحتاج » ( ٦١٧/١ ) .

(٣) المجموع ( ٢٩٠/٦ ) .

(٤) كفاية النبيه ( ٢٤٥/٦ ) .

.....

وصَوَّبَهُ الزركشي تبعاً للسبكي ، قال : ( وصَرَّحَ به في « الروضة » في الكلام على أن شرط النية الجزم )<sup>(١)</sup> وهو كما قال ، فهو المعتمد .

والمنجِّم : هو الذي يرى أن أول الشهر طلوع النجم الفلاني ، وفي معناه : الحاسب ؛ وهو : من يعتمد منازل القمر وتقدير سيره .

ولا عبرة أيضاً بقول من قال : أخبرني النبي صلى الله عليه وسلم في النوم بأن الليلة أول رمضان ، فلا يصح الصوم به بالإجماع ، وسببه : فقدان التيقُّظ المشروط حال التحمُّل ، لا للشكِّ في الرؤية .

### [ لو رُئي الهلال ببلدٍ لزم حكمه البلد القريب ]

ولو رُئي الهلال ببلدٍ مثلاً . . لزم حكمه البلد القريب دون البعيد ، والعبرة في ذلك : باختلاف المطالع ؛ فالقريب : ما اتَّحد مطلعُه ؛ كبغداد والكوفة ، والبعيد : ما اختلف ؛ كالحجاز والعراق ، وقيل : العبرة : بمسافة القصر ؛ فالقريب : من في دونها ، والبعيد : بخلافه ، وصحَّحه الرافعي<sup>(٢)</sup> ، وتبعه النووي في « شرح مسلم »<sup>(٣)</sup> ، وصحَّح في غيره الأول .

\* \* \*

فإن قيل : اعتبار اتِّحاد المطالع يتعلَّق بالمنجِّم والحاسب ، وقد تقدَّم

(١) خادم الرافعي والروضة (ق ٢٧٣/٣) مخطوط ، الابتهاج في شرح المنهاج (ق ٣/٢) مخطوط .

(٢) الشرح الصغير (ق ٨٦/٢) مخطوط .

(٣) شرح صحيح مسلم (١٩٧/٧) .

وَإِنْ أَشْتَبَهَتْ الشُّهُورُ عَلَى أُسِيرٍ .....

أنه لا يُعتَبَر قولهما في إثبات رمضان .. أُجيب : بأنه لا يلزم من عدم اعتباره في الأصول والأمور العامة عدمُ اعتباره في التوابع والأمور الخاصة .

\* \* \*

فإن شكَّ في الاتفاق في المطلع .. لم يجب على الذين لم يَرَوْا صومًا ؛  
كما صرَّح به في [ « الروض » ك « أصله » ] <sup>(١)</sup> ؛ لأن الأصل : عدم الوجوب .  
قال التبريزي : ( واختلاف المطالع لا يكون في أقلَّ من أربعة وعشرين  
فرسخاً ) <sup>(٢)</sup> ، فلو سافر إلى محلٍّ بعيدٍ من محلِّ رؤيته مَنْ صام به .. وافق  
أهلُه في الصوم آخرًا ، فلو عيَّد قبل سفره ثم أدركهم بعده .. أمسك معهم وإن  
أتَمَّ العدد ثلاثين ؛ لأنه صار منهم ، أو سافر من البعيد إلى محلِّ الرؤية .. عيَّد  
معه ، سواء أصام ثمانية وعشرين - بأن كان رمضان عندهم ناقصًا ، فوقع عيده  
معهم تاسع عشرين من صومه - أم صام تسعة وعشرين ؛ بأن كان رمضان تامًا  
عندهم ، وقضى يومًا إن صام ثمانية وعشرين يومًا ؛ لأن الشهر لا يكون كذلك ،  
فإن صام تسعة وعشرين .. فلا قضاء ؛ لأن الشهر يكون كذلك .

[ ثبوت شهر رمضان في حقِّ من اشتبه عليه ذلك ]

( وإن [ اشتبهت الشهور ] <sup>(٣)</sup> على ) نحو ( أسير ) أي : محبوس ؛ كمن هو

(١) روض الطالب ( ١٧٣/١ ) ، روضة الطالبين ( ٤٠٩/٢ ) ، وفي الأصل : ( « الروضة »  
ك « أصلها » ) ، والتصويب من سياق العبارة .

(٢) انظر « النجم الوهاج » ( ٢٨٠/٣ ) .

(٣) في الأصل : ( اشتبه الشهر ) ، والتصويب من مخطوطات « التنبيه » .

تَحَرَّى وَصَامَ ، فَإِنْ وَافَقَ رَمَضَانَ أَوْ مَا بَعْدَهُ .. أَجْزَأُهُ .....

في طرف بلاد الإسلام ، أو ضالّ في بادية ، أو بموضع لا يعدّون الشهور فيه . .  
( تحرّى ) أي : اجتهد وجوباً ؛ أي : بأمارات الفواكه ، والحرّ والبرد ، والربيع  
والخريف ونحو ذلك [ ( وصام ) شهراً ] ، فلا يجزئه الصوم بغير اجتهد وإن  
وافق رمضان ؛ كما في وقت الصلاة والقبلة ، فإن تحيّر فلم يظهر له شيء . .  
ففي « المجموع » : ( لا يلزمه صوم )<sup>(١)</sup> .

ولو لم يعرف الليل من النهار ، واستمرت الظلمة . . ففيه أيضاً : ( أنه يلزمه  
التحرّي والصوم ، ولا قضاء عليه )<sup>(٢)</sup> .

\* \* \*

[ فإن ]<sup>(٣)</sup> وافق ) صومه بالاجتهاد ( رمضان ) . . وقع أداء وإن نواه قضاءً  
لظنه خروجه ؛ كما جزم به في « البحر »<sup>(٤)</sup> ، ( أو ) وافق ( ما بعده . . أجْزَأُهُ )  
وإن نوى الأداء ؛ كما في الصلاة ، وكان قضاءً ؛ لأنه وقع بعد خروج وقته ،  
وقيل : أداء للعذر .

فلو نقص الشهر الذي صام بالاجتهاد ولم يكن شوالاً ولا الحِجَّة ، وكان  
رمضان تاماً . . لزمه يومٌ آخر على القول بالقضاء ، وعليه : لو عكس الأمر . .  
فله إفطار اليوم الأخير إذا عرف الحال ، ولو كان الشهر شوالاً وهو ناقصٌ ، وكان

(١) المجموع (٦/٢٩٩) .

(٢) المجموع (٦/٣٠٠) .

(٣) في الأصل : ( وإن ) ، والتصويب من مخطوطات « التنبيه » .

(٤) بحر المذهب (٤/٣٢٣) .

وَإِنْ وَافَقَ مَا قَبْلَهُ .. لَمْ يُجْزِهِ فِي أَصَحِّ الْقَوْلَيْنِ .....

رمضان تاماً .. لزمه يومان ، أو الحِجَّة كذلك .. لزمه خمسة أيام ، وفي عكس ذلك .. لا قضاء في الأولى ، وفي الثانية : يلزمه ثلاثة أيام ، وفي التساوي : يلزمه في الأولى يومٌ ، وفي الثانية أربع ، فلو وافق رمضان السنة القابلة .. وقع عنها لا عن القضاء .

ولو ظهر أنه كان يصوم الليل ويفطر النهار .. وجب عليه القضاء ؛ كما في « الكفاية » عن الأصحاب <sup>(١)</sup> ، ولو زال المقتضي للاشتباه ولم يظهر له أيُّ شهرٍ صامه .. فلا شيء عليه ؛ لأن الظاهر : صحَّة الاجتهاد ؛ كما في « الكفاية » أيضاً <sup>(٢)</sup> .



( وإن وافق ما قبله ) وأدرك رمضان بعد تبَيُّن الحال .. لزمه صومه بلا خلاف ؛ لأنه / متمكِّنٌ من إيقاع العبادة في وقتها ، وإن لم يدركه ؛ بأن لم يتبيَّن له الحال إلا بعده أو في أثناؤه .. ( لم يجزه في أصح القولين ) وهو الجديد <sup>(٣)</sup> ، ووجب عليه قضاء ما فاتهُ ، والقديم : لا يجب للعدر <sup>(٤)</sup> ، وقطع بعضهم بالأول .

ولو تحرَّي لشهر نذر فوافق رمضان .. لم يسقط شيءٌ منهما ؛ كما صرَّح به ابن المقرئ <sup>(٥)</sup> .



(١) كفاية النبيه ( ٢٦٦/٦ ) .

(٢) كفاية النبيه ( ٢٦٦/٦ ) .

(٣) الأم ( ٢٥٥/٣ ) .

(٤) انظر « بحر المذهب » ( ٣٢٢/٤ ) .

(٥) روض الطالب ( ١٧٤/١ ) .

وَلَوْ رَأَى هِلَالَ شَوَّالٍ وَحْدَهُ .. أَفْطَرَ سِرًّا . وَلَا يَصِحُّ صَوْمُ رَمَضَانَ وَلَا غَيْرِهِ  
مِنَ الصَّيَامِ الْوَاجِبِ .. إِلَّا بِنِيَّةٍ مِنَ اللَّيْلِ .....

( ولو رأى هلال شوال وحده ) وقد مرَّ أنه لا يثبت إلا بعدلين<sup>(١)</sup> ..  
( أفطر ) بلا خلافٍ وجوباً ؛ لعلمه بسبب تحريم الصوم ، لكن يفطر ( سرّاً )  
لئلا يُتَّهم في دينه ، فإن شهد برؤيته ثم أفطر .. لم يُعزَّر وإن رُدَّتْ شهادته ؛  
لعدم التهمة [ حال ]<sup>(٢)</sup> الشهادة ، وإن أفطر ثم شهد برؤيته .. سقطت شهادته ؛  
لتهمة [ دفع ]<sup>(٣)</sup> التعزير عنه ، وعُزِّرَ لإفطاره في رمضان في الظاهر<sup>(٤)</sup> .

### [ اشتراط النية لصحة الصوم وتبسيطها في الواجب ]

( ولا يصح صوم رمضان ولا غيره من الصيام الواجب ) كالقضاء والنذر ،  
والكفارة وفدية الحج ( إلا بنية من الليل ) ولو من أوله ، فلا يُشترط النصف  
الأخير من الليل ؛ لخبر : « من لم يبيت الصيام قبل الفجر .. فلا صيام له » رواه  
الدارقطني وغيره وصحَّحوه<sup>(٥)</sup> ، وهو محمولٌ على الفرض بقريضة خبر عائشة  
الآتي<sup>(٦)</sup> ، وسواء في ذلك البالغ والصبي ؛ كما في « شرح المذهب »<sup>(٧)</sup> .

(١) انظر ما تقدم قريباً ( ١٦/٣ ) .

(٢) في الأصل : ( على ) ، والتصويب من « أسنى المطالب » ( ٤٢٦/١ ) .

(٣) في الأصل : ( رفع ) ، والتصويب من « أسنى المطالب » ( ٤٢٦/١ ) .

(٤) في هامش الأصل : ( بلغ مقابلة بآخر المسجد النبوي ) .

(٥) سنن الدارقطني ( ١٧١/٢ - ١٧٢ ) عن سيدتنا أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها ، وأخرجه

النسائي ( ١٩٦/٤ ) ، والدارمي ( ١٧٤٠ ) عن سيدتنا أم المؤمنين حفصة رضي الله عنها .

(٦) انظر ما سيأتي قريباً ( ٢٦/٣ ) .

(٧) المجموع ( ٣٠٢/٦ - ٣٠٣ ) .

لِكُلِّ يَوْمٍ ، وَقِيلَ : يَصِحُّ بِنِيَّةٍ مَعَ طُلُوعِ الْفَجْرِ .....

( لكل يوم ) كغيره من العبادات ؛ لأن صوم كل يوم عبادةٌ مستقلةٌ ؛ لتخلُّلِ اليَوْمَيْنِ بما يناقض الصوم ؛ كالصَّلَاتَيْنِ يتخلَّلُهُمَا السلام ، فلو نوى أول ليلةٍ صوم الشهر كله .. صحَّ لليوم الأول فقط ؛ لدخوله في صوم الشهر ، فلو نوى مع غروب الشمس أو مع طلوع الفجر .. لم يصح ؛ لظاهر الخبر السابق .

( وقيل : يصح بنية مع طلوع الفجر ) اكتفاءً بمقارنتها لأوَّلِهِ ؛ كسائر العبادات ، والأول وقف مع ظاهر الحديث .



ولا يضرُّ الأكل والجماع ونحوهما ممَّا ينافي الصوم بعدها وقبل الفجر ، بخلاف من رفض النية قبله .. فإنه يضرُّ ؛ لأنه ضدها ، نقله في « المجموع » عن المتولي<sup>(١)</sup> .

ولا يجب تجديد النية إذا نام ثم تنبَّه قبل الفجر .



ولو ارتدَّ بعدما نوى ليلاً ، ثم أسلم قبل الفجر .. وجب عليه تجديد النية ؛ كما قاله بعض المتأخرين ، خلافاً لمن قاسه على الأكل ونحوه .



ولو شكَّ بالنهار هل نوى ليلاً أم لا ، ثم تذكر ولو بعد مضي أكثر النهار ..

(١) المجموع (٣١٦/٦) ، تنمة الإبانة عن أحكام فروع الديانة (ق ٣/٣٤) مخطوط من المكتبة الأزهرية برقم (٨٦٩٩) .

وَيَصِحُّ النَّفْلُ بِنِيَّةٍ قَبْلَ الزَّوَالِ .....

أجزأه ، قال الأذري : ( وكذا لو تذكّر بعد الغروب ) <sup>(١)</sup> ، وهو حسنٌ ، وكذا لو نوى ثم شكّ أطلع الفجر أم لا ، بخلاف ما لو شكّ عند النية في أنها متقدّمة على الفجر أم لا ؛ لأن الأصل : عدم تقدّمها .

\* \* \*

ولو شكّ فيها بعد الغروب .. لم يؤثّر ، بخلاف ما لو شكّ في نية الصلاة بعد الفراغ منها كما مرّ <sup>(٢)</sup> ؛ للتضييق في نية الصلاة ؛ بدليل : أنه لو نوى الخروج/ منها .. بطلت في الحال ، ولا كذلك الصوم .

\* \* \*

ولو تسخّر ليصوم ، أو شرب لدفع العطش نهاراً ، أو امتنع من الأكل أو الشرب أو الجماع خوف طلوع الفجر .. فهو نيةٌ إن خطر بباله الصوم بالصفات التي يشترط التعرّض لها .

### [ وقت نية صوم النفل ]

( ويصح النفل بنية قبل الزوال ) لِمَا روت عائشة رضي الله تعالى عنها : أنه صلى الله عليه وسلم دخل عليها ذات يوم فقال : « هل عندكم من غداء ؟ » قالت : لا ، قال : « فإني إذاً أصوم » ، قالت : ودخل عليّ يوماً آخر فقال : « أعندكم شيء ؟ » قلت : نعم ، قال : « إذاً أفطر وإن كنت

(١) قوت المحتاج ( ٤٧٢/١ ) .

(٢) انظر ما تقدم ( ١١٠/٢ ) .



وَفِي قَوْلٍ آخَرَ: أَنَّهُ يَصِحُّ بِنِيَّةٍ بَعْدَ الزَّوَالِ أَيْضاً . وَلَا يَصِحُّ صَوْمُ رَمَضَانَ  
وَلَا غَيْرِهِ مِنَ الصَّيَامِ الْوَاجِبِ إِلَّا بِتَعْيِينِ النِّيَّةِ .....

فرضت الصوم « رواه الدارقطني ، والبيهقي وقال : (إسناده صحيح) <sup>(١)</sup> .  
والغداء - بفتح الغين - : اسمٌ لِمَا يُؤْكَلُ قبل الزوال ، والعشاء : اسمٌ لِمَا  
يُؤْكَلُ بعده .

( وفي قولٍ آخر : أنه يصح بنية بعد الزوال أيضاً ) قياساً على ما قبله ، ورُدَّ :  
بأن الأصل : أن النفل لا يخالف الفرض في وقت النية ، وقد ورد الحديث في  
النفل قبل الزوال فاقتصر عليه ، ولأنه مضبوطٌ بَيِّنٌ ، ولإدراك معظم النهار به ؛  
كما في ركعة المسبوق ، وهذا جريٌّ على الغالب ممَّن يريد صوم النفل ، وإلا ؛  
فلو نوى قبل الزوال وقد مضى معظم النهار . . صحَّ صومه ، ما لم يسبق النية  
مناقضٌ للصوم ؛ من أكلٍ أو غيره ، فلا بدَّ من اجتماع شرائطه من أول النهار .  
نعم ؛ لو كان قد تمضمض ولم يبالغ وسبقه الماء . . صحَّت النية بعده ؛  
لأنه تولَّد من مأمورٍ به بغير اختياره .

ويُحَكَّم بالصوم في ذلك من أول النهار ، حتى يُثَاب على جميعه ؛ إذ صوم  
اليوم لا يتبعَّض ؛ كما في الركعة بإدراك الركوع .

### [ اشتراط تعيين النية في الصوم الواجب ]

( ولا يصح صوم رمضان ولا غيره من الصيام الواجب إلا بتعيين النية )  
سواء فيه رمضان والنذر والكفارة وغيره ، ولا فرق في الكفارة بين أن يعيَّن

(١) سنن الدارقطني ( ١٧٥/٢ - ١٧٦ ) ، السنن الكبير ( ٢٧٥/٤ ) برقم ( ٨٤١٧ ) .

.....

سببها أم لا ، لكن لو عَيَّن وأخطأ . . لم يجزه ، ولو علم أن عليه صوماً واجباً ولا يدري سببه . . نوى صوماً واجباً ، وأجزأه عماً عليه ، ويُعذَر في عدم جزمه بالنية للضرورة ، قاله الصيمري <sup>(١)</sup> ، وأقرّه عليه في « المجموع » <sup>(٢)</sup> .

\* \* \*

وأقلُّ النية : أن ينوي صوم غدٍ عن رمضان ، ثم التعرُّض للغد قد يكون بخصوصه ؛ وهو اليوم الذي يلي الليلة التي ينوي فيها ، وقد يكون بإدخاله في عمومٍ ؛ كأن ينوي صوم الشهر . . فيكفيه لليوم الأول ؛ كما مرَّ <sup>(٣)</sup> ، قال في « أصل الروضة » : ( ولفظ « الغد » اشتهر في كلامهم في تفسير التعيين ، وهو في الحقيقة ليس من حدِّ التعيين ، وإنما وقع ذلك [ من نظرهم ] <sup>(٤)</sup> إلى التبييت ) <sup>(٥)</sup> .

والأكمل : ( عن أداء فرض رمضان هذه السنة لله تعالى ) ، قال في « المنهاج » كـ « أصله » ، وفي « الروضة » كـ « أصلها » : ( وفي الأداء والفرضية والإضافة إلى الله تعالى . . الخلاف المذكور في الصلاة ) <sup>(٦)</sup> .

(١) انظر « البيان » ( ٤٩٢/٣ ) ، و« المجموع » ( ٣١٦/٦ ) .

(٢) المجموع ( ٣١٦/٦ ) .

(٣) انظر ما تقدم قريباً ( ٢٥/٣ ) .

(٤) في الأصل : ( في نظيرهم ) ، والتصويب من « الشرح الكبير » .

(٥) الشرح الكبير ( ١٨٤/٣ ) .

(٦) منهاج الطالبين ( ص ١٩٠ ) ، المحرر ( ٣٦٣/١ ) ، روضة الطالبين ( ٤١١/٢ ) ، الشرح

الكبير ( ١٨٣/٣ ) .

وقضية ذلك : اشتراط نيّة الفرضية ؛ كما في الصلاة ، لكن صحّح في « المجموع » -/ وهو المعتمد تبعاً للأكثرين - : عدم اشتراطها هنا <sup>(١)</sup> ، بخلافه في الصلاة ؛ لأن صوم رمضان من البالغ لا يقع إلا فرضاً ، بخلاف الصلاة ؛ فإن المعادة نفلٌ .

ولا يُشترط تعيين السنة ، كما لا يُشترط الأداء ؛ لأن المقصود منهما واحدٌ ، فلو نوى صوم غدٍ وهو يعتقد أنه الاثنين فكان الثلاثاء ، أو صوم رمضان [ هذه السنة وهو يعتقد أنها ] سنة ثلاثٍ فكانت سنة أربعٍ . . صحّ صومه ، بخلاف ما لو نوى صوم الثلاثاء ليلة الاثنين ، أو صوم رمضان سنة ثلاثٍ فكانت سنة أربعٍ ، ولم يخطر بباله في الأولى الغد ، وفي الثانية السنة الحاضرة ؛ لأنه لم يعيّن الوقت الذي نوى في ليلته ، وتصوير مثل ذلك بعيدٌ .



ولو كان عليه قضاء رمضانين ، فنوى صوم غدٍ عن قضاء رمضان . . جاز وإن لم يعيّن أنه عن قضاء أيّهما ؛ لأنه كله جنسٌ واحدٌ ، قاله القفال في « فتاويه » ، قال : ( وكذا إذا كان عليه صوم نذرٍ من جهاتٍ مختلفةٍ ، فنوى صوم النذر . . جاز وإن لم يعيّن نوعه ، وكذا الكفارات ) <sup>(٢)</sup> ، وجعل الزركشي ذلك مستثنى من وجوب التعيين <sup>(٣)</sup> ، ومراً أنه لو عيّن سبب الكفارة

(١) المجموع (٣٠٩/٦) .

(٢) فتاوى القفال (ص ١٥٢ - ١٥٣) .

(٣) خادم الراعي والروضة (ق ٢٧٥/٣) مخطوط .

وَيَصِحُّ النَّفْلُ بِنِيَّةٍ مُطْلَقَةٍ .....

وأخطأ .. لم يجزه<sup>(١)</sup> ، فينبغي أن يأتي مثل ذلك هنا في هذه الصورة .

\* \* \*

ولو نوى ليلة الثلاثين من رمضان صوم غدٍ عن رمضان ، سواء أقال : إن كان منه ، أم لا ، فكان منه ، وصامه .. صحَّ وقوع عنه في آخره ؛ لأن الأصل : بقاؤه ، ولا أثر لترددٍ يبقى بعد حكم القاضي بشهادة عدلٍ ؛ للاستناد إلى ظنٍّ معتمدٍ ، لا في أوله ؛ بأن ينوي ليلة الثلاثين من شعبان ، فبان [ أنه ]<sup>(٢)</sup> من رمضان ؛ لانتفاء الأصل مع عدم جزمه بالنية ، إلا إن ظنَّ أنه منه بقول من يثق به ؛ كعبدٍ وامرأةٍ ، ومراهقٍ وفاسقٍ .. فيصح ويقع عنه ؛ لجزمه بالنية .

\* \* \*

( ويصح النفل بنية مطلقة ) كما في نظيره من الصلاة ، قال في « المجموع » : ( هكذا أطلقه الأصحاب ، وينبغي اشتراط التعيين في صوم نفلٍ له سببٌ ؛ كصوم الاستسقاء بغير أمر الإمام ، أو مؤقتٍ ؛ كعرفة وعاشوراء ، والأيام البيض ، وستة من شوال ؛ كرواتب الصلاة )<sup>(٣)</sup> .

وأجيب : بأن الصوم في الأيام المذكورة منصرفٌ إليها ، بل لو نوى به غيرها .. حصلت أيضاً كتحية المسجد ؛ لأن المقصود : وجود صومٍ فيها .

(١) انظر ما تقدم قريباً ( ٢٧/٣ - ٢٨ ) .

(٢) في الأصل : ( أوله ) ، والتصويب من سياق العبارة .

(٣) المجموع ( ٣١٠/٦ ) .

وَمَنْ مَرِضَ فَخَافَ الضَّرَرَ .. جَازَ لَهُ أَنْ يُفْطِرَ ، وَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ . وَمَنْ سَافَرَ  
قَبْلَ الْفَجْرِ سَفَرًا تُقْصَرُ فِيهِ الصَّلَاةُ .. جَازَ لَهُ أَنْ يُفْطِرَ ، .....

### [ أَعذار الصوم ]

( ومن مرض فخاف ) إن صام ( الضرر ) المبيح للتيمم ، أو خاف من الضرر  
بالمرض المذكور .. ( جاز له أن يفطر ) وإن كان مقيماً ؛ لقوله تعالى : ﴿ مَا  
جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ﴾ <sup>(١)</sup> ، لكن بنيّة الترخّص ( وعليه القضاء )  
إذا برئ وتمكّن منه ، قال تعالى : ﴿ وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ  
أُخَرَ ﴾ <sup>(٢)</sup> ؛ أي : فأفطر .. فعِدَّةٌ .

ثم المرض إن كان مُطْبِقاً .. فله ترك النية ، أو مُتَقَطِعاً ؛ فإن كان يُوجَد  
وقت الشروع .. فله تركها ، وإلا .. فعليه أن ينوي ، فإن عاد واحتاج إلى  
الإفطار .. / أفطر .

ونقل الإسنوي عن جماعة وجوب الفطر إذا خشي الهلاك <sup>(٣)</sup> ، وبه جزم  
الأذرعى <sup>(٤)</sup> ، فإن صام .. ففي انعقاده احتمالان للغزالي <sup>(٥)</sup> ، أوجههما :  
الانعقاد ، ولمن غلبه الجوع أو العطش حكم المريض .



( ومن سافر قبل الفجر سَفَرًا تُقْصَرُ فِيهِ الصَّلَاةُ .. جاز له أن يفطر ) للآية

(١) سورة الحج : ( ٧٨ ) .

(٢) سورة البقرة : ( ١٨٥ ) .

(٣) المهمات ( ١٠٠ / ٤ ) .

(٤) قوت المحتاج ( ١ / ٥٢٣ ) .

(٥) المستصفى ( ١ / ٣٢٧ - ٣٢٨ ) .

وَالْأَفْضَلُ : أَنْ يَصُومَ ؛ فَإِنْ أَفْطَرَ .. فَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ . وَإِذَا خَافَتْ الْحَامِلُ  
أَوْ الْمُرْضِعُ عَلَى أَنْفُسِهِمَا .. أَفْطَرَتَا ، وَعَلَيْهِمَا الْقَضَاءُ .....

السابقة ، ( والأفضل ) للمسافر : ( أن يصوم ) إن لم يتضرَّر به ، فإن تضرَّر به ..  
فالفطر أفضل بالإجماع ، وعليه حديث الشيخين : « ليس من البرِّ الصوم في  
السفر »<sup>(١)</sup> .

( فإن أفطر .. فعليه القضاء ) للآية ، ولو أصبح المقيم صائماً فمرض ..  
جاز له الفطر ؛ لوجود المبيح للإفطار ، وإن سافر .. فلا يجوز الإفطار ؛ تغليباً  
لحكم الحضر ، ولو نوى وسافر ليلاً ؛ فإن جاوز قبل الفجر ما اعتُبر مجاوزته في  
صلاة المسافر .. أفطر ، وإلا .. فلا ، ولو أصبح المسافر والمريض صائمين ،  
ثم [ أرادا ]<sup>(٢)</sup> الفطر .. جاز لهما ؛ لدوام عذرهما .

### [ فطر الحامل والمرضع إن خافتا ]

( وإذا خافت الحامل أو المرضع ) - ولو كانت المرضع مستأجرةً على  
الإرضاع أو متطوعةً به - من الصوم الضرر السابق ( على أنفسهما ) وحدهما ،  
أو مع ولديهما ؛ كما في « المجموع »<sup>(٣)</sup> .. ( أفطرتا ) جوازاً ، بل وجوباً إن  
خافتا الهلاك ، ( وعليهما القضاء ) بلا فدية كالمرريض .

(١) صحيح البخاري ( ١٩٤٦ ) واللفظ له ، صحيح مسلم ( ١١١٥ ) عن سيدنا جابر بن  
عبد الله رضي الله عنهما .

(٢) في الأصل : ( أراد ) ، والتصويب من « منهاج الطالبين » ( ص ١٩٤ ) .

(٣) المجموع ( ٢٧٣/٦ ) .

فَإِنْ خَافَتْ عَلَى وَلَدَيْهِمَا .. أَفْطَرْتَا ، وَعَلَيْهِمَا الْقَضَاءُ ، وَفِي الْفِدْيَةِ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ ؛ أَحَدُهَا : أَنَّهَا تَجِبُ عَلَيْهِمَا ؛ عَنْ كُلِّ يَوْمٍ مُدٌّ مِنَ الطَّعَامِ .....

( فَإِنْ خَافَتْ عَلَى وَلَدَيْهِمَا ) فقط . . ( أَفْطَرْتَا ) بالإجماع ، ولخبر : « إِنْ أَلْفَتْهُمُ فَثَلَاثَةَ أَقْوَالٍ » رواه النسائي <sup>(١)</sup> ، ( وَعَلَيْهِمَا الْقَضَاءُ ) قطعاً بدلاً عن الصوم .



( وَفِي الْفِدْيَةِ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ ؛ أَحَدُهَا ) وهو الأظهر : ( أَنَّهَا تَجِبُ عَلَيْهِمَا ) من مالهما ( عَنْ كُلِّ يَوْمٍ مُدٌّ مِنَ الطَّعَامِ ) وَإِنْ كَانَتَا مَسَافِرَتَيْنِ أَوْ مَرِيضَتَيْنِ ؛ لِمَا رَوَى أَبُو دَاوُدَ وَابِيهَقِي يَاسَنَادٍ حَسَنٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ ﴾ <sup>(٢)</sup> : أَنَّهُ نُسِخَ حُكْمُهُ إِلَّا فِي حَقِّهِمَا حِينَئِذٍ <sup>(٣)</sup> ، وَالنَّاسِخُ لَهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ﴾ <sup>(٤)</sup> ، وَالْقَوْلُ بِنَسْخِهِ قَوْلُ أَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ : إِنَّهُ مُحْكَمٌ غَيْرُ مَنْسُوخٍ ؛ بِتَأْوِيلِهِ بِمَا مَرَّ فِي الْإِحْتِجَاجِ بِهِ <sup>(٥)</sup> .

وُتُسْتَنَى الْمُتَحَيِّرَةُ ، فَلَا فِدْيَةَ عَلَيْهَا لِلشَّكِّ ، وَهُوَ ظَاهِرٌ فِيمَا إِذَا أَفْطَرَتْ سِتَّةَ عَشَرَ يَوْماً فَأَقَلَّ ، فَإِنْ زَادَتْ عَلَيْهَا .. فَيَنْبَغِي وَجُوبُ الْفِدْيَةِ عَنِ الزَّائِدِ ؛ لِلْعِلْمِ بِأَنَّهُ يَلْزَمُهَا صَوْمُهُ ، وَفَارَقَ لَزُومُهَا لِلْمُسْتَأْجَرَةِ عَدَمَ لَزُومِ دَمِ الْمُتَمَتِّعِ لِلْأَجِيرِ :

(١) سنن النسائي ( ١٩٠/٤ ) عن سيدنا أنس بن مالك رضي الله عنه .

(٢) سورة البقرة : ( ١٨٤ ) .

(٣) سنن أبي داود ( ٢٣١١ ، ٢٣١٢ ) ، السنن الكبير ( ٢٣٠/٤ ) برقم ( ٨١٥٦ ) .

(٤) سورة البقرة : ( ١٨٥ ) .

(٥) انظر ما تقدم قريباً ( ٣١/٣ ) .

وَالثَّانِي : أَنَّهَا مُسْتَحَبَّةٌ . وَالثَّالِثُ : أَنَّهَا تَجِبُ عَلَى الْمُرْضِعِ دُونَ الْحَامِلِ .

بأن الدم ثَمَّ من تنمة الحج الواجب على المستأجر ، وهنا الفطر من تنمة إيصال المنافع اللازمة للمرضع .

قال شيخنا شيخ الإسلام زكريا : ( وظاهرُ : أن محلَّ ما ذُكِرَ في المستأجرة - أي : إجارة ذمَّة - والمتطوِّعة إذا لم تُوجَد مرضعةً مفطرةً ، أو صائمةً لا يضرُّها الإرضاع ) انتهى<sup>(١)</sup> .

ولا تتعدَّد الفدية بتعدُّد الأولاد ؛ لأنها بدل الصوم ، بخلاف العقيقة تتعدَّد / بتعدُّدهم ؛ لأنها فداءً عن كل واحد .

\* \* \*

( و ) القول ( الثاني : أنها مستحبةٌ ) لأن الفطر لعذرٍ كالسفر .

\* \* \*

( والثالث : أنها تجب على المرضع ) لانفصال الولد عنها ( دون الحامل ) لأن الحمل جزءٌ منها .

\* \* \*

ويُلْحَق بالمرضع في لزوم الفدية في الأظهر مع القضاء مَنْ أفطر لإنقاذ آدميٍّ معصومٍ مشرفٍ على هلاكٍ بغرقٍ أو غيره ، ولم يمكنه تخليصه إلا بفطره ؛ لأنه فطرٌ واجبٌ ارتفق به شخصان .

\* \* \*

فإن قيل : إذا خافت الحامل والمرضع على أنفسهما مع ولديهما .. [ فهو ] فطرٌ ارتفق به شخصان مع أنه لا فدية .

(١) أسنى المطالب ( ٤٢٨/١ ) .



وَإِذَا حَاضَتِ الصَّائِمَةُ أَوْ نُفِسَتْ .. بَطَلَ صَوْمُهَا ، وَعَلَيْهَا الْقَضَاءُ . وَإِنْ جُنَّ .. بَطَلَ صَوْمُهَا ، وَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ .....

أُجِيب : بأن الآية وهي : ﴿ وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا ... ﴾ إلى آخرها <sup>(١)</sup> وردت في عدم الفدية فيما إذا أفطرتنا خوفاً على أنفسهما ، فلا فرق بين أن يكون الخوف مع غيرهما أو لا .

ومعنى : ( ارتفق به شخصان ) : حصول الفطر للمفطر ، والخلاص لغيره .

\* \* \*

( وإذا حاضت الصائمة أو نُفِسَتْ ) في أثناء النهار .. ( بطل صومها ) لمنافاته [ له ] ( وعليها القضاء ) لقول السيدة عائشة رضي الله تعالى عنها : ( كُنَّا نَوْمَرُ بِقَضَاءِ الصَّوْمِ ، وَلَا نَوْمَرُ بِقَضَاءِ الصَّلَاةِ ) <sup>(٢)</sup> ، والإجماع ، وكذا لو ولدت ولم تَرَدْماً ؛ كما صحَّحه في « المجموع » بناءً على وجوب الغسل عليها <sup>(٣)</sup> .

\* \* \*

( [ وإن ] <sup>(٤)</sup> جُنَّ ) الصائم في أثناء النهار .. ( بطل صومه ) لمنافاة الجنون للصوم كالحيض ، ( ولا قضاء عليه ) لرفع القلم عنه ، ولأنه لم يدرك ما يسع الصوم .

\* \* \*

(١) سورة البقرة : ( ١٨٥ ) .

(٢) أخرجه مسلم ( ٦٩/٣٣٥ ) ، وأبو داود ( ٢٦٧ ) .

(٣) المجموع ( ٣٨٥/٦ ) .

(٤) في الأصل : ( فإن ) ، والتصويب من مخطوطات « التنبيه » .

وَأَنْ أُغْمِيَ عَلَيْهِ جَمِيعَ النَّهَارِ .. لَمْ يَصِحَّ صَوْمُهُ ، وَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ ، وَإِنْ أُغْمِيَ عَلَيْهِ فِي بَعْضِ النَّهَارِ .. فَفِيهِ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ ؛ أَحَدُهَا : يَنْبُطُ صَوْمُهُ . وَالثَّانِي : لَا يَنْبُطُ . وَالثَّلَاثُ : إِنْ كَانَ مُفِيقًا مِنْ أَوَّلِ النَّهَارِ .. لَمْ يَنْبُطُ . وَقِيلَ : إِنْ كَانَ مُفِيقًا فِي طَرَفِيهِ .. لَمْ يَنْبُطُ .....

( وإن أُغْمِيَ عليه جميع النهار ) وكان قد نوى من الليل .. ( لم يصح صومه ) لخروجه عن أهلية الخطاب ، ( وعليه القضاء ) لاندراجه في قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا ﴾ <sup>(١)</sup> .

( وإن أُغْمِيَ عليه في بعض النهار ) وأفاق في بعضه وكان قد نوى من الليل .. ( ففيه ثلاثة أقوال ؛ أحدها ) وبه قطع بعضهم : ( يبطل صومه ) كما لو جُنَّ أو حاضت لحظة من النهار .

( والثاني ) وهو الأظهر ؛ كما في « المنهاج » ك « أصله » <sup>(٢)</sup> ، والمذهب ؛ كما في « الروضة » ك « أصلها » <sup>(٣)</sup> : ( لا يبطل ) وإن طال ؛ إتباعاً لزمن الإغماء زمن الإفاقة .

( والثالث : إن كان مفيقاً من أول النهار .. لم يبطل ) اغتفاراً لِمَا يطرأ في الأثناء ، ولأنه أول وقت الشروع في العبادة ، ( وقيل : إن كان مفيقاً في طرفيه .. لم يبطل ) اغتفاراً لِمَا يطرأ بين الطرفين .

\* \* \*

(١) سورة البقرة : ( ١٨٥ ) .

(٢) منهاج الطالبين ( ص ١٩٣ ) ، المحرر ( ٣٧٢/١ ) .

(٣) روضة الطالبين ( ٤٢٦/٢ ) ، الشرح الكبير ( ٢٠٨/٣ ) .

وَأَنْ طَهَرَتِ الْحَائِضُ ، أَوْ أَسْلَمَ الْكَافِرُ ، أَوْ أَفَاقَ الْمَجْنُونُ ، أَوْ قَدِمَ الْمُسَافِرُ وَهُوَ مُفْطِرٌ . . أَسْتَحَبَّ لَهُمْ إِمْسَاكُ بَقِيَّةِ النَّهَارِ . وَأَنْ بَلَغَ الصَّبِيُّ أَوْ قَدِمَ الْمُسَافِرُ وَهُمَا صَائِمَانِ . . فَقَدْ قِيلَ : يَلْزَمُهُمَا إِتِمَامُ الصَّوْمِ ، وَعِنْدِي : أَنَّهُ يَلْزَمُ الْمُسَافِرَ دُونَ الصَّبِيِّ . . . . .

ولا يضُرُّ النوم المستغرق للنهار ؛ لعدم خروجه عن أهلية الخطاب ؛ إذ يجب عليه قضاء الصلاة الفائتة به دون الفائتة بالإغماء ، وَلَمَّا كَانَ الإِغْمَاءُ مِنَ الْإِسْتِيلَاءِ عَلَى الْعَقْلِ فَوْقَ النَّوْمِ وَدُونَ الْجَنُونِ . . اشْتُرِطَ فِيهِ عَلَى الْمَعْتَمِدِ إِفَاقَةُ لِحْظَةٍ مِنَ النَّهَارِ ؛ لِيَلْحَقَ بِالنَّوْمِ ، فَإِنْ اسْتَغْرَقَ . . أُلْحِقَ بِالْجَنُونِ .

\* \* \*

( وَأَنْ طَهَرَتِ الْحَائِضُ ) أَوْ الْنَفْسَاءُ ؛ كَمَا فِي « الرُّوضَةِ » <sup>(١)</sup> ، ( أَوْ أَسْلَمَ الْكَافِرُ ) أَوْ بَلَغَ الصَّبِيُّ مُفْطِرًا ( أَوْ أَفَاقَ الْمَجْنُونُ ) / أَوْ شَفِيَ الْمَرِيضُ ( أَوْ قَدِمَ الْمُسَافِرُ وَهُوَ مُفْطِرٌ . . أَسْتَحَبَّ لَهُمْ إِمْسَاكُ بَقِيَّةِ النَّهَارِ ) وَالْقَضَاءُ ؛ خُرُوجًا مِنْ خِلَافِ مَنْ أَوْجَبَهُمَا ، وَإِنَّمَا لَمْ يَلْزَمْهُمَا الْإِمْسَاكُ ؛ لِعَدَمِ إِلْزَامِهِمَا الصَّوْمَ ، وَالْإِمْسَاكُ تَبَعٌ .

\* \* \*

( وَأَنْ بَلَغَ الصَّبِيُّ أَوْ قَدِمَ الْمُسَافِرُ ) نَهَارًا ( وَهُمَا صَائِمَانِ ) بِأَنْ نَوِيَا لَيْلًا . . ( فَقَدْ قِيلَ ) وَهُوَ الْأَصَحُّ : ( يَلْزَمُهُمَا إِتِمَامُ الصَّوْمِ ) لِأَنَّ الْأَوَّلَ صَارَ مِنْ أَهْلِ الْوُجُوبِ ، وَلِزَوَالِ عَذْرِ الثَّانِي ، وَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِمَا ، وَكَذَا لَوْ شَفِيَ الْمَرِيضُ وَهُوَ صَائِمٌ ؛ لِزَوَالِ عَذْرِهِ ، قَالَ الْمَصْنِفُ : ( وَعِنْدِي : أَنَّهُ يَلْزَمُ الْمُسَافِرَ دُونَ الصَّبِيِّ )

(١) روضة الطالبين (٢/٤٣٤) .

وَمَنْ نَوَى الْخُرُوجَ مِنَ الصَّوْمِ .. بَطَلَ صَوْمُهُ ، وَقِيلَ : لَا يَبْطُلُ . وَإِنْ أَكَلَ ،  
أَوْ شَرِبَ ، أَوْ اسْتَعَطَ ، أَوْ احْتَقَنَ ، أَوْ صَبَّ الْمَاءَ فِي أُذُنِهِ ، فَوَصَلَ إِلَى  
دِمَاعِهِ ، أَوْ طَعَنَ جَوْفَهُ ، أَوْ طَعَنَ بِإِذْنِهِ ، أَوْ دَاوَى جُرْحَهُ فَوَصَلَ .....

لأن المسافر شرع فيه وهو من أهل الفرض ، بخلاف الصبي .

\* \* \*

( ومن نوى الخروج من الصوم ) تنجيذاً أو تعليقاً بعد دخوله فيه .. ( بطل  
صومه ) في الحال في وجه صححه المصنف كالصلاة <sup>(١)</sup> .  
( وقيل ) وهو الأصح : ( لا يبطل ) كالحج ؛ بجامع أن الوطء في كلٍ منهما  
يوجب الكفارة بشرطه وإن لم يوجبها هنا إلا في صوم رمضان .  
وتقدّم الكلام على من رفض النية ليلاً وما يتعلق به <sup>(٢)</sup> .

### [ مفطرات الصوم ]

( وإن أكل ) الصائم ( أو شرب ، أو استعط ) أي : جعل في أنفه شيئاً وجذبه  
إلى دماغه ( أو احتقن ) وهو : جعل الدواء ونحوه من الدبر ، فوصل إلى أمعائه  
أو مثانته - بمثلثة - وهي : مجمع البول ، ( أو صبَّ الماء في أذنه ، فوصل إلى  
دماغه ) أو إلى باطنها وإن لم يصل إلى الدماغ ، ( أو طَعَنَ ) بالبناء للفاعل  
( جوفه ، أو طَعِنَ ) بالبناء للمفعول جوفه ( بإذنه ، أو داوى جرحه ، فوصل

(١) المذهب (١/٢٤٤ - ٢٤٥) .

(٢) انظر ما تقدم (٣/٢٥) .

الدَّوَاءُ إِلَى جَوْفِهِ ، أَوْ اسْتِقَاءَ ، أَوْ جَامَعَ ، أَوْ بَاشَرَ فِيمَا دُونَ الْفَرْجِ فَأَنْزَلَ ،  
أَوْ اسْتَمْنَى فَأَنْزَلَ ، ذَاكِرًا لِلصَّوْمِ عَالِمًا بِالتَّحْرِيمِ .. بَطَلَ صَوْمُهُ ، وَعَلَيْهِ  
الْقَضَاءُ وَإِمْسَاكُ بَقِيَّةِ النَّهَارِ .....

الدواء إلى جوفه ( أو وصلت عين من غير ما ذكر ولو قلت - كسيسة - ، أو لم  
تؤكل عادة كحصاة - من الظاهر إلى الباطن ، في منفذ - بفتح الفاء - مفتوح ،  
عن قصد ، إلى ما يُسمَّى جوفاً وإن لم يكن فيه قوة تُحيل الغذاء والدواء ؛  
كحلي ودماع وباطن إحليل ، ( أو استقاء ) أي : تقياً الطعام أو الشراب ،  
( أو جامع ) في قبل أو دبر ولو بهيمة وإن لم يُنزل ، ( أو باشر ) بغير حائل ( فيما  
دون الفرج ) كأن لمس أو ضاجع أو قبَّل ( فأنزل ، أو استمنى ) ولو بيده ( فأنزل )  
وكان في الصور كلها ( ذاكرة للصوم عالماً بالتحريم ) أو جاهلاً غير معذور  
مختاراً .. ( بطل صومه ) في جميع ذلك ؛ للنص في بعضها ؛ كخبر ابن حبان  
وغیره : « مَنْ ذرعه القيء - أي : غلبه - وهو صائمٌ .. فليس عليه قضاء ، ومن  
استقاء .. فليقض » <sup>(١)</sup> ، وبالإجماع في الجماع ، وبالقياس في الباقي ، ( وعليه  
القضاء ) كالمفطر بنحو مرضٍ ، بل أولى ، ( وإمساك بقية النهار ) لأنه بعض ما  
كان يجب عليه .

\* \* \*

ولو ابتلع بالليل طرف خيط فأصبح صائماً ؛ فإن ابتلع باقيه أو نزعه ..  
أفطر ، وإن تركه .. لم تصح صلاته ، وطريقه في صحّة صومه وصلاته : أن يُنزع  
منه وهو غافلٌ ، قال الزركشي : ( أو يجبره الحاكم على نزعه [ ولا يفطر ] ؛

(١) صحيح ابن حبان (٣٥١٨) ، وأخرجه ابن خزيمة (١٩٦١) ، والحاكم (٤٢٦/١) -  
(٤٢٧) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه .

فَإِنْ فَعَلَ ذَلِكَ نَاسِيًا ، أَوْ جَاهِلًا ، أَوْ فَعَلَ بِهِ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ مُكْرَهًا ..  
لَمْ يَبْطُلْ صَوْمُهُ .....

لأنه كالمكره (١) ، فإن لم يتيسر شيء مما ذكر .. وجب نزعه أو ابتلاعه ؛  
/ محافظة على الصلاة ؛ لأن حكمها أغلظ من حكم الصوم ؛ لقتل تاركها دونه .

\* \* \*

ثم إن المصنف شرع في بعض محترزات ما تقدّم فقال : ( فإن فعل ذلك )  
المذكور من الأكل وما بعده ( ناسياً ) للصوم ( أو جاهلاً ) بتحريمه وهو معذور ؛  
بأن كان قريب عهد بالإسلام ، أو نشأ ببادية بعيدة عن العلماء ، ( أو فعل  
به شيء من ذلك مكرهاً ) كأن أوجر الماء في حلقه ، أو ضُبطت امرأة (٢)  
فجُوعت ، أو جُوعت مكرهه ، أو استدخلت ذكره وهو نائم ، أو وصل شيء  
إلى جوفه لكن لا من منفذ مفتوح ؛ كما لو اكتحل أو ادّهن فوصل إلى الجوف  
بتشرب المسام ، أو وجد طعم الكحل بحلقه ، أو دخل شيء إلى جوفه لا  
عن قصد ؛ كأن وصل جوفه ذباب أو بعوضة أو غبار الطريق وغرلة الدقيق ،  
ولو فتح فاه حتى دخل الغبار جوفه ، أو خرجت مقعدة المبسور ثم عادت  
أو أعادها ، أو غلبه القيء ، أو استمنى بفكر أو نظر أو ضمّ بحائل وإن تكرّرت  
الثلاثة بشهوة ، أو لمس شعرها أو نحوه مما لا ينقض الوضوء فأنزل ، أو حك  
ذكره لعارض سوداء أو حكة فأنزل .. ( لم يبطل صومه ) في جميع ما ذكر ؛  
للنص في بعضها ؛ كحديث الشيخين : « من نسي وهو صائم فأكل أو شرب ..

(١) خادم الرافي والروضة ( ق ٢٨٥ / ٣ ) مخطوط .

(٢) أي : أوثقت وشدّت .

وَإِنْ أَكْرَهَ حَتَّى فَعَلَ بِنَفْسِهِ .. فَفِيهِ قَوْلَانِ ؛ أَصْحُهُمَا : أَنَّهُ لَا يَبْطُلُ . وَإِنْ تَمَضَّمَصَ أَوْ اسْتَنْشَقَ فَوَصَلَ الْمَاءُ إِلَى جَوْفِهِ .. بَطُلَ صَوْمُهُ فِي أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ دُونَ الْآخَرِ ، وَإِنْ بَالَعَ .. بَطُلَ ..

فليتَمَّ صومه ؛ فَإِنَّمَا أَطْعَمَهُ اللَّهُ وَسَقَاهُ <sup>(١)</sup> ، وبالقِيَاس في الباقي .

\*\*\*

( وَإِنْ أَكْرَهَ حَتَّى فَعَلَ بِنَفْسِهِ ) مبطلًا ؛ كوطءٍ وأَكَلٍ .. ( ففيه قولان ؛ أَصْحُهُمَا : أَنَّهُ لَا يَبْطُلُ ) صومه ؛ لِأَن فَعَلَهُ لَيْسَ مِنْهِيًّا عَنْهُ ، فَأُلْحِقَ بِالنَّاسِي ، وَفَارَقَ الْأَكْلَ لِدَفْعِ الْجُوعِ : بِأَن الْإِكْرَاهَ قَادِحٌ فِي اخْتِيَارِهِ ، بِخِلَافِ الْجُوعِ لَا يَقْدَحُ فِيهِ ، بَلْ يَزِيدُهُ تَأْثِيرًا .

والقول الثاني : يبطل ؛ لِأَنَّهُ دَفَعَ بِهِ الضَّرَرَ عَنْ نَفْسِهِ ، لَكِنْ لَا كِفَارَةَ فِي صُورَةِ الْوُطْءِ لِلشَّبْهَةِ .

\*\*\*

( وَإِنْ تَمَضَّمَصَ أَوْ اسْتَنْشَقَ ) وَلَمْ يِبَالِغْ ( فَوْصَلَ الْمَاءَ إِلَى جَوْفِهِ ) مِنْ بَاطِنٍ أَوْ دِمَاعٍ .. ( بَطُلَ صَوْمُهُ فِي أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ ) لِأَن وَصُولَهُ حَصَلَ بِفَعْلِهِ ( دُونَ الْآخَرِ ) أَي : لَا يَبْطُلُ صَوْمُهُ وَهُوَ الْأَطْهَرُ ؛ لِأَنَّهُ تَوَلَّدَ مِنْ مَأْمُورٍ بِهِ بِغَيْرِ اخْتِيَارِهِ ، ( وَإِنْ بَالَعَ ) فِيهِمَا .. ( بَطُلَ ) صَوْمُهُ قِطْعًا ؛ لِأَنَّهُ <sup>(٢)</sup> نَهِيَ عَنِ الْمُبَالِغَةِ <sup>(٣)</sup> .

(١) صحيح البخاري (١٩٣٣) بنحوه ، ومسلم (١١٥٥) واللفظ له عن أبي هريرة رضي الله عنه .  
(٢) أي : لَأَن الصَّائِمَ .

(٣) أخرج ابن خزيمة (١٥٠) واللفظ له ، وابن حبان (١٠٥٤) ، والحاكم (١٤٧/١ - ١٤٨) عن سيدنا لَقِيطِ بْنِ صَبْرَةَ رضي الله عنه قال : قلت : يَا رَسُولَ اللَّهِ ؛ أَخْبِرْنِي عَنِ الْوُضُوءِ ، قَالَ : « أَسْبِغِ الْوُضُوءَ ، وَخَلِّلِ الْأَصَابِعَ ، وَبَالِغٌ فِي الاسْتِنْشَاقِ ؛ إِلَّا أَنْ تَكُونَ صَائِمًا » .

وَقِيلَ : عَلَى الْقَوْلَيْنِ .....

( وقيل : على القولين ) ثانيهما : لا يبطل ؛ لأن وصوله بغير اختياره .

\* \* \*

ولو وصل الماء بوضعه في فمه لتبرّد ، أو رابعة فأكثر ، أو بلا غرض ..  
أفطر ، أو للتطهّر من نجاسة في فمه .. فلا وإن بالغ لأجلها .

\* \* \*

ومحلّ الخلاف فيما ذُكر : إذا كان ذاكرة للصوم ، فلو كان ناسياً له .. لم  
يفطر بحال .

ولا يفطر ببلع ريقه من معدنه ؛ وهو الموضع الذي فيه قراره ومنه ينبع ،  
وهو الحنك الأسفل تحت اللسان ؛ وذلك للإجماع ، ولأنه لا يمكن التحرّز  
عنه ، فلو خرج عن الفم لا على لسانه [ولو] <sup>(١)</sup> إلى ظاهر الشفة ، ثم ردّه /  
إليه بلسانه أو غيره وابتلعه ، أو بلّ خيطاً بريقه وردّه إلى فمه - كما يعتاد عند  
القتل - وعليه رطوبة تنفصل وابتلعها ، أو ابتلع ريقه مخلوطاً بغيره الطاهر ؛  
كأن فتل خيطاً مصبوغاً تغيّر به ريقه ، قال في « الأنوار » : ( أو غسل السواك  
واستاك به ) <sup>(٢)</sup> ؛ أي : مع بقاء الرطوبة ، أو ابتلع ريقه متنجّساً ؛ كمن دميت  
لثته ، أو أكل شيئاً نجساً ولم يغسل فمه حتى أصبح وإن ابيضّ ريقه .. أفطر  
في جميع ذلك .

\* \* \*

(١) في الأصل : ( ولا ) ، والتصويب من « أسنى المطالب » ( ٤١٧/١ ) ، و« مغني المحتاج »  
( ٦٢٨/١ ) .

(٢) الأنوار لأعمال الأبرار ( ٣١٢/١ ) .



أما لو أخرج ريقه على لسانه ثم ردهً وابتلعه . . فإنه لا يفطر ؛ كما صحَّحه في « المجموع » <sup>(١)</sup> ؛ لأنه لم يخرج عن معدنه ، خلافاً لما في « الشرح الصغير » من أنه يفطر به <sup>(٢)</sup> ، قال الأذري : ( ولا يبعد أن يقال : من عمَّت بلواه بدمٍ لثته ؛ بحيث يجري دائماً أو غالباً . . أنه يُسامح بما يشقُّ الاحتراز منه ، ويكفي بصقه الدم ، ويُعفى عن أثره ) <sup>(٣)</sup> .

\* \* \*

ولو جمع ريقه ولو بنحو مُضْطَكَّى <sup>(٤)</sup> [ فابتلعه ] . . لم يفطر ؛ لأنه لم يخرج عن معدنه ، ولو بقي طعامٌ بين أسنانه ، فجرى به ريقه من غير قصد . . لم يفطر إن عجز عن تمييزه ومجِّه ؛ لأنه معذورٌ فيه غير مقصِّرٍ ، فإن قدر عليهما . . أفطر .

### فَائِدَةٌ

[ في ابتلاع ما خرج من الطعام بين الأسنان ]

نُقِلَ عن الإمام الشافعي رضي الله تعالى عنه : أن ما خرج من الأسنان من الطعام : إن أخرجه بالخِلال . . كُرهَ أكله ، أو بالأصابع <sup>(٥)</sup> . . فلا <sup>(٦)</sup> .

(١) المجموع (٣٤٢/٦) .

(٢) الشرح الصغير (ق ٩٠/٢) مخطوط .

(٣) قوت المحتاج (٤٨٩/١) .

(٤) المُضْطَكَّى : نوع من أنواع العِلْكَ .

(٥) وكذا باللسان . هاشم .

(٦) انظر « طبقات الفقهاء الشافعية » للعبادي (ق/١٥) مخطوط ، و« آداب الأكل » (ص ٤٨) .

وَأَنْ أَكَلَ مُعْتَقِدًا أَنَّهُ لَيْلٌ ، ثُمَّ بَانَ أَنَّهُ نَهَارٌ .. لَزِمَهُ الْقَضَاءُ . وَإِنْ أَكَلَ شَاكًا فِي طُلُوعِ الْفَجْرِ .. لَمْ يَلْزِمَهُ الْقَضَاءُ ، وَإِنْ أَكَلَ شَاكًا فِي غُرُوبِ الشَّمْسِ .. لَزِمَهُ الْقَضَاءُ . وَإِنْ طَلَعَ الْفَجْرُ وَفِيهِ طَعَامٌ فَلَفَظَهُ ، أَوْ كَانَ مُجَامِعًا فَفَنَزَعَ .. صَحَّ صَوْمُهُ .....

( وإن أكل ) مثلاً ( معتقداً أنه ليلٌ ) بأن اعتقد بقاءه ، أو غروب الشمس ( ثم بان أنه نهارٌ .. لزمه القضاء ) لتيقن الخطأ فيما اعتقده .

( وإن أكل شاكاً في طلوع الفجر ) ولم يتبين له الحال .. ( لم يلزمه القضاء ) لأن الأصل : بقاء الليل ( وإن أكل شاكاً في غروب الشمس ) ولم يتبين له الحال .. ( لزمه القضاء ) لأن الأصل : بقاء النهار .

والاحتياط : ألا يأكل آخر النهار إلا بيقين ؛ كأن يعاين الغروب ، ويحل الأكل آخره بالاجتهاد بوزن أو غيره ؛ كما في أوقات الصلوات ، لا بغير اجتهاد ولو بظن ؛ لأن الأصل : بقاء النهار ، ويجوز الأكل إذا ظن بالاجتهاد بقاء الليل ، وكذا لو شك ؛ لأن الأصل : بقاؤه .

\* \* \*

( وإن طلع الفجر ) الصادق ( وفي فيه طعامٌ فلفظه ) أو أمسكه ولم يبلع منه شيئاً ، ( أو كان ) [ عند ] طلوع الفجر ( مجامعاً ) فعلم بالفجر ( فنزع ) في الحال ولم يقصد بالنزع اللذة .. ( صحَّ صومه ) في صورتين وإن سبق في الأولى من الملفوظ شيءٌ إلى جوفه ، أو أنزل في الثانية ؛ لتولده من مباشرة مباحة ، وأولى من هذا بالصحة : أن يحس وهو مجامعٌ بتباشير الصبح ، فينزع بحيث يوافق آخر النزع ابتداء الطلوع ، أما إذا قصد بالنزع

فَإِنْ أَسْتَدَامَ .. بَطَلَ صَوْمُهُ . وَإِنْ جَامَعَ أَمْرَأَتَهُ مِنْ غَيْرِ عُذْرٍ .. لَزِمَهُمَا  
الْقَضَاءُ ، وَفِي الْكَفَّارَةِ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ ؛ أَحَدُهَا : تَجِبُ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا  
كَفَّارَةٌ . وَالثَّانِي : تَجِبُ عَلَيْهِ دُونَهَا .....

اللَّذَّةُ .. فَنِي « البحر » عن الشيخ أبي محمد : ( أنه يبطل صومه )<sup>(١)</sup> .

\* \* \*

( فإن استدام ) الأكل والجماع بعد الطلوع .. ( بطل صومه ) في الأولى ،  
ولم ينعقد في الثانية وإن لم يعلم بطلوعه إلا بعد المكث فنزع حين علم .  
ولو لم يبق من الليل / إلا ما يسع الإيلاج لا النزع .. فعن ابن خيران : منع  
الإيلاج<sup>(٢)</sup> ، وعن غيره : جوازه ، والأول أوجه ؛ كما قاله بعض المتأخرين .

[ حكم من أفسد صومه بالجماع ]

( وإن ) أفسد صومه في يوم من رمضان - وإن انفرد بالرؤية - بجماع أثم به  
لأجل الصوم ؛ كأن ( جامع امرأته من غير عذر .. لزِمَهُمَا ) أي : الرجل والمرأة  
( القضاء ) وإمساك بقية اليوم ؛ كما لو أفطرا بغيره ، ( وفي الكفارة ثلاثة أقوال ؛  
أحدها : تجب على كل واحدٍ منهما كفارة ) لاشتراكهما في لذة الجماع ، فإن  
كانت غير صائمية أو نائمة مثلاً .. فلا كفارة عليها .

\* \* \*

( والثاني ) وهو الأظهر : ( تجب ) الكفارة ( عليه دونها ) لأن المخاطب بها

(١) بحر المذهب ( ٢٧٥/٤ ) .

(٢) تحرير الفتاوى ( ٥٣٧/١ ) .

.....

في الخبر الآتي هو الفاعل<sup>(١)</sup> ، ولأن الكفارة منوطة بإفساد الصوم بالجماع ، والمرأة يفسد صومها قبل صدق [ اسم ] الجماع بوصول رأس الذكر باطنها .

ورَدَّ هذا التعليل : بأنه يُتصوَّر فساد صومها بالجماع ؛ بأن يُولج فيها نائمة أو ناسيةً أو مكرهةً ، ثم تستيقظ أو تتذكر أو تقدر على الدفع وتستديم ، ففساده فيها بالجماع ؛ لأن استدامة الجماع جماعٌ ، مع أنه لا كفارة عليها على المعتمد .

والأولى : أن يُعلَّل ذلك بنقصان صومها بتعرُّضه للبطلان بعروض حيض أو نحوه ، فلم تكمل حرمة حتى تتعلَّق به الكفارة ، ولأنها غرمٌ ماليٌّ يتعلَّق بالجماع ، فيختصُّ بالرجل الواطئ كالمهر .

### [ ذكر محترزات ما سبق من عدم وجوب الكفارة ]

فلا يجب على الموطوءة ولا على الرجل الموطوء ؛ لِمَا مرَّ ، ولا على نحو ناسٍ ؛ من مكرهٍ وجاهلٍ ومأمورٍ بالإمساك ؛ لأن وطأه لا يفسد صوماً ، ولا من وطئ بلا عذرٍ ثم جُنَّ أو مات في اليوم ؛ لأنه بان أنه لم يفسد صوم يومٍ ، ولا على مفسدٍ غير صومٍ كصلاةٍ ، أو صومٍ غيره ولو في رمضان ؛ كأن وطئ مسافرٌ أو نحوه امرأته ففسد صومها ، أو صومه في غير رمضان ، كنذرٍ وقضاءٍ ؛ لأن النص ورد في صوم رمضان ، وهو مخصوصٌ بفضائل لا يشركه فيها غيره ، أو مُفسدٍ له في رمضان بغير وطئٍ ؛ كأكلٍ واستمناءٍ ؛ لأن النص ورد في الوطء ،

(١) انظر ما سيأتي قريباً (٤٩/٣) .

وما عداه ليس في معناه ، ولا على من ظنَّ وقت الوطء بقاء الليل أو دخوله أو شكَّ فيه فبان نهاراً .

قال ابن المقري : ( ومقتضى الضابط - أي : المذكور - : وجوبها على من شكَّ في دخول الليل فجامع ، ثم تبين أنه جامع نهاراً ) انتهى<sup>(١)</sup> ، لكن صرح البغوي بخلاف المقتضى المذكور في مسألة الشكِّ ، وبالتسوية بين شكِّه في دخول الليل وخروجه ، وعللَّ عدم وجوب الكفارة : بأنها تسقط بالشبهة<sup>(٢)</sup> ، وهذا هو المنقول ، ولكنه مشكَّل .

ولا على من أكل ناسياً وظنَّ أنه أفطر ثم وطئ عامداً ، أو كان صبياً ؛ لسقوط الكفارة بالشبهة في الجميع ، ولعدم الإثم فيما عدا ظنَّ دخول الليل بلا تحرٍّ أو الشكِّ فيه ، ولا على مسافرٍ وطئ زناً [ أو ] لم<sup>(٣)</sup> ينو ترخُّصاً ؛ لأنه لم يَأثم به للصوم ، / بل للزنا ، أو للصوم مع عدم نية الترخُّص ، ولأن الإفطار مباحٌ له ، فيصير شبهةً في درء الكفارة .

\* \* \*

وتتكرَّر الكفارة بتكرُّر الإفساد ، فلو وطئ في يومين . . لزمه كفارتان ، سواء أكفَّر عن الأول قبل الثاني أم لا ؛ لأن كل يومٍ عبادةٌ مستقلةٌ ، فلا تتداخل كفارتاهما ؛ كحجَّتين وطئ فيهما ، بخلاف من وطئ مرَّتَيْنِ في يومٍ . . ليس

(١) روض الطالب ( ١٧٨/١ ) .

(٢) التهذيب ( ١٥٩/٣ ) .

(٣) في الأصل : ( ولم ) ، والتصويب من « فتح الوهاب » ( ١٢٤/١ ) .

وَالثَّالِثُ : تَجِبُ عَلَيْهِ كَفَّارَةٌ عَنْهُ وَعَنْهَا .....

عليه إلا كفارةً للوطء الأول ؛ لأن الثاني لم يفسد صوماً ، وحدوث السفر أو المرض أو الرِّدَّة بعد الوطء .. لا يسقط الكفارة ؛ لأنه هتَكَ حرمة الصوم بما فعل .

\* \* \*

( و ) القول ( الثالث : تجب عليه كفارة ) واحدة ( عنه وعنهما ) ويتحمَّلها عنها .

ولِللَّوِاط وإتيان البهيمة حكمُ الجماع هنا فيما ذُكِر من وجوب كفارة الصوم بالإفساد ؛ لأن الجميع وطءٌ .

ومن أدركه الفجر مجامعاً فاستدام عالماً .. لزمته الكفارة ؛ لأن جماعه وإن لم يفسد صومه هو في معنى ما يفسده ، فكأنه انعقد ثم فسد ؛ على أن السبكي اختار : أنه انعقد ثم فسد <sup>(١)</sup> ، وهو ظاهر قول المصنف : ( بطل صومه ) <sup>(٢)</sup> .

ونظيره : ما لو أحرَم مجامعاً .. فإنه لا ينعقد ، لكن لم يُنْزِلُوا منع الانعقاد منزلة الإفساد هناك ، بخلافه هنا ، وفُرق : بأن النية هنا متقدِّمة على طلوع الفجر ، فكأنَّ الصوم انعقد ثم فَسَدَ ، بخلافها ثُمَّ .

(١) الابتهاج في شرح المنهاج (ق ٢١/٢ - ٢٢) مخطوط .

(٢) مرَّ قريباً (٤٥/٣) أن الصوم لم ينعقد ، ومثله في « مغني المحتاج » (١/٦٤٧) ، قال الولي العراقي رحمه الله تعالى في « تحرير الفتاوي » (١/٥٣٧) : ( قولهم : « وإن استدام .. بطل صومه » يقتضي أنه انعقد ثم بطل ، وهو ظاهر عبارة الرافعي والنووي هنا ، واختاره السبكي ، لكن الأصح : أنه لم ينعقد أصلاً ) .

وَالْكَفَّارَةُ : عِتْقُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ ؛ فَإِنْ لَمْ يَجِدْ .. فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ .. فَأِطْعَامُ سِتِّينَ مَسْكِينًا .....

### [ كفارة الجماع في نهار رمضان ]

( والكفارة ) هذه مرتبة ؛ وهي : ( عتق رقبة مؤمنة ؛ فإن لم يجد .. فصيام شهرين متتابعين ، فإن لم يستطع .. فإطعام ستين مسكيناً ) .

والأصل في ذلك : خبر « الصحيحين » عن أبي هريرة : جاء رجلٌ إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : هلكتُ ، قال : « وما أهلكك ؟! » قال : وقعتُ امرأتي في رمضان ، قال : « هل تجد ما تعتق رقبة ؟ » قال : لا ، قال : « فهل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين ؟ » قال : لا ، قال : « فهل تجد ما تُطعم ستين مسكيناً ؟ » قال : لا ، ثم جلس ، فأُتي النبي صلى الله عليه وسلم بعرق فيه تمرٌ ، فقال : « تصدَّقْ بهذا » فقال : على أفقر منَّا يا رسول الله ؟! فوالله ؛ ما بين لابتيها أهل بيتٍ أحوج إليه منَّا ، فضحك صلى الله عليه وسلم حتى بدت أنيابه ، ثم قال : « اذهب فأطعمه أهلك » <sup>(١)</sup> ، وفي رواية للبخاري : « فأعتق رقبةً ... فصم شهرين ... فأطعم ستين ... » <sup>(٢)</sup> ، وفي رواية لأبي داود : ( فأُتي بعرق تمرٍ قدر خمسة عشر صاعاً ) <sup>(٣)</sup> ، والعرق - بفتح العين والراء - : مكتلٌ يُنسَج من خوص النخل ، والكلام على صفة الكفارة مستوفى في بابها .



(١) صحيح البخاري (١٩٣٦) ، صحيح مسلم (١١١١) .

(٢) صحيح البخاري (٥٣٦٨) .

(٣) سنن أبي داود (٢٣٨٥) .

.....

ولو شرع في الصوم أو الإطعام ، ثم قدر على المرتبة المتقدّمة . . لم يلزمه الانتقال إليها ، وله العدول عن الصوم إلى الإطعام لشدة الغلّة - بضم المعجمة وسكون اللام - أي : الحاجة إلى النكاح ؛ لأنه لا يُؤمّن وقوعه في الصوم ، فيبطل تتابعه ، ويؤدّي إلى حرجٍ شديد .

\* \* \*

ولا يجوز للفقير صرف كفارته إلى عياله ؛ كالزكوات وسائر الكفارات ، / وأما قوله صلى الله عليه وسلم : « فأطعمه أهلك » <sup>(١)</sup> . . فأجاب عنه في « الأم » : بأنه يحتمل أنه لمّا أخبره بفقره . . صرفه له صدقةً ، أو أنه ملّكه إياه [ وأمره ] <sup>(٢)</sup> بالتصدّق به ، فلمّا أخبره بفقره . . أذن له في صرفها لهم ؛ للإعلام بأنها إنّما تجب بعد الكفاية ، أو أنه تطوّع بالتكفير عنه ، وسوّغ له صرفها لأهله ؛ للإعلام بأن لغير المكفّر التطوّع بالتكفير عنه بإذنه ، وأن له صرفها لأهل المكفّر عنه <sup>(٣)</sup> ؛ أي : وله ، فيأكل هو وهم منها ؛ كما صرّح به الشيخ أبو علي السنّجي والقاضي نقلاً عن الأصحاب <sup>(٤)</sup> ، وحاصل الاحتمالين الأوّلين : أنه صرف له ذلك تطوّعاً ، قال ابن دقيق العيد : ( وهو الأقرب ) <sup>(٥)</sup> .

(١) تقدم تخريجه قريباً ( ٤٩/٣ ) .

(٢) في الأصل : ( أو أمره ) ، والتصويب من « أسنى المطالب » ( ٤٢٦/١ ) ، و« مغني المحتاج » ( ٦٥٠/١ ) .

(٣) الأم ( ٢٥٠/٣ ) .

(٤) انظر « المهمات » ( ١٢٥/٤ ) .

(٥) إحكام الأحكام ( ص ٥٥٢ ) .



فَإِنْ لَمْ يَجِدْ .. ثَبَّتَتْ فِي ذِمَّتِهِ فِي أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ إِلَى أَنْ يَجِدَ ، وَتَسْقُطَ فِي الثَّانِي . وَمَنْ حَرَّكَتِ الْقُبْلَةُ شَهْوَتَهُ .. كُرِهَ لَهُ أَنْ يُقْبَلَ .....

( فَإِنْ لَمْ يَجِدْ ) الطعام وعجز عن جميع خصال الكفارة .. ( ثبتت ) أي : الكفارة ( في ذمته في أحد القولين ) وهو الأظهر ( إلى أَنْ يَجِدَ ) شيئاً ممّا ذُكِرَ ؛ لأنه صلى الله عليه وسلم أمر الأعرابي أن يكفّر بما دفعه له مع إخباره بعجزه <sup>(١)</sup> ، فدلّ على أنها باقية في الذمّة حينئذٍ ، فإذا قدر على خصلة من خصالها .. فعلها ، ولا يتبعّض العتق ولا الصوم ، بخلاف الإطعام ، حتى لو وجد بعض مِدٍّ .. أخرجه ؛ لأنه لا بدل له ، وبقي الباقي في ذمته ، ( وتسقط في ) القول ( الثاني ) كزكاة الفطر .

### فَالْعِدَّةُ

[ في ضابط ما يستقرّ في الذمّة من حقوق الله المالية مع العجز ]  
حقوق الله تعالى المالية إذا عجز عنها وقت وجوبها ؛ فإن كانت بسبب من العبد ؛ ككفارة الظهار والقتل واليمين .. استقرّت في ذمته ، وإلا .. فلا .

### [ تفصيل حكم القُبلة للصائم ]

( ومن حَرَّكَتِ الْقُبْلَةُ شَهْوَتَهُ ) بحيث يخاف منها الجماع أو الإنزال .. ( كُرِهَ لَهُ ) كراهة تحريمٍ ؛ كما هو الأصح في « المنهاج » <sup>(٢)</sup> ( أَنْ يُقْبَلَ ) لأن

(١) تقدم ذكره وتخرجه قريباً ( ٤٩/٣ ) .

(٢) منهاج الطالبين ( ص ١٩٢ ) .

.....

فيها تعريضاً لإفساد العبادة ، والأولى لمن لا تحرك شهوته تركها ؛ لأنه يسرُّ للصائم ترك الشهوات مطلقاً .

والأصل في ذلك : ما روى ابن ماجه عن ابن عباسٍ قال : ( رُحِّص للكبير الصائم في المباشرة ، وكُرِه للشاب ) <sup>(١)</sup> ، قال في « شرح المذهب » : ( والاعتبارُ : بتحريك الشهوة وخوف الإنزال ، لا بالشيخ والشاب ، قال : وسواء قبَّل الفم أو الخدَّ أو غيرهما ، والمباشرة باليد والمعانقة لهما حكمُ القبلة ) انتهى <sup>(٢)</sup> .

## فَائِدَةٌ

[ في فتوى عجيبة من الإمام الشافعي ]

سأل رجلُ إمامنا الشافعي رضي الله تعالى عنه بقوله : [ من الطويل ]

سلِّ العالمَ المَكِّيَّ هل في تراوُرٍ وضمَّةٍ مشتاقِ الفؤادِ جناحُ ؟

فأجابه بقوله : [ من الطويل ]

فقلتُ : معاذَ الله أن يذهبَ الثَّقَى تلاصقُ أكبادٍ بهنَّ جراحُ

قال الربيع : ( فسألت الشافعي ؛ كيف أفتى بمثل هذا ؟! فقال : هذا رجلٌ

قد أعرس في هذا الشهر - شهر رمضان - وهو حدث السنِّ ، فسأل : هل عليه

(١) سنن ابن ماجه ( ١٧٧٦ ) .

(٢) المجموع ( ٣٩٧/٦ ) .

وَيُكْرَهُ لِلصَّائِمِ الْعَلَكُ ، وَيُكْرَهُ لَهُ الْأَحْتِجَامُ ، وَيُكْرَهُ السَّوَاكُ بَعْدَ الزَّوَالِ ،  
وَيُكْرَهُ لَهُ الْوَصَالُ ، .....

من جناح أن يقبل أو يضمم من غير وطء ؟ فأفتيته بهذه [ الفتيا ] انتهى<sup>(١)</sup> .

### [ بعض ما يكره للصائم ]

( ويكره للصائم العلك ) بفتح العين ؛ لأنه يجمع الريق ، فإن بلعه .. أفطر في وجهه ، وإن ألقاه .. عطشه ، والذوق / لطعام أو غيره ؛ خوف وصوله حلقه .



( ويكره له الاحتجام ) والفصد ؛ لأن ذلك يضعفه ، وجزم المحاملي بأنه يكره أن يحجم غيره أيضاً<sup>(٢)</sup> ، وتكره له الشهوات التي لا تبطل الصوم ؛ من المسموعات والمُبَصَّرات والمشمومات ونحوها ؛ كلمس الرياحين ؛ لِمَا في ذلك من الترفه الذي لا يناسب حكمة الصوم ، ويكره له دخول الحمام ، ويكره السواك بعد الزوال ) لِمَا مرَّ في ( باب الوضوء )<sup>(٣)</sup> .



( و ) الفطر بين الصومين واجب ؛ إذ ( يكره له ) كراهة تحريم ( الوصال ) فرضاً كان الصوم أو نفلاً ؛ للنهي عنه في حديث « الصحيحين »<sup>(٤)</sup> ؛ وهو :

(١) أخرجه أبو نعيم في « حلية الأولياء » ( ١٥٠/٩ ) ، وفي الأصل : ( الفتية ) ، والتصويب من مصدر التخريج .

(٢) اللباب في الفقه الشافعي ( ص ٦٥ ) .

(٣) انظر ما تقدم ( ٢٦٩/١ ) .

(٤) صحيح البخاري ( ١٩٦١ ) عن سيدنا أنس بن مالك رضي الله عنه ، صحيح مسلم ←

وَيُكْرَهُ لَهُ وَلِغَيْرِهِ صَمْتُ يَوْمٍ إِلَى اللَّيْلِ .....

أن يصوم يومين فأكثر ، ولا يتناول بالليل مطعوماً عمداً بلا عذر ، ذكره في « المجموع » <sup>(١)</sup> .

وقضيته : أن الجماع ونحوه لا يمنع الوصال ، قال في « المهمات » : ( وهو ظاهر المعنى ؛ لأن تحريم الوصال للضعف - أي : عن الصيام والصلاة وسائر الطاعات - وترك الجماع ونحوه لا يضعف ، بل يقوي ، لكن قال في « البحر » : هو أن يستديم جميع أوصاف الصائمين ، وذكر الجرجاني وابن الصلاح نحوه ، قال : وتعبير الرافعي وغيره بـ « أن يصوم يومين » .. يقتضي أن المأمور بالإمساك كتارك النية لا يكون امتناعه ليلاً من تعاطي المفطر وصلاً ؛ لأنه ليس بين صومين ، إلا أن الظاهر [ أنه ] جري على الغالب ) انتهى <sup>(٢)</sup> ، والتعليل يرشد إليه ، والمناسب لوجوب الفطر بين الصومين [ ما ] <sup>(٣)</sup> قاله في « البحر » <sup>(٤)</sup> .

\* \* \*

( ويكره له ) أي : الصائم ( ولغيره صمْتُ يومٍ ) كاملٍ من الفجر ( إلى الليل )

→ ( ١١٠٢ ) واللفظ له عن سيدنا عبد الله بن عمر رضي الله عنهما : أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الوصال ، قالوا : إنَّكَ تُواصل ، قال : « إني لستُ كهيتكم ؛ إني أطعم وأسقى » .

(١) المجموع ( ٤٠١/٦ ) .

(٢) المهمات ( ٩٦/٤ - ٩٧ ) .

(٣) في الأصل : ( بما ) ، والتصويب من سياق العبارة .

(٤) بحر المذهب ( ٣٣٩/٤ ) .

وَيَنْبَغِي لِلصَّائِمِ أَنْ يُنْزِعَ نَفْسَهُ عَنِ الشَّتْمِ وَالْغَيْبَةِ ؛ فَإِنْ شُوتِمَ .. فَلْيَقُلْ :  
(إِنِّي صَائِمٌ) .....

للنهي عنه في حديث أبي داود وغيره<sup>(١)</sup> ، قال السبكي : ( كذا أطلق  
الأصحاب الكراهة ، وينبغي أن تكون كراهة تحريم )<sup>(٢)</sup> .

### [ ما يسنُّ للصائم ]

( وينبغي ) أي : يسنُّ ( للصائم ) من حيث الصوم : ( أن ينزعه نفسه عن  
الشتم والغيبة ) والكذب ونحوها ؛ لخبر البخاري : « من لم يدع قول الزور  
والعمل به .. فليس لله حاجة أن يدع طعامه وشرابه »<sup>(٣)</sup> .

( فإن شُوتِمَ ) أي : شتم .. ( فليقل : إني صائمٌ ) يقوله بقلبه لنفسه ؛  
لتصبر ولا تُشاتم فتذهب بركة صومها ؛ كما نقله الراعي عن الأئمة<sup>(٤)</sup> ،  
أو بلسانه بنية وعظ الشاتم ودفعه بالتي هي أحسن ؛ كما نقله النووي عن جمعٍ  
وصحَّحه ، ثم قال : ( فإن جمعهما .. فحسنٌ )<sup>(٥)</sup> .

(١) سنن أبي داود ( ٣٢٩٥ ) واللفظ له ، وأخرجه البخاري ( ٦٧٠٤ ) ، وابن حبان ( ٤٣٨٥ )  
عن سيدنا عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال : بينما رسول الله صلى الله عليه وسلم  
يخطب .. إذا هو برجلٍ قائم في الشمس ، فسأل عنه ، قالوا : هذا أبو إسرائيل ، نذر أن يقوم ولا  
يقعد ، ولا يستظل ولا يتكلم ، ويصوم !! فقال : « مُرُوهُ فَيَتَكَلَّمُ ، وَيَسْتَظِلُّ وَيَقْعُدُ ، وَيَتَمُّ صَوْمَهُ » .

(٢) الابتهاج في شرح المنهاج ( ق ٢٦/٢ ) مخطوط .

(٣) صحيح البخاري ( ١٩٠٣ ) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه .

(٤) الشرح الكبير ( ٢١٥/٣ ) .

(٥) المجموع ( ٣٩٨/٦ ) .

وَيُسْتَحَبُّ لَهُ أَنْ يَتَسَحَّرَ ، وَأَنْ يُؤَخَّرَ السُّحُورَ مَا لَمْ يَخْشَ طُلُوعَ الْفَجْرِ ،

والأصل في ذلك : خبر « الصحيحين » : « الصيام جُنَّةٌ ، فإذا كان أحدكم صائماً . . فلا يرفث ، ولا يجهل ، فإن امرؤ [ قاتله أو ] شاتمه . . فليقل : إني صائمٌ » <sup>(١)</sup> .

\* \* \*

( ويستحبُّ له أن يتسحَّرَ ) إن تيقَّن بقاء الليل ؛ لخبر « الصحيحين » : « تسحَّروا ؛ فإن في السحور بركة » <sup>(٢)</sup> .

وخبر الحاكم في « صحيحه » : « استعينوا بطعام السَّحَرِ على صيام النهار ، وبقيولة النهار على قيام الليل » <sup>(٣)</sup> .

ويحصل بقليل المطعوم وكثيره ؛ لخبر ابن حبان في « صحيحه » : « تسحَّروا ولو بجرعة ماء » <sup>(٤)</sup> ، والسُّحُور - بفتح السين - : المأكول في السَّحَر ، وبضمها : الأكل حينئذٍ ، قال في « المجموع » : / ( ووقته : فيما بين نصف الليل وطلوع الفجر ) <sup>(٥)</sup> .

\* \* \*

( و ) يستحبُّ له ( أن يؤخَّرَ السحور ما لم يخشَ طلوع الفجر ،

(١) صحيح البخاري ( ١٨٩٤ ) ، صحيح مسلم ( ١١٥١ ) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه .

(٢) صحيح البخاري ( ١٩٢٣ ) ، صحيح مسلم ( ١٠٩٥ ) عن سيدنا أنس بن مالك رضي الله عنه .

(٣) المستدرک على الصحيحين ( ٤٢٥/١ ) عن سيدنا عبد الله بن عباس رضي الله عنهما .

(٤) صحيح ابن حبان ( ٣٤٧٦ ) عن سيدنا عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما .

(٥) المجموع ( ٤٠٥/٦ ) .

وَيَعَجِّلَ الْفِطْرَ إِذَا تَحَقَّقَ غُرُوبُ الشَّمْسِ . وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُفْطِرَ عَلَى تَمْرٍ ،  
فَإِنْ لَمْ يَجِدْ .. فَعَلَى الْمَاءِ .....

( و ) أن ( يعجل الفطر إذا تحقق غروب الشمس ) قال صلى الله عليه وسلم :  
« لا تزال أمتي بخير ما عجلوا الفطر ، وأخروا السحور » رواه الإمام أحمد <sup>(١)</sup> .

فإن شك في بقاء الليل .. فالأفضل : ترك ذلك ، بل يحرم التعجيل إن لم  
يتحرر ؛ كما عُلِمَ ممّا مرّ .



( ويستحب أن يفطر على ) رطب ، فإن لم يجد .. فعلى ( تمر ، فإن  
لم يجد .. فعلى الماء ) لخبر : ( كان النبي صلى الله عليه وسلم يفطر قبل  
أن يصلي على رطبات ، فإن لم يكن .. فعلى تمرات ، وإن لم يكن .. حسا  
حسوات من ماء ) رواه الترمذي وحسنه <sup>(٢)</sup> .

وقضيته : [ تقديم الرطب على التمر ، وأن السنة ] تثليث ما يفطر عليه ،  
وهو قضية نصّ الشافعي في « حرمة » وكلام جماعة من الأصحاب <sup>(٣)</sup> ، قال  
المحب الطبري : ( والقصد بذلك : ألا يدخل أولاً جوفه ما مسّته النار ) <sup>(٤)</sup> ،  
وقيل : يُقدّم الحلوى على الماء ، ونُقِلَ عن القاضي : ( أن الأولى في زماننا :  
أن يفطر على ماء يأخذه بكفه من النهر ؛ ليكون أبعد عن الشبهة ) <sup>(٥)</sup> ، قال

(١) مسند أحمد ( ١٤٧/٥ ) عن سيدنا أبي ذر الغفاري رضي الله عنه .

(٢) سنن الترمذي ( ٦٩٦ ) عن سيدنا أنس بن مالك رضي الله عنه .

(٣) انظر « بحر المذهب » ( ٣٠١/٤ ) ، و « المجموع » ( ٤٠٧/٦ - ٤٠٨ ) .

(٤) انظر « المهمات » ( ٩٥/٤ ) .

(٥) انظر « الشرح الكبير » ( ٢١٤/٣ ) .

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَدْعُوَ عِنْدَ الْإِفْطَارِ بِدُعَاءِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :  
« اللَّهُمَّ ؛ لَكَ صُمتٌ ، وَعَلَى رِزْقِكَ أَفْطَرْتُ » .....

في « المجموع » : ( وهذان شاذَّان ، والمذهب : الأول ، وهو الصواب ) <sup>(١)</sup> ؛  
يعني : فطره على تمرٍ ثم ماءٍ ؛ لخبر : « إذا كان أحدكم صائماً .. فليفطر على  
التمر ، فإن لم يجد التمر .. فعلى الماء ؛ فإنه طهورٌ » رواه الترمذي وغيره  
وصحَّحوه <sup>(٢)</sup> .

ويُجمَع بين هذا وبين الحديث المتقدم : بحمل هذا على أصل السنة ،  
وذاك على كمالها ، أو بأن هذا عند فَقْدِ الرطب ؛ بدليل ما رواه ابن حبان  
في « الثقات » بسندٍ صحيح : ( كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا كان  
صائماً .. لم يصلِّ حتى نأثيه برطبٍ وماءٍ فيأكل ، وإذا كان في الشتاء .. لم  
يصلِّ حتى نأثيه بتمرٍ وماءٍ ) <sup>(٣)</sup> ؛ أي : فإن الرطب مفقودٌ فيه .

\* \* \*

( ويستحبُّ أن يدعو عند ) أي : عقب ( الإفطار بدعاء رسول الله صلى الله  
عليه وسلم : « اللَّهُمَّ ؛ لَكَ صمت ، وعلى رزقك أفطرت » ) للاتباع ، رواه  
أبو داود بإسنادٍ حسنٍ ، لكنه مرسلٌ <sup>(٤)</sup> .

(١) المجموع (٤٠٨/٦) .

(٢) سنن الترمذي (٦٩٥) بنحوه ، وأخرجه الحاكم (٤٣١/١ - ٤٣٢) ، وأبو داود (٢٣٤٧)  
واللفظ لهما عن سيدنا سلمان بن عامر الضبي رضي الله عنه .

(٣) الثقات (٥٣٤/٥) عن سيدنا أنس بن مالك رضي الله عنه .

(٤) سنن أبي داود (٢٣٥٠) عن معاذ بن زهرة رحمه الله تعالى .



وَأَنْ يَطْلُبَ لَيْلَةَ الْقَدْرِ فِي جَمِيعِ رَمَضَانَ .....

وأن يكثر الصدقة ، وتلاوة القرآن ومدارسته ؛ بأن يقرأ على غيره ، ويقرأ عليه غيره .



( وأن ) يعتكف ، وأن ( يطلب ليلة القدر ) بالاجتهاد في العمل ( في جميع رمضان ) للاتباع في جميع ذلك ، رواه الشيخان <sup>(١)</sup> .

(١) أما الإكثار من الصدقة وتلاوة القرآن ومدارسته .. فأخرج البخاري ( ١٩٠٢ ) واللفظ له ، ومسلم ( ٢٣٠٨ ) عن سيدنا عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال : ( كان النبي صلى الله عليه وسلم أجودَ الناس بالخير ، وكان أجودَ ما يكون في رمضان حين يلقاه جبريل ، وكان جبريل عليه السلام يلقاه كل ليلة في رمضان حتى ينسلخ ، يعرض عليه النبي صلى الله عليه وسلم القرآن ، فإذا لقيه جبريل عليه السلام .. كان أجودَ بالخير من الريح المرسلة ) .  
وأما الاعتكاف .. فأخرج البخاري ( ٢٠٢٥ ) واللفظ له ، ومسلم ( ١١٧١ ) عن سيدنا عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال : ( كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعتكف العشر الأواخر من رمضان ) .

وأما طلب ليلة القدر .. فأخرج البخاري ( ٨١٣ ) واللفظ له ، ومسلم ( ٢١٥/١١٦٧ ) عن أبي سلمة قال : انطلقتُ إلى أبي سعيد الخدري فقلت : ألا تخرج بنا النخل نتحدّث ؟ فخرج ، فقال : قلت : حدّثني ما سمعتُ من النبي صلى الله عليه وسلم في ليلة القدر ، قال : اعتكف رسول الله صلى الله عليه وسلم عشر الأول من رمضان ، واعتكفنا معه ، فأثناء جبريل فقال : إن الذي تطلب أمامك ، فاعتكف العشر الأوسط ، فاعتكفنا معه ، فأثناء جبريل فقال : إن الذي تطلب أمامك ، فقام النبي صلى الله عليه وسلم خطيباً صبيحة عشرين من رمضان فقال : « من كان اعتكف مع النبي صلى الله عليه وسلم .. فليرجع ؛ فإنني أُرِيت ليلة القدر ، وإنني نسيته ، وإنها في العشر الأواخر في وترٍ ، وإنني رأيت كأني أسجد في طين وماء » وكان سقف المسجد جريد النخل ، وما نرى في السماء شيئاً ، فجاءت قزعة ، فأمطرنا ، فصلى بنا النبي صلى الله عليه وسلم ، حتى رأيت أثر الطين والماء على جبهة رسول الله صلى الله عليه وسلم وأرنبته تصديق رؤياه .

وَفِي الْعَشْرِ الْأَخِيرِ أَكْثَرُ ، وَفِي لَيَالِي الْوَتْرِ أَكْثَرُ ، وَأَرْجَاهَا : لَيْلَةُ الْحَادِي  
وَالْعِشْرِينَ وَالثَّلَاثِ وَالْعِشْرِينَ .....

( و ) الاجتهاد ( في العشر الأخير ) منه ( أكثر ) لِمَا رَوَى مسلم : ( أنه صلى الله عليه وسلم كان يجتهد في العشر الأواخر ما لا يجتهد في غيره ) (١) .  
( و ) الاجتهاد ( في ليالي الوتر ) من العشر الأخير ( أكثر ) لطلب ليلة القدر التي هي كما قال الله تعالى : ﴿ خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ شَهْرٍ ﴾ (٢) ؛ أي : العمل فيها خير من العمل في ألف شهر ليس فيها ليلة القدر ، قال صلى الله عليه وسلم : « من قام ليلة القدر إيماناً واحتساباً . . غُفِرَ له ما تقدّم من ذنبه » رواه الشيخان (٣) .

### [ ليلة القدر وما يستحبُّ فيها ]

وفي ليلة القدر أقوالٌ كثيرةٌ ؛ أصحُّها : أنها في العشر/الأخير من رمضان ، ( وأرجاها ) ليالي الوتر منه ، وأرجاها - وإليه ميل الشافعي - : ( ليلة الحادي والعشرين والثالث والعشرين ) منه (٤) ، دَلٌّ للأول خبر الشيخين (٥) ، وللثاني خبر مسلم (٦) ، فكل ليلةٍ منه عند الشافعي محتملةٌ لها ، لكن أرجاها : ليالي

(١) صحيح مسلم ( ١١٧٥ ) عن سيدتنا أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها .

(٢) سورة القدر : ( ٣ ) .

(٣) صحيح البخاري ( ١٩٠١ ) ، صحيح مسلم ( ٧٦٠ ) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه .

(٤) انظر « مختصر المزني » ( ص ٦٠ ) .

(٥) صحيح البخاري ( ٨١٣ ) ، صحيح مسلم ( ١١٦٧ - ٢١٥ ) عن سيدنا أبي سعيد الخدري رضي الله عنه ، وقد تقدم ذكره وتخريجه قريباً ( ٥٩/٣ ) .

(٦) صحيح مسلم ( ١١٦٨ ) عن سيدنا عبد الله بن أنيس رضي الله عنه : أن رسول الله ﷺ

.....

الوتر ، وأرجاها من ليالي الوتر : ما نقله المصنف ونُسب إلى الشافعي <sup>(١)</sup> ، فمذهبه : أنها تلزم ليلةً بعينها ، وقال المزني وابن خزيمة وغيرهما : ( إنها تنتقل كل سنة إلى ليلةٍ ؛ جمعاً بين الأخبار ) <sup>(٢)</sup> ، قال في « الروضة » : ( وهو قويٌّ ) <sup>(٣)</sup> ، واختاره في « المجموع » و« الفتاوى » <sup>(٤)</sup> ، وكلام الشافعي في الجمع بين الأحاديث يقتضيه .



فلو علّق قبل دخول العشر الأخير في رمضان أو قبله طلاقاً مثلاً بليلة القدر ؛ كقوله : أنتِ طالقُ ليلة القدر . . طلقت بأولِ آخرِ ليلةٍ منها ؛ لأنه قد مرّت به ليلة القدر في إحدى ليالي العشر ، أو علّقَه في أثناء العشر . . طلقت بأولِ آخرِ ليلةٍ من سنةٍ تمضي عليه ؛ لأنه قد مرّت به ليلة القدر ، هذا على مذهب الشافعي من أنها تلزم ليلةً بعينها ، وأما على ما اختاره النووي من أنها تنتقل . . فلا تطلق إلا في أولِ ليلةٍ آخرِ رمضان الثاني .

ولو علّق في ليلة الحادي والعشرين . . فهو كما لو علّق [ قبل ] دخول العشر ، وهو ظاهرٌ .

→ صلى الله عليه وسلم قال : « أريت ليلة القدر ، ثم أنسيْتُها ، وأراني صبحها أسجد في ماءٍ وطين » قال : فمُطرنا ليلة ثلاث وعشرين ، فصلّى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فانصرف ؛ وإن أثر الماء والطين على جبهته وأنفه .

(١) انظر « مختصر المزني » ( ص ٦٠ ) .

(٢) صحيح ابن خزيمة ( ١٠٤٥/٢ ) ، وانظر « بحر المذهب » ( ٣/٣١٧ ) .

(٣) روضة الطالبين ( ٤٥٤/٢ ) .

(٤) المجموع ( ٤٨٩/٦ ) ، فتاوى النووي ( ص ٩١ ) .

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَكُونَ دُعَاؤُهُ فِيهَا : ( اَللّٰهُمَّ ؛ إِنَّكَ عَفُوٌّ تُحِبُّ اَلْعَفْوَ ، فَاعْفُ عَنِّي ) . وَمَنْ لَزِمَهُ قَضَاءُ شَيْءٍ مِنْ رَمَضَانَ . . فَالْمُسْتَحَبُّ : أَنْ يَقْضِيَهُ

وعلامتها : طلوع الشمس صبيحتها بيضاء ليس فيها كثير شعاع<sup>(١)</sup> .

\* \* \*

( ويستحبُّ ) أن يكثر فيها وفي يومها من الدعاء بما أحبَّ ، والأوّلَى : ( أن يكون دعاؤه [ فيها ] : « اَللّٰهُمَّ ؛ إِنَّكَ عَفُوٌّ تُحِبُّ العفو ، فاعفُ عَنِّي » ) لقول عائشة رضي الله تعالى عنها : أَرَأَيْتَ إِنْ وافَقْتُ ليلةَ القدر . . ماذا أقول ؟ قال : « تقولين : اَللّٰهُمَّ ؛ إِنَّكَ عَفُوٌّ تُحِبُّ العفو فاعفُ عَنِّي » رواه الترمذي وقال : ( حسنٌ صحيحٌ ) (٢) .

ويستحبُّ أن يُفْطِرَ الصائمين ؛ بأن يُعْشِيَهُمْ ، فإن عجز . . فطَرَهُمْ على تمرٍ أو ماءٍ .

### [ بيان حكم من لزمه قضاء رمضان ]

( ومن لزمه قضاء شيءٍ من رمضان . . فالمستحبُّ : أن يقضيه

(١) ولابن خزيمة من حديث ابن عباس مرفوعاً : « ليلة القدر لا حارة ولا باردة ، وتصبح الشمس يومها حمراء ضعيفة » ، ولأحمد من حديث عبادة بن الصامت مرفوعاً : « أنها صافية ، كأن فيها قمراً ساطعاً ، ساكنة صاحية ، لا حر فيها ولا برد ، ولا يحل لكوكب يرمى به فيها ، وأن من أمارتها أن الشمس في صبيحتها تخرج مستوية ليس لها شعاع ؛ مثل القمر ليلة البدر ، ولا يحل للشيطان أن يخرج معها حينئذ » ، وروى البيهقي في « فضائل الأوقات » : أن المياه المالحة تعذب في تلك الليلة . « المواهب اللدنية بالمنح المحمدية » لأحمد بن الخطيب القسطلاني [ ٣٩٤ / ٤ - ٣٩٥ ] هامش .

(٢) سنن الترمذي ( ٣٥١٣ ) .

مُتَتَابِعًا . وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُؤَخَّرَ الْقَضَاءُ إِلَى رَمَضَانَ آخَرَ مِنْ غَيْرِ عُدْرٍ ؛ فَإِنْ آخَرَ مِنْ غَيْرِ عُدْرٍ . . لَزِمَهُ مَعَ الْقَضَاءِ الْفِدْيَةُ عَنْ كُلِّ يَوْمٍ مُدٍّ مِنْ طَعَامٍ .

متتابعاً) خروجاً من خلاف من أوجبه ، ( ولا يجوز أن يؤخر القضاء ) الفائت بعذرٍ ( إلى رمضان آخر من غير عذرٍ ) لقول عائشة رضي الله عنها : ( كان يكون عليّ الصوم من رمضان ، فما أستطيع أن أقضيه إلا في شعبان )<sup>(١)</sup> .  
وليس معنا عبادةً فائتةً فاتت [ بعذرٍ ]<sup>(٢)</sup> يتأقت قضاؤها . . إلا هذه ، أما الفائت بغير عذرٍ . . فيجب قضاؤه على الفور .

\* \* \*

( فإن أآخر ) قضاء رمضان أو شيئاً منه ( من غير عذرٍ ) في تأخيرهِ حتى دخل رمضان آخر . . أثم و) لزمه مع القضاء ( بمجرد دخول رمضان ( الفدية عن كل يومٍ مُدٍّ من طعامٍ ) لخبر أبي هريرة : « من أدرك رمضان فأفطر لمرضٍ ، ثم صحَّ ولم يقضِهِ حتى أدركه رمضان آخر . . صام الذي أدركه ، ثم يقضي ما عليه ، ثم يطعم عن كل يومٍ مسكيناً » رواه الدارقطني والبيهقي وضعَّفاه ؛ قالوا : ( وروى موقوفاً على [ راويه ] بإسنادٍ / صحيح )<sup>(٣)</sup> ، قال الماوردي : ( وقد أفتى بذلك ستةٌ من الصحابة ، قالوا بذلك ولا يُعرف لهم مخالفٌ )<sup>(٤)</sup> .

\* \* \*

(١) أخرجه البخاري ( ١٩٥٠ ) ، ومسلم ( ١١٤٦ ) .

(٢) في الأصل : ( بغير عذرٍ ) ، والتصويب من سياق عبارة « تحرير الفتاوى » ( ٥٥٠ / ١ ) .

(٣) سنن الدارقطني ( ١٩٧ / ٢ ) ، السنن الكبير ( ٢٥٣ / ٤ ) برقم ( ٨٢٩٥ ) بنحوه ، وفي

الأصل : ( رواية ) ، والتصويب من « كنز الراغبين » ( ١٢٣ / ٢ ) .

(٤) الحاوي الكبير ( ٣١٢ / ٣ ) .

وَمَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صَوْمٌ تَمَكَّنَ مِنْ فِعْلِهِ .. أَطْعِمَ عَنْهُ ؛ عَنْ كُلِّ يَوْمٍ . . . .

أما إذا أُخِّرَ بعذرٍ ؛ كأن استمرَّ مسافراً أو مريضاً ، والمرأة حاملاً أو مرضعاً حتى دخل رمضان .. فلا شيء عليه بالتأخير ؛ لأن تأخير الأداء بالعدر جائزٌ ، فالقضاء أولى بالجواز .

وأفهم كلام المصنف : أنه لو فاته شيءٌ بلا عذرٍ ، وأُخِّرَ قضاءه لسفرٍ أو نحوه .. لم تلزمه الفدية ، وبه صرح المتولي وسليم الرازي <sup>(١)</sup> ، لكن نقل الرافعي عن البغوي - وأقرّه - : أن التأخير للسفر حرام <sup>(٢)</sup> ، وقضيته : لزومها .

\* \* \*

ويتكرَّر المُدُّ بتكرُّر السنين ؛ لأن الحقوق المالية لا تتداخل ، بخلافه في الكبير ونحوه ؛ لعدم التقصير .

### [ حكم من مات وعليه صوم ]

( ومن مات وعليه صومٌ ) واجبٌ ولو نذراً أو كفارةً قبل تمكُّنه من قضاائه .. فلا تدارك للفائت ولا إثم إن فات بعذرٍ ؛ كمرضٍ استمرَّ إلى الموت ، فإن فات بلا عذرٍ .. إثمٌ ووجب تداركه بما سيأتي ، أو مات بعد أن ( تمكَّن من فعله ) سواء أفاته بعذرٍ أم بغيره .. ( أَطْعِمَ عَنْهُ ) من تركته ( عن كل يوم ) فات صومُه

(١) تنمة الإبانة عن أحكام فروع الديانة (ق ١٥١/٣) مخطوط ، وانظر « المهمات » (١٤١/٤) .

(٢) الشرح الكبير (٢٤٥/٣) ، التهذيب (١٧٩/٣) .

مُدٌّ مِنْ طَعَامٍ ، وَفِي قَوْلٍ آخَرَ : يَصُومُ عَنْهُ وَلِيُّهُ .

( مُدٌّ مِنْ طَعَامٍ ) وهو رطلٌ وثُلُثٌ ؛ كما مرَّ <sup>(١)</sup> ، وبالكيل المصري : نصف قدح ، ولا يصوم عنه وليُّه في الجديد <sup>(٢)</sup> ؛ لأن الصوم عبادةٌ بدنيةٌ لا تدخلها النيابة في الحياة ، فكذلك بعد الموت كالصلاة .



والأصل في ذلك : خبر : « من مات وعليه صيام شهرٍ . . فليُطْعَم عنه مكان كلِّ يومٍ مسكيناً » رواه الترمذي وصحَّح وقفه على ابن عمر <sup>(٣)</sup> .

من جنس الفطرة <sup>(٤)</sup> ؛ بجامع أن كلاهما طعامٌ واجبٌ شرعاً ، فلا يجزئ نحو دقيقٍ وسويقٍ .



ومصرف الأمداد : فقيرٌ ومسكينٌ ؛ لأن المسكين ذُكر في الآية والخبر ، والفقير أسوأ حالاً منه ، ولا يجب الجمع بينهما ، وله صرف أمدادٍ لواحدٍ ؛ لأن كلَّ يومٍ عبادةٌ مستقلةٌ ، فالأمداد بمنزلة الكفَّارات ، بخلاف صرف مدٍّ لاثنتين لا يجوز .

( وفي قولٍ آخر ) وهو القديم الأظهر <sup>(٥)</sup> : ( يصوم عنه وليُّه ) للأخبار الصحيحة

(١) انظر ما تقدم ( ٥٨٥/٢ ) .

(٢) الأم ( ٢٦٢/٣ ) .

(٣) سنن الترمذي ( ٧١٨ ) .

(٤) كذا في الأصل ، وهو متعلق بقوله : ( مُدٌّ مِنْ طَعَامٍ ) قبل أسطر .

(٥) انظر « الحاوي الكبير » ( ٣١٣/٣ ) .

.....

فيه ؛ كخبر « الصحيحين » : « من مات وعليه صيامٌ .. صام عنه وليُّه » <sup>(١)</sup> .

\* \* \*

وعلى القديم : الولي الذي يصوم : كل قريب وإن لم يكن عاصباً ولا وارثاً ؛  
لخبر مسلم : أنه صلى الله عليه وسلم قال لامرأة قالت له : إن أُمِّي ماتت وعليها  
صوم نذرٍ ، أفأصوم عنها ؟ : « صومي عن أمكِ » <sup>(٢)</sup> .

\* \* \*

ولو صام عنه أجنبيٌّ بإذن الميت ؛ بأن أوصى به ، أو بإذن الولي .. صحَّ  
بأجرة أو دونها كالحج ، بخلافه بلا إذنٍ منهما ؛ لأنه ليس في معنى ما ورد به  
الخبر ، قال الحسن البصري : ( ولو صام عنه ثلاثون بالإذن في يوم واحد ..  
أجزأه ) <sup>(٣)</sup> ، قال في « المجموع » : ( وهو الظاهر الذي أعتقده ) <sup>(٤)</sup> / .

\* \* \*

ومحلُّ الصوم المذكور عنه : إذا مات مسلماً ، أما لو ارتدَّ بعد وجوب  
القضاء عليه ثم مات .. فإنه لا يجوز الصيام عنه ، أما الحيُّ الذي لا يُرجى  
برؤه .. لا يُصام عنه ، قال في زوائد « الروضة » : ( بلا خلاف ) <sup>(٥)</sup> .

(١) صحيح البخاري ( ١٩٥٢ ) ، صحيح مسلم ( ١١٤٧ ) عن سيدتنا أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها .

(٢) صحيح مسلم ( ١٥٦/١١٤٨ ) عن سيدنا عبد الله بن عباس رضي الله عنهما .

(٣) أوردته البخاري تعليقاً قبل الحديث ( ١٩٥٢ ) ، وانظر « تغليق التعليق » ( ١٨٩/٣ - ١٩٠ ) .

(٤) المجموع ( ٤١٩/٦ ) .

(٥) روضة الطالبين ( ٤٤٤/٢ ) .



.....

وخرج به ( الصوم عنه ) : الصلاة والاعتكاف ، فلا يُفَعَّل عنه .  
نعم ؛ يُسْتَتَنَى من ذلك [ ركعتا ] الطواف <sup>(١)</sup> إذا حجَّ عنه .

### خاتمة

[ في فدية التأخير وحكم تعجيلها ]

لو أَّخر قضاء يومٍ عدواناً ومات .. لزمه فديتان ؛ واحدة للإفطار ، وواحدة للتأخير ، فإن صام عنه الولي أو الأجنبي بالإذن .. ففديةٌ تجب للتأخير ، وتجب فدية التأخير بتحقيق الفوات ولو لم يدخل رمضان ، فلو كان عليه عشرة أيام ، فمات لبواقي خمسٍ من شعبان .. لزمه خمسة عشرَ مدّاً ؛ عشرة لأصل الصوم ، وخمسة للتأخير ؛ لأنه لو عاش .. لم يمكنه إلا قضاء خمسة .  
وتعجيل فدية التأخير قبل دخول رمضان الثاني ليؤخر القضاء مع الإمكان .. كتعجيل الكفارة قبل الحنث المُحرَّم ، فيجوز على الأصح ، ويحرَّم التأخير .



ولا شيء على الهم <sup>(٢)</sup> إن أَّخر الفدية عن السنة الأولى ، وليس له ولا للحامل تعجيل فدية يومين فأكثر ، فلو عَجَّلَا فدية يومٍ فيه أو في ليلته .. جاز ، وكالهم فيما ذُكر : الزَّمنُ ، ومَن اشتدَّت مشقة الصوم عليه ، وكالحامل : المرضعُ .



(١) في الأصل : ( ركعتي ... ) ، والتصويب من « مغني المحتاج » ( ٢٨٢/١ ) .

(٢) الهمُّ : الشيخ الفاني .

## بابُ صوم التطوع

وَيُسْتَحَبُّ لِمَنْ صَامَ شَهْرَ رَمَضَانَ أَنْ يَتَّبِعَهُ بِسِتٍّ مِنْ شَوَّالٍ . . . . .

( باب ) بيان ( صوم التطوع ) وحكمه

والتطوع : هو التقربُ إلى الله تعالى بما ليس بفرضٍ من العبادات .  
والأصل في الباب : خبر « الصحيحين » : « من صام يوماً في سبيل الله . .  
باعد الله وجهه عن النار سبعين خريفاً » <sup>(١)</sup> .

\* \* \*

( ويستحبُّ لمن صام شهر رمضان أن يتبعه بستٍّ من شوال ) لخبر مسلم :  
« من صام رمضان ثم أتبعه ستّاً من شوال . . كان كصيام الدهر » <sup>(٢)</sup> .

وخبر النسائي : « صيام رمضان بعشرة أشهر ، وصيام ستة أيام - أي : من  
شوال - بشهرين ؛ فذلك صيام السنة » <sup>(٣)</sup> ؛ أي : كصيامها فرضاً ، وإلا . . فلا  
يختصُّ ذلك بما ذُكر ؛ لأن الحسنه بعشرة أمثالها .

وتتابعها متصلةً بيوم العيد أفضل ؛ مبادرة للعبادة ، وحذفُ تاء التأنيث عند  
حذف المعدود جائزٌ ؛ كما سلكه المصنف تبعاً للخبر .

(١) صحيح البخاري ( ٢٨٤٠ ) ، صحيح مسلم ( ١١٥٣ / ١٦٨ ) عن سيدنا أبي سعيد الخدري  
رضي الله عنه .

(٢) صحيح مسلم ( ١١٦٤ ) عن سيدنا أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه .

(٣) أخرجه النسائي في « السنن الكبرى » ( ٢٨٧٣ ) عن سيدنا ثوبان رضي الله عنه .

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَصُومَ يَوْمَ عَرَفَةَ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ حَاجًّا بِعَرَفَةَ ؛ فَيَكْرِهُ لَهُ .  
وَيُسْتَحَبُّ صَوْمُ يَوْمِ تَاسُوعَاءَ وَعَاشُورَاءَ .....

( ويستحبُّ أن يصوم يوم عرفة ) وهو تاسع ذي الحِجَّة ؛ لخبر مسلم :  
« صيام [ يوم ] عرفة أحْتَسِبَ عَلَى اللَّهِ أَنْ يَكْفِّرَ السَّنَةَ الَّتِي قَبْلَهُ ، وَالسَّنَةَ الَّتِي  
بَعْدَهُ » <sup>(١)</sup> ، قال الإمام : ( والمكفِّرُ : الصغائرُ ) <sup>(٢)</sup> .

ويوم عرفة أفضل أيام السنة ، فطُلب صومه من كل شخص ( إلا أن  
يكون ) مسافراً أو ( حاجًّا بعرفة ؛ فيكره له ) ووافقه النووي في « نكته » على  
الكرهية <sup>(٣)</sup> ، والأصح : أنه خلاف الأولى ، أما المسافر .. فإنه يسنُّ له فطره ،  
وأما الحاجُّ ؛ فإن عرف أنه يصل عرفة ليلاً وكان مقيماً .. سُنَّ صومه ، وإلا ..  
سُنَّ فطره وإن لم يضعفه / الصوم عن الدعاء وأعمال الحج .

والأحوط : صوم الثامن مع يوم عرفة ، قاله المتولي وغيره <sup>(٤)</sup> ، وصرَّح في  
« الروضة » باستحباب صوم العشر غير العيد <sup>(٥)</sup> ، ولم يخصه بغير الحاجِّ ،  
فيستحبُّ صومه للحاجِّ وغيره إلا يوم عرفة للحاجِّ والمسافر ؛ كما مرَّ .



( ويستحبُّ صوم يوم تاسوعاء ) وهو اليوم التاسع ( وعاشوراء ) وهو

(١) صحيح مسلم ( ١١٦٢ ) عن سيدنا أبي قتادة الأنصاري رضي الله عنه .

(٢) نهاية المطلب ( ٧٣/٤ ) .

(٣) نكت التنبيه ( ق/٤٤ ) مخطوط .

(٤) انظر « عجالة المحتاج » ( ٥٥١/٢ ) .

(٥) روضة الطالبين ( ٤٥١/٢ ) .

مِنَ الْمُحَرَّمَ ، وَالْأَيَّامِ الْبَيْضِ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ ، .....

العاشر ( من المُحَرَّم ) قال صلى الله عليه وسلم : « صيام يوم عاشوراء أحتسب على الله أن يكفر السنة التي قبله » <sup>(١)</sup> ، وقال : « لئن عشتُ إلى قابلٍ .. لأصومنَّ التاسع » فمات قبله ، رواه مسلم <sup>(٢)</sup> .

وإنما لم يجب صوم عاشوراء ؛ لخبر « الصحيحين » : « إن هذا اليوم يوم عاشوراء ، ولم يُكْتَبْ عليكم صيامه ، فمن [ شاء ] .. فليصم ، ومن شاء .. فليفطر » <sup>(٣)</sup> .

وأما الأخبار الواردة بالأمر بصومه .. فمحمولٌ على تأكد الندب ، وحكمة [ صوم ] يوم تاسوعاء معه : الاحتياط له ، والمخالفة لليهود ، والاحتراز عن إفراده بالصوم ؛ كما في يوم الجمعة ، ويسنُّ مع صومهما صوم الحادي عشر ؛ كما نصَّ عليه <sup>(٤)</sup> ، ولو قيل : بأنه يستحبُّ صوم الثامن احتياطاً ؛ كتظيره فيما مرَّ .. كان حسناً ، و( تاسوعاء ) و( عاشوراء ) ممدودان على المشهور .

\* \* \*

( و ) يستحبُّ صوم ( الأيام ) الثلاثة لليالي ( البيض من كل شهر ) وهي : الثالث عشر وتاليه ؛ لأنه صلى الله عليه وسلم أمر بصيامها ، رواه ابن حبان

(١) أخرجه مسلم ( ١١٦٢ ) ، وابن خزيمة ( ٢٠٨٧ ) عن سيدنا أبي قتادة الأنصاري رضي الله عنه .

(٢) صحيح مسلم ( ١١٣٤ / ١٣٤ ) عن سيدنا عبد الله بن عباس رضي الله عنهما .

(٣) صحيح البخاري ( ٢٠٠٣ ) ، صحيح مسلم ( ١١٢٩ ) عن سيدنا معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهما ، وفي الأصل : ( فمن رأى ... ) ، والتصويب من مصادر التخریج .

(٤) انظر « المهمات » ( ١٤٩ / ٤ ) .

وَالْاِثْنَيْنِ وَالْخَمِيسِ .....

وغيره<sup>(١)</sup> ، والأحوط : صوم الثاني عشر معها ؛ [ للخروج ]<sup>(٢)</sup> من خلاف من قال : ( إنه أول الثلاثة ) .

\* \* \*

ويسنُّ صوم أيام الليالي السود ؛ وهي : الثامن والعشرون وتاليه ، وقياس ما مرَّ : صوم السابع والعشرين معها ، وخصَّت أيام البيض وأيام السود بذلك ؛ لتعميم ليالي الأولى بالنور ، وليالي الثانية بالسواد ، فناسب صوم الأولى شكراً ، والثانية لطلب كشف السواد ، ولأن الشهر ضيفُ قد أشرف على الرحيل ، فناسب تزويده بذلك .

\* \* \*

( و ) يستحبُّ صوم ( الاثنين والخميس ) لأنه صلى الله عليه وسلم كان يتحرَّى صومهما ، وقال : « إنهما يومان تُعرض فيهما الأعمال ، فأحبُّ أن يُعرض عملي وأنا صائمٌ » رواهما الترمذي وغيره<sup>(٣)</sup> .

(١) صحيح ابن حبان ( ٣٦٥٥ ) واللفظ له ، وأخرجه ابن خزيمة ( ٢١٢٧ ) ، والترمذي ( ٧٦١ ) عن سيدنا أبي ذر الغفاري رضي الله عنه قال : ( أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بصوم ثلاث عشرة ، وأربع عشرة ، وخمس عشرة ) .

(٢) في الأصل : ( وللخروج ) ، والتصويب من « أسنى المطالب » ( ٤٣١/١ ) ، و« مغني المحتاج » ( ٦٥٣/١ ) .

(٣) أخرج الحديث الأول الترمذي ( ٧٤٥ ) ، وابن حبان ( ٣٦٤٣ ) ، والنسائي ( ١٥٢/٤ - ١٥٣ ) عن سيدتنا أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها ، وأخرج الحديث الثاني الترمذي ( ٧٤٧ ) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه ، والنسائي ( ٢٠١/٤ - ٢٠٢ ) عن سيدنا أسامة بن زيد رضي الله عنهما .

.....

والمراد : عرضها على الله تعالى ، وأما رفع الملائكة لها . . فإنه بالليلّة مرةً ، وبالنهار مرةً ، ولا ينافي هذا رفعها في شعبان ؛ كما في خبر « مسند أحمد » : أنه صلى الله عليه وسلم سُئِلَ عن إكثار الصوم في شعبان ، فقال : « إنه شهرٌ تُرْفَعُ فيه الأعمال ، فأحبُّ أن يُرْفَعَ عملي وأنا صائمٌ »<sup>(١)</sup> ؛ لجواز رفع أعمال الأسبوع مفصّلةً ، وأعمال العام جُملةً .

ويُسَمَّى الاثنين ؛ لأنه ثاني الأسبوع ، /والخميس ؛ لأنه خامسه ، كذا ذكره النووي ناقلاً له عن أهل اللغة<sup>(٢)</sup> ، قال الإسنوي : ( فيُعَلَمُ منه : أن أول الأسبوع : الأحد )<sup>(٣)</sup> ، ونقله ابن عطية عن الأكثرين<sup>(٤)</sup> ، وسيأتي إن شاء الله تعالى في ( باب النذر ) أن أوله السبت<sup>(٥)</sup> ، وقال السُّهيلي : ( إنه الصواب ، وقول العلماء كافّةً إلا ابن جرير )<sup>(٦)</sup> .

\* \* \*

ويستحبُّ صوم ثلاثة أيامٍ من كل شهرٍ ؛ لأن الحسنه بعشرة أمثالها ؛ فصيامها كصوم الشهر ولو غير أيام البيض ؛ كما في « البحر » وغيره<sup>(٧)</sup> ، قال السبكي :

(١) مسند أحمد ( ٢٠١/٥ ) عن سيدنا أسامة بن زيد رضي الله عنهما .

(٢) تحرير ألفاظ التنبيه ( ص ١٢٩ ) .

(٣) كافي المحتاج ( ٢/٨٣ ) مخطوط .

(٤) المحرر الوجيز ( ٢٥٧/٥ ) .

(٥) انظر ما سيأتي ( ٥٧١/٣ ) .

(٦) الروض الأنف ( ٦٠/٤ ) .

(٧) بحر المذهب ( ٣٤٣/٤ ) .

وَمَنْ دَخَلَ فِي صَوْمٍ تَطَوُّعٍ أَوْ صَلَاةٍ تَطَوُّعٍ .. اسْتَحَبَّ لَهُ إِتْمَامُهُمَا ؛ فَإِنْ خَرَجَ مِنْهُمَا .. لَمْ يَلْزَمْهُ الْقَضَاءُ .....

( والحاصل : أنه يُسَنُّ صوم ثلاثة أيام ، وأن تكون أيام البيض ، فإن صامها .. أتى بالسُّنَّتَيْنِ ) <sup>(١)</sup> ، كما أنه يستحبُّ صوم آخر كل شهرٍ ؛ لِمَا مرَّ في صوم أيام السُّود ، فإن صامها .. أتى بالسُّنَّتَيْنِ .

### [ حكم قطع صوم النفل ]

( ومن دخل في صوم تطوعٍ أو صلاة تطوعٍ .. اسْتَحَبَّ لَهُ إِتْمَامُهُمَا ) تحرُّزاً عن إبطال العمل ، وكذا اعتكاف تطوعٍ ، ووضوءٍ وطوافٍ ، وقراءة سورة ( الكهف ) يوم الجمعة وليلتها ، والتسبيحات عقب الصلوات ، وإنَّما لم يجب إتمام ذلك ؛ لثلا غير الشروع حكم المشروع فيه ، ولخبر : « الصائم المتطوِّع أميرٌ نفسه ؛ إن شاء .. صام ، وإن شاء .. أفطر » رواه الترمذي ، وصَحَّحَ الحاكم إسناده <sup>(٢)</sup> ، ولخبر عائشة المتقدم في الكلام على نية الصوم <sup>(٣)</sup> ، ويقاس بالصوم : الصلاة وما ذُكِرَ معها .



( فإن خرج منهما .. لم يلزمه القضاء ) أما الصوم .. فنصّاً ، وأما الصلاة .. فقياساً ، لكن يكره الخروج من ذلك ؛ لظاهر قوله تعالى :

(١) الابتهاج في شرح المنهاج ( ق ٢٦٨/١ ) مخطوط .

(٢) المستدرك على الصحيحين ( ٤٣٩/١ ) ، سنن الترمذي ( ٧٣٢ ) عن سيدتنا أم هانئ رضي الله عنها .

(٣) انظر ما تقدم ( ٢٧/٣ ) .

.....

﴿وَلَا تَبْطُلُوا أَعْمَلَكُمْ﴾<sup>(١)</sup> ، وللخروج من خلاف من أوجب إتمامه ، إلا بعذر ؛ كمساعدة ضيف في الأكل إذا عَزَّ عليه امتناع مضيفه منه ، أو عكسه ، فلا يكره الخروج منه ، بل يستحب ؛ لخبر : « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر . . فليكرم ضيفه » ، وخبر : « وإن لزورك عليك حقاً » رواهما الشيخان<sup>(٢)</sup> .

أما إذا لم يعزَّ على أحدهما امتناع الآخر من ذلك . . فالأفضل : عدم خروجه منه ، ذكره في « المجموع »<sup>(٣)</sup> .

وإذا خرج منه . . قال المتولي : ( لا يثاب على ما مضى ؛ لأن العبادة لم تتم ، وحُكي عن الشافعي : أنه يثاب عليه )<sup>(٤)</sup> ، وهذا محمولٌ : على ما إذا خرج من ذلك بعذر ، والأول : على غيره ، ويستحب قضاءه سواء أخرج بعذر أم بغيره ؛ للخروج من خلاف من أوجب قضاءه .

أما من فاته شيءٌ من ذلك من غير أن يشرع فيه ؛ كمن عادته صوم الخميس مثلاً فلم يصمه . . فلا يستحب له قضاءه ؛ لفقد العلة المذكورة<sup>(٥)</sup> .

\* \* \*

(١) سورة محمد ﷺ : ( ٣٣ ) .

(٢) أخرج الحديث الأول البخاري ( ٦١٣٥ ) ، ومسلم ( ٤٨ ) عن سيدنا أبي شريح العدوي رضي الله عنه ، وأخرج الحديث الثاني البخاري ( ١٩٧٤ ) ، ومسلم ( ١١٥٩ / ١٨٢ ) عن سيدنا عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما .

(٣) المجموع ( ٤٤٧ / ٦ ) .

(٤) تنمة الإبانة عن أحكام فروع الديانة ( ق ١٥٨ / ٣ ) مخطوط .

(٥) وهو كذلك في « مغني المحتاج » ( ٦٥٦ / ١ ) للشارح رحمه الله تعالى موافقاً لشيخه ←



وَإِنْ دَخَلَ فِي حَجٍّ تَطَوُّعٍ أَوْ عُمْرَةٍ تَطَوُّعٍ .. لَزِمَهُ إِيْتَامُهُمَا ؛ فَإِنْ أَفْسَدَهُمَا ..  
لَزِمَهُ الْقَضَاءُ .....

ويحرم الخروج من صوم وجب على الفور أداءً أو قضاءً ، وكذا على التراخي ؛ لقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَبْطُلُوا أَعْمَالَكُمْ ﴾ <sup>(١)</sup> ، ولتلبسه بالواجب ولا عذر ؛ كما لو شرع في صلاة الفرض أول الوقت ، فمن أفطر في رمضان بغير عذر .. لزمه القضاء على الفور ولو في السفر أو نحوه ، أو أفطر فيه / بعذر ؛ كمرضٍ وحيضٍ .. فقبل رمضان آخر يلزمه القضاء ، فيجوز له تأخيرها إلى ما قبله بزمان يسعه ؛ كما مرَّت الإشارة إليه <sup>(٢)</sup> .



( وإن دخل في حج تطوعٍ أو عمرة تطوعٍ .. لزمه إتمامهما ) لوجوب المضي في فاسدهما ، ففي صحيحهما أولى ، ( فإن أفسدتهما .. لزمه القضاء ) كما سيأتي في ( الحج ) <sup>(٣)</sup> ، وتلزمه الكفارة أيضاً إذا أفسدتهما بالجماع .

→ الشهاب الرملي ، لكن قال الشمس الرملي رحمه الله تعالى في « نهاية المحتاج » ( ٢١١/٣ ) :  
( أما من فاتته وله عادة بصيامه ؛ كالاثنين .. فلا يسُنُّ له قضاؤه ؛ لفقد العلة المذكورة ، على ما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى ، لكنه معارض بما مرَّ من إفتائه بقضاء ست من القعدة عن ست من شوال ، معللاً له بأنه يستحبُّ قضاء الصوم الراتب ، وهذا هو الأوجه ) ، وقال العلامة الرشيد رحمه الله تعالى في « حاشيته على نهاية المحتاج » ( ٢١١/٣ ) : ( قد يقال : لا معارضة ؛ للفرق الظاهر بينهما ، ألا ترى أن ست شوال يستحبُّ قضاؤها لكل أحد ولو لم يعتدها ، بخلاف صوم ما ذُكِرَ ) .

(١) سورة محمد ﷺ : ( ٣٣ ) .

(٢) انظر ما تقدم ( ٦٧/٣ ) .

(٣) انظر ما سيأتي ( ٢٣٥/٣ ) .

وَلَا يَجُوزُ صَوْمُ يَوْمِ الشَّكِّ ، إِلَّا أَنْ يُوَافِقَ عَادَةً لَهُ ، .....

### [ حكم قطع فرض الكفاية ]

وأما فرض الكفاية . . فلا يحرم قطعه إلا الجهاد وصلاة الجنازة والحج والعمرة ، وما عدا ذلك ؛ كالاشتغال بالعلم يجوز الخروج منه ، وإنما لم يحرم قطع تعلم العلم على من [ آنس ]<sup>(١)</sup> النجاسة فيه من نفسه ؛ لأن كل مسألة مطلوبة برأسها منقطعة عن غيرها ، ولا يحرم قطع صلاة الجماعة على قولنا : إنها فرض كفاية ؛ لأنه وقع في صفة لا أصل ، والصفة يُغتفر فيها ما لا يُغتفر في الأصل .

### [ صوم يوم الشك ]

( ولا يجوز صوم يوم الشك ) أي : يحرم ؛ لقول عمار بن ياسر : ( من صام يوم الشك . . فقد عصي أبا القاسم صلى الله عليه وسلم ) رواه أصحاب [ السنن ]<sup>(٢)</sup> الأربعة ، وصححه الترمذي وغيره<sup>(٣)</sup> ، لكن قال الإسني : ( إن المنصوص المعروف الذي عليه الأكثرون : الكراهة لا التحريم )<sup>(٤)</sup> ، والمعتمد : الأول ، ( إلا أن يوافق عادة له ) لخبر « الصحيحين » : « لا تقدّموا رمضان بصوم يومٍ أو يومين ، إلا رجلٌ كان يصوم صوماً . . فليصمه »<sup>(٥)</sup> ؛ كأن

(١) في الأصل : ( أيس ) ، والتصويب من « فتح الوهاب » ( ١٢٥/١ ) .

(٢) في الأصل : ( السنة ) ، والتصويب من هامش الأصل .

(٣) سنن أبي داود ( ٢٣٢٧ ) ، سنن الترمذي ( ٦٨٦ ) ، سنن النسائي ( ١٥٣/٤ ) ، سنن ابن ماجه ( ١٧٣٢ ) ، وأخرجه الحاكم ( ٤٢٣/١ - ٤٢٤ ) .

(٤) المهمات ( ٩١/٤ ) .

(٥) صحيح البخاري ( ١٩١٤ ) بنحوه ، صحيح مسلم ( ١٠٨٢ ) واللفظ له عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه .

أَوْ يَصِلَهُ بِمَا قَبْلَهُ .....

اعتاد صوم يومٍ وفطر يومٍ ، أو صوم يومٍ معيّن كالاثنتين فصادفه ، وله صومه عن القضاء والنذر والكفارة ؛ مسارعةً إلى براءة الذمّة ، ولأن له سبباً فجاز ؛ كنظيره من الصلاة في الأوقات المكروهة ، وسواء في القضاء الفرض والنفل .

قال الإسنوي : ( فلو أخر صوماً ليقعه يوم الشكّ . . فقياس كلامهم في الأوقات المنهي عنها : تحريمه )<sup>(١)</sup> ، فلو صامه تطوعاً بلا سبب . . لم يصح ؛ قياساً على يوم العيد بجامع التحريم ، ولا خلاف أنه لا يجوز صومه احتياطاً لرمضان .

ويوم الشكّ : هو يوم الثلاثين من شعبان إذا تحدّث الناس برؤيته ، ولم يشهد بها أحدٌ ، أو شهد بها عددٌ يُرَدُّ في شهادته ؛ كصبيّين أو عبيدين أو امرأتين وظنّ صدقهم .

نعم ؛ من اعتقد صدق من قال : إنه رآه ممّن ذُكر . . يصح منه صومه ، بل يجب عليه ؛ كما مرّ<sup>(٢)</sup> ، أما إذا لم يتحدّث الناس برؤيته ، ولم يشهد بها أحدٌ ، أو شهد بها واحدٌ ممّن ذُكر . . فليس اليوم يوم شكّ ، بل هو من شعبان وإن أطبق الغيم ؛ لخبر : « فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ ... »<sup>(٣)</sup> .

[ (أو يصله بما قبله) لأن بالوصل ينتفي قصد التحري لرمضان ، وظاهر كلام الشيخ يقتضي انتفاء الكراهة فيما إذا وصله بيوم واحد ، وهو مبني على

(١) المهمات ( ٩٠/٤ ) .

(٢) انظر ما تقدم ( ١٢/٣ ) .

(٣) أخرجه البخاري ( ١٩٠٦ ) ، ومسلم ( ٥/١٠٨٠ ) عن سيدنا عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ، وقد تقدم ( ١٢/٣ ) من رواية أخرى .

وَقِيلَ : لَا يَجُوزُ إِذَا اُنْتَصَفَ شَعْبَانُ أَنْ يَصُومَ ، إِلَّا أَنْ يُوَافِقَ عَادَةً لَهُ ،  
أَوْ يَصِلَهُ بِمَا قَبْلَهُ . وَيُكْرَهُ أَنْ يَصُومَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَحْدَهُ .....

جواز ابتداء صوم النصف الثاني من شعبان تطوعاً ، وهو وجهٌ ضعيفٌ ، والأصح  
في « المجموع » : تحريمه بلا سببٍ إن لم يصله بما قبله <sup>(١)</sup> ؛ كما سيأتي ،  
وعلى هذا : لا يكفي وصل صوم يوم الشكِّ إلا بما قبل النصف الثاني [ <sup>(٢)</sup> ] .  
( وقيل ) وهو الصحيح ؛ كما في « المجموع » وغيره : ( لا يجوز إذا  
انتصف شعبان أن يصوم ) <sup>(٣)</sup> ؛ لخبر : « إذا انتصف شعبان . . فلا تصوموا »  
رواه أبو داود وغيره بإسنادٍ صحيح <sup>(٤)</sup> ، ( إلا أن يُوافق عادةً له ، أو يصله بما  
قبله ) أو يصومه عن شيءٍ ممَّا مرَّ .



( ويكره أن يصوم يوم الجمعة ) أو السبت أو الأحد / ( وحده ) لقوله  
صلى الله عليه وسلم : « لا يصم أحدكم يوم الجمعة إلا أن يصوم يوماً قبله  
أو بعده » رواه الشيخان <sup>(٥)</sup> ، وليتقوئى بفطره على الوظائف المطلوبة فيه ،

(١) المجموع (٤٥٣/٦) .

(٢) قول المصنف : ( أو يصله بما قبله ) لم نجد له شرحاً في النسخة المعتمدة في التحقيق ،  
وشرحه مهم ، وقد استقيناه شرحه من « كفاية النبيه » (٤١١/٦) ، و« الإقناع » (٢٢٠/١) .

(٣) المجموع (٤٥٣/٦ - ٤٥٤) .

(٤) سنن أبي داود (٢٣٣٠) واللفظ له ، وأخرجه الترمذي (٧٣٨) ، وابن ماجه (١٧٣٨)  
عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه .

(٥) صحيح البخاري (١٩٨٥) ، صحيح مسلم (١١٤٤) واللفظ له عن سيدنا أبي هريرة  
رضي الله عنه .

.....

ومن هنا : خصَّصه البيهقي والماوردي وابن الصباغ والعمراني نقلاً عن مذهب الشافعي بمن يضعف به عن الوظائف<sup>(١)</sup> .

ولخبر : « لا تصوموا يوم السبت إلا فيما افترض عليكم » رواه الترمذي وحسنه ، والحاكم وصحَّحه على شرط الشيخين<sup>(٢)</sup> ، ولأن اليهود تُعظَّم يوم السبت والنصارى يوم الأحد .

وخرج بـ (إفراد كلٍّ من الثلاثة) : جمعه مع غيره ، فلا يكره جمع السبت مع الأحد أو مع الجمعة ؛ لأن المجموع لم يعظَّمه أحدٌ .

\* \* \*

فإن قيل : التعليل بالتقوي بالفطر في كراهة إفراد الجمعة يقتضي أنه لا فرق بين إفرادها وجمعها .

أجاب في « المجموع » : بأنه إذا جمعها .. حصل له بفضيلة صوم غيره ما يجبر ما حصل فيها من النقص<sup>(٣)</sup> .

\* \* \*

وصوم الدهر غير يومي العيد وأيام التشريق مكروه لمن خاف منه ضرراً

(١) معرفة السنن والآثار (٩٠٤٧) ، الحاوي الكبير (٣٤٩/٣) ، البيان (٥٦١/٣) ، وانظر « أسنى المطالب » (٤٣٢/١) ، و« بحر المذهب » (٣١٦/٤) .

(٢) المستدرک على الصحيحين (٤٣٥/١) ، سنن الترمذي (٧٤٤) عن سيدتنا الصماء بنت بسر المازنية رضي الله عنهما .

(٣) المجموع (٤٨٠/٦) .

.....

أو فوت حقّ ، وعليه حُمِلَ خبر مسلم : « لا صام من صام الأبد »<sup>(١)</sup> .  
 ويستحبُّ لغيره<sup>(٢)</sup> ؛ لأنه صلى الله عليه وسلم قال : « من صام الدهر ..  
 ضيقت عليه جهنم هكذا » وعقد تسعين . رواه البيهقي<sup>(٣)</sup> .  
 ومعنى ( ضيقت عليه ) أي : عنه ، فلم يدخلها ، [ أو ] لا يكون<sup>(٤)</sup> له فيها  
 موضعٌ ، ومع استحباب صوم الدهر فصومٌ يومٍ وفطر يومٍ أفضل منه ؛ كما قاله  
 المتولي وغيره<sup>(٥)</sup> ، واختاره السبكي<sup>(٦)</sup> ؛ لخبر « الصحيحين » عن عبد الله بن  
 عمرو بن العاص : « أفضل الصيام صيام داود ؛ كان يصوم يوماً ويفطر يوماً » ،  
 وفيه أيضاً : « لا أفضل من ذلك »<sup>(٧)</sup> ، لكن في « فتاوى ابن عبد السلام » :

(١) صحيح مسلم ( ١٨٦/١١٥٩ ) عن سيدنا عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما .  
 (٢) قال الشارح رحمه الله تعالى في « مغني المحتاج » ( ٦٥٥/١ ) : ( قوله : « ومستحبُّ  
 لغيره » كذا في « المحرر » ، و« شرح مسلم » ، وجرى عليه ابن المقري ، وهو المعتمد وإن عبّر  
 في « الشرحين » و« الروضة » و« المجموع » بـ « عدم الكراهة » لا الاستحباب ) .  
 (٣) السنن الكبير ( ٣٠٠/٤ ) برقم ( ٨٥٥٣ ) عن سيدنا أبي موسى الأشعري رضي الله عنه .  
 (٤) في الأصل : ( ولا ... ) ، والتصويب من « أسنى المطالب » ( ٤٣٢/١ ) ، و« مغني  
 المحتاج » ( ٦٥٥/١ ) .

(٥) تنمة الإبانة عن أحكام فروع الديانة ( ق ١٦٠/٣ ) مخطوط .  
 (٦) الابتهاج في شرح المنهاج ( ق ٢٧٠/١ ) مخطوط .  
 (٧) صحيح البخاري ( ١٩٧٦ ) واللفظ له ، صحيح مسلم ( ١١٥٩ ) وهو بتمامه : أن  
 عبد الله بن عمرو قال : أخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم أنّي أقول : والله ؛ لأصومنَّ  
 النهار ، ولأقومنَّ الليل ما عشت ، فقلت له : قد قلت بآبي أنت وأمي ، قال : « فإنك لا تستطيع  
 ذلك ، فصم وأفطر ، وقم ونم ، وصم من الشهر ثلاثة أيام ؛ فإن الحسنه بعشر أمثالها ، وذلك ←

وَلَا يَحِلُّ صَوْمُ يَوْمِ الْفِطْرِ وَالْأَضْحَى وَأَيَّامِ التَّشْرِيقِ ؛ فَإِنْ صَامَ فِي هَذِهِ  
الْأَيَّامِ .. لَمْ يَصِحَّ الصَّوْمُ ، وَقَالَ فِي الْقَدِيمِ : يَجُوزُ لِلْمُتَمَتِّعِ .....

أن العكس أفضل ؛ لأن الحسنه بعشر أمثالها<sup>(١)</sup> ، والأول أظهر .

### [ الأيام التي يحرم صومها ]

( ولا يحل ) أي : يحرم ( صوم يوم الفطر و ) يوم ( الأضحى وأيام التشريق )  
ولا شيء منها ، وهي ثلاثة بعد الأضحى ؛ للنهي عن صوم العيدين في خبر  
« الصحيحين »<sup>(٢)</sup> ، ولقوله صلى الله عليه وسلم في أيام التشريق : « إنها أيام  
أكلٍ وشربٍ وذكرٍ الله عزَّ وجلَّ » رواه مسلم<sup>(٣)</sup> .

فلو نذر صومَ يومٍ من هذه .. لم ينعقد نذره ، ( فإن صام في هذه الأيام )  
ولو عن واجبٍ .. ( لم يصح الصوم ) لأن نفس العبادة عينُ المعصية ،  
( وقال ) الإمام الشافعي رضي الله تعالى عنه ( في القديم : يجوز للمتمتع

→ مثل صيام الدهر » قلت : إني أطيق أفضل من ذلك ، قال : « فصم يوماً وأفطر يومين » قلت :  
إني أطيق أفضل من ذلك ، قال : « فصم يوماً وأفطر يوماً ؛ فذلك صيام داود عليه السلام ،  
وهو أفضل الصيام » فقلت : إني أطيق أفضل من ذلك ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « لا  
أفضل من ذلك » .

(١) انظر « مقاصد الصوم » ( ص ٣٩ ) .

(٢) صحيح البخاري ( ١٩٩١ ) واللفظ له ، صحيح مسلم ( ١٤١/٨٢٧ ) في ( كتاب الصيام ،  
باب النهي عن صوم يوم الفطر ويوم الأضحى ) ، عن سيدنا أبي سعيد الخدري رضي الله عنه  
قال : ( نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن صوم يوم الفطر والنحر ، وعن الصماء ، وأن يحتبي  
الرجل في ثوبٍ واحدٍ ) .

(٣) صحيح مسلم ( ١١٤١ ) عن سيدنا نبيشة بن عبد الله الهذلي رضي الله عنه .

## صَوْمُ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ .

صوم أيام التشريق ) عن الثلاثة الواجبة في الحج <sup>(١)</sup> ؛ لما روى البخاري عن عائشة وابن عمر رضي الله تعالى عنهما قالا : ( لم يرخص في أيام التشريق أن يُصمن إلا لمن لم يجد الهدي ) <sup>(٢)</sup> .

قال في « الروضة » : ( وهو الراجح دليلاً ) <sup>(٣)</sup> ؛ نظراً إلى أن المراد : لم يُرخص النبي صلى الله عليه وسلم .

\* \* \*

ويحرم على المرأة صوم نفلٍ مطلقٍ بغير إذن زوجٍ لها حاضرٍ ؛ لخبر « الصحيحين » : « لا يحلُّ / للمرأة أن تصوم وزوجها شاهدٌ إلا بإذنه » <sup>(٤)</sup> ، ولأن حق الزوج فرضٌ ، فلا يجوز تركه لنفلٍ ، فلو صامت بغير إذنه . . صحَّ وإن كان صومها حراماً ؛ كالصلاة في دارٍ مغصوبةٍ ، قال في « شرح مسلم » : ( فإن قيل : ينبغي جوازه ، فإذا أراد التمتع تمتع وفسد الصوم . . فالجواب : أن صومها يمنعه التمتع عادةً ؛ لأنه يهاب انتهاك حرمة الصوم بالإفساد ) انتهى <sup>(٥)</sup> .

وسياتي في ( النفقات ) : أنه لا يحرم عليها صوم عرفة وعاشوراء ، أما

(١) انظر « الحاوي الكبير » ( ٣ / ٣١٧ ) .

(٢) صحيح البخاري ( ١٩٩٧ ) .

(٣) روضة الطالبين ( ٢ / ٤٢٨ ) .

(٤) صحيح البخاري ( ٥١٩٥ ) واللفظ له ، صحيح مسلم ( ١٠٢٦ ) بنحوه عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه .

(٥) شرح صحيح مسلم ( ٧ / ١١٥ ) .



.....

صومها في غيبة زوجها عن بلدها .. فجائزٌ بلا خلافٍ ؛ لمفهوم الخبر ، ولزوال معنى النهي ، ولو علمت رضاه .. جاز صومها وإن كان حاضراً ، والأمة المباحة لسيدها كالزوجة ، وغير المباحة كأخته ، والعبد إن تضرَّر بصوم التطوع ؛ لضعفٍ أو غيره .. لم يجز بغير إذن السيد ، وإلا .. جاز ، ذكره في « المجموع » وغيره <sup>(١)</sup> .

## خاتمة

[ في ترتيب أفضل الشهور للصوم بعد رمضان ]

أفضل الشهور للصوم بعد رمضان : الأشهرُ الحُرُم ؛ لخبر أبي داود وغيره : « صُم من الحُرُم واترك ، صُم من الحُرُم واترك ، صُم من الحُرُم واترك » <sup>(٢)</sup> .  
وإنما أمر المخاطب بالترك ؛ لأنه كان يشقُّ عليه إكثار الصوم ، كما جاء التصريح به في الخبر <sup>(٣)</sup> ، أما من لم يشقَّ عليه .. فصوم جميعها له فضيلةٌ .

(١) المجموع (٤٤٦/٦) .

(٢) سنن أبي داود ( ٢٤٢٠ ) ، وأخرجه البيهقي ( ١٩١/٤ - ١٩٢ ) برقم ( ٨٥٠٠ ) ، والفضاء المقدسي في « الأحاديث المختارة » ( ٢٣٠/٩ - ٢٣١ ) عن سيدتنا مجيبة الباهلية ، عن أبيها أو عمها رضي الله عنهم .

(٣) هو خبر أبي داود المتقدم ، وتمامه : عن مجيبة الباهلية ، عن أبيها - أو عمها - : أنه أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم انطلق فأتاه بعد سنة وقد تغيَّرت حاله وهيئته ، فقال : يا رسول الله ؛ أما تعرفني ؟ قال : « ومن أنت ؟ » قال : أنا الباهليُّ الذي جئتكَ عام الأول ، قال : « فما غيَّرك وقد كنت حسن الهيئة ؟ ! » قال : ما أكلتُ طعاماً منذ فارقتك إلا بليل ، فقال ←

.....

وأفضلها : المُحَرَّم ؛ لخبر مسلم : « أفضل الصوم بعد رمضان شهرُ الله المُحَرَّم »<sup>(١)</sup> ، ثم رجب ؛ كما بحثه شيخنا شيخ الإسلام زكريا<sup>(٢)</sup> ؛ للخروج من خلاف من فضَّله على الأشهر الحُرُم ، ثم باقيها ، ثم شعبان ؛ لخبر « الصحيحين » عن عائشة رضي الله تعالى عنها : ( ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم استكمل صيام شهرٍ قطُّ إلا رمضان ، وما رأيته في شهرٍ أكثر منه صياماً في شعبان )<sup>(٣)</sup> .

\* \* \*

فإن قيل : قد مرَّ : أن أفضل الصيام بعد رمضان المُحَرَّم ، فكيف أكثر منه في شعبان دون المُحَرَّم ؟!

قال النووي : ( لعلَّ النبي صلى الله عليه وسلم لم يعلم فضل المُحَرَّم إلا في آخر حياته قبل التمكُّن من صومه ، أو لعلَّه كان يعرض له فيه أعدارٌ تمنع من إكثار الصوم فيه ؛ كسفرٍ ومرضٍ وغيرهما ، ولم يستكمل صلى الله عليه وسلم صيام شهرٍ غير رمضان ، قال العلماء : لثلا يظنُّ وجوبه )<sup>(٤)</sup> .

→ رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لِمَ عَذَّبْتَ نَفْسَكَ ؟ » ثم قال : « صم شهر الصبر ، ويوماً من كل شهر » قال : زدني ؛ فإن بي قوة ، قال : « صم يومين » قال : زدني ، قال : « صم ثلاثة أيام » قال : زدني ، قال : « صم من الحُرْم واترك ... » الحديث .

(١) صحيح مسلم ( ١١٦٣ ) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه .

(٢) أسنى المطالب ( ٤٣٣/١ ) .

(٣) صحيح البخاري ( ١٩٦٩ ) ، صحيح مسلم ( ١٧٥/١١٥٦ ) .

(٤) المجموع ( ٤٣٩/٦ ) .

.....

وأما ما ورد : من أنه صلى الله عليه وسلم كان يصوم شعبان كله <sup>(١)</sup> ..  
فالمراد بـ ( كله ) : غالبه ، وقيل : كان يصوم تارةً من أوله ، وتارةً من آخره ،  
وتارةً من وسطه ؛ لا يترك منه شيئاً بلا صيام ، لكن في أكثر من [ سنة ] <sup>(٢)</sup> .



وعن بعضهم : استحباب صوم يوم الفقد ؛ وهو اليوم الذي لا يجد الإنسان  
فيه ما يأكله ؛ كما كان النبي صلى الله عليه وسلم يفعل <sup>(٣)</sup> .



(١) أخرجه البخاري ( ١٩٧٠ ) ، ومسلم ( ١٧٦/١١٥٦ ) عن سيدتنا أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها .

(٢) في الأصل : ( ستة ) ، والتصويب من « أسنى المطالب » ( ٤٣٣/١ ) ، و« مغني المحتاج » ( ٦٥٧/١ ) .

(٣) أخرج مسلم ( ١١٥٤ ) واللفظ له ، والترمذي ( ٧٣٣ ) عن سيدتنا أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها قالت : قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم : « يا عائشة ؛ هل عندكم شيء ؟ » قالت : فقلت : يا رسول الله ؛ ما عندنا شيء ، قال : « فإني صائم » قالت : فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأهديت لنا هدية - أو جاءنا زور - قالت : فلمّا رجع رسول الله صلى الله عليه وسلم . . قلت : يا رسول الله ؛ أهديت لنا هدية - أو جاءنا زور - وقد خبأت لك شيئاً ، قال : « ما هو ؟ » قلت : حيس ، قال : « هاتيه » فجئت به فأكل ، ثم قال : « قد كنت أصبحت صائماً » .

## باب الاعتكاف

### ( باب ) بيان ( الاعتكاف ) وحكمه

هو لغةً : اللَّبْتُ والحبسُ والملازمةُ على الشيء / خيراً كان أو شراً ، قال تعالى : ﴿ وَلَا تُبَشِّرُوهُمْ وَأَنْتُمْ عَلَكُونَ فِي الْمَسْجِدِ ﴾ <sup>(١)</sup> ، وقال تعالى : ﴿ فَأَتُوا عَلَى قَوْمٍ يَعْكُفُونَ عَلَى أَصْنَامٍ لَهُمْ ﴾ <sup>(٢)</sup> .

وشرعاً : اللَّبْتُ في المسجد من شخصٍ مخصوصٍ بنيته .

\* \* \*

والأصل فيه قبل الإجماع : الآية الأولى ، والأخبار ؛ كخبر « الصحيحين » : ( بأنه صلى الله عليه وسلم اعتكف العشر الأوسط من رمضان ) <sup>(٣)</sup> ، ( ثم اعتكف العشر الأخير ولازمه حتى توفاه الله تعالى ، ثم اعتكف أزواجه من بعده ) <sup>(٤)</sup> . قال جماعةٌ : وهو من الشرائع القديمة ، قال تعالى : ﴿ وَعَهْدْنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ أَنْ طَهِّرَا بَيْتَنَا لِلطَّائِفِينَ وَالْقَائِمِينَ ﴾ <sup>(٥)</sup> .

(١) سورة البقرة : ( ١٨٧ ) .

(٢) سورة الأعراف : ( ١٣٨ ) .

(٣) صحيح البخاري ( ٢٠٢٧ ) ، صحيح مسلم ( ٢١٧/١١٦٧ ) عن سيدنا أبي سعيد الخدري رضي الله عنه .

(٤) صحيح البخاري ( ٢٠٢٦ ) ، صحيح مسلم ( ٥/١١٧٢ ) عن سيدتنا أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها .

(٥) سورة البقرة : ( ١٢٥ ) .

الْأَعْتِكَافُ سُنَّةٌ ، وَلَا يَجِبُ إِلَّا بِالنَّذْرِ ، وَلَا يَصِحُّ إِلَّا بِالنِّيَّةِ ، وَلَا يَصِحُّ إِلَّا فِي الْمَسْجِدِ .....

( الاعتكاف سنة ) مؤكدة كل وقت ؛ لإطلاق الأدلة ، ( ولا يجب إلا بالنذر ) كغيره من سائر الشئنين .

### [ أركان الاعتكاف ]

وأركانه أربعة : نية ، ومعتكف فيه ، ومكث ، ومعتكف .

### [ الركن الأول : النية ]

وقد شرع في بيان بعض ذلك فقال : ( ولا يصح ) الاعتكاف ( إلا بالنية ) كغيره من العبادات ، لهذا هو الركن الأول ، وتجب نية فرضية في نذره ؛ لتمييز عن النفل ، وإن أطلق الاعتكاف ؛ بأن لم يقدر له مدّة . . كفته نيته وإن طال مكثه ، لكن لو خرج من المسجد بلا عزم عود وعاد . . جدّدها لزوماً ، سواء أخرج لتبرّز أم لغيره ؛ لأن ما مضى عبادة تامّة ، فإذا عزم على العود . . كانت هذه العزيمة قائمة مقام النية ، ولو قيّد بمدّة ؛ كيوم أو شهر ، وخرج لغير تبرّز وعاد . . جدّد النية أيضاً وإن لم يطّل الزمن ؛ لقطعه الاعتكاف ، بخلاف خروجه للتبرّز ؛ فإنه لا يجب تجديدها وإن طال الزمن ؛ لأنه لا بدّ منه ، فهو كالمستثنى عند النية .

### [ الركن الثاني : المسجد ]

( ولا يصح إلا في المسجد ) للاتباع ، رواه البخاري <sup>(١)</sup> ، لهذا هو

(١) صحيح البخاري ( ٢٠٣٥ ) عن سيدتنا أم المؤمنين صفية رضي الله عنها : أنها جاءت ←

وَالْأَفْضَلُ : أَنْ يَكُونَ بِصَوْمٍ ، ..... .

الركن الثاني ، فلا يصح في غيره وإن هَيَّئَ للصلاة .

( والأفضل : أن يكون بصومٍ ) للاتباع ، رواه الشيخان <sup>(١)</sup> ، وللخروج من خلاف من أوجب الصوم في الاعتكاف ، فلو نذر اعتكاف يومٍ هو فيه صائماً . . . . .  
لزمه اعتكاف يوم صومه ، سواء أكان صائماً عن رمضان أم عن غيره ، وليس له أفراد أحدهما عن الآخر ، أو أن يعتكف صائماً ، أو أن يصوم معتكفاً . . . . .  
لزمه الاعتكاف والصوم ؛ لأنه التزمهما ، لأن الحال قيدٌ في عاملها ، ومبينةٌ لهيئة صاحبها ، بخلاف الصفة ؛ فإنها مُخصَّصةٌ لموصوفها ، ولزمه جمعهما ؛ لأنه قرينةٌ فلزم بالنذر ؛ كما لو نذر أن يصلي بسورة كذا .

وفارق ما لو نذر أن يعتكف مصلياً أو عكسه ؛ حيث لا يلزمه جمعهما : بأن الصوم يناسب الاعتكاف ؛ لاشتراكهما في الكفِّ ، والصلاة أفعالٌ مباشرةٌ لا تناسب الاعتكاف ، ولو نذر القرآن بين حجٍّ وعمرَةٍ . . . . . فله تفريقهما ، وهو أفضل .

\* \* \*

→ رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوره في اعتكافه في المسجد في العشر الأواخر من رمضان ، فتحدثت عنده ساعة ، ثم قامت تنقلب ، فقام النبي صلى الله عليه وسلم معها يقلبها ، حتى إذا بلغت باب المسجد عند باب أم سلمة . . . مرَّ رجلان من الأنصار ، فسَلَّمَا على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال لهما النبي صلى الله عليه وسلم : « على رسلكما ؛ إنما هي صفة بنت حُبَيِّ » فقالا : سبحان الله يا رسول الله !! وكَبُرَ عليهما ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « إن الشيطان يبلغ من الإنسان مبلغ الدم ، وإني خشيت أن يقذف في قلوبكما شيئاً » .  
(١) صحيح البخاري ( ٢٠٢٥ ) ، صحيح مسلم ( ١١٧١ ) عن سيدنا عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ، وقد تقدم ذكره ( ٥٩/٣ ) .

وَأَنْ يَكُونَ فِي الْجَامِعِ .....

( و ) الأفضل : ( أن يكون في الجامع ) فهو أولى من بقية المساجد ؛ للخروج من خلاف من أوجبه ، ولكثرة الجماعة فيه ، وللاستغناء عن الخروج للجمعة ، / بل لو نذر مدةً متتابعةً فيها يوم جمعة ، وكان ممن تلزمه الجمعة . . وجب الجامع ؛ لأن خروجه لها واجبٌ ، [ ويبطل به تنابعه ] <sup>(١)</sup> .

[ حكم ما لو نذر الاعتكاف في مسجدٍ معيّن ]

ولو عيّن الناذر في نذره مسجد مكة أو المدينة أو الأقصى . . تعيّن ، فلا يقوم غيرها مقامها ؛ لمزيد فضلها ، قال صلى الله عليه وسلم : « لا تُشَدُّ الرِّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ : مسجدي هذا ، والمسجد الحرام ، والمسجد الأقصى » رواه الشيخان <sup>(٢)</sup> .

ويقوم مسجد مكة مقامهما ؛ لمزيد فضله عليهما ، وتعلّق النسك به ، ويقوم مسجد المدينة مقام الأقصى ؛ لمزيد فضله عليه ، قال صلى الله عليه وسلم : « صلاةٌ في مسجدي هذا أفضل من ألف صلاةٍ فيما سواه إلا المسجد الحرام ، وصلاة في المسجد الحرام أفضل من مئة صلاة في مسجدي » رواه الإمام أحمد ، وصحّحه ابن حبان <sup>(٣)</sup> .

(١) في الأصل : ( وتبطل به متابعتة ) ، والتصويب من « فتح الوهاب » ( ١٢٨ / ١ ) .

(٢) صحيح البخاري ( ١٩٩٥ ) عن سيدنا أبي سعيد الخدري رضي الله عنه ، صحيح مسلم ( ١٣٩٧ ) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه .

(٣) صحيح ابن حبان ( ١٦٢٠ ) ، مسند أحمد ( ٥ / ٤ ) عن سيدنا عبد الله بن الزبير رضي الله عنهما .

وروى البزار بإسنادٍ حسنٍ : أنه صلى الله عليه وسلم قال : « صلاةٌ في المسجد الأقصى أفضل من خمس مئة صلاةٍ فيما سواه »<sup>(١)</sup> ؛ أي : غير المسجد الحرام ومسجد المدينة بقرينة ما قبله .

ويؤخذ من الخبرين : أن مسجد المدينة أفضل من المسجد الأقصى بخمس مئة صلاةٍ ، فيُستثنى المسجد الأقصى من الخبر الأول مع المسجد الحرام ، فعلم من ذلك : أنه لا يقوم الأخيران مقام الأول ، ولا الثالث مقام الثاني .

والمسجد الحرام في الخبر المذكور قال النووي في « مناسكه » عن الماوردي : ( هو الحرم كله )<sup>(٢)</sup> ، وجزم في « مجموع » بأنه الكعبة والمسجد حولها<sup>(٣)</sup> ، وهذا هو الظاهر .

\* \* \*

ولو عيّن مسجداً غير الثلاثة . . لم يتعيّن ، ولكن يستحبُّ الاعتكاف فيما عيّنه ؛ كما نقله في « المجموع » عن الأصحاب<sup>(٤)</sup> ، ولو عيّن زمن الاعتكاف في نذره . . تعيّن ؛ وفاءً بما التزمه ، فلا يجوز التقديم عليه ، ويجب القضاء بالتأخير ، ويأثم به إن تعمّده .

(١) مسند البزار ( ٤١٤٢ ) بنحوه عن سيدنا أبي الدرداء رضي الله عنه .

(٢) الإيضاح في مناسك الحج والعمرة ( ص ٣١٢ ) ، الحاوي الكبير ( ٨٠/٥ ) .

(٣) المجموع ( ١٩٣/٣ ) .

(٤) المجموع ( ٥٠٦/٦ ) .



فَإِنْ نَذَرَ الْأَعْتِكَافَ بِاللَّيْلِ .. لَمْ يَلْزَمُهُ بِالنَّهَارِ ، وَإِنْ نَذَرَ بِالنَّهَارِ .. لَمْ يَلْزَمُهُ بِاللَّيْلِ .....

### [ الركن الثالث : المكث في المسجد ]

والركن الثالث : المكث ، وأقلُّه : أكثر من الطمأنينة في الصلاة بسكونٍ أو تردُّدٍ ؛ لإشعار لفظه به ، فلا يجزئ أقلُّ ما يجزئ في طمأنينة الصلاة ، ولا يجزئ العبور ؛ لأنَّ كلاً منهما لا يُسمَّى اعتكافاً .

وإن نذر اعتكافاً مطلقاً .. أجزأه لحظةٌ ؛ لحصول اسمه بها ، لكن المستحبُّ : يومٌ ؛ للخروج من خلاف من أوجبه .

ويستحبُّ كلُّما دخل المسجد أن ينوي الاعتكاف ؛ لينال فضيلته .



( فإن نذر الاعتكاف بالليل .. لم يلزمه بالنهار ، وإن نذر بالنهار .. لم يلزمه بالليل ) لأن لفظ كلٍّ منهما لا يتناول الآخر ، ولو نذر اعتكاف يومٍ أو ليلةٍ .. لم يجزُ تلفيق اليوم من أيامٍ ولا الليلة من ليالٍ ؛ لأن المفهوم من لفظ ( اليوم ) أو ( الليلة ) : الاتصال ، فلو اعتكف وقت الظهر من يومٍ ، ومكث إلى وقت الظهر من ثانيه .. أجزأه عند الأكثرين ؛ لحصول التابع بالبيتوته في المسجد ، وجزم بهذا ابن المقري<sup>(١)</sup> ، وهو المعتمد .

وعن أبي إسحاق : لا يجزئه ؛ لتفريق ساعاته / بتخلُّل ما ليس منه<sup>(٢)</sup> ،

(١) روض الطالب ( ١ / ١٨٣ ) .

(٢) انظر « نهاية المطلب » ( ٤ / ١١٦ ) .

.....

قال الشيخان : ( وهو الوجه ) <sup>(١)</sup> ، ويقاس بـ ( اليوم ) : الليلة .

\* \* \*

ولو نذر اعتكاف يومٍ فاعتكف ليلةً أو بالعكس ؛ فإن لم يعيّن زمنًا ، أو عيّنه ولم يفته . . لم يكفٍ ، وإن عيّنه ففات . . كفى ؛ لأنه قضاءٌ ، قاله في « المجموع » <sup>(٢)</sup> .

\* \* \*

ولو نذر اعتكاف يومٍ قدومٍ زيدٍ . . فلا شيء عليه إن قدم ليلاً ؛ لعدم وجود الصفة ، وإن قدم نهاراً . . أجزأه البقية منه ، فلا يلزمه قضاء ما مضى منه ؛ لأن الوجوب إنما ثبت من حين القدوم ؛ لصحة الاعتكاف في بعض اليوم ، بخلاف الصوم ، وهذا ما نقله في « المجموع » عن المزني <sup>(٣)</sup> ، وجزم به ابن المقري <sup>(٤)</sup> ، وهو المعتمد ، وكلام « أصل الروضة » في ( النذر ) يقتضي لزوم قضائه <sup>(٥)</sup> ، وصحّحه في « المجموع » ثمّ في موضع آخر <sup>(٦)</sup> .

\* \* \*

(١) الشرح الكبير (٢٦٥/٣) ، روضة الطالبين (٤٦٧/٢) .

(٢) المجموع (٥٠٦/٦) .

(٣) المجموع (٥٦٨/٦) ، مختصر المزني (ص ٦١) .

(٤) روض الطالب (١٨٣/١) .

(٥) الشرح الكبير (٣٧٤/١٢) .

(٦) المجموع (٥٦٩/٦) .

ولو نذر اعتكاف شهرٍ مثلاً .. تناول الليالي منه ؛ لأنه عبارةٌ عن الجميع ، لا التابع وإن نواه ؛ لأنه لم يشترطه ، بخلاف ما لو نذر أياماً متتابعةً ونوى الليالي .. فإنها تلزمه .

والفرق : أن التابع ليس من جنس الزمن المنذور ، بخلاف الليالي بالنسبة للأيام ، ولا يلزم من إيجاب الجنس بنية التابع إيجابٌ غيره بها .

\* \* \*

ولو استثنى من الشهر ونحوه الليالي أو الأيام بقلبه .. لم يؤثر ، ويكفيه فيما لو نذر شهراً هلالياً تمَّ أو نقص ، فإن انكسر ؛ بأن دخل في أثنائه .. فثلاثون يوماً يعتكفها ، ولو شرط التفريق .. أجزأه التابع ؛ لأنه أفضل ، وقول الغزالي : ( لو نوى أياماً معيّنة ؛ كسبعة أيام متفرقة أولها غداً .. تعيّن التفريق )<sup>(١)</sup> .. إنّما يأتي على طريقته من أن النية تؤثر ، وقد تقدّم أنها لا تؤثر في التابع .

\* \* \*

ولو نذر اعتكاف شهرٍ معيّن .. تعيّن ، فإن أفسد بعضه .. لم يستأنف ، بل يجب قضاء ما أفسده فقط ، ولم يجب التابع في قضائه ؛ لأن التابع فيه لم يقع مقصوداً ؛ كما سبق في قضاء رمضان<sup>(٢)</sup> ، إلا إن شرط التابع في أدائه .. فيجب في قضائه .

(١) الخلاصة ( ص ٢٢٠ ) .

(٢) انظر ما تقدم ( ٦٢/٣ - ٦٣ ) .

وَأَنْ نَذَرَ أَعْتِكَافَ يَوْمَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ .. لَزِمَهُ أَعْتِكَافُ يَوْمَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ ، وَفِي  
الْلَّيْلَةِ بَيْنَهُمَا وَجْهَانِ ؛ أَصَحُّهُمَا : لَا تَلْزِمُهُ .....

وإن قال : ( لله عليّ أن أعتكف أيام الشهر ) ، أو : ( شهراً نهائياً ) .. لم  
تلزمه الليالي حتى ينوبها فتلزمه ؛ كمن نذر اعتكاف يوم .. لا يلزمه ضمُّ الليلة  
إليه ، إلا أن ينوبها فتلزمه .

\* \* \*

( وإن نذر اعتكاف يومين متتابعين .. لزمه اعتكاف يومين متتابعين )  
وكذا لو نذر اعتكاف عشرة أيام أو عشرين يوماً أو نحوها ، ( وفي الليلة )  
المتخلّلة ( بينهما ) أي : اليومين ، أو الليالي بين الأيام في البقية ( وجهان ؛  
أصحُّهما : لا تلزمه ) إلا إن شرط دخول الليلة أو الليالي أو نواها .. فتلزمه ؛  
لأن لفظه لا يتناولها ؛ لأن الليالي ليست من مسمّى الأيام ، بخلاف الشهر ؛ فإن  
الليالي من مسمّاه كما مرّ ، والثاني : تلزمه ؛ لأنها من ضرورة التتابع ، وهذا ما  
ذهب إليه الأكثرون .

قال في « أصل الروضة » بعد نقله ذلك : ( والوجه : التوسُّط ؛ فإن أُريد  
بالتتابع/توالي الأيام .. فالحقُّ : قول صاحب « المذهب » - أي : المصنف -  
أو تواصل الاعتكاف .. فالحقُّ : قول الأكثرين )<sup>(١)</sup> .

ونقل في « المجموع » عن الدارمي التصريح بهذا<sup>(٢)</sup> ، وحاصله : حمل  
الكلام على حالين ، لكن يبقى الكلام حالة الإطلاق ، وذكر فيها الدارمي

(١) روضة الطالبين ( ٤٦٨/٢ ) ، وانظر « الشرح الكبير » ( ٢٦٧/٣ ) .

(٢) المجموع ( ٥٢٢/٦ ) .

وَأَنْ نَذَرَ أَعْتِكَافَ مُدَّةٍ مُتَتَابِعَةٍ ، فَخَرَجَ لِمَا لَا بُدَّ مِنْهُ ؛ كَالْأَكْلِ ،  
وَالشُّرْبِ ، ..... .

وجَهَيْنِ<sup>(١)</sup> ؛ أوجهُهما - كما قال شيخنا شيخ الإسلام زكريا - : عدم الوجوب<sup>(٢)</sup> .



ولو نذر اعتكاف العشر الأخير من الشهر .. دخلت الليالي حتى الليلة الأولى ، ويجزئ وإن نقص الشهر ؛ لأن هذا الاسم يقع على ما بعد العشرين إلى آخر الشهر ، بخلاف قوله : ( عشرة أيام من آخر الشهر ) وكان ناقصاً .. لا يجزئه ، فيعتكف بعده يوماً ، قاله في « المجموع »<sup>(٣)</sup> .

### [ ما يقطع التتابع وما لا يقطعه ]

( وإن نذر اعتكاف مدّة متتابعة ) بأن شرط التتابع فيها ( فخرج ) من المسجد ( لِمَا لَا بُدَّ مِنْهُ ؛ كَالْأَكْلِ ) أي : لم ينقطع التتابع بالخروج له ؛ كما سيأتي وإن أمكن فيه ؛ فقد يستحيي ويشقُّ عليه ، ويُؤَخَذُ من العلة : أن الكلام في مسجدٍ مطروقٍ ، بخلاف المختصِّ والمهجور ، وبه صرَّح الأذرعي<sup>(٤)</sup> .

( و ) لا بخروجه لأجل ( الشرب ) إذا لم يجد الماء فيه ، أما إذا وجده وخرج له .. فإنه ينقطع تتابعه ؛ إذ لا يُستَحْيَا منه .

(١) انظر « المهمات » ( ١٨٧/٤ ) .

(٢) أسنى المطالب ( ٤٣٩/١ ) .

(٣) المجموع ( ٥١٥/٦ - ٥١٦ ) .

(٤) قوت المحتاج ( ٥٨٤/١ ) .

وَقَضَاءِ حَاجَةِ الْإِنْسَانِ ، .....

( و ) لا بخروجه لأجل ( قضاء حاجة الإنسان ) ولو كثر خروجه لقضاءها لعارضٍ ؛ [ نظراً ] <sup>(١)</sup> إلى جنسه ، أو بدارٍ له لم يفحش بُعدها عن المسجد ولا له دارٌ أخرى أقرب منها ، أو [ فحش ] <sup>(٢)</sup> ولم يجد بطريقه مكاناً لائقاً به ؛ فلا يجب تبرُّزه في غير داره ؛ كسقاية المسجد ، ودار صديقه المجاورة له ؛ للمشقة في الأول ، والمِنَّة في الثاني ، أما إذا كان له أخرى أقرب منها ، أو فحش بُعدها ووجد بطريقه مكاناً لائقاً به . . فينقطع تتابعه بذلك ؛ لاغتائه بالأقرب في الأولى ، واحتمال أن يأتيه البول في رجوعه في الثانية ، فيبقى طول يومه في الذهاب والرجوع .

ولا يُكَلَّف في خروجه لذلك الإسراع ، بل يمشي على سجيته المعهودة ، وإذا فرغ منه واستنجنى . . فله أن يتوضأ خارج المسجد ؛ لأنه يقع تابعاً لذلك ، بخلاف ما لو خرج له مع إمكانه في المسجد . . فلا يجوز .

وضبط البغوي الفحش : بأن يذهب أكثر الوقت في التردد إلى الدار <sup>(٣)</sup> . قال الأذري : ( والظاهر : أن من لا يحتشم من السقاية . . يُكَلِّفها ) <sup>(٤)</sup> ، وفاقاً للمتولي <sup>(٥)</sup> ؛ فإن السقاية المصونة الخاصة بأهل المسجد تمنع

(١) في الأصل : ( نظر ) ، والتصويب من « أسنى المطالب » ( ٤٤١/١ ) .

(٢) في الأصل : ( أفحش ) ، والتصويب من « فتح الوهاب » ( ١٣٢/١ ) .

(٣) التهذيب ( ٢٢٩/٣ ) .

(٤) قوت المحتاج ( ٥٨٣/١ ) .

(٥) تنمة الإبانة عن أحكام فروع الديانة ( ق ١٧٦/٣ ) مخطوط .

وَالْحَيْضِ ، وَالْمَرَضِ ، وَقَضَاءِ الْعِدَّةِ ، ..... .

الخروج ، والمستأجرة والمستعارة كالمملوكة ، ودار أصله أو فرعه أو قريبه كدار صديقه .

( و ) لا بخروج المرأة لأجل ( الحيض ) إن طالت مدّة الاعتكاف ؛ بأن كانت لا تخلو عنه غالباً ؛ لعروضه بغير اختيارها ، فإن كانت بحيث تخلو عنه .. انقطع ؛ لأنها بسبيل من أن تشرع قبل ذلك <sup>(١)</sup> ، وكالحيض النفاس ، ذكره في « المجموع » <sup>(٢)</sup> .

\* \* \*

( و ) لا بالخروج لأجل ( المرض ) / الذي يحوج إلى الخروج ؛ بأن يشقّ معه المقام في المسجد لحاجة فرشٍ وخادمٍ وتردّدٍ طبيّ ، أو يُخاف منه تلويث المسجد ؛ كإسهالٍ وإدرار بولٍ ، بخلاف مرض لا يحوج إلى الخروج ؛ كصداعٍ وحمى خفيفين ، فينقطع التتابع بالخروج له ، وفي معنى المرض : الخوف من لصٍّ أو حريقٍ أو نحو ذلك .

\* \* \*

( و ) لا بخروجها لأجل ( قضاء العدة ) إن لم تكن بسببها ولم يُقدّر الزوج لها مدّة ، أما إذا كانت العدة بسببها ؛ كأن علّق طلاقها بمشيئتها فقالت وهي معتكفة : شئتُ ، أو قدّر زوجها مدّةً لاعتكافها ، فخرجت قبل تمامها ..

(١) عبارة الشارح رحمه الله تعالى في « مغني المحتاج » ( ١ / ٦٦٩ ) : ( لإمكان الموالاة بشروعها عقب الطهر ) ، وعبارة « فتح الرحمن بشرح زيد ابن رسلان » ( ص ٥٠١ ) ، و« كنز الراغبين » ( ٢ / ١٤٤ ) : ( لأنها بسبيل من أن تشرع في الاعتكاف عقب طهرها ، فتأتي به في زمن الطهر ) .

(٢) المجموع ( ٦ / ٥٤٨ ) .

وَأَدَاءِ شَهَادَةٍ تَعَيَّنَتْ عَلَيْهِ .. لَمْ يَبْطُلِ اعْتِكَافُهُ .....

فينقطع التتابع ؛ كما رجَّحه في « المجموع » في الأولى<sup>(١)</sup> ، وصحَّحه في « الروضة » كـ « أصلها » في الثانية<sup>(٢)</sup> .

\* \* \*

ولا بالخروج خائفاً من غريمٍ وهو معسرٌ ولا بينة له لعذره ، بخلاف ما لو خرج وهو غنيٌّ مماطلٌ ، أو معسرٌ وله بينةٌ .. فينقطع ؛ لتقصيره بعدم الوفاء وإثبات إعساره .

\* \* \*

( و ) لا بالخروج لأجل ( أداء شهادةٍ تعيَّنت عليه ) تحملاً وأداءً ؛ لاضطراره إلى الخروج وإلى سببه ، بخلاف ما إذا لم يتعيَّن عليه أحدهما ، أو تعيَّن أحدهما دون الآخر ؛ لأنه إن لم يتعيَّن عليه الأداء .. فهو مستغنٍ عن الخروج ، وإلا .. فتحمله لها إنَّما يكون للأداء ، فهو باختياره ، ومحلُّ هذا : إذا تحمَّل بعد الشروع في الاعتكاف ، وإلا .. فلا ينقطع التتابع ؛ كما لو نذر صوم الدهر ففوَّته لصوم كفارةٍ لزمته قبل النذر .. لا يلزمه القضاء ، ولا بالخروج لأجل إقامة حدٍّ ثبت بالبينة ؛ إذ الجريمة لا تُرتكب لإقامة الحدِّ ، بخلاف تحمُّل الشهادة ؛ كما مرَّ ، لا إن ثبت بإقراره .. فينقطع التتابع ، ف قوله : ( لم يبطل اعتكافه ) أي : لم ينقطع تتابعه ؛ كما تقرَّر .. جوابُ قوله : ( وإن نذر مدَّةً متتابعةً فخرج ... ) إلى آخره .

\* \* \*

(١) المجموع (٥٤٤/٦) .

(٢) روضة الطالبين (٤٧٦/٢) ، الشرح الكبير (٢٧٧/٣) .



وَإِنْ خَرَجَ لِمَا لَهُ مِنْهُ بُدٌّ ؛ مِنْ زِيَارَةٍ ، أَوْ عِيَادَةٍ ، أَوْ صَلَاةٍ جُمُعَةٍ .. بَطَلَ  
اعْتِكَافُهُ ، .....

ولا ينقطع أيضاً بخروجه لقيء أو هدم ، ولا لفصد أو حجامه إن لم يمكن  
تأخيرهما ، أو أمكن وشق كالمرض .

ولا يضر إخراج بعض الأعضاء ؛ كرأس ويد ورجل لم يعتمد عليها ؛ كما قاله  
البغوي <sup>(١)</sup> ، وصوّبه الإسنوي <sup>(٢)</sup> ، أو رجلين وهو قاعد ماداً لهما ، فإن اعتمد  
عليهما .. فهو خارج وإن كان رأسه داخلاً ، وكعجز قاعد أو [ جنب ] مضطجع  
إن لم يعتمد عليه ، وإن أخرج إحدى رجليه واعتمد عليهما على السواء .. فالذي  
يظهر تبعاً لبعض المتأخرين : أنه لا يضر ؛ لأن الأصل : عدم الخروج .

\* \* \*

( وإن خرج ) من المسجد ( لِمَا لَهُ مِنْهُ بُدٌّ ؛ مِنْ زِيَارَةٍ ) لقريب أو صديق  
( أو عيادة ) لمرضى ( أو صلاة جمعة .. بطل اعتكافه ) لاستغنائه عن ذلك ؛  
لأن العيادة والزيارة ليستا بفرضين ، والجمعة وإن كانت فرضاً إلا أنه يمكنه أن  
يعتكف في الجامع ، فهو مقصّر ، قال الأذري : ( وَيُؤْخَذُ مِنْ هَذَا : أنه لو  
كانت الجمعة تُقام بين أبنية القرية / لا في جامع .. لم يبطل تتابعه بالخروج  
لها ، وكذا لو كانت القرية صغيرة لا تنعقد الجمعة بأهلها ، فأحدث بها جامع  
وجماعة بعد نذره واعتكافه ) <sup>(٣)</sup> .

(١) التهذيب (٢٢٩/٣) .

(٢) كافي المحتاج (ق ٩٠/٢) مخطوط .

(٣) انظر « أسنى المطالب » (٤٤٣/١) .

إِلَّا أَنْ يَكُونَ قَدْ شَرَطَ ذَلِكَ فِي نَذْرِهِ ؛ فَلَا يَضُرُّ ..... .

ولو استثنى الخروج لها وكان في البلد جامعان ، فمَرَّ على أحدهما وذهب إلى الآخر . . قال القفال في « فتاويه » : ( فإن كان الذي ذهب إليه تُصَلَّى فيه أولاً . . لم يضره ، أو في وقتٍ واحدٍ . . بطل اعتكافه ) <sup>(١)</sup> .

( إلا أن يكون قد شرط ذلك في نذره ) أو شرط الخروج لعارضٍ مباح مقصودٍ غير منافٍ للاعتكاف . . ( فلا يضرُّ ) أي : فيصح هذا الشرط ؛ لأنه لم يلتزم إلا بحسبه ، بخلاف غير العارض ؛ كأن قال : ( إلا أن يبدو لي ) فلا يصح الشرط ، وكذا النذر ؛ كما قاله البغوي <sup>(٢)</sup> ، وفي « الشرح الصغير » : أنه الأشبه <sup>(٣)</sup> ، وبخلاف العارض المُحرَّم كسرقةٍ ، وغير المقصود كالنزهة ، والمنافي للاعتكاف كالجماع ؛ كأن قال : ( إن اخترتُ . . جامعَتُ ) ، أو : ( إن اتفق لي جماعٌ . . جامعَتُ ) ؛ فإنه لا يصح الشرط ، ولا ينعقد نذره ؛ كما صرَّحوا به في المُحرَّم والجماع ، وغيرهما ممَّا ذُكر مثلُهما ، وبخلاف ما لو شرط قطع الاعتكاف للعارض <sup>(٤)</sup> . . فإنه وإن صح لكنه لا يجب عليه العود عند زوال العارض ، بخلاف ما لو شرط الخروج <sup>(٥)</sup> . . فإنه يجب العود .

(١) فتاوى القفال (ص ١٥٥) .

(٢) التهذيب (٣/٢٣٨) .

(٣) الشرح الصغير (ق ١٠٩/٢) مخطوط .

(٤) هذا خارج بقوله : ( شرط الخروج لعارض ) .

(٥) أي : للعارض . انظر « مغني المحتاج » (١/٦٦٧) .

وَإِنْ خَرَجَ لِمَا لَا بُدَّ لَهُ مِنْهُ ، فَسَأَلَ عَنِ الْمَرِيضِ فِي طَرِيقِهِ وَلَمْ يُعْرِجْ ..  
جَازَ.....

فَإِنْ عَيَّنَ نوعاً أو فرداً منه ؛ كقوله : ( لا أخرج إلا لعيادة المرضى ) ، أو :  
( لعيادة زيد ) .. خرج لِمَا عَيَّنَهُ دون غيره وإن كان أهم منه ، وإن أطلق ..  
خرج لكل عارضٍ على ما تَقَرَّرَ .

\* \* \*

( وإن خرج ) من المسجد ( لِمَا لَا بُدَّ لَهُ مِنْهُ ) مِمَّا مَرَّ ( فسأل عن المريض )  
أي : عاده أو زار قادمًا ( في طريقه ) أو في بيت دار قضاء الحاجة ، ولم يطل  
وقوفه ؛ كأن اقتصر على السلام والسؤال ( ولم يعرج ) أي : ولم يعدل عن  
طريقه .. ( جاز ) لِقِصَرِ الزَّمَنِ ، فَإِنْ طَالَ عَرَفًا ، أو عدل وإن قلَّ .. ضَرَّ ؛ كما  
يُضَرُّ الخروج له ابتداءً .

\* \* \*

ولو صلى في طريقه على جنازة : فَإِنْ لَمْ يَنْتَظِرْهَا وَلَمْ يَعدِلْ إِلَيْهَا .. جاز ،  
وإلا .. فلا .

ويرجع في القِلَّةِ والكثرة للعرف ، نقله في « المجموع » عن المتولي  
وأقرَّه <sup>(١)</sup> ، وجعل الإمام والغزالي قدر صلاة الجنازة حدًّا للقِلَّةِ ، واحتملاه  
لجميع الأغراض <sup>(٢)</sup> .

ولا يجوز الخروج للنوم ولا للأغسال المسنونة ؛ كغسل الجمعة .

(١) المجموع ( ٥٣٨/٦ ) ، تنمة الإبانة عن أحكام فروع الديانة ( ق ١٧٧/٣ ) مخطوط .

(٢) نهاية المطلب ( ١٠١/٤ ) ، الوسيط ( ٥٧٥/٢ ) .

.....

### [ الركن الرابع : المُعتكِف وشرطه ]

والركن الرابع : المُعتكِف ، وشرطه : الإسلام ، والعقل ، وحلُّ المكث في المسجد .

نعم ؛ لو اعتكف في مسجدٍ وَقَفَ على غيره دونه . . فإنه يحُرَّم عليه لُبُّهُ فيه مع صحَّة اعتكافه فيه ؛ كالتيَم بترابٍ مغصوبٍ ، فلو ارتدَّ أو سكر بمُحَرَّمٍ . . بطل اعتكافه زمن الرَّدَّة والسُّكر ، وتتابعه وإن لم يخرج من المسجد ؛ لعدم أهليته للعبادة ، فإن أُغْمِيَ عليه أو جُنَّ وأُخْرِجَ من المسجد . . بطل تتابعه إن أمكن حفظه في المسجد بلا مشقَّة ، وإلا . . فلا ، ويُحَسَّب زمن الإغماء من الاعتكاف ؛/ كالنوم ، لا زمن الجنون ؛ لمنافاته الاعتكاف .

\* \* \*

ومن أجنب بالاحتلام ونحوه ؛ كالجماع ناسياً . . فله الخروج للغسل وإن أمكنه في المسجد ؛ لأنه أصون لمروءته ولحرمة المسجد ، ويبادر به وجوباً ؛ رعايةً للتتابع ، ويجوز الغسل في المسجد إن لم يمكث فيه ، أو عجز عن الخروج منه ، وإلا . . فلا يجوز ؛ كما نقله الإمام عن المحقِّقين <sup>(١)</sup> ، وجزم به في « المجموع » <sup>(٢)</sup> .

ولا تجوز إزالة النجاسة بالمسجد ؛ حتى لو كان المغتسل مستنجياً بالحجر . . لم يجز غسله في المسجد ؛ لحصول النجاسة فيه .

(١) نهاية المطلب (٤/ ١١١ - ١١٢) .

(٢) المجموع (٦/ ٥٥٧) .

وَإِنْ خَرَجَ مِنَ الْمُعْتَكَفِ عَامِداً ، أَوْ جَامِعَ فِي الْفَرَجِ عَامِداً .. بَطَلَ  
اعْتِكَافُهُ ، وَإِنْ بَاشَرَ فِيمَا دُونَ الْفَرَجِ بِشَهْوَةٍ .. فَفِيهِ قَوْلَانِ .....

ولا يُحَسَّبُ زمن الجنابة من الاعتكاف إذا اتفق المكث معها في المسجد ،  
وكذا زمن الحيض والنفاس .

### [ مبطلات الاعتكاف ]

( وإن خرج من المعتكف ) فيه ( عامداً ) مختاراً ( أو جامع ) الواضح  
( في الفرج عامداً ) عالماً بالتحريم ، سواء أجامع في المسجد أم عند  
خروجه منه لقضاء الحاجة مثلاً ؛ لانسحاب [ حكم ] الاعتكاف عليه  
حينئذٍ .. ( بطل اعتكافه ) لمنافاته العبادة البدنية ، فلا يضرُّ خروجه ولا  
جماعه ناسياً للاعتكاف ، أو جاهلاً بالتحريم وإن طال زمنه ؛ كالأكل الكثير  
ناسياً للصوم ، أو مكرهاً لخبر : « رُفِعَ عن أمتي الخطأ ، والنسيان ، وما  
استُكْرِهوا عليه » (١) .

نعم ؛ إن أكره على الخروج بحق ؛ كالزوجة والعبد يعتكفان بلا إذن ..  
انقطع تتابعهما ؛ لتقصيرهما بعدم الاستئذان ، وفي معنى الإكراه : خوفه من  
ظالم وإن طال استتاره .



( وإن باشر فيما دون الفرج بشهوة ) كلمسٍ وقبلَةٍ .. ( ففيه قولان ) وفي

(١) أخرجه ابن حبان ( ٧٢١٩ ) ، والحاكم ( ١٩٨/٢ ) ، وابن ماجه ( ٢١٤١ ) بنحوه عن  
سيدنا عبد الله بن عباس رضي الله عنهما ، وقد تقدم ( ٥٧٣/١ ) .

.....

« المنهاج » : ( أقوال ) <sup>(١)</sup> ؛ أظهرها : يبطل إن أنزل ، وإلا . . فلا ؛ لِمَا مَرَّ في الصوم <sup>(٢)</sup> .

والثاني : يبطل مطلقاً ؛ لحرمة المباشرة .

والثالث : لا مطلقاً كالحج ، وعلى كل قولٍ هي حرامٌ ، سواء أكان في المسجد أم خارجه إذا كان الاعتكاف واجباً ، بخلاف ما إذا كان غير واجبٍ ؛ كما نبّه عليه الإسنوي <sup>(٣)</sup> ، ويقال في الجماع كذلك ؛ قال الله : ﴿ وَلَا تُبَشِّرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ عَنْكَفُونَ فِي الْمَسْجِدِ ﴾ <sup>(٤)</sup> .

وخرج بـ ( المباشرة ) : النظر والفكر ، وبـ ( الشهوة ) : اللّمس بغيرها ؛ كالتقبيل على سبيل الشفقة والإكرام ، فلا يضرُّ إذا أنزل بشيءٍ من ذلك ، والاستمناء كالمباشرة بشهوة .

وخرج بـ ( الواضح ) : المشكل ، فلا يضرُّ وطؤه وإمناؤه بأحد فرجيه ؛ لاحتمال زيادته .

\* \* \*

قال في « الأنوار » : ( لو شتم المعتكف إنساناً أو اغتابه أو أكل حراماً . . لم يبطل اعتكافه ، وبطل ثوابه ) <sup>(٥)</sup> .

(١) منهاج الطالبين ( ص ١٩٨ ) .

(٢) انظر ما تقدم ( ٤٠ / ٣ ) .

(٣) المهمات ( ١٦١ / ٤ ) .

(٤) سورة البقرة : ( ١٨٧ ) .

(٥) الأنوار لأعمال الأبرار ( ٣٢٥ / ١ ) .

ولا يضرُّ التطيُّب والتزئِن ، ولا التزوُّج والتزويج ، ولا الأكل وغسل اليد في المسجد ، والأولَى : في سُفرةٍ وطستٍ .

ولا الفطر<sup>(١)</sup> ، بل يصحُّ اعتكاف الليل وحده ؛ لخبر أنسٍ : « ليس على المعتكف صيامٌ إلا أن يجعله على نفسه » رواه الحاكم وقال : ( صحيحٌ على شرط مسلم )<sup>(٢)</sup> ، وحكي قول قديم : أن الصوم شرطٌ في صحَّته<sup>(٣)</sup> .

\* \* \*

ولا يكره للمعتكف الأمر بإصلاح معاشه وتعهُّد أملاكه ، ولا المعاملة ولا الصنائع كخياطةٍ ، ما لم يكثر ، فإن أكثر أو قعد يحترف بالخياطة ونحوها . . كُرِه ، بخلاف الإكثار من كتابة العلم فلا يكره ؛ لأنها/ طاعةٌ .

\* \* \*

ويكره الفصد والحجامة في إناءٍ في المسجد ؛ كما جزم به في « المجموع »<sup>(٤)</sup> ، ومثلهما ما في معناهما ؛ كفتح دملٍ ، فإن لَوَّث المسجد بذلك ، أو بال فيه ولو في طستٍ . . حرُم .

وكذا يحُرَّم نضجه بماءٍ مستعملٍ ؛ لأن النفس تعافه ؛ كما نقله في « الروضة »

(١) أي : ولا يضرُّه الفطر .

(٢) المستدرك على الصحيحين ( ٤٣٩/١ ) لكن عن سيدنا عبد الله بن عباس رضي الله عنهما .

(٣) انظر « بحر المذهب » ( ٣٥٧/٤ ) .

(٤) المجموع ( ٥٦٢/٦ ) .

وَأَنْ خَرَجَ إِلَى الْمَنَارَةِ الْخَارِجَةِ مِنَ الْمَسْجِدِ .....

عن البغوي وأقرّه<sup>(١)</sup> ، لكن اختار في « المجموع » عدم الحرمة<sup>(٢)</sup> ، وجزم به ابن المقري<sup>(٣)</sup> ، وهو الذي يظهر ؛ لأن النفس إنما تعاف شره ونحوه ، وقد اتفقوا على جواز الوضوء فيه ، وإسقاط مائه في أرضه مع أنه مستعمل ، ولأنه أنظف من غسالة اليد الحاصلة بغسلها فيه .

وأجيب من جهة الأول : بأن المتوضئ وغاسل اليد يعلان ذلك لحاجتهما إليه ، بخلاف النضح ؛ فإنه يقع قصداً ، والشئ يُغتفر ضمناً ما لا يُغتفر قصداً ، وبأن ماء الوضوء بعضه غير مستعمل ، بخلاف ماء النضح .

\* \* \*

( وإن ) صعد المعتكف منارة المسجد وبابها فيه . . لم يضرب في التتابع ؛ لأنه لا يُسمّى خارجاً ، سواء أصدع المنارة للأذان أم لغيره ، وسواء أكانت في نفس المسجد أم الرحبة أم خارجة عن سمت البناء وتربيعة ، وتكون حينئذ في حكم المسجد ؛ كمنارة مبنية في المسجد مالت إلى الشارع ، فيصح الاعتكاف فيها وإن كان المعتكف في هواء الشارع ، قاله الزركشي<sup>(٤)</sup> .

وكذا لو ( خرج إلى المنارة ) بفتح الميم ( الخارجة من المسجد ) ومن رحبته وهي قريبة من المسجد أو رحبته المؤذن الراتب للأذان عليها . .

(١) روضة الطالبين ( ٤٥٧/٢ ) ، التهذيب ( ٢٣٩/٣ ) .

(٢) المجموع ( ٥٦٣/٦ ) .

(٣) روض الطالب ( ١٨٢/١ ) .

(٤) خادم الرافي والروضة ( ق ١٦٣/٣ ) مخطوط .



لَمْ يَضُرَّهُ ..... .

( لم يضره ) لإلفه صعودها للأذان ، ولف الناس صوته ، بخلاف خروج غير الراتب للأذان ، وخروج الراتب لغير الأذان ، أو للأذان لكن بمنارة ليست للمسجد ، أو له لكن بعيدة عنه وعن رحبته .

\* \* \*

ويجب قضاء أوقات الخروج من المسجد في أداء الاعتكاف المنذور المتتابع بالأعذار التي لا ينقطع بها التتابع ؛ كأوقات الحيض والنفاس والجنابة ؛ لأنه غير معتكف فيها ، إلا أوقات قضاء الحاجة ونحوها مما يُطلب الخروج له ولم يطل زمنه عادة ؛ كأكل وغسل جنابة وأذان مؤذن راتب ، فلا يجب [ قضاؤها ] <sup>(١)</sup> ؛ لأنها مستثناة ، بخلاف ما يطول زمنه ؛ كمرض وعدة حيض ، وتقدم : أن الزمن المصروف إلى ما شرط من عارض في مدة معينة . . لا يجب تداركه <sup>(٢)</sup> .

## فَائِدَةٌ

[ هل خروج المعتكف المتطوع لعيادة المريض أفضل أو مكثه ؟ ]

خروج المعتكف المتطوع لعيادة المريض ومكثه . . في الفضل سواء ، ورجح ابن الصلاح المكث <sup>(٣)</sup> ، وبعض المتأخرين الخروج لنحو الأقارب دون

(١) في الأصل : ( قضاؤه ) ، والتصويب من سياق العبارة ؛ فالضمير يعود على الأوقات بدليل قوله بعدها : ( لأنها ) أي : الأوقات .

(٢) انظر ما تقدم قريباً ( ١٠٠/٣ ) .

(٣) شرح مشكل الوسيط ( ٥٧٥/٢ ) .

وَلَا يَعْتَكِفُ الْعَبْدُ بِغَيْرِ إِذْنِ مَوْلَاهُ ، وَلَا الْمَرْأَةُ بِغَيْرِ إِذْنِ الزَّوْجِ ، . . . . .

غيرهم ، وهو الذي يظهر ، لا سيما إذا علم أنه يشقُّ عليهم تخلُّفه ، وعبارة القاضي حسين مصرِّحةٌ بذلك <sup>(١)</sup> .

\* \* \*

( و ) يصح اعتكاف المميز والعبد والمرأة كصيامهم ، لكن يكره لذوات الهيئة ؛ كما في خروجهنَّ للجماعة ، ولكن ( لا يعتكف العبد/ بغير إذن مولاه ، ولا المرأة بغير إذن الزوج ) فإن فعلاً . . صحَّ وحُرِّمَ ؛ لأنَّ منفعة العبد مستحقَّةٌ لسيده ، والتمتُّع مستحقٌّ للزوج ، ولأنَّ حقَّهما على الفور ، بخلاف الاعتكاف . نعم ؛ إن لم يُفَوِّتَا عليهما منفعةً ؛ كأن حضرا المسجد بإذنها فنويا الاعتكاف . . فلا شكَّ في جوازه ؛ كما نبَّه عليه الزركشي <sup>(٢)</sup> .

\* \* \*

ولو نذر العبد اعتكاف زمنٍ معيَّن بإذن سيِّده ، ثم انتقل عنه إلى غيره ببيع أو وصية أو إرثٍ . . فله الاعتكاف بغير إذن المنتقل إليه ؛ لأنه صار مُستحقّاً قبل تملكه ، ومثله : الزوجة .

ولهما إخراجهما من التطوع وإن اعتكفا بإذنها ، وكذا من النذر إلا إن أذنا فيه وفي الشروع فيه <sup>(٣)</sup> ، وإن لم يكن زمن الاعتكاف معيَّناً ولا متتابعاً ، أو في

(١) انظر « النجم الوهاج » ( ٣٩٠/٣ ) ، وفي هامش الأصل : ( بلغ مقابلة بآخر المسجد الحرام النبوي ) .

(٢) خادم الرافعي والروضة ( ق ١٥٥/٣ ) مخطوط .

(٣) أي : وأذنا في الشروع فيه أيضاً .

وَيَجُوزُ لِلْمُكَاتِبِ أَنْ يَعْتَكِفَ بِغَيْرِ إِذْنِ مَوْلَاهُ .

أحدهما وزمنُ الاعتكاف معيّنٌ ، وكذا إن أذنّا في الشروع فيه فقط وهو متتابعٌ وإن لم يكن زمنه معيّنًا . . فلا يجوز لهما إخراجهما في الجميع ؛ لإذنهما في الشروع مباشرةً أو بواسطة ؛ لأن الإذن في النذر المعيّن إذنٌ في الشروع فيه ، والمعيّن لا يجوز تأخيرهُ ، والمتتابع لا يجوز الخروج منه ؛ لِمَا فيه من إبطال العبادة الواجبة بلا عذرٍ .



( ويجوز للمكاتب أن يعتكف بغير إذن مولاه ) إذ لا حقّ لسيدهِ في منفعتهِ ؛ كالحِرِّ ، وهذا ما نقله القاضي عن النص ، قال : ( وصوّره أصحابنا بما لا يُخلُّ بكسبه ؛ [ لقلّة زمنه ، أو لإمكان كسبه ] في المسجد كالخياطة ) <sup>(١)</sup> ، والذي يظهر : أن إطلاق النص أولى ؛ لأن المكاتب إنّما يُمنع بغير إذن سيده من التبرّع ، لا أنه يُلزمه بالاكْتِسَابِ .

ومَن بعضُهُ حرٌّ كالقنّ إن لم يكن مهايأةً ، وإلا . . فهو في نوبته كالحِرِّ ، وفي نوبة سيّده كالقن .

## خَاتَمُهُ

[ فيما لو أحرم المعتكف بالحج ]

لو أحرم المعتكف بالحج وخشي فوته . . قطع الاعتكاف ، ولم يبين بعد

(١) الأم (٢٦٨/٣) ، وانظر « كفاية النبيه » (٤٧٨/٦) ، وعبارة الشارح رحمه الله تعالى في « مغني المحتاج » (٦٦٥/١) : ( وإن قال القاضي : صوره أصحابنا . . أي : فيجوز مطلقاً كما استظهره هنا .

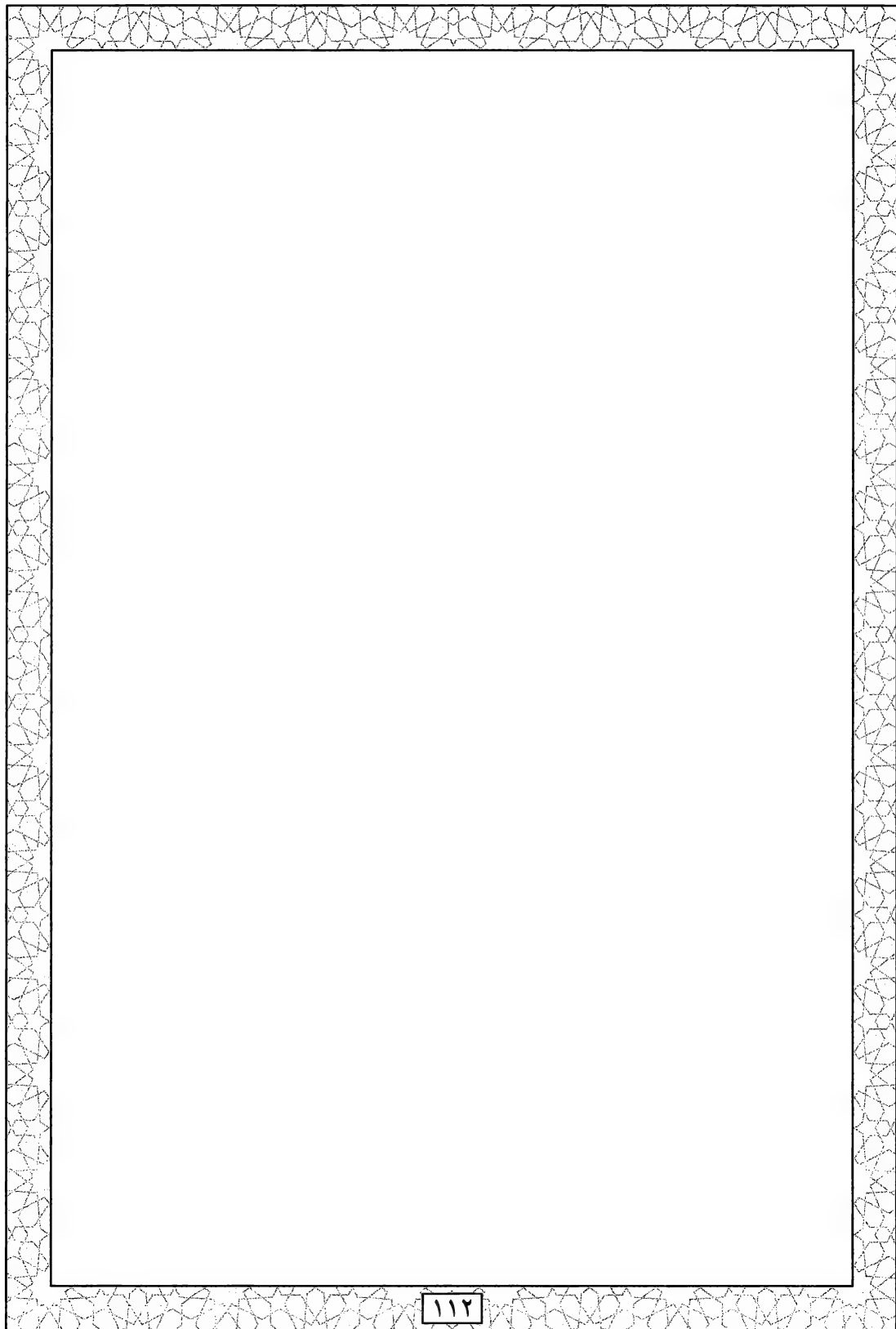
.....

فراغه من الحج على اعتكافه الأول ، فإن لم يخشَ فوته . . أتمَّ اعتكافه ثم  
خرج لحجِّه .

وإن نذر اعتكاف شهرٍ بعينه ، فبان أنه انقضى قبل نذره . . لم يلزمه شيءٌ ؛  
لأن اعتكاف شهرٍ قد مضى محالٌ .



# کتابُ الحجّ



## كتاب الحج

أَلْحِجْ فَرَضٌ ، وَفِي الْعُمْرَةِ قَوْلَانِ ؛ أَصَحُّهُمَا : أَنَّهَا فَرَضٌ .....

### ( كتاب ) بيان أحكام ( الحج ) والعمرة

( الْحِجُّ ) بفتح الحاء وكسرهما لغةً : القصد ، وشرعاً : قصد الكعبة للنسك الآتي بيانه ، ( فرضٌ ) أي : مفروضٌ ؛ لقوله تعالى : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ <sup>(١)</sup> .

( وفي العُمْرة ) وهي - بضم العين مع ضم الميم وإسكانها ، وبفتح العين وإسكان الميم - لغةً : الزيارة ، وقيل : القصد إلى مكانٍ عامرٍ ، وشرعاً : قصد الكعبة للنسك الآتي بيانه ، ( قولان ؛ أَصَحُّهُمَا : أَنَّهَا فَرَضٌ ) لقوله تعالى : ﴿ وَاتَّمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ <sup>(٢)</sup> ؛ أي : اتتوا بهما تامينٍ ، ولخبر ابن ماجه والبيهقي بأسانيد صحيحة عن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت : قلت : يا رسول الله ؛ هل على النساء جهادٌ ؟ قال : « نعم ، جهادٌ لا قتال/ فيه : الحج والعمرة » <sup>(٣)</sup> .

\* \* \*

والثاني : أنها سنةٌ ؛ لخبر الترمذي عن جابرٍ : أنه صلى الله عليه وسلم سُئِلَ عن العمرة : أواجبةٌ هي ؟ قال : « لا ، وأن تعتمر .. فهو أفضل » <sup>(٤)</sup> ،

(١) سورة آل عمران : ( ٩٧ ) .

(٢) سورة البقرة : ( ١٩٦ ) .

(٣) سنن ابن ماجه ( ٣٠٣٥ ) ، السنن الكبير ( ٣٥٠/٤ ) برقم ( ٨٨٢٨ ) .

(٤) سنن الترمذي ( ٩٣١ ) .

وَلَا يَجِبُ فِي الْعُمْرِ إِلَّا مَرَّةً ، .....

وفي رواية : « وأن تعتمر خيرٌ لك »<sup>(١)</sup> ، قال في « المجموع » : ( اتفق الحفاظ على ضعفه ، ولا يُغْتَرَّ بقول الترمذي فيه : « حسنٌ صحيحٌ » ، قال أصحابنا : ولو صح .. لم يلزم منه عدم وجوبها مطلقاً ؛ لاحتمال أن المراد : ليست واجبةً على السائل ؛ لعدم استطاعته ) ، قال : ( وقوله : « وأن تعتمر » بفتح الهمزة )<sup>(٢)</sup> ، ولا يغني عن العمرة الحج وإن اشتمل عليها ؛ لأنهما أصلان .

\* \* \*

( ولا يجب ) كلُّ منهما ( في العمر إلا مرةً ) لخبر مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه : خطبنا النبي صلى الله عليه وسلم فقال : « يا أيها الناس ؛ قد فرض الله عليكم الحج فحُجُّوا » فقال رجلٌ : يا نبيَّ الله ؛ أكل عام ؟ فسكت حتى قالها ثلاثاً ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « لو قلتُ : نعم .. لوجب ، ولَمَّا استطعتم »<sup>(٣)</sup> .

ولخبر الدارقطني بإسنادٍ صحيحٍ عن سراقه قال : قلت : يا رسول الله ؛ عمرتنا هذه لعامنا هذا أم للأبد ؟ فقال : « لا ، بل للأبد »<sup>(٤)</sup> .

\* \* \*

(١) أخرجه الدارقطني ( ٢٨٥/٢ ) ، وابن أبي شيبه ( ١٣٨٢٦ ) ، وأحمد ( ٣١٦/٣ ) عن سيدنا جابر بن عبد الله رضي الله عنهما .

(٢) المجموع ( ١٠/٧ - ١١ ) .

(٣) صحيح مسلم ( ١٣٣٧ ) .

(٤) سنن الدارقطني ( ٢٨٣/٢ ) .



إِلَّا أَنْ يَنْذَرَ ، أَوْ يَدْخُلَ إِلَى مَكَّةَ لِحَاجَةٍ لَا تَتَكَرَّرُ مِنْ تِجَارَةٍ أَوْ زِيَارَةٍ ؛  
فَيُلْزِمُهُ الْإِحْرَامُ بِالْحَجِّ أَوْ الْعُمْرَةِ فِي أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ .....

وإن ارتدَّ بعد ذلك ثم أسلم . . فإنه لا يُفَرِّضُ إِلَّا مرةً ، فلا تجب إعادته ؛  
لأن الرِّدَّةَ لا تحبط عمل من لم يمت مرتدًّا ؛ لقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ  
عَنْ دِينِهِ فِمُتَّ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأُولَئِكَ  
أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴾ <sup>(١)</sup> ، وبهذا قيَّد الأصحاب بقية الآيات  
كقوله : ﴿ وَمَنْ يَكْفُرْ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴾ <sup>(٢)</sup> ،  
لكن يحبط ثوابه .



ولا يتكرَّر وجوبهما ( إلا أن ينذر ) لخبر : « من نذر أن [ يطيع ] الله . .  
فليطعه » <sup>(٣)</sup> ، أو يقضي ؛ لتكرُّر مقتضيه ، ( أو ) يريد أن ( يدخل إلى مكة )  
أو الحرم ( لحاجة لا تتكرَّر من ) نحو ( تجارة أو زيارة ) أو رسالة . . ( فيلزمه  
الإحرام بالحج أو العمرة في أحد القولين ) لإطباق الناس عليه ، والسنن ينذر  
فيها الاتفاق العملي ، وصحَّح النووي هذا في « نكت هذا الكتاب » <sup>(٤)</sup> ،  
وقال في « البيان » : ( إنه أشهر القولين ) <sup>(٥)</sup> ، ولو تركه على هذا . . لم يلزمه

(١) سورة البقرة : ( ٢١٧ ) .

(٢) سورة المائدة : ( ٥ ) .

(٣) أخرجه البخاري ( ٦٦٩٦ ) ، وابن خزيمة ( ٢٢٤١ ) عن سيدتنا أم المؤمنين عائشة  
رضي الله عنها ، وفي الأصل : ( يطع ) ، والتصويب من مصادر التخريج .

(٤) نكت التنبيه ( ق / ٤٥ ) مخطوط .

(٥) البيان ( ١٦ / ٤ ) .

وَلَا يَلْزَمُهُ فِي الْآخِرِ . وَلَا يَجِبُ ذَلِكَ إِلَّا عَلَى مُسْلِمٍ بَالِغٍ عَاقِلٍ حُرٍّ مُسْتَطِيعٍ ، فَأَمَّا الْكَافِرُ الْأَصْلِيُّ .. فَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ وَلَا يَصِحُّ مِنْهُ .....

القضاء عند الأكثرين ؛ لأن التحية لا تُقضى ، ولا دم عليه ؛ كما نقله الرافعي عن ابن كَجٍّ وأقرّه <sup>(١)</sup> .

( ولا يلزمه في ) القول ( الآخر ) وهو الأظهر ؛ كما في « المنهاج » ك « أصله » <sup>(٢)</sup> ، بل يستحبُّ أن يُحرَمَ بحجٍّ إن كان في أشهره ويمكنه إدراكه ، أو عمرة ؛ كتحية المسجد إذا دخله ، وسواء على هذا أتكرَّر دخوله أم لا ، قال في « المجموع » : ( ويكره تركه ) <sup>(٣)</sup> ، أما إذا تكرر دخوله ؛ كخطابٍ وصيَّادٍ .. فلا يجب عليه جزماً ؛ للمشقة بالتكرُّر .

وعلى القول بالوجوب .. له شروط : أن يكون حرّاً ، وأن يكون دخوله من الحِلِّ ، وألاً يدخل مقاتلاً ، ولا خائفاً من ظالمٍ أو غريمٍ يحبسه وهو معسرٌ ، أو نحو ذلك .

### [ شروط وجوب الحج ]

( ولا يجب ذلك ) أي : الحج والعمرة ( إلا على ) كل ( مسلم بالغ عاقلٍ حرٍّ مستطيعٍ ، / فأما الكافر الأصلي .. فلا يجب عليه ) وجوبٌ مطالبٌ به في الدنيا ، فإن أسلم وهو معسرٌ بعد استطاعته في الكفر .. فلا أثر لها ، ( ولا يصح منه ) لعدم أهليته للعبادة .

(١) الشرح الكبير ( ٣ / ٣٨٩ ) ، وانظر « المجموع » ( ٧ / ١٧ ) .

(٢) منهاج الطالبين ( ص ٢٠٧ ) ، المحرر ( ١ / ٤١٨ - ٤١٩ ) .

(٣) المجموع ( ٧ / ١٥ ) .

وَأَمَّا الْمُرْتَدُّ .. فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ وَلَا يَصِحُّ مِنْهُ . وَأَمَّا الْمَجْنُونُ .. فَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ وَلَا يَصِحُّ مِنْهُ . وَأَمَّا الصَّبِيُّ .. فَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ وَيَصِحُّ مِنْهُ ؛ فَإِنْ كَانَ مُمَيِّزاً .. أَحْرَمَ بِإِذْنِ الْوَلِيِّ ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مُمَيِّزٍ .. أَحْرَمَ عَنْهُ أَحَدٌ أَبَوَيْهِ .....

( وأما المرتدُّ .. فإنه يجب عليه ) فيستقرُّ في ذمَّته باستطاعته في الرِّدَّةَ ،  
( ولا يصح منه ) لِمَا مرَّ في الكافر الأصلي .



( وأما المجنون .. فلا يجب عليه ) لرفع القلم عنه ، ( ولا يصح منه )  
مباشرته ؛ لأنه ليس من أهل العبادة .



( وأما الصبي .. فلا يجب عليه ) لِمَا مرَّ في المجنون ، ( ويصح منه ؛ فإن كان ) الصبي ( مميزاً .. أحرم ) لصحَّة مباشرته له ؛ كسائر العبادات ، لكن ( بإذن الولي ) أي : ولي المال ولو بمأذونه ؛ من أبٍ ثم جدٍّ ، ثم وصيٍّ ، ثم حاكمٍ أو قيمه ، لا غيرهم ممَّن لا ولاية له في التصرُّف في مال الصبي ؛ من أمٍّ وأخٍ وغيرهما ، ولا يستقل الصبي بالإحرام ، ( وإن كان غير ممَيِّزٍ .. أحرم عنه [ أحد أبويه ] )<sup>(١)</sup> ؛ أي : أبوه ثم جدُّه ثم الأمُّ إن كانت وصيةً ، وإلا .. فلا يصح إحرامها عنه ؛ لعدم ولايتها ، وللولي أن يُحرِّم عن المميز أيضاً وإن أفهمت عبارته خلافه .

(١) في الأصل : ( أبواه ) ، والتصويب من مخطوطات « التنبيه » .

وَفَعَلَ عَنْهُ مَا لَا يَتَأْتَى مِنْهُ .....

والمراد بالصبي : الجنس الصادق بالأنثى .

\* \* \*

والأصل في حج الصبي : خبر مسلم عن ابن عباس : أن النبي صلى الله عليه وسلم لقي ركباً بالروحاء ، ففزعت امرأة ، فأخذت بعضد صبي صغير فأخرجته من محفّتها فقالت : يا رسول الله ؛ هل لهذا من حج ؟ قال : « نعم ، ولك أجر »<sup>(١)</sup> .

وكغير المميز : المجنون ؛ قياساً عليه ، خلافاً لكثير من العراقيين القائلين بالمنع .

\* \* \*

وصفة إحرامه عَمَّنْ ذُكِرَ : أن ينوي جعله مُحْرِمًا ، أو يقول : ( أحرمتُ عنه ) ، فيصير من أُحْرِمَ عنه مُحْرِمًا بذلك ، سواء أكان الولي مُحْرِمًا أم لا ، ولا يُشترط حضوره ومواجهته ، ( وفعل ) الولي المذكور ( عنه ) يعني : به ؛ كما عبّر به في « الروضة »<sup>(٢)</sup> ؛ أي : بالصبي مميزاً كان أم لا ، وكذا بالمجنون ( ما لا يتأتى منه ) فيطوف ويسعى بغير المميز ، ولكن يركع عنه ركعتي الإحرام والطواف ، فإن أركبه الولي في الطواف أو السعي . . فليكن سائقاً أو قائداً للدابة ، فإن لم يفعل . . لم يصح طوافه .

قال الإسنوي : ( والمتّجه : الجزم بوجوب طهارة الخبث ، وستر العورة

(١) صحيح مسلم ( ١٣٣٦ ) بنحوه ، والمحفّة : مركب من مراكب النساء كالهودج ، إلا أنه لا يُقَبَّبُ كما يُقَبَّبُ الهودج .

(٢) روضة الطالبين ( ٥٨٨/٢ ) .

.....

في الطواف (١) ، وقضيته : أنه لا يُشترط طهارة الحدث ، وهو الموافق لِمَا مرَّ في (صفة الوضوء) (٢) ، لكن قال الماوردي : (ينبغي أن يكون الولي والصبي متوضئين فيه ، وإن كان الصبي متوضئاً دون الولي .. لم يجزه ، أو بالعكس .. فوجهان) (٣) ، وكأنه اغتفر صحّة وضوء غير المميز للضرورة ؛ كما اغتفر صحّة طهر المجنونة التي انقطع حيضها لتحلّ لحليلها .

ويُحضر الولي مَنْ ذُكر [المواقف] (٤) ؛ وجوباً في الواجبة ، وندباً في المندوبة ، فإن قدر من ذُكر على الرمي .. رمى وجوباً ، فإن عجز عن تناول الأحجار .. ناولها له وليّه ، وإن عجز عن الرمي .. استُحبَّ للولي / أن يضع الحجر في يده ويأخذ يده ويرمي بها عنه ، أو يأخذ الحجر من يده ثم يرمي به بعد رميه عن نفسه ، فإن لم يكن رمى عن نفسه .. وقع الرمي عن نفسه وإن نوى به الصبي .

وخرج بمن ذُكر : المغمى عليه ، فلا يُحرّم عنه غيره ؛ كالمريض الذي يُرجى برؤه ، ولأنه وإن كان غير مكلفٍ ليس لأحد التصرف في ماله بسبب الإغماء .



(١) كافي المحتاج (ق ٩٣/٢) مخطوط .

(٢) انظر ما تقدم (٢٨١/١) .

(٣) الحاوي الكبير (٢٨٣/٥) .

(٤) في الأصل : (الموقف) ، والتصويب من « مغني المحتاج » (٦٧٤/١) .

وَالنَّفَقَةُ فِي الْحَجِّ وَمَا يَلْزَمُهُ مِنَ الْكَفَّارَةِ .. فِي مَالِهِ فِي أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ ، وَفِي مَالِ الْوَلِيِّ فِي الْقَوْلِ الْآخَرِ . وَأَمَّا الْعَبْدُ .. فَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ .....

( والنفقة ) الزائدة على نفقة الحضر ( في ) سفر ( الحج ) والعمرة ، ( وما يلزمه من ) الفدية التي تجب في النسك و( الكفارة ) بجماع .. ( في ماله ) أي : من ذَكَرَ ( في أحد القولين ) كمهر الزوجة وأجرة المعلم .

( وفي مال الولي في القول الآخر ) وهو الأظهر ؛ لأنه المورِّط له في ذلك ، بخلاف ما إذا قبل للمميتز نكاحاً ؛ إذ المنكوحة قد تفوت ، والنسك يمكن تأخيرها إلى البلوغ ، وفارق ذلك أجرة تعليمه ما ليس بواجب ؛ حيث وجبت في مال الصبي : بأن مصلحة التعليم كالضرورة ؛ لأنه إذا لم يفعلها الولي في الصغر .. احتاج الصبي إلى استدراكها بعد بلوغه ، بخلاف الحج ، وبأن مؤنة التعليم يسيرة غالباً .

وإذا جامع الصبي في حجِّه .. فسد وقضى ولو في الصبا ؛ كالبالغ المتطوع بجامع صحَّة إحرار كلِّ منهما ، فيُعتَبَر فيه لفساد حجِّه ما يُعتَبَر في البالغ ؛ من كونه عامداً عالماً بالتحريم مجامعاً قبل التحللين ، وإذا قضى ؛ فإن كان قد بلغ في الفاسد قبل فوات الوقوف .. أجزأه قضاؤه عن حجَّة الإسلام ، أو بعده .. انصرف القضاء إليها أيضاً ، وبقي القضاء في الفاسد في ذمته .

\* \* \*

( وأما العبد ) المراد به : الجنس الصادق بالأنثى ولو مبعوضاً .. ( فلا يجب عليه ) لأن منافعه أو بعضها مستحقَّة لسيده ، ولا يتمكن من السفر بغير إذنه ،

وَيَصِحُّ مِنْهُ . فَإِنْ بَلَغَ الصَّبِيُّ أَوْ عَتَقَ الْعَبْدُ قَبْلَ الْوُقُوفِ فِي الْحَجِّ وَقَبْلَ  
الطَّوَّافِ فِي الْعُمْرَةِ .....

فليس مستطيعاً ، ( ويصح منه ) بالإجماع<sup>(١)</sup> ، قال الإمام : ( وليس للسيد أن يُحرّم عن عبده البالغ )<sup>(٢)</sup> ، قال الأسنوي : ( ومفهوم كلامه يقتضي الجواز في الصغير ، لكن رأيت في « الأم » الجزم بالصحة من غير تقييد بالصغير ... ) ثم ساق كلام « الأم »<sup>(٣)</sup> ، ويمكن حمل كلامها على الصغير ، فيتوافق الكلامان .

#### [ مراتب الحج والعمرة ]

وَعُلِمَ مِمَّا ذُكِرَ فِي الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ : أَنَّ لِكُلٍِّ مِنْهُمَا خَمْسَ مَرَاتِبَ : الصَّحَّةُ المطلقة ، وصحة المباشرة ، والوقوع عن النذر ، والوقوع عن فرض الإسلام ، والوجوب .

فِيُشْتَرَطُ مَعَ الْوَقْتِ : الْإِسْلَامُ وَحْدَهُ لِلصَّحَّةِ ، وَمَعَ التَّمْيِيزِ لِلْمُبَاشَرَةِ ، وَمَعَ التَّكْلِيفِ لِلنَّذْرِ ، وَمَعَ الْحَرِيَةِ لَوُقُوعِهِ عَنْ حُجَّةِ الْإِسْلَامِ وَعُمُرَتِهِ ، فَيَجْزِي مَنْ فَقِيرٍ ؛ لِكَمَالِ حَالِهِ ، لَا مِنْ صَغِيرٍ وَمَجْنُونٍ وَرَقِيقٍ .



( فَإِنْ بَلَغَ الصَّبِيُّ ) أَوْ أَفَاقَ الْمَجْنُونُ ( أَوْ عَتَقَ الْعَبْدُ قَبْلَ الْوُقُوفِ فِي الْحَجِّ ) أَوْ بَعْدَ الْوُقُوفِ وَأَدْرَكَهُ ؛ بِأَنْ عَادَ إِلَيْهِ وَالْوَقْتُ بَاقٍ ( وَقَبْلَ الطَّوَّافِ فِي الْعُمْرَةِ .. )

(١) سواء أذن سيده أم لا بلا خلاف . « شرح التنبيه » للسيوطي [ ٢٨٦/١ ] هامش .

(٢) نهاية المطلب ( ٣٦٥/٤ ) .

(٣) المهمات ( ٢٠٣/٤ - ٢٠٤ ) ، الأم ( ٢٧٢/٣ ) .

أَجْزَأُهُمَا عَنْ حَجَّةِ الْإِسْلَامِ وَعُمْرَتِهِ .....

أجزاءهما ( / أي : الصبي والعبد ، ومثلهما : المجنون ، ( عن حجة الإسلام وعمرته ) لأنهم أدركوا معظم العبادة ، فصار كما لو أدركوا الركوع ، بخلاف ما إذا لم يدركوا الوقوف ، لكن من كان سعى بعد طواف القدوم . . يلزمه أن يعيده بعد الطواف ؛ ليقوعه حال الكمال ، بخلاف الإحرام ؛ فإنه مستدامٌ بعد [ الكمال ] <sup>(١)</sup> .

وقد يُؤخَذ من ذلك : أنه يجزئه عن فرضه أيضاً إذا تقدّم الطواف أو الحلق وأعادته بعد إعادة الوقوف ، وظاهرٌ : أنه تجب إعادته ؛ لتبئّن وقوعه في غير محلّه .

\* \* \*

ولو كمل من دُكر في أثناء الطواف . . [ كان ] ككمال قبله ؛ كما في « المجموع » <sup>(٢)</sup> ؛ أي : وأتى بما مضى قبل [ كماله ] <sup>(٣)</sup> ، بل ينبغي أنه لو [ كمل ] <sup>(٤)</sup> بعده وأعاد . . أنه يكفي ؛ كما لو أعاد الوقوف بعد الكمال ، كما يُؤخَذ من قول ابن المقرئ في « روضه » : ( والطواف في العمرة كالوقوف في الحج ) انتهى <sup>(٥)</sup> .

\* \* \*

(١) في الأصل : ( البلوغ ) ، والتصويب من « مغني المحتاج » ( ١ / ٦٧٦ ) ، و« نهاية المحتاج » ( ٣ / ٢٤٠ ) .

(٢) المجموع ( ٧ / ٤٨ ) .

(٣) في الأصل : ( بلوغه ) ، والتصويب من « مغني المحتاج » ( ١ / ٦٧٦ ) .

(٤) في الأصل : ( بلغ ) ، والتصويب من « مغني المحتاج » ( ١ / ٦٧٦ ) .

(٥) روض الطالب ( ١ / ٢٠٧ ) .



وَالْمُسْتَطِيعُ اِثْنَانِ : مُسْتَطِيعٌ بِنَفْسِهِ ، وَمُسْتَطِيعٌ بِغَيْرِهِ ؛ فَالْمُسْتَطِيعُ  
بِنَفْسِهِ : .....

ولا دم على من ذُكِرَ يأتِيَانِه بِالْإِحْرَامِ قَبْلَ الْكَمَالِ وَإِنْ لَمْ يَعُدْ إِلَى الْمِيقَاتِ  
كَامِلًا ؛ لِأَنَّهُ أَتَى بِمَا فِي وُسْعِهِ وَلَا إِسَاءَةَ عَلَيْهِ .

وحيث أجزأ من ذُكِرَ ما أتى به عن حَجَّةِ الْإِسْلَامِ وَعَمْرَتِهِ .. وَقَعَ إِحْرَامُهُ أَوَّلًا  
تَطَوُّعًا ، وَانْقَلَبَ بَعْدَ الْكَمَالِ فَرْضًا عَلَى الْأَصْحَ « الْمَجْمُوع » فِي الصَّبِيِّ ،  
ومثله : من ذُكِرَ معه <sup>(١)</sup> ، وفي « الْمَجْمُوع » عَنِ الدَّارِمِيِّ : ( لَوْ فَاتَ الصَّبِيَّ  
الْحَجَّ وَبَلَغَ ؛ فَإِنْ بَلَغَ قَبْلَ الْفَوَاتِ .. فَعَلِيهِ حَجَّةٌ وَاحِدَةٌ تَجْزِئُهُ عَنِ حَجَّةِ  
الْإِسْلَامِ وَالْقَضَاءِ ، أَوْ بَعْدَهُ .. فَعَلِيهِ حَجَّتَانِ : حَجَّةُ الْفَوَاتِ ، وَحَجَّةُ الْإِسْلَامِ ،  
وَيَبْدَأُ بِحَجَّةِ الْإِسْلَامِ .

ولو أفسد الحرُّ البالغ حَجَّهُ قَبْلَ الْوُقُوفِ ، ثُمَّ فَاتَهُ .. أَجْزَأَتْهُ حَجَّةٌ وَاحِدَةٌ  
عَنِ حَجَّةِ الْإِسْلَامِ وَالْفَوَاتِ وَالْقَضَاءِ ، وَعَلَيْهِ فِدَيَتَانِ ؛ [ إِحْدَاهُمَا ] <sup>(٢)</sup> لِلْإِفْسَادِ ،  
وَالْأُخْرَى لِلْفَوَاتِ <sup>(٣)</sup> .

### [ شروط الاستطاعة بالنفس سبعة ]

( والمستطيع ) الذي يلزمه النسك ( اثنان : مستطيعٌ بنفسه ، ومستطيعٌ  
بغيره ؛ فالمستطيع بنفسه ) تُشْتَرَطُ فِيهِ شُرُوطٌ سَبْعَةٌ :

(١) المجمع (٤٨/٧) .

(٢) فِي الْأَصْلِ : ( أَحَدُهُمَا ) ، وَالتَّصْوِيبُ مِنْ « الْمَجْمُوع » .

(٣) المجمع (٤٨/٧ - ٤٩) .

أَنْ يَكُونَ صَحِيحاً وَاجِداً لِلزَّادِ وَالْمَاءِ بِثَمَنِ الْمِثْلِ فِي الْمَوَاضِعِ الَّتِي جَرَتْ  
الْعَادَةُ أَنْ يَكُونَ فِيهَا فِي ذَهَابِهِ وَرُجُوعِهِ .....

أولها : ( أن يكون صحيحاً ) بأن يثبت على الراحلة ولو في محملٍ بلا  
مشقةٍ شديدة ، فمن لم يثبت عليها أصلاً ، أو يثبت في محملٍ بمشقةٍ شديدةٍ  
لمرضٍ أو غيره . . لا يلزمه النسك بنفسه ؛ لعدم استطاعته .

وعلى الأعمى الحجُّ إن وَجَدَ - مع ما يأتي - قائداً يقوده ويهديه عند  
النزول ، ويُرْكَبُهُ ويُنْزَلُهُ ، وهو في حقِّه كالمَحْرَمِ في حقِّ المرأة ، فيأتي فيه ما  
سيأتي<sup>(١)</sup> ، فيجب استئجاره .

والمحجور عليه بسفهٍ كغيره في وجوب النسك ؛ لأنه مكلفٌ ، لكنه لا  
يُدْفَعُ المالُ إليه لتبذيره ، بل يخرج معه الولي بنفسه ، أو ينصب شخصاً له ؛  
لينفق عليه في الطريق بالمعروف ، وأجرته كأجرة من يخرج مع المرأة .

\* \* \*

وثانيها : أن يكون ( واجداً للزاد والماء بثمان المثل ) وهو القَدْرُ اللائق به  
في ذلك الزمان والمكان وإن غلت الأسعار / ( في المواضع التي جرت العادة  
أن يكون فيها [ في ] ذهابه ورجوعه ) فإن كان أحدهما لا يُوجَدُ بها ، أو يُوجَدُ  
بأكثر من ثمن المثل . . لم يجب النسك ؛ لعظم تحمُّلِ المؤنة في حمله ، قال  
الرافعي : ( ويجب حمل الماء والزاد بقدر ما جرت العادة به في طريق مكة ؛  
كحمل الزاد من الكوفة إلى مكة ، وحمل الماء مرحلتين أو ثلاثاً )<sup>(٢)</sup> .

(١) انظر ما سيأتي ( ١٣٤/٣ - ١٣٥ ) .

(٢) الشرح الكبير ( ٢٩٢/٣ ) .

و.....

وأن يكون واجداً لعلف الدابة في كل مرحلة ؛ لأن المؤنة تعظم بحمله لكثرتة ، وفي « المجموع » : ينبغي اعتبار العادة فيه كالماء <sup>(١)</sup> ، وهو بحثٌ جيدٌ ، فإن عدم شيئاً ممَّا ذُكر في بعض المراحل .. [ جاز له الرجوع ] ، وإن جهل المانع وثمَّ أصل .. استصحب ، وإلا .. وجب الخروج ، ويتبيّن لزوم الخروج بتبيّن عدم المانع ، فلو ظنَّ كون الطريق فيه مانعً فترك الخروج ، وبأن أن لا مانع .. لزوم الخروج .

\* \* \*

( و ) ثالثها : أن يكون واجداً لمؤنة السفر ؛ كزادٍ وأوعيته ، وأجرة خفارة ذهاباً وإياباً وإن لم يكن له ببلده أهلٌ وعشيرةٌ ، إلا إن قصر سفره وكان يكسب في يومٍ كفاية أيام .. فلا يُشترط وجود ذلك ، بل يلزمه النسك ؛ لقلّة المشقّة حينئذٍ ، بخلاف ما إذا طال سفره ، أو قصر وكان يكسب في اليوم ما لا يفي بأيام الحج ؛ لأنه قد ينقطع فيها عن كسبه لعارضٍ ، وبتقدير ألا ينقطع في الأول .. فالجمع بين تعب السفر والكسب تعظم فيه المشقّة .

وقدّر في « المجموع » أيام الحج : بما بين زوال سابع ذي الحِجّة وزوال ثالث عشره <sup>(٢)</sup> ، وهو في حقِّ من لم ينفر النفر الأول .

\* \* \*

فإن لم يجد زاداً واحتاج أن يسأل الناس .. كُره له اعتماداً على السؤال

(١) المجموع ( ٥٤ / ٧ ) .

(٢) المجموع ( ١٠٩ / ٨ ) .

أَنْ يَكُونَ وَاجِدًا لِرَاحِلَةٍ تَصْلُحُ لِمِثْلِهِ إِنْ كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَكَّةَ مَسَافَةً تُقْصَرُ فِيهَا الصَّلَاةُ.....

إن لم يكن له كسبٌ ، وإلا .. مُنِعَ ؛ بناءً على تحريم المسألة للمكتسب ؛ كما بحثه الأذريعي<sup>(١)</sup> ، ولو كان يقدر في الحضر على أن يكسب في يومٍ ما يكفيهِ لذلك اليوم وللحج .. فهل يلزمه الاكتساب ؟ قال الإسنوي تفقُّهاً : ( إن كان السفر قصيراً .. لزمه ؛ لأنهم إذا ألزموه به في السفر .. ففي الحضر أولى ، وإن كان طويلاً .. فكذاك ؛ لانتفاء المحذور ) انتهى<sup>(٢)</sup> .

والمتَّجه - كما قال بعض المتأخرين - : خلافه في الطويل ؛ لأنه إذا لم يجب الاكتساب لإيفاء حقِّ الآدمي .. فلا يجاب حقُّ الله - بل لإيفائه - أولى ، والواجب في القصير إنما هو الحج ، لا الاكتساب .

\* \* \*

ورابعها : ( أن يكون واجداً [ لراحلة ] )<sup>(٣)</sup> وهي ( تصلح لمثله إن كان بينه وبين مكة مسافةً تُقْصَرُ فيها الصلاة ) قَدَّرَ على المشي أم لا ، لكن يستحبُّ للقادر عليه الحج ؛ خروجاً من خلاف من أوجبه .

ولا فرق في استحباب المشي بين الرجل والمرأة ، ولوليها في هذه الحالة منعها ؛ كما قاله في « التفریب »<sup>(٤)</sup> .

(١) قوت المحتاج ( ٦٠٧/١ ) .

(٢) كافي المحتاج ( ق ٩٤/٢ ) مخطوط .

(٣) في الأصل : ( للراحلة ) ، والتصويب من مخطوطات « التنبيه » .

(٤) انظر « المهمات » ( ٢٠٦/٤ ) .

.....

واعتبروا المسافة هنا من مبدأ سفره إلى مكة ، لا إلى الحرم ؛ عكس ما اعتبروه في حاضري المسجد الحرام في المتمتع ؛ رعاية لعدم المشقة فيهما ، والركوب لواجد الراحلة أفضل على ما صححه النووي <sup>(١)</sup> ، خلافاً للرافعي <sup>(٢)</sup> ؛ اقتداءً بالنبي صلى الله عليه وسلم <sup>(٣)</sup> .

\* \* \*

فإن لحقه بالراحلة مشقة شديدة ؛ بأن كان يخشى منها ضرراً موازياً للضرر الذي بين الركوب والمشى ، أو كان أنثى - أي : أو خنثى - وإن لم يتضرر بها . . اشترط وجود مَحْمِلٍ ؛ وهو - بفتح الميم الأولى وكسر الثانية - : الخشبة التي يكون الركوب فيها ؛ دفعاً للضرر في حق الرجل ، ولأنه أسترٌ للأنثى ، وأحوطٌ للخنثى ، فإن لحقه المشقة في ركوب المَحْمِل . . اعتُبر في حقه الكنيسة ؛ وهي : أعوادٌ مرتفعةٌ في جوانب المَحْمِل ، يكون عليها سترٌ دافعٌ للحرِّ والبرد .

\* \* \*

واشترط شريكٌ يجلس في الشقِّ الآخر ؛ لتعذر ركوب شقٍّ لا يعادله شيءٌ ، فإن لم يجده . . لم يلزمه النسك وإن وجد مؤنة المَحْمِل بتمامه ، قال جماعة : ( إلا أن تكون العادة جاريةً في مثله بالمعادلة بالأثقال ، واستطاع ذلك ؛ فلا

(١) روضة الطالبين (٢/٤٨٠) .

(٢) الشرح الكبير (١٢/٣٨١) .

(٣) أخرج البخاري (١٥١٧) واللفظ له ، وابن حبان (٣٧٥٤) عن سيدنا أنس بن مالك رضي الله عنه : أنه حجَّ على رجلٍ ولم يكن شحيحاً ، وحَدَّث : ( أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حجَّ على رجلٍ ، وكانت زاملته ) .

.....

يبعد لزومه ) ، والأوجه : إطلاق كلام الأصحاب ؛ لِمَا في ذلك من المشقة .

### [ مطلب <sup>(١)</sup> ]

قال في « الإحياء » : ( ومن استطاع الحج ولم يحجَّ حتى أفلس . . فعليه الخروج إلى الحج ، وإن عجز للإفلاس . . فعليه أن يكتسب قدر الزاد ، فإن عجز . . فعليه أن يسأل الزكاة والصدقة ويحج ، فإن لم يفعل ومات . . مات عاصياً ) <sup>(٢)</sup> .

\* \* \*

أما من بينه وبين مكة دون مسافة القصر ، وهو قويٌّ على المشي . . فيلزمه النسك ، ولا يُعتَبَر في حقِّه وجود الراحلة وما يتعلَّق بها ، فإن ضُعُف عن المشي ؛ بأن عجز عنه ، أو لحقه ضررٌ ظاهرٌ . . فكالبعيد عن مكة .

\* \* \*

(١) قوله : ( مطلب ) زيادة من هامش الأصل ، وجرت عادة الفقهاء أن يأتوا بمثل كلام الغزالي في محل وجوب الاكتساب وسؤال الصدقة لتحصيل الحج ، وليس كما هنا في الكلام عن الزاد والرحلة ، وجرى في « مغني المحتاج » ( ١٧٩/١ ) على ذلك ، وانظر كلام الشرواني في « حاشيته على تحفة المحتاج » ( ٢٠/٤ - ٢١ ) ، و« نهاية المحتاج » ( ٢٤٦/٣ - ٢٤٧ ) .

(٢) إحياء علوم الدين ( ١٢١/٧ ) ، وأورده الشارح رحمه الله تعالى في « مغني المحتاج » ( ٦٧٩/١ ) بعد قول « منهاج الطالبين » : ( والأصح : أنه يلزمه صرف مال تجارته إليهما ) ، قال : ( وإطلاق المصنف وغيره يقتضي : أنه لا فرق بين أن يكون له كسب أو لا ، وهو كذلك وإن قال الإسنوي : « فيه بُعْدٌ » ، قال في « الإحياء » : « من استطاع الحج . . . إلى آخره » .

وَأَنْ يَكُونَ ذَلِكَ فَاضِلاً عَمَّا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ ؛ مِنْ مَسْكِنٍ وَخَادِمٍ إِنْ أَحْتَاجَ إِلَيْهِ ، وَقَضَاءِ دَيْنٍ إِنْ كَانَ عَلَيْهِ .....

( و ) يُشْتَرَطُ ( أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ ) أَي : مَا ذُكِرَ مِنْ مَوْنَةِ السَّفَرِ وَغَيْرِهَا ( فَاضِلاً عَمَّا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ ؛ مِنْ ) مَوْنَةٍ مَن عَلَيْهِ نَفَقَتُهُ ذَهَاباً وَإِيَاباً ، وَمِنْ ( مَسْكِنٍ وَخَادِمٍ إِنْ أَحْتَاجَ إِلَيْهِ ) لَزِمَاتِهِ أَوْ مَنْصِبِهِ ، ( وَقَضَاءِ [ دَيْنٍ ] <sup>(١)</sup> إِنْ كَانَ عَلَيْهِ ) وَلَوْ مُؤَجَّلاً أَوْ أَهْلَ بِهِ ، أَوْ لِلَّهِ تَعَالَى ؛ كَنْزِرٍ وَكَفَّارَةٍ ، فَلَا يَلْزَمُ الْحَجَّ عِنْدَ فَقْدِ ذَلِكَ ، بَلْ لَا يَجُوزُ حَتَّى يَتْرَكَ لِعِيَالِهِ كَفَايَتَهُمْ مَدَّةَ ذَهَابِهِ وَإِيَابِهِ ؛ كَمَا فِي « الْاسْتِذْكَارِ » وَغَيْرِهِ <sup>(٢)</sup> ؛ كَمَا نَبَّهَ عَلَيْهِ الْإِسْنَوِيُّ وَغَيْرُهُ <sup>(٣)</sup> .

\* \* \*

فَإِنْ كَانَ مَالُهُ دَيْناً فِي ذِمَّةِ إِنْسَانٍ ؛ فَإِنْ أُمِكنَ تَحْصِيلُهُ فِي الْحَالِ .. فَكَالْحَاصِلِ عِنْدَهُ ، وَإِلَّا .. فَكَالْمَعْدُومِ .

هَذَا ؛ إِذَا كَانَتْ حَاجَتُهُ مُسْتَغْرِقَةً لِلْمَسْكَنِ ، وَكَانَ سَكْنَى مِثْلَهُ ، وَالْعَبْدُ عَبْدٌ مِثْلَهُ ، فَأَمَّا إِذَا أُمِكنَ بَيْعُ بَعْضِ الْمَسْكَنِ وَوَفَّى ثَمَنُهُ بِمَوْنَةِ الْحَجِّ ، أَوْ كَانَ نَفِيسَيْنِ لَا يَلِيقَانِ بِمِثْلِهِ وَلَوْ أَبْدَلَهُمَا لَوْفَى التَّفَاوُتِ بِمَوْنَةِ الْحَجِّ .. فَإِنَّهُ يَلْزَمُهُ ذَلِكَ جُزْماً وَلَوْ كَانَ مَأْلُوفِينَ ، بِخِلَافِهِ فِي الْكَفَّارَةِ .. لَا يَلْزَمُهُ بَيْعُهُمَا فِي هَذِهِ الْحَالَةِ ؛ لِأَنَّ لَهَا بَدَلاً ، وَالْأَمَةَ كَالْعَبْدِ وَلَوْ كَانَتْ لِلتَّمَتُّعِ .

قَالَ الْإِسْنَوِيُّ : ( وَكَلَامُهُمْ يَشْمَلُ الْمَرْأَةَ الْمَكْفِيَّةَ بِإِسْكَانِ الزَّوْجِ وَإِخْدَامِهِ ،

(١) فِي الْأَصْلِ : ( دِينُهُ ) ، وَالتَّصْوِيبُ مِنْ مَخْطُوطَاتِ « التَّنْبِيهِ » .

(٢) انْظُرْ « تَحْرِيرُ الْفَتَاوِي » ( ٥٧٠ / ١ ) .

(٣) الْمَهْمَاتُ ( ٢٠٨ / ٤ ) .

وَأَنْ يَجِدَ طَرِيقاً آمِناً.....

وهو مَتَّجَةٌ ؛ لأن الزوجية قد تنقطع فحتاج إليهما ، وكذا المسكن للمتفقهة الساكنين بيوت المدارس ، والصوفية بالرُّبُط ونحوها ( انتهى <sup>(١)</sup> .

والأوجه : ما قاله ابن العماد : إن هؤلاء مستطيعون ؛ لاستغنائهم في الحال / ؛ فإنه المعتبر ، ولهذا تجب زكاة الفطر على من كان غنياً ليلة العيد وإن لم يكن معه ما يكفيه في المستقبل <sup>(٢)</sup> .

\* \* \*

ويُشترَط كون ما ذُكر فاضلاً أيضاً عن كتب العالم ، إلا أن يكون له من تصنيف واحدٍ نسختان ؛ فيبيع إحداهما ، وكذا نحو خيل الجندي وسلاحه المحتاج إليهما ، قاله ابن الأستاذ <sup>(٣)</sup> .

والحاجة إلى النكاح لا تمنع الوجوب ، لكن الأفضل لخائف العنت : تقديم النكاح ، ولغيره : تقديم النسك .

ويلزمه صرف مال تجارته إلى ما ذُكر من الزاد والراحلة وغيرهما ؛ كما يلزمه صرفه في دينه ، وفارق المسكن والخادم : لأنه يحتاج إليهما في الحال ، وهو إنما يتَّخذ ذخيرةً للمستقبل .

\* \* \*

( و ) خامسها : ( أن يجد طريقاً آمناً ) ولو ظناً بحسب ما يليق به ، فلو خاف سَبُعاً في طريقه على نفسه ، أو محترماً معه ، أو عضوٍ أو بضعة ، أو ماله

(١) المهمات ( ٢٠٩/٤ ) .

(٢) التعقبات على المهمات ( ق ٢٢١/١ ) مخطوط .

(٣) انظر « تحرير الفتاوي » ( ٥٧١/١ ) .



مِنْ غَيْرِ خُفَارَةٍ.....

ولو يسيراً - وينبغي تقييده بما لا بدّ منه للنفقة والمؤن ، أما إذا أراد استصحاب مالٍ خطيرٍ لتجارة ، وكان الخوف لأجله . . فالظاهر كما قاله بعض المتأخرين : أنه ليس بعذر - أو عدواً أو رصدياً ؛ وهو : من يرقب من يمرُّ ليأخذ منه شيئاً ، ولا طريق له سواه . . لم يجب الحج عليه وإن كان الرصدي يرضى بشيء يسير . نعم ؛ إن كان المعطي له هو الإمام أو نائبه . . وجب ذلك ؛ كما نقله المحب الطبري عن الإمام <sup>(١)</sup> .

قال في « المهمات » : ( وسكت عن الأجنبي ، والقياس : عدم الوجوب ؛ للمنة <sup>(٢)</sup> ) ، وهو الظاهر ، خلافاً لابن العماد <sup>(٣)</sup> .

\* \* \*

وشرط الأمن : أن يكون ( من غير خفارة ) لأنها خسرانٌ لدفع الظلم ، فلا يجب الحج مع طلبها ، وأقرَّ النووي المصنف في « تصحيحه » على ذلك <sup>(٤)</sup> ، ونقله ابن الرفعة عن النص <sup>(٥)</sup> ، والأصح - كما في « الروضة »

(١) انظر « تحرير الفتاوى » ( ٥٧١/١ ) .

(٢) المهمات ( ٢١٧/٤ ) .

(٣) التعقبات على المهمات ( ق ٢٢٣/١ ) مخطوط .

(٤) أي : سكت عنه ؛ فكل ما سكت عنه النووي في « تصحيحه » من عبارة « التنبيه » . . فهو إقرار له .

قال الإسنوي في هذه المسألة في « التنقيح فيما يرد على التصحيح » ( ق ١٠٨/١ ) مخطوط :

( أقره عليه ) أي : النووي على عبارة « التنبيه » .

(٥) كفاية النبيه ( ٤٧/٧ ) ، الأم ( ٣٠٢/٣ ) .

.....

وغيرها عن الإمام <sup>(١)</sup> ، وصحَّحه ابن الصلاح <sup>(٢)</sup> ، وقال السبكي : ( إنه ظاهرٌ في الدليل ) <sup>(٣)</sup> - : أنها تلزمه ؛ لأنها من أهبة الحج ، ومأخوذةٌ بحقٍ ؛ كأجرة الدليل إذا لم يعرفوا الطريق إلا به ، فيُشترط في وجوب الحج القدرة عليها .

\* \* \*

ويكره بذل المال للرصديين ؛ لأنه يحترِّضهم على التعرُّض للناس ، وسواء أكانوا مسلمين أم كفاراً ، لكن إن كانوا كفاراً وأطاق الخائفون مقاومتهم . . سُنَّ لهم أن يخرجوا للنسك ويقاتلوهم ؛ لينالوا ثواب النسك والجهاد ، وإن كانوا مسلمين . . لم يستحبَّ لهم الخروج والقتال ، فلو كان له طريقٌ آخر آمنٌ . . لزمه سلوكه وإن كان أبعد من الأول إذا وجد ما [ يقطعه ] به <sup>(٤)</sup> .

\* \* \*

ويجب ركوب البحر لمن لا طريق له سواه إن غلبت السلامة في ركوبه ؛ كسلوك طريق البر عند غلبة السلامة ، فإن غلب الهلاك ، أو استوى الأمران . . لم يجب ، بل يحرم ؛ لما فيه من الخطر ، فإن سلَّكه وما بين يديه أكثر ممَّا قطعه . . فله / الرجوع إلى وطنه ، أو ما بين يديه أقل أو تساويا . . فلا رجوع

١/٢٤٥

(١) روضة الطالبين ( ٤٨٦/٢ ) ، نهاية المطلب ( ١٥٠/٤ ) .

(٢) شرح مشكل الوسيط ( ٥٨٦/٢ ) .

(٣) الابتهاج في شرح المنهاج ( ق ٧١/٢ ) مخطوط .

(٤) في الأصل : ( يقطعها . . ) ، والتصويب من « كنز الراغبين » ( ١٥٣/٢ ) ، و« فتح الرحمن بشرح زيد ابن رسلان » ( ص ٥٠٧ ) ، فقد استخدم الشارح رحمه الله تعالى لفظة ( الطريق ) بالتذكير ، فقال : ( طريق آخر ) .

وَأَنْ يَكُونَ قَدْ بَقِيَ عَلَيْهِ مِنَ الْوَقْتِ مَا يَتِمَّ كُنْ فِيهِ مِنَ السَّيْرِ لِأَدَائِهِ . . . . .

له ، بل يلزمه التماضي ؛ لقربه من مقصده في الأول ، واستواء الجهتين في حقه في الثاني ، وهذا بخلاف جواز تحلل المُحْرِم إذا أحاط به العدو ؛ لأن المُحَصَّر محبوسٌ ، وعليه في مصابرة الإحرام مشقةٌ ، بخلاف راكب البحر .

نعم ؛ إن كان مُحْرِمًا . . كان كالمُحَصَّر ، وإنما [ مُنِعَ ] <sup>(١)</sup> من الرجوع مع أن الحج على التراخي ؛ لأن صورة المسألة فيمن خشي العصب ، أو أحرم بالحج وضاق وقته ، أو نذر أن يحج تلك السنة ، أو أن المراد بذلك : استقرار الوجوب .

هذا ؛ إن وجد بعد الحج طريقاً آخر في البرِّ ، وإلا . . . . . فله الرجوع ؛ لثلا يتحمَّل زيادة الخطر بركوب البحر في رجوعه .

ولا خطر في الأنهار العظيمة ؛ كجيحون وسيحون والدجلة ، فيجب ركوبها مطلقاً إذا تعيَّن طريقاً ؛ لأن المقام فيها لا يطول ، وخطرها لا يعظم ؛ لأن جانبها قريبٌ يمكن الخروج إليه سريعاً ، بخلاف البحر <sup>(٢)</sup> .

\* \* \*

( و ) سادسها : ( أن يكون قد بقي عليه من الوقت ما يتمكَّن فيه من السير ) المعتاد ( لأدائه ) أي : النسك ، وهذا هو المعتمد ؛ كما نقله الرافعي

(١) في الأصل : ( امتنع ) ، والتصويب من « أسنى المطالب » ( ٤٤٧/١ ) ، و« نهاية المحتاج » ( ٢٤٨/٣ ) .

(٢) في هامش الأصل : ( بلغ مقابلة بآخر المسجد الحرام النبوي ) .

وَأِنْ كَانَتْ أُمْرَاءً .. فَبِأَنْ يَكُونَ مَعَهَا مَنْ تَأْمَنُ مَعَهُ عَلَى نَفْسِهَا .....

عن الأئمة <sup>(١)</sup> ، وإن اعترضه ابن الصلاح بأنه يُشترط لاستقراره لا لجوبه <sup>(٢)</sup> ؛ فقد صَوَّب النووي ما قاله الرافعي <sup>(٣)</sup> ، وقال السبكي : ( إن نصَّ الشافعي أيضاً يشهد له ) <sup>(٤)</sup> .

ولا بدَّ من وجود رفقةٍ يخرج معهم في الوقت الذي جرت عادة أهل [بلده] <sup>(٥)</sup> الخروج فيه ، وأن يسيروا السير المعتاد ، فإن خرجوا قبله ، أو أخرّوا الخروج بحيث لا يصلون مكة إلا بأكثر من مرحلة في كل يوم ، أو كانوا يسيرون فوق العادة .. لم يلزمه الخروج .

هذا ؛ إن احتيج إلى الرفقة لدفع الخوف ، فإن أمن الطريق بحيث لا يخاف الواحد فيها .. لزمه ، ولا حاجة إلى الرفقة ، ولا نظر إلى الوحشة ، بخلافها فيما مرَّ في ( التيمم ) <sup>(٦)</sup> ؛ لأنه لا بدل لِمَا هنا بخلافه ثَمَّ .

\* \* \*

( و ) سابعها : ( إن كانت ) مريضة النسك ( امرأة .. فَبِأَنْ يَكُونَ مَعَهَا مَنْ تَأْمَنُ مَعَهُ عَلَى نَفْسِهَا ) كأن يخرج معها زوجٌ أو مَحْرَمٌ بنسبٍ أو غيره ؛ لتأمن

(١) الشرح الكبير (٣/٢٩٤) .

(٢) شرح مشكل الوسيط (٢/٢٨٧) .

(٣) روضة الطالبين (٢/٤٨٨) .

(٤) الابتهاج في شرح المنهاج (ق ٧٣/٢) مخطوط .

(٥) في الأصل : ( بلدة ) ، والتصويب من « كفاية النبيه » (٧/٤٨) ، و« مغني المحتاج » (١/٦٨١) .

(٦) انظر ما تقدم (١/٤٥٨) .

على نفسها ، ولخبر « الصحيحين » : « لا تسافر المرأة يومين إلا ومعها زوجها أو ذو مَحْرَمٍ »<sup>(١)</sup> ، وفي روايةٍ فيهما : « لا تسافر المرأة إلا مع ذي مَحْرَمٍ »<sup>(٢)</sup> . ولم يشترطوا في الزوج والمَحْرَم كونهما ثقتين كما قالوا : أو نسوة - بكسر النون وضمها ؛ جمع امرأة من غير لفظها - ثقات<sup>(٣)</sup> ، وهو في الزوج واضح ، وأما في المَحْرَم .. فسببه - كما في « المهمات » - : أن الوازع الطبيعي أقوى من الشرعي<sup>(٤)</sup> ، وكالمَحْرَم : عبدها الأمين ، والممسوح .

قال بعضهم : وينبغي عدم الاكتفاء بالصبي ؛ لأنه لا يحصل معه الأمن على نفسها ، إلا في مراهق ذي وجهةٍ بحيث / يحصل معه الأمن ؛ لاحترامه ، وشرط العبادي في المَحْرَم : أن يكون بصيراً<sup>(٥)</sup> ، ويقاس به غيره .

\* \* \*

(١) صحيح البخاري ( ١١٩٧ ) واللفظ له ، صحيح مسلم ( ٤١٥ / ٨٢٧ ) بنحوه عن سيدنا أبي سعيد الخدري رضي الله عنه .

(٢) صحيح البخاري ( ١٨٦٢ ) ، صحيح مسلم ( ١٣٤١ ) عن سيدنا عبد الله بن عباس رضي الله عنهما .

(٣) لعلَّ الشارح رحمه الله تعالى أراد بذكر النسوة الثقات هنا أمرين : الأول : دخولهن - كالزوج أو المحرم - فيمن تأمن معه المرأة على نفسها ، فيكون قوله : ( أو نسوة ... ) معطوفاً على : ( أو محرم بنسب أو غيره ) ، والثاني : الدلالة على نفي المماثلة في التقييد بـ ( الثقات ) بينهن وبين الزوج والمحرم ، وعليه : فقوله : ( أو نسوة ... ) إلى آخره مقول قوله : ( كما قالوا ) ، والله أعلم بالصواب .

(٤) المهمات ( ٢١٤ / ٤ ) .

(٥) انظر « النجم الوهاج » ( ١٧٧ / ٨ ) .

.....

ولا يُشترط في النسوة أن يخرج معهنَّ محرِّمٌ ، أو زوجٌ لإحداهنَّ ؛ لانقطاع الأطماع باجتماعهنَّ .

وأفهم تقييدهم بـ ( الثقات ) : أنه لا يكفي غير الثقات ، وهو ظاهرٌ في غير المحارم ؛ لعدم الأمن ، وأنه يعتبر بلوغهنَّ ، وهو ظاهرٌ ؛ لخطر السفر ، إلا أن يكنَّ مراهقاتٍ . . فيظهر - كما قال بعضهم - : الاكتفاء بهنَّ ، وأنه يُعتبر ثلاثٌ غيرها ، قال الإسنوي : ( ولا معنى له ، ولا دليل عليه ، بل المتَّجه : الاكتفاء باجتماع أقلِّ الجمع ؛ وهو ثلاثٌ بها ) انتهى<sup>(١)</sup> .

وهذا هو الظاهر ، فلا يجب الخروج مع امرأةٍ واحدةٍ ، لكن يجوز لحجة الإسلام على الصحيح في شرحي « المذهب » و« مسلم »<sup>(٢)</sup> ، وكذا وحدها إذا أمَّنت ، وعليه حُمِلَ ما دلَّ من الأخبار على جواز السفر وحدها .

\* \* \*

أما [ حجٌ ] التطوع<sup>(٣)</sup> وغيره من الأسفار التي لا تجب . . فليس للمرأة أن تخرج إليه مع امرأةٍ واحدةٍ ، بل ولا مع النسوة الخُلَّص ؛ كما قاله في « المجموع »<sup>(٤)</sup> ، وصحَّحه في « أصل الروضة »<sup>(٥)</sup> ، لكن لو تطوَّعت بحجٍّ

(١) المهمات ( ٢١٣/٤ ) .

(٢) المجموع ( ٣١١/٨ ) ، شرح صحيح مسلم ( ١٠٤/٩ ) .

(٣) في الأصل : ( حجة . . . ) ، والتصويب من « مغني المحتاج » ( ٦٨٢/١ ) ، ولأنه ذكَّر الضمائر بعده .

(٤) المجموع ( ٣١١/٨ ) .

(٥) روضة الطالبين ( ٤٨٥/٢ ) ، وانظر « الشرح الكبير » ( ٢٩١/٣ ) .

وَالْمُسْتَطِيعُ بغيره : أَنْ يَكُونَ مِمَّنْ لَا يَقْدِرُ عَلَى الثُّبُوتِ عَلَى الرَّاحِلَةِ ؛  
لِزِمَانَةِ أَوْ كِبَرٍ وَلَهُ مَالٌ يَدْفَعُهُ إِلَى مَنْ يَحُجُّ عَنْهُ ، أَوْ لَهُ وَلَدٌ يُطِيعُهُ ؛ فَيَلْزِمُهُ  
فَرَضُ الْحَجِّ .....

ومعها مَحْرَمٌ فمات .. فلها إتمامه ، قاله الروياني <sup>(١)</sup> ، ولها الهجرة من بلاد  
الكفار وحدها .

### [ الاستطاعة بالغير ]

( والمستطيع بغيره : أَنْ يَكُونَ مِمَّنْ لَا يَقْدِرُ عَلَى الثُّبُوتِ عَلَى الرَّاحِلَةِ )  
لأداء النسك ( لزمانة أو كبر ) أو غيره ؛ كمشقة شديدة ، وبينه وبين مكة  
مرحلتان فأكثر ، ( وله مالٌ يدفعه إلى مَنْ يَحُجُّ عَنْهُ ) بأجرة المثل فما دونها  
ولو أجرة ماشٍ ، ويُشترط كونه <sup>(٢)</sup> فاضلاً عن الحاجات المذكورة فيمن يحج  
بنفسه ، لكن لا تُشترط نفقة العيال ولا غيرها من مؤنهم ذهاباً وإياباً ؛ لأنه إذا  
لم يفارقهم .. يمكنه تحصيل مؤنهم .

نعم ؛ يُشترط [ كونه ] <sup>(٣)</sup> فاضلاً عن مؤنهم يوم الاستئجار .

( أو له وَلَدٌ يُطِيعُهُ ) في أداء نسكه ( فيلزمه فرض الحج ) لأنه مستطيع  
بغيره ؛ لأن الاستطاعة كما تكون بالنفس .. تكون ببذل المال وطاعة الرجال ،  
ولهذا يقال لمن لا يحسن البناء : إنك مستطيعٌ لبناء دارك <sup>(٤)</sup> .

(١) بحر المذهب ( ٣٥٩/٥ ) .

(٢) أي : المال الذي يدفعه إلى مَنْ يَحُجُّ عَنْهُ ؛ أي : الأجرة .

(٣) في الأصل : ( كونها ) ، والتصويب من سياق العبارة ؛ لأن المراد به : المال .

(٤) أي : إذا كان معه ما يفي ببنائها . انظر « مغني المحتاج » ( ٦٨٤/١ ) .

.....

والأصل في ذلك : ما روى مسلم عن بريدة : أن امرأة قالت :  
يا رسول الله ؛ إن أُمِّي ماتت ولم تحج قطُّ ، فأحجُّ عنها ؟ قال : « حَجِّي  
عنها » <sup>(١)</sup> .

وروى الشيخان : أن امرأة من خثعم قالت : يا رسول الله ؛ إن فريضة الله  
في الحج على عباده أدركت أبي شيخاً كبيراً لا يثبت على الراحلة ، أفأحجُّ  
عنه ؟ قال : « نعم » وذلك في حجة الوداع <sup>(٢)</sup> .

\* \* \*

ولو بذل ولده أو أجنبي مالا للأجرة .. لم تجب عليه [ الإنابة به ] ؛ لعظم  
المنّة ، لكن نقل في « الكفاية » عن البندنجي وجماعة : أنه لو كان الولد  
المطيع عاجزاً عن الحج أيضاً وقدر على أن يستأجر له من يحج عنه / وبذل  
له ذلك .. وجب الحج على المبدول له وجهاً واحداً <sup>(٣)</sup> ، وفي « المجموع »  
عن المتولي : أن المذهب في الولد : اللزوم ، وأن الأجنبي فيه وجهان <sup>(٤)</sup> ؛  
مقتضى كلام الشيخ أبي حامد : لزومه <sup>(٥)</sup> ، وكلام البغوي : عدم لزومه <sup>(٦)</sup> ؛

(١) صحيح مسلم ( ١١٤٩ ) .

(٢) صحيح البخاري ( ١٥١٣ ) ، صحيح مسلم ( ١٣٣٤ ) عن سيدنا عبد الله بن عباس  
رضي الله عنهما .

(٣) كفاية النبيه ( ٥٦/٧ ) .

(٤) المجموع ( ٨٢/٧ ) ، تمتة الإبانة عن أحكام فروع الديانة ( ق ٧/٤ ) مخطوط .

(٥) انظر « الغرر البهية » ( ٧٢/٤ - ٧٣ ) .

(٦) التهذيب ( ٢٤٩/٣ ) .



وهو الأوجه ؛ كما اعتمده الأذرعى<sup>(١)</sup> ، وكالولد في هذا : الوالد .

\* \* \*

ولو بذل أجنبيُّ الطاعة .. وجب قبوله كالولد ، ويُشترط في وجوب قبول المطيع : أن يكون موثقاً به ، وممَّن يصح منه حجة الإسلام ، ومؤدياً لفرضه ولو نذراً ، وغير معصوبٍ ؛ لحصول الاستطاعة به ، سواء أكان ذكراً أم أنثى .

\* \* \*

ولو بذل الولد وإن سفل ، أو الوالد وإن علا ، أو الأجنبي الطاعة ليحج مُعَوَّلاً على الكسب أو السؤال ولو راكباً ، أو [ مُغَرَّراً ]<sup>(٢)</sup> بنفسه ؛ بأن كان يركب مفازةً ليس فيها كسبٌ ولا سؤالٌ .. لم يلزمه القبول ؛ لأن الكسب قد ينقطع ، والسائل قد يُرَدُّ ، والتغير بالنفس حرامٌ ، وكذا لو بذل الأصل أو الفرع الطاعة بالحج ماشياً .. لا يلزمه القبول ؛ لمشقَّة مشيه [ عليه ] ، بخلاف مشي الأجنبي .

\* \* \*

وعليه أن يأمر ولداً توسَّم فيه طاعته بأن يحج عنه ، وكذا والدٌ وأجنبيٌّ ؛ كما يقتضيه كلام « الأنوار » وغيره<sup>(٣)</sup> ، قال في « المجموع » : ( قال أصحابنا : إذا طلب الوالد من ولده أن يحجَّ عنه .. استُحِبَّ له إجابته ولا يلزمه ، بخلاف إعفائه ؛ لأنه لا ضرر هنا على الوالد بامتناع ولده من الحج ؛ لأنه حقٌّ للشرع ،

(١) قوت المحتاج ( ٦٣٤ / ١ ) .

(٢) في الأصل : ( مغروراً ) ، والتصويب من « أسنى المطالب » ( ٤٥١ / ١ ) .

(٣) الأنوار لأعمال الأبرار ( ٣٣٥ / ١ ) .

وَالْمُسْتَحَبُّ لِمَنْ وَجَبَ عَلَيْهِ الْحَجُّ وَالْعُمْرَةُ : أَلَّا يُؤَخَّرَ ذَلِكَ ؛ فَإِنْ أَخَّرَ  
وَفَعَلَ قَبْلَ أَنْ يَمُوتَ .....

فإذا عجز عنه .. لا يَأْتُم ولا يجب عليه ، بخلافه ثُمَّ ؛ فإنه لحقِّ الوالد ، وضرره  
عليه ، فهو كالنفقة (١) .

\* \* \*

ولو رجع المطيع قبل إحرامه .. جاز ولو بعد الإذن له ؛ لأنه متبرِّعٌ ،  
أو بعده .. فلا .

\* \* \*

أما من لم يقدر على الثبوت على الراحلة ، وبينه وبين مكة دون مسافة  
القصر .. فإنه يلزمه أن يحج بنفسه ؛ لقلة المشقة عليه ، نقله في « المجموع »  
عن المتولي وأقره (٢) ، ويُؤخَذ من العلة : عدم اللزوم عند كثرتها ، وينبغي  
اعتماده (٣) .

\* \* \*

( والمستحبُّ لمن وجب عليه الحج والعمرة : ألا يؤخر ذلك ) عن  
سنة الإمكان ؛ مبادرةً إلى براءة ذمته ، ومسارعةً إلى الطاعات ؛ لقوله تعالى :  
﴿ فَاسْتَيْقُوا الْخَيْرَاتِ ﴾ (٤) ، ( فإنَّ أَخَّرَ ) بعد التمكن ( وفعل قبل أن يموت ..

(١) المجموع (٨٢/٧) .

(٢) المجموع (٨٢/٧) ، تنمة الإبانة عن أحكام فروع الديانة (ق ٢/٤ - ٣) مخطوط .

(٣) عبارة الشمس الرملي رحمه الله تعالى في « نهاية المحتاج » (٢٥٣/٣) : ( فإذا انتهت  
حالته ؛ لشدة الضنى إلى حالة لا يحتمل معها الحركة بحال .. فينبغي أن يجوز له الاستنابة  
في ذلك ؛ كما بحثه السبكي ، وهو ظاهر ) ، ومثله في « حاشية الشهاب الرملي على أسنى  
المطالب » (٤٥٠/١) قال : ( وقوله : « ينبغي أن يجوز » أشار إلى تصحيحه ) .

(٤) سورة البقرة : (١٤٨) .

لَمْ يَأْتُمْ ، وَمَنْ وَجَبَ عَلَيْهِ ذَلِكَ وَتَمَكَّنَ مِنَ الْفِعْلِ .....

لم يَأْتُمْ ( لأن ذلك على التراخي ، فلمن وجب عليه الحج بنفسه أو بغيره أن يؤخّره بعد سنة الإمكان ؛ لأنه فُرِضَ سنة خمس ؛ كما جزم به الرافي هنا <sup>(١)</sup> ، أو سنة ست ؛ كما صحّحه في ( السّير ) <sup>(٢)</sup> ، وتبعه عليه في « الروضة » <sup>(٣)</sup> ، ونقله في « المجموع » عن الأصحاب <sup>(٤)</sup> ، وأخّره صلى الله عليه وسلم إلى سنة عشرٍ بلا مانع <sup>(٥)</sup> ، وقيس به العمرة .

لكن التأخير إنّما يجوز بشرط العزم على الفعل في المستقبل ؛ كما مرّ بيانه في ( الصلاة ) <sup>(٦)</sup> ، وألاً يتضيّق بنذرٍ أو قضاءٍ أو خوفٍ عضبٍ ، فلو خشي من وجب عليه الحج أو العمرة / العضب . . حرّم عليه التأخير ؛ لأن الواجب الموسّع إنّما يجوز تأخيره بشرط أن يغلب على الظنّ السلامة إلى وقت فعله ، قال في « المجموع » : ( قال المتولي : ومثله : من خشي هلاك ماله ) <sup>(٧)</sup> .

[ حكم من مات بعد وجوب الحج عليه ]

( ومن وجب عليه ذلك ) أي : الحج والعمرة ( وتمكّن من الفعل ) بنفسه

(١) الشرح الكبير ( ٢٩٥ / ٣ ) .

(٢) الشرح الكبير ( ٣٤٠ / ١١ ) .

(٣) روضة الطالبين ( ٦٥٧ / ٦ ) .

(٤) المجموع ( ٨٨ / ٧ ) .

(٥) أخرجه مسلم ( ١٢١٨ ) ضمن حديث طويل ، وأبو داود ( ٣ / ١٩٠٠ ) عن سيدنا جابر بن عبد الله رضي الله عنهما .

(٦) انظر ما تقدم ( ٥٦٧ / ١ - ٥٦٨ ) .

(٧) المجموع ( ٨٦ / ٧ ) .

فَلَمْ يَفْعَلْ حَتَّى مَاتَ .. وَجَبَ قِضَاؤُهُ مِنْ تَرْكِتِهِ .....

أو بغيره ، وذلك بعد انتصاف ليلة النحر ، ومضي إمكان الرمي والطواف والسعي إن دخل الحاج بعد الوقوف ( [ فلم يفعل ] حتى مات ) . . أثم ولو شاباً وإن لم ترجع القافلة ، و( وجب قضاؤه من تركته ) كالزكاة ؛ لاستقرار الوجوب عليه ، ولأنه إنما جُوز له التأخير لا التفويت ، ويخالف نظيره في الصلاة ؛ فإن آخر وقتها معلومٌ ، فلا تقصير ما لم يؤخّر عنه ، والإباحة في الحج بشرط المبادرة قبل الموت ، فإذا مات قبله . . أشعر الحال بالتقصير ، واعتبار إمكان الرمي نقله في « الروضة » عن « التهذيب » وأقرّه <sup>(١)</sup> ، قال في « المهمات » : ( ولا بدّ من زمن يسع الحلق أو التقصير ؛ بناءً على أنه ركنٌ ، ويُعتبر الأمن في السير إلى مكة للطواف ليلاً ) انتهى <sup>(٢)</sup> .

أما إذا مات قبل ذلك . . فلا عصيان ؛ لتبيّن عدم الوجوب ؛ لأنه بان أن لا إمكان .

\* \* \*

ولو تمكّن من الحج سنين فلم يحج ، ثم مات أو غضب . . فعصيانه من السنة الأخيرة من سِنَي الإمكان ؛ لجواز التأخير إليها ، فيُتبيّن بعد موته أو غضبه فسقُه في السنة الأخيرة ، بل وفيما بعدها في المعصوب إلى أن يُحجّ عنه ، فلا يُحكّم بشهادته بعد ذلك ، ويُنقّض ما شهد به في السنة الأخيرة وفيما بعدها في المعصوب إلى ما ذُكر ؛ كما في نقض الحكم بشهود بان

(١) روضة الطالبين (٢/٥٠٥) ، التهذيب (٤/٤٦٢) .

(٢) المهمات (٤/٢٢٢ - ٢٢٣) .

وَلَا يَحْجُّ وَلَا يَعْتَمِرُ عَنْ غَيْرِهِ وَعَلَيْهِ فَرَضُهُ .....

فسقهم ، وعلى وارث الميت والمعضوب أن يستنيب فوراً للتقصير ، أما لو بلغ معضوباً .. فإن له تأخير الاستنابة .

\* \* \*

ولو امتنع المعضوب من الاستئجار لمن يحج عنه ، أو من استنابة المطيع .. لم يلزمه الحاكم بذلك ، ولم يَنْبُ عنه فيه وإن كان الاستئجار والإنابة واجبين على الفور في حق من غضب مطلقاً في الإنابة ، وبعد يساره في الاستئجار ؛ لأن مبنى الحج على التراخي ، ولأنه لا حق فيه للغير ، بخلاف الزكاة .

\* \* \*

وإن لم يخلّف تركه .. استُحِبَّ للوارث أن يحج عنه ، فإن حجّ هو أو أجنبي .. جاز ولو بلا إذن ؛ كما يقضي ديونه بلا إذن ، ذكر ذلك في « المجموع »<sup>(١)</sup> ، وذلك لخبر « الصحيحين » : أن رجلاً [ جاء ] إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله ؛ إن أختي نذرت أن تحجّ ، وماتت قبل أن تحجّ ، أفأحجّ عنها ؟ فقال : « لو كان على أختك دينٌ .. أكنت قاضية ؟ » قال : نعم ، قال : « فاقضوا حقّ الله ؛ فهو أحقّ بالقضاء »<sup>(٢)</sup> .

\* \* \*

( ولا يحج ولا يعتمر عن غيره وعليه فرضه ) لخبر أبي داود بإسناد

(١) المجموع (٩٤/٧) .

(٢) صحيح البخاري ( ٦٦٩٩ ) عن سيدنا عبد الله بن عباس رضي الله عنهما ، صحيح مسلم ( ١١٤٩ ) بنحوه عن سيدنا بريدة بن الحصيب رضي الله عنه ، وفي الأصل : ( لجأ ) ، والتصويب من مصادر التخریج .

.....

صحيح : أنه صلى الله عليه وسلم قال لرجلٍ لبَّى عن شبرمة - أخ أو قريبٍ له - : « حُجَّ / عن نفسك ثم عن شبرمة » <sup>(١)</sup> ، سواء أوجب ابتداءً أم نذرًا أم قضاءً ، فلا يصح استئجار من لم يحج للحج إجارة عينٍ ؛ لأنها تتعيّن للسنة الأولى ، ويصح استئجار من لم يحج للحج في الذمّة ، فيحج عن نفسه ثم عن المستأجر في سنةٍ أخرى .

\* \* \*

والعمرة كالحج فيما ذكر ، وإن استؤجر للحج من عليه عمرة ، أو استؤجر للعمرة من عليه حجٌ .. جاز ؛ إذ لا مانع ، فإن قرن هذا الأجير في الصورتين للمستأجر .. وقع عن الأجير ؛ لأن نسكَي القرآن لا يفترقان ؛ لاتّحاد الإحرام ، ولا يمكن صرف ما لم [ يأمر ] <sup>(٢)</sup> به المستأجر إليه ، وإن قرن للمستأجر ولنفسه ؛ بأن أحرم بما استؤجر له للمستأجر وبالأخر لنفسه ، أو أحرم [ بما ] <sup>(٣)</sup> استؤجر له عن المستأجر وعن نفسه .. وقعا جميعاً [ عن نفسه ] ؛ لِمَا مرّ ، ولا أجرة له ، وكذا من أحرم عن اثنين استأجراه .. فإنه يقع له ، ولا أجرة له .

ولو استأجره للإفراد فقرن ؛ وهي إجارة عينٍ .. وقع الحج والعمرة للأجير ، وانفسخت فيهما معاً ؛ لِمَا مرّ .

قال في « المجموع » : ( ومحلُّ وقوعهما للأجير : ما إذا كان المحجوج عنه

(١) سنن أبي داود ( ١٨٠٧ ) عن سيدنا عبد الله بن عباس رضي الله عنهما .

(٢) في الأصل : ( يؤمر ) ، والتصويب من « أسنى المطالب » ( ١ / ٤٥٥ ) .

(٣) في الأصل : ( لما ) ، والتصويب من « أسنى المطالب » ( ١ / ٤٥٧ ) .

وَلَا يَتَنَفَّلُ بِالْحَجِّ عَنْ نَفْسِهِ وَعَلَيْهِ فَرَضُهُ ، وَلَا يُؤَدِّي نَذْرَ الْحَجِّ وَعَلَيْهِ حَجَّةُ الْإِسْلَامِ . فَإِنْ أَحْرَمَ عَنْ غَيْرِهِ ، أَوْ تَنَقَّلَ وَعَلَيْهِ فَرَضُهُ .. أَنْصَرَفَ إِلَى الْفَرَضِ ، وَكَذَا لَوْ أَحْرَمَ بِنَذْرِ الْحَجِّ وَعَلَيْهِ فَرَضُ الْإِسْلَامِ .. أَنْصَرَفَ إِلَى فَرَضِ الْإِسْلَامِ .....

حيّاً ، فإن كان ميتاً .. وقعا له بلا خلاف ؛ لأنه يجوز أن يحج عنه الأجنبي ويعتمر من غير وصية [ ولا إذن وارث بلا خلاف ] كما يقضي دينه (١) .

#### [ لزوم تقديم حجة الإسلام على النفل والحج المنذور ]

( ولا يتنفل بالحج عن نفسه وعليه فرضه ) لأن الفرض أهم ، ( ولا يؤدي نذر الحج ) ولا قضاءه ( وعليه حجة الإسلام ) فلو أفسد رقيق حجه .. وجب عليه القضاء ، فإن عتق بعد الإفساد ثم نذر حجاً .. قدّم حجة الإسلام ؛ لأصلاتها ولأهميتها ، ثم القضاء ؛ لوجوبه بأصل الشرع ، ثم النذر ؛ لأنه أهم من النفل كما مرّ .



( فإن أحرم عن غيره ) بأن قدّم مؤخراً .. لغا ووقع المقدم ، ( أو تنفل وعليه فرضه .. انصرف ) ذلك ( إلى الفرض ) كمن طاف بنية النفل وعليه طواف الإفاضة .. فإنه ينصرف إليها ، ( وكذا لو أحرم بنذر الحج وعليه فرض الإسلام .. انصرف إلى فرض الإسلام ) لأصلاته كما مرّ .

ولمن حج حجة الإسلام ولم يعتمر .. أن يقدّم حجة التطوع على العمرة ،

(١) المجموع (١٢٠/٧) .

وَلَا تَجُوزُ النِّيَابَةُ فِي حَجِّ التَّطَوُّعِ فِي أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ ، وَتَجُوزُ فِي الْآخَرِ .

ولمن اعتمر عمرة الإسلام ولم يحج . . أن يقدّم عمرة التطوع على الحج ، وإن نذر من لم يحج أن يحج هذه السنة ، فحج . . خرج عن فرضه ونذره ، فيقع أصل الفعل عن فرضه ، وتعجيله عن نذره .

ولو استأجر المعضوب لفرضه - أداءً أو قضاءً - ونذره رجلين في سنة واحدة . . جاز ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ تَعْجِيلِ الْحَجِّ ، ولأن غير حجة الإسلام لم يتقدّمها<sup>(١)</sup> .

\* \* \*

( ولا تجوز النيابة في حج التطوع ) وعمرة التطوع ( في أحد القولين ) حيث تجوز في حج الفرض وعمرته ؛ كنافلة الصلاة .

( وتجاوز في ) القول ( الآخر ) وهو الأظهر ؛ كما في النيابة عن الميت إذا أوصى بذلك ؛ كما نقله في « المجموع »<sup>(٢)</sup> .

\* \* \*

ويجوز أن يحجّ عنه بالنفقة ؛ وهي قدر الكفاية ؛ كما يجوز بالإجارة والجمالة ، فإن استأجر بها<sup>(٣)</sup> . . لم يصح ؛ لجهالة العوض .

ويُشترَطُ في الإجارة : معرفة العاقدَيْنِ أعمالَ الحجِّ ، فلو جهلاها أو أحدهما . . / لم يصح العقد .

ب/٢٤٧

(١) في هامش الأصل : ( بلغ مقابلة بالمسجد الحرام النبوي بالروضة الشريفة ) .

(٢) المجموع ( ٩٦/٧ ) .

(٣) أي : النفقة ؛ كأن قال : استأجرتك للحج بنفقتك .



ولو قال المعضوب : ( من حجَّ عني .. فله مئة درهم ) فمن حجَّ عنه .. استحقَّها ، فإن أحرم عنه اثنان مرتباً .. استحقَّها الأول ، فإن أحرمها معاً ، أو جهلَ السابق منهما مع جهلِ سبقه أو بدونه .. وقع حجُّهما عنهما ، ولا شيء لهما على القائل ؛ إذ ليس أحدهما بأولَى من الآخر ، ولو علِمَ سَبْقُ أحدهما ثم نُسِيَ .. فقياس نظائره : ترجيح الوقف .

ولو كان [ العوض ] <sup>(١)</sup> مجهولاً ؛ كأن قال : ( من حجَّ عني .. فله ثوبٌ ) .. وقع الحج عنه بأجرة المثل .



ولو استأجره للقِران .. فالدم على المستأجر ، فلو شرطه على الأجير .. بطلت الإجارة ، ولو كان المستأجر للقِران مُعسراً .. فالصوم الذي هو بدل الدم على الأجير ؛ لأن بعضه - وهو الأيام الثلاثة - في الحج ، والذي في الحج منهما هو الأجير .



وجماع الأجير مفسدٌ للحج ، وتنفسخ به إجارة العين ، لا إجارة الذمَّة ؛ لأنها لا تختصُّ بزمانٍ ، لكن ينقلب فيهما الحج للأجير ؛ لأن الحج المطلوب لا يحصل بالحج الفاسد ، فانقلب له ؛ كمطيع المعضوب إذا جامع ففسد حجُّه <sup>(٢)</sup> ، وكذا قضاء الحج الذي أفسده ؛ يلزمه ويقع له ؛ كحجِّه الفاسد ، وعليه أن يمضي في فاسده ، وعليه الكفارة ، وعليه في إجارة الذمَّة أن يأتي بعد

(١) في الأصل : ( العرض ) ، والتصويب من هامش الأصل .

(٢) أي : وينقلب له .

وَيَجُوزُ الْإِحْرَامُ بِالْعُمْرَةِ وَفِعْلُهَا فِي جَمِيعِ السَّنَةِ .....

القضاء عن نفسه بحج آخر للمستأجر ، وللمستأجر الخيار حينئذ في الفسخ على التراخي ؛ لتأخر المقصود .

ويسقط فرض من حج بمالٍ حرام ؛ كمغصوبٍ وإن كان عاصياً ؛ كما في الصلاة في مغصوبٍ أو ثوبٍ حريرٍ .

### [ المواقيت الزمانية للنسك ]

( ويجوز الإحرام بالعمرة وفعلها في جميع السنة ) ولا يكره في وقتٍ ؛ لوروده في أوقاتٍ مختلفةٍ في « الصحيحين » وغيرهما<sup>(١)</sup> .

نعم ؛ المقيم بمنى للرمي لا تنعقد عمرته ؛ لأن بقاء حكم الإحرام كبقائه ، ولامتناع إدخال العمرة على الحج إن كان قبل تحلُّله ، ولعجزه عن التشاغل بعملها إن كان بعده ، حتى لو ترك الرمي والمبيت . . فإنه يمتنع عليه الإحرام ؛ لأن الوقت ليس قابلاً له .

ويؤخذ من ذلك : امتناع حجَّتين في عامٍ واحدٍ ، وهو ما نصَّ عليه في

(١) صحيح البخاري ( ١٧٧٩ ) واللفظ له ، صحيح مسلم ( ١٢٥٣ ) ، وأخرجه ابن حبان ( ٣٧٦٤ ) عن سيدنا أنس بن مالك رضي الله عنه قال : ( اعتمر النبي صلى الله عليه وسلم حيث ردَّوه ، ومن القابل عمرة الحديبية ، وعمرة في ذي القعدة ، وعمرة مع حجَّته ) ، وأخرج أبو داود ( ١٩٨٤ ) عن سيدتنا أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم اعتمر عمرتين : عمرة في ذي القعدة وعمرة في شوال ، وفي « الدارقطني » ( ١٨٨/٢ ) : ( أن النبي صلى الله عليه وسلم اعتمر من رمضان ) .

« الأم »<sup>(١)</sup> ، وجزم به الأصحاب ، ونقل القاضي أبو الطيب فيه الإجماع<sup>(٢)</sup> .  
 نعم ؛ إن تعجّل في اليوم الثاني . . صحّ إحرامه بالعمرة وإن كان وقت  
 الرمي باقياً ؛ لأنه بالنفر خرج من الحج ، وصار كما لو مضى وقت الرمي ، نقله  
 القاضي أبو الطيب عن نصّ « الأم »<sup>(٣)</sup> ، وقال في « المجموع » : ( لا خلاف  
 فيه )<sup>(٤)</sup> .

### [ استحباب الإكثار من العمرة ]

ويستحبّ الإكثار من العمرة ولو في العام الواحد ، فلا يكره تكرّرها فيه ؛  
 فقد أعمّر صلى الله عليه وسلم عائشة في عامٍ مرّتين<sup>(٥)</sup> ، واعتمرت في عامٍ

(١) الأم ( ٣٣٨/٣ - ٣٣٩ ) .

(٢) انظر « عجالة المحتاج » ( ٥٨١/٢ ) .

(٣) تعليقة الطبري ( ق ٢٤/٤ ) مخطوط ، الأم ( ٣٣٤/٣ ) .

(٤) المجموع ( ١٣٩/٧ ) .

(٥) الأم ( ٣٣٤/٣ ) ، السنن الكبير ( ٣٤٣/٤ - ٣٤٤ ) برقم ( ٨٧٩٦ ) عن سيدنا جابر بن  
 عبد الله رضي الله عنهما : أن عائشة رضي الله عنها أقبلت مُهَلَّةً بعمرة حتى إذا كانت بسرّف  
 عركت ، فدخل عليها النبي صلى الله عليه وسلم فوجدها تبكي ، فقال : « ما يبكيكِ » قالت :  
 حِضْتُ ولم أحِلِّ ، ولم أطف بالبيت والناس يذهبون إلى الحج الآن ، قال : « فإن هذا أمرٌ  
 كتبه الله على بنات آدم ، فاغتسلي ثم أهلي بالحج » ففعلت ووقفت المواقف ، حتى إذا  
 طَهَرَتْ . . طافت بالكعبة وبالصفاء والمروة ، ثم قال : « قد حللت من حجك وعمرتك جميعاً »  
 فقالت : يا رسول الله ؛ إني أجد في نفسي أنني لم أطف بالبيت حتى حججت ، قال : « فاذهب  
 بها يا عبد الرحمن ، فأعمرها من التمتع » وذلك ليلة الحصة .

وَلَا يَجُوزُ الْإِحْرَامُ بِالْحَجِّ إِلَّا فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ ؛ .....

بعد وفاته صلى الله عليه وسلم مرتين<sup>(١)</sup> ، وفي رواية : ثلاث عُمَر<sup>(٢)</sup> ، واعتمر ابن عمر أعواماً مرتين في كل عام<sup>(٣)</sup> ، رواها الشافعي والبيهقي .  
قال في « المجموع » : ( قال أصحابنا : ويُندب الاعتمار في أشهر الحج ، وفي رمضان ، قال المتولي / وغيره : والعمرة في رمضان أفضل منها في باقي السنة ؛ لخبر : « عمرٌ في رمضان تعدل حجةً معي » )<sup>(٤)</sup> ، قال في « الكفاية » : ( وفعلها في يوم عرفة ويوم النحر وأيام التشريق . . ليس بفاضلٍ كفضله في غيرها ؛ لأن الأفضل : فعلُ الحج فيها )<sup>(٥)</sup> ، ويكره تأخير العمرة عن سنة الحج ؛ لِمَا فيه من الخطر .

\* \* \*

( ولا يجوز الإحرام بالحج إلا في أشهر الحج ) لقوله تعالى :

(١) الأم ( ٩٩٧ ) ، السنن الكبير ( ٣٤٤/٤ ) برقم ( ٨٧٩٧ ) عن سعيد بن المسيب رحمه الله تعالى : ( أن عائشة رضي الله عنها كانت تعتمر في آخر ذي الحجة من الجحفة ، وتعتمر في رجب من المدينة ، وتهلُّ من ذي الحليفة ) .

(٢) السنن الكبير ( ٣٤٤/٤ ) برقم ( ٨٧٩٨ ) عن سيدتنا أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها : ( أنها اعتمرت في سنة ثلاث مرّات ) .

(٣) الأم ( ٩٩٩ ) ، السنن الكبير ( ٣٤٤/٤ ) برقم ( ٨٨٠٠ ) عن نافع رحمه الله تعالى قال : ( اعتمر عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أعواماً في عهد ابن الزبير ؛ عمرتين في كل عام ) .

(٤) المجموع ( ١٣٨/٧ ) ، والحديث أخرجه البخاري ( ١٨٦٣ ) ، ومسلم ( ٢٢٢/١٢٥٦ ) عن سيدنا عبد الله بن عباس رضي الله عنهما .

(٥) كفاية النبيه ( ٧٧/٧ ) .

وَهِيَ : شَوَّالٌ ، وَذُو الْقَعْدَةِ ، وَعَشْرُ لَيَالٍ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ .....

﴿ الْحُجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ ﴾<sup>(١)</sup> ، ( وهي : شوال ، وذو القعدة ، وعشر ليلٍ ) بالأيام بينها ( من ) أول ( ذِي الْحِجَّةِ ) إلى فجر عيد النحر ؛ كما فسَّرَ به ابن عباس وغيره الآية المذكورة<sup>(٢)</sup> ؛ أي : وقتُ الإحرام به أشهرٌ معلومات ؛ إذ فعله لا يحتاج إلى أشهرٍ ، وأطلق الأشهر على شهرين وبعض شهرٍ ؛ تنزيلاً للبعض منزلة الكل ، أو إطلاقاً [ للجمع ]<sup>(٣)</sup> على ما فوق الواحد ؛ كما في قوله تعالى : ﴿ أُولَئِكَ مُبَرَّءُونَ مِمَّا يَقُولُونَ ﴾<sup>(٤)</sup> ؛ أي : عائشة وصفوان .

وظاهر كلام « الروضة » : أنه يصح الإحرام بالحج إذا ضاق زمن الوقوف عن إدراكه<sup>(٥)</sup> ، وبه صرح الروياني ، قال : ( وهذا بخلاف نظيره في الجمعة ؛ لبقاء الحج حجاً بفوت الوقوف ، بخلاف [ الجمعة ] )<sup>(٦)</sup> .



(١) سورة البقرة : ( ١٩٧ ) .

(٢) أخرج الطبري ( ٣٥٢٤ ) ، والبيهقي ( ٣٤٢/٤ ) برقم ( ٨٧٨٤ ) واللفظ له ، عن سيدنا عبد الله بن عباس رضي الله عنهما : ﴿ الْحُجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ ﴾ [ البقرة : ١٩٧ ] قال : ( شوال وذو القعدة وعشر من ذي الحجة ) .

(٣) في الأصل : ( للجميع ) ، والتصويب من « أسنى المطالب » ( ٤٥٨/١ ) ، و« نهاية المحتاج » ( ٢٥٦/٣ ) .

(٤) سورة النور : ( ٢٦ ) .

(٥) روضة الطالبين ( ٥٠٣/٢ ) .

(٦) بحر المذهب ( ٢٠/٣ ) .

فَإِنْ أَحْرَمَ بِالْحَجِّ فِي غَيْرِ أَشْهُرِ الْحَجِّ .. أَنْعَقَدَ إِحْرَامُهُ بِالْعُمْرَةِ .....

( فَإِنْ أَحْرَمَ ) حلالٌ ( بالحج ) أو مطلقاً ( في غير أشهر الحج ) .  
انعقد إحرامه بالعمرة ( ولو كان جاهلاً بالحال ؛ لأن الإحرام شديد التعلُّق ، فإذا لم يقبل الوقت ما أحرم به .. انصرف إلى ما يقبله ؛ وهو العمرة ، ويسقط بعملها عمرة الإسلام وإن كان عالماً ؛ لشدة لزوم الإحرام .

وخرج بـ ( حلال ) : ما لو أحرم في هذه الحالة مُحْرِمٌ بعمرة<sup>(١)</sup> .. فَإِنْ إِحْرَامُهُ يُلْغَوُ ؛ إِذْ لَا يَنْعَقَدُ حَجًّا فِي غَيْرِ أَشْهُرِهِ ، وَلَا عُمْرَةً ؛ لِأَنَّ الْعُمْرَةَ لَا تَدْخُلُ عَلَى عُمْرَةٍ ، ذَكَرَهُ الْقَاضِي أَبُو الطَّيِّبِ<sup>(٢)</sup> .

\*\*\*

ولو أحرم قبل أشهر الحج ، ثم شكَّ هل أحرم بحجٍّ أو عمرة .. فهو عمرة ، ولو أحرم بحجٍّ ثم شكَّ هل كان إحرامه في أشهره أو قبلها .. قال الصيمري : ( كان حَجًّا ؛ لِأَنَّهُ تَيَقَّنَ إِحْرَامُهُ الْآنَ وَشَكَّ فِي تَقَدُّمِهِ ) ، قاله في

(١) قوله : ( ما لو أحرم ) أي : بالحج ( في هذه الحالة ) أي : حالة كون إحرامه في غير أشهر الحج ( مُحْرِمٌ بعمرة ) أي : وصورة المسألة - كما في « مغني المحتاج » ( ٦٨٧/١ ) - : ( لو كان مُحْرِمًا بعمرة ثم أحرم بحجٍّ في غير أشهره ) ، أما لو كان محرماً بالعمرة في وقت الحج ثم أحرم بالحج ؛ فَإِنْ كَانَ بَعْدَ الشَّرُوعِ فِي أَعْمَالِ الْعُمْرَةِ .. لم ينعقد الإحرام الثاني ، وإن كان قبله .. انعقد الحج . أفاده العلامة الجمل رحمه الله تعالى في « حاشيته على شرح المنهج » ( ٣٩٦/٢ ) ، وانظر ما سيأتي في صورة القرآن ( ١٥٦/٣ ) .

(٢) تعليقة الطبري ( ق ١٩٨/٣ ) مخطوط .

وَيَجُوزُ إِفْرَادُ الْحَجِّ عَنِ الْعُمْرَةِ ، وَيَجُوزُ الْقِرَانُ بَيْنَهُمَا ، وَيَجُوزُ التَّمَتُّعُ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ . وَأَفْضَلُهَا : الْإِفْرَادُ ، ثُمَّ التَّمَتُّعُ ، ثُمَّ الْقِرَانُ . . . . .

« المجموع »<sup>(١)</sup> ، قال الأذرعى : ( قيل : والأولى : الاحتياط ؛ كما لو أحرم بأحد النسكين ثم نسيه )<sup>(٢)</sup> .

#### [ أَوْجُهُ أَدَاءِ النَّسَكِينَ ]

( ويجوز إفراد الحج عن العمرة ، ويجوز القِرَانُ بينهما ، ويجوز التمتع بالعمرة إلى الحج ) قالت عائشة رضي الله تعالى عنها : ( خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام حجة الوداع ، فَمِنَّا من أهل بعمره ، وَمِنَّا من أهل بحج ، وَمِنَّا من أهل بحج وعمرة ) رواه الشيخان<sup>(٣)</sup> .



( وأفضلها : الإفراد ) إن اعتمر عامه ، فلو أُخِّرَتْ عنه العمرة . . كان الإفراد مفضولاً ؛ لأن تأخيرها عنه مكروه ؛ كما مرَّ<sup>(٤)</sup> ، ( ثم التمتع ، ثم القِرَان ) وقيل : التمتع أفضل من الإفراد .

#### [ اختلاف الرواة في إحرامه ﷺ والجمع بين الروايات ]

منشأ الخلاف : اختلاف الرواة في إحرامه صلى الله عليه وسلم ، روى

(١) المجموع ( ١٣٣/٧ ) ، وانظر « البيان » ( ٦٥/٤ ) .

(٢) قوت المحتاج ( ٦٣٨/١ ) .

(٣) صحيح البخاري ( ٤٤٠٨ ) ، صحيح مسلم ( ١١٨/١٢١١ ) .

(٤) انظر ما تقدم قريباً ( ١٥٠/٣ ) .

.....

الشيخان عن جابرٍ وعائشة رضي الله تعالى عنهما : ( أنه صلى الله عليه وسلم أفرد بالحج ) <sup>(١)</sup> ، ورويا عن ابن عمر : ( أنه أحرم متمِّعاً ) <sup>(٢)</sup> ، وَرُجِّحَ الأولُ ، بأن رواته أكثر ، وبأن جابرًا منهم أقدمُ صحبةً ، وأشدُّ عنايةً بضبط المناسك ، وبالإجماع على أنه لا كراهة / فيه ، وبأن التمتع والقِران يجب فيهما الدم ، بخلاف الإفراد ، والجبر دليل النقصان .

ب/٢٤٨

قال في « المجموع » : ( والصواب الذي نعتقده : أنه صلى الله عليه وسلم أحرم بحجٍّ ، ثم أدخل عليه العمرة ، وخصَّ بجوازه في تلك السنة للحاجة ، [ وأمر ] <sup>(٣)</sup> به في قوله : « لبيك عمرةً في حجةٍ » <sup>(٤)</sup> .

وبهذا يسهل الجمع بين الروايات ؛ فعمدة رواة الإفراد [ وهم ] <sup>(٥)</sup> الأكثر أول الإحرام ، وعمدة رواة القِران آخره ، ومن روى التمتع . . أراد : التمتع اللغوي ؛ وهو : الانتفاع ، وقد انتفع بالاكْتفاء بفعلٍ واحدٍ ، ويؤيد ذلك : أنه صلى الله عليه وسلم لم يعتمر في تلك السنة عمرةً مفردةً ، ولو جعلت حجته

(١) أخرجه البخاري ( ١٥٦٨ ) ، ومسلم ( ١٢١٦ ) عن سيدنا جابر بن عبد الله رضي الله عنهما ، وسيأتي ذكره ( ١٦٤/٣ ) ، وأخرجه البخاري ( ١٥٦٢ ) ، ومسلم ( ١٢١١/١٢٢ ) واللفظ له عن سيدتنا أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها .

(٢) صحيح البخاري ( ١٦٩١ ) ، صحيح مسلم ( ١٢٢٧ ) .

(٣) في الأصل : ( وأمره ) ، والتصويب من « المجموع » .

(٤) أخرجه البخاري ( ١٥٣٤ ) ، وابن خزيمة ( ٢٦١٧ ) ، وابن حبان ( ٣٧٩٠ ) عن سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه .

(٥) في الأصل : ( وهو ) ، والتصويب من « المجموع » .



وَالْأَفْرَادُ : أَنْ يَحُجَّ ، ثُمَّ يَخْرُجَ إِلَى أَدْنَى الْحِلِّ .....

مفردةً . . لكان غير معتمرٍ في تلك السنة ، ولم يقل أحدٌ : إن الحج وحده أفضل من القِرَان ، فانتظمت الروايات في حجّه صلى الله عليه وسلم في نفسه .

### [إحرام الصحابة رضي الله عنهم]

وأما الصحابة . . فكانوا ثلاثة أقسام : قسمٌ أحرموا بحجٍّ وعمرةً ، أو بحجٍّ ومعهم هدي ، وقسمٌ بعمرة ففرغوا منها ثم أحرموا بحجٍّ ، وقسمٌ بحجٍّ ولا هدي معهم ، فأمرهم صلى الله عليه وسلم أن يقلبوه عمرةً<sup>(١)</sup> ، وهو معنى فسخ الحج إلى العمرة ، وهو خاصٌّ بالصحابة ، أمرهم به صلى الله عليه وسلم ؛ لبيان مخالفة ما كانت عليه الجاهلية من تحريم العمرة في أشهر الحج ؛ كما أنه صلى الله عليه وسلم أدخل العمرة على الحج لذلك ، فانتظمت الروايات في إحرامهم أيضاً .

فمن روى أنهم كانوا قارين أو متمتعين أو مفردين . . أراد بعضهم ؛ وهم الذين علم ذلك منهم ، وظنّ أن البقية مثلهم<sup>(٢)</sup> .

وأما تفضيل المتمتع على القارن . . فلأن أفعال النسكين فيه أكمل ، وقول المصنف : ( ثم القِرَان ) [ أي : أفضل من الحج ، ثم الحج أفضل من العمرة .



( والإفراد : أن يحجَّ ، ثم ) بعد فراغه من أعماله ( يخرج إلى أدنى الحِلِّ

(١) أخرجه البخاري ( ٣٨٣٢ ) ، ومسلم ( ١٢٤٠ ) عن سيدنا عبد الله بن عباس رضي الله عنهما .

(٢) المجموع ( ١٥٤/٧ - ١٥٥ ) .

وَيُحْرِمُ بِالْعُمْرَةِ . وَالتَّمَتُّعُ : أَنْ يُحْرِمَ بِالْعُمْرَةِ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ وَيَفْرُغَ مِنْهَا ، ثُمَّ يَحُجَّ مِنْ عَامِهِ ذَلِكَ . وَالْقِرَانُ : أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَهُمَا فِي الْإِحْرَامِ ، أَوْ يَهْلَ بِالْعُمْرَةِ ثُمَّ يُدْخِلَ عَلَيْهَا الْحَجَّ قَبْلَ الطَّوَافِ ، ثُمَّ يَقْتَصِرَ عَلَى أَفْعَالِ الْحَجِّ .....

وَيُحْرِمُ بِالْعُمْرَةِ ( في عامه ، ويأتي بعملها ، فلو عكس .. لم يكن مفرداً .  
( والتَّمَتُّعُ : أَنْ يُحْرِمَ بِالْعُمْرَةِ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ وَيَفْرُغَ مِنْهَا ، ثُمَّ يَحُجَّ مِنْ عَامِهِ ذَلِكَ ) ولو كان أجيراً فيهما [ لشخصين ] ؛ لِمَا نقله ابن المنذر من الإجماع على أنه إذا فعل ذلك .. كان متمتعاً<sup>(١)</sup> ، وَسُمِّيَ تَمَتُّعاً ؛ لَتَمَتُّعِ صَاحِبِهِ بِمَحْظُورَاتِ الْإِحْرَامِ بَيْنَهُمَا ، أَوْ لَتَمَتُّعِهِ بِسُقُوطِ الْعُودِ إِلَى الْمِيقَاتِ لِلْحَجِّ .

\* \* \*

( وَالْقِرَانُ : أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَهُمَا فِي الْإِحْرَامِ ) بَأَنْ يُحْرِمَ بِهِمَا مَعاً فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ ، ( أَوْ يَهْلَ بِالْعُمْرَةِ ) وَلَوْ قَبْلَ أَشْهُرِهِ ( ثُمَّ يَدْخُلُ عَلَيْهَا الْحَجَّ ) فِي أَشْهُرِهِ ( قَبْلَ ) الشَّرُوعِ فِي ( الطَّوَافِ ، ثُمَّ يَقْتَصِرُ عَلَى أَفْعَالِ الْحَجِّ ) فِيهِمَا فِيحْصِلَانِ .  
فَأَمَّا الْأَوَّلُ .. فَلَخَبَرُ عَائِشَةَ السَّابِقِ<sup>(٢)</sup> ، وَأَمَّا الثَّانِي .. فَلِمَا رَوَى مُسْلِمٌ : أَنَّ عَائِشَةَ أَحْرَمَتْ بِعُمْرَةٍ ، فَدَخَلَ عَلَيْهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَوَجَدَهَا تَبْكِي ، فَقَالَ : « مَا شَأْنُكِ ؟ » قَالَتْ : حُضْتُ ، وَقَدْ حَلَّ النَّاسُ وَلَمْ أَحِلِّ ، وَلَمْ أَطْفِ بِالْبَيْتِ ، / فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « أَهْلِي بِالْحَجِّ » ففعلت ، ووقفت المواقف ، حتى إذا طهرت .. طافت [ بالبيت و ] بالصفاء

(١) الإشراف على مذاهب العلماء (٢٩٦/٣) .

(٢) تقدم ذكره وتخرجه قريباً (١٥٣/٣) .

وَأَنَّ أَهْلَ بِالْحَجِّ ، ثُمَّ أَدْخَلَ عَلَيْهِ الْعُمْرَةَ .. فَفِيهِ قَوْلَانِ ؛ أَحَدُهُمَا : يَصِحُّ وَيَصِيرُ قَارِئاً ، وَالثَّانِي : لَا يَصِحُّ . وَيَجِبُ عَلَى الْمُتَمَتِّعِ وَالْقَارِنِ دَمٌ ،

والمروة ، فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم : « قد حلت من حجك وعمرتك جميعاً » <sup>(١)</sup> .

فلو شرع في الطواف .. لم يصح إحرامه بالحج ؛ لاتصال إحرام العمرة بمقصوده ؛ وهو أعظم أفعالها ، فيقع عنها ، ولا ينصرف بعد ذلك إلى غيرها .

\* \* \*

( وإن ) عكس ؛ بأن ( أهل بالحج ) في أشهره ( ثم أدخل عليه العمرة ) قبل طواف القدوم .. ( ففيه قولان ؛ أحدهما ) وهو القديم : ( يصح ) قياساً على العكس <sup>(٢)</sup> ، ( ويصير قارئاً ) أيضاً .

( والثاني ) وهو الأظهر الجديد : ( لا يصح ) <sup>(٣)</sup> ؛ لأنه لا يستفيد به شيئاً ، بخلاف إدخال الحج على العمرة ؛ فإنه يستفيد به الوقوف والرمي والمبيت .

### [ دم التمتع والقِران ]

( ويجب على ) كُلِّ مَنْ ( المتمتع والقارن دم ) لقوله تعالى : ﴿ فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ﴾ <sup>(٤)</sup> ، التقدير : تمتع بالإحلال من العمرة ، ولقول عائشة رضي الله تعالى عنها : ( ذبح رسول الله صلى الله عليه وسلم

(١) صحيح مسلم (١٢١٣) عن سيدنا جابر بن عبد الله رضي الله عنهما .

(٢) انظر « بحر المذهب » ( ٩٢/٥ ) .

(٣) الأم ( ٣٣٥/٣ ) .

(٤) سورة البقرة : ( ١٩٦ ) .

وَلَا يَجِبُ ذَلِكَ عَلَى الْقَارِنِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِنْ غَيْرِ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ،  
وَلَا عَلَى الْمُتَمَتِّعِ إِلَّا أَلَّا يَعُودَ لِإِحْرَامِ الْحَجِّ إِلَى الْمِيقَاتِ ..... .

عن نسائه البقر يوم النحر ( قالت : ( وكن قارناتٍ ) رواه الشيخان <sup>(١)</sup> .

( ولا يجب ذلك على القارن إلا أن يكون من غير حاضري المسجد  
الحرام ) قياساً على المتمتع في الآية الآتية .

\* \* \*

أما إذا كان من حاضري المسجد الحرام .. فلا دم عليه ؛ لأن دم القران  
فرغ دم التمتع ؛ لأنه وجب بالقياس عليه ، ودم التمتع لا يجب على الحاضر ،  
ففرعه أولى .

ولو أحرم آفاقي بالعمرة في وقت الحج وأتمّها ، ثم قرن من عامه .. لزمه  
دمان ؛ دمٌ لتمتّعه ، ودمٌ لقرانه ، قاله البغوي في « تهذيبه » <sup>(٢)</sup> .

ولو عاد القارن من مكة إلى الميقات قبل الوقوف بعرفة ، وقبل التلبّس  
بنسكٍ آخر .. سقط الدم عنه ؛ كما في المتمتع المذكور في قوله : ( ولا على  
المتمتع ، إلا أَلَّا يَعُودَ لِإِحْرَامِ الْحَجِّ إِلَى الْمِيقَاتِ ) الذي أحرم بالعمرة منه ،  
أو إلى مثل مسافته ، وكذا إلى ميقاتٍ دون مسافة ميقاته ، وأحرم بالحج ممّا  
عاد إليه في الكل ، وكذا لو عاد إلى الميقات مُحْرِمًا به قبل تلبّسه بنسكٍ ؛ لأن  
المقصود : قطع تلك المسافة مُحْرِمًا .

\* \* \*

(١) صحيح البخاري ( ١٧٠٩ ) ، صحيح مسلم ( ١٢٥ / ١٢١١ ) بنحوه .

(٢) انظر « فتاوى البلقيني » ( ص ٢٥٠ - ٢٥١ ) .

وَأَلَّا يَكُونَ مِنْ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ، وَحَاضِرُو الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ : أَهْلُ الْحَرَمِ ، وَمَنْ كَانَ مِنْهُ عَلَى مَسَافَةٍ لَا تُقْصَرُ فِيهَا الصَّلَاةُ .....

ولو استأجره شخصٌ لحجٍّ ، وآخرٌ لعمرة ، فتمتّع عنهما ، أو اعتمر أجير حجٍّ عن نفسه ، ثم حجَّ عن المستأجر ؛ فإن كان قد تمتّع بالإذن من المستأجرين ، أو أحدهما في الأولى ، ومن المستأجر في الثانية .. فعلى كل من الآذنين أو الآذن والأجير نصف دمٍ إن أسرا ، وإن أعسرا أو أحدهما - كما بحثه بعضهم - .. فالصوم على الأجير ؛ لأن بعضه في الحج ، وتقدّم نظيره <sup>(١)</sup> ، أو تمتّع بلا إذنٍ ممن ذكر .. لزمه دمان ؛ دم التمتع ، ودمٌ لأجل الإساءة بمجاوزة الميقات <sup>(٢)</sup> .

\* \* \*

( و ) إلا ( ألا يكون من حاضري المسجد الحرام ) لقوله تعالى : ﴿ ذَٰلِكَ لِمَنْ لَّمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ <sup>(٣)</sup> .

( وحاضرو المسجد الحرام : أهل الحرم ) ، ومن إطلاق المسجد الحرام / على جميع الحرم - كما هنا - قوله تعالى : ﴿ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَٰذَا ﴾ <sup>(٤)</sup> .

( و ) كذا ( من كان منه ) أي : الحرم ( على مسافةٍ لا تُقصر فيها الصلاة )

(١) انظر ما تقدم ( ١٤٧/٣ ) .

(٢) في هامش الأصل : ( بلغ مقابلةً بالمسجد الحرام النبوي بالروضة الشريفة ) .

(٣) سورة البقرة : ( ١٩٦ ) .

(٤) سورة التوبة : ( ٢٨ ) .

.....

لُقِرْبَهُمْ مِنْهُ ، والقريب من الشيء يقال : إنه حاضره ؛ قال تعالى : ﴿ وَسَكَتَهُمْ عَنْ الْقَرْيَةِ الَّتِي كَانَتْ حَاضِرَةَ الْبَحْرِ ﴾ <sup>(١)</sup> ؛ أي : قريبة [ منه ] .

والمعنى في ذلك : أنهم لم يريحوا ميقاتاً ؛ أي : عاماً لأهله ولمن مرَّ به ، فلا يشكل بمن بينه وبين مكة أو الحرم دون مسافة القصر إذا عنَّ له النسك ثمَّ ؛ فإنه وإن ربح ميقاتاً بتمتُّعه لكنه ليس ميقاتاً عاماً .

\* \* \*

فمن جاوز الميقات من الآفاقيين ولو غير مريدٍ نسكاً ، ثم بدا له فأحرم بالعمرة قُرب دخول مكة أو عقب دخولها . . لزمه دم التمتع ؛ لأنه ليس من الحاضرين ؛ لعدم الاستيطان ، وقولُ « الروضة » كـ « أصلها » : في دون المرحلتين : ( من جاوز الميقات مريداً للنسك ثم أحرم بعمرة . . لا يلزمه دم التمتع ) <sup>(٢)</sup> . . محمولٌ على من استوطن ، ولا يضرُّ التقييد بالمريد ؛ لأنَّ غيره مفهومٌ بالموافقة .

واعتبروا المسافة من الحرم ؛ لأن كل موضع ذَكَرَ اللهُ فيه المسجدَ الحرام . . فهو الحرم إلا قوله : ﴿ قَوْلٍ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ <sup>(٣)</sup> . . فهو نفس الكعبة .

\* \* \*

فإن كان للمتمتع مسكنان ؛ أحدهما بعيدٌ ، والآخر قريبٌ . . اعتُبر في كونه

(١) سورة الأعراف : ( ١٦٣ ) .

(٢) روضة الطالبين ( ٥١٩/٢ ) ، الشرح الكبير ( ٣٤٨/٣ - ٣٤٩ ) .

(٣) سورة البقرة : ( ١٤٤ ) .

.....

من الحاضرين أو غيرهم كثرة إقامة بأحدهما ، فإن استوت إقامته بهما .. اعتُبر بوجود الأهل والمال ، فإن كان أهله بأحدهما وماله بالآخر .. اعتُبر بمكان الأهل ، ذكره المحب الطبري ، قال : ( والمراد بالأهل : الزوجة والأولاد الذين تحت حجره ، دون الآباء والإخوة )<sup>(١)</sup> ، فإن استويا في ذلك .. اعتُبر بعزم الرجوع إلى أحدهما للإقامة فيه ، فإن لم يكن له عزمٌ .. اعتُبر بإنشاء ما خرج منه . وللغريب المستوطن في الحرم ، أو فيما دون مسافة القصر منه .. حكمُ أهل البلد الذي فيه .

ويلزم الدم آفاقياً تمتّع ناوياً الاستيطان بمكة ولو بعد العمرة ؛ لأن الاستيطان لا يحصل بمجرد النية .

\* \* \*

ولو جاوز الميقات مُحرماً بالعمرة في غير أشهر الحج ، وأتمّها ولو في أشهره ثم حجَّ .. لم يلزمه الدم ؛ لأنه لم يجمع بينهما في وقت الحج ، فأشبهه المُفرد .

\* \* \*

ومن لم يحج من عامه الذي اعتمر فيه .. لا دم عليه ؛ لِمَا روى البيهقي بإسنادٍ حسنٍ عن سعيد بن المسيب قال : ( كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يعتمرون في أشهر الحج ، فإذا لم يحجُّوا من عامهم ذلك .. لم يُهدوا )<sup>(٢)</sup> .

(١) انظر « المهمات » ( ٢٦٤/٤ ) .

(٢) السنن الكبير ( ٣٥٦/٤ ) برقم ( ٨٨٦١ ) بنحوه .

وَالْأَفْضَلُ : أَنْ يُذْبَحَ دَمُ التَّمَتُّعِ وَالْقِرَانِ يَوْمَ النَّحْرِ ؛ فَإِنْ ذَبَحَ الْمُتَمَتِّعُ بَعْدَ الْفَرَاغِ مِنَ الْعُمْرَةِ ، وَالْقَارَنُ بَعْدَ الْإِحْرَامِ بِالْحَجِّ .. جَازَ عَلَى ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ ، وَقِيلَ : لَا يَجُوزُ دَمُ التَّمَتُّعِ حَتَّى يَفْرُغَ مِنَ الْعُمْرَةِ وَيُحْرِمَ بِالْحَجِّ .

### [ بيان دم التمتع ووقته ]

( و ) وقت وجوب الدم على المتمتع : إحرامه بالحج ؛ لأنه حينئذ يصير متمتعاً بالعمرة إلى الحج ، ولا يتأقَّت ذبحه بزمن ؛ كسائر دم الجبرانات ، لكن ( الأفضل : أن يذبح دم التمتع و ) دم ( القران يوم النحر ) للاتباع <sup>(١)</sup> ، وللخروج من خلاف من أوجبه فيه ، ( فإن ذبح المتمتع بعد الفراغ من العمرة ) وقبل الإحرام بالحج ، ( والقارن / بعد الإحرام بالحج ) فيما إذا أدخله على العمرة .. ( جاز على ظاهر المذهب ) لأنه حقٌّ ماليٌّ وجب بسببَيْنِ ؛ وهما : الفراغ من العمرة ، والشروع في الحج ، فإذا وُجد أحدهما .. جاز تقديمه على الآخر كالزكاة .

( وقيل : لا يجوز دم التمتع حتى يفرغ من العمرة ويُحْرِمَ بالحج ) قياساً على العبادة البدنية كالصوم .

\* \* \*

(١) أخرج البخاري ( ١٧٠٩ ) واللفظ له ، ومسلم ( ١٢١١/١٢٥ ) عن سيدتنا أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها قالت : ( خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم لخمسٍ بقين من ذي القعدة ، لا نرى إلا الحج ، فلما دنونا من مكة .. أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم من لم يكن معه هديٌّ إذا طاف وسعى بين الصفا والمروة .. أن يحلَّ ) ، قالت : ( فدخل علينا يوم النحر بلحم بقرٍ ، فقلت : ما هذا ؟ قال : نحر رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أزواجه ) .



فَإِنْ لَمْ يَجِدِ الْهَدْيَ . . صَامَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ ، وَسَبْعَةً إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ فِي أَصْحِ الْقَوْلَيْنِ ، وَإِذَا فَرَغَ مِنَ الْحَجِّ فِي الْقَوْلِ الْآخَرِ .

( فَإِنْ لَمْ يَجِدْ ) أي : المتمتع أو القارن ( الهدي ) بأن عجز عنه حساً أو شرعاً ، في موضعه وهو الحرم ؛ بأن لم يجده فيه ، أو وجده بأكثر من ثمن مثله ، أو وهو محتاج إليه أو إلى ثمنه أو غير ذلك . . ( صام ) وجوباً ( ثلاثة أيام في الحج ، وسبعة إذا رجع إلى أهله ) أي : وطنه ( في أَصْحِ الْقَوْلَيْنِ ) لقوله تعالى : ﴿ فَهَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتَ ﴾ <sup>(١)</sup> ، وروى الشيخان : أنه صلى الله عليه وسلم قال للمتمتعين : « فمن كان معه هدي . . فليهد ، ومن لم يجد . . فليصم ثلاثة أيام في الحج ، وسبعة إذا رجع إلى أهله » <sup>(٢)</sup> .

( وإذا فرغ من الحج في القول الآخر ) بناءً على أن المراد بـ ( الرجوع ) في الآية : الفراغ منه ، لا العود إلى الوطن .

\* \* \*

وما تقرّر من أن العبرة بالعدم في موضع الذبح . . يفارق الكفارة - حيث يُعتبر فيها العدم مطلقاً - بأن في بدل الدم تأقيتاً بكونه في الحج ، ولا تأقيت في الكفارة ، ولو علم أنه يجده قبل فراغ الصوم . . لم يجب انتظاره .

ووقت صوم الثلاثة من الإحرام بالحج ، فلا يجوز تقديمه عليه ؛ للآية السابقة ، ولأنه عبادةً بدنيةً فلا يقدّم على وقته كالصلاة ، ويستمرّ ذلك إلى يوم النحر ،

(١) سورة البقرة : ( ١٩٦ ) .

(٢) صحيح البخاري ( ١٦٩١ ) ، صحيح مسلم ( ١٢٢٧ ) بنحوه عن سيدنا عبد الله بن عمر رضي الله عنهما .

.....

فلا يجوز تأخيرهُ [ عنه ] ؛ كما لا يجوز تأخير الصلاة عن وقتها ، ولا يجوز صوم شيءٍ منها في يوم النحر ، ولا في أيام التشريق ؛ كما مرَّ ذلك في بابهِ (١) .

\* \* \*

ويستحبُّ له الإحرام بالحج قبل سادس ذي الحِجَّة ؛ ليتِمَّ صوم الثلاثة قبل يوم عرفة ؛ لأنه يستحبُّ فطره للحاج كما مرَّ في ( صوم التطوع ) (٢) .

ولا يجب عليه تقديم الإحرام بزمنٍ يتمكَّن من صوم الثلاثة فيه قبل يوم النحر ، خلافاً لبعض المتأخِّرين في وجوب ذلك ؛ إذ لا يجب تحصيل سبب الوجوب ، ويجوز ألاَّ يحجَّ في هذا العام .

والموسر بالدم يستحبُّ له أن يُحرِّم بالحج يوم التروية ؛ [ وهو ] (٣) ثامن ذي الحِجَّة ؛ للاتِّباع (٤) .

\* \* \*

(١) انظر ما تقدم ( ٨١/٣ ) .

(٢) انظر ما تقدم ( ٦٩/٣ ) .

(٣) في الأصل : ( وهي ) ، والتصويب من « أسنى المطالب » ( ٤٦٦/١ ) ، و« مغني المحتاج » ( ٧٥١/١ ) .

(٤) أخرج البخاري ( ١٥٦٨ ) واللفظ له ، ومسلم ( ١٤٣/١٢١٦ ) عن سيدنا جابر بن عبد الله رضي الله عنهما ، قال أبو شهاب : قدمت متمتعاً مكة بعمره ، فدخلنا قبل التروية بثلاثة أيام ، فقال لي أناسٌ من أهل مكة : تصير الآن حجتك مكية ، فدخلت على عطاء أستفتيه ، فقال : حدثني جابر بن عبد الله رضي الله عنهما : أنه حجَّ مع النبي صلى الله عليه وسلم يوم ساق البُدن معه ، وقد أهلُّوا بالحج مفرداً ، فقال لهم : « أحلُّوا من إحرامكم بطواف البيت ، وبين الصفا والمروة ، وقصِّروا ، ثم أقيموا حلالاً ؛ حتى إذا كان يوم التروية .. فأهلُّوا بالحج ، »

ولا يجوز صوم السبعة في طريقه على القول الأول الأصح ، فإن توطَّن مكة ولو بعد فراغه من الحج .. صام بها ، وإلا .. فلا .

ولو فاتته الثلاثة في الحج .. لزمه صوم العشرة ؛ الثلاثة قضاءً لِمَا مرَّ ، والسبعة أداءً ، ولزمه التفريق بين الثلاثة والسبعة بقدر أربعة أيام ؛ يوم النحر وأيام التشريق ، ومدةً إمكان السير إلى أهله على العادة الغالبة ؛ كما في الأداء ، فلو صام عشرة ولاءً .. حصلت الثلاثة ، ولا يُعتدُّ بالبقية ؛ لعدم التفريق ، ويستحبُّ التتابع في كلِّ من الثلاثة / والسبعة أداءً وقضاءً ؛ للخروج من خلاف من أوجبه .

نعم ؛ إن أحرم بالحج سادس ذي الحِجَّة .. لزمه صوم الثلاثة متتابعةً ؛ لضيق الوقت ، لا [ للتتابع ] <sup>(١)</sup> نفسه .

### خَاتَمُهُ

[ فيما لو وجد الهدى قبل الإحرام وبعد الصوم ، وفي حكم موت المتمتع ]  
لو وجد الهدى بين الإحرام بالحج والصوم .. لزمه الهدى ، لا إن وجدته بعد

→ واجعلوا التي قدمتم بها متعة « فقالوا : كيف نجعلها متعة وقد سمَّينا الحجَّ ؟ فقال : « افعلوا ما أمرتكم ؛ فلولا أنني سَفَتُ الهدى .. لفعلت مثل الذي أمرتكم ؛ ولكن لا يحلُّ مني حرام حتى يبلغ الهدى مَحَلَّهُ » ففعلوا .

(١) في الأصل : ( التتابع ) ، والتصويب من « أسنى المطالب » ( ١ / ٤٦٦ ) ، و« مغني المحتاج » ( ١ / ٧٥١ ) .

.....

الشروع في الصوم ، بل يستحبُّ له ؛ [ للخروج ]<sup>(١)</sup> من خلاف من أوجبه ،  
وإذا مات المتمتع أو القارن ، والواجب عليه هديٌّ .. لم يسقط عنه ، بل يُخرج  
من تركته ، أو صومٌ لكونه معسراً بذلك .. فكمضآن ؛ يسقط عنه إن لم يتمكَّن  
من فعله ، ويصام أو يطعم عنه من تركته لكل يومٍ مُدٌّ إن تمكَّن .



(١) في الأصل : ( الخروج ) ، والتصويب من « مغني المحتاج » ( ١ / ٧٥٢ ) .

## بابُ المواقيت

مِيقَاتُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ : ذُو الْحُلَيْفَةِ ، وَمِيقَاتُ أَهْلِ الْيَمَنِ : يَلْمَلَمُ . . . . .

### ( باب ) بيان ( المواقيت ) المكانية للنسك

لأن الزمانية قد تقدّمت <sup>(١)</sup> ؛ وهي جمع ميقاتٍ ، ومعناه لغةً : الحدُّ ، وأصله : الزمان ، والمراد به ها هنا : ما يأتي في قوله : ( مِيقَاتُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ : ذُو الْحُلَيْفَةِ ) بضم الحاء المهملة وبفتح اللام والفاء : مكانٌ ، قال الشيخان : ( على نحو عشر مراحل من مكة ) <sup>(٢)</sup> ، والغزالي - وصحّحه في « المجموع » - : ( ستة أميالٍ من المدينة ) <sup>(٣)</sup> ، وهو المعروف الآن بـ ( أبيار علي ) رضي الله تعالى عنه .

والأفضل لمن هذا ميقاته : أن يُحرّم - كما قال السبكي - من المسجد الذي أحرم [ منه ] <sup>(٤)</sup> النبي صلى الله عليه وسلم <sup>(٥)</sup> ، وهذا المِيقَاتُ أبعد المواقيت من مكة .



( ومِيقَاتُ أَهْلِ الْيَمَنِ ) أي : تهامة : ( يَلْمَلَمُ ) بفتح الياء واللامين وإسكان

(١) انظر ما تقدم ( ١٤٧/٣ ) .

(٢) الشرح الكبير ( ٣٣٢/٣ ) ، روضة الطالبين ( ٥١١/٢ ) .

(٣) البسيط ( ق ٣٦/٢ ) مخطوط ، المجموع ( ١٩٨/٧ ) .

(٤) في الأصل : ( فيه ) ، والتصويب من « الابتهاج في شرح المنهاج » .

(٥) الابتهاج في شرح المنهاج ( ق ٨٦/٢ ) مخطوط .

وَمِيقَاتُ أَهْلِ نَجْدٍ : قَرْنٌ ، وَمِيقَاتُ أَهْلِ الشَّامِ وَمِصْرَ : الْجُحْفَةُ . . . . .

الميم بينهما - ويقال له : ألملم - : جبلٌ من جبال تهامة ، على ليلتين من مكة .

\* \* \*

( وميقات أهل نجد ) أي : نجد اليمن ونجد الحجاز : ( قَرْن ) بإسكان  
الراء : جبل - ويقال له : قرن المنازل - بينه وبين مكة مرحلتان ، وهم الجوهري  
في تحريك الراء ، وفي قوله : ( إن أويساً القرني منسوبٌ إليه ) <sup>(١)</sup> ، وإنما هو  
منسوبٌ إلى قَرْنِ قبيلةٍ من مراد ؛ كما ثبت في « مسلم » <sup>(٢)</sup> .

ونجد : اسمٌ للمكان المرتفع ، وإن أُطلق . . فالمراد به : نجد الحجاز ،  
ويُسَمَّى المنخفض غوراً .

\* \* \*

( وميقات أهل الشام ومصر ) والمغرب : ( الْجُحْفَةُ ) بجيم مضمومة ثم  
حاء مهملة ساكنة ؛ وهي قريةٌ كبيرةٌ بين مكة والمدينة ، قيل : على نحو ثلاث  
مراحل من مكة ، والمعروف المشاهد : ما قاله الرافعي : ( إنها على خمسين

(١) الصحاح ( ١٧٤٩/٥ ) ، مادة ( قرن ) .

(٢) صحيح مسلم ( ٢٢٥/٢٥٤٢ ) عن أسير بن جابر قال : كان عمر بن الخطاب رضي الله  
عنه إذا أتى عليه أمداد أهل اليمن . . سألهم : أفياكم أويس بن عامر ؟ حتى أتى على  
أويس فقال : أنت أويس بن عامر ؟ قال : نعم ، قال : من مراد ثم من قرن ؟ قال : نعم ، قال :  
فكان بك برصٌ فبرأت منه إلا موضع درهم ؟ قال : نعم ، قال : لك والدة ؟ قال : نعم ، قال :  
سمعتُ رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « يأتي عليكم أويس بن عامر مع أمداد أهل  
اليمن ، من مراد ثم من قرن ، كان به برصٌ فبرأ منه إلا موضع درهم ، له والدة هو بها برٌّ ، لو  
أقسم على الله . . لأبْرَه ؛ فإن استطعت أن يستغفر لك . . فافعل » فاستغفر لي ، فاستغفر له . . .  
الحديث .

وَمِيقَاتُ أَهْلِ الْعِرَاقِ : ذَاتُ عِرْقٍ ؛ فَإِنْ أَهَلُّوا مِنَ الْعَقِيقِ .. كَانَ أَفْضَلَ . . . .

فرسخاً منها) <sup>(١)</sup> ، وهي الآن خرابٌ ، وسُمِّيت جحفة ؛ لأن السيل أجحفها وحمل أهلها ، ويقال لها : مَهْيَعَةٌ بوزن مَرْتَبَةٍ ، ومَهْيَعَةٌ بوزن مَعِيشَةٍ .

\* \* \*

( ومِيقَاتُ أَهْلِ الْعِرَاقِ ) بكسر العين مذكَرٌ على المشهور ، وخراسان : ( ذات عرق ) وهي قريةٌ على مرحلتين من مكة ، وقد خربت ، ( فإن أَهَلُّوا مِنَ الْعَقِيقِ ) وهو وادٍ فوق ذات عرقٍ .. ( كان أَفْضَلَ ) لهم من ذات عرقٍ ؛ لأنه أحوط ، ولَمَّا روى ابن عباسٍ : ( أنه صلى الله عليه وسلم وَقَّتْ لَأَهْلِ الْمَشْرِقِ الْعَقِيقَ ) / رواه الترمذي وحسنه <sup>(٢)</sup> ، لكن ردّه في « المجموع » <sup>(٣)</sup> .

\* \* \*

والأصل في المواقيت : خبر « الصحيحين » : أنه صلى الله عليه وسلم وَقَّتْ لأهل المدينة ذا الحليفة ، ولأهل الشام الجحفة ، ولأهل نجد قَرْنَ المنازل ، ولأهل اليمن يلملم ، وقال : « هُنَّ لَهُنَّ وَلَمَنْ أَتَى عَلَيْهِنَّ مِنْ غَيْرِ أَهْلِهِنَّ مَمَّنْ أَرَادَ الْحَجَّ وَالْعَمْرَةَ ، وَمَنْ كَانَ دُونَ ذَلِكَ .. فَمَنْ حَيْثُ أَنْشَأَ ، حَتَّى أَهْلُ مَكَّةَ مِنْ مَكَّةَ » <sup>(٤)</sup> .

(١) الشرح الكبير (٣/٣٣٢) .

(٢) سنن الترمذي (٨٣٢) .

(٣) المجموع (١٩٨/٧) .

(٤) صحيح البخاري (١٥٢٤) ، صحيح مسلم (١٢/١١٨١) عن سيدنا عبد الله بن عباس رضي الله عنهما .

وَهَذِهِ الْمَوَاقِيتُ لِأَهْلِهَا ، وَلِكُلِّ مَنْ مَرَّ بِهَا مِنْ غَيْرِ أَهْلِهَا . . . . .

وخبر الشافعي : ( أنه صلى الله عليه وسلم وقَّت لأهل المدينة ذا الحليفة ، ولأهل الشام ومصر والمغرب الجُحفة ) <sup>(١)</sup> .

وخبر النسائي وغيره بإسنادٍ صحيح - كما في « المجموع » - : ( أنه صلى الله عليه وسلم وقَّت لأهل الشام ومصر الجُحفة ، ولأهل العراق ذات عرق ) <sup>(٢)</sup> .

### فَالْعِدَّةُ

[ في بيان السَّنة التي أقت فيها رسول الله ﷺ المواقيت ]

قال بعضهم : سألت أحمد ابن حنبل : في أيِّ سنة أقت النبي صلى الله عليه وسلم مواقيت الإحرام ؟ قال : ( عام حج ) وهي حجة الوداع <sup>(٣)</sup> .

\* \* \*

( وهذه المواقيت لأهلها ، ولكل من مرَّ بها من غير أهلها ) لخبر « الصحيحين » السابق <sup>(٤)</sup> .

وميقات من كان بمكة ولو من غير أهلها مكة ، لا سائر الحرم ؛ لِما تقدَّم في الخبر : « حتى أهل مكة من مكة » <sup>(٥)</sup> .

(١) الأم (٥١٩/٣) .

(٢) سنن النسائي (١٢٣/٥) ، وأخرجه الدارقطني (٢٣٦/٢) عن سيدتنا أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها .

(٣) فتح الباري (٣٨٩/٣) ، مرعاة المفاتيح (٣٤٢/٨) .

(٤) تقدم تخريجه قريباً (١٦٩/٣) .

(٥) تقدم تخريجه قريباً (١٦٩/٣) .



وَمَنْ كَانَ أَهْلُهُ دُونَ الْمِيقَاتِ ، أَوْ فِي الْحَرَمِ .. فَمِيقَاتُهُ مَوْضِعُهُ .....

وقيس بأهلها غيرهم مَن هو بها ، فإن فارق بنيانها وأحرم خارجها ولم يَعُدْ إليها قبل الوقوف .. أساء ولزمه دمٌ ؛ كمجاوزة سائر المواقيت ، قال المحب الطبري بحثاً : ( إلا إذا أحرم من محاذاتها .. فإنه لا إساءة ولا دم ؛ كما لو أحرم من محاذاة سائر المواقيت ) <sup>(١)</sup> .

قال البلقيني : ( ومحلُّه أيضاً : إذا لم يصل إلى ميقاتٍ ، وإلا .. فلا إساءة ، صرَّح به القاضي أبو الطيب ؛ كما في « شرح المذهب » ، وهو مقتضى كلام الأصحاب في سقوط دم التمتع بذلك ، فإن عاد إلى مكة قبل الوقوف .. سقط عنه الدم . نعم ؛ إن وصل في خروجه إلى مسافة القصر .. لم يسقط الدم بذلك ، بل بوصوله إلى الميقات الذي للأفاقي ؛ كما صرَّح به البغوي ) <sup>(٢)</sup> .

وإحرام المكي من باب داره أفضل ، فيدخل المسجد الحرام مُحَرِّماً لطواف الوداع <sup>(٣)</sup> .



( ومن كان أهله دون الميقات ، أو في الحرم .. فميقاته موضعه ) لخبر ابن عباسٍ السابق <sup>(٤)</sup> .

(١) انظر « أسنى المطالب » ( ٤٥٩/١ ) .

(٢) الاعتناء والاهتمام بفوائد شيخي الإسلام ( ق ١٩٣/١ ) مخطوط .

(٣) عبارة « أسنى المطالب » ( ٤٥٩/١ ) : ( « فیدخل المسجد الحرام » مُحَرِّماً » وإحرامه من بابه يكون بعد مجيئه من صلاة ركعتي الإحرام في المسجد الحرام ؛ إذ الإحرام لا يسنُّ عقب الصلاة بل عند الخروج إلى عرفات ، ثم يأتي المسجد مُحَرِّماً لطواف الوداع لا للصلاة ) .

(٤) تقدم تخريجه قريباً ( ١٦٩/٣ ) .

وَمَنْ سَلَكَ طَرِيقًا لَا مِيقَاتَ فِيهِ .. أَحْرَمَ إِذَا حَازَى أَقْرَبَ الْمَوَاقِيتِ إِلَيْهِ .

والإحرام من الطرف الأبعد عن مكة من كل ميقات أفضل من الإحرام من وسطه وآخره ؛ ليقطع الباقي مُحْرَمًا ، قال السبكي : ( إلا ذا الحليفة ؛ فينبغي أن يكون إحرامه من المسجد الذي أحرم منه النبي صلى الله عليه وسلم أفضل ) <sup>(١)</sup> .

[ حكم من سلك طريقاً لا ميقات فيه ]

( ومن سلك طريقاً لا ميقات فيه ) ممّا ذُكِرَ .. ( أحرم إذا حاذى ) بذال معجمة ؛ أي : سامتَ بيمينه أو يساره ( أقرب المواقيت إليه ) سواء أكان في البرّ أم في البحر ؛ لخبر البخاري عن ابن عمر : أن أهل العراق أتوا عمر فقالوا : يا أمير المؤمنين ؛ إن رسول الله صلى الله عليه وسلم حدّ لأهل نجدٍ قرناً ، وهو جورٌ - أي : مائلٌ - عن طريقنا ، وإنّا إن أردنا قرناً . / شقّ علينا ، قال : ( فانظروا حدوها من طريقكم ) فحدّ لهم عمر ذات عِرْقٍ ، ولم ينكر عليه أحدٌ <sup>(٢)</sup> .

فإن أشكل عليه الميقات أو موضع محاذاته .. اجتهد ، ويستحبُّ له أن يستظهر ، خلافاً للقاضي أبي الطيب حيث أوجب الاستظهار <sup>(٣)</sup> .



ولو حاذى ميقتين .. أحرم من أقربهما إليه وإن كان الآخر أبعد إلى مكة ، فإن استويا في القُرب إليه .. أحرم من أبعدهما لمكة وإن حاذى الأقرب إليها أوّلاً ؛ كأن كان الأبعد منحرفاً أو وعراً .

(١) الابتهاج في شرح المنهاج (ق ٨٦/٢) مخطوط .

(٢) صحيح البخاري (١٥٣١) .

(٣) تعليقة الطبري (ق ١٩٨/٣) مخطوط .

وَمَنْ كَانَ دَارُهُ فَوْقَ الْمِيقَاتِ .. فَلَا فَضْلَ : أَلَّا يُحْرَمَ إِلَّا مِنْ الْمِيقَاتِ فِي  
أَصَحِّ الْقَوْلَيْنِ ، .....

فإن قيل : فإذا استويا في القُرب إليه [ فكلاهما ] <sup>(١)</sup> ميقاته .

قلنا : لا ، بل ميقاته الأبعد إلى مكة ، وتظهر فائدته : فيما لو جاوزهما مريداً  
للسك ولم يعرف موضع المحاذاة ، ثم رجع إلى الأبعد أو إلى مثل مسافته ..  
سقط عنه الدم ، لا إن رجع إلى الآخر .

فإن استويا في القُرب إليها وإليه .. أحرم من محاذاتهما إن لم [ يحاذِ ] <sup>(٢)</sup>  
أحدهما قبل الآخر ، وإلا .. فمن محاذاة الأول ، ولا ينتظر محاذاة الآخر ؛ كما  
أن ليس للمارِّ على ذي الحليفة أن يؤخّر إحرامه إلى الجُحفة .



وإن لم يحاذِ شيئاً من المواقيت .. أحرم على مرحلتين من مكة ؛ لأنه لا  
شيء من المواقيت أقل مسافة من هذا القَدْر .

[ هل الأفضل الإحرام من الميقات أم من دويرة أهله ؟ ]

( ومن كان داره فوق الميقات .. فالأفضل : أَلَّا يُحْرَمَ إِلَّا مِنْ الْمِيقَاتِ فِي  
أَصَحِّ الْقَوْلَيْنِ ) لأنه صلى الله عليه وسلم أحرم بحجّته وبعمره الحديبية من

(١) في الأصل : ( فكلهما ) ، والتصويب من « أسنى المطالب » ( ٤٦٠ / ١ ) ، و« مغني المحتاج »  
( ٦٩٠ / ١ ) .

(٢) في الأصل : ( يجاوز ) ، والتصويب من « أسنى المطالب » ( ٤٦٠ / ١ ) ، و« مغني المحتاج »  
( ٦٩٠ / ١ ) .

وَمِنْ دُوَيْرَةِ أَهْلِهِ فِي الْقَوْلِ الْآخِرِ . وَمَنْ جَاوَزَ الْمِيقَاتِ غَيْرَ مُرِيدٍ لِلنُّسْكِ ،  
ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يُحْرِمَ .. أَهْلًا مِنْ مَوْضِعِهِ ، وَمَنْ جَاوَزَهُ مُرِيدًا لِلنُّسْكِ وَأَحْرَمَ  
دُونَهُ .....

ذي الحليفة ، روى الأول الشيخان <sup>(١)</sup> ، والثاني البخاري <sup>(٢)</sup> ، ( ومن دويرة  
أهله في القول الآخر ) لأنه أكثر عملاً .  
ومن نذر الإحرام من دويرة أهله .. لزمه ولو كان مفضولاً .

### [ حكم مجاوزة الميقات بلا إحرام ]

( ومن جاوز الميقات ) إلى جهة [ الحرم ] ( غير مُريدٍ للنسك ، ثم أراد  
أن [ يحرم .. أهلاً ] <sup>(٣)</sup> من موضعه ) ولا يلزمه العود إلى الميقات ؛ كما شمل  
ذلك [ قوله ] في الخبر السابق : « ومن كان دون ذلك .. فمن حيث أنشأ »  
وأشار إليه بقوله : « مَنْ أَرَادَ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ » <sup>(٤)</sup> .

\* \* \*

( ومن جاوزه ) أي : الميقات ( مُريدًا للنسك ) غير مُحرَّم ولم ينوِ العود  
إليه أو إلى مثل مسافته من ميقاتٍ آخر .. أثم ؛ للإجماع وللخبر السابق ، فإن  
خالف ( وأحرم دونه ) .. لزمه العود إليه مُحرِّماً ؛ تداركاً لِمَا فاتته ، وأثم بترك  
العود إلا لعذر ؛ كضيق الوقت ، وخوف الطريق أو الانقطاع عن الرفقة ، وسهوه

(١) صحيح البخاري ( ١٦٩١ ) ، صحيح مسلم ( ١٢٢٧ ) عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما .

(٢) صحيح البخاري ( ٤١٧٨ ) عن سيدنا المسور بن مخرمة رضي الله عنهما .

(٣) في الأصل : ( يهل أحرم ) ، والتصويب من مخطوطات « التنبيه » .

(٤) أخرجه البخاري ( ١٥٢٤ ) ، ومسلم ( ١٢/١١٨١ ) ، وقد تقدم ( ٣/١٦٩ ) .

فَعَلَيْهِ دَمٌ ؛ فَإِنْ عَادَ إِلَى الْمِيقَاتِ قَبْلَ التَّلْبُسِ بِالنُّسْكِ .. سَقَطَ عَنْهُ الدَّمُ .

وجهله ، فلا عود عليه ولا إثم لعذره ، فإن أحرم ولم يعد وإن كان معذوراً في ذلك .. ( فعليه دم ) لقول ابن عباس : ( من نسي من نسكه شيئاً أو تركه .. فليهرق دمًا ) رواه مالك وغيره بإسنادٍ صحيح<sup>(١)</sup> .

وشروط لزومه : أن يُحْرِمَ بعد المجاوزة ، وأن يُحْرِمَ في تلك السنة ، بخلاف ما إذا لم يُحْرِمَ أصلاً ؛ لأن لزومه إنما هو لتقصان النسك ، لا بدل منه ، وبخلاف ما إذا أحرم في سنةٍ أخرى ؛ لأن إحرام هذه السنة لا يصلح لإحرام غيرها . وقضية كلامه : أن الكافر إذا جاوز الميقات مريداً للنسك ، ثم أسلم وأحرم دونه .. يكون كالمسلم فيما ذُكر ، وهو كذلك / .



( فإن عاد إلى الميقات ) أو إلى مثل مسافته من ميقاتٍ آخر ( قبل التلبس بالنسك .. سقط عنه الدم ) لأنه قطع المسافة من الميقات مُحْرِمًا وأدَّى المناسك كلها بعده ، فكان كما لو أحرم منه ، سواء أكان دخل مكة أم لا ، لا إن عاد بعد التلبس بنسكٍ ولو طواف القدوم ؛ فلا يسقط عنه الدم ؛ لتأدي النسك بإحرام ناقصٍ .

وقضية كلامه : أن الدم وجب ثم سقط بالعود ، وهو وجهٌ في « الحاوي »<sup>(٢)</sup> ، والصحيح : أنه لا يجب إلا بفوات العود .

(١) الموطأ ( ٤١٩/١ ) ، وأخرجه الدارقطني ( ٢٤٤/٢ ) ، والبغوي في « الجعديات »

( ١٨٢٥ ) ، والبيهقي ( ٣٠/٥ ) برقم ( ٨٩٩٧ ) .

(٢) الحاوي الكبير ( ٩٣/٥ ) .

## باب الإحرام وما يحرم فيه

إِذَا أَرَادَ أَنْ يُحْرِمَ .. اغْتَسَلَ ؛ فَإِنْ لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ .. تَيَمَّمَ .....

### ( باب ) بيان ( الإحرام )

أي : الدخول في النسك بالنية ، وسُمِّيَ بذلك ؛ لاقتضائه دخول الحرم ،  
وقيل : لاقتضائه تحريم الأمور الآتية .

### ( وما يحُرَّم ) بفتح الياء ( فيه ) ممَّا سيأتي

( إذا أراد أن يُحْرِمَ .. اغتسل ) ندباً ؛ للاتِّباع ، رواه الترمذي وحسَّنه <sup>(١)</sup> ،  
وإنَّما لم يجب ؛ لأنه غُسلٌ لمستقبل كغسل الجمعة والعيد ، ويكره تركه ،  
وإحرامه جنباً ، وسواءٌ أحرم بحجٍّ أم بعمرة أم بهما أم مطلقاً ، ولا فرق بين  
المميَّز وغيره ، ويُغسَله وليُّه <sup>(٢)</sup> ، ولا بين الحائض والنفساء وغيرهما ؛ لأنَّ  
حكمته : التنظيف ، وتنوي الحائض والنفساء ، فإن أمكنهما المقام في الميقات  
حتى يطهرا .. فالأفضل لهما : أن يؤخِّرا الإحرام إلى ذلك ؛ ليقع إحرامهما في  
أكمل أحوالهما .

( فإن لم يجد الماء ) بأن فقده حساً أو شرعاً .. ( تيمَّمَ ) ندباً ؛ لأن التيمم

(١) سنن الترمذي ( ٨٣٠ ) عن سيدنا زيد بن ثابت رضي الله عنه ، وقد تقدم ذكره  
( ٤٣٧ / ١ ) .

(٢) أي : ويغسل غير المميَّز وليُّه .

وَيَتَجَرَّدُ عَنِ الْمَخِيطِ .....

ينوب عن الغسل الواجب ، فعن المندوب أولى ، ولأن الغسل مرادٌ للقرية والنظافة ، فإذا تعذر أحدهما .. بقي الآخر .

\* \* \*

( ويتجرّد ) الذّكر ( عن المخييط ) قبل الإحرام وجوباً ؛ كما صرّح به النووي في « مجموعه » كالرافعي <sup>(١)</sup> ؛ لينتفي عنه لبسه في الإحرام الذي هو محرّمٌ عليه ؛ كما سيأتي <sup>(٢)</sup> ، لكن صرّح النووي في « مناسكه » واستحسنه السبكي وغيره تبعاً للمحب الطبري باستحبابه <sup>(٣)</sup> ؛ لأن سبب وجوبه وهو الإحرام لم يُوجد .

ولهذا : لو قال : إن وطئتكَ فأنت طالقٌ .. لم يمتنع عليه وطؤها ، وإنما يجب النزع عقبه ، ولأنه لا يجب عليه إزالة ملكه عن الصيد قبل الإحرام مع أن المدرك فيهما واحدٌ .

وأجيب : بأن الوطء يقع في النكاح فلا يحرم ، وإنما يجب النزع عقبه ؛

(١) المجموع ( ٢٢٧/٧ ) ، الشرح الكبير ( ٣٨٠/٣ ) ، قال السبكي في « الابتهاج في شرح المنهاج » ( ق ٩٩/٢ ) مخطوط : ( وقد رأيت في الأصل الذي قابلته على خط المصنف « يتجرّد » مضبوطاً بضم الدال ؛ لأنه واجب فلا يعطف على السنن ) ولو كان معطوفاً على السنن .. لكان منصوباً ، ومثله في « المهمات » ( ٢٨٩/٤ ) ، و« النجم الوهاج » ( ٤٥٥/٣ ) ، و« تحرير الفتاوي » ( ٥٨٨/١ ) .

(٢) انظر ما سيأتي ( ١٩٦/٣ ) .

(٣) الإيضاح في مناسك الحج والعمرة ( ص ١٠٤ ) ، الابتهاج في شرح المنهاج ( ق ٩٩/٢ ) مخطوط ، وانظر « المهمات » ( ٢٨٩/٤ ) .

فِي إِزَارٍ وَرِدَاءٍ أَبْيَضَيْنِ جَدِيدَيْنِ أَوْ نَظِيفَيْنِ .....

لأنه خروج عن المعصية ، ولأن موجهه ليس الوطء ، بل الطلاق المعلق عليه ، فلا يصح إلحاق الإصرام بالوطء ، وأما الصيد . . فيزول ملكه عنه بالإصرام - كما سيأتي - بخلاف نزع الثوب ؛ لا يحصل به ، فيجب قبله ؛ كما يجب السعي إلى الجمعة قبل وقتها على بعيد الدار .

وقوله : ( المَخِيط ) بفتح الميم وكسر الخاء المعجمة ، وأولى منه : ( مُحِيط ) بضم الميم و [ بالحاء ] <sup>(١)</sup> المهملة ؛ لشموله الخفَّ والنعل واللِّبد والمنسوج .

\* \* \*

ويسنُّ أن يتجرَّد ( في إزارٍ ورياءٍ أبيضين ) لخبر : « البسوا من ثيابكم البياض » <sup>(٢)</sup> ، ويكره المصبوغ ولو بنيلة كراهة تنزيه ؛ كما صرح به في « المجموع » <sup>(٣)</sup> ، ومحله : فيما صبغ / بغير زعفران ؛ لما مرَّ من تحريم المصبوغ على الرجل والخنثى <sup>(٤)</sup> ، وقيد الماوردي والرويانى الكراهة بما صبغ بعد النسج <sup>(٥)</sup> .

( جديدين أو نظيفين ) كذا عبّر كالبيوطي <sup>(٦)</sup> ، وعبارة « الروضة »

(١) في الأصل : ( الحاء ) ، والتصويب من « مغني المحتاج » ( ٦٩٩ / ١ ) .

(٢) أخرجه ابن حبان ( ٥٤٢٣ ) ، وأبو داود ( ٤٠٥٨ ) عن سيدنا عبد الله بن عباس رضي الله عنهما .

(٣) المجموع ( ٣٧٣ / ٧ ) .

(٤) انظر ما تقدم ( ٢٧٤ / ٢ - ٢٧٥ ) .

(٥) الحاوي الكبير ( ١٠١ / ٥ ) ، بحر المذهب ( ٨٦ / ٥ ) .

(٦) مختصر البيوطي ( ص ٦١٤ ) .



وَيَتَنَظَّفُ ، ..... .

ك « أصلها » وغيرهما : ( جديدين ، وإلا .. [ فمغسلين ] )<sup>(١)</sup> .

واعترض في « المجموع » على عبارة الكتاب ، ثم قال : ( ويُحْمَلُ كلامه على موافقة الأصحاب ، وتقدير كلامه : جديدين ، وإلا .. فنظيفين )<sup>(٢)</sup> ، قال الأذري : ( والأحوط : أن يغسل الجديد المقصور ؛ لنشر القصارين له على الأرض ، وقد استحَبَّ الشافعي غسل حصي الجمار احتياطاً ، وهذا أولى به )<sup>(٣)</sup> ، وقضية تعليله : أن غير المقصور كذلك .

وفي نعلين ؛ لخبر : « لِيُحْرَمَ أَحَدُكُمْ فِي إِزَارٍ وَرِدَاءٍ وَنَعْلَيْنِ » رواه أبو عوانة في « صحيحه »<sup>(٤)</sup> .

وخرج بـ ( الذكر ) : الأنثى والخنثى ؛ إذ لا نزعَ عليهما في غير الوجه .

\* \* \*

( ويتنظف ) ندباً بإزالة الشعر والأظفار والأوساخ ، وغسل الرأس بسدر ونحوه ، قال الإسني : ( والقياس : تقديم ذلك على الغسل ؛ كما في الميت )<sup>(٥)</sup> .

(١) روضة الطالبين ( ٥٤١/٢ ) ، الشرح الكبير ( ٣٨٠/٣ ) ، وفي الأصل : ( فمغسلين ) ، والتصويب من « روضة الطالبين » .

(٢) المجموع ( ٢٢٧/٧ ) .

(٣) التوسط والفتح ( ق ٦٢/٣ ) مخطوط .

(٤) أخرجه ابن خزيمة ( ٢٦٠١ ) ، وأحمد ( ٣٤/٢ ) عن سيدنا عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ، وانظر « البدر المنير » ( ١٤٤/٦ ) ، و« التلخيص الجبير » ( ١٥٥٤/٤ ) فقد عزواه لأبي عوانة .

(٥) المهمات ( ٢٩٦/٤ ) .

وَيَتَطَيَّبُ ، .....

وَيُلْبِدُ الرجل شعره بعد الغسل بصمغ ونحوه ؛ لدفع القمل وغيره ،  
( ويتطيب ) ندباً في بدنه بعد الطهر للإحرام ؛ للاتباع ، رواه الشيخان <sup>(١)</sup> ، ولا  
فرق بين الرجل وغيره .

نعم ؛ المُحَدَّة لا تتطيب ، وإنَّما كُرِهَ للنساء الطيب عند خروجهنَّ للجمعة ؛  
لضيق مكانها وزمانها ، فلا يمكنهنَّ اجتناب الرجال غالباً ، بخلاف ذلك في  
النُّسك .

\* \* \*

ويجوز تطيب ثوبه ، ولا يسُنُّ ؛ كما صحَّحه في « الروضة » <sup>(٢)</sup> ، ونقل  
في « المجموع » اتفاق الأصحاب عليه ، قال : ( وأغرب المتولي فحكى فيه  
الخلافاً في الاستحباب ) <sup>(٣)</sup> .

وجرى في « المنهاج » كـ « أصله » على استحبابه <sup>(٤)</sup> ، وقال الزركشي :  
( ليس بغريب ؛ كما زعمه النووي ) <sup>(٥)</sup> ، وعلى القول بجوازه : يكره ؛ كما قاله  
القاضي أبو الطيب وغيره <sup>(٦)</sup> .

(١) صحيح البخاري ( ٢٦٧ ) ، صحيح مسلم ( ٤٧/١١٩٢ ) عن سيدتنا أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها قالت : ( كنت أُطَيَّب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فيطوف على نسائه ، ثم يصبح مُحرماً ينضح طيباً ) .

(٢) روضة الطالبين ( ٥٤٠/٢ ) .

(٣) المجموع ( ٢٢٨/٧ - ٢٢٩ ) .

(٤) منهاج الطالبين ( ص ٢٠٥ ) ، المحرر ( ٤١٤/١ ) .

(٥) خادم الراعي والروضة ( ق ٢٢٢/٣ ) مخطوط .

(٦) تعليقه الطبري ( ق ٢٠٠/٣ ) مخطوط .

وَيُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ .....

ولا بأس باستدامة الطيب في الثوب والبدن ، ولا بطيب له جِزْمٌ ؛ لِمَا رَوَى  
الشيخان عن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت : ( كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى وَبِيصِ  
الطيب في مفرق رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو مُحَرَّمٌ )<sup>(١)</sup> .

والوبيص - بموحدة ومهملة - : البريق ، لكن لو نزع ثوبه المطيب ثم  
لبسه . . لزمته الفدية ؛ كما لو أخذ الطيب من بدنه ثم ردّه إليه ، ولو مسَّ الطيب  
الذي على بدنه أو ثوبه بيده عمداً . . لزمته الفدية ، ويكون مستعملاً للطيب  
ابتداءً ، جزم به في « المجموع »<sup>(٢)</sup> ، فلو لم تكن رائحته في ثوبه : فإن كان  
بحيث لو أُلْقِيَ عليه ماءٌ ظهرت رائحته . . امتنع لبسه بعد نزعه ، وإلا . . فلا .  
ويسنُّ أن تخضب المرأة غير المَحْدَّة للإحرام يديها إلى الكوع بالحناء ؛  
لأنهما قد ينكشfan ، وأن تمسح وجهها بشيء منها ؛ لأنها تُؤَمَّرُ بكشفه ، فلتستر  
لون البشرة بلون الحناء ولو كانت خليةً وعجوزاً ، أما بعد الإحرام . . فيكره  
ذلك ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ الزينة .

وخرج بـ ( المرأة ) : / الذكر والخنثى<sup>(٣)</sup> ، وبـ ( غير المَحْدَّة ) : المَحْدَّة ،  
فيحُرَّمُ عليهم الخضب .

\* \* \*

( ويصلي ركعتين ) للإحرام ندباً قبله إجماعاً ؛ للاتباع ، رواه الشيخان<sup>(٤)</sup> ،

(١) صحيح البخاري ( ١٥٣٨ ) ، صحيح مسلم ( ١١٩٠ ) .

(٢) المجموع ( ٢٢٨/٧ ) .

(٣) فلا يسن لهما الخضب بل يحرم . « منهج » [ أي : « فتح الوهاب » ( ١٣٩/١ ) ] . هامش .

(٤) صحيح البخاري ( ١٥٥٤ ) واللفظ له ، صحيح مسلم ( ٢١/١١٨٤ ) عن نافع قال : كان ←

فَإِذَا بَدَأَ بِالسَّيْرِ .. أَحْرَمَ فِي أَصْحِ الْقَوْلَيْنِ ، .....

ويصلي في مسجد الميقات إن وجد فيه ، ولا يصليهما في وقت الكراهة إذا لم يكن في حرم مكة ؛ كما عُلِمَ ممَّا مرَّ<sup>(١)</sup> .

ولا فرق في سَنِّ صلاتهما بين الرجل وغيره ، ويغني عنها فريضة وراتبة وغيرهما ؛ كتحية المسجد .

ويسنُّ قراءة سورة ( قل يا أيها الكافرون ) في الأولى ، و( الإخلاص ) في الثانية .

\* \* \*

( فإذا بدأ بالسير .. أحرم ) عقبه ( في أَصْحِ الْقَوْلَيْنِ ) أي : عند توجُّهه لطريقه راكباً أو ماشياً ؛ للاتباع في الأول ، رواه الشيخان<sup>(٢)</sup> ، ولخبر مسلم

→ ابن عمر رضي الله عنهما إذا أراد الخروج إلى مكة .. أَدَّهَنَ بَدْهَنٍ لَيْسَ لَهُ رَائِحَةُ طَيِّبَةٍ ، ثُمَّ يَأْتِي مَسْجِدَ ذِي الْحُلَيْفَةِ فَيَصْلِي ، ثُمَّ يَرْكَبُ ، وَإِذَا اسْتَوَتْ بِهِ رَاحِلَتُهُ قَائِمَةً .. أَحْرَمَ ، ثُمَّ قَالَ : ( هُنْكَذَا رَأَيْتَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَفْعَلُ ) .

(١) انظر ما تقدم (٢/ ١٣٥) .

(٢) صحيح البخاري ( ١٦٦ ) واللفظ له ، صحيح مسلم ( ١١٨٧ ) عن عبيد بن جُريج : أنه قال لعبد الله بن عمر : يا أبا عبد الرحمن ؛ رأيتك تصنع أربعاً لم أرَ أحداً من أصحابك يصنعها ؟ قال : وما هي يا بن جُريج ؟ قال : رأيتك لا تمسُّ من الأركان إلا اليمانيين ، ورأيتك تلبس النعال السبتية ، ورأيتك تصبغ بالصفرة ، ورأيتك إذا كنت بمكة أهلَّ الناس إذا رأوا الهلال ولم تهلَّ أنت حتى كان يوم التروية ؟ قال عبد الله : ( أمَّا الأركان .. فإني لم أرَ رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسُّ إلا اليمانيين .

وأما النعال السبتية .. فإني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يلبس النعل التي ليس فيها شَعَرٌ ويتوضأ فيها ، فأنا أحبُّ أن ألبسها .

←

وَفِي الثَّانِي : يُحْرَمَ عَقِيبَ الصَّلَاةِ ، وَيَنْوِي الْإِحْرَامَ بِقَلْبِهِ .....

عن جابر : ( أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم لَمَّا أَهْلَلْنَا أَنْ نُحْرِمَ إِذَا تَوَجَّهْنَا ) <sup>(١)</sup> ؛ أي : ركبانا أو مشاة .

نعم ؛ لو خطب إمام مكة بها يوم السابع .. فالأفضل له : أن يخطب مُحْرِمًا ، فيتقدَّم إحرامه سيره بيوم ، قاله الماوردي <sup>(٢)</sup> .

( وفي الثاني : [ يحرم ] عقيب الصلاة ) جالساً ؛ لِمَا رَوَى الترمذي عن ابن عباس : ( أنه صلى الله عليه وسلم أَهَلََّ بِالْحَجِّ عِنْدَ فَرَاغِهِ مِنْ رَكَعَتَيْهِ ) <sup>(٣)</sup> .

قوله : ( عقيب ) قال النووي في « تحريره » : ( هكذا تَكَرَّرَتْ فِي « التنبيه » وغيره من كتب الفقه : « عقيب » بالياء ، وهي لُغَةٌ قَلِيلَةٌ ، وَالْمَشْهُورُ : « عقب » بحذفها ) <sup>(٤)</sup> .

### [ نية الإحرام وما يتعلق بها ]

( وينوي الإحرام ) أي : الدخول في الحج أو العمرة أو كليهما ( بقلبه ) وجوباً ، ويسنُّ أن يتلفَّظ بما نواه ، وأن يستقبل القبلة عند الإحرام ، ولا

→ وأما الصفرة .. فإني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصبغ بها ، فأنا أحبُّ أن أصبغ بها ، وأما الإهلال .. فإني لم أر رسول الله صلى الله عليه وسلم يهلُّ حتى تنبعث به راحلته .

(١) صحيح مسلم ( ١٢١٤ ) .

(٢) الحاوي الكبير ( ٢٢٢/٥ ) .

(٣) سنن الترمذي ( ٨١٩ ) .

(٤) تحرير ألفاظ التنبيه ( ص ١٤٠ ) .

وَيُلَبِّي ؛ فَإِنْ لَمْ يُلَبِّ .. أَجْزَأَهُ ، وَقِيلَ : لَا يُجْزِئُهُ حَتَّى يُلَبِّي ..... .

تجب نية [ الفرضية ] <sup>(١)</sup> جزماً ؛ كما في « المجموع » <sup>(٢)</sup> .

( ويلبِّي ) مقترناً بالنية بعد التلفُّظ بها فيقول بقلبه ولسانه : ( نويتُ الحج وأحرمْتُ به لله تعالى ، لبيك اللهم ... ) إلى آخره ؛ لِمَا رَوَى مسلمٌ عن جابر : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إذا توجَّهتُم إلى منى .. فأهِّلُوا بالحج » <sup>(٣)</sup> ، والإِهلال : رفع الصوت بالتلبية .

قال المحب الطبري وغيره : ( ويستحبُّ أن يقول : اللهم ؛ أَحْرَمَ لك شعري وبشري ، ولحمي ودمي ) <sup>(٤)</sup> .

\* \* \*

( فإن ) نوى ( لم [ يُلَبِّ ] <sup>(٥)</sup> .. أَجْزَأَهُ ) على الصحيح ؛ كسائر العبادات .  
( وقيل : لا يجزئُهُ حتى يُلَبِّي ) لإطباق الناس على الاعتناء بالتلبية عند الإحرام ، ولو لبَّي من غير نية .. لم يجزئُهُ جزماً ، ولو نوى حجاً ولَبَّى بعمرة .. انعقد حجاً ، أو بالعكس .. انعقد عمرة ، ولو تلفَّظ بأحدهما ونوى القِران .. فقارنٌ ، أو بالقِران ونوى أحدهما .. فهو لِمَا نواه ؛ كما صرَّح بذلك في « الروضة » كـ « أصلها » <sup>(٦)</sup> .

\* \* \*

(١) في الأصل : ( الفريضة ) ، والتصويب من سياق عبارة « المجموع » .

(٢) المجموع ( ٢٣٥/٧ ) .

(٣) صحيح مسلم ( ١٤٣/١٢١٦ ) .

(٤) انظر « أسنى المطالب » ( ٤٦٧/١ ) .

(٥) في الأصل : ( يلبي ) ، والتصويب من مخطوطات « التنبيه » .

(٦) روضة الطالبين ( ٥٣٠/٢ ) ، الشرح الكبير ( ٣٦٥/٣ ) .

وَالْمُسْتَحَبُّ : أَنْ يُعَيِّنَ مَا أَحْرَمَ بِهِ ؛ فَإِنْ أَحْرَمَ مُطْلَقًا ثُمَّ صَرَفَهُ إِلَى حَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ .. جَازَ ..

( والمستحبُّ : أن يُعَيِّنَ ما أحرم به ) من حجٍّ أو عمرَةٍ أو هما ، فهو أفضل من الإطلاق ؛ للاتباع ، رواه الشيخان <sup>(١)</sup> ، وليعرف ما يدخل عليه ، [ولأنه] <sup>(٢)</sup> أقرب إلى الإخلاص ، ( فإن أحرم مطلقاً ) في أشهر الحج ( ثم صرفه ) قبل العمل بالنية ( إلى حجٍّ أو عمرَةٍ ) أو [قرانٍ] <sup>(٣)</sup> إن صلح الوقت [لهما] <sup>(٤)</sup> .. ( جاز ) فلا يجزئه العمل قبل النية الصارفة ، فإن لم يصلح الوقت [لهما] <sup>(٥)</sup> ؛ بأن فات وقت الحج .. لم يصح الصرف له <sup>(٦)</sup> ، قاله الروياني <sup>(٧)</sup> ، ولو ضاق الوقت .. فمقتضى كلام/الأصحاب : أن له صرفه إلى ما شاء ؛ كمن أحرم بالحج في تلك الحالة ، قال في « المهمات » : ( وهو المتَّجه ) <sup>(٨)</sup> .

أما إذا أحرم مطلقاً في غير أشهر الحج .. فقد مرَّ بيانه <sup>(٩)</sup> ، قال القاضي :

(١) صحيح البخاري ( ١٥٦٨ ) ، صحيح مسلم ( ١٢١٣ ) عن سيدنا جابر بن عبد الله رضي الله عنهما ، وتقدم ذكره ( ١٦٤/٣ ) .

(٢) في الأصل : ( لأنه ) ، والتصويب من « أسنى المطالب » ( ٤٦٧/١ ) .

(٣) في الأصل : ( قرن ) ، والتصويب من « أسنى المطالب » ( ٤٦٧/١ ) .

(٤) في الأصل : ( له ) ، والتصويب من « فتح الوهاب » ( ١٣٨/١ ) .

(٥) في الأصل : ( له ) ، والتصويب من « فتح الوهاب » ( ١٣٨/١ ) .

(٦) أي : الحج ؛ فيصرفه إلى العمرة .

(٧) بحر المذهب ( ٨٩/٥ ) .

(٨) المهمات ( ٢٧٣/٤ ) .

(٩) انظر ما تقدم ( ١٥٢/٣ ) .

وَأَنْ أَحْرَمَ بِحَجَّتَيْنِ أَوْ عُمَرَتَيْنِ .. أُنْعَقَدَ إِحْرَامُهُ بِأَحَدِهِمَا .....

( ولو أحرَمَ مطلقاً ثم أفسده قبل التعيين ؛ فأيهما عَيَّنَه .. كان مفسداً له ) (١) .

\* \* \*

( وإن أحرَمَ ) بحجَّةٍ أو ( بحجَّتَيْنِ ) أو عمرَةٍ ( أو عمرَتَيْنِ ) أو نصف حجَّةٍ أو نصف عمرَةٍ .. ( انعقد إحرامه بأحدهما ) أي : بحجَّةٍ في صور الحج ، أو عمرَةٍ في صور العمرة ؛ عملاً بما نواه فيما إذا أحرَمَ بحجَّةٍ أو عمرَةٍ ، وقياساً على الطلاق في مسألتَي النصف ؛ كما نقله الروياني عن الأصحاب (٢) ، وإلغاءً للإضافة إلى ثنتين فيما إذا أحرَمَ بحجَّتَيْنِ أو عمرَتَيْنِ ؛ لتعذر الجمع بينهما بإحرامٍ واحدٍ ، فصَحَّ في [ واحدة ] (٣) ؛ كما لو نوى استباحة فرضين بتيُمِّمٍ .. لا يستبيح به إلا واحداً ؛ كما مرَّ (٤) .

قال في « المجموع » : ( وينبغي ألاَّ ينعقد في مسألتَي النصف ؛ لأنه من باب العبادات ، والنية الجازمة شرطٌ فيها ، بخلاف الطلاق ؛ فإنه مبنيٌّ على الغلبة والسريّة ، ويقبل الأخطار ، ويدخله التعليق ) (٥) .

ولو أَقَّتَ الإحرام بيومٍ أو يومين مثلاً .. انعقد مطلقاً ؛ كما في الطلاق (٦) .

(١) انظر « أسنى المطالب » ( ٤٦٧/١ ) .

(٢) بحر المذهب ( ٩٠/٥ ) .

(٣) في الأصل : ( واحد ) ، والتصويب من « أسنى المطالب » ( ٤٦٧/١ ) ، و« مغني المحتاج » ( ٦٩٣/١ ) .

(٤) انظر ما تقدم ( ٤٨٣/١ ) .

(٥) المجموع ( ٢٤٣/٧ ) .

(٦) قال الشارح رحمه الله تعالى في « مغني المحتاج » ( ٦٩٤/١ ) بعد ذكر هذه المسألة : -



وله أن يُحْرِمَ كإحرام زيدٍ ؛ لِمَا روى الشيخان عن أبي موسى : أنه صلى الله عليه وسلم قال له : « بَمَ أَهْلَلْتَنِي ؟ » فقال : لبيتٍ يَاهْلَلُ كإِهْلَالِ النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال : « فقد أحسنت ، طُفَّ بالبيت ، وبالصفاء والمروة ، وأحلَّ » <sup>(١)</sup> .

فإن لم يكن زيدٌ مُحْرِمًا ، أو كان كافرًا ؛ بأن أتى بصورة الإحرام ولو مفصلاً ، أو مُحْرِمًا إحراماً فاسداً .. انعقد إحرامه مطلقاً وإن علم حال زيدٍ ؛ لأنه قَيَّدَ الإحرام بصفةٍ ، فإذا بطلت .. بقي أصل الإحرام .

\* \* \*

وإن كان زيدٌ مُحْرِمًا إحراماً صحيحاً .. انعقد إحرامه كإحرامه معيَّناً ومطلقاً ، ويتخَيَّرُ في المطلق ؛ كما يتخَيَّرُ زيدٌ ، ولا يلزمه الصرف إلى ما يصرفه إليه زيدٌ ، وإن عَيَّنَ زيدٌ قبل إحرامه حاجًّا .. انعقد إحرامه مطلقاً ، [ وكذا ] <sup>(٢)</sup> لو أحرَمَ زيدٌ بعمرةٍ ، ثم أدخل عليها الحج .. فينعقد له <sup>(٣)</sup> عمرةٌ لا قِرَانًا ، فلا يلزمه إدخال الحج على العمرة [ إلا أن يقصد التشبيه به في الحال ] ، فإن قصد التشبيه به [ في الحال ] .. كان في الأولى حاجًّا ، وفي الثانية قارناً .

\* \* \*

→ (وهذا هو المعتمد وإن قال في « المجموع » : ينبغي في هذا وفي مسألتني النصف عدم الانعقاد ؛ لأنه من باب العبادات ...) إلى آخره .

(١) صحيح البخاري ( ١٧٩٥ ) ، صحيح مسلم ( ١٢٢١ ) .

(٢) في الأصل : ( فكذا ) ، والتصويب من « أسنى المطالب » ( ٤٦٨ / ١ ) ، و« مغني المحتاج » ( ٦٩٥ / ١ ) .

(٣) أي : لعمرو .

فَإِنْ أَحْرَمَ بِنُسْكَ ثُمَّ نَسِيَهُ ، أَوْ شَكَ هَلْ أَحْرَمَ بِحَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ .. فَفِيهِ  
قَوْلَانِ ؛ أَحَدُهُمَا : أَنَّهُ يَصِيرُ قَارِئًا .....

ولو أخبره زيدٌ بما أحرم به .. عمل بخبره وإن وقع في نفسه خلافه ، فإن أخبره أنه أحرم بعمرَةٍ ، فبان مُخْرِمًا بِحَجٍّ .. فإحرامه بِحَجٍّ تبعاً له ، فإن كان قد فات وقت الحج .. تحلَّل من إحرامه للوفات ، وأراق دمًا ، ولم يرجع به على زيدٍ ؛ لأن الحج له ، ولا نظر لتغيير زيدٍ .

\* \* \*

وإن أحرم كإحرام زيدٍ وعمرو .. صار مثلهما في إحرامهما إن اتفقا فيما أحرم به ، وإلا .. صار قارئاً ليأتي بما يأتيان به ، إلا إذا كان إحرامهما فاسداً .. فينعتقد إحرامه مطلقاً ؛ كما عُلِمَ ممَّا مرَّ<sup>(١)</sup> ، أو إحرام أحدهما فقط .. / فالقياس : أن إحرامه ينعتقد صحيحاً في الصحيح ، ومطلقاً في الفاسد .

[ لو أحرم بنسك ثم نسيه أو شك فيما أحرم به ]

( فإن أحرم بنسك ثم نسيه ) قبل الإتيان بشيء من العمل ، أو تعددت معرفة إحرام زيدٍ بموتٍ أو جنونٍ أو غيره ، ( أو شك هل أحرم بحجٍّ أو عمرَةٍ ) أو بهما .. ( ففيه قولان ؛ أحدهما ) وهو الأظهر : ( أنه يصير ) أي : يجعل نفسه ( قارئاً ) بأن ينوي القرآن ، ويغني عنه نية الحج ؛ كما في « الروضة » ك « أصلها »<sup>(٢)</sup> ، ويعمل عمل النُسكَيْنِ ؛ ليتحقق الخروج عمّا شرع فيه ، ولا يبرأ من العمرة ؛ لاحتمال أنه أحرم بالحج ، ويمتنع إدخالها عليه .

(١) انظر ما تقدم ( ١٥٢/٣ ) .

(٢) روضة الطالبين ( ٥٣٣/٢ ) ، الشرح الكبير ( ٣٦٩/٣ ) .

وَالثَّانِي : يَتَحَرَّى ، وَيَصْرِفُ إِحْرَامَهُ إِلَى مَا يَغْلِبُ عَلَى ظَنِّهِ مِنْهُمَا . . . . .

( و ) القول ( الثاني : يتحرَّى ، ويصرف إحرامه إلى ما يغلب على ظنه [ منهما ] <sup>(١)</sup> ) كما لو شكَّ في القبلة أو الآنية ، ورُدَّ : بأن أداء العبادة ثمَّ لا يحصل بيقينٍ إلا بعد فعلٍ محظورٍ ؛ وهو أن يصلي لغير القبلة ، [ أو ] يستعمل <sup>(٢)</sup> نجساً ؛ فلذلك جاز التحرِّي ، وهنا يحصل الأداء بيقينٍ من غير فعلٍ محظورٍ .

\* \* \*

ولو اقتصر على أعمال الحج من غير نية .. حصل التحلل ، لا البراءة من شيءٍ منهما ؛ لشكِّه فيما أتى به ، أو اقتصر على عمل العمرة .. لم يحصل التحلل أيضاً وإن نواها ؛ لاحتمال أنه أحرم بحجٍّ ولم يتم أعماله مع أن وقته باقٍ .

\* \* \*

وإن عرض ما ذكر بعد الإتيان بشيءٍ من العمل ؛ فإن كان بعد الوقوف وقبل الطواف .. نظرت : فإن كان وقت الوقوف باقياً ، فقرن ووقف ثانياً وأتى ببقية أعمال الحج .. أجزأه عن الحج ؛ لأنه إما مُحَرَّمٌ به ، أو مدخلٌ له على العمرة قبل الطواف ، لا عن العمرة ؛ لاحتمال أنه أحرم بحجٍّ ، ويمتنع إدخالها عليه ، فإن فات الوقت ، أو لم يفت وقرن ولم يقف ، أو وقف ولم يقرن .. فلا يجزئه ذلك عن الحج كما لا يجزئه عن العمرة ؛ لاحتمال أنه

(١) في الأصل : ( فيهما ) ، والتصويب من مخطوطات « التنبيه » .

(٢) في الأصل : ( ويستعمل ) ، والتصويب من « أسنى المطالب » ( ١ / ٤٦٨ ) ، و« مغني المحتاج » ( ١ / ٦٩٥ ) .

.....

أحرم بعمره فلا يجزئه ذلك الوقوف عن الحج ، وكالقران نية الحج ؛ كما عُلِمَ ممّا مرَّ .

وإن كان ذلك بعد الطواف وقبل الوقوف ، فنوى الحج أو قرن ووقف . . لم يجزئه عن الحج ؛ لاحتمال أنه أحرم بعمره ، ويمتنع إدخاله عليها بعد الطواف ، ولا عن العمرة ؛ لاحتمال أنه أحرم بحجّ ، ويمتنع إدخالها عليه .

\* \* \*

فإن أتم أفعال العمرة من غير تجديد نية ، وأحرم بعد ذلك بالحج ، أو بهما وأتى بأعماله . . أجزأه الحج ؛ لأنه حاجٌّ أو متمتعٌ ، ولا تجزئه العمرة ؛ لِمَا مرَّ ، لكن لا نفتيه بفعله ؛ لاحتمال أنه أحرم بحجّ ، فيقع الحلق في غير أوانه ؛ كما قالوا : إنه لا يُفتَى صاحب جوهرة ابتلعها دجاجة غيره بذبحها ، ولا صاحب دابةٍ تلاقى هي ودابةٌ آخر على شاطئٍ وتعذّر [مرورهما] <sup>(١)</sup> بإتلاف دابةٍ الآخر ، لكنهما إن فعلا ذلك . . لزم الأول ما بين قيمتي الدجاجة حيّةً ومذبوحةً ، والثاني قيمة دابةٍ الآخر ، هذا ما نقله في « الروضة » عن الأكثرين ، ونَقَلَ عن ابن الحداد ، و[اختيار] <sup>(٢)</sup> الغزالي : أنّا نفتيه بذلك <sup>(٣)</sup> ، قال في « المجموع » : / ( وهو الأصح المختار ) <sup>(٤)</sup> ، قال البلقيني : ( والصواب : أنّا

٢٥٤/ب

(١) في الأصل : ( مرورها ) ، والتصويب من « روضة الطالبين » .

(٢) في الأصل : ( اختار ) ، والتصويب من سياق عبارة « روضة الطالبين » .

(٣) روضة الطالبين ( ٢ / ٥٣٤ - ٥٣٥ ) ، فروع ابن الحداد ( ص ٨٠ - ٨١ ) ، الوسيط ( ٢ / ٦٣٢ - ٦٣٣ ) .

(٤) المجموع ( ٧ / ٢٥٠ ) .

وَلَا يُسْتَحَبُّ أَنْ يَذْكُرَ مَا أَحْرَمَ بِهِ فِي تَلْبِيَّتِهِ .....

نقول له : إن فعلت كذا .. لزمك كذا ، وإن لم تفعل .. كان الأمر في حقك كذا (١) .

\* \* \*

وإن كان الشكُّ أو النسيان بعد الطواف والوقوف ، وأتى ببقية أعمال الحج .. لم يبرأ من الحج ؛ لجواز أنه أحرم بعمرة ، فلا ينفعه الوقوف ، ولا من العمرة ولو قرن ؛ لِمَا مرَّ .

فإن أتمَّ أعمال العمرة ، وأحرم بعد ذلك بالحج ، أو أتمَّ أعمال الحج ، ثم أحرم بالعمرة .. أجزأه ما أحرم به آخرًا .

\* \* \*

( ولا يستحبُّ أن يذكر ما أحرم به في تلبيته ) لأن إخفاء العبادة أفضل ، قال ابن الصلاح : ( هذا في غير التلبية الأولى ، أما فيها .. فيستحبُّ ذلك قطعاً ) (٢) ، ونقل النووي في « أذكاره » مثله (٣) ، ونقله في « مناسكه » و« مجموع » عن الشيخ أبي محمد (٤) .

ونقل عنه أيضاً : أنه لا يجهر بهذه التلبية ، بل يسمعها نفسه ، بخلاف ما بعدها ؛ فإنه يجهر بها (٥) .

(١) الاعتناء والاهتمام بفوائد شيخ الإسلام ( ق ٢٠٣/١ ) مخطوط .

(٢) صلة الناسك في صفة المناسك ( ص ١٢٠ ) .

(٣) الأذكار ( ص ٣٢٤ ) .

(٤) الإيضاح في مناسك الحج والعمرة ( ص ١٠٨ - ١٠٩ ) ، المجموع ( ٢٣٩/٧ ) .

(٥) الإيضاح في مناسك الحج والعمرة ( ص ١٠٩ ) ، المجموع ( ٢٣٩/٧ ) .

والتَّلْبِيَةُ أَنْ يَقُولَ : ( لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ ، لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ ، إِنَّ  
الْحَمْدَ وَالنِّعْمَةَ لَكَ وَالْمُلْكَ ، لَا شَرِيكَ لَكَ ) .....

وخرج بـ ( التلبية ) : النية ، فيستحب ذكر ما أحرم به فيها .

### [ التلبية ]

( والتلبية أن يقول : لبيك اللهم لبيك ، لبيك لا شريك لك لبيك ،  
إن الحمد والنعمة لك والملك ، لا شريك لك ) للاتباع ، رواه الشيخان <sup>(١)</sup> ،  
قال الرافعي : ( ويجوز كسر همزة « إن » استئنافاً ، وفتحها تعليلًا ) <sup>(٢)</sup> ، قال  
النووي : ( والكسر أصحُّ وأشهر ) <sup>(٣)</sup> .

\* \* \*

ويسنُّ ألا يزيد على هذه الكلمات ، فإن زاد . . لم يكره ؛ لِمَا ثبت : أن  
ابن عمر كان يزيد في تلبية رسول الله صلى الله عليه وسلم : ( لبيك لبيك  
وسعديك ، والخير بيدك ، والرغبة إليك والعمل ) <sup>(٤)</sup> ، زاد الترمذي بعد  
( بيدك ) : ( لبيك ) <sup>(٥)</sup> ، وهو ما أورده الرافعي <sup>(٦)</sup> ، وأن يكرّرها بجملتها  
ثلاثاً ، وأن يقف وقفةً لطيفةً عند قوله : ( والملك ) .

(١) صحيح البخاري ( ١٥٤٩ ) ، صحيح مسلم ( ١١٨٤ ) عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما .

(٢) الشرح الكبير ( ٣٨٣/٣ ) .

(٣) روضة الطالبين ( ٥٤٢/٢ ) .

(٤) أخرجه مسلم ( ١١٨٤ ) ، وابن خزيمة ( ٢٦٢١ ) ، وأبو داود ( ١٨٠٨ ) .

(٥) سنن الترمذي ( ٨٢٦ ) .

(٦) الشرح الكبير ( ٧٤٥/٤ ) طبعة جائزة دبي للقرآن الكريم .

وَيَرْفَعُ صَوْتَهُ بِالتَّلْبِيَةِ ، وَالْمَرْأَةُ تَخْفِضُ صَوْتَهَا . وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُكْثِرَ مِنَ التَّلْبِيَةِ ، وَيُسْتَحَبُّ ذَلِكَ : فِي الْمَسَاجِدِ ، وَإِقْبَالِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ، وَعِنْدَ اجْتِمَاعِ الرِّفَاقِ .....

والقصد بـ ( لبيك ) - وهو مثنى مضاف سقطت نونه للإضافة - : الإجابة [ لدعوة ] <sup>(١)</sup> الحج في قوله تعالى : ﴿ وَأَذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، مأخوذ من ( لبَّ ) بالمكان [ لبَّأ ] وألبَّ به إلباباً : إذا أقام به ، ومعناه : أنا مقيمٌ على طاعتك إقامةً بعد إقامةٍ .



( ويرفع ) الذَّكَرُ ( صوته بالتلبية ) ندباً بحيث لا يضرُّ نفسه ( والمرأة تخفض صوتها ) بها ندباً ، بل يكره لها رفعه ، ومثلها : الخشْي ، وفُرق بين تلبيتها وأذائها حيث حُرِّم فيه ذلك : بالإصغاء إلى الأذان ، واشتغال كل واحدٍ بتلبيته عن تلبية غيره .

( ويستحبُّ أن يكثر ) المُحْرَم ( من التلبية ) كل حين ؛ الحائض والطاهر في ذلك سواء ، ( ويستحبُّ ذلك ) أي : ما ذُكِر من التلبية ورفع الصوت بها والإكثار ( في ) سائر ( المساجد ) اقتداءً بالسلف في ذلك ، ( و ) عند ( إقبال الليل ) بكسر الهمزة ، ( و ) عند إقبال ( النهار ) ووقت السَّحَر ، ( وعند اجتماع الرِّفاق ) بكسر الراء : جمع رُفْقَةٍ بضم الراء وكسرها ؛ وهي :

(١) في الأصل : ( لدعوى ) ، والتصويب من « كنز الراغبين » ( ١٧٦/٢ ) ، و« أسنى المطالب » ( ٤٧٤/١ ) .

(٢) سورة الحج : ( ٢٧ ) .

وَإِذَا رَأَى شَيْئًا يُعْجِبُهُ .. قَالَ : ( لَبَّيْكَ ؛ إِنَّ أَلْعَيْشَ عَيْشُ الْآخِرَةِ ) . وَإِذَا لَبَّى .. صَلَّى عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .....

الجماعة يترافقون فينزلون معاً ويرتحلون معاً ، وعند تغاير الأحوال ؛ كركوب ونزول ، وصعود وهبوط ، / وفراغ صلاة ؛ قائماً وقاعداً ، راكباً وماشياً ، وعند النوم واليقظة منه .

ويستحب للملبي في التلبية إدخال إصبعيه في أذنيه ، قاله ابن حبان في « صحيحه » <sup>(١)</sup> ، وتكره التلبية في مواضع النجاسة ؛ تنزيهاً لذكر الله تعالى .

\* \* \*

( وَإِذَا رَأَى شَيْئًا يُعْجِبُهُ ) أو يكرهه .. ( قال ) ندباً : ( لبيك ؛ إن العيش عيش الآخرة ) قاله صلى الله عليه وسلم حين وقف بعرفات ورأى جمع المسلمين ، رواه الشافعي وغيره عن مجاهدٍ مرسلًا <sup>(٢)</sup> ، وقاله صلى الله عليه وسلم في أشدِّ أحواله في حفر الخندق ، رواه الشافعي أيضاً <sup>(٣)</sup> .

ومعناه : أن الحياة المطلوبة الهنيئة الدائمة هي حياة الدار الآخرة .

\* \* \*

( وَإِذَا لَبَّى .. صَلَّى ) وسلم ( على النبي صلى الله عليه وسلم ) بعد فراغه

(١) صحيح ابن حبان ( ١١٠ / ٩ ) .

(٢) الأم ( ١٠٩٧ ) ، وأخرجه البيهقي ( ٤٥ / ٥ ) برقم ( ٩١٠٨ ) .

(٣) الأم ( ١٠٩٧ ) .



وَسَأَلَ اللَّهُ تَعَالَى مَا أَحَبَّ . وَلَا يُلَبِّي فِي الطَّوَافِ .....

من تلبيته ، بصوت أخفض من صوت التلبية ؛ ليميّز عنها ، قال الله تعالى : ﴿ وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ ﴾ <sup>(١)</sup> ؛ أي : لا أذكر إلا وتذكر معي ، قال الزعفراني : ( ويصلي على آله ؛ كما في التشهد ) <sup>(٢)</sup> .

( وسأل الله تعالى ما أحب ) بعد ذلك ديناً ودنيا ، والأولى : أن يسأله الجنة ورضوانه ، ويستعيز به من النار ؛ كما رواه الشافعي وغيره عن فعله صلى الله [ عليه ] وسلم <sup>(٣)</sup> .

ولا يتكلم في التلبية بأمرٍ أو نهْيٍ أو [ غيرهما ] <sup>(٤)</sup> إلا برّدٍ سلام ؛ فإنه مندوبٌ ، وتأخيرها عنها أحبُّ ، وقد يجب الكلام في أثنائها للضرورة ؛ كما لا يخفى ، ويكره السلام عليه في أثنائها ؛ لأنه يكره له قطعها .

\* \* \*

( ولا يلبي في الطواف ) ولو طواف قدوم ، ولا في السعي بعده ، فلا يستحبُّ فيهما التلبية ؛ لأنَّ فيهما أذكّاراً خاصةً .

(١) سورة الشرح : ( ٤ ) .

(٢) انظر « أسنى المطالب » ( ٤٧٤/١ ) .

(٣) الأم ( ١١٠٥ ) واللفظ له ، وأخرجه الدارقطني ( ٢٣٨/٢ ) ، والطبراني في « المعجم الكبير » ( ٨٥/٤ ) ، والبيهقي ( ٤٦/٥ ) برقم ( ٩١١١ ) عن سيدنا خزيمة بن ثابت الخطمي رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم : ( أنه كان إذا فرغ من تلبيته .. سأل الله تعالى رضوانه والجنة ، واستعفاه برحمته من النار ) .

(٤) في الأصل : ( أو غيره ) ، والتصويب من « روضة الطالبين » ( ٥٤٣/٢ ) ، و« أسنى المطالب » ( ٤٧٤/١ ) .

وَإِذَا أَحْرَمَ .. حُرِّمَ عَلَيْهِ لُبْسُ الْمَخِيطِ فِي جَمِيعِ بَدَنِهِ .....

### [ مُحَرَّمَاتُ الْإِحْرَامِ ]

#### [ لبس المخيط ]

ثم شرع فيما يحرم بالإحرام فقال : ( وإذا أحرم .. حُرِّمَ عليه ) أي : الرجل ( لبس ) المَخِيط بضم الميم وبالحاء المهملة من ( المَخِيط ) بفتح الميم وكسر الخاء المعجمة ؛ كالقميص والخفِّ والقفَّاز ، أو المنسوج كالدرع ، أو المعقود كجبة اللبد المزقوق بعضه ببعض ، ( في جميع بدنه ) ولو في عضوٍ أو نحوه ؛ كأن يتَّخذ لساعده شيئاً يحيط به ، أو للحيته خريطةً يجعل لحيته فيها .

\* \* \*

والأصل في ذلك مع ما يأتي : أخبارٌ ؛ كخبر « الصحيحين » عن ابن عمر : أن رجلاً سأل النبي صلى الله عليه وسلم : ما يلبس المُحْرَم من الثياب ؟ فقال : « لا يلبس القُمُص ولا العِمام ، ولا السراويلات ولا البرانس ، ولا الخفاف إلا أحدٌ لا يجد نعلين ، فيلبس الخفَّين ، وليقطعهما أسفل من الكعبين ، ولا يلبس من الثياب شيئاً مسَّه زعفرانٌ أو ورسٌ » <sup>(١)</sup> .

زاد البخاري : « ولا تنتقب المرأة ، ولا تلبس القفَّازين » <sup>(٢)</sup> .

وكخبر : ( نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن لبس القُمص والأقبية

(١) صحيح البخاري ( ١٥٤٣ ) ، صحيح مسلم ( ١١٧٧ ) .

(٢) صحيح البخاري ( ١٨٣٨ ) .

فَإِنْ فَعَلَ .. لَزِمَتْهُ الْفِدْيَةُ .....

والسراويلات والخفَّين ، إلاَّ ألاَّ يجد النعلين ) رواه البيهقي بإسنادٍ صحيح<sup>(١)</sup> ؛  
كما في « المجموع »<sup>(٢)</sup> .

والسؤال وقع في الخبر الأول عمّا يلبس المُحْرِم ، فأُجيب بما لا يلبس ؛  
/ لأنه محصورٌ ، بخلاف ما يلبس ؛ إذ الأصل : الإباحة ، وفيه تنبيهٌ على أنه  
كان ينبغي السؤال عمّا لا يلبس ، وأن المعتبر في الجواب : ما يحصل المقصود  
وإن لم يطابق السؤال صريحاً .

\* \* \*

( فإن فعل ) شيئاً ممّا ذُكِر .. ( لزمته الفدية ) وإن بدا المستور ؛ كما  
في الستر بزجاج شفافٍ ، وإنّما تجب الفدية إذا لبس ما ذُكِر كالعادة عالماً  
بالتحريم ، عامداً مختاراً وإن لم يدخل اليد في كمّ القباء ونحوه ، قَصُرَ  
الزمان أم لا ، فلو ألقى على نفسه قباءً ، أو فَرَجِيَّةً<sup>(٣)</sup> وهو مضطجعٌ ،  
وكان بحيث لو قام أو قعد لم يستمسك عليه إلا بمزيد أمرٍ .. لم تلزمه  
الفدية .

ولو ارتدئ بالقميص والسراويل [ أو اتَّزَرَ ]<sup>(٤)</sup> بهما ، أو [ أدخل ]<sup>(٥)</sup> رجله  
ساقِي الخفِّ .. فلا فدية ؛ كما لو اتَّزَرَ بإزارٍ لَفَّقَهُ من رقاعٍ .

(١) السنن الكبير (٥٠/٥) برقم (٩١٣٥) عن سيدنا عبد الله بن عمر رضي الله عنهما .

(٢) المجموع (٢٧٩/٧) .

(٣) الفَرَجِيَّة : هو ثوب واسع طويل الأكمام يتزَيَّأ به علماء الدِّين .

(٤) في الأصل : ( وأتَزَرَ ) ، والتصويب من « مغني المحتاج » (٧٥٣/١) .

(٥) في الأصل : ( دخل ) ، والتصويب من « أسنى المطالب » (٥٠٥/١) .

فَإِنْ لَمْ يَجِدْ إِزَارًا .. جَازَ أَنْ يَلْبَسَ السَّرَاوِيلَ ، وَلَا فِدْيَةَ عَلَيْهِ .....

قال في « المجموع » : ( وكذا لو التحفَ بقميصٍ أو عباءةٍ ، أو إزارٍ أو نحو ذلك ، ولفَّه عليه طاقاً أو أكثر .. فلا فدية ) <sup>(١)</sup> .

ولو زَرَّ الإزار أو خاطه .. حَرُمَ ، نصَّ عليه في « الإملاء » <sup>(٢)</sup> .

ويجوز أن يعقد إزاره ، وأن يشدَّ خيطاً عليه ليثبت ، وأن يجعله مثل الحُجزة ويدخل فيه التَّكَّةَ إحكاماً <sup>(٣)</sup> ، وأن يغرز طرف رداءه في طرف إزاره ؛ لاحتياجه إليه في الاستمساك ، لكنه يكره ؛ كما قاله المتولي <sup>(٤)</sup> ، وله غرز رداءه في إزاره ، والتوشُّح به .

ويمتنع عليه عقد الإزار بِشَرَجٍ - وهي الأزرار - في عُرى ، ولو شقَّ إزاره نصفين ، ولفَّ كل نصفٍ على ساقٍ وعقده ، أو عقد طرفي رداءه بخيط أو بدونه ، أو خلَّهما بخِلال .. لزمته الفدية .

وله تقليدُ السيف والمصحف ، وشدُّ المِنطقة والهِميان على وسطه <sup>(٥)</sup> ، ولا فدية عليه ؛ للحاجة إلى ذلك .

\* \* \*

( فإن لم يجد إزاراً ) بأن فقدَه حسّاً أو شرعاً .. ( جاز ) له ( أن يلبس السراويل ) الذي لا يتأتَّى به الاتِّزار ، ( ولا فدية عليه ) سواء أمكنه قطعه وجعله

(١) المجموع ( ٢٧٠/٧ ) .

(٢) انظر « المذهب » ( ٢٧٩/١ ) .

(٣) الحُجزة : موضع التَّكَّة من السراويل ، والتَّكَّة : حزام من نسيج أو مطاطٍ يُربط به أعلى السروال .

(٤) تنمة الإبانة عن أحكام فروع الديانة ( ق ٣٣/٤ ) مخطوط .

(٥) الهِميان : كيس للنفقة يشد في الوسط .

وَيَحْرُمُ عَلَيْهِ لُبْسُ الْخُفِّ ؛ فَإِنْ لَبَسَهُ .. لَزِمَتْهُ الْفِدْيَةُ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ  
نَعْلَيْنِ .....

إِذَا رَأَى أَمَ لا ؛ لَأَن فِي تَكْلِيفِهِ قِطْعَةً مَشَقَّةً وَتَضْيِيعَ مَالٍ ، أَمَا إِذَا أَمَكْنَهُ الْإِتْزَارُ بِهِ  
عَلَى هَيْئَتِهِ .. فَلَا يَجُوزُ لَهُ لِبْسُهُ عَلَى صِفَتِهِ ، فَإِنْ لَبَسَهُ .. لَزِمَتْهُ الْفِدْيَةُ ؛ كَمَا  
قَالَ فِي « شَرْحِ الْمَهْذَبِ » <sup>(١)</sup> .

وَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ قَبُولُ هَبْتِهِ ، وَيَجِبُ عَلَيْهِ اسْتِئْجَارُهُ بِأَجْرَةِ الْمِثْلِ إِذَا قَدَّرَ  
عَلَيْهَا ، وَلَوْ أَعْيَرَهُ .. وَجِبَ عَلَيْهِ الْقَبُولُ ، قَالَ فِي « الْمَجْمُوعِ » : ( وَلَوْ قَدَّرَ  
عَلَى أَنْ يَسْتَبْدَلَ بِالسَّرَاوِيلِ إِذَا رَأَى مُتَسَاوِي الْقِيَمَةِ .. فَالْصَّوَابُ - كَمَا قَالَ الْقَاضِي  
أَبُو الطَّيِّبِ - وَجُوبُهُ إِنْ لَمْ يَمُضِ زَمَنٌ تَبَدُّو فِيهِ عَوْرَتُهُ ، وَإِلَّا .. فَلَا ) <sup>(٢)</sup> .

وَلَوْ وَجَدَ الْإِذَا رَأَى بَعْدَ لُبْسِ السَّرَاوِيلِ .. وَجِبَ نَزْعُهُ فِي الْحَالِ ، فَإِنْ أَخَّرَ .. أَثِمَ  
وَلَزِمَتْهُ الْفِدْيَةُ إِنْ كَانَ عَالِمًا ، قَالَ فِي « شَرْحِ الْمَهْذَبِ » : ( صَرَّحَ بِهِ الْأَصْحَابُ  
/ وَاتَّفَقُوا عَلَيْهِ ) <sup>(٣)</sup> .



( وَيَحْرُمُ عَلَيْهِ لِبْسُ الْخُفِّ ) لِلْحَدِيثِ السَّابِقِ <sup>(٤)</sup> ، ( فَإِنْ لَبَسَهُ .. لَزِمَتْهُ  
الْفِدْيَةُ ) لِارْتِكَابِهِ مَا مَنَعَ مِنْهُ ، ( فَإِنْ لَمْ يَجِدْ نَعْلَيْنِ ) بِطَرِيقِ <sup>(٥)</sup> كَمَا مَرَّ ..

(١) المجموع (٢٧٤/٧) .

(٢) المجموع (٢٧٥/٧) .

(٣) المجموع (٢٧٥/٧) ، وَفِي هَامِشِ الْأَصْلِ : ( بَلَغَ مُقَابَلَةً بِالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ النَّبَوِيِّ بِالرُّوْضَةِ  
الشَّرِيفَةِ ) .

(٤) تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ وَتَخْرِيجُهُ قَرِيبًا (١٩٦/٣) .

(٥) عِبَارَةٌ « أَسْنَى الْمَطَالِبِ » (٥٠٧/١) : ( بِالطَّرِيقَةِ الْمَذْكُورَةِ فِي التَّيْمِ ) .

جَازَ لَهُ أَنْ يَلْبَسَ خُفَّيْنِ مَقْطُوعَيْنِ مِنْ أَسْفَلِ الْكَعْبَيْنِ ، وَلَا فِذْيَةَ عَلَيْهِ ...

( جاز له أن يلبس خُفَّيْنِ مَقْطُوعَيْنِ مِنْ أَسْفَلِ الْكَعْبَيْنِ ، وَلَا فِذْيَةَ عَلَيْهِ ) .

\* \* \*

والأصل في هذا وفيما مرَّ : خبر « الصحيحين » عن ابن عباس : سمعت النبي صلى الله عليه وسلم وهو يخطب بعرفات يقول : « السراويل لمن لم يجد الإزار ، والخفاف لمن لم يجد النعلين » <sup>(١)</sup> ؛ أي : مع قطع الخُفَّيْنِ أسفل من الكعبين بقرينة خبر ابن عمر السابق <sup>(٢)</sup> ، والأصل في مباشرة الجائز : نفي الضمان .

\* \* \*

فإن وجد النعلين بعد لبس الخُفَّيْنِ . . وجب النزاع ؛ كما مرَّ في السراويل ، قال الزركشي : ( والمراد بالنعل : التاسومة ، ويلتحق به القبقاب ؛ لأنه ليس بمُحِيط ) <sup>(٣)</sup> .

ولو لم يجد رداءً . . لم يجز له لبس القميص ، بل يرتدي به .  
وحكم المكعب - أي : المداس ؛ وهو : ما يُسَمَّى بالشرموزة <sup>(٤)</sup> - حكم المقطوعين ، وكذا الزُّربول الذي لا يستر الكعبين <sup>(٥)</sup> .

(١) صحيح البخاري ( ١٨٤١ ) بنحوه ، صحيح مسلم ( ٤/١١٧٨ ) واللفظ له .

(٢) تقدم تخريجه قريباً ( ١٩٦/٣ ) .

(٣) خادم الرافعي والروضة ( ص ١٢٥ ) رسالة جامعية .

(٤) كذا في الأصل ، وقال الترمسي رحمه الله تعالى في « حاشيته على المنهج القويم » ( ٤٦٥/٦ ) : ( قوله : « لبس شرموزة » كذا بالسين المهملة في أكثر الكتب ، ووقع في « التحفة » : الشرموزة - بالشين المعجمة - : وهي المكعب ) .

(٥) الزربول : هو البابوج المعروف . انظر « حاشية الترمسي على المنهج القويم » ( ٤٦٥/٦ ) .

وَيَحْرُمُ عَلَيْهِ سَتْرُ الرَّأْسِ بِالْمَخِيطِ وَغَيْرِهِ ؛ فَإِنْ سَتَرَهُ .. لَزِمَتْهُ الْفِدْيَةُ ...

### [ حكم ستر رأس الرجل المحرم ]

( ويحْرُمُ عليه ) أي : الرجل ( ستر الرأس ) وكذا بعضه ؛ كالبياض الذي وراء الأذن مع البعض الآخر أو لا ( بالمخيط وغيره ) بما يُعَدُّ ساتراً عرفاً ؛ كقلنسوة وعمامة ، وخرقة وعصابة ، وكذا نحو حناء وطین ثخينين ، بخلاف ما لا يُعَدُّ ساتراً ؛ كاستظلاله بمحمل وإن مسّه ، وحمله قُفَّةً أو عِدْلاً من غير قصدٍ سترٍ بذلك ، وكانغماسه في ماء ولو كدراً ، وتغطية رأسه بكفّه أو كفّ غيره <sup>(١)</sup> ، وشدّه بخيطٍ لمنع الشعر من الانتشار ، فإن قصد بحمل القُفَّة ونحوها الستر .. لزمته الفدية ؛ كما جزم به الفوراني وغيره <sup>(٢)</sup> ، وظاهره : حرمة ذلك حينئذٍ ، ولا أثر لتوسّد وسادة أو عمامة ؛ لأنه حاسر الرأس عرفاً ، ( فإن ستره ) أي : الرأس أو بعضه ولو لحاجة [ كمدواة ] <sup>(٣)</sup> أو حرّاً أو برّداً .. ( لزمته الفدية ) مع الإثم إن لم يكن لحاجة .



والأصل في ذلك : قوله صلى الله عليه وسلم في الذي وقصته ناقته

(١) ولو طلاها بحناء ونحوه ؛ فإن كان رقيقاً لا يستر .. فلا فدية ، وإلا .. وجبت على المذهب ، قال الإمام : ( والساتر [ الرقيق ] الذي ترى البشرة منه الأوجه : أنه يوجب الفدية ) ، وخرج بالرأس : الوجه ، لكن في زوائد « الروضة » [ عن الروياني ] وغيره : أنه تجب الفدية بتغطية البياض الذي وراء الأذن ، وهو ظاهر .

فروع : الخنثى إذا ستر وجهه أو رأسه .. لا فدية عليه ، وإن سترهما جميعاً .. وجبت . « ق ن » [ أي : « هادي النبيه » ( ق ١٠٣/١ ) مخطوط ] . هامش .

(٢) الإبانة عن أحكام فروع الديانة ( ق ٩٧/١ ) مخطوط .

(٣) في الأصل : ( كمدواة ) ، والتصويب من « كنز الراغبين » ( ٢٢٩/٢ ) .

وَيَحْرُمُ عَلَيْهِ الطَّيْبُ فِي بَدَنِهِ وَثِيَابِهِ .....

- أي : رمته فنزل ميتاً وهو مُحْرِمٌ - : « لا تُخَمِّرُوا رَأْسَهُ ؛ فَإِنَّهُ يُبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَلْبِئِيًّا » <sup>(١)</sup> ، ودليل وجوب الفدية في هذا النوع وسائر المُحَرَّمَات : القياس على ورودها في الحلق .

أما وجه الرجل . . فيجوز ستره ، لكن لا بدَّ أن يبقى شيئاً منه ؛ ليستوعب الرأس بالكشف ؛ كما صرَّح به الدارمي <sup>(٢)</sup> ، وسيأتي حكم المرأة في الستر آخر الباب <sup>(٣)</sup> .

### [ الطيب ]

( ويحرم عليه ) أي : المُحْرِم ولو امرأة وأخشم <sup>(٤)</sup> ( الطيب في بدنه ) ولو باطناً ؛ بأكلٍ أو استعاطٍ أو احتقانٍ ، ( و ) في ملبوسه ؛ من ( ثيابه ) أو غيرها ولو نعلًا ، فيجب مع التحريم الفدية إن تطيب / قصداً بما يُقصد منه رائحته غالباً ولو مع غيرها ؛ كالمسك والعود ، والكافور والورس ؛ وهو أشهر طيبٍ ببلاد اليمن .

(١) أخرجه البخاري ( ١٨٥١ ) ، ومسلم ( ٩٨/١٢٠٦ ) عن سيدنا عبد الله بن عباس رضي الله عنهما ؛ أي : يبعثه على هيئته التي مات عليها ، واستدل بذلك على بقاء إحرامه ، خلافاً للمالكية والحنفية ، قال النووي : ( نتأول هذا الحديث على أن النهي عن تغطية وجهه ليس لكون المحرم لا يجوز له تغطية وجهه ، بل هو صيانة للرأس ؛ فإنهم لو غطوا وجهه . . لم يؤمن أن [ يغطوا ] رأسه ) انتهى ، قال الحافظ ابن حجر : ( وكان وقوع المحرم المذكور عند الصخرات من عرفة ، والله أعلم ) ، « مواهب » [ أي : « المواهب اللدنية بالمنح المحمدية » ( ٤٣٩/٤ ) ] . هامش .

(٢) انظر « أسنى المطالب » ( ٥٠٥/١ ) .

(٣) انظر ما سيأتي ( ٢٢٧/٣ ) .

(٤) الأخشم : الذي لا يشم . انظر « كفاية النبيه » ( ٣٩٤/١٥ ) .



ولو احتوى على مبخرة<sup>(١)</sup> ، أو حمل فأرة مشقوقة ، أو قارورة مفتوحة ، أو جلس أو نام على فراشٍ أو أرضٍ مطيئة ، أو شدَّ في طرف ثوبه طيباً ، أو جعله في جيبه ، أو لبست المرأة الحلي المحشوبه .. حُرْم ، ولو جلس عند الكعبة وهي تُجَمَّر ، أو في بيت وهو يُبَخَّر ، أو في حانوتٍ عطار .. لم تجب الفدية ، فإن قصد شَمَّه .. كُره ، وإلا .. فلا ، ولو وطئ بنعله طيباً .. حُرْم إن كان تعلّق به منه شيءٌ .

\* \* \*

ولا يحرم شَمُّ ماء الورد ، ولا حملُ المسك ونحوه في كيسٍ أو نحوه وإن شَمَّه ؛ لنفي الاستعمال ، ولا أكلُ العود ، أو شدُّه في ثوبه ؛ لأنَّ التَّطِيبَ به إنّما يكون بالتبخُّر به .

أما ما لا يُقصد منه رائحته ؛ كالتفاح والأُترج<sup>(٢)</sup> ، والقرنفل والدارصيني<sup>(٣)</sup> ، والسنبُل<sup>(٤)</sup> وسائر الأباذير الطيبة ؛ كالفلفل والمصطكى .. فلا يجب فيه الفدية ؛ لأنه إنّما يُقصد منه الأكل أو التداوي .

\* \* \*

(١) هذه المسألة وما يليها لبيان ما يدخل وما يخرج في ضابط استعمال الطيب للمُحَرَّم ، وقد بيّنه في « مغني المحتاج » ( ٧٥٥/١ ) فقال : ( واستعماله : أن يلصق الطيب ببذنه أو ملبوسه على الوجه المعتاد في ذلك بنفسه أو مأذونه ) .

(٢) الأُترج : هي ثمرة تشبه الليمون الكبار ، ذهبية اللون ، ذكيّة الرائحة ، حامضة الماء .

(٣) الدارصيني : هو القِرْفَة .

(٤) السنبُل : الناردين ؛ وهو نبات يستخرج من جذور بعض أنواعه عطرٌ مشهور . انظر « المعجم الوسيط » ( ٤٧٠/١ ) ، مادة ( سنبُل ) .

وَيَحْرُمُ عَلَيْهِ شَمُّ الْأَدْهَانِ الْمُطَيَّبَةِ ، وَأَكْلُ مَا فِيهِ طِيبٌ ظَاهِرٌ ، وَشَمُّ  
الرِّيَاحِينَ ؛ كَالْوَرْدِ وَالْيَاسَمِينِ وَالزَّعْفَرَانِ .....

( ويحرم عليه ) أي : المَحْرَم ولو امرأة ( شَمُّ ) يعني : استعمال ( الأدهان المطيبة ) كدهن الورد ودهن البنفسج ، والمراد بذلك : أن يُطَرَح الورد أو البنفسج في شيرج ويستمر فيه ، أما إذا طُرِح على السمس حتى [ أخذ ] <sup>(١)</sup> رائحته ثم اعتَصِر .. فليس بطيب ؛ لأن ريحه ريحٌ مجاورة <sup>(٢)</sup> .

\* \* \*

( و ) يحرم على من ذَكَر ( أكل ما فيه طيبٌ ظاهرٌ ) بأن بقي الريح ظاهراً ، أو خفياً يظهر برشّ الماء عليه ، وكذا لو بقي الطعم ؛ لدلالته على البقاء ، لا اللون وحده ؛ لأن الغرض منه الزينة ، فإن لم يبقَ له طعمٌ ولا ريحٌ .. جاز استعماله ولا فدية .

\* \* \*

( و ) يحرم ( شَمُّ الرياحين ؛ كالورد والياسمين ) بكسر السين ، والنَّرجس والبنفسج والريحان الفارسي ، ولا منافاة بين ما قاله المصنف هنا من عدِّ الورد والياسمين من الرياحين ، وبين ما قاله في ( باب الأيمان ) من أنهما ليسا منه ؛ لمبنى الأيمان على العرف ، ( [ والورس ] والزعفران ) وإن كان يُطَلَّب للصبغ

(١) في الأصل : ( أخذت ) ، والتصويب من « الإسهاد بشرح الإرشاد » ( ٥٥٦ / ٢ ) ، والمعنى : أن السمس أخذ رائحة الورد أو البنفسج بالمجاورة .

(٢) وعبرة شيخ الإسلام زكريا الأنصاري رحمه الله تعالى في « الغرر البهية » ( ٢٧٤ / ٤ ) : ( وكدهن البنفسج ؛ أي : الدهن الذي طُرِح فيه البنفسج ، لا الذي استُخرج من سمس أو لوز ترَوَّج بوضع البنفسج فيه ؛ لأن ريحه ريحٌ مجاورة ، وأما نفس البنفسج .. فطيبٌ ) .

وَيَجُوزُ لَهُ شَمُّ النَّيْلُوفَرِ وَالْبَنْفَسَجِ .....

والتداوي ؛ لأنه ترفه لا يليق بالمُحَرَّم ، وقد مرَّ في خبر « الصحيحين » ذكر الزعفران والورس في الثوب <sup>(١)</sup> ، وقيس عليه البدن ، [ وعليهما ] <sup>(٢)</sup> بقية أنواع الطيب .

\* \* \*

( ويجوز له شَمُّ ) ما ينبت بنفسه وإن كان له رائحة طيبة ؛ كالشَّيْح والإذخر <sup>(٣)</sup> ؛ لأنه لا يُعَدُّ طيباً ، وقيل : يجوز شَمُّ ( النَّيْلُوفَر ) بفتح النون واللام <sup>(٤)</sup> ( والبَنْفَسَج ) بفتح الباء ؛ لأن المقصود : [ منهما ] <sup>(٥)</sup> التداوي ، ولا يُتَّخَذُ من [ يابسهما ] <sup>(٦)</sup> طيبٌ ، فأشبهها الأترج ، والمذهب - كما في « الروضة » و« شرح المذهب » - : التحريم <sup>(٧)</sup> ؛ كبقية المسموم .

\* \* \*

(١) تقدم ذكره وتخرجه ( ١٩٦/٣ ) .

(٢) في الأصل : ( وعليها ) ، والتصويب من « كنز الراغبين » ( ٢٣٢/٢ ) ، و« فتح الرحمن بشرح زيد ابن رسلان » ( ص ٥٤٦ ) ، والمراد بهما : الورس والزعفران .

(٣) الشَّيْح : نبت سهلي من الفصيلة المركبة ، رائحته طيبة وقوية ، والإذخر : نبات عشبي حولي يستخرج منه بالتقطير زيت عطري كثير الاستعمال في صناعة الروائح العطرية .

(٤) النَّيْلُوفَر : نوعٌ من الرياحين ينبت في المياه الراكدة . انظر « حاشية الترمسي على المنهج القويم » ( ٤٤٣/٦ ) .

(٥) في الأصل : ( منها ) ، والتصويب من « كفاية النبيه » ( ١٩٢/٧ ) ، و« تحرير الفتاوي » ( ٦٤٤/١ ) .

(٦) في الأصل : ( يابسها ) ، والتصويب من « كفاية النبيه » ( ١٩٢/٧ ) ، و« تحرير الفتاوي » ( ٦٤٤/١ ) .

(٧) روضة الطالبين ( ٥٩٦/٢ ) ، المجموع ( ٢٩٠/٧ ) .

وَفِي الرِّيحَانِ الْفَارِسِيِّ قَوْلَانِ . فَإِنْ اسْتَعْمَلَ شَيْئاً مِنْ ذَلِكَ .. لَزِمَتْهُ  
الْفِدْيَةُ . وَيَحْرُمُ عَلَيْهِ أَنْ يَذْهَبَ رَأْسَهُ وَلِحْيَتَهُ .....

( وفي الرِّيحَانِ ) / بفتح الراء ( الفارسي ) وهو الضَّيْمُرَان - بفتح الضاد المعجمة وضم الميم - كما ضبطه النووي <sup>(١)</sup> ، وقال في « المهمات » : ( المعروف المجزوم به في « الصحاح » : أنه الضومران بالواو وفتح الميم ، والأول لغة قليلة ) <sup>(٢)</sup> ، وعلى اللُّغَتَيْنِ : هو نبت بريٌّ ، وقال ابن يونس : ( هو المرسين ) <sup>(٣)</sup> .. ( قولان ) أظهرهما : التحريم ؛ لظهور قصد الطيب ؛ لأنه يُقَصَّد شُمُّه كالورد والزعفران .

والثاني : يجوز ؛ لأن عثمان رضي الله تعالى عنه سُئِلَ عن المُحْرَمِ يدخل البستان فقال : ( نعم ، [ ويشمُّ الريحان ] ) <sup>(٤)</sup> .

\* \* \*

( فَإِنْ اسْتَعْمَلَ شَيْئاً مِنْ ذَلِكَ ) الطيب وما ذُكِرَ معه . : ( لزمته الفدية )  
لارتكابه محظوراً ترفّه به .

### [ الدهن ]

( ويحْرُمُ عليه ) أي : على من ذُكِرَ ( أن يدهن رأسه ولحيته ) أي : شعره

(١) تحرير ألفاظ التنبيه ( ص ٢٨٠ ) .

(٢) المهمات ( ٤٢٠/٤ ) .

(٣) انظر « أسنى المطالب » ( ٥٠٨/١ ) .

(٤) أخرجه ابن المقرئ في « معجمه » ( ١١٢٦ ) ، وابن عساكر في « تاريخ دمشق » ( ٢٤٩/١٥ ) ، وفي الأصل : ( وليشم الرياحين ) ، والتصويب من مصادر التخريج .

فَإِنْ فَعَلَ ذَلِكَ .. لَزِمَتْهُ الْفِدْيَةُ .....

- ولو [ من ] امرأة<sup>(١)</sup> - بدهنٍ ولو غير مطيبٍ ؛ كزيتٍ وسمنٍ وزُبْدٍ ودهنٍ لوزٍ ، وكذا الشحم والشمع الذائبان ؛ كما قاله الماوردي<sup>(٢)</sup> [ ( فَإِنْ فَعَلَ ذَلِكَ .. لَزِمَتْهُ الفدية ) ] لِمَا فِي ذَلِكَ مِنَ التَّزْيِينِ الْمَنَافِي لِخَبَرِ : « الْمُحْرِمُ أَشْعَثُ أَغْبَرُ »<sup>(٣)</sup> ؛ أَي : شَأْنُهُ ذَلِكَ ، وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ : أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الشَّعْرِ الْقَلِيلِ وَالكَثِيرِ وَلَوْ شَعْرَةً ؛ كَمَا نُقِلَ عَنِ الشَّرِيفِ السَّهْوَودِيِّ .

وخرج بما ذُكِرَ : سائر البدن شعراً وبشراً ، ورأس أقرع ، وموضع صلح ، وذقن أُمرد ؛ فلا يحْرُمُ دهنها به ؛ لِأَنَّهُ لَا يُقَصَّدُ بِهِ [ تَزْيِينُهَا ]<sup>(٤)</sup> ، بخلاف الرأس المخلوق ؛ فيحْرُمُ دهنه بذلك ، وتلزم فيه الفدية ، خلافاً لِمَا فِي « الْكَفَايَةِ »<sup>(٥)</sup> ؛ لِتَأْثِيرِهِ فِي تَحْسِينِ شَعْرِهِ الَّذِي يَنْبَغُ [ بَعْدَهُ ] .

وَيُسْتَشْنَى مِمَّا ذُكِرَ : شعور الوجه ؛ كحاجبٍ وشاربٍ وعنفقةٍ ؛ كما قاله المحب الطبري<sup>(٦)</sup> .

(١) قوله : ( أَي : شعره ) أَي : شعر الرأس أو اللحية ممَّنْ ذُكِرَ ، وقوله : ( ولو من امرأة ) يعود إلى اللحية فقط ؛ أَي : لو تُصَوِّرُ ذَلِكَ مِنْ امْرَأَةٍ ، فَيَحْرُمُ عَلَيْهَا دَهْنُ لَحْيَتِهَا إِذَا كَانَتْ مُحْرَمَةً . انظر « مغني المحتاج » ( ٧٥٦ / ١ ) ، و« حاشية الترمسي على المنهج القويم » ( ٤٥٠ / ٦ ) .  
(٢) الحاوي الكبير ( ١٤٣ / ٥ ) .

(٣) أخرجه الترمذي ( ٢٩٩٨ ) ، وابن ماجه ( ٣٠٣٠ ) بنحوه ، والبيهقي في « شعب الإيمان » ( ٣٦٨٨ ) عن سيدنا عبد الله بن عمر رضي الله عنهما .

(٤) في الأصل : ( تزيينه ) ، والتصويب من « فتح الوهاب » ( ١٥٢ / ١ ) ، و« تحفة المحتاج » ( ١٦٩ / ٤ ) .

(٥) كفاية النبيه ( ١٩٧ / ٧ ) .

(٦) انظر « المهمات » ( ٤٢٣ / ٤ ) ، وقوله : ( وَيُسْتَشْنَى مِمَّا ذُكِرَ ) يحتمل أمرين : الأول : أن ←

.....

ولا يحُرِّم على المُحَرِّم دهن الحلال ؛ كنظيره الآتي في الحلق<sup>(١)</sup> ، ولا يكره غسل بدنه ورأسه بخِطْمِي ونحوه كسدرٍ ، في حَمَامٍ أو غيره من غير نتفٍ شعرٍ ، وله الاكتحال بغير طيبٍ ، وخضب شعره ولو لحية بنحو حناء ، إلا أن يكون ثخيناً والمحلُّ يحُرِّم ستره .. فيحُرِّم للستر .

وله الاحتجام والفصد ما لم يقطع بهما شعراً ، وإلا .. حرُّم ، وله إنشاد الشعر المباح ، والنظر في المِرَّة .

→ المستثنى منه هو قوله : ( سائر البدن شعراً وبشراً ... ) والمعنى : حيث خرجت سائر شعور البدن غير الرأس واللحية من حرمة دهنها على المُحَرِّم .. فيُستثنى منها : شعور الوجه ؛ كالحاجب ... إلى آخره ؛ لأن إطلاقه يفهم جواز دهنها ، فكان لا بدَّ من بيان أنها مستثناة ، وهذا الاحتمال هو الصواب كما يشير إليه كلام المحب الطبري ، الثاني : أن المستثنى منه هو قوله : ( أن يدهن رأسه ولحيته ) فيُستثنى منها : شعور الوجه ، فيجوز دهنها ، وهذا لا يصح ، وهو مخالفٌ لما قاله المحب الطبري وما نقله عنه الشارح رحمه الله تعالى وغيره ، وعبارة « مغني المحتاج » ( ٧٥٦ / ١ ) : ( وألحق المحب الطبري بشعر اللحية : شعر الوجه ؛ كحاجب وشاربٍ وعنفقةٍ ، وقال في « المهمات » : إنه القياس ) .

ثم إطلاق الشارح رحمه الله تعالى هنا شعور الوجه يقتضي دخول جميعها ، وهو موافقٌ للشمس الرملي رحمه الله تعالى في « نهاية المحتاج » ( ٣٣٦ / ٣ ) ، بل وكلامه هنا يفيد ذلك كما سيأتي ، وهو مخالفٌ لما استثنى منها في « مغني المحتاج » ( ٧٥٦ / ١ ) بقوله : ( وقال الولي العراقي : « التحريم ظاهرٌ فيما اتصل باللحية ؛ كالشارب والعنفقة والعدار ، وأما الحاجب والهدب وما على الجبهة - أي : والخد - .. ففيه بُعْدٌ » انتهى ، وهذا هو الظاهر ؛ لأن ذلك لا يُتَزَيَّن به ) ، وانظر « الحواشي المدنية » ( ١٨٤ / ٢ ) فقد ذكر فيها خمسة آراء .

(١) انظر ما سيأتي ( ٢٢٤ / ٣ - ٢٢٥ ) .

وَيَحْرُمُ عَلَيْهِ تَقْلِيمُ الْأَظْفَارِ ، وَحَلْقُ الشَّعْرِ ؛ فَإِنْ فَعَلَ ذَلِكَ .. لَزِمَتْهُ  
الْفِدْيَةُ .....

### [ إزالة الظفر والشعر ]

( ويحرم عليه ) أي : من ذكر ( تقليم الأظفار ) من اليد أو الرجل ، ( وحلق الشعر ) أي : إزالته من الرأس أو غيره ، حلقاً أو غيره ، قال تعالى : ﴿ وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ ﴾ <sup>(١)</sup> ، وقيس بما في الآية الباقي بجامع الترفه ، والمراد من ذلك : الجنس الصادق بالواحدة فأكثر ، وبيعضها ، وقيس الظفر على الشعر بجامع الترفه ؛ كما مرَّ .

( فإن فعل ذلك ) أي : أزال ثلاث شعرات ، أو ثلاثة أظفار ولاء ؛ بأن اتحد الزمان والمكان عرفاً .. ( لزمته الفدية ) ولو كان معذوراً لإيذاء قمل أو لجراحة ، أو حرّ أو وسخ أو نحو ذلك ؛ لآية : ﴿ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا ﴾ <sup>(٢)</sup> ، لكن لا إثم على المعذور .

والفدية على المحلوق ولو بلا إذن منه في الحلق إن أطاق الامتناع منه ، أو من نارٍ أحرقت / شعره ؛ لتفريطه فيما عليه حفظه ، ولإضافة الفعل إليه فيما إذا أذن للحالق ، بدليل الحنث به ، ولا يشكل هذا بقولهم : ( المباشِر مقدم على الأمر ) لأن ذلك محلّه : إذا لم يعد نفعه على الأمر ، بخلاف ما إذا عاد ؛ كما لو غصب شاةً وأمر قصّاباً بذبحها .. لم يضمنها إلا الغاصب .

وللمُحْرَم حلق شعر الحلال ، ولو أمر شخصٌ آخر بحلق شعرٍ مُحْرَمٍ

(١) سورة البقرة : ( ١٩٦ ) .

(٢) سورة البقرة : ( ١٩٦ ) .

وَيَحْرُمُ عَلَيْهِ أَنْ يُزَوِّجَ أَوْ يَتَزَوَّجَ ؛ فَإِنْ فَعَلَ .. فَالْعَقْدُ بَاطِلٌ .....

أو نحوه ، فخلق .. فالفدية على الأمر إن جهل الحالق الحال ، أو أكره ، أو كان أعجمياً يعتقد وجوب طاعة أمره ، وإلا .. لزمت الحالق .

\* \* \*

( ويحرم عليه ) أي : المَحْرَم ( أن يزوج أو يتزوج ) لخبر مسلم : « لا يَنْكِحُ الْمُحْرِمُ وَلَا يُنْكَحُ » <sup>(١)</sup> ، بكسر الكاف فيهما ، وأول الأول مفتوح ، والثاني مضموم ؛ أي : لا يتزوج ، ولا يزوج غيره بولاية أو وكالة ، ( فإن فعل .. فالعقد باطل ) لأنه منهى عنه بهذا الحديث ، والنهي يقتضي الفساد ، قاله في « المجموع » <sup>(٢)</sup> .

قال ابن القطان : ( ولا يصح إذنه لعبده الحلال في النكاح ) <sup>(٣)</sup> ، قال الدارمي : ( ويحتمل عندي الجواز ) <sup>(٤)</sup> ، وهذا أوجه <sup>(٥)</sup> .

\* \* \*

(١) صحيح مسلم ( ١٤٠٩ ) عن سيدنا عثمان بن عفان رضي الله عنه .

(٢) المجموع ( ٢٩٧/٧ ) .

(٣) انظر « حلية العلماء » ( ٢٩٥/٣ ) .

(٤) انظر « المجموع » ( ٣٠٠/٧ ) .

(٥) خلافاً لما صحَّحه الشارح رحمه الله تعالى في « مغني المحتاج » ( ٢١٠/٣ - ٢١١ ) حيث قال : ( وكما لا يصح نكاح المَحْرَم .. لا يصح إذنه لعبده الحلال في النكاح ، ولا إذن المَحْرَمَة لعبدها فيه على الأصح في « المجموع » ) .

تنبيه : من هنا يؤخذ : أن تعاطي العقود الفاسدة حرام ، وكذا من قوله : في ( باب ما يحرم من النكاح ) : [ ( ويحرم عليه نكاح جاريته ، ونكاح جارية ولده ) وقال ابن الرفعة على حاشية ←



وَيُكْرَهُ لَهُ الْخِطْبَةُ ، وَالشَّهَادَةُ عَلَى النِّكَاحِ .....

( ويكره له ) أي : الْمُخْرِم ( الْخِطْبَةُ ) لقوله صلى الله عليه وسلم في الخبر : « ولا يخطب » رواه مسلم<sup>(١)</sup> ، بل يُنْدَب له تركها .

قال في « المجموع » : ( فإن قيل : كيف قلتم : يحرم التزويج والتزويج ، وتكره الخطبة وقد قرن بين الجميع في الحديث ؟ !

قلنا : لا يمتنع مثل ذلك ؛ كما في قوله تعالى : ﴿ كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَآثَرُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ ﴾<sup>(٢)</sup> ، والأكل مباح ، والإيتاء واجب<sup>(٣)</sup> .

قال البندنجي وغيره : ( يكره للمُخْرِم أن يخطب لغيره )<sup>(٤)</sup> ، والماوردي وغيره : ( يكره للحلال خِطْبَةُ مُخْرِمَةٍ لِيَتَزَوَّجَهَا بعد إحلالها )<sup>(٥)</sup> .



( و ) تكره له ( الشهادة على النكاح ) لأن النكاح المنهي عنه هو الإيجاب والقبول ، والشاهد لا صنع له فيه ، وفي وجه : أنه يحرم ، وعليه الإصطخري<sup>(٦)</sup> ؛

→ « شرحه الوسيط » : ( سمعت أفضى القضاة جمال الدين الوجيزي يحكي وجهين في تحريم تعاطيها . « ق ن » [ أي : « هادي النبيه » ( ق ١٠٤ / ١ ) مخطوط ] . هامش .

(١) صحيح مسلم ( ١٤٠٩ ) عن سيدنا عثمان بن عفان رضي الله عنه ، وقد ذكر الشارح رحمه الله تعالى أول الحديث قريباً ( ٢١٠ / ٣ ) .

(٢) سورة الأنعام : ( ١٤١ ) .

(٣) المجموع ( ٢٩٨ / ٧ ) .

(٤) انظر « المجموع » ( ٢٩٨ / ٧ ) .

(٥) الحاوي الكبير ( ١٦٥ / ٥ ) .

(٦) انظر « الحاوي الكبير » ( ١٦٤ / ٥ ) .

وَيَحْرُمُ عَلَيْهِ الْجِمَاعُ فِي الْفَرْجِ ، وَالْمُبَاشَرَةُ فِيمَا دُونَ الْفَرْجِ بِشَهْوَةٍ ،  
وَالْأَسْتِمْنَاءُ ؛ فَإِنْ فَعَلَ ذَلِكَ .. لَزِمَتْهُ الْكَفَّارَةُ . وَيَحْرُمُ عَلَيْهِ الصَّيْدُ  
الْمَأْكُولُ ، .....

لأنه ركنٌ في العقد ، فلم يجز أن يكون مُحْرِمًا كالولي .

\* \* \*

( وَيَحْرُمُ عَلَيْهِ ) أي : الْمُحْرِمُ البالغ العاقل العامد العالم بالتحريم  
المختار ( الجماع في الفرج ) للإجماع ولو في دبرٍ أو بهيمة ؛ ولقوله  
تعالى : ﴿ فَلَا رَفْتَ ﴾ <sup>(١)</sup> ، وهو مفسَّرٌ بالجماع ، وهو خبرٌ بمعنى النهي ؛  
أي : فلا ترفثوا .

( و ) يحْرُمُ عليه ( المباشرة فيما دون الفرج بشهوة ) كَالْقُبْلَةِ والمفاخضة  
وَاللَّمْسِ باليد ، ( و ) يحْرُمُ عليه ( الاستمناء ) بيده أو نحوها ، ( فَإِنْ فَعَلَ  
ذَلِكَ .. لَزِمَتْهُ الْكَفَّارَةُ ) لكنها إِنَّمَا تلزم في الاستمناء إذا أنزل ، وتسقط إذا  
جامع بعد ذلك <sup>(٢)</sup> ؛ لدخولها في بدنة الجماع .

\* \* \*

( وَيَحْرُمُ عَلَيْهِ الصَّيْدُ الْمَأْكُولُ ) البري الوحشي ؛ من دابةٍ أو طيرٍ ؛  
كبقرٍ وحشٍ ودجاجةٍ وَحَمَامَةٍ ، وَيَحْرُمُ التَّعَرُّضُ لَهُ ولو بوضع يدٍ ؛ بشراءٍ  
أو وديعةٍ ، أو تنفيرٍ أو إعانةٍ عليه ، بدلالةٍ أو إعارةٍ آله ، قال تعالى : ﴿ وَحُرِّمَ

(١) سورة البقرة : ( ١٩٧ ) .

(٢) أي : تسقط الكفارة عنه في صورتين إذا جامع بعد ذلك ، أفاده الشارح رحمه الله تعالى  
في « مغني المحتاج » ( ١ / ٧٥٨ ) .

وَمَا تَوَلَّدَ مِنْ مَأْكُولٍ وَغَيْرِهِ .....

1/258

عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرْمًا<sup>(١)</sup> ؛ أي : أخذه / مستأنساً كان أو [ لا ] ، مملوكاً [ كان أو لا ] ، بخلاف غير المأكول وإن كان برياً وحشياً .. فلا يحرم التعرض له ، بل منه ما فيه أذى ؛ كنمر وكلب عقور ونسر ؛ فيسُنُّ قتله ، ومنه ما فيه نفع وضرر ؛ كفهد وصقر ، فلا يسُنُّ قتله لنفعه ، ولا يكره قتله لضرره ، ومنه ما لا يظهر فيه نفع ولا ضرر - كسرطان ورخمة - فيكره قتله ، وينبغي أن يكون الكلب غير العقور كذلك<sup>(٢)</sup> ، وبخلاف البحري وإن كان البحر في الحرم ؛ وهو ما لا يعيش إلا في البحر ، وما يعيش فيه وفي البر .. كالبري ، وبخلاف الإنسي وإن توحَّش ؛ لأن الأصل : حله ، ولا معارض .

\* \* \*

( و ) يحرم عليه اصطياد ( ما تولد من مأكول ) بري وحشي ( و ) من ( غيره ) احتياطاً .

(١) سورة المائدة : ( ٩٦ ) .

(٢) أي : يكره قتله ، وهو ما اعتمده الشارح رحمه الله تعالى في « مغني المحتاج » ( ٤٠٤/٤ ) في ( الأطعمة ) ، وكذلك في « الإقناع » ( ٢٣٦/٢ ) ، وقال البجيرمي رحمه الله تعالى في « حاشيته على الخطيب » ( ٢١٦/٥ ) : ( قوله : « والكلب غير العقور » أي : يكره قتله ، وعن شيخنا : حرمة ، وعن والد شيخنا الرملي : ندب قتله « ق ل » ، والمعتمد : أن قتل الكلب الذي لا نفع فيه ولا ضرر .. حرام ) انتهى ، والذي في « حاشية الشهاب الرملي على أسنى المطالب » ( ٥٦٧/١ ) : حرمة قتله ، قال : ( قوله : « والكلب غير العقور » : المعتمد : أنه محترم ؛ فيحرم قتله ) ، ومثله في « نهاية المحتاج » ( ٢٧٤/١ ) .

فَإِنْ مَاتَ فِي يَدِهِ ، أَوْ أَتْلَفَهُ ، أَوْ أَتْلَفَ جُزْءًا مِنْهُ .. لَزِمَهُ الْجَزَاءُ .....

واستشكل : بأن ما في أحد أصليه زكويٌّ . لا تجب فيه زكاة .

وأجيب : بأن الزكاة من باب المواساة .

بخلاف المتولّد بين حمارٍ وفرسٍ أهليّين ، وبين ذئبٍ وشاةٍ ونحو ذلك . .  
لا يحرم التعرّض له .

وكذا يحرم اصطياد المأكول المذكور ، أو المتولّد بينه وبين غيره ،  
أو التعرّض له في الحرم على الحلال ؛ كما سيأتي <sup>(١)</sup> .

\* \* \*

ولو حفر بئراً وهو <sup>(٢)</sup> مُحْرِمٌ ، فوقع فيه صيدٌ ومات ؛ فإن كان [ متعيّداً ] <sup>(٣)</sup>  
بحفره . . ضمنه ، وإلا . . فلا ، بخلاف ما لو حفره في الحرم . . فإنه يضمنه  
مطلقاً ؛ لأن حرمة الحرم لا تختلف .

\* \* \*

( فإن ) صاده و( مات ) ما تعرّض له من ذلك بعد تعرّضه له ( في يده )  
أي : من حرّم عليه ما ذكّر ، ( أو أتلفه ، أو أتلف جزءاً منه . . لزمه الجزاء )  
لقوله تعالى : ﴿ لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا  
قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ ۖ ﴾ الآية <sup>(٤)</sup> .

(١) انظر ما سيأتي ( ٢٥٥/٣ - ٢٥٦ ) .

(٢) في الأصل : ( وهو ) ، والتصويب من هامش الأصل .

(٣) في الأصل : ( متعيّد ) ، والتصويب من سياق العبارة ، فهو خبر ( كان ) .

(٤) سورة المائدة : ( ٩٥ ) ، وفي الأصل : ( ولا تقتلوا ... ) .

وقيس بالمُحْرَم : الحلال في الحرم الآتي ذكره ؛ بجامع حرمة التعرُّض ، فيضمن سائر أجزائه ؛ كشعرٍ وریشٍ بالقيمة ، وكذا لبنه .

ويضمن أيضاً ما تلف في يده ولو ودیعةً كالغاصب ؛ لحرمة إمساكه ، بخلاف ما لو أدخل الحلال معه إلى الحرم صيداً مملوكاً له . . لا يضمنه ، بل له إمساكه فيه ، وذبحه ، والتصرف فيه كيف شاء ؛ لأنه صيدٌ حلٌّ .

\* \* \*

ولو دلَّ المُحْرَمُ آخرَ على صيدٍ ليس في يده فقتله . . لم يضمن ؛ لأنه لم يلتزم حفظه ، أو في يده والقاتل حلالٌ . . ضمن المُحْرَمُ ؛ لأنه ترك حفظه ؛ وهو واجبٌ عليه ، فصار كالمودعٍ إذا دلَّ سارقاً على الوديعة ، ولو رمى صيداً قبل إحرامه ، فأصابه بعده ، أو عكس . . ضمن ؛ تغليباً لحالتي الإحرام فيهما ، وفارق ذلك : ما لو رمى إلى مسلمٍ فارتدَّ ثم أصابه فقتله ؛ بأنه مقصّرٌ بما أحدثه من إهداره .

\* \* \*

ولو رمى صيداً فنفذ منه إلى صيدٍ آخر فقتلهما . . ضمنهما ؛ لأنه لا فرق في الضمان بين العائد والخاطئ ، والجاهل بالتحريم والناسي للإحرام ؛ كما سيأتي بعض ذلك في كلامه ، والتعمُّد في الآية خرج مخرج الغالب ، فلا مفهوم له .

\* \* \*

لكن<sup>(١)</sup> لو باض حَمَامٌ أو غيره في فراشه أو نحوه وفرَّخ ، ولم يمكن دفعه

(١) أي : يُستثنى من الضمان ما سيذكره .

وَيَحْرُمُ عَلَيْهِ لَحْمُ مَا صِيدَ لَهُ ، أَوْ أَعَانَ عَلَى ذَبْحِهِ ، أَوْ كَانَ لَهُ أَثَرٌ  
فِي ذَبْحِهِ .....

إلا [ بالتعرض ]<sup>(١)</sup> له ، ففسد بذلك أو انقلب عليه في نومه فأفسده ، أو جُنِّ  
فقتل صيداً ، أو أخذ الصيد تخليصاً من سَبْع ، أو مداوياً له ، أو ليتعهده فمات  
/ في يده .. فلا ضمان في الجميع .

ب/٢٥٨

ولو اضطرَّ الْمُحْرِمُ وأكل الصيد بعد ذبحه .. ضمن ، وكذا لو أَكْرِهَ الْمُحْرِمُ  
على قتله .. ضمنه ، ويرجع بما غرمه على المُكْرِه له .

\* \* \*

( ويحرم عليه لحم ) أي : أكل لحم ( ما صيد له ) لخبر : « لحم صيد  
البَرِّ لكم حلالٌ وأنتم حرّمٌ ما لم تصيدوه أو يُصَادَ لكم » رواه الحاكم وقال :  
( صحيحٌ على شرط الشيخين )<sup>(٢)</sup> .

( أو أعان على ذبحه ) بدلالة أو إغارة [ آلة ] ، ( أو كان له أثر في ذبحه )  
لخبر « الصحيحين » عن أبي قتادة : أنه خرج مع أصحابٍ له ، فأحرموا كلهم  
إلا أبا قتادة لم يُحْرَم ، فبينما هم يسرون .. إذ رأوا [ حُمْر ] وحشٍ ، فحمل  
أبو قتادة على الحُمْر فعقر منها أتاناً ، فأكلوا من لحمها ، ثم قالوا : أنأكل  
لحم صيدٍ ونحن مُحْرِمُونَ ؟! فحملوا ما بقي من لحمها ، فأدركوا رسول الله  
صلّى الله عليه وسلم ، فسألوه عن ذلك ، فقال : « هل منكم أحدٌ أمره أن

(١) في الأصل : ( بالتعرض ) ، والتصويب من هامش الأصل .

(٢) المستدرك على الصحيحين ( ٤٥٢/١ ) عن سيدنا جابر بن عبد الله رضي الله عنهما .

وَإِنْ ذَبَحَ الصَّيْدَ .. حَرُمَ عَلَيْهِ أَكْلُهُ ، وَهَلْ يَحْرُمُ عَلَى غَيْرِهِ ؟ فِيهِ  
قَوْلَانِ .....

يحمل عليها أو أشار إليها ؟ « قالوا : لا ، قال : « فكلوا ما بقي من لحمها » <sup>(١)</sup> .

\* \* \*

ولا جزاء عليه بدلالته ولا بإعانتته ولا بأكله ما صيد له ؛ لأن جزاء ذبحه  
يغني عن جزاء آخر .

وإذا جرحه فغاب فوجده ميتاً ، وشكَّ أَمَاتَ بجرحه أو بحادثٍ .. لم يجب  
عليه غير الأرش ؛ لأن الأصل : براءته ممَّا زاد ، وكذا لو جرحه فغاب وشكَّ في  
موته ؛ لأن الأصل : البراءة و[الحياة] <sup>(٢)</sup> .

\* \* \*

( وإن ذبح ) الْمُحْرِمُ ( الصيد ) أو الحلالُ صيدَ الحرم .. صار ميتةً ،  
( حرُمَ عليه أكله ) بالإجماع ؛ كما في « المجموع » <sup>(٣)</sup> ، ولأنه إذا حرُمَ ما  
أعان عليه .. فما ذبحه أولى .

وهل يتأبَّد عليه التحريم أو مدَّةُ إحرامه ؟ قولان ؛ أظهرهما : الأول ، وعليه  
الجزاء لله تعالى ، وقيمته لمالكة إن كان مملوكاً .

( وهل يحْرُمُ ) أكله ( على غيره ) حلالاً كان أو مُحْرِمًا ؟ ( فيه قولان )

(١) صحيح البخاري ( ١٨٢٤ ) ، صحيح مسلم ( ٦٠ / ١١٩٦ ) ، وفي الأصل : ( رأوا أحمر ) ،  
والتصويب من مصادر التخريج .

(٢) في الأصل : ( الحيا ) ، والتصويب من « أسنى المطالب » ( ٥١٩ / ١ ) .

(٣) المجموع ( ٣٥١ / ٧ ) .

وَلَا يَمْلِكُ الصَّيْدَ بِالْبَيْعِ وَالْهَبَةِ .....

أظهرهما - وهو الجديد - : نعم <sup>(١)</sup> ؛ لأنه ممنوعٌ من الذبح لمعنى فيه كالمجوسي .

والثاني - وهو القديم - : لا <sup>(٢)</sup> ؛ لأنه من أهل الذكاة في غير الصيد ، فوجب أن يكون من أهلها في الصيد كالحلال .

\* \* \*

وإن كسر المُحَرَّم أو الحلال في الحرم بيضاً لصيدٍ ، أو قتل جراداً كذلك . . لم يحُرِّم على غيره ؛ كما صحَّحه في « المجموع » في موضع <sup>(٣)</sup> ، وجزم به ابن المقري في « روضه » <sup>(٤)</sup> ؛ لأن إباحته لا تتوقف على فعلٍ ، بدليل حلِّ ابتلاعه بدونه ، خلافاً لما قاله هنا <sup>(٥)</sup> : إن الأشهر الحرمة <sup>(٦)</sup> ، أما هو . . فيحُرِّم عليه ذلك ؛ تغليظاً عليه .

\* \* \*

( ولا يملك ) المُحَرَّم ( الصيد بالبيع والهبة ) وقبول الوصية ونحو ذلك ؛ بناءً على أن ملكه يزول عنه بالإحرام ؛ لأن من يُمنع من إدامة الملك . . فأولئ أن يُمنع من ابتدائه ، ولأنه صلى الله عليه وسلم أهدى إليه حمارٌ وحشيٌّ فردّه ،

(١) انظر « مختصر البويطي » ( ص ٦١١ ) .

(٢) انظر « الحاوي الكبير » ( ٤٠٤/٥ ) .

(٣) المجموع ( ٣٤٠/٧ ) .

(٤) روض الطالب ( ٢١٢/١ ) .

(٥) أي : الإمام النووي في ( جزاء الصيد ) .

(٦) المجموع ( ٣٢٣/٧ ) .



وَهَلْ يَمْلِكُهُ بِالْإِثْرِ ؟ فَقَدْ قِيلَ : إِنَّهُ يَمْلِكُهُ ، وَقِيلَ : لَا يَمْلِكُهُ . . . . .

فَلَمَّا رَأَى مَا فِي وَجْهِ الْمَهْدِيِّ . . قَالَ : « إِنَّا لَمْ نَرُدُّهُ عَلَيْكَ إِلَّا أَنَّا حُرْمٌ » <sup>(١)</sup> ،  
فليس له قبضه ، فإن قبضه بشراء أو إعارة أو ودیعة - لا هبة - وأرسله . . ضمن  
قيمته للمالك ، وسقط الجزاء ، بخلافه / في الهبة . . لا ضمان ؛ لأن العقد  
الفاقد كالصحيح في الضمان ، والهبة غير مضمونة ، وإن ردّه لمالكه . . سقطت  
القيمة لا الجزاء ما لم يُرْسَل .

### [ هل يملك المحرم الصيد بالإثر ؟ ]

( وهل يملكه ) أي : الْمُحْرَمُ الصَّيْدَ ( بالإثر ) إذا مات له قريبٌ حلالٌ  
وفي ملكه صيدٌ ، أو الردّ بالعيب ؟ ( فقد قيل ) وهو الأصح : ( إنه يملكه )  
ولا يزول ملكه عنه إلا بإرساله ؛ كما صرّح بتصحيحه في « المجموع » <sup>(٢)</sup> ؛  
لدخوله في ملكه قهراً ، ويجب إرساله ؛ كما لو أحرم وهو في ملكه ، فلو  
باعه . . صحّ وضمن الجزاء ما لم يُرْسَل ، حتى لو مات في يد المشتري . . لزم  
البائع الجزاء .

( وقيل : لا يملكه ) قياساً على البيع .

ولو أحرم بائع الصيد ، ثم أفلس المشتري بالثمن . . لم يرجع في الصيد ؛  
كالشراء والاتّهاب ، لكن يبقى حقّه حتى يتحلّل ، فإذا زال الإحرام . . رجع  
فيه .

(١) أخرجه البخاري ( ١٨٢٥ ) ، ومسلم ( ١١٩٣ ) عن سيدنا الصعب بن جثّامة رضي الله عنه .

(٢) المجموع ( ٣٢٨ / ٧ ) .

وَأِنْ كَانَ فِي مِلْكِهِ صَيْدٌ فَأَحْرَمَ .. زَالَ مِلْكُهُ عَنْهُ فِي أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ دُونَ  
الْآخَرِ .....

### [ لو أحرم وفي ملكه صيد ]

( وإن كان في ملكه صيدٌ فأحرم .. زال ملكه عنه ) ولزمه إرساله ( في أحد القولين ) وهو الأظهر ؛ لأنه لا يُراد للدوام ، فتحريم استدامته كاللباس ، بخلاف النكاح ، ( دون ) القول ( الآخر ) لأنه ملكه ، فلا يزول بالإحرام ، وقياساً على بقاء الزوجية .

وعلى هذا : يجوز بيعه وهبته ، ولا يجوز له قتله ، وعلى الأول : لو لم يرسله حتى تحلل .. لزمه إرساله ؛ إذ لا يرتفع اللزوم بالتعدي ، بخلاف من أمسك خمرًا غير محترمة حتى تخللت .. لا يلزمه إراقته ، وفرق : بأن الخمر انتقلت من حالٍ إلى حالٍ .

\* \* \*

فإن قيل : هَلَّا كان تحلُّله كإسلام الكافر بعد أن ملك عبداً مسلماً ؛ حيث لا يؤمر بإزالة ملكه عنه ؛ لزوال المانع ؟!

أجيب : بأن الإحرام أضيّق من ذلك ؛ بدليل : أنه يمتنع على المُحَرَّم استعارة الصيد واستيداعه واستئجاره ، بخلاف الكافر في العبد المسلم .

وإذا زال ملكه عنه .. لا غرم له إذا قُتِل أو أُرسِل ، ومن أخذه ولو قبل إرساله وليس مُحَرِّماً .. ملكه ؛ لأنه بعد لزوم الإرسال صار مباحاً ، ولو مات في يده .. ضمنه ولو لم يتمكّن من إرساله ؛ إذ كان يمكنه إرساله قبل الإحرام ؛ كنظيره في إلزام الصلاة لمن جُنَّ بعد مضي ما يسعها من وقتها دون الوضوء ؛

وَإِنْ أَحْتَاجَ إِلَى اللُّبْسِ لِحَرِّ أَوْ بَرْدٍ ، أَوْ إِلَى الطَّيِّبِ أَوْ إِلَى الْحَلَقِ لِمَرَضٍ ،  
أَوْ إِلَى ذَبْحِ الصَّيْدِ لِلْمَجَاعَةِ .. جَازَ لَهُ ذَلِكَ ، وَعَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ .....

لأنه كان متمكناً من فعله قبل دخول الوقت ، ولا يجب إرساله قبل الإصرام بلا خلاف .

ولو أحرم أحدُ مالكيه .. تعذر إرساله ، فيلزمه رفع يده عنه ، ذكره في « المجموع » <sup>(١)</sup> .

قال الزركشي : ( ولو كان في ملك الصبي صيدٌ .. فهل يلزم الولي إرساله ويغرم قيمته ؛ كما يغرم قيمة النفقة الزائدة بالسفر ؟ فيه احتمالٌ ) انتهى <sup>(٢)</sup> ، وينبغي اللزوم .

[ حكم من فعل شيئاً من المحرّمات لعذرٍ ]

( وإن احتاج ) المُحْرَم ( إلى اللُّبْس ) الممنوع منه ( لِحَرِّ أَوْ بَرْدٍ ، أَوْ إِلَى الطَّيِّبِ ، أَوْ إِلَى الْحَلَقِ لِمَرَضٍ ) أَوْ كَثْرَةِ قَمَلٍ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ ، ( أَوْ إِلَى ذَبْحِ الصَّيْدِ لِلْمَجَاعَةِ ) بفتح الميم ؛ وهي : شِدَّةُ الْجُوعِ .. ( / جَازَ لَهُ ذَلِكَ ، وَعَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ ) أما في الحلق .. فلقوله تعالى : ﴿ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِّن رَّأْسِهِ فَفِدْيَةٌ ﴾ <sup>(٣)</sup> ؛ أي : فحلق .. ففدية ، وأما الباقي .. فبالقياس عليه .



(١) المجموع (٣٣٤/٧) .

(٢) خادم الرافعي والروضة (ص ٣٢٨) رسالة جامعية .

(٣) سورة البقرة : ( ١٩٦ ) .

وَأَنْ صَالَ عَلَيْهِ صَيْدٌ ، فَقَتَلَهُ لِلدَّفْعِ . . فَلَا جَزَاءَ عَلَيْهِ . وَإِنْ افْتَرَشَ الْجَرَادُ فِي طَرِيقِهِ فَقَتَلَهُ . . فَفِيهِ قَوْلَانِ . وَإِنْ نَبَتَتْ فِي عَيْنِهِ شَعْرَةٌ فَقَلَعَهَا . . لَمْ يَلْزَمُهُ شَيْءٌ . وَإِنْ تَطَيَّبَ أَوْ لَبَسَ أَوْ أَدْهَنَ نَاسِيًا . . . . .

( وإن صال ) أي : وثب ( عليه صيدٌ ، فقتله للدفع . . فلا جزاء ) أي : لا ضمان ( عليه ) لالتحاقه بالمؤذيات ، بخلاف ما لو قتله لدفع راحبه الصائل عليه . . فإنه يضمن وإن كان لا يمكن دفع راحبه إلا بقتله ؛ لأن الأذى ليس منه ؛ كما في إيجاب الفدية بحلق شعر رأسه لإيذاء القمل ، ولكن يرجع بما غرمه على الراكب .

\* \* \*

( وإن افترش الجراد في طريقه ) بأن عمَّ المسالك ولم يجد بُدًّا من وطئه ( فقتله ) بوطئه . . ( ففيه قولان ) أظهرهما : لا ضمان عليه ؛ لأنه ألجأه إلى قتله ، فأشبهه الصائل .

والثاني : يضمن ؛ لأنه قتله لنفع نفسه ، فأشبهه ما إذا قتله للمجاعة .

\* \* \*

( وإن نبتت في عينه شعرةٌ ) وتأذى بها ( فقلعها ) أو قطع قدر ما يستر بصره من شعر رأسه أو حاجبيه إن كان ، أو انكسر ظفره فقطع المؤذي منه فقط . . ( لم يلزمه شيء ) لأنه مؤذٍ .

[ حكم من فعل شيئاً من المحرمات ناسياً أو جاهلاً ]

( وإن تطيَّب أو لبس أو أدهن ناسياً ) للإحرام ، أو جاهلاً بالتحريم أو بكونه

لَمْ تَلْزِمُهُ الْكَفَّارَةَ . وَإِنْ قَتَلَ الصَّيْدَ أَوْ حَلَقَ الشَّعَرَ أَوْ قَلَّمَ الظُّفْرَ نَاسِيًا . .  
لَزِمَتْهُ الْكَفَّارَةُ ، وَقِيلَ : فِي الْحَلْقِ وَالْقَلَمِ قَوْلٌ آخَرُ : أَنَّهُ لَا يَلْزِمُهُ . . . . .

طيباً ، أو زائل العقل بغير سكرٍ تعدَّى به ، أو مُكْرِهاً . . ( لم تلزمه الكفارة )  
لعذره ، بخلاف الجاهل بوجوب الفدية فقط ؛ فعليه الفدية .



( وإن قتل الصيد أو حلق الشعر أو قلم الظفر ناسياً ) للإحرام في الجميع ،  
أو جاهلاً بالحرمة . . ( لزمته الكفارة ) لأنه إتلافٌ ، فاستوى فيه العمد وغيره ،  
بخلاف ما لو فعل ذلك مجنونٌ ، أو مغمى عليه ، أو صبيٌّ غير مميزٍ على  
الصحيح في « المجموع » <sup>(١)</sup> ؛ لأن الناسي والجاهل [ يعقلان ] <sup>(٢)</sup> ففعلهما  
فيُنسبان إلى تقصير ، بخلاف هؤلاء ، على أن الجاري على قاعدة الإتلافات :  
وجوبها عليهم أيضاً ، ومثلهم في ذلك : النائم ، وفارق ما ذُكر : التطيُّب  
واللبس والدهن والجماع ومقدماته ؛ حيث لم يجب على الناسي والجاهل فيها  
ضمانٌ ؛ لأنها استمتاعٌ لا إتلافاتٌ <sup>(٣)</sup> .

( وقيل : في الحلق والقلم قولٌ آخر : أنه لا يلزمه ) فيه الكفارة ؛ لأنه ترفُّةٌ  
وزينةٌ ، فأشبهه التطيُّب ونحوه .

(١) المجموع ( ٣٦٤/٧ ) .

(٢) في الأصل : ( يفعلان ) ، والتصويب من « أسنى المطالب » ( ٥١٠/١ ) ، و« مغني  
المحتاج » ( ٧٥٧/١ ) .

(٣) عبارة الشارح رحمه الله تعالى في « مغني المحتاج » ( ٧٥٧/١ ) : ( وهذا بخلاف الناسي  
والجاهل في التمتع باللبس ، والطيب والدهن ، والجماع ومقدماته ؛ لاعتبار العلم والقصد فيه ،  
وهو منتفٍ فيهما ) ، وقوله : ( فيه ) أي : التمتع بما ذُكر ، و( فيهما ) أي : الناسي والجاهل .

وَأَنْ جَامِعَ نَاسِيًا . . فَفِيهِ قَوْلَانِ ؛ أَصْحُهُمَا : أَنَّهُ لَا تَلْزَمُهُ الْكَفَّارَةُ . وَأَنْ حُلِقَ رَأْسُهُ مُكْرَهًا أَوْ نَائِمًا . . وَجَبَتْ الْفِدْيَةُ عَلَى الْحَالِقِ فِي أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ ،

( وإن جامع ) ولو في القبل ( ناسياً ) للإحرام ، أو جاهلاً أو مجنوناً ، أو مكرهاً أو مغمى عليه . . ( ففيه قولان ؛ أصحهما ) وهو الجديد : ( أنه لا تلزمه الكفارة ) <sup>(١)</sup> ؛ [ لأنه ] <sup>(٢)</sup> عبادةٌ تجب بإفسادها الكفارة ، ففرق فيها بين العاقد والعاقل والمختار وغيرهم كالصوم .

والثاني - وهو القديم - : يلزمه <sup>(٣)</sup> ؛ لأن الجماع [ معنى ] يتعلق به قضاء الحج ، فاستوى فيه العمد والسهو وغيرهما كالقوات <sup>(٤)</sup> .

\* \* \*

( وإن حُلِقَ رَأْسُهُ ) بلا إذنٍ منه ولم يُطَق امتناعه ؛ بأن كان ( مكرهاً ) أو مجنوناً ، أو مغمى عليه ( أو نائماً . . وجبت الفدية / على الحالق ) وحده ولو حلالاً ( في أحد القولين ) وهو الأظهر ؛ لأنه المتعدي ، ولأن الشعر في يد المَحْرَم كالوديعة ، فيختصُّ بالْمُتْلَفِ <sup>(٥)</sup> .

(١) الأم (٤١٢/٣) .

(٢) في الأصل : ( لأنها ) ، والتصويب من « كفاية النبيه » ( ٢٣٧/٧ ) .

(٣) انظر « البيان » ( ١٩٩/٤ ) .

(٤) أي : كفوات الوقوف بعرفة .

(٥) فإن قيل : لو أمر المحرم شخصاً بقتل صيد فقتله . . فلا ضمان على الأمر ، فهلا كان هنا مثله ؟ قلنا : الشعر في يده بخلاف الصيد ، وجميع ما ذكر يجري مثله فيما إذا قلم ظفر المحرم غيره ، نقل ابن الرفعة التصريح به عن البندنجي . أزرق « شرح التنبيه » [ ق ٣٠٩/١ مخطوط ] . هامش .

وَعَلَى الْمَخْلُوقِ فِي الْآخِرِ ، وَيَرْجِعُ بِهَا عَلَى الْحَالِقِ . وَيَجُوزُ لِلْمَرْأَةِ  
لُبْسُ الْقَمِيصِ وَالسَّرَاوِيلِ وَالْخِمَارِ وَالْخُفِّ ، .....

( وعلى المخلوق في ) القول ( الآخر ) مع الحالق ؛ بناءً على أن الشعر في يد المُحَرَّم كالعارية ، فيضمن كلُّ منهما .

( ويرجع ) المخلوق ( بها على الحالق ) أي : يطالبه بها إذا كفر بغير الصوم ؛ إذ المودع خصمٌ فيما يُؤخذ منه ، كذا ذكره الرافعي هنا <sup>(١)</sup> ، واستشكل بكون المودع لا يخاصم ؛ كما هو المشهور .

وأجيب : بأن المودع إنما لم يخاصم ؛ لأن المالك يُطالب ، والكفارة لا طالب لها معيّن ، وفارق [ عدم جواز ] مطالبة الزوجة زوجها بإخراج فطرتها : بأن الفدية في مقابلة إتلاف جزء ، فساغ له المطالبة ، بخلاف الفطرة .

\* \* \*

( ويجوز للمرأة ) حرةً أو أمةً ( لبس القميص والسراويل والخمار والخف ) ونحو ذلك من سائر الملابس ؛ لأنه صلى الله عليه وسلم نهى النساء في إحرامهنَّ عن القفَّازين والنقاب ، وما مسَّه الورس أو الزعفران من الثياب ، ثم قال : « وليلبسنَ بعد ذلك ما [ أحببنَ من ألوان ] الثياب ؛ من معصفر ، أو خَزْزٍ أو حريرٍ ، أو حليٍّ ، أو سراويل أو خفٍّ » رواه أبو داود بإسنادٍ حسنٍ <sup>(٢)</sup> ؛ كما

(١) الشرح الكبير ( ٤٧٨/٣ ) .

(٢) سنن أبي داود ( ١٨٢٣ ) عن سيدنا عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ، وفي الأصل : ( ما اخترن من أنواع ) ، والتصويب من مصدر التخريج .

وَفِي لُبْسِ الْقَفَّازَيْنِ وَجْهَانِ ؛ أَصْحُهُمَا : أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهَا ..... .

في « المجموع » <sup>(١)</sup> ، وإنَّما جاز لها الستر بالمخيط دون الرجل للأخبار ، ولأن المرأة أولى بالستر ، وغير المخيط لا يتأتَّى معه الأمن من الكشف ، ( وفي لبس القفَّازين ) في الكفَّين أو [ أحدهما بإحداهما ] <sup>(٢)</sup> ( وجهان ؛ أَصْحُهُمَا : أنه لا يجوز لها ) للخبر السابق ، ولأن القفَّاز ملبوس عضو ليس بعورة في الصلاة ، فأشبهه خفَّ الرجل وخريطة لحيته .

والوجه الثاني : يجوز لها لبسهما ؛ لِمَا رواه الشافعي في « الأم » عن سعد بن أبي وقاص : أنه كان يأمر بناته بلبسهما في الإحرام <sup>(٣)</sup> .

قال الجوهري : ( والقفَّاز : شيءٌ يُعْمَلُ لليدين ، يُحشَى بقطنٍ ، وتكون له أزرارٌ تُزَرُّ على الساعدين من البرد ، تلبسه المرأة في يديها ) <sup>(٤)</sup> .

ومراد الفقهاء : ما يشمل المحشو وغيره ، ويجوز لها ستر الكفَّين بغير القفَّازين ؛ كَكُمِّ ، وخرقةٍ لَفَّتْها عليهما ؛ للحاجة إليه ، ومشقَّة الاحتراز عنه ،

(١) المجموع ( ٢٦٦/٧ ) .

(٢) قوله : ( في الكفَّين ) أي : معاً ، وفي الأصل : ( أو إحداهما بأحدهما ) ، والتصويب من سياق عبارة « أسنى المطالب » ( ٥٠٦/١ ) ، والمعنى : أو لبس ( أحدهما ) أي : أحد القفَّازين ، ( بإحداهما ) أي : إحدى الكفَّين ، وعبارة « أسنى المطالب » : ( « لا » ستر « الكفَّين بقفَّازين » أو إحداهما بأحدهما ... ) والمعنى : ( أو إحداهما ) أي : إحدى الكفَّين ( بأحدهما ) أي : بأحد القفَّازين ، وانظر « حاشية الترمذي على المنهج القويم » ( ٤٣٨/٦ ) .

(٣) الأم ( ١٣٠٠ ) دون إسنادٍ .

(٤) الصحاح ( ٧٥٥/٢ ) ، مادة ( قفز ) .



وَلَا يَجُوزُ لَهَا سِتْرٌ وَجْهَهَا .....

سواء أخضبتهما أم لا ؛ بناءً على أن علةً تحريم القفاز عليها ما مرَّ آنفاً .

\* \* \*

( ولا يجوز لها ستر وجهها ) ولا بعضه بما يُعَدُّ ساتراً ؛ لخبر الدارقطني والبيهقي : « ليس على المرأة إحرامٌ إلا في وجهها » <sup>(١)</sup> ، وسواء في ذلك الحرة والأمة على المشهور ، ولكن يُعْفَى عما تستره من الوجه احتياطاً للرأس ؛ إذ لا يمكن استيعاب ستره إلا بسترٍ قدّر يسيرٌ ممّا يليه من الوجه ، والمحافظة على ستره بكماله ؛ لكونه عورةً . . أولى من المحافظة على كشف ذلك القدر من الوجه .

ويؤخذ من هذا التعليل : أن الأمة لا تستر ذلك ؛ لأن رأسها ليس بعورة ، / وهو ظاهرٌ ، لكن قال في « المجموع » : ( ما ذُكر في إحرام المرأة ولبسها . . لم يفرّقوا فيه بين الحرة والأمة ، وهو المذهب ، وشذَّ القاضي أبو الطيب ؛ فحكى وجهاً : أن الأمة كالرجل ، ووجهين في المبعضة : هل هي كالأمة أو كالحرّة ؟ ) <sup>(٢)</sup> .

\* \* \*

(١) سنن الدارقطني (٢/٢٩٤) ، السنن الكبير (٥/٤٧) برقم (٩١٢١) عن سيدنا عبد الله بن عمر رضي الله عنهما .

(٢) المجموع (٧/٢٧٦) ، وعبارة الشارح رحمه الله تعالى في « مغني المحتاج » (١/٧٥٤) : ( ولا ينافي ذلك قول « المجموع » : « ما ذُكر في إحرام المرأة ولبسها لم يفرّقوا فيه بين الحرة والأمة ، وهو المذهب » لأنه في مقابلة قوله : « وشذَّ القاضي أبو الطيب ؛ فحكى وجهاً : أن الأمة كالرجل ، ووجهين في المبعضة : هل هي كالأمة أو كالحرّة ؟ » انتهى ) .

فَإِنْ أَرَادَتْ أَلْسَتَرَ عَنِ النَّاسِ .. سَدَلَتْ عَلَى وَجْهِهَا مَا يَسْتُرُهُ وَلَا يَقَعُ عَلَى  
الْبَشْرَةِ .

( فَإِنْ أَرَادَتْ أَلْسَتَرَ عَنِ النَّاسِ .. سَدَلَتْ ) أي : أرخت ( عَلَى وَجْهِهَا مَا يَسْتُرُهُ ) ويحصل لهذا الستر بثوبٍ ( و ) نحوه متجافٍ عنه بخشبةٍ أو نحوها بحيث ( لَا يَقَعُ عَلَى الْبَشْرَةِ ) وسواء أفعلته لحاجةٍ ؛ كحرٍّ وبردٍ أم لا ، كما يجوز للرجل ستر رأسه بمظلةٍ ونحوها ، فلو وقعت الخشبة مثلاً فأصاب الثوب وجهها بلا اختيارٍ منها فرفعته فوراً . . لم تلزمها الفدية ، والا . . لزمته مع الإثم .

### خَاتَمُ

[ في حكم ستر الوجه مع الرأس ولبس المخيط على الخنثى ]

الخنثى المشكل يحرم عليه ستر وجهه مع رأسه ، وتلزمه الفدية ، وليس له ستر وجهه مع كشف رأسه ، خلافاً لمقتضى كلام ابن المقري في « روضه » <sup>(١)</sup> ، ولا فدية عليه ؛ لأننا لا نوجبها بالشك .

نعم ؛ لو أحرم بغير حضرة الأجانب . . جاز له كشف رأسه ؛ كما لو لم يكن مُحَرِّماً ، قال في « المجموع » : ( ويستحبُّ ألاَّ يستر بالمخيط ؛ لجواز كونه رجلاً ، ويمكنه ستره بغيره ، هكذا ذكره جمهور الأصحاب ، وقال القاضي أبو الطيب : لا خلاف أننا نأمره بالستر ولبس المخيط ؛ كما نأمره أن يستتر في صلاته كالمرأة ) <sup>(٢)</sup> .



(١) روض الطالب ( ٢٠٨ / ١ ) .

(٢) المجموع ( ٢٧٧ / ٧ ) .

## باب كفّارات الإحرام

إِذَا تَطَيَّبَ ، أَوْ لَبَسَ ، أَوْ بَاشَرَ فِيمَا دُونَ الْفَرْجِ بِشَهْوَةٍ ، أَوْ دَهَنَ رَأْسَهُ ،  
أَوْ حَلَقَ ثَلَاثَ شَعْرَاتٍ ، أَوْ قَلَّمَ ثَلَاثَةَ أَظْفَارٍ .. لَزِمَهُ دَمٌ ، .....

( باب ) بيان ( كفّارات الإحرام ) الواجبة بارتكاب محرّماته

( إِذَا تَطَيَّبَ ) الْمُحَرِّم ( أَوْ لَبَسَ ) مَا يَحْرُمُ لِبَسَهُ لِلإِحْرَامِ ، ( أَوْ بَاشَرَ فِيمَا دُونَ الْفَرْجِ بِشَهْوَةٍ ) وَإِنْ لَمْ يَنْزِلْ ، ( أَوْ دَهَنَ رَأْسَهُ ) أَوْ لَحِيَّتَهُ أَوْ شَيْئاً مِنْ شُعُورِ وَجْهِهِ ؛ كَمَا مَرَّ<sup>(١)</sup> وَلَوْ امْرَأَةً عَامِداً عَالِماً بِالتَّحْرِيمِ مَخْتَاراً ، ( أَوْ حَلَقَ ) مِثْلَ ( ثَلَاثَ شَعْرَاتٍ ) فَأَكْثَرَ وَلَوْ مِنْ غَيْرِ الرَّأْسِ ، ( أَوْ قَلَّمَ ) مِثْلَ ( ثَلَاثَةَ أَظْفَارٍ ) فَأَكْثَرَ وَلِئِنْ فِيهِمَا<sup>(٢)</sup> ؛ بِأَنْ اتَّحَدَ الزَّمَانُ وَالْمَكَانُ عَرَفاً ؛ كَمَا مَرَّ<sup>(٣)</sup> ، لَا مَعَ الْجِلْدِ وَالْعِضْوِ .. ( لَزِمَهُ دَمٌ ) وَلَوْ عَلَى نَاسٍ لِلإِحْرَامِ أَوْ جَاهِلٍ بِالْحَرَمَةِ ؛ قَالَ تَعَالَى : ﴿ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفَدْيَةٌ ﴾<sup>(٤)</sup> ؛ أَيِ : فَحَلَقَ .. فَفَدْيَةٌ ، وَقَيْسٌ بِالْحَلْقِ غَيْرُهُ ، وَالشَّعْرُ يَصْدُقُ بِالثَّلَاثِ ، وَقَيْسٌ بِهَا الْأَظْفَارُ ، وَلَا يُعْتَبَرُ جَمِيعُهُ بِالْإِجْمَاعِ .

أَمَّا إِذَا أْزَالَ ذَلِكَ بِقَطْعِ الْجِلْدِ أَوْ الْعِضْوِ .. فَلَا يَجِبُ بِهَا شَيْءٌ ؛ لِأَنْ مَا أُزِيلَ تَابِعٌ غَيْرُ مَقْصُودٍ بِالْإِزَالَةِ ، وَشَبَّهَوهُ بِالزَّوْجَةِ تُقْتَلُ .. فَلَا يَجِبُ مَهْرُهَا عَلَى

(١) انظر ما تقدم ( ٢٠٦/٣ - ٢٠٧ ) .

(٢) أَيِ : فِي الْحَلْقِ وَالْقَلَمِ .

(٣) انظر ما تقدم ( ٢٠٩/٣ ) .

(٤) سُورَةُ الْبَقَرَةِ : ( ١٩٦ ) .

وَهُوَ مُخَيَّرٌ بَيْنَ أَنْ يَذْبَحَ شَاةً ، وَبَيْنَ أَنْ يُطْعِمَ سِتَّةَ مَسَاكِينَ ثَلَاثَةَ أَصْعَ ؛  
لِكُلِّ مِسْكِينٍ نِصْفُ صَاعٍ ، وَبَيْنَ أَنْ يَصُومَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ .....

القاتل ، ولو أرضعتها زوجته الأخرى . . لزمها نصف المهر ؛ لأن البضع في تلك  
تَلَفٍ تبعاً ، بخلافه في هذه .

\* \* \*

( وهو ) أي : من لزمه الدم المذكور ( مخيَّرٌ بين أن يذبح شاةً ) بصفة  
الأضحية ، ( وبين أن يطعم ستة مساكين ثلاثة أصع ) بالمد : جمع صاع ،  
وأصل أصع : أَصْوَعُ ؛ بضم الواو ، أُبدِلَ من واوه همزة مضمومة ، وقُدِّمَتِ على  
الصاد ، وتُنْقِلَتِ ضممتها إليها ، وقُلِبَتِ هي ألفاً ، ( لكل مسكينٍ ) من مساكين  
الحرم الشاملين / لفقرائه ؛ لأن كُلاًّ منهم يشمل الآخر عند الانفراد ( نصفُ  
صاع ، وبين أن يصوم ثلاثة أيامٍ ) لقوله تعالى : ﴿ فَنَدِيَّةٌ مِّنْ صِّيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ  
شُكْرٍ ﴾ <sup>(١)</sup> ، وروى الشيخان : أنه صلى الله عليه وسلم قال لكعب بن عجرة :  
« أيؤذيك هوامُّ رأسك ؟ » قال : نعم ، قال : « انسك شاةً ، أو صم ثلاثة أيامٍ ،  
أو أطعم فَرَقاً من طعامٍ على ستة مساكين » <sup>(٢)</sup> ، والفرق - بفتح الفاء والراء - :  
ثلاثة أصع ، وقيس بالحلقة وبالمعذور غيرهما .

\* \* \*

ولو حلق جميع شعر رأسه وبدنه دفعةً واحدةً في مكانٍ واحدٍ . . لم يلزمه  
إلا فديةً واحدةً ، ولو حلق شعر رأسه في مكانين ، أو مكانٍ واحدٍ لكن في

(١) سورة البقرة : ( ١٩٦ ) .

(٢) صحيح البخاري ( ٤١٩٠ ) ، صحيح مسلم ( ١٢٠١ ) عن سيدنا كعب بن عجرة  
رضي الله عنه .

فَإِنْ قَلَّمَ ظُفْرًا ، أَوْ حَلَقَ شَعْرَةً .. فَفِيهِ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ ؛ أَحَدُهَا : يَجِبُ ثُلُثُ دَمٍ ، وَالثَّانِي : دِرْهَمٌ ، وَالثَّالِثُ : مُدٌّ .....

زَمَانَيْنِ مُتَفَرِّقَيْنِ .. وَجِبَتْ فِدَيَتَانِ ، وَلَوْ حَلَقَ ثَلَاثَ شَعْرَاتٍ أَوْ قَلَّمَ ثَلَاثَةَ أَظْفَارٍ فِي ثَلَاثَةِ أَمَكْنَةٍ ، أَوْ ثَلَاثَةَ أَوْقَاتٍ مُتَفَرِّقَةٍ .. وَجِبَ فِي كُلِّ وَاحِدَةٍ مَا يَجِبُ فِيهَا لَوْ انْفَرَدَتْ ، وَقَدْ ذَكَرَ حَكَمَ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ : ( فَإِنْ قَلَّمَ ظُفْرًا ) وَاحِدًا أَوْ بَعْضَهُ ( أَوْ حَلَقَ شَعْرَةً ) وَاحِدَةً أَوْ بَعْضَهَا .. ( فَفِيهِ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ ؛ أَحَدُهَا : يَجِبُ ثُلُثُ دَمٍ ) عَمَلًا بِالتَّقْسِيطِ ؛ لِأَنَّ فِي الثَّلَاثَةِ [ دَمًا ] <sup>(١)</sup> ، فِي الْوَاحِدَةِ ثَلَاثُهُ ، وَذَكَرَ الْقَاضِي حُسَيْنُ وَالمُتَوَلَّى وَالْإِمَامُ : أَنَّ هَذَا أُقِيسَ الْأَقْوَالُ <sup>(٢)</sup> .

( وَالثَّانِي ) يَجِبُ عَلَيْهِ ( دِرْهَمٌ ) لِأَنَّ تَبْعِيضَ الدَّمِ عَسْرٌ ، وَكَانَتْ الشَّاةُ فِي عَصْرِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِثَلَاثَةِ دِرَاهِمٍ ، فَاعْتُبِرَتْ تِلْكَ الْقِيَمَةُ عِنْدَ الْحَاجَةِ [ إِلَى التَّوْزِيعِ ] .

( وَالثَّلَاثُ ) وَهُوَ الْأَظْهَرُ : يَجِبُ عَلَيْهِ ( مُدٌّ ) مِنْ طَعَامٍ ، وَفِي اثْنَيْنِ أَوْ بَعْضَهُمَا مِنْ كُلِّ مِنْهُمَا مُدَّانِ ؛ لِعَسْرِ تَبْعِيضِ الدَّمِ كَمَا مَرَّ ، فَعُدِلَ إِلَى الطَّعَامِ ؛ لِأَنَّ الشَّرْعَ عَدَلَ الْحَيَوَانَ بِهِ فِي جِزَاءِ الصَّيْدِ وَغَيْرِهِ ، وَالشَّعْرَةُ الْوَاحِدَةُ - بَلْ بَعْضُهَا - هِيَ النِّهَايَةُ فِي الْقَلَّةِ ، وَالْمَدُّ أَقَلُّ مَا وَجِبَ فِي الْكُفَارَاتِ ؛ فَقُوِّلَتْ بِهِ ، وَقِيسَ الظُّفْرُ بِهَا .

هَذَا إِذَا اخْتَارَ دَمًا ؛ فَإِنْ اخْتَارَ الطَّعَامَ .. فَفِي وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا صَاعٌ ، وَفِي

(١) فِي الْأَصْلِ : ( دَمٌ ) ، وَالتَّصْوِيبُ مِنْ سِيَاقِ الْعِبَارَةِ ؛ لِأَنَّ ( دَمًا ) اسْمٌ ( إِنْ ) .

(٢) تَتِمَّةُ الْإِبَانَةِ عَنْ أَحْكَامِ فُرُوعِ الدِّيَانَةِ ( ق ٤٣/٤ - ٤٤ ) مَخْطُوطٌ ، نِهَآيَةُ الْمَطْلَبِ ( ٢٥٨/٤ ) ، وَانْظُرْ « كِفَايَةُ النَّبِيَةِ » ( ٢٥٤/٧ ) .

وَأَنْ لِّبَسَ وَتَطَيَّبَ .. لَزِمَهُ لِكُلِّ وَاحِدٍ كَفَّارَةٌ .....

اثنتين صاعان ، أو الصوم . . ففي واحدة صَوْمُ يومٍ ، وفي اثنتين صوم يومين ، نقل ذلك الإسنوي عن العمراني وغيره وقال : ( إنه متعين ) <sup>(١)</sup> .

\* \* \*

ولو شكَّ وقد انتسل منه شعر هل سلَّه المشط بعد انتتافه ، أو نتفه . . فلا فدية ؛ لأن النتف لم يتحقَّق ، والأصل : براءة الذمَّة ، ويكره كما في « المجموع » أن [ يمتشط ] <sup>(٢)</sup> ، وأن يفلي رأسه ، وأن يحكَّ شعره لا جسده ، بأظفاره لا بأنامله <sup>(٣)</sup> .

\* \* \*

( وإن لبس وتطَيَّب . . لزمه لكل [ واحد ] <sup>(٤)</sup> كفارة ) سواء اتَّحد الزمان

(١) المهمات ( ٤٢٦/٤ ) ، وقوله هذا وفاقاً لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري رحمه الله تعالى في « أسنى المطالب » ( ٥١٠/١ ) ، وابن حجر الهيتمي رحمه الله تعالى في « تحفة المحتاج » ( ١٧٣/٤ ) ، والشارح رحمه الله تعالى في « مغني المحتاج » ( ٢٩٨/٢ ) ، وخلافاً لشيخه الشهاب الرملي رحمه الله تعالى في « فتاويه » ( ١٠٢/٢ ) ، وابنه الشمس الرملي رحمه الله تعالى في « نهاية المحتاج » ( ٣٣٩/٣ ) ، وزاد الشارح رحمه الله تعالى في « مغني المحتاج » قوله : ( قال بعضهم : وكلام العمراني إن ظهر على قولنا : الواجب ثلث دم . . لا يظهر على قولنا : الواجب مد ؛ إذ يرجع حاصله إلى أنه مخير بين المد والصاع ، والشخص لا يتخير بين الشيء وبعضه ، وجوابه : المنع ؛ فإن المسافر مخير بين القصر والإتمام ، وهو تخيير بين الشيء وبعضه ) .

(٢) في الأصل : ( يمتشط ) ، والتصويب من سياق عبارة « المجموع » .

(٣) المجموع ( ٣٧٤/٧ ) .

(٤) في الأصل : ( واحدة ) ، والتصويب من مخطوطات « التنبيه » .

وَأَنْ لِّبَسَ ثُمَّ لَبَسَ ، أَوْ تَطَيَّبَ ثُمَّ تَطَيَّبَ فِي مَجَالِسَ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُكْفَرَ  
عَنِ الْأَوَّلِ .. كَفَاهُ عَنْهُمَا كَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ فِي أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ ، وَيَلْزَمُهُ لِكُلِّ  
وَاحِدٍ مِنْهُمَا كَفَّارَةٌ فِي الْآخِرِ .....

والمكان ولم يتخلل تكفيراً أم لا ؛ لأنهما جنسان فلم يتداخل موجبهما ؛ كالزنا  
والسرقة ، بخلاف ما لو لبس ثوباً مخيطاً مطيباً ، أو طلى رأسه بطيب ، أو باشر  
بشهوة عند الجماع .. فإنه يلزمه كفارة واحدة ؛ لاتحاد الفعل .

\* \* \*

( وإن لبس ثم لبس ، أو تطيَّب ثم تطيَّب ) ثانياً فيهما ( في ) مجلس  
واختلف / الزمان ، أو في ( مجالس من قبل أن يكفر عن الأول .. كفاه عنهما  
كفارة واحدة في أحد القولين ) وهو القديم ؛ لأنهما جنسٌ واحدٌ فتداخلت ؛  
تكرار الزنا إذا لم يتخلله حدٌ .. فإنه يكفيهِ حدٌ واحدٌ .

( ويلزمه لكل واحدٍ منهما كفارة في ) القول ( الآخر ) على الأصل في  
ارتكاب المحظورات ، وهو الجديد الأظهر ؛ لأنها في أوقاتٍ وأماكن مختلفة ،  
فكان لكل وقتٍ أو مكانٍ من ذلك حكم نفسه ، فلا تكفي كفارة الأول  
عن الثاني وإن تأخرت ، بخلاف ما لو اتحد النوع ؛ [ كتطيبه ] <sup>(١)</sup> أو لبسه  
بأصنافٍ أو بصنفٍ مرَّتَيْنِ فأكثر ، أو حلق شعر رأسه وذقنه وبدنه واتحد  
المكان والزمان عادةً ولم يتخلل بينهما تكفيرٌ ، [ وكان ] <sup>(٢)</sup> لبس قميصاً ثم  
سراويل ثم عمامة ، أو كرَّرَ واحداً منها في مجلسٍ مراتٍ ، أو تطيَّب بمسكٍ ثم

(١) في الأصل : ( كتطيبه ) ، والتصويب من « أسنى المطالب » ( ٥٢٣/١ ) .

(٢) في الأصل : ( كأن ) ، والتصويب من سياق العبارة .

وَأَنْ جَامَعَ فِي الْفَرْجِ فِي الْعُمْرَةِ ، أَوْ فِي الْحَجِّ قَبْلَ التَّحْلُلِ الْأَوَّلِ . . فَسَدَ  
نُسْكُهُ .....

زعفرانٍ ثم كافورٍ ، أو كرّر واحداً [ منها ] <sup>(١)</sup> في مجلسٍ مرّاتٍ واتّحد الزمان عادةً . . كفاه كفارةً واحدةً ، فإن كَفَّرَ عن الأول . . لزمه للثاني كفارةً أخرى ؛ لأن الأول استقرَّ حكمه بالتكفير ، ولا يقدح في اتحاد الزمان طوله ؛ كما في [ تكوير ] <sup>(٢)</sup> العمامة ولبس ثيابٍ كثيرةٍ ؛ كالرضعة في الرضاع ، والأكلة في اليمين فيما لو حلف لا يأكل إلا أكلةً ، ولعلَّ هذا مراد الإسنوي بقوله : ( لو لبس ثوباً فوق آخر . . لم يلزمه للثاني فديةٌ وإن اختلف الزمان ) <sup>(٣)</sup> .

ولا يتداخل الصيد ونحوه ؛ كالشجر مع مثلهما أو غيرهما وإن اتحد نوعه والمكان والزمان ولم يتخلَّل تكفيرٌ ؛ كضمان المتلفات .

### [ ما يترتّب على الجماع في النسك ]

( وإن جامع في الفرج ) ولو بهيمةً في قُبُلٍ أو دُبُرٍ عامداً عالماً بالتحريم مختاراً ( في العمرة ) المفردة قبل الفراغ منها ، وغيرُ المفردة تابعةٌ للحج صحّةً وفساداً ، والمراد بالفساد هنا : وجوب القضاء ، لا الخروج من النسك ، ( أو في الحج قبل التحلّل الأول ) ولو كان المجامع فيهما رقيقاً أو صبيّاً . . ( فسد نسكه ) للنهي عنه في الحج بقوله تعالى : ﴿ فَلَا رَفْعَ ﴾ <sup>(٤)</sup> ؛

(١) في الأصل : ( منهما ) ، والتصويب من « المجموع » ( ٣٩١/٧ ) .

(٢) في الأصل : ( تكرير ) ، والتصويب من « أسنى المطالب » ( ٥٢٣/١ ) .

(٣) المهمات ( ٤٤٨/٤ ) .

(٤) سورة البقرة : ( ١٩٧ ) .



وَعَلَيْهِ الْمُضِيُّ فِي فَاسِدِهِ .....

أي : لا ترفثوا ؛ كما مرَّ<sup>(١)</sup> ، والأصل في النهي : [ اقتضاء ]<sup>(٢)</sup> الفساد ، وقاسوا العمرة بالحج ، ولا يفسد به الحج بين التحللين .

\* \* \*

ولو أحرم مجامعاً . . لم ينعقد إحرامه ؛ كما صحَّحه النووي ، خلافاً لِمَا جزم به الرافعي في ( فصل الإحرام ) و ( باب المواقيت ) من أنه ينعقد صحيحاً ، ثم إن نزع . . استمرَّ ، وإلا . . فلا<sup>(٣)</sup> ، ومن جامع معتمراً ثم قرن ؛ بأن نوى الحج . . انعقد حجُّه فاسداً ؛ لإدخاله على عمرة فاسدة ، ولو أحرم في حال نزعه . . فهل نقول : لا ينعقد ، أو ينعقد صحيحاً أو فاسداً ؟ فيه أوجهٌ في « الكفاية »<sup>(٤)</sup> ، قال ابن [ العماد ]<sup>(٥)</sup> : ( والموافق للقواعد : انعقاده صحيحاً ؛ لأن النزع ليس بجماع )<sup>(٦)</sup> .

\* \* \*

( و ) يجب ( عليه المضي في فاسده ) أي : المذكور من حجٍّ أو عمرة ؛ بأن يتمَّه ؛ لقوله تعالى : ﴿ وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾<sup>(٧)</sup> ؛ فإنه يتناول الصحيح

(١) انظر ما تقدم ( ٢١٢/٣ ) .

(٢) في الأصل : ( يقتضي ) ، والتصويب من « أسنى المطالب » ( ٥١١/١ ) ، و« مغني المحتاج » ( ٧٥٩/١ ) .

(٣) روضة الطالبين ( ٦٠٧/٢ ) ، الشرح الكبير ( ٣٢٩/٣ ، ٣٧٣ ) .

(٤) كفاية النبيه ( ٢٧٣/٧ ) .

(٥) في الأصل : ( الهائم ) ، والتصويب من « أسنى المطالب » ( ٥١٢/١ ) .

(٦) التعقبات على المهمات ( ق ٢٥٠/١ ) مخطوط .

(٧) سورة البقرة : ( ١٩٦ ) .

وَيَجِبُ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ مِنْ حَيْثُ أَحْرَمَ ، وَيَكُونُ الْقَضَاءُ عَلَى الْفَوْرِ . . . . .

والفاسد ، وغير النسك من العبادات لا يتم فاسده ؛ / للخروج منه بالفساد ،  
( ويجب عليه القضاء ) اتفاقاً وإن كان نسكه فيما ذُكر تطوعاً ؛ لأن التطوع  
منه يصير بالشروع فيه فرضاً ؛ أي : واجب الإتمام كالفرض ، بخلاف غيره من  
التطوع ، ويجزئ عن الرقيق إذا وقع في حال رقه .

وليكن ذلك ( من حيث أحرم ) إن سلك طريق الأداء ، وإلا . . فمن قدر  
مسافته ، ولا يلزمه سلوك طريق الأداء بلا خلاف ، ولا أن يُحرم في مثل  
[ الزمان ] <sup>(١)</sup> الذي أحرم [ فيه ] <sup>(٢)</sup> بالأداء ، فله التأخير عنه والتقديم عليه ،  
وفارق المكان : بأن [ اعتناء ] <sup>(٣)</sup> الشرع بالميقات المكانية أكمل ؛ فإنه يتعين  
بالنذر ، بخلاف الزماني ، حتى لو نذر الإحرام في شوال . . جاز له تأخيرهِ ،  
كذا فرق الرافي <sup>(٤)</sup> ، قال الإسني : ( وهو عجيب ؛ فإنه سَوَّى في « كتاب  
النذر » بين نذر المكان ونذر الزمان ، وصَحَّ وجوب التعيين فيهما ) <sup>(٥)</sup> ،  
قال : ( ولعلَّ الفرق : أن المكان ينضبط ، بخلاف الزمان ) <sup>(٦)</sup> .

\* \* \*

( ويكون القضاء ) واجباً ( على الفور ) لأنه وإن كان وقته موسعاً تَضَيَّقَ

(١) في الأصل : ( زمن ) ، والتصويب من « الشرح الكبير » .

(٢) في الأصل : ( منه ) ، والتصويب من « الشرح الكبير » .

(٣) في الأصل : ( اعتبار ) ، والتصويب من « الشرح الكبير » .

(٤) الشرح الكبير ( ٤٨٣/٣ - ٤٨٤ ) .

(٥) المهمات ( ٤٣٧/٤ ) .

(٦) المهمات ( ٤٣٧/٤ ) .

وَقِيلَ : لَا يَجِبُ عَلَى الْفُورِ ، وَيَجِبُ عَلَيْهِ نَفَقَةُ الْمَرْأَةِ فِي حَجَّةِ الْقَضَاءِ ،

بالشروع فيه ، وكذا تجب على الفور كل كفارة وجبت بعدوانٍ وإن كان أصل الكفارات على التراخي ؛ لأن المتعدي لا يستحق التخفيف ، بخلاف غيره .

( وقيل : لا يجب ) القضاء ( على الفور ) كالأداء ، فعلى الأول : إن كان الفاسد عمرةً . . فإعادتها فوراً ظاهراً ، أو حجاً . . فيتصور في سنة الفساد بأن يُحصَر بعد الجماع أو قبله ، ويتعذر المضي فيتحلل ، ثم يزول الحصر ، أو بأن يرتد بعد الجماع ، أو يتحلل كذلك لمرضٍ شرط التحلل به ، ثم سُفي الوقت باقٍ ، فإن لم يكن شيءٌ من ذلك . . أعاده من قابلٍ .

وتعبير المصنف كغيره بـ ( القضاء ) : محمولٌ على معناه اللغوي ؛ لأنه وقع في وقته ؛ كالصلاة إذا فسدت وأُعيدت في وقتها ، ويقع القضاء مثل الفساد ، فإن كان فرضاً . . وقع فرضاً ، أو تطوعاً . . فتطوعاً ، فلو أفسد التطوع ، ثم نذر حجاً وأراد تحصيل المنذور بحجة القضاء . . لم يحصل له ذلك .



ولا يفسد حج المُحرمة المكروهة والنائمة بجماع زوج أو غيره لعذرهما ، وإن طاوَعته مختارةً عالمةً بالتحريم ذاكراً للإحرام . . فسد ، وعليها القضاء ، ( ويجب عليه ) أي : الزوج المجامع ( نفقة المرأة ) للسفر ؛ من زادٍ وراحلةٍ ذهاباً وإياباً ( في حجة القضاء ) لأنها غرامةٌ تتعلّق بالجماع ، فأشبهت المهر ، أما نفقة الحضر . . فلا تلزمه إلا أن يكون مسافراً معها ، ولو عُضِبَتْ . . لزمه الإنابة عنها من ماله ، ومؤنة الموطوءة بشبهةٍ أو زناً عليها .

وَقِيلَ : عَلَيْهَا النَّفَقَةُ ، فَإِنْ قَضَى الْحَجَّ وَهِيَ مَعَهُ .. فَالْمُسْتَحَبُّ : أَنْ يُفَارِقَهَا فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي جَامَعَهَا فِيهِ ، وَقِيلَ : يَجِبُ ذَلِكَ . وَيَجِبُ عَلَيْهِ بِالْجَمَاعِ : بَدَنَةً .....

( وقيل : عليها النفقة ) دونه ؛ كنفقة الأداء ، وكالمطوعة بشبهة أو بزناً .

\* \* \*

( فَإِنْ قَضَى الْحَجَّ وَهِيَ مَعَهُ ) كأن خرجا معاً للقضاء .. ( فالمستحبُّ : أن يفارقها ) من حين الإحرام إلى أن يفرغ التحللان ؛ كي لا تدعوه الشهوة إلى المعاودة ؛ / فَإِنَّ عَهْدَ الْوَصَالِ مَشْقُوقٌ ، وافترقاها ( في ) ذلك ( الموضع الذي جامعها فيه ) أكد ؛ للاختلاف في وجوبه ؛ كما قال : ( وقيل : يجب ذلك ) أي : أن يفارقها فيه ؛ لأمره صلى الله عليه وسلم بذلك<sup>(١)</sup> .

### [ كفارة الجماع المفسد ]

( ويجب عليه ) أي : على الرجل المُحْرِمِ ( بالجماع ) المفسد للحج أو العمرة ( بدنةً ) بصفة الأضحية ولو كان نسكه نفلاً ، فالكفارة عليه دون المرأة ؛ كما في الصوم ، وَلَمَّا رَوَى الْبَيْهَقِيُّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ بِإِسْنَادٍ

(١) أخرج أبو داود في « المراسيل » ( ١٣٢ ) واللفظ له ، والبيهقي ( ١٦٦/٥ - ١٦٧ ) برقم ( ٩٨٦٤ ) منقطعاً عن يزيد بن نعيم الأسلمي رحمه الله تعالى ، أو زيد بن نعيم رحمه الله تعالى - شك أبو توبة - : أن رجلاً من جذام جامع امرأته وهما مُحْرمان ، فسأل الرجلُ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم ، فقال لهما : « اقضيا نسككما ، واهديا هدياً ، ثم ارجعا حتى إذا كنتما بالمكان الذي أصبتما فيه ما أصبتما .. تفرّقا ، ولا يريَ واحدٌ منكما صاحبه ، وعليكما حجة أُخرى ، فتقبلان حتى إذا كنتما بالمكان الذي أصبتما فيه ما أصبتما .. فأحرما وأتَمَّا نسككما واهديا » .

فَإِنْ لَمْ يَجِدْ .. فَبَقَرَةٌ ؛ فَإِنْ لَمْ يَجِدْ .. فَسَبْعٌ مِنَ الْغَنَمِ .....

صحيح : ( إذا جامع الرجل امرأته .. يجزئ عنهما جزورٌ )<sup>(١)</sup> .

هذا إذا [ فسد ]<sup>(٢)</sup> نسكهما بالجماع ، أما لو فسد نسكها فقط ؛ كأن كانت مُحْرِمَةً دونه .. فقد اتفقوا على أن البدنة لازمة لها ، قاله في « المجموع » في ( باب الفوات والإحصار ) وجرى عليه السبكي وغيره<sup>(٣)</sup> ، وجزم به الماوردي ، لكن قيده بما إذا كان الواطئ لا يتحمل عنها ، وإلا ؛ بأن كان زوجها أو سيدها .. فهي لازمة له ؛ لأنها من موجبات الوطء على ما مر في نظيره في ( الصوم ) انتهى<sup>(٤)</sup> .

وقضيته : ترجيح عدم اللزوم مطلقاً ، وهذا هو المعتمد ؛ كما قاله شيخنا الشهاب الرملي وإن فرق بأن الحج إنما يجب في العمر مرة ، فكان أولى من الصوم بالاحتياط ، وأشد منه في إلزام الكفارة<sup>(٥)</sup> .

\* \* \*

والبدنة لغةً : الواحد من الإبل أو البقر ذكراً كان أو أنثى ، والمراد : الواحد من الإبل ذكراً كان أو أنثى .

( فَإِنْ لَمْ يَجِدْ ) هـ .. ( فَبَقَرَةٌ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ ) ها .. ( فَسَبْعٌ مِنَ الْغَنَمِ )

(١) السنن الكبير ( ١٦٨/٥ ) برقم ( ٩٨٧٣ ) بنحوه .

(٢) في الأصل : ( أفسد ) ، والتصويب من سياق العبارة .

(٣) المجموع ( ٣٠٨/٨ ) ، الابتهاج في شرح المنهاج ( ق ١٩١/٢ ) مخطوط .

(٤) الحاوي الكبير ( ٣٠٠/٥ ) .

(٥) حاشية الشهاب الرملي على أسنى المطالب ( ٥١٢/١ ) .

فَإِنْ لَمْ يَجِدْ .. قَوَّмَ الْبَدَنَةَ دَرَاهِمَ وَالْدَّرَاهِمَ طَعَاماً وَتَصَدَّقَ بِهِ .....

لأن ذلك يجزئ في الأضحية عن سبعة كالبدنة ، ( فإن لم يجد ) ذلك ..  
( قَوَّمَ البدنة دراهم والدراهم طعاماً ) قال في « المجموع » : ( بسعر مكة حال  
الوجوب )<sup>(١)</sup> ، ( وتصدق به ) على مساكين الحرم ، ويجب دفع ما ذُكر إلى  
ثلاثة منهم فأكثر ؛ كالزكاة ، فلو دفع إلى اثنين مع قدرته على ثالث .. ضمن  
[ له ] أقل مَمُولٍ ؛ كنظيره من الزكاة .

وعُلم من التشبيه بالزكاة : [ وجوب ] نية الدفع مقترنة به ، أو متقدمة  
عليه عند تمييز ذلك ، وسواء في المساكين الغرباء والمستوطنون ، ولكن  
المستوطنين أولى .

نعم ؛ إن اشتدَّت حاجة الغرباء .. فهم أولى ، ولا يجب استيعابهم وإن  
انحصروا ؛ كما هو ظاهر كلامهم ، بخلاف الزكاة ، قال السبكي : ( وقد يفرق ؛  
بأن القصد هنا : حرمة البلد ، وثُمَّ [ سدُّ ]<sup>(٢)</sup> الخَلَّةِ<sup>(٣)</sup> ) ، ولا يتعيَّن في دفع  
الطعام لكلِّ منهم مُدٌّ ، بل تجوز الزيادة عليه والنقص منه .

فإن عدم المساكين في الحرم .. أخر الإخراج حتى يجدهم ؛ كمن نذر التصدَّق  
على فقراء بلد فلم يجدهم فيه ؛ فإنه يصبر حتى يجدهم ، ولا يجوز النقل ،  
ويخالف الزكاة ؛ إذ ليس فيها نصٌّ صريحٌ بتخصيص البلد بها ، بخلاف هذا .

\* \* \*

(١) المجموع ( ٤٠٨/٧ ) ، وليست المسألة في « الشرحين » و« الروضة » . « إقناع »  
[ ٢٤٧/١ ] . هامش .

(٢) في الأصل : ( شدة ) ، والتصويب من « الابتهاج في شرح المنهاج » .

(٣) الابتهاج في شرح المنهاج ( ق ١٨٤/٢ ) مخطوط .

فَإِنْ لَمْ يَجِدْ .. صَامَ عَنْ كُلِّ مُدٍّ يَوْمًا . وَإِنْ تَكَرَّرَ مِنْهُ الْجَمَاعُ وَلَمْ يُكْفَرْ  
عَنِ الْأَوَّلِ .. كَفَاهُ عَنْهُمَا كَفَارَةٌ وَاحِدَةٌ فِي أَحَدِ الْأَقْوَالِ ، وَتَلَزَمُهُ بَدَنَةٌ ...

( فَإِنْ لَمْ يَجِدْ ) شيئاً ممّا تقدّم .. ( صام عن كلِّ مُدٍّ يوماً ) ويكمل المنكسر ، وقُدِّمَ الطعام على الصيام ؛ كما في جميع المناسك ، وأُقيما مقام / البدنة ؛ تشبيهاً [بجزاء] <sup>(١)</sup> الصيد ، إلا أن الأمر فيه على التخيير ، وهنا على الترتيب ؛ لشبهه بالفوات في وجوب القضاء ، وقُدِّمَت البدنة على البقرة وإن قامت مقامها في الأضحى ؛ لنص الصحابة عليها <sup>(٢)</sup> ، وبينهما بعض تفاوت ؛ لخبر : « من راح في الساعة الأولى .. فكأنما قرَّب بدنة ، ومن راح في الساعة الثانية .. فكأنما قرَّب بقرة » <sup>(٣)</sup> .



( وَإِنْ تَكَرَّرَ مِنْهُ الْجَمَاعُ ) أي : صدر منه مرةً بعد أخرى <sup>(٤)</sup> ( ولم يكفّر عن الأول ) بالفدية المذكورة ثم جامع .. ( كفاه عنهما كفارة واحدة في أحد الأقوال ) كما لو جامع في رمضان مراراً في يومٍ واحدٍ ، ( وتلزمه بدنة ) أخرى

(١) في الأصل : ( لجزاء ) ، والتصويب من « أسنى المطالب » ( ٥٣١/١ ) .

(٢) أخرج ابن أبي شيبة ( ١٣٢٤٦ ) عن سيدنا علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال في جواب سؤال عن رجلٍ واقع امرأته وهو مُخْرَمٌ : ( على كل واحدٍ منهما بدنة ، فإذا حجَّ من قابل .. تفرَّقا من المكان الذي أصابها ) ، وأخرج البيهقي ( ١٦٨/٥ ) برقم ( ٩٨٧٢ ) عن سيدنا عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال : ( إِذَا جَامَعَ .. فعلى كل واحدٍ منهما بدنة ) .  
(٣) أخرجه البخاري ( ٨٨١ ) ، ومسلم ( ٨٥٠ ) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه ، وقد تقدم ( ٣٣٢/٢ ) .

(٤) قال الولي العراقي رحمه الله تعالى في « تحرير الفتاوي » ( ٦٥٠/١ ) : ( أراد « التنبيه » بالتكرار : مرتين ؛ بدليل قوله : « عنهما » ، فلو تكرر أكثر من ذلك .. عُرف حكمه ممّا تقدّم ) .

فِي الثَّانِي ، وَشَاءَ فِي الثَّلَاثِ . وَإِنْ جَامَعَ بَعْدَ التَّحَلُّلِ الْأَوَّلِ . . لَمْ يَفْسُدْ حَجُّهُ ، وَعَلَيْهِ بَدَنَةٌ فِي أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ ، وَشَاءَ فِي الْآخِرِ . وَإِنْ أَفْسَدَ الْقَضَاءُ . . لَزِمَهُ بَدَنَةٌ دُونَ الْقَضَاءِ .....

للجماع الثاني ( في ) القول ( الثاني ) لأنه وطءٌ صادف إحراماً ، فكان كالوطء الأول ، بخلاف الصوم ، ( و ) تلزمه ( شاةٌ ) فقط للثاني ( في ) القول ( الثالث ) وهو الأظهر ؛ لأنها مباشرة لا توجب القضاء ، فوجب فيها شاةٌ ؛ كالقبلة بشهوة . قال في « المجموع » : ( قال إمام الحرمين : هذا الخلاف إذا كان قد قضى في كل جماعٍ وطره ، فأما إذا كان ينزع ويعود والأفعال متواصلة ، وحصل قضاء الوطر آخرًا . . فالجميع جماعٌ واحدٌ بلا خلاف )<sup>(١)</sup> .

أما إذا كفر عن الأول ، ثم جامع . . وجب للوطء الثاني كفارةٌ أخرى بلا خلافٍ ، وهي شاةٌ في الأظهر .

\* \* \*

( وإن جامع بعد التحلل الأول ) وقبل التحلل الثاني . . ( لم يفسد حجه ) وإن كان ممنوعاً من الوطاء ، ( وعليه بدنةٌ في أحد القولين ) كما لو جامع قبل التحلل الأول ، ( وشاةٌ في ) القول ( الآخر ) وهو الأظهر ؛ لأنه محظورٌ لا يوجب فساداً ، فأشبهه القبلة بشهوة ؛ كما مرَّ .

( وإن أفسد القضاء . . لزمه بدنةٌ ) لِمَا [ تقدَّم ]<sup>(٢)</sup> ( دون القضاء ) لأن المقضي واحدٌ ، فلا يلزمه أكثر منه .

(١) المجموع ( ٤١١/٧ ) .

(٢) في الأصل : ( تقدمت ) ، والتصويب من سياق العبارة .



وَأَنْ قَتَلَ صَيْدًا لَهُ مِثْلٌ مِنَ النَّعَمِ .. وَجَبَ فِيهِ مِثْلُهُ مِنَ النَّعَمِ .....

ولو أفسد مفرداً نسكه ، فتمتّع في القضاء أو قرن .. جاز ، ولا يضربُ العدول إلى المفضول ، وكذا لو أفسد متمتعاً أو قارنً نسكه ، فأفرد في القضاء .. فإنه يجوز ؛ لأنه زاد خيراً ، وإن أفسد القارن نسكه .. لزمه بدنة واحدة ؛ لانغمار العمرة في الحج ، مع دم القران الذي أفسده ؛ لأنه لزم بالشروع فلا يسقط بالإفساد ، ولزمه دم آخر للقران الذي التزمه بالإفساد في القضاء ولو أفرد ؛ لأنه متبرّع بالإفراء .

ولو ارتدّ في أثناء نسكه .. فسد إحرامه ، فيفسد نسكه ؛ كصومه وصلاته وإن قصر زمن ردتّه ، ولا كفارة عليه ، ولا يمضي فيه وإن أسلم ؛ لعدم ورود شيءٍ فيهما ، بخلاف الجماع ؛ فإنه وإن فسد به نسكه .. لم يفسد به إحرامه ، حتى يلزمه المضي في فاسده ؛ كما مرّ<sup>(١)</sup> .

### [ جزاء الصيد ]

ثم شرع في جزاء الصيد فقال : ( وإن قتل ) من حرّم عليه الصيد ( صيداً له مثلٌ من النّعم .. وجب فيه مثله من النّعم ) قال الله تعالى : ﴿ لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءُهُ / مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ ۖ ﴾ الآية<sup>(٢)</sup> ، وقيس بالمُحرّم : الحلال إذا قتل صيداً في الحرم - كما سيأتي<sup>(٣)</sup> - بجامع حرمة التعرّض .

(١) انظر ما تقدم (٧٥/٣) .

(٢) سورة المائدة : (٩٥) ، وفي الأصل : ( ولا تقتلوا ... ) .

(٣) انظر ما سيأتي (٢٥٥/٣ - ٢٥٦) .

فَيَجِبُ فِي النَّعَامَةِ بَدَنَةٌ ، وَفِي حِمَارِ الْوَحْشِ وَبَقَرِ الْوَحْشِ بَقْرَةٌ ، وَفِي  
الضَّبُعِ كَبْشٌ .....

والنعم : الإبل والبقر والغنم ، والمثل المضمون تقريباً لا تحديداً ، وليس  
التقريب معتبراً بالقيمة ، بل بالصورة والخلقة ؛ لأن الصحابة رضي الله تعالى  
عنهم حكموا في النوع الواحد من الصيد بالنوع الواحد من النعم مع اختلاف  
البلاد والأزمان والقيم .

\* \* \*

( فيجب في النعامة ) الذكر والأنثى ( بدنة ) كذلك <sup>(١)</sup> ، لا بقرة ولا شياه  
سبع أو أكثر ؛ لأن جزاء الصيد تُراعى فيه المماثلة .

( وفي ) الوعل وفي ( حمار الوحش و ) في واحدٍ من ( بقر الوحش بقرة )  
أي : واحدٌ من البقر <sup>(٢)</sup> .

( وفي الضبع ) - وهو للذكر والأنثى عند جماعة ، وللأنثى فقط عند  
الأكثرين ، وأما الذكر . . فضيعة بكسر الضاد وإسكان الباء - ( كبش ) <sup>(٣)</sup>

(١) السنن الكبير ( ١٨٢/٥ ) برقم ( ٩٩٥٤ ) عن سيدنا عبد الله بن عباس رضي الله عنهما  
قال : ( إن قتل نعامة . . فعليه بدنة من الإبل ) ، وأخرجه عبد الرزاق ( ٨٢٠٣ ) عن سيدنا  
عبد الله بن عباس رضي الله عنهما : أن سيدنا عمر بن الخطاب ، وسيدنا علي بن أبي طالب ،  
وسيدنا عثمان بن عفان ، وسيدنا زيد بن ثابت رضي الله عنهم قالوا : ( في النعامة قتلها المحرم  
بدنة من الإبل ) .

(٢) السنن الكبير ( ١٨٢/٥ ) برقم ( ٩٩٥٥ ) واللفظ له ، وأخرجه الدارقطني ( ٢٤٧/٢ ) عن  
سيدنا عبد الله بن عباس رضي الله عنهما في حَمَامِ الحرم : ( في الحمامة شاة ، وفي بيضتين  
درهم ، وفي النعامة جزور ، وفي البقرة بقرة ، وفي الحمار بقرة ) .

(٣) السنن الكبير ( ١٨٣/٥ ) برقم ( ٩٩٦٣ ) واللفظ له ، وأخرجه ابن خزيمة ( ٢٦٤٦ ) عن ←

وَفِي الْغَزَالِ عَنَزٌ ، وَفِي الْأَرْنبِ عَنَاقٌ ، وَفِي الْيَرْبُوعِ .....

وهو ذكر الضأن ، والأنثى نعجةٌ ، فواجب الضبع على قول الأكثرين : نعجةٌ لا كبشٌ ، ففي التعبير بذلك تجوُّزٌ .

( وفي الغزال ) - وهو ولد الظبية إلى أن يطلع قرناه - معزٌ صغير ؛ ففي الذكر جديٌّ أو جفراً ، وفي الأنثى عناقٌ أو جفرةٌ على حسب جسم الصيد ، فإن طلع قرناه . . سُمِّيَ الذكر ظبياً ، وفيه تيسٌ ، والأنثى ظبيةً ، وفيها ( عنزٌ ) <sup>(١)</sup> ؛ وهي الأنثى من المعز التي تَمَّت لها سنة .

وفي الثعلب شاةٌ <sup>(٢)</sup> ، ( وفي الأرنب عَنَاقٌ ) <sup>(٣)</sup> ؛ وهي أنثى المعز إذا قويت ما لم تبلغ سنةً ؛ كما ذكره النووي في « تحريره » وغيره <sup>(٤)</sup> .

( وفي اليربوع ) والوبر - بإسكان الموحدة : جمع وبرة ؛ وهي : دويبة أصغر من السنور ، كحلاء اللون ، لا ذنب لها ، ذكره الجوهري <sup>(٥)</sup> -

→ سيدنا جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « الضبع صيدٌ فكلُّها ، وفيها كبشٌ مُسِنٌَّ إذا أصابها المحرم » .

(١) السنن الكبير ( ١٨٤/٥ ) برقم ( ٩٩٧٢ ) واللفظ له ، وأخرجه مالك ( ٤١٤/١ ) عن سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه : أنه قضى في الغزال بعنزٍ .

(٢) السنن الكبير ( ١٨٤/٥ ) برقم ( ٩٩٧٩ ) واللفظ له ، وأخرجه عبد الرزاق ( ٨٢٢٨ ) عن عطاء رحمه الله تعالى أنه قال : ( في الثعلب شاةٌ ) .

(٣) السنن الكبير ( ١٨٤/٥ ) برقم ( ٩٩٧٣ ) واللفظ له ، وأخرجه مالك ( ٤١٤/١ ) عن سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه : أنه قضى في الضبع يصيبها المحرم بكبشٍ ، وفي الظبي بشاةٍ ، وفي الأرنب بعناقٍ ، وفي اليربوع بجفرةٍ .

(٤) تحرير ألفاظ التنبيه ( ص ١٤٥ ) .

(٥) الصحاح ( ٧١٧/٢ ) ، مادة ( وبر ) .

جَفْرَةٌ.....

( جفرة<sup>(١)</sup> ) ؛ وهي أنثى المعز إذا بلغت أربعة أشهر وفصلت عن أمها ،  
والذكر جفراً ، سُمِّيَ به ؛ لأنه جَفَرَ جنباه ؛ أي : عَظَّمَا .

قال الشيخان : ( هَذَا [ معناهما ] لغَةً<sup>(٢)</sup> ، لكن يجب أن يكون المراد  
بالجفرة : ما دون العناق ؛ إذ الأرنب خيرٌ من اليربوع )<sup>(٣)</sup> .

وفي الضبِّ وَأَمَّ حُبَيْن - بضم المهملة وفتح الموحدة ؛ وهي دابةٌ على  
خِلْقَةِ الحرباء عظيمة البطن - : جدي<sup>(٤)</sup> .

وجميع ما ذُكِرَ قضى به الصحابة رضي الله تعالى عنهم فيما رواه البيهقي  
وغیره .

\* \* \*

(١) السنن الكبير ( ١٨٤/٥ ) برقم ( ٩٩٧٦ ) ، وأخرجه مالك ( ٤١٤/١ ) عن سيدنا عمر بن  
الخطاب رضي الله عنه موقوفاً في اليربوع ، وقد تقدم ذكره قريباً ، وأخرجه الشافعي في « الأم »  
( ١٢٥٨ ) في الوُزْرِ عن عطاء رحمه الله تعالى أنه قال : ( في الوُزْرِ إن كان يُؤْكَلُ .. شاة ) .

(٢) في الأصل : ( معناه ) ، والتصويب من « الشرح الكبير » ، و« روضة الطالبين » .

(٣) الشرح الكبير ( ٥٠٨/٣ ) ، روضة الطالبين ( ٦١٨/٢ ) .

(٤) السنن الكبير ( ١٨٢/٥ ) برقم ( ٩٩٥٣ ) واللفظ له ، وأخرجه الشافعي في « الأم » ( ١٢٥٦ )  
عن طارق بن شهاب قال : خرجنا حُجَّاجاً ، فأوطأ رجلٌ منا - يقال له : أريد - ضباً ففزر ظهره ،  
فقدمنا على عمر فسأله أريد ، فقال له عمر : ( احكم فيه يا أريد ) ، فقال : أنت خير مني يا أمير  
المؤمنين وأعلم ، فقال له عمر : ( إنَّما أمرتك أن تحكم فيه ، ولم أمرك أن تزكيني ) ، فقال  
أريد : أرى فيه جدياً قد جمع الماء والشجر ، فقال عمر : ( فذاك فيه ) ، وقوله : ( ففزر ) أي :  
شقه وفسخه ، وأخرج البيهقي ( ١٨٥/٥ ) برقم ( ٩٩٨١ ) واللفظ له ، والشافعي في « الأم »  
( ١٢٦٠ ) عن سيدنا عثمان بن عفان رضي الله عنه : أنه قضى في أم حُبَيْن بحَمَلَانِ من الغنم .

وَفِي الصَّغِيرِ صَغِيرٌ ، وَفِي الْكَبِيرِ كَبِيرٌ ، وَفِي الذَّكَرِ ذَكَرٌ ، وَفِي الْأُنْثَى أَنْثَى ، وَفِي الصَّحِيحِ صَحِيحٌ ، وَفِي الْمَكْسُورِ مَكْسُورٌ . فَإِنْ فَدَى الذَّكَرَ بِالْأُنْثَى .. فَهُوَ أَفْضَلُ عَلَى الْمَنْصُوصِ ، وَقِيلَ : إِنْ أَرَادَ تَفْرِيقَ اللَّحْمِ .. لَمْ تَجْزِ الْأُنْثَى عَنِ الذَّكَرِ . وَإِنْ فَدَى الْأَعُورَ مِنَ الْيَمِينِ بِالْأَعُورِ مِنَ الْيَسَارِ .. جَازٌ .....

( و ) يجب ( في الصغير صغير ) وإن لم يجز في الأضحية ، ( وفي الكبير كبير ، وفي الذكر ذكر ، وفي الأنثى أنثى ، وفي الصحيح صحيح <sup>(١)</sup> ) ، وفي المكسور مكسور ) رعاية للمماثلة التي اقتضتها الآية .

ويجوز الذكر عن الأنثى وعكسه كالزكاة ، ولأن المقصود لا يختلف ؛ كما في اختلاف اللون ، ( فإن فدى الذكر بالأنثى .. فهو أفضل على المنصوص ) لأنها أرطب لحماً وأكثر قيمةً غالباً ، والأصح في زوائد « الروضة » و« المجموع » : أن الذكر أفضل <sup>(٢)</sup> ؛ لأن لحمه أطيب ، وللخروج من الخلاف ؛ فإن فيه قولاً بعدم الإجزاء ، ولو فدى المريض بالصحيح أو المعيب / بالسليم .. فهو أفضل .

( وقيل : إن أراد تفريق اللحم .. لم تجز الأنثى عن الذكر ) وإن أراد التقويم .. جاز ؛ لما مرَّ من أن قيمة الأنثى أكثر ، ولحم الذكر أطيب .  
( وإن فدى الأعور من اليمين بالأعور من اليسار ) أو عكسه .. ( جاز )

(١) في الأصل : ( وصحيح ) ، والتصويب من مخطوطات « التنبيه » .

(٢) روضة الطالبين ( ٢ / ٦٢٠ ) ، المجموع ( ٧ / ٤٢٢ ) .

ثُمَّ هُوَ بِالْخِيَارِ ؛ إِنْ شَاءَ .. أَخْرَجَ الْمِثْلَ ، وَإِنْ شَاءَ .. اشْتَرَى بِقِيَمَتِهِ طَعَاماً  
وَتَصَدَّقَ بِهِ ، وَإِنْ شَاءَ .. صَامَ عَنْ كُلِّ مِدَّةٍ يَوْمًا .....

ولا يؤثر اختلاف نوع العيب ؛ لتقارب شأن النوع ، بخلاف اختلاف جنسه ؛  
كالعور والجرب .

\* \* \*

( ثم هو ) في جزاء الصيد المثلي ( بالخيار ؛ إِنْ شَاءَ .. أخرج المثل ) بعد  
ذبحه لمساكين الحرم الشاملين لفقرائه ؛ كما مرَّ<sup>(١)</sup> ، فيتصدق به عليهم ؛ بأن  
يفرّق لحمه عليهم ، أو يُملّكهم جملته مذبوحاً ، ولا يجوز أن يدفعه إليهم حياً .  
( وَإِنْ شَاءَ .. اشترى بقيمته ) أي : المثل في مكة يوم الانتقال إلى الإطعام  
( طعاماً ) ممّا يجزئ في الفطرة ( وتصدق به ) عليهم ، ولا يجوز تفرقة الدراهم .  
وقوله : ( اشترى ) مثال ، فلو أخرج بقدرها من طعامٍ عنده .. أجزأ ؛ كما  
أشار إليه الإمام<sup>(٢)</sup> .

( وَإِنْ شَاءَ .. صام عن كلِّ مِدَّةٍ يَوْمًا ) حيث كان ، فإن انكسر مُدَّةً .. صام  
عنه يوماً ؛ كما عُلِمَ ممّا مرَّ<sup>(٣)</sup> .

والأصل في ذلك : قوله تعالى : ﴿ هَذَا بَلَغَ الْكَعْبَةِ أَوْ كَفَّرَ طَعَامُ مَسْكِينٍ  
أَوْ عَدَلَ ذَلِكَ صِيَامًا ﴾<sup>(٤)</sup> .

\* \* \*

(١) انظر ما تقدم ( ٢٣٠ / ٣ ) .

(٢) نهاية المطلب ( ٤٠٥ / ٤ ) .

(٣) انظر ما تقدم قريباً ( ٢٤١ / ٣ ) .

(٤) سورة المائدة : ( ٩٥ ) .

وَإِنْ أَتَلَفَ ظَنِيًّا مَآخِضًا .. ضَمِنَهُ بِقِيَمَةِ شَاةٍ مَآخِضٍ . فَإِنْ قَتَلَ صَيْدًا لَا  
مِثْلَ لَهُ مِنَ النَّعَمِ .. وَجَبَتْ فِيهِ الْقِيَمَةُ ، ثُمَّ هُوَ بِالْخِيَارِ بَيْنَ أَنْ يُخْرِجَ  
الطَّعَامَ ، وَبَيْنَ أَنْ يَصُومَ ، .....

( وإن أتلَفَ ظنيًّا ) أي : أنثى من الطباء ( ماخضًا ) أي : حاملاً .. ( ضمنه  
بقيمة شاة ) أي : عنز ( ماخض ) <sup>(١)</sup> ، وكذا كل صيدٍ حاملٍ يُضْمَنُ بحاملٍ  
مثله من النعم ؛ لأن الحمل فضيلةٌ مقصودةٌ لا يمكن إهمالها ، ولا تُذبح  
الحامل ؛ لنقص لحمها مع فوات ما ينفع المساكين من زيادة قيمتها بالحمل ،  
بل تُقَوِّمُ بمكة محلِّ ذبحها لو ذُبِحت ، ويتصدَّق بقيمتها طعاماً ، أو يصوم عن  
كل مدٍّ يوماً ؛ كما في « المجموع » <sup>(٢)</sup> .

\* \* \*

( فإن قتل صيداً لا مثل له من النعم ) ممَّا لا نقل فيه ؛ كالعصافير والجراد ..  
( وجبت فيه القيمة ) عملاً بالأصل في المتقومات ، وقد حكمت الصحابة بها  
في الجراد <sup>(٣)</sup> ، ( ثم هو بالخيار بين أن يخرج الطعام ) بقدرها ( وبين أن  
يصوم ) عن كل مدٍّ يوماً ، ولا يجوز أن يتصدَّق بها دراهم .

(١) وقوله : ( ظنيًّا ماخضًا ) وهم ؛ فإن الظبي لا يكون حاملاً ؛ لأنه خاص بالذكر ، وصوابه :  
ظبية ، وقوله : ( شاة ) صوابه : عنز ؛ لأن الشاة تطلق على الضأن والمعز ، والواجب في الظبية  
إنما هو العنز . « ابن الملقن » [ أي : « هادي النبیه » ( ق ١٠٧ / ١ - ١٠٨ ) مخطوط ] . هامش .  
(٢) المجموع ( ٣٩٠ / ٧ ) .

(٣) أخرج مالك ( ٤١٦ / ١ ) واللفظ له ، وعبد الرزاق ( ٨٢٤٦ ) عن سيدنا عمر بن الخطاب  
رضي الله عنه أن رجلاً جاء إليه فقال : يا أمير المؤمنين ؛ إني أصبت جراداتٍ بسوطي وأنا  
مُحْرَمٌ ، فقال له عمر : ( أطعم قبضةً من طعام ) ، وأخرج ابن أبي شيبة ( ١٥٨٧٠ ) عن سيدنا ←

إِلَّا الْحَمَامَ وَكُلَّ مَا عَبَّ وَهَدَرَ ؛ فَإِنَّهُ يَجِبُ فِيهِ شَاةٌ ، ثُمَّ هُوَ بِالْخِيَارِ  
بَيْنَ الشَّاةِ وَبَيْنَ الطَّعَامِ وَالصَّيَامِ . وَيُزَجَّعُ فِي مَعْرِفَةِ الْمِثْلِ وَالْقِيَمَةِ إِلَى  
عَدْلَيْنِ .....

أما ما لا مثل له ممّا فيه نقلٌ . . فيتبع كما أشار إليه بقوله : ( إِلَّا الْحَمَامَ وَ )  
هو ( كل ما عبَّ ) أي : شرب الماء بلا مصٍّ ، ( وهدر ) أي : رجَّع صوته وغرَّد ؛  
كاليَمَامِ والقَمَرِي ، والدبسي والفاخته ونحوها من كل مطوّقٍ ، ( فإنه يجب فيه  
شاة ) من ضأنٍ أو معزٍ وإن كان لا مثل له ؛ لقضاء الصحابة به <sup>(١)</sup> ، ومستنده :  
توقيفٌ بلغهم ، وإلا . . فالقياس : إيجاب القيمة ، وقيل : مستنده : الشبه بينهما ؛  
وهو إلفُ البيوت ، وهذا إنَّما يأتي في بعض أنواع الحَمَامِ ؛ إذ لا يأتي في  
الفواخت ونحوها ، ( ثم هو بالخيار بين الشاة وبين الطعام والصيام ) كما مرَّ .

\* \* \*

( ويرجع في معرفة المثل ) ممّا لا نص فيه ( و ) في معرفة ( القيمة )  
وتُعتَبَرُ بمحلِّ الإِتْلَافِ ، ويقاس به محلُّ التلف ( إلى ) حكم ( عدلين ) قال  
تعالى : ﴿ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، وفي القيمة : / القياس عليه .

ب/٢٦٤

→ عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أنه كان يقول : ( في الجرادة قبضةً من طعام ) ، وبرقم  
( ١٥٨٧٣ ) عن سيدنا عبد الله بن عباس رضي الله عنهما : أنه سُئِلَ عن المُحْرَمِ يُصِيبُ  
الجرادة ، فقال : ( تمرّةٌ خيرٌ من جرادة ) .

(١) أخرج الشافعي في « مسنده » ( ٥٢١ ) واللفظ له ، وعبد الرزاق ( ٨٢٦٤ ) : أن عثمان بن  
عبيد الله بن حميد قتل ابن له حمامة ، فجاء ابنُ عباس فقال له ذلك ، فقال ابن عباس :  
( تذبح شاة ، فتصدق بها ) ، قال ابن جريج : فقلت لعطاء : أمن حمام مكة ؟ قال : نعم .

(٢) سورة المائدة : ( ٩٥ ) .



قال في « الروضة » : ( وَيُعتَبَرُ كونهما فقيهَيْنِ فطنَيْنِ )<sup>(١)</sup> ؛ لأنهما أعرف بالشبه المعتبر شرعاً ، واعتبار ذلك على سبيل الوجوب ، وعلل الماوردي وغيره وجوب اعتبار الفقه ؛ بأن ذلك حكم فلم يجز إلا بقول من يجوز حكمه<sup>(٢)</sup> ، ومنه يُؤخذ : أنه لا يُكتفى بالخنثى والمرأة والعبد .

وما ذُكر من وجوب الفقه محمولٌ على الفقه الخاص بما يحكم به هنا ، وما في « المجموع » عن الشافعي والأصحاب من أن الفقه مستحبٌ<sup>(٣)</sup> . . . محمولٌ على زيادته .



ولو قتل العدلان الصيد بلا عدوان ؛ كخطأً أو اضطرارٍ إليه . . فإنهما يحكمان بالمثل ؛ لأن عمر رضي الله تعالى عنه أمر رجلاً قتل ظيباً بالحكم فيه ، فحكم فيه بجدي<sup>(٤)</sup> ، فوافقه هو وغيره ، أما مع العدوان ومع العلم بالتحريم . . فلا يحكمان ؛ لفسقهما بارتكاب كبيرة ؛ لأنه إتلاف حيوانٍ محترمٍ بلا ضرورة ولا فائدة .



ولو اختلف تمثيل العدول ؛ بأن حكم عدلان بمثل ، وآخران بآخر . . تخيّر

(١) روضة الطالبين ( ٦١٩/٢ ) .

(٢) الحاوي الكبير ( ٣٨٧/٥ ) .

(٣) المجموع ( ٤٣٠/٧ ) .

(٤) أخرجه الشافعي في « الأم » ( ١٢٥٦ ) ، والبيهقي ( ١٨٢/٥ ) برقم ( ٩٩٥٣ ) ، وقد تقدم ذكره قريباً ( ٢٤٦/٣ ) .

وَأَنْ جَرَحَ صَيْدًا لَهُ مِثْلٌ فَنَقَّصَ عَشْرَ قِيَمَتِهِ .. لَزِمَهُ عَشْرُ ثَمَنِ الْمِثْلِ ،  
وَقِيلَ : يَجِبُ عَلَيْهِ عَشْرُ الْمِثْلِ ، إِلَّا أَلَّا يَجِدَ عَشْرَ الْمِثْلِ ..... .

من لزمه المثل ؛ كما في اختلاف المفتيين ، ويُقدّم قول مثبتي المثل فيما لو حكم عدلان بأن له مثلاً ، وآخران بأنه لا مثل له ؛ لأن معها زيادة علم بمعرفة دقيق الشبه ، أما ما فيه نصٌّ عن النبي صلى الله عليه وسلم ، أو عن صحابيَّين ، أو عدلين من التابعين فمن بعدهم ، قال في « الكفاية » : ( أو عن صحابيٍّ مع سكوت الباقيين ) <sup>(١)</sup> . . فيتبع ما حكموا به ، وفي معناه : قول كل مجتهدٍ غير صحابي مع سكوت الباقيين <sup>(٢)</sup> .

\* \* \*

( وإن جرح صيداً له مثلاً ) واندمل جرحه بلا إزمانٍ ( فنقص عشر قيمته .. لزمه عشر ثمن المثل ) أي : عشر قيمة المثل دفعاً [ للعسر ] <sup>(٣)</sup> ؛ كما عدل في زكاة الإبل إلى الغنم للعسر ، وهذا هو المنصوص <sup>(٤)</sup> .

( وقيل ) وهو الأصح ؛ كما صحّحه جمهور الأصحاب : ( يجب عليه عشر المثل ) تحقيقاً للمماثلة ، ( إلا أَلَّا يجد عشر المثل ) .. فيجب عليه حينئذٍ عشر قيمة المثل ، وحمل الجمهور النص على هذه الصورة المستثناة .

(١) كفاية النبيه ( ٣٠٢/٧ ) .

(٢) في هامش الأصل : ( بلغ مقابلة بالمسجد الحرام النبوي بالروضة الشريفة ) .

(٣) في الأصل : ( للعسر ) ، والتصويب من سياق العبارة .

(٤) الأم ( ٥٣٢/٣ ) .

وَإِنْ جَرَحَ صَيْدًا فَأَزَالَ أَمْتِنَاعَهُ .. ضَمِنَهُ بِكَمَالِ الْجَزَاءِ ، وَقِيلَ : يَلْزَمُهُ  
أَرَشُ مَا نَقَصَ .....

فعلى هذا : هو مخيّر ؛ إن شاء .. أخرج عشر المثل ، وإن شاء .. صرف  
قيمته في طعام ، وإن شاء .. صام عن كل مُدٍّ يوماً .

وعلى الأول <sup>(١)</sup> : فيه أوجهٌ ؛ أحدها : تتعَيَّن الصدقة بالدرهم .

والمراد بعدم وجدانه : ألا يجد من يشاركه في الذبح ، فإن كان الصيد  
المجروح لا مثل له .. فالواجب : ما نقص من قيمته بلا خلافٍ ، ثم يتخير  
بين الطعام والصيام .

فإن برئ من جرحه ولم يبقَ نقصٌ ولا أثر .. فالأرش بالنسبة إليه كالحكومة  
بالنسبة إلى آدمي ، فيجب شيءٌ يقدره القاضي باجتهاده .

\* \* \*

( وإن جرح صيداً فأزال امتناعه ) كأن كسر رجله ، أو جناح / الطائر  
فأزمنه .. ( ضمنه بكمال الجزاء ) كما لو أزمَن عبداً .. فإنه يلزمه كل قيمته ؛  
لأن الإزمان كالإتلاف .

( وقيل : يلزمه أرش ما نقص ) من المثل لا من الصيد ؛ لأنه لم  
يتلفه <sup>(٢)</sup> .

(١) أي : المنصوص .

(٢) فعلى هذا : يجب [ قسطه من الثمن أو من قيمة المثل ] ؟ فيه الخلاف ، قاله الرافعي ،  
ووقع في « الكفاية » نقله على غير وجهه ، فتنبه له . « منه » [ أي : « هادي النبیه » ( ق ١٠٨ / ١ )  
مخطوط ] . هامش .

وَأَنْ كَسَرَ بَيْضَ صَيْدٍ .. لَزِمَهُ الْقِيَمَةُ .....

ولو أزال إحدى منعتي النعامة ونحوها ؛ وهما قوة عذوها وطيرانها ..  
اعتُبر النقص ؛ لأن امتناعهما في الحقيقة [ واحدٌ ] <sup>(١)</sup> ، إلا أنه يتعلّق بالرجل  
والجناح ، فالزائل بعض الامتناع ، فيجب النقص لا الجزاء الكامل .

\* \* \*

( وإن كسر بيض صيد ) غير مَذْرٍ .. ( لزمه القيمة ) كسائر أجزاء الحيوان ،  
( ولأنه صلى الله عليه وسلم قضى في بيض نعامة أصابه المُحْرَم بقيمته ) رواه  
الدارقطني وغيره <sup>(٢)</sup> .

أما المَذْر .. فلا يُضْمَن إلا أن يكون من النعام ، فيضمن قشره ؛ لأن له  
قيمة ، إذ ينتفع به ، وإن كسر البيضة عن فرخ فمات .. وجب مثله من النعم ،  
وإن طار وسلم .. فلا شيء عليه .

وإن نَفَرَ صيداً عن بيضه ، أو [ أَحْضَنَه ] <sup>(٣)</sup> دجاجةً أو عكسه وفسد بيض  
الصيد .. ضمنه ، وإن تَفَرَّخَ البيض .. فهو من ضمانه حتى يمتنع بطيرانه ممَّن  
يعدو عليه .

\* \* \*

(١) في الأصل : ( واحدٌ ) ، والتصويب من « أسنى المطالب » ( ٥١٩/١ ) ، و« مغني المحتاج »  
( ٧٦٤/١ ) .

(٢) سنن الدارقطني ( ٢٤٩/٢ ) واللفظ له ، وأخرجه البيهقي ( ٢٠٧/٥ ) برقم ( ١٠١١٢ )  
عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « في بيضة نعام  
صيام يوم ، أو إطعام مسكين » .

(٣) في الأصل : ( أحضن ) ، والتصويب من « أسنى المطالب » ( ٥١٤/١ ) .

وَإِنْ أَشْتَرَكَ جَمَاعَةً فِي قَتْلِ صَيْدٍ .. لَزِمَهُمْ جَزَاءٌ وَاحِدٌ . وَإِنْ أَمْسَكَهُ مُخْرِمٌ فَقَتَلَهُ حَلَالٌ .. وَجَبَ الْجَزَاءُ عَلَى الْمُخْرِمِ ، وَإِنْ قَتَلَهُ مُخْرِمٌ آخَرَ .. وَجَبَ الْجَزَاءُ بَيْنَهُمَا نِصْفَيْنِ . وَصَيْدُ الْحَرَمِ .....

( وَإِنْ أَشْتَرَكَ جَمَاعَةً ) مُخْرِمُونَ ( فِي قَتْلِ صَيْدٍ .. لَزِمَهُمْ جَزَاءٌ وَاحِدٌ ) ونقل أنه إجماع الصحابة ، وكذا القارن إذا قتل صيداً .. فإنه يلزمه جزاء واحد وإن كان الصيد حرمياً ؛ لاتحاد المثلّف وإن تعدّدت أسباب الجزاء ؛ كما يتحد تغليظ الدية وإن تعدّدت أسبابه ، بخلاف كفارة الأدمي ؛ فإنها تتعدّد بتعدّد القتّالين ؛ لأنها لا تتجزأ ، فإن كان فيهم حلالٌ .. وجب على غيره ما يقتضيه التوزيع ، ولا شيء عليه .



( وَإِنْ أَمْسَكَهُ مُخْرِمٌ فَقَتَلَهُ حَلَالٌ .. وَجَبَ الْجَزَاءُ عَلَى الْمُخْرِمِ ) لأنه مضمونٌ عليه بوضع اليد ، ولا يرجع به على الحلال إذا غرم ؛ لأنه أتلف ما يجوز له إتلافه ، ( وَإِنْ قَتَلَهُ مُخْرِمٌ آخَرَ .. وَجَبَ الْجَزَاءُ ) كله على القتال في الأصح ؛ لأنه المباشر ، ولا أثر للإمسك مع المباشرة .

والوجه الثاني : أنه ( بينهما نصفين ) لأنه وجد سبب الضمان من كلّ منهما .

والوجه الثالث : يُطالَب كلّ منهما ، والقرار على القتال ؛ كنظيره من الغصب .

### [ حكم صيد الحرم ]

( وصيد الحرم ) أي : حرم مكة ؛ أي : اصطيد المأكول البري المتوحّش

حَرَامٌ عَلَى الْحَلَالِ وَالْمُحْرِمِ ؛ فَمَنْ قَتَلَهُ مِنْهُمَا .. وَجَبَ عَلَيْهِ مَا يَجِبُ  
عَلَى الْمُحْرِمِ فِي صَيْدِ الْإِحْرَامِ .....

والمتوَلَّد منه ومن غيره والتعَرُّض لهما ( حرامٌ على الحلال ) ولو كافراً ملتزماً  
الأحكام ؛ لأن هذا ضمانٌ يتعلَّق [بالإتلاف] <sup>(١)</sup> ، فأشبهه ضمان الأموال ،  
( و ) على ( المُحْرِمِ ) لخبر « الصحيحين » : أنه صلى الله عليه وسلم قال يوم  
فتح مكة : « إن هذا البلد حرامٌ بحرمة الله تعالى ، لا يُعَصَد شجره ، ولا يُنْفَرُ  
صيده » <sup>(٢)</sup> ؛ أي : لا يجوز تنفير صيده لمُحْرِمٍ ولا حلالٍ ، فغير التنفير ممَّا ذُكِرَ  
أولئى ، وقيس بمكة باقي الحرم .

( فمن قتله منهما ) أو أتلَف في يده ولو جزءاً منه عمداً أو خطأ بسببٍ  
أو مباشرة .. ( وجب عليه ما يجب على المُحْرِمِ [في صيد الإحرام] ) / من  
لزوم جزاءٍ وغيره ؛ لأنه منع من قتله لحقَّ الله تعالى ، ولا فرق بين أن يكون  
الصائد والصيد في الحرم ، أو أحدهما فيه والآخر في الحلِّ ؛ كأن رمى من  
الحرم صيداً في الحلِّ أو عكسه ، أو أرسل كلباً في الصورتين ، ولو رمى  
صيداً من الحلِّ إلى الحلِّ ، فاعترض السهم الحرم .. ضمن ، وفي مثله في  
إرسال الكلب إنما يضمن إذا تعيَّن الحرم طريقاً له ؛ لأن له اختياراً ، بخلاف  
السهم .

\* \* \*

(١) في الأصل : ( بالأموال ) ، والتصويب من « كفاية النبيه » ( ٣٢١/٧ ) ، و« أسنى المطالب »  
( ٥٢٠/١ ) .

(٢) صحيح البخاري ( ١٨٣٤ ) ، صحيح مسلم ( ١٣٥٣ ) عن سيدنا عبد الله بن عباس  
رضي الله عنهما .

.....

واستُشْكِل : بما لو أرسل كلباً على آدمي فقتله .. فإنه لا ضمان فيه .  
وأُجِيب : بأن الكلب معلّم لقتل الصيد لا لقتل الآدمي ، ويُؤخَذ من ذلك :  
أنه لو لم يكن معلماً لقتل الصيد .. لم يضمّنه ، وأنه لو كان معلماً لقتل  
الآدمي .. ضمّنه .

\* \* \*

ولو دخل الصيد المرمي إليه أو غيره وهو في الحلّ الحرم ، فقتله السهم  
فيه .. ضمّنه ، ولو أرسل الكلب وهو في الحلّ إلى صيد في الحلّ ، فدخل  
الصيد الحرم فقتله الكلب فيه ، أو قتل فيه صيداً غيره .. لم يضمّن ، إلا  
إن عدم الصيد [ مَفْرَأً ] <sup>(١)</sup> غير الحرم عند هربه .. فإنه يضمّنه ، وسواء أكان  
المرسل عالماً بالحال أم لا ، بخلاف نظيرهما في السهم ؛ لأنه في السهم أرسله  
إلى الصيد في الحرم ، بخلافه في الكلب .

\* \* \*

ولو رمى صيداً بعض قوائمه في الحرم فقتله .. ضمن ، ولو لم يعتمد على  
قائمه التي في الحرم .. فقياس نظائره : أنه لا ضمان .

ولو سعى الصيد من الحرم إلى الحلّ فقتله ، أو سعى من الحلّ إلى  
الحلّ ولكن سلك في أثناء سعيه [ الحرم ] .. فلا ضمان قطعاً ، قاله في  
« المجموع » <sup>(٢)</sup> .

(١) في الأصل : ( مَقْرَأً ) ، والتصويب من « أسنى المطالب » ( ١ / ٥٢٠ ) .

(٢) المجموع ( ٧ / ٤٤٨ ) .

وَعُلِمَ مِمَّا تَقَرَّرَ : أنه لا عبرة بكون غير قوائم الصيد في الحرم كرأسه ، قال  
الإسنوي : ( وما ذُكِرَ من اعتبار القوائم .. هو في القائم ، أما النائم .. فالعبرة :  
بمستقرّه ، قاله في « الاستقصاء » ) انتهى<sup>(١)</sup> .

فلو نام ونصفه في الحرم ونصفه في الحلّ .. حرّم - كما جزم به بعضهم -  
تغليبا للحرمة .

وعلى عدم اعتبار الرأس ونحوه .. شرطه : أن يصيب الرامي الجزء الذي  
من الصيد في الحلّ ، فلو أصاب رأسه في الحرم .. ضمنه وإن كانت قوائمه  
كلها في الحلّ ، وهذا متعينٌ ؛ كما ذكره الأذرعي وقال : ( إن كلام القاضي  
يقتضيه )<sup>(٢)</sup> ، وتبعه عليه الزركشي<sup>(٣)</sup> .

ولو أرسل كلباً أو سهماً من الحلّ إلى صيدٍ فيه ، فوصل إليه في الحلّ ،  
وتحامل الصيد بنفسه أو بنقل الكلب له في الحرم فمات فيه .. لم يضمه ،  
ولم يحلّ أكله احتياطاً ؛ لحصول قتله في الحرم ، نقل ذلك الأذرعي<sup>(٤)</sup> .

\* \* \*

ولو قتل حلالاً في الحلّ حمامةً ، ولها في الحرم فرخٌ ، فهلك بسببها  
لعدم من يحضنه .. ضمنه دونها ؛ لأنه أهلكه بقطع متعهده ، أو قتلها في

(١) المهمات ( ٤٨٤/٤ - ٤٨٥ ) .

(٢) التوسط والفتح ( ق ١٥٢/٣ ) مخطوط .

(٣) خادم الرافي والروضة ( ص ٤٠١ ) رسالة جامعية .

(٤) التوسط والفتح ( ق ١٥٢/٣ - ١٥٣ ) مخطوط .



وَيَحْرُمُ عَلَى الْحَلَالِ وَالْمُحْرِمِ قَلْعُ شَجَرِ الْحَرَمِ ، وَقِيلَ : لَا يَحْرُمُ قَلْعُ مَا أَنْبَتَهُ الْأَدَمِيُّونَ ، وَالْأَوَّلُ هُوَ .....

الحرم ولها في الحلِّ فرخٌ فهلك .. ضمنهما ، أما هو .. فكما لو رماه من الحرم إلى الحلِّ ، وأما هي .. فلتلفها في الحرم ، وكقتل الحمامة فيما ذُكر : أخذها .

\* \* \*

ولو نَفَر مُحْرِمٌ صَيْدًا ، أو نَفَرَهُ حلالٌ في الحرم فهلك بسبب التنفير .. ضمنه ، / لا إن أتلّفه مُحْرِمٌ أو حلالٌ في الحرم .. فلا ضمان على المنفِر ، بل على المُتْلِف ؛ تقديمًا للمباشرة<sup>(١)</sup> .

### [ قطع نبات الحرم ]

( ويحْرُمُ على الحلال والمُحْرِمِ قلع ) و قطع ( شجر الحرم ) الرطب غير المؤذي ؛ للحديث السابق<sup>(٢)</sup> ، وسواء أكان مباحاً أم مملوكاً ، نبت بنفسه أم استنبته الناس .

( وقيل : لا يحْرُمُ قلع ) ولا قطع ( ما أنبته الآدميون ) قياساً على الزرع ؛ كالحنطة والشعير ، والقطنية ، والبقول والخضراوات ؛ فإنه يجوز قطعها وقلعها ولا ضمان فيها بلا خلاف ، ذكره في « المجموع »<sup>(٣)</sup> ، ( والأول هو ) المذهب

(١) في هامش الأصل : ( بلغ مقابلة بالمسجد الحرام النبوي بالروضة الشريفة ) .

(٢) تقدم ذكره وتخريجه قريباً ( ٢٥٦/٣ ) .

(٣) المجموع ( ٤٥٠/٧ ) .

الْمَنْصُوصُ ؛ فَإِنْ قَلَعَهُ .. ضَمِنَهُ .....

( المنصوص )<sup>(١)</sup> ؛ لشمول الحديث له ، فلو استنبت ما ينبت بنفسه غالباً أو عكسه .. فالعبرة بالأصل .

وخرج ب ( الحرم ) : نبات الحِلِّ إذا لم يكن بعض أصله في الحرم .. فيجوز قلعه وقطعه ولو لمُحَرِّمٍ وبعد غرسه في الحرم ، بخلاف عكسه ؛ عملاً بالأصل فيهما ، فلو غُرِسَتْ شجرةٌ حرميةٌ في الحِلِّ ، أو حِلِّيَّةٌ في الحرم .. لم تنتقل الحرمة عنها في الأولى ، ولا إليها في الثانية ، بخلاف صيد دخل في الحرم ؛ إذ الشجر أصلٌ ثابت فاعتُبر منبته ، بخلاف الصيد فاعتُبر مكانه .

وب ( الرطب ) : الجاف ، فيجوز قطعه ، وكذا قلعه ، وب ( غير المؤذي ) : المؤذي وسيأتي<sup>(٢)</sup> .

\* \* \*

ولو مال من شجر الحرم غصنٌ إلى الحِلِّ .. حرُم قطعه ، ولو مال من الحِلِّ إلى الحرم .. فلا ، ولو كان على الغصن طائرٌ .. فالأمر بالعكس ، فيحلُّ في الأول دون الثاني .

( فإن قلعه ) أو قطعه .. ( ضمنه ) قياساً على صيده إذا أُتْلِفَ بجامع المنع من الإتلاف ؛ لحرمة الحرم ، ولو قلع شجرةً رطبةً من الحرم ، ثم أعادها فنبتت فيه ولا نقص فيها .. لا ضمان عليه ، فلو أبقاها في الحِلِّ .. وجب عليه ردُّها إلى الحرم ؛ محافظةً على حرمتها ، ويضمنها ؛ كما صرَّح به جماعةٌ منهم

(١) الأم (٣٤٤/٨) .

(٢) انظر ما سيأتي قريباً (٢٦٤/٣) .

فَإِنْ كَانَتْ كَبِيرَةً .. ضَمِنَهَا بِبَقْرَةٍ ، وَإِنْ كَانَتْ صَغِيرَةً .. ضَمِنَهَا بِشَاةٍ ،

الرويانى والعمرانى<sup>(١)</sup> ، وإن نبتت فيه ما لم يُعِدّها إلى الحرم ؛ لأنه عرّضها للإيذاء بوضعها في الحلّ ، فأشبهه ما لو أزال امتناع الصيد .

\* \* \*

( فإن كانت ) أي : الشجرة التي أتلّفها ( كبيرة ) عرفاً .. ( ضمنها ببقرة )  
تخييراً وتعديلاً ؛ كما في الصيد ، رواه الشافعي عن ابن الزبير<sup>(٢)</sup> ، ومثله لا يقال  
إلا بتوقيفٍ ، قال في « الروضة » ك « أصلها » : ( والبدنة في معنى البقرة )<sup>(٣)</sup> ،  
قال السبكي : ( وفيه نظرٌ ؛ لأنهم في جزاء الصيد لم يسمحوا بها عن البقرة ولا  
عن الشاة ) انتهى<sup>(٤)</sup> .

وأُجيب : بأنهم راعوا المثليّة في الصيد بخلافه هنا .

\* \* \*

( وإن كانت صغيرة ) بأن قاربت سُبُع الكبيرة .. ( ضمنها بشاة ) تخييراً  
وتعديلاً ، رواه الشافعي أيضاً<sup>(٥)</sup> .

فإن صغرت جداً .. ففيها القيمة ، وقد يُؤخَذ من ضبط الصغيرة بما مرّ :  
أن البقرة لا بدّ من إجزائها في الأضحية ، وهو ما اقتضاه كلام « الروضة »

(١) بحر المذهب ( ٣٢٠/٥ ) ، البيان ( ٢٥٨/٤ - ٢٥٩ ) .

(٢) الأم ( ١٣٣٨ ) ، قال الشافعي يروي عن ابن الزبير وعطاء : ( ومن قطع من شجر الحرم شيئاً .. جزاه ؛ حلالاً كان أو حراماً ، وفي الشجرة الصغيرة شاةٌ ، وفي الكبيرة بقرةٌ ) .

(٣) روضة الطالبين ( ٦٢٥/٢ ) ، الشرح الكبير ( ٥١٩/٣ ) .

(٤) الابتهاج في شرح المنهاج ( ق ١٨٠/٢ ) مخطوط .

(٥) الأم ( ١٣٣٨ ) ، تقدم ذكره قريباً .

وَإِنْ قَطَعَ غَضَنًا مِنْهَا .. ضَمِنَ مَا نَقَصَ ؛ فَإِنْ عَادَ الْغَضَنُ .. سَقَطَ الضَّمَانُ  
فِي أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ ، وَلَمْ يَسْقُطْ فِي الْآخَرِ ، .....

و« أصلها » في ( الدماء )<sup>(١)</sup> ، [ وما ذكرته في ضبط الصغيرة هو ما في  
« الروضة » و« أصلها » ] وخالفه النووي في « نكته » فاعتبر العرف<sup>(٢)</sup> ، قال  
الزركشي :/ ( وهو حسن )<sup>(٣)</sup> ؛ أي : والأول أحسن<sup>(٤)</sup> ، ثم قال : ( وسكت  
الرافعي عمّا جاوز سبع الكبيرة ، ولم ينته إلى حدِّ الكبيرة ، وينبغي أن تجب  
فيه شاةٌ أعظم من الواجبة في سبع الكبيرة )<sup>(٥)</sup> .

\* \* \*

( وإن قطع غصناً منها ) فأخلف مثله في سنته ؛ بأن كان لطيفاً كالسواك ..  
فلا ضمان ، وإن لم يخلف ، أو أخلف لا مثله ، أو مثله لا في سنته .. ( ضمن  
ما نقص ) وسبيله سبيل ضمان جرح الصيد ، ( فإن عاد الغصن ) الذي لا  
يخلف مثله في سنته على خلاف العادة بعد وجوب ضمانه .. ( سقط الضمان  
في أحد القولين ) لأن الغصن عاد كما كان ، ( ولم يسقط في ) القول ( الآخر )

(١) روضة الطالبين ( ٦٤١/٢ ) ، الشرح الكبير ( ٥٤٠/٣ ) .

(٢) روضة الطالبين ( ٦٢٥/٢ ) ، الشرح الكبير ( ٥١٩/٣ ) ، نكت التنبيه ( ق/٤٨ )  
مخطوط .

(٣) في « أسنى المطالب » ( ٥٢٢/١ ) : ( وهو أحسن ) ، وفي « خادم الرافعي والروضة »  
( ص ٤٢٦ ) رسالة جامعية : ( وهو أحسن ممّا قاله الإمام ) ، فالعبرة بـ ( أفعل ) التفضيل .

(٤) قوله : ( والأول أحسن ) أي : ممّا في « الروضة » و« أصلها » من ضبط الصغيرة بما قاربت  
سبع الكبيرة .

(٥) خادم الرافعي والروضة ( ص ٤٢٨ - ٤٢٩ ) رسالة جامعية .

وَإِنْ أَخَذَ أَوْ رَاقَهَا .. لَمْ يَضْمَنْ . وَيَحْرُمُ قَطْعُ حَشِيشِ الْحَرَمِ إِلَّا الْإِذْخِرَ

وهو الأظهر ؛ كما لو قلع سنّ مثغور فنبتت ، ( وإن أخذ أوراقها ) أي : الأشجار المذكورة .. ( لم يضمن ) وإن كان بخرط ، قال المتولي : ( لأنه لا يوجب نقصاً )<sup>(١)</sup> .

ويحرم عليه خبطها بحيث يؤدي قشرها ؛ كما نقله في « المجموع » عن الأصحاب ، ونقل اتفاقهم على أنه يجوز أخذ ثمرتها وعود السواك ونحوه<sup>(٢)</sup> ، وقضيته : أنه لا يضمن الغصن اللطيف وإن لم يخلف ، قال الأذرعى : ( وهو الأقرب )<sup>(٣)</sup> ، ونقل ما يؤيده ، لكنه مخالف لما مرّ .

ولا ضمان بقطع الأغصان الحرمية المؤذية للناس في الطريق ؛ كما في قتل الفواسق الخمس .

\* \* \*

( ويحرم قطع ) وقلع ( حشيش الحرم ) الأخضر ، وقلع يابس إن لم يمت ، ويجوز قطعه كما في الشجر ، فلو قلعه .. لزمه الضمان ؛ لأنه لو لم يقلعه .. لنبت ثانياً .

( إلا الإذخر ) بالذال المعجمة ، فيباح أخذه للتسقيف وغيره من جميع التصرفات ؛ من بيع وغيره ؛ كما أفتى به شيخنا الشهاب الرملي<sup>(٤)</sup> ، لاستثنائه

(١) تنمة الإبانة عن أحكام فروع الديانة (ق ٦٤/٤) مخطوط .

(٢) المجموع (٤٥٣/٧) .

(٣) انظر « أسنى المطالب » (٥٢١/١) .

(٤) فتاوى الشهاب الرملي (١٠٣/٢ - ١٠٤) .

وَالْعَوْسَجُ ؛ فَإِنْ قَطَعَ الْحَشِيشَ .. ضَمِنَهُ بِالْقِيَمَةِ ، فَإِنْ أَسْتَخْلَفَ .. سَقَطَ عَنْهُ الضَّمَانُ .....

في الخبر السابق <sup>(١)</sup> ، ( والعوسج ) <sup>(٢)</sup> ؛ لأنه مؤذٍ ، وهو جمعٌ ، مفردة : عوسجةٌ ، قاله في « الصحاح » <sup>(٣)</sup> .

وكذا غير العوسج من كل مؤذٍ ؛ فإنه يحلُّ كالصيد المؤذي ، فلا ضمان في قطعه ، وفي وجهه : يحرم ويضمن ؛ لإطلاق الخبر ، وصحَّحه النووي في « شرح مسلم » <sup>(٤)</sup> ، واختاره في « نكته » <sup>(٥)</sup> .

( فإن قطع الحشيش .. ضمنه بالقيمة ) وهو مخيَّر بين إخراجها طعاماً والصيام ؛ كما سبق في الصيد والشجر ، ( فإن استخلف ) ما قطعه من الشجر الرطب .. ( سقط عنه الضمان ) لأن الغالب هنا الإخلاف ؛ كسِنِّ غير المشغور ، قال النووي في « المجموع » : ( هذا إذا عاد كما كان ، وإن عاد ناقصاً .. ضمن ما نقص بلا خلافٍ ) ، وقال فيه أيضاً : ( إطلاق الحشيش على الرطب مجازٌ ؛ فإنه حقيقةٌ في اليابس ، وإنما يقال للرطب : كلاًّ وعشبٌ ) <sup>(٦)</sup> ،

(١) تقدم ذكره وتخرجه (٢٥٦/٣) .

(٢) وهو ضرب من الشوك ، فيجوز قطعه . « إقناع » [ ٢٤٨/١ ] . هامش .

(٣) الصحاح ( ٢٩٠/١ ) ، مادة ( عسج ) .

(٤) شرح صحيح مسلم ( ٣٩٩/٣ ) .

(٥) قوله : ( نكته ) كذا في الأصل ، وتبع الشارح رحمه الله تعالى في ذلك شيخه شيخ الإسلام زكريا الأنصاري رحمه الله تعالى في « أسنى المطالب » ( ٥٢١/١ ) ، ولعلَّ الصواب :

( تصحيحه ) ، وانظر « تصحيح التنبيه » ( ٢٤٨/١ ) .

(٦) المجموع ( ٤٥٧/٧ - ٤٥٨ ) .

وَيَجُوزُ رَعْيُ حَشِيشِ الْحَرَمِ .....

وقال في « التحرير » : ( لو قال : « أخلف » .. لكان أجود )<sup>(١)</sup> .

\* \* \*

( ويجوز رعي حشيش الحرم ) بل وشجره - كما نص عليه في « الأم » -  
بالبهائم<sup>(٢)</sup> ؛ لأن الهدايا كانت تُساق في عصره صلى الله عليه وسلم وأصحابه  
رضي الله تعالى عنهم [ وما كانت تُسدُّ أفواهها في الحرم ] ، وكذا يجوز قطعه  
للبهائم ، والتداوي كالحنظل ، والتغذي ؛ / كالرجلة والبقلة للحاجة إليه ،  
ولأن ذلك في معنى الزرع ، ولا يقطع لذلك إلا بقدر الحاجة ؛ كما قاله  
ابن كَـجَّ<sup>(٣)</sup> .

ولا يجوز قطعه للبيع مَنَّ يعلف به ؛ كما في « المجموع »<sup>(٤)</sup> ؛ لأنه كالطعام  
الذي أُبيح أكله لا يجوز بيعه ، وَيُؤْخَذُ منه - كما قال الزركشي وغيره - : أَنَّا  
حيث جَوَّزْنَا أخذ السواك .. لا يجوز بيعه<sup>(٥)</sup> .

وظاهر كلامهم : أن جواز أخذه للدواء لا يتوقَّف على وجود السبب ، حتى  
يجوز أخذه ليستعمله عند وجوده ، قال في « المهمات » : ( وهو المتَّجه )<sup>(٦)</sup> ،

(١) تحرير ألفاظ التنبيه ( ص ١٤٨ ) .

(٢) الأم ( ٣٤٤ / ٨ ) .

(٣) انظر « خادم الرافعي والروضة » ( ص ٤٣٧ ) رسالة جامعية .

(٤) المجموع ( ٤٥٧ / ٧ ) .

(٥) خادم الرافعي والروضة ( ص ٤٣٨ ) رسالة جامعية .

(٦) المهمات ( ٤٩٢ / ٤ ) .

وَيَحْرُمُ صَيْدُ الْمَدِينَةِ كَمَا يَحْرُمُ صَيْدُ الْحَرَمِ ، .....

قال الزركشي : ( بل المتَّجِّه : المنع ؛ لأن ما جاز للضرورة أو للحاجة .. يتقيَّد بوجودها ؛ كما في اقتناء الكلب )<sup>(١)</sup> ، وهو الظاهر .

### [ حكم صيد حرم المدينة ونباتها ]

( ويحْرُمُ صيد ) حرم ( المدينة ) وكذا نباتها ( كما يحْرُمُ صيد الحرم ) المكي ونباته على ما مرَّ ؛ لخبر الشيخين : « إن إبراهيم عليه الصلاة والسلام حرَّم مكة ، وإنِّي حرَّمْتُ المدينة ما بين لابتيها ؛ لا يُقَطَّع شجرها » زاد مسلمٌ : « ولا يُصَادُ صيدها »<sup>(٢)</sup> .

واللَّابَتَانِ : الحَرَّتَانِ - بفتح الحاء المهملة - ثنية لابة ؛ وهي : أرضُ تركبها حجارةٌ سودٌ ؛ لابةٌ شرقي المدينة ، ولابةٌ غربيها ، فحرمُها ما بينهما عرضاً ، وما بين جبلَيْها طولاً ؛ وهما : عَيْرٌ وثَوْرٌ ؛ لخبر « الصحيحين » : « المدينة حرمٌ من عَيْرٍ إلى ثَوْرٍ »<sup>(٣)</sup> .

واعْتَرِضَ : بأن ذكر ( ثور ) هنا وهو بمكة غلطٌ من الرواة ، وأن الرواية الصحيحة : ( أحد ) ، ورُدَّ : بأن وراءه جبلاً صغيراً يقال له : ( ثور ) ، فأُحْدُ من الحرم ، وأما حرم مكة .. فحدوده معروفةٌ .

(١) خادم الرافي والروضة ( ص ٤٤٠ ) رسالة جامعية .

(٢) صحيح البخاري ( ٢٨٨٩ ) بنحوه عن سيدنا أنس بن مالك رضي الله عنه ، صحيح مسلم ( ١٣٦٢ ) عن سيدنا جابر بن عبد الله رضي الله عنهما .

(٣) صحيح البخاري ( ٦٧٥٥ ) ، صحيح مسلم ( ١٣٧٠ ) عن سيدنا علي بن أبي طالب رضي الله عنهما .



إِلَّا أَنَّهُ لَا يُضْمَنُ ، وَفِي قَوْلِ آخَرَ : أَنَّهُ يُسَلَبُ الْقَاتِلُ ..... .

وقد نظم بعضهم مسافتها بالأميال في بيتين فقال <sup>(١)</sup> :

وللحرم التحديد من أرض طيبة      ثلاثة أميال إذا رمت إتقانه  
وسبعة أميال عراق وطائف      وجدة عشر ثم تسع جعرانة  
والسين في ( سبعة ) الأولى مقدّمة ، بخلاف الثانية .

( إلا أنه ) أي : صيد حرم المدينة ونباتها ( لا يُضْمَنُ ) لأنه ليس محلاً  
للسك ، بخلاف حرم مكة ، ( وفي قول آخر ) وهو القديم : ( أنه يُسَلَبُ  
القاتل ) <sup>(٢)</sup> ؛ أي : يضمن [ بسلب ] <sup>(٣)</sup> الصائد ، وكذا القاطع لشجره ؛ كسلب  
القتيل ، وهو للسالب ، ويترك للمسلوب ما يستربه عورته ، وقيل : سلبه لفقراء  
المدينة ، وقيل : لبيت المال .

\* \* \*

ويحرّم صيد وَجِّ الطائف <sup>(٤)</sup> ونباته ، ولا ضمان فيهما قطعاً ، والنقيع  
- بالنون ، وقيل : بالباء - ليس بحرّم ، ولكن حماه النبي صلى الله عليه وسلم  
لنعم الصدقة ونعم الجزية <sup>(٥)</sup> ، فلا يملك شيء من نباته ، ولا يحرم صيده

(١) البيتان في « المهمات » ( ٤٤٢/٨ ) ، و« عجالة المحتاج » ( ٦٥٨/٢ ) دون نسبة ،  
وعزاهما ابن نجيم الحنفي في « البحر الرائق » ( ٧١/٣ - ٧٢ ) إلى القاضي أبي الفضل النويري  
رحمه الله تعالى .

(٢) انظر « الحاوي الكبير » ( ٤٣٣/٥ ) ، و« المجموع » ( ٤٩٧/٧ ) .

(٣) في الأصل : ( لسلب ) ، والتصويب من « مغني المحتاج » ( ٧٦٧/١ ) .

(٤) وَجِّ الطائف : بلد بالطائف ، وقيل : هو الطائف ، وقيل : وإد بينه وبين مكة .

(٥) أخرجه ابن حبان ( ٤٦٨٣ ) ، وأحمد ( ٩١/٢ ) عن سيدنا عبد الله بن عمر رضي الله عنهما .

وَمَا وَجَبَ عَلَى الْمُحْرِمِ مِنْ طَعَامٍ .. وَجَبَ تَفْرِقَتُهُ عَلَى مَسَاكِينِ الْحَرَمِ ،  
وَمَا وَجَبَ مِنْ هَدْيٍ .. وَجَبَ ذَبْحُهُ فِي الْحَرَمِ وَتَفْرِقَتُهُ عَلَى فَقَرَاءِ  
الْحَرَمِ .....

ولا يُضْمَنُ ، ويضمن ما أتلّفه من نباته ؛ لأنه ممنوعٌ منه ، فيضمنه بقيمته ، قال  
الشيخان : ( ومصرفها مصرف نَعَمِ الجزية والصدقة ) <sup>(١)</sup> ، وبحث النووي أنها  
لبيت المال <sup>(٢)</sup> .

\* \* \*

( وما وجب على المُحْرِمِ ) بسبب الإحرام ( من طعامٍ .. وجب تفرقته )  
أي : صرفه ( على مساكين الحرم ) ويدخل في المساكين : الفقراء ؛ كما  
مرّ <sup>(٣)</sup> ، ولا فرق بين المستوطن وغيره ؛ قياساً على الهدي ، والمستوطن أولى  
إلا إن اشتدّت حاجة غيرهم / .

ب/٢٢٧

وخرج بـ ( الطعام ) : الصيام ؛ فإنه يصوم في أيّ مكانٍ شاء .

\* \* \*

( وما وجب ) عليه ( من هدي ) لفعل محظورٍ أو لترك مأمورٍ ، أو وجب  
عليه لقِرانٍ أو تمتّعٍ .. ( وجب ذبحه في الحرم ) لقوله تعالى : ﴿ هَدْيًا  
بَلَغَ الْكَعْبَةِ ﴾ <sup>(٤)</sup> ، ( وتفرقته على فقراء الحرم ) ويدخل في الفقراء :  
المساكين ، وتجب النية عند الصرف ، وأقل ما يجزئ الصرف : إلى ثلاثة ،

(١) الشرح الكبير ( ٥٢٣/٣ ) ، روضة الطالبين ( ٦٢٩/٢ ) .

(٢) روضة الطالبين ( ٦٢٩/٢ ) .

(٣) انظر ما تقدم ( ٢٣٠/٣ ) .

(٤) سورة المائدة : ( ٩٥ ) .

فَإِنْ كَانَ مُحْصَرًا .. جَازَ أَنْ يَذْبَحَ وَيُفَرِّقَ حَيْثُ أُحْصِرَ .

( فَإِنْ كَانَ مُحْصَرًا .. جَازَ أَنْ يَذْبَحَ وَيُفَرِّقَ حَيْثُ أُحْصِرَ ) ولو بِالْحِلِّ ، وَيُفَرِّقُهُ عَلَى مَسَاكِينَ ذَلِكَ الْمَوْضِعَ ، وَسَوَاءٌ فِي ذَلِكَ دَمُ الْإِحْصَارِ وَغَيْرِهِ ؛ فَإِنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أُحْصِرَ عَامَ الْحَدِيثِ ، فَذَبَحَ بِهَا <sup>(١)</sup> ، وَهِيَ مِنَ الْحِلِّ ، وَلَأنَّهُ مَوْضِعُ التَّحَلُّلِ كَالْحَرَمِ ، وَلَا يَلْزَمُ بَعَثُ الْهَدْيِ إِلَى الْحَرَمِ وَإِنْ تَمَكَّنَ مِنْهُ ، لَكِنَّ الْأَوَّلَى بَعَثُهُ إِنْ تَمَكَّنَ ، وَلَا يَجُوزُ الذَّبْحُ بِمَوْضِعٍ مِنَ الْحِلِّ غَيْرِ الَّذِي أُحْصِرَ فِيهِ ، ذَكَرَهُ فِي « الْمَجْمُوعِ » <sup>(٢)</sup> .

### خَاتَمُهُ

[ فِي حَكْمِ نَقْلِ تَرَابِ الْحَرَمِ وَأَحْجَارِهِ ]

نَقْلُ تَرَابِ حَرَمِ مَكَّةَ أَوْ الْمَدِينَةَ أَوْ أَحْجَارَهُمَا ، أَوْ مَا عُمِلَ مِنْ طِينِ أَحَدِهِمَا ؛ كَالْأَبَارِيقِ وَغَيْرِهَا إِلَى الْحِلِّ .. حَرَامٌ ، فَيَجِبُ رَدُّهُ إِلَى مَوْضِعِهِ .

وَلَا يَحْرُمُ نَقْلُ مَاءٍ زَمَزَمَ إِلَى الْحِلِّ ، بَلْ وَلَا يَكْرَهُ ؛ كَمَا فِي « الرُّوضَةِ » <sup>(٣)</sup> ، بَلْ يَسْتَحَبُّ نَقْلُهُ تَبَرُّكًا ؛ كَمَا حَكَاهُ فِي « الْمَجْمُوعِ » عَنْ نَصِّ الشَّافِعِيِّ وَالْأَصْحَابِ <sup>(٤)</sup> ، وَنَقْلُ تَرَابِ الْحِلِّ أَوْ أَحْجَارِهِ إِلَى الْحَرَمِ .. مَكْرُوهٌ ؛ كَمَا فِي

(١) أَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ ( ١٨٠٩ ) وَاللَّفْظُ لَهُ ، وَابْنُ بَيْهَقٍ ( ٢١٦/٥ ) بِرَقْمِ ( ١٠١٧٦ ) عَنْ سَيِّدِنَا عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : ( قَدْ أُحْصِرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَحُلِقَ رَأْسُهُ ، وَجَامَعَ نِسَاءَهُ ، وَنَحَرَ هَدْيَهُ ، حَتَّى اعْتَمَرَ عَامًا قَابِلًا ) .

(٢) الْمَجْمُوعُ ( ٤٨١/٧ ) .

(٣) رَوْضَةُ الطَّالِبِينَ ( ٦٢٦/٢ ) .

(٤) الْمَجْمُوعُ ( ٤٥٩/٧ ) .

.....

« الروضة »<sup>(١)</sup> ، أو خلاف الأولى ؛ كما في « المجموع » لعدم ثبوت نهْي فيه<sup>(٢)</sup> .

\* \* \*

ويحرّم أخذ طيب الكعبة ، وأخذ شيء من سترها ، فمن أخذ منهما شيئاً . .  
وجب ردُّه ، فمن أراد التبرك بها في طيبٍ . . مسحها بطيب نفسه ثم يأخذها ،  
والأمر في سترها إلى الإمام ، يصرفه في بعض مصارف بيت المال بيعاً وعطاءً ؛  
لئلا يتلف بالبلى ، وبهذا قال ابن عباسٍ وعائشة وأم سلمة ، وجوّزوا لمن أخذه  
لبسه ولو حائضاً وجنباً<sup>(٣)</sup> .

\* \* \*

(١) روضة الطالبين (٢/٦٢٧) .

(٢) المجموع (٧/٤٥٩ - ٤٦٠) .

(٣) أخرجه البيهقي (١٥٩/٥) برقم (٩٨١٧) من قول سيدتنا أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها ، وأخرج الأزرق في « أخبار مكة » (١/٢٠٥ - ٢٠٦) : أن شيبه بن عثمان دخل على عائشة فقال : يا أم المؤمنين ؛ تجتمع عليها الثياب فتكثر ، فيعمد إلى بيّار فيحفرها ويعمّقها فتدفن فيها ثياب الكعبة ؛ لكي لا تلبسها الحائض والجنب ، قالت عائشة : ( ما أصبت ، وبئس ما صنعت ، لا تُعدّ لذلك ؛ فإن ثياب الكعبة إذا نُزعت عنها . . لا يضرّها من لبسها من حائضٍ أو جنبٍ ؛ ولكن بعها ، واجعل ثمنها في سبيل الله تعالى والمساكين وابن السبيل ) ، وقال عبد الله بن عباس في جواب من سأل عن ثياب الكعبة مثل ما قالت عائشة رضي الله عنها ، وعن فاطمة الخزاعية قالت : سألت أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك ، فقالت : ( إذا نزعْتَ عنها ثيابها . . فلا يضرّها من لبسها من الناس من حائضٍ أو جنبٍ ) .

## بابُ صفة الحج

إِذَا أَرَادَ الْمُحْرِمُ دُخُولَ مَكَّةَ .. أَغْتَسَلَ .....

### ( باب ) بيان ( صفة الحج )

( إذا أراد المُحْرِمُ دخول مكة ) زادها الله شرفاً .. ( اغتسل ) ندباً ؛ للاتِّباع<sup>(١)</sup> ، يقال فيها : مكة بالميم ، وبكة بالباء ؛ لغتان ، وقيل : بالميم اسمٌ للحرم ، وبالباء اسمٌ للمسجد ، وقيل : بالميم للبلد ، وبالباء للبيت مع المطاف ، وقيل : بدونه ، وهي أفضل الأرض عندنا ، وقال مالكٌ بتفضيل المدينة<sup>(٢)</sup> ، ونقل القاضي عياض إجماع المسلمين على أن موضع قبر النبي صلى الله عليه وسلم أفضل الأرض<sup>(٣)</sup> ، وأن الخلاف فيما سواه ، واختار النووي في « الإيضاح » استحباب المجاورة بمكة<sup>(٤)</sup> ، إلا أن يغلب على ظنه الوقوع في الأمور المحظورة .

وعن ابن أسباط أنه قال : ( بين الركن والمقام [ وزمزم ] قبور تسعةٍ وتسعين نبياً ، وإن قبر هودٍ وصالحٍ وشعيبٍ وإسماعيلَ في تلك البقعة )<sup>(٥)</sup> .

\* \* \*

(١) سيأتي ذكره وتخريجه قريباً ( ٢٧٢/٣ ) .

(٢) انظر « الاستذكار » ( ٢٢٦/٧ ) .

(٣) الشفا ( ص ٥٩٥ ) .

(٤) الإيضاح في مناسك الحج والعمرة ( ص ٢٨٩ ) .

(٥) أخرجه الأزرقي في « أخبار مكة » ( ١٢٥/٢ ) عن ابن سابط عن عبد الله بن ضمرة السلولي .

وَيَدْخُلُ مِنْ ثَنِيَّةِ كَدَاءٍ مِنْ أَعْلَى مَكَّةَ ، وَإِذَا خَرَجَ .. خَرَجَ مِنْ ثَنِيَّةِ كُدَيْ  
مِنْ أَسْفَلِ مَكَّةَ .....

والغسل للجائي من طريق المدينة بذي طَوَّى .. أفضل - وطَوَّى ؛ بفتح  
الطاء أشهر من ضمها [ وكسرهما ] : وإِ بِمكة بين الثنيتين ، وأقرب إلى  
السفلى - للاتباع ، رواه الشيخان <sup>(١)</sup> ، وَسَمِي بِذَلِكَ لاشتغاله على بئر مطوية  
بالحجارة ؛ أي : مبنية بها ، والطَّيُّ : البناء ، وهو مقصورٌ ، ويجوز تنوينه  
وعدمه .

أما الجائي من غير طريق المدينة .. / فيغتسل من نحو مسافته من طريقه ؛  
كما صرَّح به في « المجموع » <sup>(٢)</sup> .

\* \* \*

( ويدخل ) الْمُحْرَمُ ندباً ( من ثنية كَدَاء ) وإن لم تكن بطريقه ، خلافاً  
لِمَا نقله الرافعي عن الأصحاب <sup>(٣)</sup> ، ( من أعلى مكة ) وهي موضعٌ بأعلى  
مكة ( وإذا خرج .. خرج من ثنية كُدَيْ [ من أسفل مكة ] ) للاتباع ، رواه  
مسلمٌ ، ولفظه : ( كان يدخل مكة من الثنية العليا ، ويخرج من السفلى ) <sup>(٤)</sup> ،  
والعليا تُسَمَّى : ثنية كَدَاءٍ بالفتح والمد والتنوين ، والسفلى : ثنية كُدَيْ بالضم

(١) أخرج البخاري ( ١٥٧٣ ) واللفظ له ، ومسلم ( ٢٢٧/١٢٥٩ ) عن سيدنا عبد الله بن عمر  
رضي الله عنهما : أنه كان إذا دخل أَدْنَى الحرم .. أمسك عن التلبية ، ثم يبيت بذي طَوَّى ،  
ثم يُصلي به الصبح ويغتسل ، ويحدِّث : ( أن نبي الله صلى الله عليه وسلم كان يفعل ذلك ) .  
(٢) المجموع ( ٥/٨ ) .

(٣) الشرح الكبير ( ٣٨٥/٣ ) .

(٤) صحيح مسلم ( ١٢٥٧ ) عن سيدنا عبد الله بن عمر رضي الله عنهما .

وَإِذَا رَأَى الْبَيْتَ .. رَفَعَ يَدَيْهِ .....

والقصر والتنوين ؛ وهي عند جبل [ قيععان ]<sup>(١)</sup> ، والثنية : الطريق الضيق بين الجبلين ، واختصت العليا بالدخول والسفلى بالخروج ؛ لأن الداخل يقصد مكاناً عالي المقدار ، والخارج عكسه ، وقضيته : التسوية في ذلك بين المُحَرَّم وغيره ، وهو مقتضى الخبر السابق .

والأفضل : دخول مكة نهاراً ماشياً حافياً إذا لم تلحقه مشقة ، ولم يخف تنجس رجله ؛ كما قاله في « المجموع »<sup>(٢)</sup> .

قال الأذرعى : ( وينبغي أن يكون دخول المرأة في هودجها ونحوه ليلاً أفضل ، ولم أر من ذكره ، وإطلاقهم يقتضي عدم الفرق بين الرجل والمرأة )<sup>(٣)</sup> .

\* \* \*

( وإذا رأى البيت ) أي : الكعبة ، أو وصل محلّ رؤيته ولم يره ؛ لعمى أو ظلمة أو نحو ذلك .. ( رفع يديه ) وهو واقفٌ ندباً ؛ لحديث : « تُرْفَعُ الأيدي في استقبال البيت » رواه البيهقي وغيره بسندٍ ضعيفٍ<sup>(٤)</sup> .

(١) في الأصل : ( قيععان ) ، والتصويب من « المجموع » ( ٧/٨ ) ، و« أسنى المطالب » ( ٤٧٥/١ ) .

(٢) المجموع ( ٨/٨ ) .

(٣) قوت المحتاج ( ٦٨٦/١ ) .

(٤) السنن الكبير ( ٧٢/٥ - ٧٣ ) برقم ( ٩٢٨٣ ) ، وأخرجه الشافعي في « الأم » ( ١١٢٥ ) عن سيدنا عبد الله بن عباس رضي الله عنهما ، وابن خزيمة ( ٢٧٠٣ ) عن سيدنا عبد الله بن عباس وسيدنا عبد الله بن عمر رضي الله عنهما .

وَقَالَ : ( اَللّٰهُمَّ ؛ زِدْ هَذَا الْبَيْتَ تَشْرِيفًا وَتَكْرِيْمًا وَتَعْظِيْمًا وَمَهَابَةً ، وَزِدْ مَنْ شَرَّفَهُ وَعَظَّمَهُ مِمَّنْ حَجَّهٗ اَوْ اَعْتَمَرَهُ تَشْرِيفًا وَتَكْرِيْمًا وَتَعْظِيْمًا وَبِرًّا ، اَللّٰهُمَّ ، اَنْتَ السَّلَامُ وَمِنْكَ السَّلَامُ ؛ فَحَيِّنَا رَبَّنَا بِالسَّلَامِ ) .....

( وقال : اللّٰهُمَّ ؛ زد هذا البيت تشريفاً وتكريماً وتعظيماً ومهابةً ، وزد من شرفه وعظمه ممّن حجّه أو اعتمره تشريفاً وتكريماً وتعظيماً وبرّاً ) للاتباع ، رواه الشافعي ، والبيهقي وقال : ( إنه منقطع ) <sup>(١)</sup> .

( اللّٰهُمَّ ؛ أنت السلام ، ومنك السلام ، فحينا ربنا بالسلام ) قاله عمر رضي الله تعالى عنه ، رواه عنه البيهقي <sup>(٢)</sup> ، قال في « المجموع » : ( وإسناده ليس بقويّ ) <sup>(٣)</sup> ، ومعنى ( السلام ) الأول : ذو السلامة من النقائص ، والثاني والثالث : السلامة من الآفات ، والتشريف : الرفع والإعلاء ، والتكريم : التفضيل ، [ والتعظيم : التبجيل ] ، والمهابة : التوقير والإجلال ، والبرُّ : الاتّساع في الإحسان . ويستحبُّ أن يدعو بما أحبَّ من المهمّات ، وأهمّها : المغفرة .

\* \* \*

ثم عقب ذلك يدخل المسجد الحرام من باب بني شيبه وإن لم يكن بطريقه ؛ للاتباع ، رواه البيهقي بإسنادٍ صحيحٍ <sup>(٤)</sup> ، ولأن باب بني شيبه من

(١) الأم ( ١١٢٤ ) ، السنن الكبير ( ٧٣/٥ ) برقم ( ٩٢٨٦ ) .

(٢) السنن الكبير ( ٧٣/٥ ) برقم ( ٩٢٨٩ ) .

(٣) المجموع ( ١١/٨ ) .

(٤) السنن الكبير ( ٧٢/٥ ) برقم ( ٩٢٨١ ) عن سيدنا علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال : ( لما أن هُدم البيت بعد جُرهم .. بَنَتْه قريش ، فلما أرادوا وضع الحجر .. تشاجروا من يضعه ، فاتفقوا أن يضعه أول من يدخل من هذا الباب ، فدخل النبي صلى الله عليه وسلم من باب ←



وَيَبْتَدِئُ بِطَوَافِ الْقُدُومِ ، .....

جهة باب الكعبة والحجر الأسود ، ويخرج من باب بني سهم إذا خرج إلى بلده ، ويُسمَّى اليوم بـ ( باب العمرة ) .

### [ طواف القدوم ]

( ويبتدئ ) ندباً عند دخول المسجد قبل تغيير ثيابه واكتراء منزله ونحوهما ( بطواف القدوم ) للاتباع ، رواه الشيخان <sup>(١)</sup> ، والمعنى فيه : أن الطواف تحية المسجد <sup>(٢)</sup> ، فيسنُّ أن يبدأ به إلا لعذرٍ ؛ كإقامة جماعة ، وضيق وقت صلاة ، وتذكُّر فائتة ، فيقدِّم ذلك على الطواف ولو كان في أثناؤه ؛ لأنه يفوت ، والطواف لا يفوت ، ولا يفوت بالجلوس ولا بالتأخير .

نعم ؛ يفوت بالوقوف بعرفة ؛ كما يُعلم ممَّا يأتي .

وكما يُسمَّى طواف القدوم . . يُسمَّى طواف القادم ، وطواف [ الورود ] <sup>(٣)</sup> ، وطواف الوارد ، وطواف التحية .

→ بني شيبه ، فأمر بشوب ، فَوَضَعَ الْحَجَرَ فِي وَسْطِهِ ، وَأَمَرَ كُلَّ فَحْزٍ أَنْ يَأْخُذُوا بِطَائِفَةٍ مِنَ الثُّوبِ فَيَرْفَعُوهُ ، وَأَخَذَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَوَضَعَهُ .

(١) صحيح البخاري ( ١٦١٤ ) واللفظ له ، صحيح مسلم ( ١٢٣٥ ) عن سيدتنا أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها : ( أن أول شيء بدأ به - حين قدم النبي صلى الله عليه وسلم - أنه توضعاً ، ثم طاف ) .

(٢) مثله في « فتح الوهاب » ( ١٤٠/١ ) ، وفي « مغني المحتاج » ( ٧٠٤/١ ) ، و« أسنى المطالب » ( ٤٧٦/١ ) : ( أن الطواف تحية البيت لا المسجد ) .

(٣) في الأصل : ( الورد ) ، والتصويب من « كفاية النبيه » ( ٣٥٨/٧ ) ، و« أسنى المطالب » ( ٤٧٦/١ ) .

وَيَضْطَبِعُ ؛ .....

ولو قدمت المرأة نهاراً وهي ذات جمالٍ ، أو شريفة لا تبرز للرجال . . أخرت الطواف إلى الليل ، ومثلها : الخنثى ؛ كما في « المجموع » <sup>(١)</sup> .

ولو دخل وقد مُنِعَ الناس من الطواف . . صلى تحية المسجد ، جزم به في « المجموع » <sup>(٢)</sup> ، وإنما قُدِّمَ الطواف عليها فيما مرَّ ؛ لأنها تحصل بركعتيه ؛ لوقوعهما بعده غالباً .

\* \* \*

ويختصُّ بطواف القدوم حلالٌ وحاجٌّ دخل مكة قبل الوقوف ، فلا يُطَلَّبُ من الداخل بعده ، ولا من المعتمر ؛ لدخول وقت الطواف المفروض عليهما ، فلا يصح قبل أدائه أن يتطوَّعا بطوافه ؛ قياساً على أصل النسك .

### [ صفة الطواف ]

( ويضطبع ) الذكر ندباً ولو صبيّاً - ويفعله عن العاجز <sup>(٣)</sup> وليّه - في جميع كل طوافٍ يرمل فيه ؛ للاتباع ، رواه أبو داود بإسنادٍ صحيحٍ <sup>(٤)</sup> ؛

(١) المجموع (٨/ ٨٨) .

(٢) المجموع (٨/ ١٥) .

(٣) أي : إذا عجز الصبي عن فعله بنفسه .

(٤) سنن أبي داود ( ١٨٨٤ ) عن سيدنا عبد الله بن عباس رضي الله عنهما : ( أن النبي صلى الله عليه وسلم اضطبع ، فاستلم ، فكبّر ، ثم رَمَلَ ثلاثة أطوافٍ ، كانوا إذا بلغوا الركن اليماني وتغيّبوا من قریش . . مشّوا ، ثم يطلعون عليهم يرملون ) ، تقول قریش : كأنهم الغزلان ، قال ابن عباس : ( فكانت سُنَّةً ) .

فَيَجْعَلُ وَسَطَ رِدَائِهِ تَحْتَ عَاتِقِهِ الْأَيْمَنِ ، وَيَطْرَحُ طَرْفِيَهُ عَلَى عَاتِقِهِ الْأَيْسَرِ ، وَيَبْتَدِئُ مِنَ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ ، فَيَسْتَلِمُهُ بِيَدِهِ .....

كما في « المجموع »<sup>(١)</sup> ، ( فيجعل وسط رداءه تحت عاتقه ) أي : منكبه ( الأيمن ) ويكشفه ( ويطرح طرفيه على عاتقه الأيسر ) كدأب أهل الشطارة ، والاضطباع : مأخوذاً من الضَّبْع - بسكون الموحدة - وهو العضد ، ويستحبُّ في السعي أيضاً قياساً على الطواف ؛ بجامع قطع مسافةٍ مأمورٍ [ بتكريرها ]<sup>(٢)</sup> سبعاً .

وخرج بـ ( الطواف ) و ( السعي ) : ركعتا الطواف ، فلا يسُنُّ فيهما الاضطباع ، بل يكره .



( ويتبدئ ) وجوباً في طوافه ( من الحجر الأسود ) للاتباع ، رواه مسلم<sup>(٣)</sup> ، مع خبر : « خذوا عَنِّي مناسككم »<sup>(٤)</sup> ، ( فيستلمه ) أول طوافه بعد استقباله ؛ أي : يلمسه ( بيده ) للاتباع ، رواه مسلم<sup>(٥)</sup> ، ويستحبُّ أن تكون اليمنى ،

(١) المجموع ( ٢٧/٨ ) .

(٢) في الأصل : ( بقطعها ) ، والتصويب من « فتح الوهاب » ( ١٤٢/١ ) ، و« مغني المحتاج » ( ٧١٣/١ ) .

(٣) صحيح مسلم ( ١٥٠/١٢١٨ ) عن سيدنا جابر بن عبد الله رضي الله عنهما : ( أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما قدم مكة .. أتى الحجر فاستلمه ، ثم مشى على يمينه ، فرمل ثلاثاً ، ومشى أربعاً ) .

(٤) صحيح مسلم ( ١٢٩٧ ) عن سيدنا جابر بن عبد الله رضي الله عنهما .

(٥) صحيح مسلم ( ١٥٠/١٢١٨ ) عن سيدنا جابر بن عبد الله رضي الله عنهما ، وقد تقدم ذكره قريباً .

وَيُقْبَلُهُ وَيُحَاذِيهِ .....

( ويقبله ) ويستحب تخفيف القبلة بحيث لا يظهر لها صوت ، ويضع جبهته ؛ للاتباع ، رواه الشيخان <sup>(١)</sup> .

ويسنُّ تثليث الاستلام والتقبيل ووضع الجبهة في كل طوفة ، قاله الصيمري <sup>(٢)</sup> ، وإنما تسنُّ الثلاثة للمرأة إذا خلا المطاف ليلاً أو نهاراً وإن خصَّه ابن الرفعة بالليل <sup>(٣)</sup> ، والخنثى كالمرأة .

( ويحاذيه ) - بالمعجمة - وجوباً أو جزأه في مروره عليه ابتداءً بجميع بدنه ؛ بالألّا يتقدّم جزءٌ من بدنه على جزءٍ من الحجر ، والمراد بجميع البدن : جميع الشَّقِّ الأيسر ، واكْتَفَى بمحاذاة جزءٍ من الحجر كما اكْتَفَى بتوجُّهه بجميع بدنه جزءاً من الكعبة في الصلاة ، قال في « المجموع » : ( وصفة المحاذاة : أن يتوجَّه البيتَ أول طوافه ، ويقف على جانب الحجر الذي إلى جهة الركن اليماني ؛ بحيث يصير جميع الحجر عن يمينه ومنكبه الأيمن عند طرفه ، ثم ينوي الطواف ، ثم يمرُّ مستقبل الحجر إلى جهة يمينه حتى يجاوز الحجر ، فإذا جاوزه انفتل وجعل البيت عن يساره ) <sup>(٤)</sup> .

(١) صحيح البخاري ( ١٦١٠ ) واللفظ له ، صحيح مسلم ( ١٢٧٠ ) عن أسلم العدوي مولى سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنهما قال : رأيت عمر بن الخطاب قَبَلَ الْحَجَرَ وقال : ( لولا أني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم قَبَّلَكَ .. ما قَبَّلْتُكَ ) .

(٢) انظر « أسنى المطالب » ( ٤٨١/١ ) .

(٣) كفاية النبيه ( ٣٧٠/٧ ) .

(٤) المجموع ( ١٧/٨ ) .

فَإِنْ لَمْ يُمْكِنَهُ .. أَسْتَلَمَهُ ؛ فَإِنْ لَمْ يُمْكِنَهُ .. أَشَارَ إِلَيْهِ بِيَدِهِ .....

1/269

وهذا يُستثنى من وجوب جعل البيت عن يساره ، وهو خاصٌ بالطوفة الأولى ، ولو جعله عن يساره ابتداءً من غير استقبال للحجر .. جاز ، وفاته الفضيلة ، فلو بدأ بغير الحجر ؛ كأن بدأ بالبَاب .. لم يُحَسَب ما طافه ، [ فإذا ] <sup>(١)</sup> انتهى إليه .. ابتداءً [ منه ، و ] حُسِب له طوافه من حينئذٍ .

ولو أزيل الحجر والعياذ بالله ، أو نُقِل من محلٍّ إلى محلٍّ آخر .. وجب محاذاة محلّه ، ويسنُّ استلام محلّه وتقبيله والسجود عليه .



( فإن لم يمكنه ) التقبيل والسجود لزحمة مثلاً .. ( استلمه ) بيده اليمنى ، فإن عجز .. فليسرى ؛ كما قاله الزركشي <sup>(٢)</sup> ، فإن عجز عن استلامه بيده .. [ استلمه ] <sup>(٣)</sup> بنحو عود ، ثم يُقْبَل ما استلمه به ؛ لخبر « الصحيحين » : « إذا أمرتكم بأمر .. فاتوا منه ما استطعتم » <sup>(٤)</sup> .

( فإن لم يمكنه ) استلامه بيده ولا غيرها .. ( أشار إليه بيده ) اليمنى ، أو بشيء فيها ، ثم قَبِل ما أشار به ؛ لخبر البخاري : ( أنه صلى الله عليه وسلم

(١) في الأصل : ( وإذا ) ، والتصويب من « منهاج الطالبين » ( ص ٢٠٨ ) ، و« أسنى المطالب » ( ٤٧٧/١ ) .

(٢) انظر « أسنى المطالب » ( ٤٨٠/١ ) .

(٣) في الأصل : ( فاستلمه ) ، والتصويب من « فتح الوهاب » ( ١٤١/١ ) .

(٤) صحيح البخاري ( ٧٢٨٨ ) ، صحيح مسلم ( ١٣٣٧ ) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه ، وقد تقدم مراراً ، وانظر ( ٤٦٦/١ ) .

ثُمَّ يَجْعَلُ أَلْبَيْتَ عَنْ يَسَارِهِ وَيَطُوفُ ، فَإِذَا بَلَغَ الرُّكْنَ الْيَمَانِي .. أَسْتَلَمَهُ  
وَقَبَلَ يَدَهُ ، وَلَا يُقَبِّلُهُ .....

طاف على بغير ، كلما أتى إلى الركن .. أشار إليه بشيء بيده وكبر<sup>(١)</sup> ، ولا  
يشير بالفم إلى التقبيل .

\* \* \*

( ثم يجعل ) وجوباً ( البيت عن يساره ويطوف ) ماراً تلقاء وجهه ، فإن  
خالف شيئاً من ذلك ؛ كأن استقبل البيت أو استدبره ، أو جعله عن يمينه  
أو يساره [ ومشي ]<sup>(٢)</sup> القهقري نحو الباب أو الركن اليماني .. لم يصح طوافه ؛  
لتركه ما ورد الشرع به ، ولو مشى منكساً رأسه إلى أسفل ورجلاه إلى فوق .. لم  
يكف ؛ كما قاله الإسوي<sup>(٣)</sup> ، أو مستلقياً على ظهره أو على وجهه مع مراعاة  
كون البيت عن يساره .. صحح ؛ كما هو مقتضى كلامهم .

( فإذا بلغ الركن اليماني ) بتخفيف الياء أشهر من تشديدها ؛ نسبة إلى اليمن ..  
( استلمه وقبّل يده ) بعد استلامه بها ( ولا يُقَبِّلُهُ ) للاتباع ، رواه الشيخان<sup>(٤)</sup> .

(١) صحيح البخاري ( ١٦٣٢ ) عن سيدنا عبد الله بن عباس رضي الله عنهما ، وفي رواية  
( ١٦١٣ ) : ( أشار إليه بشيء كان عنده ) ، وهي موافقة لما في « أسنى المطالب » ( ٤٨٠ / ١ ) ،  
و« مغني المحتاج » ( ٧١٠ / ١ ) .

(٢) في الأصل : ( أو مشى ) ، والتصويب من « النجم الوهاج » ( ٤٧٧ / ٣ ) ، و« كنز الراغبين »  
( ١٨٤ / ٢ ) .

(٣) المهمات ( ٣١٥ / ٤ - ٣١٦ ) .

(٤) صحيح البخاري ( ١٦٠٩ ) واللفظ له ، صحيح مسلم ( ٢٢٤ / ١٢٦٧ ) عن سيدنا  
عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال : ( لم أر النبي صلى الله عليه وسلم يستلم من البيت  
إلا الركنين اليمانيين ) .

وَيَقُولُ عِنْدَ ابْتِدَاءِ الطَّوَافِ : ( بِاسْمِ اللَّهِ ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ ، اَللَّهُمَّ ؛ إِيْمَانًا بِكَ ، وَتَصَدِيقًا بِكِتَابِكَ ، وَوَفَاءً بِعَهْدِكَ ، وَاتِّبَاعًا لِسُنَّةِ نَبِيِّكَ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ) .....

فإن عجز عن استلامه .. أشار إليه ، وقبَّل ما أشار به .

فَعِلْمٌ : أنه لا يسنُّ استلام غير ما ذُكِرَ ، ولا تقبيل غير الحجر من الأركان ، فإن خالف .. لم يكره ، بل نصَّ الشافعي على أن التقبيل حسنٌ <sup>(١)</sup> .

\* \* \*

( ويقول ) ندباً ( عند ابتداء الطواف ) حالة الاستلام : ( باسم الله ، والله أكبر ، اَللَّهُمَّ ) أطوف ( إيماناً بك ، وتصديقاً بكتابك ، ووفاءً بعهدك ) أي : ميثاقك الذي أخذته علينا ؛ بامثال أمرك واجتناب نهيك ، ( واتباعاً لسنة نبيِّك محمدٍ صلى الله عليه وسلم ) اتباعاً للسلف والخلف <sup>(٢)</sup> ، ف ( إيماناً ) وما بعده مفعول له ؛ كما عِلْمٌ من التقدير <sup>(٣)</sup> .

\* \* \*

ويقول قبالة الباب - أي : في الجهة التي تقابله - : ( اَللَّهُمَّ ؛ البيت بيتك ،

(١) الأم (٤٣٥/٣) .

(٢) أخرجه الشافعي في « الأم » ( ١١٣٣ ) بنحوه عن ابن جريج رحمه الله تعالى ، عن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ورضي عنهم ، وأورده فيه أيضاً ( ٥٤١/٣ ) بلفظه ، وأخرجه عبد الرزاق ( ٨٨٩٨ ، ٨٨٩٩ ) بنحوه عن سيدنا عبد الله بن عباس رضي الله عنهما ، والبيهقي ( ٧٩/٥ ) برقم ( ٩٣٢٤ ) بنحوه أيضاً عن سيدنا علي بن أبي طالب رضي الله عنه موقوفاً عليهما .

(٣) أي : تقدير فعل ( أطوف ) بعد قول « التنبيه » : ( اللهم ) .

.....

والحرم حرمك ، والأمن أمنك ، وهذا مقام العائذ بك من النار<sup>(١)</sup> ، ويشير إلى مقام إبراهيم ، وهذا هو المعتمد .

وقال ابن الصلاح : ( يعني بـ « العائذ » : نفسه ، والقول بأنه يشير إلى مقام إبراهيم ، وأن العائذ هو إبراهيم صلى الله عليه وسلم .. غلط فاحش وقع لبعض عوام أهل مكة ) انتهى ملخصاً<sup>(٢)</sup> .

وعند الانتهاء إلى الركن العراقي : ( اللَّهُمَّ ؛ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الشَّكِّ وَالشَّرِّ ، والنفاق والشقاق وسوء الأخلاق ، / وسوء المنظر في الأهل والمال والولد )<sup>(٣)</sup> .

وعند الانتهاء إلى الميزاب : ( اللَّهُمَّ ؛ أَظْلَنِي فِي ظِلِّكَ يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّكَ ، واسقني بكأس محمد صلى الله عليه وسلم شراباً هنيئاً لا أظماً بعده أبداً ، يا ذا الجلال والإكرام )<sup>(٤)</sup> .

\* \* \*

وبين الركن اليماني والشامي : ( اللَّهُمَّ ؛ اجعله حجاً مبروراً ، وذنباً مغفوراً ، وسعيّاً مشكوراً ، وعملاً مقبلاً ، وتجارةً لن تبور ، يا عزيز يا غفور )<sup>(٥)</sup> ؛

(١) انظر « الشرح الكبير » ( ٤٠٠ / ٣ ) ، و « الأنوار لأعمال الأبرار » ( ٣٤٨ / ١ ) .

(٢) صلة الناسك في صفة المناسك ( ص ١٩١ ) .

(٣) انظر « الشرح الكبير » ( ٤٠٠ / ٣ ) ، و « الأنوار لأعمال الأبرار » ( ٣٤٨ / ١ ) .

(٤) انظر « الشرح الكبير » ( ٤٠٠ / ٣ ) ، و « الأنوار لأعمال الأبرار » ( ٣٤٨ / ١ ) .

(٥) أخرجه ابن أبي شيبه ( ١٤٢١٣ ) ، وأحمد ( ٤٢٧ / ١ ) ، والبيهقي ( ١٢٩ / ٥ ) برقم ( ٩٦٢٧ ) عن سيدنا عبد الله بن مسعود رضي الله عنه دون قوله : ( وسعيّاً مشكوراً ) فقد أورده الشافعي في « الأم » ( ٥٤٢ / ٣ ) .



وَيَطُوفُ سَبْعًا ، .....

أي : واجعل ذنبي ذنباً مغفوراً ، وقس به الباقي .

والمناسب للمعنى في العمرة : أن يقول : ( عمرة مبرورة ) ، ويحتمل استحباب التعبير بالحج ؛ مراعاة للخبر ، ويقصد المعنى اللغوي ؛ وهو القصد ، نبّه عليه الإسنوي في الدعاء الآتي في الرمل<sup>(١)</sup> ، ومعلوم : أن محلّ الدعاء بهذا : إذا كان الطواف في ضمن حجّ أو عمرة .

وبين اليمانيين : ( ربنا ؛ آتينا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة ، وقنا عذاب النار ) للاتباع ، رواه أبو داود<sup>(٢)</sup> ، ووقع في « المنهاج » كـ « الروضة » : ( اللَّهُمَّ ) بدل ( رَبَّنَا )<sup>(٣)</sup> ، ويسنُّ له الإسرار بذلك ؛ لأنه أجمع للخشوع .

\* \* \*

( ويطوف سبعا ) وجوباً ولو في الأوقات المنهي عن الصلاة فيها ، ماشياً أو راكباً أو زاحفاً ؛ كما مرّ لعذر أو غيره ، فلو ترك من السبع شيئاً وإن قلّ . . لم يجزه ، ولا بدّ أن يحاذي شيئاً من الحَجَر بعد الطوفة السابعة ممّا حاذاه أولاً . ولا بدّ من كون الطواف في المسجد وإن وسع وحال حائل ؛ كالسقاية والسواري ، أو كان على السطح ولو مرتفعاً ؛ كما جزم به القاضي وصوّبه في « المجموع »<sup>(٤)</sup> ، قال في « المهمات » : ( ولو زيد فيه حتى بلغ الحلّ ،

(١) المهمات ( ٣٣٣/٤ ) ، وانظر ما سيأتي قريباً في دعاء الرمل ( ٢٨٦/٣ ) .

(٢) سنن أبي داود ( ١٨٨٧ ) عن سيدنا عبد الله بن السائب رضي الله عنهما .

(٣) منهاج الطالبين ( ص ٢٠٨ ) ، روضة الطالبين ( ٥٥٦/٢ ) .

(٤) المجموع ( ٥٤/٨ ) .

وَيَزْمُلُ فِي الثَّلَاثَةِ الْأَوَّلَةِ ، ..... .

فطاف فيه في الحلِّ .. فالقياس : عدم الصَّحَّة ( انتهى<sup>(١)</sup> .

ولو طاف خارج المسجد ولو بالحرم .. لم يصح بالإجماع ، ولأنه صلى الله عليه وسلم لم يطف إلا داخله<sup>(٢)</sup> ، وقال : « خذوا عَنِّي مناسككم »<sup>(٣)</sup> .  
ويكره تسمية الطواف شوطاً ودوراً ، قاله في « المجموع » عن الشافعي والأصحاب<sup>(٤)</sup> ، ولا تُشترط الموالاة في الطواف .

\* \* \*

( ويرمل ) الذكر ندباً ( في ) الطوفات ( الثلاثة الأولى ) في كل طوافٍ بعده سعيٌّ مطلوبٌ ؛ بأن يكون بعد طواف قدوم ، أو ركنٍ ولم يسعَ بعد الأول ، فلو سعى بعده .. لم يرمل في طواف الإفاضة ، والرمل - ويُسمَّى خبباً - : بأن يسرع

(١) المهمات ( ٣٢١/٤ ) .

(٢) أخرجه مسلم ( ١٢١٨ ) ، وابن حبان ( ٣٩٤٤ ) ضمن حديث طويل عن سيدنا جابر بن عبد الله رضي الله عنهما .

(٣) أخرجه مسلم ( ١٢٩٧ ) ، وابن خزيمة ( ٢٨٧٧ ) ، والبيهقي ( ١٢٥/٥ ) برقم ( ٩٦٠٠ ) واللفظ له عن سيدنا جابر بن عبد الله رضي الله عنهما ، وقد تقدم ( ٢٧٧/٣ ) .

(٤) قال الشارح رحمه الله تعالى في « مغني المحتاج » ( ٧١٢/١ ) : ( والمختار - كما في « المجموع » - : أنه لا يكره تسمية الطواف بالأشواط ) ، وقال في « المجموع » ( ٧٨/٨ ) : ( لم يثبت في تسميته - أي : الطواف - نهْيٌ ، فالمختار : أنه لا يكره ) ، والشارح رحمه الله تعالى تبع هنا ما اعتمده شيخه الشهاب الرملي رحمه الله تعالى ؛ كما في « حاشيته على أسنى المطالب » ( ٤٧٨/١ ) من كراهة ذلك ، قال القليوبي رحمه الله تعالى في « حاشيته على كنز الراغبين » ( ١٠٧/٢ ) : ( قال شيخنا الرملي : المعتمد : أنه يكره تسمية الطواف شوطاً ودوراً ، والذي اختاره النووي : عدم الكراهة ، وشدَّد النكير على من قال بالكراهة ) .

وَيَمْشِي فِي الْأَرْبَعَةِ ، .....

مشيه مقارباً خُطاه ، وتكره المبالغة في الإسراع فيه ، ( ويمشي في الأربعة )  
الباقية على هيئته ؛ للاتباع ، رواه مسلم<sup>(١)</sup> .

وإن طاف راكباً أو محمولاً .. حَرَّكَ الدابة ، ورمل به الحامل ، ولو ترك  
الرمل في الثلاث .. لا يقضيه في الأربع الباقية ؛ لأن هيئتها السكينة فلا تغير .

\* \* \*

ويسنُّ للذكر القرب من البيت في طوافه ؛ تبرُّكاً به ، ولأنه أيسر في  
الاستلام والتقبيل ، إلا أن يتأذى بنحو زحمةٍ أو آذى غيره .. فالبعد أولى ،  
فلو فات الرمل / بالقرب لزحمةٍ أو نحوها .. فالرمل مع البعد أولى ؛ لأنه  
متعلِّقٌ بالعبادة والقرب بمكانها ، إلا أن يخاف صدم النساء بحاشية المطاف ؛  
فالقرب بلا رملٍ أولى من البعد [ مع ]<sup>(٢)</sup> الرمل ، ولو خاف مع القرب أيضاً  
لمسهنَّ .. فترك الرمل أولى ، ويسنُّ أن يتحرَّك في مشيه ، ويرى من نفسه  
أنه لو أمكنه .. لرمل .

أما الأنثى والخنثى .. فيسنُّ أن يكونا في حاشية المطاف بحيث لا يختلطان  
بالذكور ، فإن انفردت النساء بالمطاف أو الخنثى .. فكالذكور .

\* \* \*

(١) صحيح مسلم (١٢١٨) ضمن حديث طويل عن سيدنا جابر بن عبد الله رضي الله  
عنهما قال : ( حتى إذا أتينا البيت معه .. استلم الركن فرمل ثلاثاً ، ومشى أربعاً ... )  
الحديث .

(٢) في الأصل : ( من ) ، والتصويب من « مغني المحتاج » ( ١ / ٧١٤ ) .

وَكُلَّمَا حَاذَى الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ . . اُسْتَلَمَهُ وَقَبَّلَهُ ، وَكُلَّمَا حَاذَى الرُّكْنَ  
الْيَمَانِي . . اُسْتَلَمَهُ فِي كُلِّ مَرَّةٍ ، وَفِي الْأَوْتَارِ أَحَبُّ . وَيَقُولُ فِي رَمَلِهِ  
كُلَّمَا حَاذَى الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ : ( اَللَّهُمَّ ؛ اجْعَلْهُ حَجًّا مَبْرُورًا ، وَذَنْبًا مَغْفُورًا ،  
وَسَعِيًّا مَشْكُورًا ) ، وَيَقُولُ فِي الْأَرْبَعَةِ : ( رَبِّ ؛ اغْفِرْ وَارْحَمْ ، وَتَجَاوَزْ عَمَّا  
تَعْلَمُ ، إِنَّكَ أَنْتَ الْأَعَزُّ الْأَكْرَمُ ، اَللَّهُمَّ رَبَّنَا ؛ آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً ، وَفِي  
الْآخِرَةِ حَسَنَةً ، ..... )

( وَكُلَّمَا حَاذَى الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ . . استلمه وقبَّله ، وَكُلَّمَا حَاذَى الركن  
اليمني . . استلمه ) وقبَّل ما استلمه به ، ويفعل ما ذُكِرَ ( في كل مرة ) لخبر  
أبي داود والنسائي عن ابن عمر : ( أنه صلى الله عليه وسلم كان يستلم الركن  
اليمني والحجر في كل طوفة )<sup>(١)</sup> ، ( وفي الأوتار أحبُّ ) أي : أكْدُ منه في  
غيرها .

( ويقول ) ندباً ( في رمله كُلَّمَا حَاذَى الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ : اَللَّهُمَّ ؛ اجعله )  
أي : ما أنا فيه من العمل ( حَجًّا مَبْرُورًا ) أي : لم تخالطه معصية ، وقيل :  
مقبولاً ، ( وَذَنْبًا مَغْفُورًا ، وَسَعِيًّا مَشْكُورًا ) أي : متقبلاً ؛ للاتِّباع<sup>(٢)</sup> .

( ويقول في الأربعة ) الباقية : ( رَبِّ ؛ اغفر وارحم ، وتجاوز عَمَّا تعلم ،  
إِنَّكَ أَنْتَ الْأَعَزُّ الْأَكْرَمُ ، اَللَّهُمَّ رَبَّنَا ؛ آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً ، وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً ،

(١) سنن أبي داود ( ١٨٧١ ) ، المجتبى ( ٢٣١/٥ ) .

(٢) أخرجه ابن أبي شيبه ( ١٤٢١٣ ) ، وأحمد ( ٤٢٧/١ ) ، والبيهقي ( ١٢٩/٥ ) برقم

( ٩٦٢٧ ) عن سيدنا عبد الله بن مسعود رضي الله عنه دون قوله : ( وسعيًّا مشكوراً ) فقد

أورده الشافعي في « الأم » ( ٥٤٢/٣ ) ، وقد تقدم تخريجه قريباً ( ٢٨٢/٣ ) .

وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ ، وَيَدْعُو فِيمَا بَيْنَ ذَلِكَ بِمَا أَحَبَّ . وَلَا تَزْمُلُ الْمَرْأَةُ ، وَلَا تَضْطَبِعُ . وَالْأَفْضَلُ : أَنْ يَطُوفَ رَاجِلاً ؛ .....

وقنا عذاب النار<sup>(١)</sup> ، قال في « شرح المذهب » : ( نصَّ عليه الشافعي ، واتفق عليه الأصحاب )<sup>(٢)</sup> .

( ويدعو فيما بين ذلك بما أحب ) من أمر الدين والدنيا والآخرة ؛ لأن الدعاء فيه مستجاب ، ومأثور الدعاء - أي : منقلبه - أحب ، فقراءة فيه ، فغير مأثوره ، ويسنُّ الإسرار بذلك ؛ كما مرَّ<sup>(٣)</sup> .

\* \* \*

( ولا ترمل المرأة ) لئلا ينكشف منها شيء ( ولا تضطبع ) لأن محلَّه منها عورة ، فلا يصح طوافها ؛ أي : إذا كانت حرة ، ومثلها : الخنثى ؛ أي : لا يُندب لهما ذلك ، بل يحرم عليهما الاضطباع بحضرة الأجانب .

\* \* \*

( والأفضل : أن يطوف راجلاً ) أي : ماشياً ولو امرأة ؛ للاتباع<sup>(٤)</sup> ، لأن

(١) أورده الشافعي في « الأم » ( ٥٤٢/٣ ) .

(٢) المجموع ( ٦٠/٨ ) .

(٣) انظر ما تقدم قريباً ( ٢٨٣/٣ ) .

(٤) أخرج البخاري ( ١٦٤٤ ) واللفظ له ، ومسلم ( ١٢٦١ ) عن سيدنا عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال : ( كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا طاف الطواف الأول .. خبَّ ثلاثاً ، ومشى أربعاً ، وكان يسعى بطن المسيل إذا طاف بين الصفا والمروة ) .

فَإِنْ طَافَ رَاكِبًا .. أَجْزَأُهُ ..

المشي أشبه بالتواضع والأدب ، ولا يركب إلا لعذرٍ كمرضٍ ، أو حاجة الناس إلى ظهوره ؛ لِيُسْتَفْتَى وَيُقْتَدَى به ؛ للاتباع ، رواه مسلم<sup>(١)</sup> .

(فإن طاف راكباً) بلا عذرٍ .. (أجزأه) من غير كراهة ؛ كما نقله الشيخان عن الجمهور<sup>(٢)</sup> ، لكنه خلاف الأولى ؛ كما نقله في «المجموع» عن الجمهور<sup>(٣)</sup> ، وفي غيره عن الأصحاب وصحَّحه ، ونصَّه في «الأم» على الكراهة<sup>(٤)</sup> يُحْمَلُ على الكراهة غير الشديدة التي عُبِّرَ عنها بخلاف الأولى .

ووجه عدم تحريم إدخال البهيمة المسجد ، بل وعدم كراهته عند أمن التلويث : أن إدخالها هنا لحاجة إقامة السنة ؛ كما فعله صلى الله عليه وسلم . قال الماوردي : ( وحكم طواف المحمول على أكتاف الرجال كالراكب فيما ذُكِرَ ، لكن هو أولى من الركوب عند العذر )<sup>(٥)</sup> ، ويستحبُّ أن يكون حافياً / في طوافه ؛ كما قاله الإسنوي<sup>(٦)</sup> .

(١) صحيح مسلم ( ١٢٧٣ ) عن سيدنا جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال : ( طاف رسول الله صلى الله عليه وسلم بالبيت في حجة الوداع على راحلته يستلم الحجر بِمِخْبَنِهِ ؛ لأنَّ يراه الناس ، وليُشْرِفَ ، وليسألوه ، فإن الناس غَشُّوه ) .

(٢) الشرح الكبير ( ٣٩٨/٣ ) ، روضة الطالبين ( ٥٥٥/٢ ) .

(٣) المجموع ( ٣٧/٨ ) .

(٤) الأم ( ٤٤١/٣ - ٤٤٢ ) .

(٥) الحاوي الكبير ( ٢٠١/٥ ) .

(٦) المهمات ( ٣٢٥/٤ ) .

فَإِنْ حَمَلَ مُحْرِمٌ مُحْرِمًا وَنَوَيْتَا جَمِيعًا . . فَفِيهِ قَوْلَانِ ؛ أَحَدُهُمَا : أَنَّ الطَّوَافَ  
لِلْحَامِلِ ، وَالثَّانِي : أَنَّهُ لِلْمَحْمُولِ .....

### [ حكم طواف المحمول والحامل ]

( فَإِنْ حَمَلَ مُحْرِمٌ ) أو حلالٌ ( مُحْرِمًا ) أو حلالاً ؛ لعذرٍ أم لا ، ( ونوياً  
جميعاً ) أي : نوى كلُّ نفسه . . ( ففيه قولان ؛ أحدهما ) وهو الأظهر : ( أن  
الطواف للحامل ) فقط ؛ لأنه الطائف ، ( والثاني : أنه للمحمول ) كراكب الدابة .  
ولو حمل حلالٌ أو مُحْرِمٌ - طاف عن نفسه ، أو لم يدخل وقت طوافه -  
مُحْرِمًا لم يطف عن نفسه ؛ صغيراً كان أو كبيراً ، أو مُحْرِمَيْنِ صَغِيرَيْنِ  
أو كَبِيرَيْنِ ، أو أحدهما صغيراً والآخر كبيراً ، لعذرٍ أو غيره ؛ كما مرَّ ، وطاف به  
أو بهما ، ودخل وقت طواف المحمول ، ولم ينوِ الحامل لنفسه [ أو لهما ] ؛  
بأن نواه للمحمول أو أطلق . . وقع الطواف للمحمول ؛ لأنه كراكب دابةٍ ؛ إذ لا  
طواف على الحامل .

فإن لم يطف المُحْرِمُ الحامل عن نفسه ، ودخل وقت طوافه . . وقع  
للمحمول إن قصده ؛ عملاً بنية الحامل ، وإنما لم يقع للحامل المُحْرِمُ إذا دخل  
وقت طوافه ونوى المحمول ؛ لأنه صرفه عن نفسه ، فإن نواه الحامل لنفسه  
أو لهما أو أطلق . . وقع له وإن نواه محموله لنفسه ؛ لأنه الطائف ولم يصرفه عن  
نفسه ، وسواء في الصغير حَمَلَهُ وَلِيُّهُ الذي أحرم عنه أم غيره ، ومحلُّه في غير  
التمييز إذا حملة غير الولي : أن يكون يأذن الولي ، فلو لم يحمله بل جعله في  
شيءٍ موضوعٍ على الأرض وجذبه . . فلا تعلُّق لطواف كلِّ منهما بطواف الآخر ؛  
لانفصاله عنه ، ونظيره : ما لو كان بسفينةٍ وهو يجذبها .

وَأَنْ طَافَ مُحْدِثًا أَوْ نَجِسًا أَوْ مَكْشُوفَ الْعَوْرَةِ ، أَوْ طَافَ عَلَى جِدَارِ  
الْحِجْرِ أَوْ عَلَى شَاذِرْوَانَ الْكَعْبَةِ .....

قال الزركشي : ( قضية كلام صاحب « الكافي » : أنه لا فرق في أحكام  
المحمول بين الطواف والسعي )<sup>(١)</sup> .

قال ابن يونس : ( وإن حمّله في الوقوف .. أجزأ فيهما )<sup>(٢)</sup> ؛ يعني :  
مطلقاً ، والفرق : أن المعتبر ثَمَّ السكون ؛ أي : الحضور ، وقد وُجِدَ من كلِّ  
منهما ، وهنا الفعل ، ولم يُوجَدَ منهما .

\* \* \*

( وإن طاف محدثاً أو نجساً ) أي : عليه نجاسة غير معفو عنها في ثوبه  
أو بدنه ، وكذا لو كانت في محلّ طوافه ومشى عليها مثلاً ، ( أو مكشوف  
العورة ) التي يُشترط سترها في الصلاة ، ( أو طاف على جدار الحِجْرِ ) بكسر  
الحاء ؛ وهو : المحوط بين الركنين الشاميين بجدارٍ قصيرٍ ، بينه وبين كلّ من  
الركنين فتحةً ، ( أو على شاذِرْوَانَ الكعبة ) وهو - بفتح المعجمة - : الجدار  
الخارج عن عرض جدار البيت قدر ثلثي ذراعٍ ، قال الجلال المحلّي : ( بين  
ركن الباب والركن الشامي )<sup>(٣)</sup> ؛ تركته قريش لضيق النفقة ، أو كان يضع  
رجله عليه أحياناً ويقفز بالأخرى ، أو أدخل جزءاً من بدنه في هواء الشاذِرْوَانَ  
أو هواء غيره من أجزاء البيت حال طوافه ؛ كأن مسَّ الجدار في موازاة الشاذِرْوَانَ

(١) انظر « أسنى المطالب » ( ٤٧٩/١ ) .

(٢) انظر « أسنى المطالب » ( ٤٧٩/١ ) .

(٣) كنز الراغبين ( ١٨٤/٢ ) .



لَمْ يُجْزِئْهُ .....

- بخلاف ما لو مسَّ الجدار الذي في جهة الباب .. فإنه لا يضُرُّ ، قال النووي في « مناسكه » وغيرها عن أصحابنا وغيرهم : ( والشاذروان / ظاهرٌ في جوانب البيت ، لكن لا يظهر عند الحجر الأسود ، وقد أُحْدِث في هذه الأزمان عنده شاذروان ) أي : [ عند ]<sup>(١)</sup> الجدار الذي في جهة الباب ، قال : ( وينبغي أن يتفطنَ لدقيقةٍ ؛ وهي : أن من قَبَّل الحجر الأسود فرأسه في حال التقبيل في جزء من البيت ، فيلزمه أن يقرَّ قدميه في محلِّهما حتى يفرغ من التقبيل ويعتدل قائماً )<sup>(٢)</sup> - أو دخل من إحدى فتحتي الحجر وخرج من الأخرى ، أو خلف منه قدر الذي من البيت ؛ وهو ستة أذرع واقتحم الجدار وخرج من الجانب الآخر .. ( لم يجزئهُ ) طوافه في المسائل المذكورة .

أما في الثلاث الأول .. فكالصلاة ، وقد قال صلى الله عليه وسلم : « الطواف بمنزلة الصلاة ؛ إلا أن الله قد أحلَّ فيه المنطق ، فمن نطق .. فلا ينطق إلا بخير » صحَّحه الحاكم<sup>(٣)</sup> ، وفي رواية الشيخين : « الطواف بالبيت صلاة »<sup>(٤)</sup> ، مع خبر : « خذوا عني مناسككم »<sup>(٥)</sup> .

\* \* \*

(١) في الأصل : ( وعند ) ، والتصويب من سياق العبارة .

(٢) الإيضاح في مناسك الحج والعمرة ( ص ١٦٤ - ١٦٥ ) .

(٣) المستدرك على الصحيحين ( ٢٦٦/٢ - ٢٦٧ ) عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما .

(٤) أخرجه ابن حبان ( ٣٨٣٦ ) ، والحاكم ( ٢٦٧/٢ ) عن سيدنا عبد الله بن عباس رضي الله

عنهما ، وانظر « التلخيص الحبير » ( ٣٤٥/١ - ٣٤٦ ) .

(٥) صحيح مسلم ( ١٢٩٧ ) عن سيدنا جابر بن عبد الله رضي الله عنهما ، وانظر « الجمع بين

الصحيحين » للحميدي ( ١٦٤١ ) فقد جعله من أفراد مسلم ، وقد تقدم ( ٢٧٧/٣ ) .

.....

ومحلُّ اشتراط الستر والطهر : مع القدرة ، أما مع العجز .. ففي « المهمّات » : جواز الطواف بدونهما ، إلا طواف الركن ؛ فالقياس : منعه للتميم والمتنجّس ، وإنّما فعلت الصلاة كذلك لحرمة الوقت ، وهو مفقودٌ هنا ؛ لأن الطواف لا آخر لوقته . انتهى<sup>(١)</sup> .

ويؤيده : أن فاقد الطهورين إذا صلى ثم قدر على التيمم بعد الوقت .. لا يعيد الصلاة في الحضر ؛ لعدم الفائدة ، وفي جواز فعله فيما ذُكر بدونهما<sup>(٢)</sup> .. نظر .

\* \* \*

فلو أحدث أو تنجّس أو عري مع قدرته على الستر في أثناء الطواف .. تطهّر وستر عورته وبنى على طوافه ولو تعمّد ذلك ، بخلاف الصلاة ؛ إذ يحتمل فيه ما لا يحتمل فيها ، سواء أ طال الفصل أم قصر ؛ لعدم اشتراط الموالاة فيه كالوضوء ؛ لأنّ كلّاً منهما عبادةٌ يجوز أن يتخلّلها ما ليس منها ، بخلاف الصلاة ، ويُؤخّذ من التشبيه بالوضوء : أن الرّدّة لا تبطل ما مضى ، ويبني عليه بعد الإسلام ، وهو كذلك ؛ كما أفتى به شيخنا الشهاب الرملي<sup>(٣)</sup> .

ويستحبُّ أن يستأنف الطواف فيما ذُكر ؛ خروجاً من خلاف من أوجب الاستئناف ، قال في « المجموع » : ( وغلبة النجاسة في المطاف ممّا عمّت به

(١) المهمّات ( ٣١٣/٤ ) .

(٢) في « فتح الوهاب » ( ١٤١/١ ) : ( وفي جواز فعله فيما ذكر بدونهما مطلقاً .. نظر ) ، بزيادة ( مطلقاً ) ، وفي بيان معناها كلام كثير للمُحشّين ؛ يَظْهَر به أهميّة ذكرها .

(٣) فتاوى الشهاب الرملي ( ٩٥/٢ - ٩٦ ) .

وَإِنْ طَافَ مِنْ غَيْرِ نِيَّةٍ .. فَقَدْ قِيلَ : يَصِحُّ ، وَقِيلَ : لَا يَصِحُّ ..... .

البلوى ، وقد اختار جماعة من محققى أصحابنا العفو عنها ، وينبغي تقييده بما يشق الاحتراز عنه من ذلك ؛ كما في دم القمل والبراغيث والبق وغيرها ممّا مرّ ، وكما [ عفي عن أثر ]<sup>(١)</sup> الاستنجاء بالأحجار ، وكما في طين الشارع المتيقن نجاسته ) انتهى<sup>(٢)</sup> .

أما العاري العاجز عن الستر .. فيطوف ؛ لأنه لا يلزمه إعادة .

وأما في بقية الصور .. فلأنه فيها طائفٌ في البيت لا به ، وقد قال تعالى : ﴿ وَلَيَطَوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ ﴾<sup>(٣)</sup> ، والحجر قيل : جميعه من البيت ، والصحيح : قدر ستة أذرع فقط<sup>(٤)</sup> .



( وإن طاف من غير نية ) للطواف إذا كان في ضمن نسكٍ .. / ( فقد قيل : يصح ) وهو الأصح ؛ لأن نية النسك تشمل جميع أفعاله ، ومن جملتها الطواف . وعلى هذا : يستحبُّ له النية ؛ خروجاً من الخلاف المذكور في قوله : ( وقيل : لا يصح ) كسائر العبادات .



(١) في الأصل : ( في كثرة ) ، والتصويب من « المجموع » ، وقد تابع في ذلك شيخ الإسلام زكريا الأنصاري رحمه الله تعالى في « أسنى المطالب » ( ١ / ٤٧٧ ) ، والله أعلم بالصواب .

(٢) المجموع ( ٢٠ / ٨ ) .

(٣) سورة الحج : ( ٢٩ ) .

(٤) في هامش الأصل : ( بلغ مقابلة بالمسجد الحرام النبوي بالروضة الشريفة ) .

.....

ولو طاف مُخْرِمٌ بالحج معتقداً أن إحرامه عمره ، فبان حجاً .. وقع عنه ؛  
كما لو طاف عن غيره وعليه طواف ، أما ما لا يشمل نسكاً .. فلا يصح بغير  
نيةٍ بلا خلافٍ ؛ كما في « المجموع » <sup>(١)</sup> ؛ كبقية العبادات .  
ولا بدّ في الطواف من عدم صرفه لغيره ؛ كطلب غريم ؛ كما في الصلاة ،  
فإن صرفه .. انقطع ، لا إن نام فيه على هيئةٍ لا تنقض الوضوء .

### [ واجبات الطواف ]

فُعِلِمَ ممَّا ذُكِرَ : أن واجبات الطواف ثمانية :

أحدها : ستر العورة .

ثانيها : الطهر عن حدثٍ أصغر وأكبر ، وعن نجسٍ لا يُعْفَى عنه .

ثالثها : جعل البيت عن يساره ماراً تلقاء وجهه .

رابعها : بدؤه بالحجر الأسود محاذياً له أو لجزئه بجميع بدنه .

خامسها : كونه سبع مرّاتٍ .

سادسها : كونه في المسجد .

سابعها : نيته إن استقلَّ .

ثامنها : عدم صرفه .

\* \* \*

(١) المجموع (٢٢/٨) .

ثُمَّ يُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ ، وَالْأَفْضَلُ : أَنْ يَكُونَ خَلْفَ الْمَقَامِ ؛ يَفْرَأُ فِي الْأُولَى  
بَعْدَ (الْفَاتِحَةِ) : ( قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ ) ، وَفِي الثَّانِيَةِ : ( قُلْ هُوَ اللَّهُ  
أَحَدٌ ) .....

( ثم ) بعد فراغه من الطواف ( يصلي ) عقبه ندباً ( ركعتين ، والأفضل : أن يكون ) فعلهما ( خلف المقام ) ثم في الحجر ، قال في « المجموع » : ( تحت الميزاب ، ثم في المسجد الحرام ، ثم في الحرم ، ثم فيما شاء من غيره من الأمكنة متى شاء من الأزمنة )<sup>(١)</sup> ، ولا يفوتان إلا بموته ، ويسنُّ لمن أخرهما إراقة دم ؛ كما في « أصل الروضة »<sup>(٢)</sup> .

( يقرأ في الأولى بعد « الفاتحة » : « قل يا أيها الكافرون » ، وفي الثانية : « قل هو الله أحد » ) للاتباع ، رواه مسلم<sup>(٣)</sup> ، ولما في قراءة السورتين من الإخلاص المناسب لما هنا ؛ لأنَّ المشركين كانوا يعبدون الأصنام ثمَّ ، ويجهرون ندباً بالقراءة فيهما ليلاً لا نهاراً كالكسوف ، ولما فيه من إظهار شعار النسك ، وما بين طلوع الفجر والشمس كالليل ، ويصليهما الأجير عن المستأجر ، والولي عن غير المميز .

(١) المجموع ( ٧٤/٨ ) .

(٢) روضة الطالبين ( ٥٥٤/٢ ) ، وانظر « الشرح الكبير » ( ٣٩٧/٣ ) .

(٣) صحيح مسلم ( ١٢١٨ ) ضمن حديث طويل عن سيدنا جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال : ( ثم نفذ إلى مقام إبراهيم عليه السلام ، فقرأ : ﴿ وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى ﴾ [البقرة : ١٢٥] ، فجعل المقام بينه وبين البيت ، فكان أبي يقول - ولا أعلمه ذكره إلا عن النبي صلى الله عليه وسلم - : كان يقرأ في الركعتين : « قل هو الله أحد » ، و« قل يا أيها الكافرون » ... الحديث .

وَهَلْ تَجِبُ هَذِهِ الصَّلَاةُ ؟ فِيهِ قَوْلَانِ ؛ أَصَحُّهُمَا : أَنَّهَا لَا تَجِبُ . . . . .

ولو والى بين أسبوعين فأكثر ، ثم والى بين ركعاتها . . جاز بلا كراهة ، والأفضل : أن يصلي عقب كل طواف ركعتيه .

\* \* \*

( وهل تجب هذه الصلاة ) في طواف الفرض أم لا ؟ ( فيه قولان ؛ أَصَحُّهُمَا : أَنَّهَا لَا تَجِبُ ) لخبر « الصحيحين » : هل عليّ غيرها ؟ قال : « لا ، إلا أن تطَّوع » <sup>(١)</sup> ؛ فهي سنة .

والثاني : تجب ؛ لأنه صلى الله عليه وسلم لمَّا فعلها . . تلا قوله تعالى : ﴿ وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى ﴾ رواه مسلم <sup>(٢)</sup> ، فأفهم أن الآية أمرٌ بها ، والأمر للوجوب ، وغورِض بالحديث المذكور .

فيجزئ عنهما الفريضة والنافلة ؛ كما في التحية ، ويندب أن يدعو عقب صلاته هذه خلف المقام - أي : أو في الحَجَر أو غيره - بما أحبَّ من أمر الآخرة والدنيا .

\* \* \*

قال في « المجموع » : ( ويكره له في طوافه الأكل والشرب ، وكراهة الشرب أخفُّ ) <sup>(٣)</sup> ، ووضع اليد على فيه بلا حاجة ، وأن يشبِّك أصابعه أو يفرقعها ، وأن يطوف بما يشغله ؛ كالحقن / وشدة توقُّ الأكل ؛ كما في الصلاة .

(١) صحيح البخاري (٤٦) ، صحيح مسلم (١١) عن سيدنا طلحة بن عبيد الله رضي الله عنه ، وقد تقدم مراراً ، وانظر (٣٥٣/٢) .

(٢) صحيح مسلم (١٢١٨) ضمن حديث طويل عن سيدنا جابر بن عبد الله رضي الله عنهما ، والآية من سورة (البقرة) : (١٢٥) ، وقد تقدم ذكره قريباً (٢٩٥/٣) .

(٣) المجموع (٦٣/٨) .

ثُمَّ يَعُودُ إِلَى الرُّكْنِ فَيَسْتَلِمُهُ .....

ومقتضى مذهبنَا : أن المرأة لو طافت متنقبةً وهي غير مُحَرِّمةٍ .. كَرِهَ لها ، ولا يكره الكلام فيه ، وتركه أولى إلا في خيرٍ كتعليم .

وليكن بحضور قلبٍ ولزوم أدبٍ ، قال الزركشي : ( ولو قرأ فيه آية سجدةٍ .. سجد ؛ كما في الصلاة ، ولو قرأ آية سجدة « ص » .. فهل يسُنُّ له أن يقطع الطواف ويسجد أم لا ؟ فيه نظرٌ ، والظاهر : لا ؛ كصلاة الجنابة ، بل أولى ) انتهى<sup>(١)</sup> ، وفي قياسه على الجنابة نظرٌ ؛ لأن الجنابة صلاةٌ حقيقة ، والقراءة فيها<sup>(٢)</sup> غير مشروعةٍ ، بخلاف الطواف .

\* \* \*

( ثم يعود ) ندباً بعد ركعتي الطواف ( إلى الركن ) يعني : الحجر الأسود ( فيستلمه ) للاتباع ، رواه مسلم<sup>(٣)</sup> ، [ وليكون ]<sup>(٤)</sup> آخر عهده ما ابتدأ به ، ومنه يُؤخذ : أنه لا يسُنُّ حينئذٍ تقبيل الحجر ولا السجود عليه ، قال الإسني : ( [ فإن ]<sup>(٥)</sup> كان كذلك .. فلعلَّ سببه المبادرة للسعي ) انتهى<sup>(٦)</sup> .

(١) انظر « أسنى المطالب » ( ٤٨٣/١ ) .

(٢) أي : قراءة غير ( الفاتحة ) .

(٣) صحيح مسلم ( ١٢١٨ ) ضمن حديث طويل عن سيدنا جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال : ( ثم رجع إلى الركن فاستلمه ... ) الحديث .

(٤) في الأصل : ( وليكن ) ، والتصويب من « أسنى المطالب » ( ٤٨٣/١ ) ، و« مغني المحتاج » ( ٧١٧/١ ) .

(٥) في الأصل : ( وإن ) ، والتصويب من « المهمات » .

(٦) المهمات ( ٣٤١/٤ ) .

ثُمَّ يَخْرُجُ مِنْ بَابِ الصَّفا وَيَسْعَى ؛ يَبْدَأُ بِالصَّفا ، وَالْأُولَى : أَنْ يَرْقَى عَلَيْهِ  
حَتَّى يَرَى الْبَيْتَ . . . . .

والظاهر - كما قال شيخنا شيخ الإسلام زكريا - : يسنُّ ذلك<sup>(١)</sup> ، قال  
الزركشي : ( وعبرة الشافعي تشير إليه )<sup>(٢)</sup> ، ورواه الحاكم في « صحيحه » من  
فعله صلى الله عليه وسلم<sup>(٣)</sup> ، وصرَّح به القاضي أبو الطيب في التقبيل<sup>(٤)</sup> ،  
قال في « المجموع » : ( وما قاله الماوردي من أنه يأتي الملتزم والميزاب بعد  
استلامه ويدعو . . شاذُّ )<sup>(٥)</sup> .

### [ صفة السعي ]

( ثم يخرج من باب الصفا ) ندباً ؛ للاتباع ، رواه مسلم<sup>(٦)</sup> ؛ وهو الباب  
المقابل لما بين الرُّكنَيْنِ اليمانيَيْنِ ، ( ويسعى ) بين الصفا والمروة ، ( يبدأ )  
وجوباً ( بالصفا ) بالقصر : جمع صفاة ؛ وهو الحجر الصلب ، والمراد : طرف  
جبل أبي قُبَيْس ، ( والأولى : أن يرقى ) الذكر ( عليه حتى يرى البيت ) لخبر  
مسلم عن جابر رضي الله تعالى عنه : أنه صلى الله عليه وسلم بدأ بالصفا  
فرقى عليه حتى رأى البيت ، وقال صلى الله عليه وسلم : « [أبدأ] بما

(١) أسنى المطالب ( ٤٨٣/١ ) .

(٢) انظر « أسنى المطالب » ( ٤٨٣/١ ) .

(٣) المستدرک علی الصحیحین ( ٤٥٤/١ - ٤٥٥ ) عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما .

(٤) تعلیقة الطبري ( ق ٢٥٠/٣ ) مخطوط .

(٥) المجموع ( ٩١/٨ ) .

(٦) صحيح مسلم ( ١٢١٨ ) ضمن حديث طويل عن سيدنا جابر بن عبد الله رضي الله عنهما  
قال : ( ثم خرج من الباب إلى الصفا . . . الحديث .



وَالْمَرْأَةُ لَا تَرْقَى . وَيُكَبِّرُ ثَلَاثًا ، .....

بدأ الله به <sup>(١)</sup> ، وروى النسائي : « ابدؤوا » <sup>(٢)</sup> ، بلفظ الأمر .

والواجب على من لم يرق : أن يلصق عقبه بأصل ما يذهب منه ، ورؤوس أصابع رجليه بما يذهب إليه من الصفا والمروة ، وإن كان راكباً . . سَير دابته حتى تلصق حافرهما بذلك .

( والمرأة لا ترقى ) أي : لا يسنُّ لها ذلك ؛ طلباً للستر ؛ كما قاله في « الكفاية » <sup>(٣)</sup> ، قال الإسني : ( هذه المسألة من مفردات « التنبيه » ، ولا ذكر لها في « المذهب » ولا في « شرحه » ولا « الروضة » و« الشرحين » ) ، قال : ( والقياس : أن الخنثى كذلك ) <sup>(٤)</sup> ، قال : ( ولو فصل فيهما بين أن يكون <sup>(٥)</sup> [ في خلوة ] <sup>(٦)</sup> أو بحضرة محارم وألا يكونا <sup>(٧)</sup> ؛ كما قيل به في جهر الصلاة . . لم يبعد ) <sup>(٨)</sup> .

\* \* \*

( ويكبر ) بعد استقباله البيت ندباً ؛ الذكر وغيره ، الراقي وغيره ( ثلاثاً )

(١) صحيح مسلم ( ١٢١٨ ) ، وفي الأصل : ( أبتدئ ) ، والتصويب من مصدر التخريج ، وانظر « مغني المحتاج » ( ٧١٧/١ ) فقد بيّن روايات الحديث .

(٢) المجتبى ( ٢٣٦/٥ ) عن سيدنا جابر بن عبد الله رضي الله عنهما .

(٣) كفاية النبيه ( ٤١٥/٧ ) .

(٤) كافي المحتاج ( ق ٢٨٠/١ ) مخطوط من المكتبة الأزهرية برقم ( ٥٦٤٢ ) .

(٥) أي : الرقي من الأنثى والخنثى .

(٦) في الأصل : ( الخلوة ) ، والتصويب من « المهمات » .

(٧) أي : الخلوة والمحارم .

(٨) المهمات ( ق ١٥٥/٢ ) مخطوط .

وَيَقُولُ : ( اَلْحَمْدُ لِلّٰهِ عَلٰى مَا هَدَانَا ، لَا اِلٰهَ اِلَّا اللّٰهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ اَلْحَمْدُ ، يُحْيِي وَيُمِيتُ ، وَهُوَ حَيٌّ لَا يَمُوتُ ، بِيَدِهِ الْخَيْرُ ، وَهُوَ عَلٰى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ، لَا اِلٰهَ اِلَّا اللّٰهُ وَحْدَهُ ، صَدَقَ وَعْدُهُ ، وَنَصَرَ عَبْدَهُ ، وَهَزَمَ الْأَحْزَابَ وَحْدَهُ ، لَا اِلٰهَ اِلَّا اللّٰهُ ، وَلَا نَعْبُدُ اِلَّا اِيَّاهُ ، مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ ) ، ثُمَّ يَدْعُو بِمَا أَحَبَّ ، ثُمَّ يَدْعُو ثَانِيًا وَثَالِثًا .

فيقول : الله أكبر ، الله أكبر ، الله أكبر ، والله الحمد ، ( ويقول ) بعد ذلك : ( الحمد لله على ما هدانا ) وعبارة « المنهاج » : ( الله أكبر على ما هدانا ، والحمد لله على ما أولانا )<sup>(١)</sup> .

( لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، / له الملك وله الحمد ، يحيي ويميت ، وهو حي لا يموت ، بيده الخير ، وهو على كل شيء قدير ، لا إله إلا الله وحده ، صدق وعده ، ونصر عبده ، وهزم الأحزاب وحده ، لا إله إلا الله ، ولا نعبد إلا إياه ، مخلصين له الدين ولو كره الكافرون ) للاتباع ، رواه مسلم والنسائي بنحوه<sup>(٢)</sup> ، وفيما ساقه المصنف زيادة ألفاظٍ .

\* \* \*

( ثم يدعو بما أحبَّ ) ديناً ودنيا ، لنفسه ولمن شاء ، ( ثم يدعو ) أي : يعيد الدعاء ، وكذا الذكر السابق ( ثانياً وثالثاً ) للاتباع ، رواه مسلم<sup>(٣)</sup> .

\* \* \*

(١) منهاج الطالبين ( ص ٢٠٩ - ٢١٠ ) .

(٢) صحيح مسلم ( ١٢١٨ ) ضمن حديث طويل ، المجتبى ( ٢٣٥/٥ - ٢٣٦ ) عن سيدنا جابر بن عبد الله رضي الله عنهما .

(٣) صحيح مسلم ( ١٢١٨ ) ضمن حديث طويل عن سيدنا جابر بن عبد الله رضي الله عنهما ←

ثُمَّ يَنْزِلُ مِنَ الصَّفَا ، وَيَمْشِي عَلَى هَيْئَتِهِ حَتَّى يَكُونَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمِيلِ الْأَخْضَرِ الْمُعْلَقِ بِفَنَاءِ الْمَسْجِدِ نَحْوُ سِتَّةِ أَذْرُعٍ ؛ فَيَسْعَى سَعْيًا شَدِيدًا حَتَّى يُحَازِيَ الْمِيلَيْنِ الْأَخْضَرَيْنِ اللَّذَيْنِ بِفَنَاءِ الْمَسْجِدِ وَحِذَاءِ دَارِ الْعَبَّاسِ ، ...

( ثم ينزل من الصفا ) متوجّهاً إلى المروة ، ( ويمشي ) ندباً ( على هيئته ) أي : سجيّة مشيه المعتاد ( حتى يكون بينه وبين الميل الأخضر المعلق بفناء ) أي : جدار<sup>(١)</sup> ( المسجد نحو ستة أذرع ؛ فيسعى ) الذكر ( سعياً شديداً ) بأن يسرع فوق الرمل ، فإن عجز . . تشبّه بالمسرع ، ويستمر كذلك ( حتى يحاذي ) أي : يقابل ( الميلين الأخضرين اللذين ) أحدهما ( بفناء المسجد و ) الآخر مقابله ( حذاء ) أي : بجدار<sup>(٢)</sup> ( دار العباس ) رضي الله تعالى عنه .

→ قال : ( وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا إله إلا الله وحده ... » ) ، ثم دعا بين ذلك ، قال مثل هذا ثلاث مرات ( ... ) الحديث .

(١) في « تحرير ألفاظ التنبيه » ( ص ١٥٤ ) : ( الفناء : بكسر الفاء ممدود ؛ والمراد : ركن المسجد ، وعبارة الشافعي رحمه الله تعالى : المعلق في ركن المسجد ، ومعناه : المبني فيه ، والمراد بالمسجد : المسجد الحرام ) ، وعبارة الشارح رحمه الله تعالى في « مغني المحتاج » ( ٧١٩/١ ) : ( المعلق بركن المسجد ) ، وهو هنا تبع « أسنى المطالب » ( ٤٨٤/١ ) .

(٢) قوله : ( أي : بجدار ) تبع فيه الشارح ما قاله الإمام النووي رحمه الله تعالى في « تحرير ألفاظ التنبيه » ( ص ١٥٤ ) حيث قال : ( قوله : « وحذاء دار العباس » هكذا هو في « التنبيه » وكثير من كتب الأصحاب ، وهو غلط ، وصوابه : حذف لفظة « حذاء » بل يقال : « المعلقين بفناء المسجد ودار العباس » وهكذا ذكره الشافعي رحمه الله تعالى في « المختصر » ، والبلغوي وصاحب « العدة » وآخرون بحذف لفظة « حذاء » ؛ لأنه من نفس حائط الدار ، وقال صاحب « التتمة » : « وجدار دار العباس » بالجيم وبراء بعد ألف ، وهو حسن ، والمراد بالجدار : الحائط ... ) إلى آخره .

ثُمَّ يَمْشِي حَتَّى يَصْعَدَ الْمَرْوَةَ ، وَيَفْعَلُ مِثْلَ مَا فَعَلَ عَلَى الصَّفَا . ثُمَّ  
يَنْزِلُ وَيَمْشِي فِي مَوْضِعٍ مَشْيِهِ ، وَيَسْعَى فِي مَوْضِعٍ سَعْيِهِ حَتَّى يَأْتِيَ  
الصَّفَا ؛ يَفْعَلُ ذَلِكَ سَبْعًا .....

( ثم ) يترك شدة العدو و ( يمشي ) على هينته ( حتى يصعد المروة ) لِمَا  
في خبر جابرٍ من قوله : ( ثم نزل - يعني : النبي صلى الله عليه وسلم - عن  
الصفَا إلى المروة حتى انصبت قدماه في بطن الوادي .. [ سعى ] ، حتى إذا  
[ صعدتا ] .. مشى إلى المروة )<sup>(١)</sup> ، وأصلها : الحجر الرخو ، وهي في طرف  
جبل [ قعيقعان ]<sup>(٢)</sup> ، ويستحبُّ أن يرقى عليها قدر قامَةٍ ؛ بحيث يظهر له  
البيت إن ظهر ، ( ويفعل ) عليها من الذكر والدعاء ( مثل ما فعل على الصفا )  
فهذه الفعلة مرة من السبعة .

\* \* \*

( ثم ينزل ) من المروة متوجِّهاً إلى الصفا ، ( ويمشي في موضع مشيه ،  
ويسعى في موضع سعيه ) أولاً ( حتى يأتي الصفا ؛ يفعل ذلك سبْعاً ) ذهابه  
من الصفا إلى المروة مرةً ، وعوده منها إليه أخرى ؛ للاتِّباع في كل ذلك ، رواه  
مسلمٌ<sup>(٣)</sup> .

(١) صحيح مسلم ( ١٢١٨ ) ضمن حديث طويل ، وفي الأصل : ( مشى ... صعدنا ) ،  
والتصويب من مصدر التخريج .

(٢) في الأصل : ( قعيقعان ) ، والتصويب من « مغني المحتاج » ( ٧٠٣/١ ) .

(٣) صحيح مسلم ( ١٢١٨ ) ضمن حديث طويل عن سيدنا جابر بن عبد الله رضي الله عنهما  
قال : ( ثم نزل إلى المروة حتى إذا انصبت قدماه في بطن الوادي .. سعى ، حتى إذا صعدتا ..  
مشى ، حتى أتى المروة ، ففعل على المروة كما فعل على الصفا ، حتى إذا كان آخر طوافه على  
المروة ... الحديث .

فَإِنْ بَدَأَ بِالْمَرْوَةِ .. لَمْ يُعْتَدَ بِذَلِكَ حَتَّى يَأْتِيَ الصَّافَا فَيَبْدَأَ بِهِ .....

( فَإِنْ بَدَأَ بِالْمَرْوَةِ .. لَمْ يُعْتَدَ بِذَلِكَ حَتَّى يَأْتِيَ [ الصفا ] <sup>(١)</sup> فَيَبْدَأَ بِهِ )  
 لخبر مسلم السابق ، ويُشترط في المرة الثانية : أن يكون ابتداءها من المروة ،  
 فلو عدل عن موضع السعي إلى طريق آخر في المسجد أو غيره وابتدأها من  
 الصفا .. لم تُحسب له تلك المَرَّةُ ، وكذا بقية المَرَّات يجب الابتداء في أفرادها  
 بالصفا وفي أشفاعها بالمروة ؛ لفعله صلى الله عليه وسلم كذلك <sup>(٢)</sup> ، وقال :  
 « لتأخذوا عَنِّي مناسككم » رواه مسلم <sup>(٣)</sup> .

قال ابن عبد السلام : ( والمروة أفضل من الصفا ؛ لأنها مرور الحاج أربع  
 مَرَّاتٍ ، والصفا مروره ثلاثاً ، والبداة بالصفا وسيلة إلى استقبالها ) <sup>(٤)</sup> ، قال :  
 ( والطواف أفضل أركان الحج حتى الوقوف ) <sup>(٥)</sup> ، قال الزركشي : ( وفيه نظرٌ ،  
 بل أفضلها الوقوف ؛ لخبر : « الحج عرفة » <sup>(٦)</sup> ، ولهذا لا يفوت الحج إلا  
 بفواته ، ولم يرد غفران الذنوب في شيء ما ورد في الوقوف ، فالصواب : القطع  
 بأنه أفضل الأركان ) انتهى <sup>(٧)</sup> .

(١) في الأصل : ( بالصفا ) ، والتصويب من مخطوطات « التنبيه » .

(٢) أخرجه مسلم ( ١٢١٨ ) ، وابن حبان ( ٣٩٤٤ ) ضمن حديث طويل عن سيدنا جابر بن  
 عبد الله رضي الله عنهما .

(٣) صحيح مسلم ( ١٢٩٧ ) ، وقد تقدم مراراً ، وانظر ( ٢٧٧/٣ ) .

(٤) أمالي العز بن عبد السلام ( ص ١٦٧ ) .

(٥) أمالي العز بن عبد السلام ( ص ٢٢٠ ) .

(٦) أخرجه ابن خزيمة ( ٢٨٢٢ ) ، والحاكم ( ٤٦٣/١ - ٤٦٤ ) عن سيدنا عبد الرحمن بن  
 يعمر رضي الله عنه .

(٧) انظر « أسنى المطالب » ( ٤٨٤/١ ) .

وَالْمَرْأَةُ تَمْشِي وَلَا تَسْعَى .....

وردَّ على الزركشي : بأن الأوجه : ما قاله ابن عبد السلام ؛ لتصريح الأصحاب بأن الطواف قربةً في نفسه ، بخلاف / الوقوف .

\* \* \*

( والمرأة تمشي ولا تسعى ) السعي الشديد ؛ لأنها عورةٌ ، وأمرها مبنيٌّ على الستر ، ومثلها : الخنثى .

ويسنُّ أن يقول الذكر في عَدْوِهِ وكذا المرأة والخنثى في محلِّهِ ؛ كما بحثه بعض المتأخِّرين : ( ربِّ ؛ اغفر وارحم ، وتجاوز عمَّا تعلم ؛ إنك أنت الأعزُّ الأكرم ) <sup>(١)</sup> ، وأن يسعى متطهِّراً ، مستور العورة ، ماشياً ، وفي [ خُلُوٍّ ] <sup>(٢)</sup> المسعى حيث لا عذر ، وأن يوالي بين مرَّات السعي ، وبينه وبين الطواف ، ويكره للساعي أن يقف في سعيه لحديثٍ أو غيره ، ولا يكره للركوب .

\* \* \*

ومن شكَّ في عدد الطواف أو السعي قبل فراغه .. أخذ بالأقل ؛ لأنه المتيقَّن ، ويعمل في ذلك باعتقاده ، لا بخبر غيره ، فلو اعتقد الفراغ فأخبره ثقةٌ ببقاء شيء .. استحبَّ العمل بقوله ، بخلاف عدد ركعات الصلاة ؛ فإنه لا يجوز العمل بقوله .

\* \* \*

ويُشترط أن يكون السعي بعد طواف القدوم بشرطه السَّابق ، أو طواف

(١) أخرجه الطبراني في « المعجم الأوسط » ( ٢٧٧٨ ) عن سيدنا عبد الله بن مسعود رضي الله عنه بنحوه ، وأورده الشافعي في « الأم » ( ٥٤٢/٣ ) .

(٢) في الأصل : ( خلوة ) ، والتصويب من « أسنى المطالب » ( ٤٨٥/١ ) .

فَإِذَا كَانَ يَوْمُ السَّابِعِ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ .. خَطَبَ الْإِمَامُ بَعْدَ صَلَاةِ الظُّهْرِ بِمَكَّةَ ،

الإفاضة ، وإذا سعى ولو بعد طواف القدوم .. كُرِهَ له إعادته ولو بعد طواف الإفاضة ؛ لأنها بدعة<sup>(١)</sup> .

نعم ؛ ينبغي كما بحثه بعضهم أنه لا تكره إعادة السعي للقارن ، بل تسنُّ ؛ خروجاً من خلاف من أوجب عليه سعيين .

وهل الأفضل : السعي بعد طواف القدوم أو بعد طواف الإفاضة ؟ ظاهر كلام النووي في « مناسكه الكبرى » : الأول<sup>(٢)</sup> ، وصرَّح به في « مختصرها »<sup>(٣)</sup> .

### [ ما يطلب في اليوم السابع ]

( فإذا كان يوم السابع من ذي الحِجَّةِ ) بكسر الحاء أفصح من فتحها المُسَمَّى : يوم الزينة ؛ لتزيينهم فيه هوادجهم .. ( خطب الإمام ) أو منصوبه ( بعد صلاة الظهر ) أو الجمعة إن كان يومها ( بمكة ) قال في « المجموع » :

(١) اعتمد الشارح رحمه الله تعالى هنا كراهة إعادة السعي ولو بعد طواف الإفاضة ؛ كشيخ الإسلام زكريا الأنصاري في « أسنى المطالب » ( ٤٨٤/١ ) ، وموافقاً للشمس الرملي في « نهاية المحتاج » ( ٢٩٣/٣ ) ، وابن حجر الهيتمي في « تحفة المحتاج » ( ١٠٠/٤ ) في ذلك ، ولكنه اعتمد في « مغني المحتاج » ( ٧١٨/١ ) ، ومال إليه فيما سيأتي ( ٣٣٧/٣ ) : أنه خلاف الأولى ، وعبارة شيخه الشهاب الرملي في « حاشيته على أسنى المطالب » ( ٤٨٤/١ ) : ( قوله : « وتكره إعادته ... » إلى آخره ، قال في موضع من « المجموع » : إنها خلاف الأولى ، ونقله عن الشافعي والأصحاب ، ثم حكى فيه في الإفاضة من منى إلى مكة : الكراهة عند الأصحاب ، وجزم بها في « شرح مسلم » ، و« الإيضاح » ) .

(٢) الإيضاح في مناسك الحج والعمرة ( ص ١٨٩ ) .

(٣) الإيجاز في مناسك الحج والاعتمار ( ق/٢٨ ) مخطوط .

وَأَمَرَ النَّاسَ بِالْغُدُوِّ إِلَى مِنَى مِنَ الْغَدِ . ثُمَّ يَخْرُجُ إِلَى مِنَى فِي الْيَوْمِ الثَّامِنِ ،

( عند الكعبة ) <sup>(١)</sup> ، خطبة فردة ، ولا يكفي عنها خطبة الجمعة ، ( وأمر الناس ) فيها ( بالغدو ) أي : الذهاب ( إلى منى ) بالصراف وعدمه ، والتذكير والتأنيث ، سُمِّيَتْ بذلك لكثرة ما يُمنَى فيها من الدماء ؛ أي : يُراق ، ( من الغد ) وهو اليوم الثامن المُسمَّى : يوم التروية ؛ لأنهم يتروون فيه الماء ، ويُسمَّى التاسع : يوم عرفة ، والعاشر : يوم النحر ، والحادي عشر : يوم القَرِّ ؛ لاستقرارهم فيه بمنى ، والثاني عشر : يوم النفر الأول ، والثالث عشر : يوم النفر الثاني ، روى البيهقي عن ابن عمر قال : ( كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا كان قبل التروية بيوم . . خطب الناس ، وأخبرهم بمناسكهم ) <sup>(٢)</sup> .

\* \* \*

ويسنُّ أن يفتح الخطبة بالتلبية إن كان مُحْرِمًا ، وإلا . . فبالتكبير ، نقله في « المجموع » عن الماوردي وأقرَّه <sup>(٣)</sup> ، ويعلمهم فيها ما أمامهم من المناسك إلى الخطبة الآتية في مسجد إبراهيم ، ويأمر فيها أيضاً المتمتعين والمكَّيين بطواف الوداع قبل خروجهم ، بخلاف المُفْرَد والقارن الآفاقيين ؛ لا يؤمران بطواف الوداع ؛ لأنهما لم يتحلَّلا من مناسكهما ، وليست مكة محلَّ إقامتهما .

[ ما يطلب في اليوم الثامن ( يوم التروية ) ]

( ثم يخرج ) بالناس ( إلى منى في اليوم الثامن ) بعد صلاة الصبح ،

(١) المجموع (١٠٨/٨) .

(٢) السنن الكبير (١١١/٥) برقم (٩٥١٠) .

(٣) المجموع (١٠٩/٨) ، الحاوي الكبير (٢٢٢/٥) .



فَيُصَلِّي بِهَا الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ ، وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ ، وَيَبِيتُ بِهَا ، وَيُصَلِّي بِهَا الصُّبْحَ ، فَإِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ عَلَى ثَبِيرٍ .. سَارَ إِلَى الْمَوْقِفِ .....

فإن كان يوم جمعة .. خرج بهم قبل الفجر إن لزمتهم الجمعة ولم يمكنهم إقامتها بمنى ؛ كما عُرِفَ / في بابها<sup>(١)</sup> ، ( فيصلي ) الإمام ومن معه ( بها الظهر والعصر ، والمغرب والعشاء ) .

### [ ما يطلب في يوم عرفة ]

( ويبيت بها ) ندباً ليلة التاسع ، ( ويصلي بها الصبح ) للاتباع ، رواه مسلم<sup>(٢)</sup> ، ( فإذا طلعت الشمس ) وأشرقت ( على ثبير ) بفتح المثناة : جبل كبير بمزدلفة ، عن يمين الذهاب من منى إلى عرفة ؛ كما قاله النووي<sup>(٣)</sup> ، وقيل : على يساره ؛ كما قاله بعض المتأخرين .. ( سار ) بهم متوجّهاً ( إلى الموقف ) أي : عرفة ؛ للاتباع ، رواه مسلم<sup>(٤)</sup> ، سُمِّيَتْ بذلك قيل : لأن

(١) انظر ما تقدم (٣٦١/٢) .

(٢) صحيح مسلم (١٢١٨) ضمن حديث طويل عن سيدنا جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال : ( فلما كان يوم التروية .. توجّهوا إلى منى ، فأهلوا بالحج ، وركب رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلّى بها الظهر والعصر ، والمغرب والعشاء ، والفجر ، ثم مكث قليلاً حتى طلعت الشمس ... ) الحديث .

(٣) تحرير ألفاظ التنبيه (ص ١٥٥) .

(٤) صحيح مسلم (١٢١٨) ضمن حديث طويل عن سيدنا جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال : ( فسار رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولا تشكُّ قريش إلا أنه واقف عند المشعر الحرام ؛ كما كانت قريش تصنع في الجاهلية ، فأجاز رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى أتى عرفة ... ) الحديث .

.....

آدم وحواء تعارفا هناك ، فإن آدم أُهبط بالهند ، وحواء أُهبطت بجُدَّة بضم الجيم<sup>(١)</sup> ، وقيل : لأن جبريل عرّف فيها إبراهيم عليه السلام مناسكه<sup>(٢)</sup> ، وقيل غير ذلك .

\* \* \*

ويُنْدَب أن يسيروا مُلَتِّين ذاكرين الله تعالى على طريق ضبّ ؛ وهو الجبل المطلُّ على منى ، ويعودوا على طريق المأزَمين ؛ وهو بين الجبلين ؛ اقتداءً به صلى الله عليه وسلم<sup>(٣)</sup> ، ويقول السائر : ( اللَّهُمَّ ؛ إليك توجَّهت ، ولوجهك الكريم أردت ، فاجعل ذنبي مغفوراً ، وحجِّي مبروراً ، وارحمني ولا تخيِّبني ؛ إنك على كل شيء قدير )<sup>(٤)</sup> .

\* \* \*

(١) أخرجه ابن سعد في « الطبقات الكبير » ( ١٩/١ ) ، والسيوطي في « الدر المنثور » ( ١٤٠/١ ) عن سيدنا عبد الله بن عباس رضي الله عنهما موقوفاً .

(٢) أخرجه الطيالسي ( ٢٨٢٠ ) ، والطبراني في « المعجم الكبير » ( ١٠/٢٦٨ - ٢٦٩ ) عن سيدنا عبد الله بن عباس رضي الله عنهما .

(٣) أخرج البخاري ( ١٦٦٩ ) واللفظ له ، ومسلم ( ١٢٨٠ ) عن سيدنا أسامة بن زيد رضي الله عنهما أنه قال : ردفتُ رسول الله صلى الله عليه وسلم من عرفات ، فلما بلغ رسول الله صلى الله عليه وسلم الشَّعْبَ الأيسر الذي دون المزدلفة . . أناخ فبال ، ثم جاء فصبيْتُ عليه الوُضوء ، فتوضأ وضوءاً خفيفاً ، فقلت : الصلاة يا رسول الله ؟ قال : « الصلاة أمانك » ، فركب رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى أتى المزدلفة فصلى ، ثم ردف الفضلُ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم غداة جمع .

(٤) أوردته النووي في « الأذكار » ( ص ٣٣٣ ) ، وقال ابن علان رحمه الله تعالى في « الفتوحات الربانية على الأذكار النواوية » ( ٤/٤٠٥ ) : ( قال الحافظ : لم أره مرفوعاً ، ووجدته في كتاب « المناسك » للحافظ أبي إسحاق الحربي ، لكنه لم ينسبه لغيره . انتهى ) .

وَأَغْتَسَلَ لِلْوُقُوفِ وَأَقَامَ بَنِمِرَةَ ، فَإِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ .....

فإذا وصل نمرة .. سُنَّ أن يضرب بها قبة الإمام ، ومن كان له قُبَّةٌ ..  
[ضربها] <sup>(١)</sup> ؛ اقتداء به صلى الله عليه وسلم <sup>(٢)</sup> ، ( واغتسل للوقوف )  
ندباً عند التوجُّه إليه ( وأقام بَنِمِرَةَ ) بقرب عرفات إلى الزوال ، وهي - بفتح  
[النون] وكسر [الميم] <sup>(٣)</sup> ، ويجوز إسكانها مع فتح النون وكسرها - : موضعٌ  
بين طرف الحِلِّ وعرفة ، وفي « المجموع » أن الغسل يكون بنمرة <sup>(٤)</sup> ، قال  
الجلال الأسيوطي : ( فقول المصنف : « بنمرة » متعلِّق بـ « اغتسل » و « أقام »  
معاً على طريق التنازع ) <sup>(٥)</sup> .

\* \* \*

( فإذا زالت الشمس ) .. ذهب الإمام والناس إلى مسجد إبراهيم صلى الله  
عليه وسلم ، وقيل : إن إبراهيم أحد أمراء بني العباس ، وهو الذي يُنسب  
إليه باب إبراهيم بمكة ، صدره [ من عُرنة - بضم العين - وآخره من عرفة ،  
ويميّز ] <sup>(٦)</sup> بينهما صخرات كبار فُرِشت هناك ، قال البغوي : ( وصدره محلُّ

(١) في الأصل : ( ضرب بها ) ، والتصويب من « أسنى المطالب » ( ٤٨٦/١ ) .

(٢) أخرج مسلم ( ١٢١٨ ) واللفظ له ، وابن حبان ( ٣٩٤٤ ) ضمن حديث طويل عن سيدنا  
جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال : ( وأمر بَقِيَّةٍ من شَعَرٍ تُضْرَبُ له بنمرة ... ) الحديث .

(٣) في الأصل : ( بفتح الميم وكسر النون ) ، والتصويب من « أسنى المطالب » ( ٤٨٦/١ ) ،  
و« مغني المحتاج » ( ٧٢١/١ ) .

(٤) المجموع ( ١٣٣/٨ ) .

(٥) شرح التنبيه ( ٣١٨/١ ) .

(٦) في الأصل : ( من عرفة ، وآخره من عرنة - بضم العين - ويميّز ) ، والتصويب من « روضة  
الطالبين » ( ٥٦٦/٢ ) ، و« مغني المحتاج » ( ٧٢١/١ ) .

خَطَبَ الْإِمَامُ خُطْبَةً خَفِيفَةً ، وَيَجْلِسُ جَلْسَةً خَفِيفَةً ، ثُمَّ يَقُومُ وَيَأْمُرُ  
بِالْأَذَانِ ، وَيَخْطُبُ الْخُطْبَةَ الثَّانِيَةَ ، وَيَفْرُغُ مِنْهَا مَعَ فَرَاغِ الْمُؤَذِّنِ ، ثُمَّ تَقَامُ  
الصَّلَاةُ ، وَيُصَلِّي الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ .....

الخطبة [ والصلاة ] (١) ، و (خطب الإمام) فيه أو نائبه قبل صلاة الظهر  
(خطبة خفيفة) يبين لهم فيها ما أمامهم من المناسك إلى خطبة يوم النحر ،  
ويُحَرِّضُهم على إكثار الدعاء والتهليل بالموقف ، (ويجلس) بعد فراغه منها  
(جلسة خفيفة) قدر قراءة سورة (الإخلاص) ، (ثم يقوم) للخطبة الثانية ،  
(ويأمر) المؤذّن (بالأذان) فيؤذّن للظهر ، (ويخطب الخطبة الثانية) وهي  
أخفّ من الأولى ، (ويفرغ منها مع فراغ المؤذّن) من الأذان .

واستشكل هذا : بأن الأذان يمنع سماع الخطبة أو أكثرها فيفوت مقصودها .  
وأجيب : بأن المقصود بالخطبة من التعليم إنّما هو في الأولى ، وأما  
الثانية . . فهي ذكرٌ ودعاءٌ ، فشُرعت مع الأذان ؛ قصداً للمبادرة بالصلاة .

\* \* \*

(ثم) بعد الفراغ من الخطبتين / (تقام الصلاة ، ويصلي) بهم (الظهر  
والعصر) جمعاً تقديماً ؛ للاتباع ، رواه مسلم<sup>(٢)</sup> ، ويُسرّ فيهما بالقراءة ،  
ويقصرهما ، والجمع والقصر هنا وفيما يأتي بالمزدلفة للسفر لا للنسك ،

(١) انظر «الشرح الكبير» (٤١٧/٣) .

(٢) صحيح مسلم (١٢١٨) ضمن حديث طويل عن سيدنا جابر بن عبد الله رضي الله عنهما  
قال : (ثم أذن ، ثم أقام فصلى الظهر ، ثم أقام فصلى العصر ، ولم يصل بينهما شيئاً . . .)  
الحديث .

ثُمَّ يَرْوَحُ إِلَى الْمَوْقِفِ . وَالْأَفْضَلُ : أَنْ يَقِفَ عِنْدَ الصَّخَرَاتِ . . . . .

فِيخْتَصَّانَ بِسَفَرِ الْقَصْرِ ؛ كَمَا مَرَّ فِي ( بَابِ الْجَمْعِ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ ) <sup>(١)</sup> ، فَيَأْمُرُ  
الإِمَامُ الْمَكِّيَّ وَنَحْوَهُ بِالْإِتِمَامِ وَعَدَمِ الْجَمْعِ ؛ كَأَن يَقُولُ لَهُمْ بَعْدَ [ السَّلَامِ ] <sup>(٢)</sup> :  
يَا أَهْلَ مَكَّةَ وَمَنْ سَفَرَهُ [ قَصِير ] <sup>(٣)</sup> ؛ أَتَمُّوا وَلَا تَجْمَعُوا ؛ فَإِنَّا قَوْمٌ سَفَرٌ ، قَالَ  
فِي « الْمَجْمُوع » : ( قَالَ الشَّافِعِيُّ وَالْأَصْحَابُ : وَإِذَا دَخَلَ الْحَاجُّ مَكَّةَ وَنَوَّوْا  
أَن يَقِيمُوا بِهَا أَرْبَعًا . . لَزِمَهُمُ الْإِتِمَامُ ، فَإِذَا خَرَجُوا يَوْمَ التَّرْوِيَةِ إِلَى مَنْى وَنَوَّوْا  
الذَّهَابَ إِلَى أَوْطَانِهِمْ عِنْدَ فَرَاغِ مَنَاسِكِهِمْ . . كَانَ لَهُمُ الْقَصْرُ مِنْ حِينَ خَرَجُوا ؛  
لَأَنَّهُمْ أُنْشِؤُوا سَفَرًا تُقْصَرُ فِيهِ الصَّلَاةُ ) <sup>(٤)</sup> .



(ثم يروح) بهم (إلى الموقف) أي: عرفات، ويعجلون السير إليه، (والأفضل) للذكر موقفه صلى الله عليه وسلم؛ وهو: (أن يقف عند الصخرات) الكبار المفترشة في أسفل جبل الرحمة؛ وهو الجبل الذي بوسط أرض عرفة، ويقال له: إلّال - بكسر الهمزة - بوزن هلال، وذكر الجوهري: أنه بفتح الهمزة<sup>(٥)</sup>، والمشهور الأول، قاله في «المجموع»<sup>(٦)</sup>،

(۱) انظر ما تقدم ( ۲ / ۲۴۵ ) .

(٢) في الأصل : ( الخطبة ) ، والتصويب من « تحفة المحتاج » ( ١٠٦ / ٤ ) ، و« مغني المحتاج » ( ٧٢٢ / ١ ) .

(٣) في الأصل: (قصيراً)، والتصويب من «أسنى المطالب» (١/٤٨٦)، و«مغني المحتاج» (١/٧٢٢).

(٤) المجموع (١١٧/٨) .

(٥) الصحاح (١٣٣٥/٤) ، مادة (ألل) .

(٦) المجموع (٨/١٣١).

يُقْرَبُ الْإِمَامَ ، وَأَنْ يَسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةَ ، وَأَنْ يَكُونَ رَاكِبًا فِي أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ . . . .

( بقرب الإمام ) للاتباع ، رواه مسلم<sup>(١)</sup> ، فإن تعذر عليه الوصول إليه لزحمة<sup>(٢)</sup> . . قرب منه بحسب الإمكان ، وبين موقف النبي صلى الله عليه وسلم ومسجد إبراهيم نحو ميل ، أما الأنثى . . فيندب لها الجلوس في حاشية الموقف ؛ كما تقف في آخر المسجد ، نقله في « المجموع » وغيره عن الماوردي وأقره<sup>(٣)</sup> ، قال في « المهمات » : ( وقياسه : ندب ذلك للخنثى ، ويكون على ترتيب الصلاة ) ، قال : ( ثم يتعدى النظر إلى الصبيان عند اجتماعهم مع البالغين ) انتهى<sup>(٤)</sup> .

والظاهر من كلامهم : أنه لا ترتيب بين البالغين وغيرهم ؛ كما في القرب من البيت في الطواف .

\* \* \*

ويندب أن يكون الوقوف بطهر ، ولا يُشترط فيه ستر العورة ، ( وأن يستقبل القبلة ) في وقوفه ؛ للاتباع ، رواه مسلم<sup>(٥)</sup> ، ولأنها أشرف الجهات .  
( وأن يكون ) الذكر ( راكباً في أحد القولين ) وهو الأظهر ؛ اقتداءً به صلى الله

(١) صحيح مسلم ( ١٢١٨ ) ضمن حديث طويل عن سيدنا جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال : ( ثم ركب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، حتى أتى الموقف ، فجعل بطن ناقته القصواء إلى الصخرات ، وجعل حبل المشاة بين يديه ، واستقبل القبلة . . . ) الحديث .

(٢) قوله : ( الوصول إليه ) أي : موقف النبي صلى الله عليه وسلم عند الصخرات .

(٣) المجموع ( ٣٨٢/٧ ) ، الحاوي الكبير ( ١٢٣/٥ ) .

(٤) المهمات ( ٣٥٠/٤ ) .

(٥) تقدم ذكره وتخريجه قريباً .

وَفِيهِ قَوْلٌ آخَرُ : أَنَّ الرُّكُوبَ وَغَيْرَهُ سَوَاءٌ . وَيُكْثَرُ مِنَ الدُّعَاءِ ، وَيَكُونُ أَكْثَرُ قَوْلِهِ : ( لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ ، يُحْيِي وَيُمِيتُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ) .....

عليه وسلم<sup>(١)</sup> ، ولأنه أعون له على الدعاء ، وهو المهم في هذا الموضع .  
والثاني : ترك الركوب أفضل ؛ لأنه أشبه بالخضوع والتواضع ، ( وفيه قول آخر ) ثالث : ( أن الركوب وغيره سواء ) لتعادل الفضيلتين ، ومحل الخلاف : فيمن لم يشق عليه الوقوف ماشياً ، ولم يضعفه عن الدعاء ، ولم يكن ممن يقتدى به ويستفتى ، أما هؤلاء .. فالأفضل لهم : الركوب جزماً ، أما المرأة .. فالأفضل لها : الجلوس ، ومثلها : الخنثى .

\* \* \*

( ويكثر من ) العتق والصدقة<sup>(٢)</sup> ، و( الدعاء ) بما أحب ، ومن التلبية وقراءة القرآن ، ( ويكون أكثر قوله : لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد ، يحيي ويميت ، وهو على كل شيء قدير ) لخبر : « أكثر دعائي ودعاء الأنبياء قبلي بعرفة : لا إله إلا الله وحده/ لا شريك له ، له الملك ، وله الحمد ، يحيي ويميت ، وهو على كل شيء قدير » رواه ابن أبي شيبة مراسلاً<sup>(٣)</sup> .

(١) أخرجه مسلم ( ١٢١٨ ) ، وابن حبان ( ٣٩٤٤ ) ضمن حديث طويل عن سيدنا جابر بن عبد الله رضي الله عنهما ، وقد تقدم ذكره قريباً .

(٢) في « عجلة المحتاج » ( ٦١٣/٢ ) : ( فرع : يستحب العتق والصدقة بعرفة ؛ كما رأيته في « الخصال » لأبي بكر الخفاف ) ، ومثله في « النجم الوهاج » ( ٥١١/٣ ) .

(٣) المصنف ( ٣٠٢٧٣ ) عن ابن أبي حسين رحمه الله تعالى .

.....

وروى البيهقي في « شعب الإيمان » عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أفضل الدعاء : دعاء يوم عرفة ، وأفضل قلبي وقول الأنبياء قبلي : لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك ، وله الحمد ، يحيي ويميت ، بيده الخير ، وهو على كل شيء قدير »<sup>(١)</sup> .

[ وروى ]<sup>(٢)</sup> مسلم : « أفضل الدعاء : دعاء يوم عرفة ، وأفضل ما قلت أنا والنبيون من قبلي : لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك ، وله الحمد ، وهو على كل شيء قدير » ، زاد البيهقي : « اللَّهُمَّ ؛ اجعل في قلبي نوراً ، وفي سمعي نوراً ، وفي بصري نوراً ، اللَّهُمَّ ؛ اشرح لي صدري ، ويسّر لي أمري »<sup>(٣)</sup> .

\* \* \*

ويسنُّ رفع اليدين في الدعاء ؛ لخبر : « تُرْفَعُ الأيدي في سبع مواطن : عند افتتاح الصلاة ، واستقبال البيت ، والصفاء والمروة ، والموقفين ، والجمرتين » رواه البيهقي وقال : ( إنه معلول )<sup>(٤)</sup> .

ولا يجاوز بهما الرأس ، ولا يفرط في الجهر بالدعاء وغيره ؛ لأنه مكروه ، والأفضل للواقف : ألا يستظل ، بل يبرز للشمس إلا لعذر .

(١) شعب الإيمان ( ٣٧٧٨ ) .

(٢) في الأصل : ( روى ) ، والتصويب من سياق عبارة « أسنى المطالب » ( ٤٨٦/١ ) .

(٣) صحيح مسلم ( ١٢١٨ ) بنحوه ضمن حديث طويل عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما ، السنن الكبير ( ١١٧/٥ ) برقم ( ٩٥٤٩ ) واللفظ له عن سيدنا علي بن أبي طالب رضي الله عنه .

(٤) السنن الكبير ( ٧٢/٥ ) برقم ( ٩٢٨٣ ) عن سيدنا عبد الله بن عباس رضي الله عنهما ، وقد تقدم : أنه يرفع عند رؤية البيت ( ٢٧٣/٣ ) .



وَوَقْتُ الْوُقُوفِ : مِنْ الزَّوَالِ يَوْمَ عَرَفَةَ إِلَى طُلُوعِ الْفَجْرِ الثَّانِي مِنْ يَوْمِ النَّحْرِ ؛ فَمَنْ حَصَلَ بِعَرَفَةَ فِي شَيْءٍ مِنْ هَذَا الْوَقْتِ وَهُوَ عَاقِلٌ .. فَقَدْ أَدْرَكَ الْحَجَّ .....

### [ وقت الوقوف بعرفة ]

( وقت الوقوف : من الزوال ) للشمس ( يوم عرفة ) وقيل : بعد مضي زمن إمكان صلاة الظهر من الزوال ( إلى طلوع الفجر الثاني من يوم النحر ) لخبر مسلم : ( أنه صلى الله عليه وسلم وقف بعد الزوال ) <sup>(١)</sup> ، وروى أبو داود وغيره بأسانيد صحيحة خبر : « الحج عرفة ، من أدرك عرفة قبل أن يطلع الفجر » وفي رواية : « من جاء عرفة ليلة جمع » أي : ليلة مزدلفة قبل طلوع الفجر .. « فقد أدرك الحج » <sup>(٢)</sup> .

( فمن حصل بعرفة في شيء من هذا الوقت وهو ) مُحَرَّمٌ ( عاقلٌ ) ولو نائماً ، أو استغرق الوقت بالنوم - كما في الصوم - بنية الوقوف ، أو بنية غيره ؛ من طلب غريمٍ أو ضائع ، أو حصل فيها ما زراً أو جاهلاً بها ولو ظنّها غيرها .. ( فقد أدرك الحج ) لخبر مسلم : « وقفت ها هنا ، وعرفة كلها موقفٌ » <sup>(٣)</sup> ، ولإتيانه بالعبادة وهو من أهلها .



(١) صحيح مسلم ( ١٢١٨ ) ضمن حديث طويل عن سيدنا جابر بن عبد الله رضي الله عنهما .  
(٢) سنن أبي داود ( ١٩٤٤ ) ، وأخرجه ابن خزيمة ( ٢٨٢٢ ) ، وابن حبان ( ٣٨٩٢ ) ، والحاكم ( ٢٧٨/٢ ) عن سيدنا عبد الرحمن بن يَعمَر الديلي رضي الله عنه ، وقد تقدم ( ٣٠٣/٣ ) .

(٣) صحيح مسلم ( ١٤٩/١٢١٨ ) عن سيدنا جابر بن عبد الله رضي الله عنهما .

وَمَنْ فَاتَهُ ذَلِكَ ، أَوْ وَقَفَ وَهُوَ مُغْمَى عَلَيْهِ .. فَاتَهُ الْحَجُّ .....

( ومن فاته ذلك ) أي : الوقوف بها في شيء من هذا الوقت ، ( أَوْ وَقَفَ وهو مغمى عليه ) أو سكران أو مجنون .. ( فاته الحج ) لفوات محل الوقوف في الأولى<sup>(١)</sup> ، ولأنهم ليسوا من أهل العبادة في الباقي ، فيقع حج المجنون نفلاً ؛ كحج الصبي غير المميز .

واستشكل بقول الشافعي في المغمى عليه : ( فاته الحج )<sup>(٢)</sup> .

وأجيب : بأن المجنون لا ينافي الوقوع نفلاً ؛ فإنه إذا جاز للولي أن يُحرم عن المجنون ابتداءً .. ففي الدوام أولى أن يتم حجه ، فيقع نفلاً ، بخلاف المغمى عليه ؛ إذ ليس للولي أن يُحرم عنه ابتداءً ، فليس له أن يتم حجه ، [أو] بأن<sup>(٣)</sup> المراد بقول الشافعي : ( فاته الحج ) : حجه الواجب ، فيكون كالمجنون ، ومثلهما : السكران .

وحدّ عرفة : ما جاوز وادي عرنة إلى الجبال المقابلة ممّا يلي بساتين ابن عامر ، وليس منها وادي عُرنة ، ولا نمرة ؛ كما عُلِمَ / ممّا مرَّ<sup>(٤)</sup> .

(١) عبارة « كفاية التنبيه » ( ٤٤٠ / ٧ ) : ( أما إذا فاته ذلك .. فلفوات الوقت ، ولا سبيل إلى قضائه ) ، ولعلّ الشارح رحمه الله تعالى أراد بقوله : ( محل الوقوف ) : الوقت والمكان معاً ؛ كما يظهر في تقديره لعبارة « التنبيه » قبلها : ( أي : الوقوف بها في شيء من هذا الوقت ) .

(٢) الأم ( ٥٧٠ / ٣ ) .

(٣) في الأصل : ( وبأن ) ، والتصويب من سياق عبارة « أسنى المطالب » ( ٤٨٧ / ١ ) .

(٤) انظر ما تقدم ( ٣٠٩ / ٣ ) .

وَمَنْ أَدْرَكَ الْوُقُوفَ بِالنَّهَارِ .. وَقَفَ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ ؛ فَإِنْ دَفَعَ قَبْلَ الْغُرُوبِ .. لَزِمَهُ دَمٌّ فِي أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ . ثُمَّ يَدْفَعُ بَعْدَ الْغُرُوبِ إِلَى الْمَزْدَلِفَةِ

### [ حكم الجمع بين الليل والنهار في الوقوف بعرفة ]

( ومن أدرك الوقوف بالنهار ) من بعد الزوال .. ( وقف حتى تغرب الشمس ) للاتباع <sup>(١)</sup> ، ( فإن دفع قبل الغروب ) .. فحجّه صحيحٌ بلا خلافٍ ، ( ولزمه دمٌ في أحد القولين ) لأنه ترك نسكاً فعله النبي صلى الله عليه وسلم ؛ وهو الجمع بين الليل والنهار .

والقول الثاني - وهو الأظهر - : لا يلزمه ؛ لأنه وقف في أحد زماني الوقوف ، فلا يلزمه دمٌ للزمان الآخر ؛ كما لو وقف ليلاً فقط ، ولكن يستحبُّ ؛ خروجاً من خلاف من أوجبه ، أما إذا عاد إليها ولو ليلاً .. فلا يسُنُّ له ذلك ؛ لجمعه بين الليل والنهار في الموقف .

### [ ما يُطَلَّب ليلة النحر ويومه ]

( ثم يدفع بعد الغروب إلى المزدلفة ) وهو ما بين مأزمي عرفة ووادي محسّر <sup>(٢)</sup> ، مشتقة من الازدلاف ؛ وهو : التقرب ؛ لأن الحجاج يتقربون

(١) أخرج مسلم ( ١٢١٨ ) واللفظ له ، وابن حبان ( ٣٩٤٤ ) ضمن حديث طويل عن سيدنا جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال : ( فلم يزل واقفاً حتى غربت الشمس ، وذهبت الصفرة قليلاً ، حتى غاب القرص ... ) الحديث .

(٢) وهي [ المسماة ] بـ ( جَمْع ) بفتح الجيم وسكون الميم ، وسُمِّيَتْ بذلك ؛ لأن آدم اجتمع فيها مع حواء ، فازدلف إليها ؛ أي : دنا منها ، وعن قتادة : أنها إِنَّمَا سُمِّيَتْ جمعاً ؛ لأنه يجمع فيها بين صلاتين ، وقيل : لأن الناس يجتمعون فيها ويزدلفون إلى الله ؛ أي : يتقربون ←

عَلَى طَرِيقِ الْمَأْزَمِينَ ، وَيَمْشِي وَعَلَيْهِ السَّكِينَةُ وَالْوَقَارُ ، فَإِذَا وَجَدَ فُرْجَةً . .  
أُسْرَعَ . وَيُصَلِّي بِهَا الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ . . . . .

فيها<sup>(١)</sup> ، ويسنُّ أن يكون ( على طريق المأزمين ) بهمة بعد الميم وتركها مع كسر الزاي فيهما ؛ وهما جبلان بين عرفة ومزدلفة ، والمراد : الطريق التي بينهما .

( ويمشي ) أو يركب كثيراً من ذكر الله ، ومن التلبية ، ( وعليه السكينة والوقار ) للأمر به في خبر مسلم<sup>(٢)</sup> ، وتحزناً من الإيذاء ، ( فإذا وجد فُرْجَةً ) - بضم الفاء وفتحها - في طريقه إلى المزدلفة . . ( أسرع ) فيها ندباً ؛ لخبر الشيخين عن أسامة : ( أنه صلى الله عليه وسلم كان يسير العنق ، فإذا وجد فُرْجَةً . . [ نص ] )<sup>(٣)</sup> .

( ويصلي بها المغرب والعشاء ) جمع تأخير قبل أن يحطَّ رحله ؛ للاتباع ،

→ إليه بالوقوف ، انتهى ، وصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بها المغرب والعشاء ، كل واحدة منهما بإقامة ، ولا صلى إثر كل واحدة منهما . هامش ، وانظر « المواهب اللدنية بالمنح المحمدية » ( ٤ / ٤٤٠ - ٤٤١ ) .

(١) أي : إلى الله تعالى ، وعبرة « نهاية المحتاج » ( ٣ / ٢٩٧ ) : ( لأن الحجاج يتقربون منها إلى منى ) .

(٢) صحيح مسلم ( ١٢١٨ ) ضمن حديث طويل عن سيدنا جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال : ( ودفع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقد شقق للقصواء الزمام ، حتى إن رأسها ليصيب مورك رَحْلِهِ ، ويقول بيده اليمنى : « أيها الناس ؛ السكينة السكينة » ، كلما أتى حَبْلاً من الجبال . . أرخى لها قليلاً حتى تصعد ، حتى أتى المزدلفة . . . الحديث .

(٣) صحيح البخاري ( ١٦٦٦ ) ، صحيح مسلم ( ٢٨٣ / ١٢٨٦ ) ، وفي الأصل : ( أسرع ) ، والتصويب من مصادر التخريج ، والنص : سير فوق العنق .

رواه الشيخان وغيرهما<sup>(١)</sup> ، وهو جمعٌ للسفر لا للنسك ؛ كما مرَّ<sup>(٢)</sup> .

وأطلق المصنف تبعاً للأكثرين استحباب تأخير الصلاة إلى المزدلفة ، وقَيَّده الدارمي والبندنجي وغيرهما بما إذا لم يخشَ فوت وقت الاختيار للعشاء ، فإن خشيهِ . . صلى بهم الإمام في الطريق<sup>(٣)</sup> ، ونقله القاضي أبو الطيب وغيره عن النصِّ<sup>(٤)</sup> ، قال في « المجموع » : ( ولعلَّ إطلاق الأكثرين محمولٌ على هذا )<sup>(٥)</sup> .

ويصلي كل أحدٍ رواتب الصلوات المذكورة ؛ كما مرَّ في ( باب الجمع )<sup>(٦)</sup> ، ولا يسُنُّ لهم التنفُّل المطلق ، لا بين الصلاتين ولا إثرهما ؛ لئلا [ ينقطعوا ]<sup>(٧)</sup>

(١) صحيح البخاري ( ١٦٧٢ ) واللفظ له ، صحيح مسلم ( ٢٧٦/١٢٨٠ ) في ( كتاب الحج ، باب الإفاضة من عرفات إلى المزدلفة واستحباب صلاتي المغرب والعشاء جمعاً بالمزدلفة في هذه الليلة ) ، وأخرجه ابن خزيمة ( ٢٨٥٠ ) ، وابن حبان ( ١٥٩٤ ) عن سيدنا أسامة بن زيد رضي الله عنهما قال : دفع رسول الله صلى الله عليه وسلم من عرفة ، فنزل الشَّعْب ، فبال ثم توضأ ؛ ولم يُسبِّح الوضوء ، فقلت له : الصلاة ؟ فقال : « الصلاة أمامك » فجاء المزدلفة ، فتوضأ فأسبَّح ، ثم أُقيمت الصلاة ، فصلّى المغرب ، ثم أناخَ كل إنسانٍ بعيره في منزله ، ثم أُقيمت الصلاة ، فصلّى ولم يصلِّ بينهما .

(٢) انظر ما تقدم ( ٣١٠/٣ - ٣١١ ) .

(٣) انظر « المجموع » ( ١٥١/٨ ) .

(٤) تعليقة الطبري ( ق ٧/٤ ) مخطوط .

(٥) المجموع ( ١٥١/٨ ) .

(٦) انظر ما تقدم ( ٢٥٤/٢ ) .

(٧) في الأصل : ( ينقطعون ) ، والتصويب من « أسنى المطالب » ( ٤٨٧/١ ) .

وَيَبِيتُ بِهَا إِلَى أَنْ يَطْلُعَ الْفَجْرُ الثَّانِي .....

عن المناسك ، قال في « الروضة » : ( والمسافة من مكة إلى منى ، ومن مزدلفة إلى كلٍّ من عرفة ومنى .. فرسخ )<sup>(١)</sup> .

### [ حكم المبيت بمزدلفة ]

( ويبيت بها إلى أن يطلع الفجر الثاني ) للاتباع ، رواه الشيخان<sup>(٢)</sup> ، والمبيت بها واجب ؛ كما صحَّحه النووي<sup>(٣)</sup> ، خلافاً لما صحَّحه الرافعي من أنه مندوب<sup>(٤)</sup> ، ويكفي في المبيت بها الحصولُ بها لحظةً ؛ كالوقوف بعرفة ، ووقته : بعد نصف الليل ؛ كما نصَّ عليه في « الأم »<sup>(٥)</sup> ، وقطع به جمهور العراقيين وأكثر الخراسانيين ، فالمعتبر : الحصول فيها لحظة من النصف الثاني ، وقيل : يُشترط معظم الليل ؛ كما لو حلف لا يبيت بمكانٍ .. لا يحنث إلا بمعظم الليل . نعم ؛ إن تركه لعذرٍ ممَّا يأتي في المبيت بمنى .. لم يلزمه شيءٌ<sup>(٦)</sup> .

(١) روضة الطالبين ( ٥٦٥/٢ ) .

(٢) صحيح البخاري ( ١٦٧٥ ) عن سيدنا عبد الله بن مسعود رضي الله عنه ، صحيح مسلم ( ١٢١٨ ) واللفظ له ، ضمن حديث طويل عن سيدنا جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال : ( فصلى بها المغرب والعشاء بأذان واحد وإقامتين ، ولم يُسَبِّح بينهما شيئاً ، ثم اضطجع رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى طلع الفجر ، وصلى الفجر حين تبيَّن له الصبح ؛ بأذان وإقامة ... ) الحديث .

(٣) روضة الطالبين ( ٥٦٨/٢ ) .

(٤) الشرح الكبير ( ٤٢١/٣ - ٤٢٢ ) .

(٥) الأم ( ٥٤٩/٣ ) .

(٦) انظر ما سيأتي قريباً ( ٣٢٣/٣ - ٣٢٤ ) .

وَيَأْخُذُ مِنْهَا حَصَى الْجِمَارِ ..... .

ومن المعذورين : من جاء عرفة ليلاً فاشتغل بالوقوف عنه ، ومن أفاض من عرفة إلى مكة وطاف للركن ففاته ، / قال [ الزركشي ] <sup>(١)</sup> : ( وينبغي حمله على من لم يمكنه الدفع إلى مزدلفة ، فإن أمكنه .. وجب ؛ جمعاً بين الواجبين ) <sup>(٢)</sup> .  
[ ومنه ] <sup>(٣)</sup> : ما لو خافت المرأة طرؤ الحيض فبادرت إلى مكة للطواف .



( ويأخذ منها ) ندباً ( حصى الجمار ) لِمَا روى النسائي والبيهقي بإسنادٍ صحيحٍ عن الفضل بن العباس : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له غداة يوم النحر : « التقط لي حصى » قال : فلقطت له حصيات مثل حصى الخذف <sup>(٤)</sup> ، ولأنَّ بها جبلاً في أحجاره رِخَاوَةٌ ، ولأنَّ السنة : أنه إذا أتى إلى منى .. لا يُعْرِجُ على غير الرمي ، فسُنَّ له أن يأخذ الحصى من مزدلفة ؛ حتى لا يشتغل عنه ، ويأخذون ليوم النحر فقط ، فيأخذ كل واحدٍ سبعاً ، قال في « المجموع » : ( والاحتياط أن يزيد ؛ فربّما سقط منه شيء ) <sup>(٥)</sup> ، ويكون

(١) في الأصل : ( الأذرعى ) ، والتصويب من « أسنى المطالب » ( ٤٩٥/١ ) ، و« نهاية المحتاج » ( ٣٠١/٣ ) .

(٢) انظر « أسنى المطالب » ( ٤٩٥/١ ) .

(٣) في الأصل : ( ومنهم ) ، والتصويب من « مغني المحتاج » ( ٧٢٧/١ ) ، والمراد : ومن الأعداء .

(٤) المجتبى ( ٢٦٨/٥ ) لكن عن سيدنا عبد الله بن عباس رضي الله عنهما ، السنن الكبير

( ١٢٧/٥ ) برقم ( ٩٦١٠ ) ، وهو بالمعجمتين ، ولم يكسرها [ أي : من الجبل ] كما يفعل من

لا علم عنده . « مواهب » [ أي : « المواهب اللدنية بالمنح المحمدية » ( ٤٤٥/٤ ) ] . هامش .

(٥) المجموع ( ١٥٤/٨ ) .

وَمِنْ حَيْثُ أَخَذَ .. جَازَ .....

الأخذ ليلاً ؛ كما قاله الجمهور ؛ لفراغهم فيه ، وقال البغوي : ( نهاراً بعد صلاة الصبح ) <sup>(١)</sup> ، ورجَّحه الإسني <sup>(٢)</sup> .

( ومن حيث أخذ .. جاز ) كوادي محسّر أو غيره ؛ كما يجوز الأخذ منه لرمي أيام التشريق .

\* \* \*

ويكره أخذها من حِلٍّ ؛ لعدوله عن الحرم المحترم ، ومن مسجدٍ ؛ لأنها فرشه ، أمّا إذا كانت من أجزائه .. فحرامٌ ، ومن حَشٍّ - بفتح المهملة أشهر من ضمها ؛ وهو : المرحاض - لنجاسته ، وكذا من كل موضع نجس ؛ كما نصّ عليه في « الأم » <sup>(٣)</sup> ، وممّا رُمي به ؛ لِمَا رُوِيَ : ( أن المقبول يُرْفَع ، والمردود يُتْرَك ، ولولا ذلك .. لسدّ ما بين الجبلين ) <sup>(٤)</sup> ، فإن رمى بشيء من ذلك .. أجزأ .

\* \* \*

قال في « المجموع » : ( فإن قيل : [ لِمَ ] <sup>(٥)</sup> جاز الرمي بحجرٍ رُمِيَ به دون الوضوء بماءٍ توضأ به ؟

(١) انظر « المجموع » ( ١٥٥/٨ ) .

(٢) المهمات ( ٣٦٠/٤ ) .

(٣) الأم ( ٥٥٦/٣ ) .

(٤) أخرجه الحاكم ( ٤٧٦/١ ) ، والدارقطني ( ٣٠٠/٢ ) بنحوه عن سيدنا أبي سعيد الخدري رضي الله عنه ، والبيهقي ( ١٢٨/٥ ) برقم ( ٩٦١٩ ) عن سيدنا عبد الله بن عباس رضي الله عنهما موقوفاً .

(٥) في الأصل : ( لما ) ، والتصويب من « المجموع » .



فَإِنْ دَفَعَ قَبْلَ نِصْفِ اللَّيْلِ .. لَزِمَهُ دَمٌ فِي أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ .....

قلنا : فرق القاضي أبو الطيب وغيره : بأن الوضوء بالماء إتلافٌ له كالعتق ، فلا يتوضأ به مرَّتَيْنِ ؛ كما لا يُعتَق العبد عن الكفارة مرَّتَيْنِ ، والحجر كالثوب في ستر العورة ؛ فإنه يجوز أن يصلي فيه صلوات (١) .

\* \* \*

( فَإِنْ ) لم يبت بها ، أو بات للكن ( دفع ) منها ( قبل نصف الليل ) ولم يعد إليها قبل الفجر .. ( لزمه دمٌ في أحد القولين ) وهو الأظهر ؛ كما صحَّحه في « الروضة » ك « أصلها » - وإن اقتضى كلام « المنهاج » عدم لزومه - لتركه الواجب (٢) .

والثاني : لا يلزمه ، بل يستحبُّ كما لو دفع من عرفات قبل الغروب .

\* \* \*

ويسنُّ تقديم النساء والضَّعْفَة بعد نصف الليل إلى منى ؛ ليرموا جمرة العقبة قبل الزحمة ، ولِمَا في « الصحيحين » : عن عائشة رضي الله تعالى عنها : ( أن سودة أفاضت في النصف الأخير من مزدلفة بإذنه صلى الله عليه وسلم ، ولم يأمرها بالدم ، ولا [ النَّفَر ] الذين كانوا معها ) (٣) .

(١) المجموع (١٧٣/٨) .

(٢) روضة الطالبين (٢/٥٦٨ - ٥٦٩) ، الشرح الكبير (٣/٤٢٢) ، منهاج الطالبين (ص ٢١١) .

(٣) صحيح البخاري (١٦٨١) ، صحيح مسلم (١٢٩٠) ، وفي الأصل : ( الفقراء ) ، والتصويب من مصادر التخريج .

ثُمَّ يُصَلِّي بِهَا الصُّبْحَ فِي أَوَّلِ الْوَقْتِ ، ثُمَّ يَقِفُ عَلَى قُرْحٍ ؛ وَهُوَ الْمَشْعَرُ الْحَرَامُ ، .....

وفيهما : عن ابن عباسٍ قال : ( أنا مَنَّ قَدَّمَ النبي صلى الله عليه وسلم ليلة المزدلفة في ضعفة أهله ) (١) .

\* \* \*

( ثم يصلي بها ) بغيرهم ( الصبح في أول الوقت ) للاتباع ، رواه الشيخان (٢) ، والمبالغة بالتبكير بها في هذا اليوم أكد من باقي الأيام ؛ اقتداءً به صلى الله عليه وسلم (٣) ، وليتسع الوقت لِمَا بين أيديهم من أعمال يوم النحر . ( ثم ) يسير بهم ، وشعارهم مع من تقدّم من النساء والضعفة : التلبية والتكبير ، و ( يقف ) في مروره / ( على قُرْح ) بضم القاف وبالزاي المعجمة ( وهو المشعر ) بفتح الميم ، سُمِّيَ بذلك ؛ لِمَا فيه من الشعائر ؛ [ وهي ] (٤) معالم الدِّين ، ( الحرام ) أي : المُحرَّم ؛ وهو عند الفقهاء جبلٌ في آخر مزدلفة ،

(١) صحيح البخاري ( ١٦٧٨ ) ، صحيح مسلم ( ٣٠١/١٢٩٣ ) .

(٢) صحيح البخاري ( ١٦٨٢ ) واللفظ له ، صحيح مسلم ( ١٢٨٩ ) عن سيدنا عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال : ( ما رأيت النبي صلى الله عليه وسلم صلى صلاة بغير ميقاتها ؛ إلا صلاتين : جمع بين المغرب والعشاء ، وصلى الفجر قبل ميقاتها ) .

(٣) أخرج مسلم ( ١٢١٨ ) واللفظ له ، وابن حبان ( ٣٩٤٤ ) ضمن حديث طويل عن سيدنا جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال : ( ثم ركب القصواء حتى أتى المشعر الحرام ، فاستقبل القبلة ، فدعاه ، وكبّره ، وهلّله ، ووحدّه ، فلم يزل واقفاً حتى أسفر جِداً ، فدفع قبل أن تطلع الشمس ... ) الحديث .

(٤) في الأصل : ( وهو ) ، والتصويب من « مغني المحتاج » ( ٧٢٨/١ ) ، و« نهاية المحتاج » ( ٣٠٢/٣ ) .

فَيَدْعُو وَيَذْكُرُ اللَّهَ تَعَالَى إِلَى الْإِسْفَارِ ، وَيَكُونُ مِنْ دُعَائِهِ : ( اَللّٰهُمَّ ؛ كَمَا  
 اَوْقَفْتَنَا فِيهِ وَاَرَيْتَنَا اِيَّاهُ .. فَوْقْنَا لِذِكْرِكَ كَمَا هَدَيْتَنَا ، وَاَغْفِرْ لَنَا وَاَرْحَمْنَا  
 كَمَا وَعَدْتَنَا بِقَوْلِكَ وَقَوْلِكَ الْحَقُّ : ﴿ فَإِذَا أَفْضَيْتُمْ مِنْ عَرَفَتٍ فَأَذْكُرُوا  
 اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ ... ﴾ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَاسْتَغْفِرُوا اللَّهَ إِنَّ  
 اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ ) .....

ووقوفهم به أفضل من وقوفهم بغيره [ من مزدلفة ] ومن مرورهم به بلا وقوف .  
 وإذا وقف به .. ( فیدعو ویذكر الله تعالى ) وهم كذلك ، ويستمرّون على  
 ذلك ( إلى الإسفار ) مستقبلين القبلة ؛ للاتباع ، رواه مسلم<sup>(١)</sup> ، ولأن القبلة  
 أشرف الجهات .  
 ويكثرون من قولهم : ( اَللّٰهُمَّ رَبَّنَا ؛ آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً ، وَفِي الْآخِرَةِ  
 حَسَنَةً ، وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ ) .

ومن لم يمكنه إصعاد الجبل .. فليقف بجنبه ، ولو فاتت هذه  
 السنة .. لم تُجَبَرِ بدمٍ كسائر الهيئات ، ( ويكون من ) جملة ( دعائه :  
 اَللّٰهُمَّ ؛ كَمَا اَوْقَفْتَنَا فِيهِ وَاَرَيْتَنَا اِيَّاهُ .. فَوْقْنَا لِذِكْرِكَ كَمَا هَدَيْتَنَا ، وَاَغْفِرْ  
 لَنَا وَاَرْحَمْنَا كَمَا وَعَدْتَنَا بِقَوْلِكَ وَقَوْلِكَ الْحَقُّ : ﴿ فَإِذَا أَفْضَيْتُمْ مِنْ  
 عَرَفَتٍ فَأَذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ ... ﴾ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى :  
 ﴿ وَاسْتَغْفِرُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ )<sup>(٢)</sup> ، ومن جملة ذكره : الله

(١) صحيح مسلم ( ١٢١٨ ) ضمن حديث طويل عن سيدنا جابر بن عبد الله رضي الله  
 عنهما ، وقد تقدم ذكره قريباً .

(٢) أورد الدعاء النووي في « الأذكار » ( ص ٣٣٧ ) ، وقال ابن علان رحمه الله تعالى في ←

ثُمَّ يَدْفَعُ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ ، فَإِذَا وَجَدَ فُرْجَةً .. أَسْرَعَ ، فَإِذَا بَلَغَ وَادِي مُحَسِّرٍ .. أَسْرَعَ ، أَوْ حَرَكَ دَابَّتَهُ بِقَدْرِ رَمِيَةِ حَجَرٍ .....

أكبر ( ثلاثاً ) ، لا إله إلا الله ، والله أكبر ، الله أكبر والله الحمد .

\* \* \*

( ثم يدفع ) بهم إلى منى ( قبل طلوع الشمس ) بسكينة ووقار ، قال في « شرح المذهب » : ( ويكره تأخير الدفع إلى أن تطلع الشمس ) (١) .  
( فإذا وجد فرجةً .. أسرع ) كما في الدفع من عرفة ، ويكون شعاره في دفعه : التلبية والذكر .

( فإذا بلغ وادي مُحَسِّر ) بضم الميم وفتح الحاء المهملة وكسر السين المهملة المشددة وراء : موضعٌ فاصلٌ بين مزدلفة ومنى ، سُمِّيَ به ؛ لأن فيل أصحاب الفيل حسر فيه ؛ أي : أعيا ، قال في « المجموع » : ( قال [ الأزرقى ] (٢) : وادي مُحَسِّر : خمس مئة ذراعٍ وخمسة وأربعون ذراعاً ) انتهى (٣) ، والإضافة فيه للبيان ؛ كما في : جبل أحد ، وشجر أراك .. ( أسرع ) في مشيه إن كان ماشياً ، ( أَوْ حَرَكَ دَابَّتَهُ ) إن كان راكباً ، وهم كذلك ( بقدر رمية حجرٍ ) حتى يقطعوا عرض الوادي ؛ للاتباع في الراكب ، رواه مسلم (٤) ، وقياساً عليه

→ « الفتوحات الربانية على الأذكار النواوية » ( ١٤/٥ ) : ( قال الحافظ : لم أره مأثوراً ، وكلام

الشيخ يشير إلى أنه منتزَعٌ من الآية التي ذكرها ) ، والآية من سورة ( البقرة ) : ( ١٨٨ - ١٩٩ ) .

(١) المجموع ( ١٥٩/٨ ) .

(٢) في الأصل : ( الأذري ) ، والتصويب من « المجموع » .

(٣) المجموع ( ١٤٦/٨ ) .

(٤) صحيح مسلم ( ١٢١٨ ) ضمن حديث طويل عن سيدنا جابر بن عبد الله رضي الله

فَإِذَا وَصَلَ إِلَى مِنَى .....

في الماشي ، ولنزول العذاب فيه على أصحاب الفيل ، ولأن النصارى كانت تقف فيه ، فأمرنا بمخالفتهم ، ويقول المارُّ به ما رُوي عن عمر رضي الله تعالى عنه :

[ من مشطور الرجز ]

إليك تعدو قلقاً وضيئها  
معترضاً في بطنها جنيئها  
مخالفاً دينَ النصارى دينها

رواه البيهقي<sup>(١)</sup> ، ومعناه : أن ناقتي تعدو إليك مسرعةً في طاعتك قلقاً وضيئها ، والوضيين : جبل كالحزام<sup>(٢)</sup> ؛ من كثرة السير والإقبال التام ، والاجتهاد البالغ في طاعتك ، والمراد : صاحب الناقة ، قال في « المجموع » : ( قال القاضي حسين في « تعليقه » : يستحبُّ للمارِّ بوادي مُحسِّر أن يقول هذا الكلام الذي قاله عمر )<sup>(٣)</sup> .

\* \* \*

وبعد قطعهم وادي مُحسِّر يسيرون بسكينة ، ( فإذا وصل ) بهم ( إلى مِنَى ) .. دخلوها بسكينة بعد طلوع الشمس وارتفاعها قدر رمح ،

→ عنهما قال : ( حتى أتى بطن مُحسِّر فحرَّك قليلاً ، ثم سلك الطريق الوسطى التي على الجمرة الكبرى ، حتى أتى الجمرة التي عند الشجرة ، فرماها بسبع حصيات ؛ يُكَبَّر مع كل حصاة منها مثل حصى الخذف ... الحديث .

(١) السنن الكبير ( ١٢٦/٥ ) برقم ( ٩٦٠٣ ) .

(٢) والقلق : الانزعاج . « منه » [ أي : « المواهب اللدنية بالمنح المحمدية » ( ٤٤٠/٤ ) ] . هامش .

(٣) المجموع ( ١٦٠/٨ ) .

بَدَأَ بِجَمْرَةِ الْعُقَبَةِ ؛ فَيَرْمِي إِلَيْهَا بِسَبْعِ حَصَيَّاتٍ وَاحِدَةً وَاحِدَةً لَا يُجْزِئُهُ  
غَيْرُهُ .....

(و) بدأ ( هو وهم ) بجمرة العقبة ( للاتباع ، رواه مسلم<sup>(١)</sup> .

وهذه الجمرة ليست من منى ، / بل حدٌ منى من الجانب الغربي من جهة مكة ، وتُسمَّى : الجمرة الكبرى ، وهي أسفل الجبل ، مرتفعة عن الجادة على يمين السائر إلى مكة ، ( فيرمي ) كل شخص حينئذ بيده لا بقوسٍ أو رجلٍ أو نحو ذلك ( إليها ) أي : الجمرة ، والأفضل : أن يرمي إليها وهو راكبٌ - كما سيأتي<sup>(٢)</sup> - قبل نزوله ، ويكون الرمي ( بسبع حصياتٍ ) للاتباع ، رواه مسلم<sup>(٣)</sup> .

\* \* \*

ويُشترط أن يرميها ( واحدةً واحدةً ، لا يجزئه غيره ) للاتباع ، رواه البخاري<sup>(٤)</sup> ، فإن رمى السبع دفعةً .. حُسِبَتْ واحدة ، سواء [ أوقعن ]<sup>(٥)</sup> معاً أم مرتباً ، ولو رمى حجراً واحداً سبع مرّاتٍ .. حُسِبَ سبعاً ؛ لتعدد الرميات ؛ لأن المعتبر بعدد الرميات لا الحصيات ، كما أن المعتبر في الاستنجاء بالحجر

(١) صحيح مسلم ( ١٢/٨ ) عن سيدنا جابر بن عبد الله رضي الله عنهما .

(٢) انظر ما سيأتي قريباً ( ٣٣٠/٣ ) .

(٣) تقدم ذكره وتخريجه قريباً ( ٣٢٦/٣ - ٣٢٧ ) .

(٤) صحيح البخاري ( ١٧٥٠ ) عن سيدنا عبد الله بن مسعود رضي الله عنه : أنه حين رمى جمرة العقبة .. استبطن الوادي حتى إذا حاذى بالشجرة .. اعترضها ، فرمى بسبع حصيات ؛ يكبر مع كل حصاة ، ثم قال : ( من ها هنا - والذي لا إله غيره - قام الذي أنزلت عليه سورة البقرة » صلى الله عليه وسلم ) .

(٥) في الأصل : ( أوقعت ) ، والتصويب من سياق عبارة « مغني المحتاج » ( ١/٧٣٧ ) .

وَيُكَبِّرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ .....

تعدّد المسحات لا تعدّد الأحجار<sup>(١)</sup> ، قال في «المجموع» : ( ولو رمى حصاةً ثم أتبعها أخرى .. حُسِبَا له وإن وقعا معاً أو وقعت الثانية قبل الأولى على الأصح عند جماعات )<sup>(٢)</sup> .

\* \* \*

( ويكبر مع كل حصاة ) بدل التلبية ؛ للاتباع ، رواه مسلم<sup>(٣)</sup> ، وهذا الرمي تحية منى ، فلا يبدأ فيها بغيره ، ويبادر بالرمي كما أفادته الفاء<sup>(٤)</sup> ، والسنة لرامي جمرة العقبة : أن يقف في بطن الوادي<sup>(٥)</sup> ، وأن يستقبلها ، ويجعل مكة عن يساره ومنى عن يمينه .

(١) قال الشارح رحمه الله تعالى في « مغني المحتاج » ( ٨٣/١ ) فارقاً بين المسح بالحجر والرمي في مسألة الحجر ذي الثلاثة الأطراف : ( وفي معناها : ثلاثة أطراف حجر ، بخلاف رمي الجمار لا يكفي حجر له ثلاثة أطراف عن ثلاث رميات ؛ لأن المقصود ثَمٌّ : عدد الرمي ، وهنا : عدد المسحات ) ، قال القليوبي رحمه الله تعالى في « حاشيته على كنز الراغبين » ( ٤٤/١ ) : ( كذا قالوا ، وفيه نظر واضح ؛ لأن المعتبر هو المسح والرمي ، وهو متعدّد فيهما ، لا الممسوح به والرمي به ، سواء تعدّد فيهما أو لا ) .

(٢) المجموع ( ١٧٦/٨ ) .

(٣) صحيح مسلم ( ١٢١٨ ) ضمن حديث طويل عن سيدنا جابر بن عبد الله رضي الله عنهما ، وقد تقدم ذكره قريباً .

(٤) أي : في قول المصنف رحمه الله تعالى السابق : ( فيرمي ... ) .

(٥) قال الشرواني رحمه الله تعالى في « حاشيته على تحفة المحتاج » ( ١١٧/٤ ) : ( قوله : « ويجب رميها من بطن الوادي » أي : أن يقع رميها في بطن الوادي وإن كان الرامي في غيره ؛ كما هو ظاهر » سم ؛ أي : وبهذا التأويل يوافق كلامه كلام غيره : والسنة : أن يرمي جمرة العقبة من بطن الوادي ) .

وَيَرْفَعُ يَدَهُ حَتَّى يُرَى بَيَاضُ إِبْطِهِ ، وَالْأُولَى : أَنْ يَكُونَ رَاكِباً ؛ اقْتِدَاءً  
بِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَيَقْطَعُ التَّلْبِيَةَ مَعَ أَوَّلِ حَصَاةٍ . . . . .

وكيفية التكبير : أن يقول : ( الله أكبر ، الله أكبر ، الله أكبر ، لا إله إلا الله ،  
والله أكبر ، الله أكبر ، والله الحمد ) نقله الماوردي عن الشافعي <sup>(١)</sup> .

\* \* \*

( ويرفع ) الذكر ( يده ) والأفضل أن يكون باليمينى ( حتى يُرَى بياض إبطه )  
لأنه أعون على الرمي ، ولو رمى بيده اليسرى . . أجزأه ، فلو رمى حصاتين  
أحدهما باليمينى والأخرى باليسرى مرتباً . . حُسِبَتْ ، أو دفعة واحدة . . حُسِبَتْ  
واحدة فقط ، أما المرأة . . فالسنة : ألا ترفع يدها ؛ كما صرَّح به النووي في  
« تصحيحه » والمحجب الطبري <sup>(٢)</sup> ، ومثلها : الخنثى .

\* \* \*

( والأولى ) أي : والسنة : ( أن يكون ) الرامي ( راكباً ؛ اقتداءً برسول الله  
صلى الله عليه وسلم <sup>(٣)</sup> ، ويقطع التلبية مع أول حصاة ) لحديث الشيخين عن  
الفضل : ( أنه صلى الله عليه وسلم لم يزل يلبي حتى رمى جمرة العقبة ) <sup>(٤)</sup> ،  
ولأن التلبية للإحرام ، وقد شرع في التحلل منه ، وكذا كل ما له دخل في  
التحلل ؛ كالطواف والحلق إذا قدَّمه على الرمي .

\* \* \*

(١) الحاوي الكبير ( ٢٤٨/٥ ) .

(٢) تصحيح التنبيه ( ٢٥٣/١ ) ، وانظر « المهمات » ( ٣٩٥/٤ ) .

(٣) تقدم ذكره وتخريجه ( ٣١٢/٣ - ٣١٣ ) .

(٤) صحيح البخاري ( ١٦٨٦ ) ، صحيح مسلم ( ٢٦٧/١٢٨١ ) .



وَإِنْ رَمَى بَعْدَ نِصْفِ اللَّيْلِ .. أَجْزَأَهُ . فَإِذَا رَمَى .. ذَبَحَ هَدْيًا إِنْ كَانَ مَعَهُ ،  
وَحَلَقَ أَوْ قَصَّرَ ، وَأَقْلُ مَا يُجْزَى : ثَلَاثُ شَعْرَاتٍ .....

( وإن رمى بعد ) الوقوف وبعد ( نصف الليل ) وقبل الفجر .. ( أجزأه )  
لدخول وقت الرمي به ؛ لِمَا رَوَى أَبُو دَاوُودَ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ  
- كما في « المجموع » <sup>(١)</sup> - : ( أنه صلى الله عليه وسلم أرسل أم سلمة ليلة  
النحر ، فرمت قبل الفجر ثم أفاضت ) <sup>(٢)</sup> .  
أما من رمى بعد نصف الليل قبل الوقوف .. فيجب عليه إعادته .



( فإذا رمى .. ذبح هدياً ) بإسكان الدال وتخفيف الياء ، وبكسرها مع  
تشديد الياء ؛ تَقَرُّبًا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى ( إن كان معه ) ووقته : وقت الأضحية ،  
والأفضل لغير الذكر : أن يستنيب في ذبح هديه ؛ كما في الأضحية .  
( وحلق ) / للاتباع ، رواه مسلم <sup>(٣)</sup> ( أو قَصَّر ) قال تعالى : ﴿ مُحَلِّقِينَ  
رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ ﴾ <sup>(٤)</sup> .

( وأقل ما يجزى : ثلاث شعرات ) أي : إزالتها من شعر الرأس ولو مسترسلاً

(١) المجموع ( ١٦٤ / ٨ ) .

(٢) سنن أبي داود ( ١٩٣٧ ) عن سيدتنا أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها .

(٣) صحيح مسلم ( ١٣٠٥ ) عن سيدنا أنس بن مالك رضي الله عنه : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى منى ، فأتى الجمرة فرماها ، ثم أتى منزله بمنى ونحر ، ثم قال للحلاق : « خُذْ » وأشار إلى جانبه الأيمن ، ثم الأيسر ، ثم جعل يعطيه الناس .

(٤) سورة الفتح : ( ٢٧ ) .

وَالْأَفْضَلُ : أَنْ يَخْلُقَ جَمِيعَ رَأْسِهِ .....

عنه ؛ لوجوب الدم بإزالتها ، أو متفرقة ، لكن يزول بالتفريق الفضيلة ، وهذا ما صحَّحه النووي في « مجموعه » و« مناسكه »<sup>(١)</sup> ، لكن حاصل ما في « الروضة » و« أصلها » : تصحيح منع التفريق ؛ بناءً على الأصح من عدم تكميل الدم بإزالتها<sup>(٢)</sup> ، والأول هو الأصح ، ويجب عن البناء : أنه لا يلزم منه الاتحاد في التصحيح ، ولا يأتي التصحيح في الشعرة الواحدة المأخوذة بدفعاتٍ وإن سَوَّى « أصل الروضة » بينهما في البناء المذكور<sup>(٣)</sup> .

ويكفي في الإزالة أخذ الشعر حلقةً أو تقصيراً ، أو نتفاً أو إحراقاً ، أو قصاً على ما مرَّ فيه<sup>(٤)</sup> .

\* \* \*

( والأفضل أن يخلق ) الذكر ( جميع رأسه ) للآية ؛ لأن العرب تبدأ بالأهم والأفضل ، ولَمَّا روى الشيخان : أنه صلى الله عليه وسلم قال : « اللَّهُمَّ ؛ ارحم المحلِّقين » فقالوا : يا رسول الله ؛ والمقصِّرين ، فقال : « اللَّهُمَّ ؛ ارحم المحلِّقين » قال في الرابعة : « والمقصِّرين »<sup>(٥)</sup> .

قال الإسنوي نقلاً عن الشافعي : ( لو اعتمر قبل الحج في وقتٍ لو حلق

(١) المجموع ( ١٨٧/٨ ) ، الإيضاح في مناسك الحج والعمرة ( ص ٢٥١ ) .

(٢) روضة الطالبين ( ٦٣٠/٢ ) ، الشرح الكبير ( ٤٨٩/٣ ) .

(٣) روضة الطالبين ( ٥٧١/٢ ) ، وانظر « الشرح الكبير » ( ٤٢٦/٣ ) .

(٤) انظر ما تقدم ( ٢٠٩/٣ ) .

(٥) صحيح البخاري ( ١٧٢٧ ) ، صحيح مسلم ( ٣١٧/١٣٠١ ) عن سيدنا عبد الله بن عمر رضي الله عنهما .

فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ شَعْرٌ .. اسْتُحِبَّ لَهُ أَنْ يَمَرَ الْمَوْسَى عَلَى رَأْسِهِ .....

فيه جاء يوم النحر ولم يسود رأسه من الشعر .. فالتقصير له أفضل (١) ، قال الزركشي : ( وَيُؤْخَذُ مِمَّا قَالَهُ الشَّافِعِيُّ : أَنْ مِثْلَهُ يَأْتِي فِيمَا لَوْ قَدَّمَ الْحَجَّ عَلَى الْعِمْرَةِ ) (٢) .

نعم ؛ إن نذر الرجل الحلق .. تعيّن ، ولا يجزئه غيره ممّا مرّ .

\* \* \*

( فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ شَعْرٌ ) برأسه ، قال الإسنوي : ( أَوْ بِبَعْضِهِ ) (٣) ؛ كَأَنْ كَانَ أَصْلَعٌ أَوْ مَحْلُوقًا .. ( اسْتُحِبَّ لَهُ أَنْ يَمَرَ الْمَوْسَى عَلَى رَأْسِهِ ) كله أو بعضه ؛ تشبيهاً بالحالقين ، وأن يأخذ من لا شعر برأسه من لحيته أو شاربه ؛ لئلا يخلو من أخذ الشعر ، ولا أثر لما نبت بعد دخول وقت الحلق ، فلا يؤمر بحلقه ؛ لعدم اشتمال الإحرام عليه .

والموسى : بألف في آخره ، ويذكر ويؤنث (٤) .

وعُلم ممّا تقرّر : أنه لا يكفي ما دون الثلاث ، ولا ثلاث من غير الرأس ، أو منه [ ومن ] (٥) غيره وإن استويا في الفدية .

\* \* \*

(١) كافي المحتاج (ق ٢٨٥/١) مخطوط من المكتبة الأزهرية برقم (٥٦٤٢) .

(٢) انظر « أسنى المطالب » (٤٩١/١) .

(٣) كافي المحتاج (ق ٢٨٦/١) مخطوط من المكتبة الأزهرية برقم (٥٦٤٢) .

(٤) زاد في « مغني المحتاج » (٧٣٢/١) : ( آلة من الحديد ) .

(٥) في الأصل : ( أو من ) ، والتصويب من « أسنى المطالب » (٤٩٢/١) .

وَالْمَرْأَةُ تَقْصِرُ وَلَا تَحْلِقُ . وَهَلِ الْحَلْقُ نُسْكٌ أَمْ لَا ؟ فِيهِ قَوْلَانِ ؛ أَحَدُهُمَا :  
أَنَّهُ نُسْكٌ .....

( والمرأة تقصّر ) أي : والأفضل للمرأة : أن تقصّر ( ولا تحلق ) أي : لا تؤمر به ؛ لِمَا رَوَى أَبُو دَاوُدَ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ - كَمَا فِي « الْمَجْمُوع » <sup>(١)</sup> - : « لَيْسَ عَلَى النِّسَاءِ حَلْقٌ ، إِنَّمَا عَلَى النِّسَاءِ التَّقْصِيرُ » <sup>(٢)</sup> .

قال الأذرعى : ( وليس الحلق بمشروع للنساء مطلقاً بالنص والإجماع ) <sup>(٣)</sup> . وفي « المجموع » عن جماعة : يكره للمرأة الحلق ، وعن العجلي : أن التقصير للخنثى أفضل كالمرأة <sup>(٤)</sup> ، ويستحب أن يكون التقصير بقدر أنملة من جميع الرأس .

\* \* \*

( وهل الحلق ) أو نحوه ممّا تقدّم من إزالة الشعر المذكور في حجّ أو عمرّة أو فيهما في وقته ( نسكٌ أم لا ؟ فيه قولان ؛ أحدهما ) وهو الأظهر <sup>(٥)</sup> : ( أنه نسكٌ ) فيُثَابَ على فعله ؛ للدعاء لفاعله بالرحمة في الحديث السابق <sup>(٦)</sup> ، وهو ركنٌ كما سيأتي <sup>(٧)</sup> .

(١) المجموع ( ١٨٢/٨ ) .

(٢) سنن أبي داود ( ١٩٧٧ ) عن سيدنا عبد الله بن عباس رضي الله عنهما .

(٣) قوت المحتاج ( ٧٦٤/١ ) .

(٤) المجموع ( ١٨٨/٨ - ١٨٩ ) .

(٥) هذا تعبير « روضة الطالبين » ( ٥٧٠/٢ ) ؛ كما في « مغني المحتاج » ( ٧٣١/١ ) ، وسيأتي ( ٣٧٨/٣ ) تعبيره بالمشهور تبعاً لـ « منهاج الطالبين » ( ص ٢١٢ ) .

(٦) تقدم ذكره وتخريجه قريباً ( ٣٣٢/٣ ) .

(٧) انظر ما سيأتي ( ٣٧٨/٣ ) .

وَالثَّانِي : أَنَّهُ أَسْتَبَاحَةُ مَحْظُورٍ . ثُمَّ يَخْطُبُ الْإِمَامُ بَعْدَ الظُّهْرِ بِمَنَى ، وَيُعَلِّمُ النَّاسَ النَّحْرَ وَالرَّمْيَ وَالْإِفَاضَةَ . ثُمَّ يُفِيضُ إِلَى مَكَّةَ ، وَيَغْتَسِلُ وَيَطُوفُ طَوَافَ الزِّيَارَةِ ، .....

( والثاني : أنه استباحة محظور ) لا ثواب فيه ؛ لأنه كان مُحَرَّمًا عليه في الإحرام ، فلم يكن نسكاً ؛ كلبس المخيط .

\*\*\*

( ثم يخطب ) بهم ( الإمام ) أو نائبه ندباً ( بعد ) صلاة ( الظهر ) يوم النحر ( بمَنَى ) خطبةً ، ( ويعلم الناس ) فيها ( النحر والرمي والإفاضة ) أي : أحكام ذلك ، وكذا الطواف والمبيت ، ومن يُعذّر في ذلك ؛ ليأتوا بما لم يفعلوه منها على وجهه ، ويتداركوا ما أخلّوا به منها ممّا فعلوه ، وما ذكره المصنف من كون الخطبة بعد الظهر . . قال في « المجموع » : ( كما قاله الشافعي والأصحاب واتفقوا عليه ، وهو مشكّلٌ ؛ لأن العمدة فيها الأحاديث ، وهي مصرّحةٌ بأنها كانت ضحوة يوم النحر لا بعد الظهر ، قال الأصحاب : ويستحبُّ لكلِّ أحدٍ من الحُجَّاج حضور هذه الخطبة ) (١) .

\*\*\*

( ثم ) بعد ما مرَّ من حلقٍ أو نحوه ( يفيض إلى مكة ، ويغتسل ويطوف طواف الزيارة ) للاتباع ، رواه مسلم (٢) ، ويُسمَّى أيضاً - كما في

(١) المجموع (١٩٦/٨) .

(٢) صحيح مسلم (١٢١٨) ضمن حديث طويل عن سيدنا جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال : ( ثم انصرف إلى المنحر ، فنحر ثلاثاً وستين بيده ، ثم أعطى علياً ، فنحر ما غَبَرَ ، وأشركه في هديه ، ثم أمر من كل بدنة ببضعة ، فجعلت في قدر ، فطُبِخت ، فأكلا من لحمها ←

وَأَوَّلُ وَقْتِهِ : بَعْدَ نِصْفِ اللَّيْلِ مِنْ لَيْلَةِ النَّحْرِ ، وَالْمُسْتَحَبُّ : أَنْ يَكُونَ فِي يَوْمِ النَّحْرِ ؛ فَإِنْ أَخَّرَهُ عَنْهُ .. جَازَ .....

« المجموع » <sup>(١)</sup> - : طواف الصدر - بفتح الدال - وطواف الإفاضة ، وطواف الركن ( وأول وقته ) أي : الطواف المذكور : ( بعد نصف الليل من ليلة ) عيد النحر ) كالرمي ؛ للحديث السابق <sup>(٢)</sup> .

( والمستحبُّ : أن يكون في يوم النحر ) بعد طلوع الشمس وقبل الزوال ؛ للاتباع ، رواه مسلم <sup>(٣)</sup> .

( فإن أَخَّرَهُ عَنْهُ .. جَاز ) لأن الحلق بالمعنى السابق ، والطواف والسعي إن لم يكن فِعْلَ [ بعد طواف القدوم ] .. لا آخر لوقتها ؛ لأن الأصل : عدم التأقيت ، لكن يكره تأخيرها عن يوم النحر ، وتأخيرها عن أيام التشريق أشدُّ كراهةً ، وعن خروجه من مكة أشدُّ ، ذكره في « المجموع » <sup>(٤)</sup> .

وهذا صريحٌ في جواز تأخيرها عن أيام الحج ، واستشكيل بقولهم : ليس لصاحب الفوات أن يصبر على إحرامه للسنة القابلة ؛ لأن استدامة الإحرام كابتنائه ، وابتدأه لا يجوز .

وأُجيب : بأنه في تلك لا يستفيد ببقائه على إحرامه شيئاً غير محض

→ وشرباً من مَرَقِهَا ، ثم ركب رسول الله صلى الله عليه وسلم فأفاض إلى البيت ، فصلَّى بمكة الظهر ... الحديث .

(١) المجموع (١٥/٨) .

(٢) تقدم ذكره وتخريجه قريباً (٣٣٥/٣) .

(٣) تقدم ذكره وتخريجه قريباً (٣٣٥/٣) .

(٤) المجموع (١٩٧/٨) .

فَإِذَا فَرَغَ مِنَ الطَّوَافِ ؛ فَإِنْ كَانَ قَدْ سَعَى مَعَ طَوَافِ الْقُدُومِ .. لَمْ يَسْعَ .

تعذيب نفسه ؛ لخروج وقت الوقوف ، فحُرْم بقاءه على إحرامه ، وأمر بالتحلل ، وأما هنا .. فوق ما [ أخره ] <sup>(١)</sup> باقٍ ، فلا يحُرْم بقاءه على إحرامه ، ولا يُؤْمَر بالتحلل ، وهو بمثابة من أحرم بالصلاة في وقتها ثم مدّها بالقراءة حتى خرج الوقت .

\* \* \*

فإن طاف للوداع وخرج .. وقع عن طواف الفرض ، فإن لم يطف للوداع ولا غيره .. لم يستبح النساء .

ويبقى وقت الذبح إلى آخر أيام التشريق ؛ كما سيأتي في ( باب الأضحية ) <sup>(٢)</sup> ، ويبقى وقت الرمي الاختياري إلى آخر يوم النحر ، بخلاف وقت الجواز ؛ فإنه يمتدُّ إلى آخر أيام التشريق ، وقد صرَّح الرافعي بأن وقت الفضيلة لرمي يوم النحر ينتهي بالزوال <sup>(٣)</sup> ، فيكون لرميه ثلاثة أوقاتٍ : وقت فضيلةٍ ، ووقت اختيارٍ ، ووقت جوازٍ .

\* \* \*

( فإذا فرغ من الطواف ؛ فإن كان قد سعى مع طواف القدوم .. لم يسع )  
أي : لا يُنْدَب له إعادته ، وقال الجويني : ( تكره إعادته ) <sup>(٤)</sup> .

(١) في الأصل : ( ما أخرجه ) ، والتصويب من « أسنى المطالب » ( ١ / ٤٩٣ ) ، و« مغني المحتاج » ( ١ / ٧٣٤ ) .

(٢) انظر ما سيأتي ( ٣ / ٤١١ ) .

(٣) الشرح الكبير ( ٣ / ٣٧٧ ) .

(٤) نهاية المطلب ( ٤ / ٣٠٣ ) .

وَإِنْ لَمْ يَكُنْ سَعَى .. أَتَى بِالسَّعْيِ . فَإِنْ قُلْنَا : إِنَّ الْحَلْقَ نُسْكٌ .. حَصَلَ لَهُ التَّحَلُّلُ الْأَوَّلُ بِاِثْنَيْنِ مِنْ ثَلَاثَةٍ ؛ وَهِيَ : الرَّمْيُ ، وَالْحَلْقُ ، وَالطَّوْفُ ، وَحَصَلَ لَهُ التَّحَلُّلُ الثَّانِي بِالثَّلَاثِ ، وَإِنْ قُلْنَا : إِنَّ الْحَلْقَ لَيْسَ بِنُسْكٍ .. حَصَلَ لَهُ التَّحَلُّلُ الْأَوَّلُ بِوَاحِدٍ مِنْ اِثْنَيْنِ ؛ الرَّمْيِ ، وَالطَّوْفِ ، وَحَصَلَ لَهُ التَّحَلُّلُ الثَّانِي بِالثَّانِي ، وَفِيمَا يَحِلُّ بِالتَّحَلُّلِ الْأَوَّلِ وَالثَّانِي قَوْلَانِ ؛ أَصَحُّهُمَا : أَنَّهُ يَحِلُّ بِالْأَوَّلِ مَا سِوَى النِّسَاءِ .....

( وإن لم يكن سعى ) بعد طواف القدوم .. ( أتى ) الآن ( بالسعي ) - لأنه من أركان الحج ؛ كما سيأتي - بعد طواف الزيارة .

### [ أسباب التحلل من الحج ]

( فإن قلنا : إن الحلق نسكٌ ) وهو الأظهر ؛ كما مرَّ<sup>(١)</sup> .. ( حصل له التحلل الأول ) / من تحللي الحج ( باثنين من ثلاثة ؛ وهي : الرمي ) ليوم النحر ، ( والحلق ) أو ما في معناه ممَّا مرَّ ، ( والطواف ) مع السعي إن لم يكن سعى قبل ، ( وحصل له التحلل الثاني بالثالث ) أي : بما يفعله .

( وإن قلنا : إن الحلق ليس بنسكٍ ) على القول المرجوح .. ( حصل له التحلل الأول بواحدٍ من اثنين ؛ الرمي ، والطواف ) المتبوع بالسعي إن لم يفعل قبل ، ( وحصل له التحلل الثاني بالثاني ، وفيما يحلُّ بالتحلل الأول والثاني قولان ؛ أصحُّهما : أنه يحلُّ بالأول ما سِوَى النساءِ ) من الوطء ومقدماته وعقد النكاح ؛ من لبسٍ وحلقٍ إن لم يفعل ، وقلمٍ وسترٍ رأس الذكر ووجه غيره ،

(١) انظر ما تقدم قريباً ( ٣٣٤ / ٣ ) .



وَبِالثَّانِي يَحِلُّ النِّسَاءُ ، وَلَقَوْلُ الثَّانِي : يَحِلُّ بِالْأَوَّلِ لُبْسُ الْمَخِيطِ وَالْحَلَقُ  
وَقَلَمُ الْأَظْفَارِ ، وَبِالثَّانِي يَحِلُّ الْبَاقِي .....

وطيب ، بل يستحبُّ فعل الطيب بين التحللين ؛ قالت عائشة رضي الله عنها :  
( طَيَّبَ رسول الله صلى الله عليه وسلم لإحرامه قبل أن يُحْرِمَ ، ولحله قبل  
أن يطوف بالبيت ) متفق عليه بلفظ : ( كنت أُطِيب ) <sup>(١)</sup> ، والدهن ملحوق  
بالطيب ، وكذا الباقي بجامع الاشتراك في الاستمتاع .

( وبالثاني ) أي : وبالتحلل الثاني ( يحلُّ النساء ) أي : الاستمتاع بهنَّ ؛  
من وطءٍ وغيره ، وعقد النكاح عليهنَّ .

( والقول الثاني : يحلُّ ) له ( بالأول لبس المخيط ) وستر الرأس ( والحلق  
وقلم الأظفار ) دون النساء والطيب والصيد ، ( وبالثاني يحلُّ الباقي ) .



ويستحبُّ تأخيرهِ الوطء عن رمي باقي أيام الرمي ؛ ليزول عنه أثر الإحرام ؛  
كما جزم به الشيخان <sup>(٢)</sup> ، ونقله ابن الرفعة عن الجمهور <sup>(٣)</sup> ، ومن فاته رمي  
يوم النحر ، ولزمه بدله من دمٍ أو صوم . . توقَّف التحلل على الإتيان ببذله على  
الأصح في « الروضة » <sup>(٤)</sup> ، قال الإسنوي : ( والمشهور : عدم التوقُّف ، وهو  
الذي نصَّ عليه الشافعي ، ونقل في « الكفاية » فيه عن بعضهم الإجماع ) <sup>(٥)</sup> .

(١) صحيح البخاري ( ١٥٣٩ ) ، صحيح مسلم ( ٣٣/١١٨٩ ) .

(٢) الشرح الكبير ( ٤٢٩/٣ ) ، روضة الطالبين ( ٥٧٤/٢ ) .

(٣) كفاية النبي ( ٤٨٥/٧ ) .

(٤) روضة الطالبين ( ٥٧٣/٢ ) .

(٥) المهمات ( ٣٧٣/٤ ) .

ثُمَّ يَعُودُ بَعْدَ الطَّوَافِ إِلَى مِنًى .....

قال : ( فإن قيل : ما الفرق على الأول بين هذا وبين المُحَصَّر إذا عدم الهدى ؛ فإن الأصح : عدم توقُّف التحلُّل على بدله وهو الصوم ؟  
قلت : الفرق : أن التحلُّل إنّما أُبيح للمُحَصَّر تخفيفاً عليه ؛ حتى لا يتضرَّر بالمقام على الإحرام ، فلو [ أمرناه ] <sup>(١)</sup> بالصبر إلى أن يأتي بالبدل . . لتضرَّر ) <sup>(٢)</sup> .

وفرق غيره : بأن المُحَصَّر ليس له إلا تحلُّل واحدٌ ، فلو توقَّف تحلُّله على البدل . . لشقَّ عليه المقام على سائر مُحَرَّمات الحج إلى الإتيان بالبدل ، والذي يفوته الرمي يمكنه الشروع في التحلُّل الأوَّل ؛ فإذا أتى به . . حلَّ له ما عدا النكاح ومقدّماته وعقده ، فلا مشقَّة عليه في الإقامة على الإحرام حتى يأتي بالبدل .  
هذا في تحلُّل الحج ، أما العمرة . . فلها تحلُّل واحدٌ ، والحكمة في ذلك : أن الحج يطول زمنه وتكثر أفعاله ، بخلاف العمرة ، فأبيح بعض مُحَرَّماته في وقتٍ ، وبعضها في آخر .

( ثم يعود بعد الطواف ) للفرض المتبوع بالسعي إن لم يكن فِعْلَ قبل ( إلى مِنًى ) والأفضل : أن يعود قبل الزوال ؛ ليصلِّي بها الظهر ، ويحضر خطبة الإمام .

\* \* \*

ويستحبُّ ترتيب أعمال يوم النحر ؛ من رمي جمرة العقبة ، وذبح ، وحلّ

(١) في الأصل : ( أمرنا ) ، والتصويب من « المهمات » .

(٢) المهمات ( ٣٧٤/٤ ) .

وَيَرْمِي أَيَّامَ التَّشْرِيقِ فِي كُلِّ يَوْمٍ الْجَمَرَاتِ الثَّلَاثَ ؛ كُلَّ جَمْرَةٍ بِسَبْعِ  
حَصَيَاتٍ ؛ كَمَا وَصَفْنَا .....

ب/ ٢٧٨

أو تقصير ، وطواف ؛ / للاتباع <sup>(١)</sup> ، ولا يجب ؛ لِمَا رَوَى مُسْلِمٌ : أَنَّ رَجُلًا أَتَى  
النبي صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله ؛ إني حلقت قبل أن أرمي ،  
فقال : « ارم ولا حرج » وأتاه آخر فقال : إني أفضت إلى البيت قبل أن أرمي ،  
فقال : « ارم ولا حرج » <sup>(٢)</sup> .

وروى الشيخان : أنه صلى الله عليه وسلم ما سُئِلَ عن شيءٍ قَدِمَ ولا  
أُخِّرَ .. إلا قال : « افعَل ولا حرج » <sup>(٣)</sup> .

### [ رمي الجمار أيام التشريق ]

( ويرمي ) وجوباً ( أيام التشريق ) الثلاثة ؛ وهي : الحادي عشر وتاليه ،  
( في كل يوم ) منها بعد الزوال ( الجمرات الثلاث ؛ كل جمرة بسبع  
حصيات ؛ كما وصفنا ) في رمي جمرة العقبة ، وتقدّم أن المراد : الرميات  
لا عدد الحصيات <sup>(٤)</sup> ، فمجموعُ حصي الرمي جميعه : سبعون حصاةً ؛ ليوم  
النحر سبعٌ ، ولكل يومٍ من أيام التشريق إحدى وعشرون ؛ لكل جمرة سبعٌ ،

(١) أخرجه مسلم ( ١٢١٨ ) ، وابن حبان ( ٣٩٤٤ ) ضمن حديث طويل عن سيدنا جابر بن  
عبد الله رضي الله عنهما ، وقد تقدم ذكره قريباً .

(٢) صحيح مسلم ( ٣٣٣/١٣٠٦ ) عن سيدنا عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما .

(٣) صحيح البخاري ( ١٢٤ ) ، صحيح مسلم ( ١٣٠٦ ) عن سيدنا عبد الله بن عمرو  
رضي الله عنهما .

(٤) انظر ما تقدم ( ٣٢٨/٣ ) .

فَيَرْمِي الْجُمُرَةَ الْأُولَى ؛ وَهِيَ الَّتِي تَلِي مَسْجِدَ الْخَيْفِ .....

ودليل ذلك كله : الاتباع المعلوم من الأحاديث الصحيحة <sup>(١)</sup> .

\* \* \*

ويستحبُّ أن يكون ماشياً في رمي اليومين الأولين ، وراكباً في الثالث ؛ لسيره بعده ؛ كما حكاه الرافعي عن نصِّ الشافعي وقول الجمهور <sup>(٢)</sup> .

( فيرمي الجمرة الأولى ؛ وهي التي تلي مسجد الخيف ) وهي أولهنَّ من جهة عرفات ، وتُسَمَّى الكبرى ، ويستحبُّ أن يستقبل الجمرة ، والقبلة على يساره ، وعرفة على يمينه <sup>(٣)</sup> ، وأن يدنو من الجمرة في رمي أيام التشريق ؛ بحيث لا يبلغه حصى الرامين .

(١) منها : ما أخرجه البخاري ( ١٧٥١ ) واللفظ له ، وابن خزيمة ( ٢٩٧٢ ) ، والحاكم ( ٤٧٨/١ ) عن سيدنا عبد الله بن عمر رضي الله عنهما : أنه كان يرمي الجمرة الدنيا بسبع حصيات ، يكثر على إثر كل حصاة ، ثم يتقدَّم حتى يسهل ، فيقوم مستقبل القبلة ، فيقوم طويلاً ويدعو ويرفع يديه ، ثم يرمي الوسطى ، ثم يأخذ ذات الشمال فيستهل ، ويقوم مستقبل القبلة ، فيقوم طويلاً ، ويدعو ويرفع يديه ، ويقوم طويلاً ، ثم يرمي جمرة ذات العقبة من بطن الوادي ، ولا يقف عندها ، ثم ينصرف ، فيقول : ( هكذا رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يفعل ) .  
(٢) الشرح الكبير ( ٤٤٢/٣ ) ، وفي هامش الأصل : ( بلغ مقابلة بالمسجد الحرام النبوي بالروضة الشريفة ) .

(٣) ما ذكره الشارح رحمه الله تعالى هنا في رمي أيام التشريق من استقبال الجمرة عند الرمي بكيفيته التي أوردتها . . تقدم مثله في رمي يوم النحر ( ٣٢٩/٣ ) بإبدال عرفة بـ ( منى ) ولم يشر الشارح رحمه الله تعالى هنا ولا هناك إلى أن استحباب استقبال جمرة العقبة - على خلاف في كيفيته بين الرافعي والنووي رحمهما الله تعالى - مختصُّ برمي يوم النحر ، أما في رمي بقية أيام التشريق كما هنا . . فقد اتفقا على استحباب استقبال القبلة في رمي جمرة ←

وَيَقِفُ قَدْرَ سُورَةِ (الْبَقَرَةِ) يَدْعُو اللَّهَ تَعَالَى ، ثُمَّ يَرْمِي الْجَمْرَةَ الْوُسْطَى ،  
وَيَقِفُ وَيَدْعُو اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ ؛ كَمَا ذَكَرْنَا ، ثُمَّ يَرْمِي الْجَمْرَةَ الثَّالِثَةَ ؛ وَهِيَ  
جَمْرَةُ الْعَقَبَةِ ، وَلَا يَقِفُ عِنْدَهَا .....

( ويقف ) بعد الرمي مستقبل القبلة متقدماً عنها ، وينحرف قليلاً ، ويجعلها  
في قفاه [ ويقف ] في موضع بحيث لا يصيبه المتطاير من الحصى الذي يُرمى ،  
ويمكث ( قدر سورة « البقرة » ) يذكر الله ، و( يدعو الله تعالى ) بما أحبَّ من  
أُمُور الآخرة والدنيا .

\* \* \*

( ثم يرمي الجمرة الوسطى ) ويجعلها عن يمينه ، ( ويقف و ) يذكر الله  
تعالى ، و( يدعو الله عزَّ وجلَّ ؛ كما ذكرنا ) قال في « المجموع » : ( إلا أنه لا  
يتقدَّم عن يساره ، بخلاف ما فعل في الأولى ؛ لأنه لا يمكنه ذلك فيها ، بل  
يقف في بطن المسيل ؛ بحيث لا يصيبه الحصى ) (١) .

( ثم يرمي الجمرة الثالثة ؛ وهي جمرة العقبة ، ولا يقف عندها ) لضيق  
مكانها ؛ للاتباع في ذلك كله ، رواه البخاري وغيره (٢) .

→ العقبة كبقية الجمار ، وعبارة الشارح رحمه الله تعالى هي عبارة شيخ الإسلام زكريا الأنصاري  
في « أسنى المطالب » ( ٤٩٧/١ ) إلا أنه قيدها بيوم النحر ، قال : ( « وأن يستقبل يوم النحر »  
في رميه « الجمرة والقبلة على يساره » وعرفه على يمينه « و » أن « يستقبل القبلة في رمي أيام  
التشريق » ) انتهى ، وقال الشارح رحمه الله تعالى في « مغني المحتاج » ( ٧٢٩/١ ) في رمي  
يوم النحر : ( أما في أيام التشريق .. فقد اتفقا على استقبال الكعبة ؛ كما في بقية الجمرات ) .

(١) المجموع ( ٢١٠/٨ - ٢١١ ) .

(٢) تقدم ذكره وتخريجه قريباً ( ٣٤٢/٣ ) .

وَمَنْ عَجَزَ عَنِ الرَّمْيِ .. اسْتَنَابَ مَنْ يَزْمِي عَنْهُ ، وَيَكْبِّرُ هُوَ ..

ويسنُّ له أن يصلي الخمس مع الجماعة في مسجد الخيف ، ويكثر فيه من الصلاة ، ويصلي عند الأحجار التي أمام المنارة .

### [ الاستنابة في الرمي ]

( ومن عجز عن الرمي ) لعلَّ لا يُرَجَى زوالها قبل فوت وقت الرمي ؛ كمرضٍ وحبسٍ ولو بحقٍ خلافاً لابن الرفعة <sup>(١)</sup> - نعم ؛ إن حُبسَ بدينٍ يقدر عليه فليس بعاجزٍ - .. ( استناب من يرمي عنه ) وجوباً ؛ كما قال الإسني : ( إنه المتَّجه ) <sup>(٢)</sup> ، فيناوله الحصى ( ويكبِّر هو ) عند رمي النائب ، ولا ينزل النائب بإغماء المستناب ؛ كما لا ينزل عنه وعن الحج بموته ، ولأن الإغماء زيادة في العجز المبيح للإنابة ، فلا يكون مُفسِداً لها ، وفارق سائر الوكالات : بوجوب الإذن هنا .

فلو [ برئ ] <sup>(٣)</sup> في الوقت بعد الرمي .. لم تلزمه الإعادة ، لكنها تسنُّ .

وأما إغماء النائب .. فظاهر كلامهم : أنه ينزل به ، وهو القياس ، ولا يصح رميه عنه إذا / كان مُحَرِّماً إلا بعد رميه عن نفسه ، وإلا .. وقع عنها .

(١) كفاية النبيه ( ٤٩٠/٧ ) .

(٢) المهمات ( ٣٨٧/٤ ) .

(٣) في الأصل : ( نوى ) ، والتصويب من « أسنى المطالب » ( ٤٩٩/١ ) ، وقوله : ( برئ ) أي : من العذر المبيح للاستنابة .

وَلَا يُجْزَى الرَّمْيُ إِلَّا بِالْحَجَرِ ، وَالْأُولَى : أَنْ يَكُونَ كَحَصَى الْخَذْفِ . . . . .

### [ شروط الرمي ]

( ولا يجزئ الرمي إلا بالحجر ) ولو ياقوتاً ، وحجر حديد ، وحجر نورة لم يطبخ ، وبللور وعقيق ، وحجر ذهب وفضة ؛ لحديث مسلم : « عليكم بحصى الخذف الذي يرمى به الجمرة »<sup>(١)</sup> ، ولأنه صلى الله عليه وسلم رمى بالحصى وقال : « بمثل هذا فارموا » رواه النسائي وغيره ، وقال الحاكم : ( صحيح على شرط الشيخين )<sup>(٢)</sup> .

وخرج بـ ( الحجر ) : الرمي باللؤلؤ ، وتبر الذهب والفضة ، والإثمذ ونحوه ممّا لا يُسمّى حجراً ؛ كنورة وزرنيخ ، ومدرّ وجصّ ، وأجرّ وخزف وملح ، وجواهر منطبعة من ذهب وفضة ، ونحاس ورصاص وحديد .



( والأولى ) أي : والسنة : الرمي بطاهر ، و( أن يكون كحصى الخذف ) بالخاء والذال المعجمتين ؛ وهو قدر الباقلاء ؛ وذلك لخبر مسلم السابق<sup>(٣)</sup> ، ودونه وفوقه مكروه ؛ لمخالفته السنة المؤكدة ، وللنهي عن الرمي بما فوقه في خبر النسائي وغيره<sup>(٤)</sup> ، ولكنه يجزئ ؛ لوجود الرمي بحجر .



(١) صحيح مسلم ( ١٢٨٢ ) عن سيدنا الفضل بن عباس رضي الله عنهما .

(٢) المستدرك على الصحيحين ( ٤٦٦/١ ) ، المجتبى ( ٢٦٨/٥ ) ، وأخرجه ابن خزيمة

( ٢٨٦٧ ) ، وابن حبان ( ٣٨٧١ ) عن سيدنا عبد الله بن عباس رضي الله عنهما .

(٣) تقدم تخريجه قريباً .

(٤) المجتبى ( ٢٦٨/٥ ) واللفظ له ، وأخرجه ابن خزيمة ( ٢٨٦٧ ) ، وابن حبان ( ٣٨٧١ ) عن ←

وَلَا يَجُوزُ رَمِي الْجِمَارِ إِلَّا مُرْتَبًّا .....

( ولا يجوز ) أي : لا يصح ( رمي الجمار إلا مرتباً ) بأن يبدأ بالجمرة الأولى ؛ وهي التي تلي مسجد الخيف ، ثم الوسطى ، ثم جمرة العقبة ؛ للاتباع ، رواه البخاري <sup>(١)</sup> ، مع خبر : « خذوا عني مناسككم » <sup>(٢)</sup> ، ولأنه نسكٌ يتكرّر فيشترط فيه الترتيب ؛ كما في السعي ، فلا يُعتدُّ برمي الثانية قبل تمام الأولى ، ولا بالثالثة قبل تمام [الأولين] <sup>(٣)</sup> .

ويُشترط أن يرمي كلّاً منها بسبع من الحصيات ؛ كما مرّ ، فإن ترك حصاةً وشكّ في محلّها من الثلاث .. جعلها من الأولى احتياطاً ، فيرمي بها إليها ، ويعيد رمي الجمرتين الأخريين ؛ إذ الموالاة بين الرمي في الجمرات لا تجب ، وإنّما تسنُّ ؛ كما في الطواف ، وصرف الرمي بالنية لغير النسك ؛ كأن رمى إلى شخصٍ أو دابةٍ في الجمرة .. كصرف الطواف [بها] إلى غيره ، فينصرف إلى غيره ، بخلاف الوقوف ؛ كما مرّ ، فإنه لا يقبل الصرف ؛ لأنه لا يُتقرَّب به وحده ، بخلاف الطواف ، والرمي به أشبه ؛ لأنه يقصد في العادة وفي العبادة إلى

→ سيدنا عبد الله بن عباس رضي الله عنهما : قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم غداة العقبة وهو على راحلته : « هات ، القط لي » ، فلقطت له حصيات هنّ حصى الخذف ، فلما وضعتهم في يده ، قال : « بأمثال هؤلاء ، ولياكم والغلو في الدين ، فإنّما أهلك من كان قبلكم الغلو في الدين » .  
(١) صحيح البخاري ( ١٧٥١ ) عن سيدنا عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ، وقد تقدم ذكره قريباً ( ٣٤٢/٣ ) .

(٢) أخرجه مسلم ( ١٢٩٧ ) عن سيدنا جابر بن عبد الله رضي الله عنهما ، وقد تقدم مراراً ، وانظر ( ٢٧٧/٣ ) .

(٣) في الأصل : ( الثانية ) ، والتصويب من « روضة الطالبين » ( ٥٧٨/٢ ) ، و« أسنى المطالب » ( ٤٩٧/١ ) .



وَلَا يَجُوزُ إِلَّا بَعْدَ الزَّوَالِ .....

رمي العدو ، فهو ممّا يتقرّب به وحده كالطواف ، وأما السعي .. فالظاهر - كما قاله بعضهم - : أنه كالوقوف .

\* \* \*

( ولا يجوز إلا بعد الزوال ) في كل يومٍ من أيام التشريق ؛ للاتباع ، رواه مسلم<sup>(١)</sup> ، ويشتَرَط قصد الجمرة بالرمي ، فلو رمى إلى غيرها ؛ كأن رمى في الهواء فوق في المرمى .. لم يكف .

وقضية كلامهم : أنه لو رمى إلى العَلَم المنسوب في الجمرة ، أو الحائط التي بجمرة العقبة ؛ كما يفعله كثيرٌ من الناس ، فأصابه ثم وقع في المرمى .. لا يجزئ ، قال المحب الطبري : ( وهو الأظهر عندي ، ويَحْتَمَل أنه يجزئه ؛ لأنه حصل فيه بفعله مع قصد الرمي الواجب عليه )<sup>(٢)</sup> ، قال الزركشي : ( والثاني من احتماليه : أقرب )<sup>(٣)</sup> .

قلت : بل الأقرب إلى كلامهم : الأول<sup>(٤)</sup> .

\* \* \*

(١) صحيح مسلم (٣١٤/١٢٩٩) عن سيدنا جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال : ( رمى رسول الله صلى الله عليه وسلم الجمرة يوم النحر ضحىً ، وأما بعد .. فإذا زالت الشمس ) .

(٢) انظر « المهمات » ( ٣٨٤/٤ ) .

(٣) انظر « أسنى المطالب » ( ٤٩٨/١ ) .

(٤) أي : عدم الإجزاء ، وهو كذلك في « مغني المحتاج » ( ٧٣٨/١ ) وفاقاً لابن حجر الهيتمي في « تحفة المحتاج » ( ١٣٥/٤ ) ، وخلافاً للشمس الرملي في « نهاية المحتاج » ( ٣١٣/٣ ) ، ووالده الشهاب الرملي في « حاشيته على أسنى المطالب » ( ٤٩٨/١ ) ، وانظر « حاشية الترمسي على المنهج القويم » ( ٣٤٩/٦ ) .

.....

قال الطبري : ( ولم يذكروا في المرمى حداً معلوماً ، غير أن كل جمرة عليها عَلَمٌ فينبغي أن يرمي تحته على الأرض ، ولا يبعد عنه احتياطاً ، وقد قال الشافعي رضي الله تعالى عنه : /الجمرة مجتمع الحصى لا ما سال من الحصى ، فمن أصاب مجتمعه .. أجزاءه ، ومن أصاب سائله .. لم يجزه (١) . وحده بعضهم فقال : ( موضع الرمي : ثلاثة أذرع من سائر الجوانب ، إلا في جمرة العقبة ؛ فليس لها إلا وجهٌ واحدٌ ) انتهى ، وهو قريبٌ مما تقدّم . ولا يضرُّ كون الرامي فيها ، فلو وقف بطرفٍ منها ورمى إلى طرفٍ آخر .. كفى ؛ لحصول اسم الرمي .

\* \* \*

ويُشترط إصابة المرمى يقيناً ، فلو شكَّ فيها .. لم يكفٍ ؛ لأن الأصل : عدم الوقوع فيه وبقاء الرمي عليه . لا بقاء الحجر فيه (٢) ، فلا يضرُّ تدحرجه وخروجه بعد الوقوع فيه ؛ لوجود الرمي وحصول الحجر فيه .

\* \* \*

ويُشترط كون الرمي بهيئة [ الرمي باليد ] للاتباع (٣) ، لا بقوسٍ ورجلٍ ، قال في « المجموع » : ( لعدم انطلاق اسم الرمي على ذلك ) (٤) ، ولا بالرمي

(١) انظر « المهمات » ( ٣٨٤/٤ ) .

(٢) معطوف على قوله : ( ويُشترط إصابة المرمى ... ) .

(٣) أخرجه البخاري ( ١٧٥١ ) ، وابن خزيمة ( ٢٩٧٢ ) عن سيدنا عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ، وقد تقدم ذكره ( ٣٤٢/٣ ) .

(٤) المجموع ( ١٧٥/٨ ) .

.....

بالمقلع على ما هو ظاهر كلامهم ، ولا بوضع الحجر في المرمى ؛ لأن المأمور به الرمي ، فلا بدّ من صدق الاسم عليه .

واستشكل هذا : بالاكْتفاء في مسح الرأس بوضع اليد مبلولة عليه ، وفرق : بأن مبنى الحج على التعمّد ، وبأن الواضع هنا لم يأت بشيء من أجزاء الرمي ، بخلاف ما هناك فيهما .

\* \* \*

ولو رمى الحجر فأصاب شيئاً ؛ كأرضٍ أو محملاً أو عُتقٍ بغيرٍ ، فارتدّ إلى المرمى لا بحركة ما أصابه .. أجزاءه ؛ لحصوله في المرمى بفعله بلا معاونية ، بخلاف ما لو ارتدّ بحركة ما أصابه ؛ بأن حرّك المحملَ صاحبه فنفضه ، أو تحرّك البعير فدفعه [ فوقع ] في المرمى .

ويجزئ الحجر لو ردّه الريح إلى المرمى ، أو تدرّج إليه من الأرض ؛ لحصوله فيه لا بفعل غيره ، ولا أثر لردّ الريح ؛ لأن الجو لا يخلو عنها ، بخلاف ما لو [ تدرّج ]<sup>(١)</sup> من ظهر بغيرٍ ونحوه ؛ كعنقه ومحملاً .. فلا يكفي ؛ لاحتمال تأثره به .

\* \* \*

ولا يسنّ أن يرمي بهيئة الخذف ؛ بأن يضع الحصى على بطن إبهامه ويرميه برأس السبابة .

(١) في الأصل : ( تدرّجت ) ، والتصويب من سياق العبارة ؛ فقد ذكر الشارح رحمه الله تعالى الضمائر ؛ لعودها على ( الحجر ) .

فَإِنْ تَرَكَ الرَّمْيَ .....

قال النووي : ( وفيه وجهٌ جزم به الرافعي أنه يرمي بها ، وهو ضعيفٌ ،  
والصحيح الأول )<sup>(١)</sup> .

[ ما يترتب على ترك الرمي ]

( فإن ترك الرمي ) كله أو بعضه ، عمداً أو سهواً . . تداركه في باقي [ أيام ]  
التشريق ، أداءً بالنص في الرعاء وأهل السقاية<sup>(٢)</sup> ، و [ بالقياس ]<sup>(٣)</sup> في  
غيرهم ، وإنما وقع أداءٌ ؛ لأنه لو وقع قضاءً . . [ لَمَّا ] دخله التدارك ؛ كالوقوف  
بعد فواته ، ولأن صحته مؤقتةٌ بوقتٍ محدودٍ ، والقضاء [ ليس ] كذلك .

والترتيب في الرمي المتروك ورمي يوم التدارك واجبٌ ؛ رعايةً للترتيب في  
الزمان ؛ كرعايته في المكان بناءً على أنه أداءٌ ، فإن خالف . . وقع عن القضاء ؛ لأن  
مبنى الحج على تقدُّم الأولى فالأولى ، [ وبذلك عُلِمَ ]<sup>(٤)</sup> : أنه لو رمى إلى كل  
جمرة أربع عشرة حصاةً ؛ سبعاً عن أمسه وسبعاً عن يومه . . لم يجزه عن يومه .

(١) المجموع ( ١٧٢/٨ ) .

(٢) أخرج ابن خزيمة ( ٢٩٧٥ ) واللفظ له ، وابن حبان ( ٣٨٨٨ ) عن سيدنا عاصم بن عدي  
العجلاني رضي الله عنه : ( أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رخص للرعاء أن يرموا بالليل ،  
وأن يجمعوا الرمي ) ، وأخرج البخاري ( ١٧٤٥ ) واللفظ له ، ومسلم ( ١٣١٥ ) عن سيدنا  
عبد الله بن عمر رضي الله عنهما : ( أن العباس رضي الله عنه استأذن النبي صلى الله عليه  
وسلم ؛ ليبيت بمكة ليالي منى من أجل سقايته ، فأذن له ) .

(٣) في الأصل : ( بالسقاية ) ، والتصويب من « أسنى المطالب » ( ٤٩٦/١ ) ، و« مغني  
المحتاج » ( ٧٣٩/١ ) .

(٤) في الأصل : ( بذلك وعلم ) ، والتصويب من « أسنى المطالب » ( ٤٩٦/١ ) .

حَتَّى مَضَتْ أَيَّامُ التَّشْرِيقِ .. لَزِمَهُ دَمٌ ، فَإِنْ تَرَكَ حَصَاةً .. فَفِيهِ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ ؛  
أَحَدُهَا : يَلْزِمُهُ ثُلُثُ دَمٍ ، .....

ويجوز رمي التدارك قبل الزوال وليلاً ؛ كما جزم به في الأولى في  
« الروضة »<sup>(١)</sup> ، واقتضاه فيها نصُّ الشافعي<sup>(٢)</sup> ، وفي الثانية ابن الصباغ<sup>(٣)</sup> ،  
وابن الصلاح والنووي في « مناسكهما »<sup>(٤)</sup> ، ونصَّ عليه الشافعي<sup>(٥)</sup> ، خلافاً  
للإسنوي وابن المقرئ في « روضه » في منعهما ذلك<sup>(٦)</sup> .

\* \* \*

فإن لم يتدارك/الرمي ( حتى مضت أيام التشريق .. لزمه دمٌ ) بتركه رمي  
ثلاث رمياتٍ فأكثر ، ولا يلزمه فيما لو زاد في الترك على الثلاث شيءٌ غير  
الدم ، حتى إنه يلزمه دمٌ واحدٌ بترك يوم النحر وأيام منى ؛ لاتحاد جنس الرمي ،  
فأشبهه حلق الرأس وإن كان رمي كل يومٍ عبادةً برأسها .

\* \* \*

( فإن ترك حصاةً ) أي : رميةً من آخر رمي أيام التشريق .. ( ففيه ثلاثة  
أقوالٍ ) كما في إزالة شعرة واحدة ، ( أحدها : يلزمه ثلث دمٍ ) لأنه يلزمه في  
الثلاث دمٌ .

(١) روضة الطالبين ( ٥٧٧/٢ ) .

(٢) الأم ( ٥٥٨/٣ ) .

(٣) الشامل ( ص ٦٤٩ - ٦٥٠ ) رسالة جامعية .

(٤) الإيضاح في مناسك الحج والعمرة ( ص ٢٦٤ ) ، وانظر « المهمات » ( ٣٩٠/٤ ) .

(٥) الأم ( ٥٥٨/٣ ) .

(٦) المهمات ( ٣٨٧/٤ ) ، روض الطالب ( ٢٠٤/١ - ٢٠٥ ) .

وَالثَّانِي : مُدٌّ ، وَالثَّالِثُ : دِرْهَمٌ . وَيَبِيتُ بِهَا فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ . . . . .

( والثاني ) وهو الأظهر : ( مُدٌّ ) من طعام ، وفي ترك الحصاتين منه مدّان ؛ كالشعرة والشعرتين ؛ لعسر تبعض الدم ، والشرع قد عدل الحيوان بالطعام في جزاء الصيد وغيره ، والرمية الواحدة هي النهاية في القلّة ، والمدُّ أقلُّ ما وجب في الكفارات ، فقُوِلت به .

( والثالث ) : في ترك الرمية الواحدة ( درهمٌ ) وفي الرميتين درهمان ؛ لعسر تبعض الدم ؛ كما مرَّ .

أما إذا ترك حصاةً أو حصاتين من غير آخر أيام التشريق . . فإنه يلزمه دمٌ ؛ لبطلان ما بعده ، حتّى يأتي به ؛ لوجوب الترتيب بين الجمرات ؛ كما تقدّم .

### [ المبيت بمنى ليالي التشريق ]

( ويبيت ) وجوباً ( بها ) أي : بمنى ( في ) ليالي ( أيام التشريق ) للاتّباع<sup>(١)</sup> ، والواجب : مبيت معظم كل ليلة ؛ كما لو حلف لا يبيت بمكانٍ . . لا يحث إلا بمبيته معظم الليل ، وإنّما اكتُفِيَ بساعةٍ في نصفه

(١) أخرج ابن خزيمة ( ٢٩٥٦ ) ، وابن حبان ( ٣٨٦٨ ) واللفظ له عن سيدتنا أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها قالت : ( أفاض رسول الله صلى الله عليه وسلم حين صلى الظهر ، ثم رجع إلى منى ، فأقام بها أيام التشريق الثلاث يرمي الجمار حتّى تزول الشمس ؛ بسبع حصيات كل جمرة ، ويكبر مع كل حصاةً تكبيرة يقف عند الأولى ، وعند الوسطى بطن الوادي ، فيطيل المقام ، وينصرف إذا رمى الكبرى ولا يقف عندها ، وكانت الجمار من آثار إبراهيم صلوات الله عليه ) .

فَإِنْ تَرَكَ الْمَبِيتَ فِي اللَّيَالِي الثَّلَاثِ .. لَزِمَهُ دَمٌ فِي أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ ، وَفِي  
الْلَّيْلَةِ الْأَقْوَالُ الثَّلَاثَةُ فِي الْحَصَاةِ .....

الثاني بمزدلفة - كما مرَّ<sup>(١)</sup> - لأن نصَّ الشافعي وقع فيها بخصوصها<sup>(٢)</sup> .  
وهذه الأيام هي المعدودات ، وأما المعلومات .. فهي العشر الأول من ذي  
الحِجَّة ، وسُمِّيت هذه : أيام التشريق ؛ لإشراق نهارها بنور الشمس ، وليلها  
بنور القمر ، وقيل : لأن الناس يشرقون اللحم فيها في الشمس .

[ ما يترتب على ترك المبيت بمنى ]

( فإن ترك المبيت في الليالي الثلاث ) عمداً أو سهواً .. ( لزمه دمٌ في  
أحد القولين ) وهو الأظهر ؛ بناءً على أنه واجبٌ ، والثاني : لا يلزمه بناءً على  
أنه سنة .

( وفي ) ترك مبيت ( الليلة ) الواحدة واللَّيْلَتَيْنِ ( الأقوال الثلاثة في الحصاة )  
والحصاتين ، أظهرها : يلزمه مدٌّ في ترك مبيت ليلةٍ ، ومدَّان في ليلتين ، وإنَّما  
لم يتعدَّد الدم في ترك مبيت الليالي ؛ لأنَّ المبيت كله عبادةٌ واحدةٌ .



ولو ترك مبيت ليلتين ، ونفر قبل الثالثة .. وجب عليه دمٌ ؛ لتركه جنس  
المبيت ، ولو ترك الثلاث مع ليلة مزدلفة .. لزمه دمان ؛ لاختلاف المبيتين  
مكاناً .

(١) انظر ما تقدم (٣/٣٢٠) .

(٢) الأم (٣/٥٤٩) .

وَيَجُوزُ لِأَهْلِ سِقَايَةِ الْعَبَّاسِ .....

### [ أَعْذار ترك المبيت بمنى ]

هكذا كله في غير المعذور ، وأما المعذور .. فقد شرع في ذكره فقال :  
( ويجوز لأهل سقاية العباس ) وهي - بكسر السين - : موضعٌ بالمسجد الحرام ،  
يُسْقَى فيه الماء ، ويُجْعَل في حياضٍ يُسَبَّل للشاربين .. أن يدعوا المبيت ليالي  
منى ؛ أي : ليلة المزدلفة ؛ كما سيأتي ، ويجوز لهم ذلك ولو خرجوا بعد  
الغروب - كما سيأتي <sup>(١)</sup> - وكانت السقاية محدثة ؛ لأنه <sup>(٢)</sup> صلى الله عليه وسلم  
( رَخَّص للعباس أن يبيت بمكة ليالي منى لأجل السقاية ) رواه الشيخان <sup>(٣)</sup> ،  
وغير العباس ممن / هو من أهل السقاية في معناه وإن لم يكن عباسياً .

ب/٢٨٠

وما تقرّر في السقاية الحادثة هو المعتمد ؛ كما صحّحه النووي وإن خالفه  
بعض المتأخرين ، قال في « مجموعه » : ( كانت السقاية في يد قصي بن كلاب ،  
ثم ورثها منه ابنه عبد مناف ، ثم منه ابنه هاشم ، ثم منه ابنه عبد المطلب ،  
ثم منه ابنه العباس ، ثم منه ابنه عبد الله ، ثم منه ابنه علي ، ثم واحدٌ بعد  
واحدٍ ) انتهى <sup>(٤)</sup> .

\* \* \*

وهذه السقاية وظيفّة لبني العباس خاصة - استحقّوها بتولية النبي

(١) انظر ما سيأتي قريباً ( ٣٥٦/٣ ) .

(٢) هذا دليل لقوله في المتن : ( ويجوز لأهل سقاية العباس ) .

(٣) صحيح البخاري ( ١٧٤٥ ) ، صحيح مسلم ( ١٣١٥ ) عن سيدنا عبد الله بن عمر

رضي الله عنهما ، وقد تقدم ذكره قريباً ( ٣٥٠/٣ ) .

(٤) المجموع ( ٢٢٣/٨ ) .



وَرِعَاءِ الْإِبِلِ أَنْ يَدْعُوا الْمَبِيتَ لِيَالِي مَنِيَّ ، وَيَزْمُوا يَوْمًا ، وَيَدْعُوا يَوْمًا ثُمَّ  
يَزْمُوا مَا فَاتَهُمْ .....

صلى الله عليه وسلم<sup>(١)</sup> - وذريته عطاءً عاماً إلى يوم القيامة ؛ كما أعطاهم  
الخلافة من أثناء القرن الثاني إلى نزول عيسى عليه الصلاة والسلام ، وكما  
أعطى بني شيبه سدانة الكعبة ، وكما أعطى تميم الداري وذريته قرية عينون ،  
( ورعاء الإبل ) بكسر الراء وبالمد : جمع راعٍ ؛ كصاحبٍ وصحابٍ ( أن يدعوا  
المبيت ليليالي مني ) وليلة المزدلفة إذا خرجوا قبل الغروب ؛ كما سيأتي ؛  
لأنه صلى الله عليه وسلم ( رخص لرعاء الإبل أن يتركوا المبيت بمنى ) رواه  
الترمذي وقال : ( حسنٌ صحيحٌ )<sup>(٢)</sup> ، وقيس بمنى مزدلفة ، ( ويرموا ) أي :  
أهل السقاية والرعاء ( يوماً ) أي : يوم النحر ( ويدعوا يوماً ) أي : يوم القر ؛  
أي : لهم ذلك ، ( ثم يرموا ) في تاليه قبل رميه ( ما فاتهم ) لا رمي يومين  
متواليين ؛ كما أفهمه كلامه ، فلو نفروا بعد الرمي يوم النحر . . عادوا في ثاني  
التشريق ، أو اليوم الأول . . عادوا في الثالث ، ولهم أن ينفروا مع الناس .

واعلم : أن المنع من تأخير رمي يومين متواليين هو بالنسبة لوقت الاختيار ،  
والا . . فقد مرَّ أن وقت الجواز يمتدُّ إلى آخر أيام التشريق ، فقول « المجموع » :  
( قال الروياني وغيره : لا يُرخص للرعاء في ترك رمي يوم النحر )<sup>(٣)</sup> ؛ أي :

(١) أخرجه الحاكم ( ٣٣٢/٣ ) ، والبزار في « مسنده » ( ٨٩٥ ) ، وأبو يعلى في « مسنده »  
( ٣١٠ ) عن سيدنا علي بن أبي طالب رضي الله عنه .

(٢) سنن الترمذي ( ٩٥٥ ) عن سيدنا عاصم بن عدي العجلاني رضي الله عنه .

(٣) المجموع ( ٢٢٦/٨ ) .

فَإِنْ أَقَامَ الرِّعَاءُ حَتَّى غَرَبَتِ الشَّمْسُ . . لَمْ يَجْزْ لَهُمْ أَنْ يَخْرُجُوا حَتَّى يَبِيتُوا ، وَيَجُوزُ لِأَهْلِ السَّقَايَةِ أَنْ يَدْعُوا الْمَبِيتَ بِمَنْىً وَإِنْ أَقَامُوا إِلَى الْغُرُوبِ . وَمَنْ تَرَكَ الْمَبِيتَ لِعَبْدٍ أَبَقَ ، أَوْ أَمْرٍ يَخَافُ فَوْتَهُ . . كَانَ كَالرِّعَاءِ وَأَهْلِ السَّقَايَةِ .....

في تأخيرهِ . . محمولٌ على أنه لا يُرَخَّصُ له في الخروج عن وقت الاختيار .

\* \* \*

( فَإِنْ أَقَامَ الرِّعَاءُ ) بِمَنْىً أَوْ الْمَزْدَلِفَةَ ( حَتَّى غَرَبَتِ الشَّمْسُ . . لَمْ يَجْزْ لَهُمْ أَنْ يَخْرُجُوا ) تِلْكَ اللَّيْلَةَ ( حَتَّى يَبِيتُوا ) وَيَرْمُوا مِنَ الْغَدِ بِمَنْىً ، وَقَدْ مَرَّ حَكْمُ مَبِيتِ مَزْدَلِفَةَ وَمَنْىً ، فَإِنْ خَرَجُوا قَبْلَ الْغُرُوبِ . . سَقَطَ الدَّمُ عَنْهُمْ .  
وَصُورَةُ الْخُرُوجِ قَبْلَ الْغُرُوبِ فِي مَبِيتِ مَزْدَلِفَةَ : أَنْ يَأْتِيَهَا قَبْلَ الْغُرُوبِ ، ثُمَّ يَخْرُجُ مِنْهَا حِينَئِذٍ عَلَى خِلَافِ الْعَادَةِ .

\* \* \*

( وَيَجُوزُ لِأَهْلِ السَّقَايَةِ ) وَلَوْ مُحَدَّثَةً كَمَا مَرَّ ( أَنْ يَدْعُوا الْمَبِيتَ بِمَنْىً وَإِنْ أَقَامُوا إِلَى الْغُرُوبِ ) وَإِنَّمَا قَيَّدَ فِي الرِّعَاءِ بِقَبْلِ الْغُرُوبِ وَلَمْ يُقَيَّدَ فِي أَهْلِ السَّقَايَةِ ؛ لِأَنْ عَمَلَ أَهْلِ السَّقَايَةِ بِاللَّيْلِ ، بِخِلَافِ الرِّعَاءِ .

\* \* \*

( وَمَنْ تَرَكَ الْمَبِيتَ لِعَبْدٍ ) أَيْ : لَطَلَبِ عَبْدٍ ( أَبَقَ ) بَفَتْحِ الْبَاءِ أَفْصَحَ مِنْ كَسْرِهَا ، ( أَوْ أَمْرٍ يَخَافُ فَوْتَهُ ) لَوْ اشْتَغَلَ بِالْمَبِيتِ ، أَوْ خَافَ عَلَى نَفْسِهِ أَوْ مَالِهِ أَوْ ضِيَاعٍ مَرِيضٍ بَتَرِكَ تَعَهُّدِهِ ، أَوْ كَانَ بِهِ مَرَضٌ يَشْقُوقُ مَعَهُ الْمَبِيتَ أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ . . ( كَانَ كَالرِّعَاءِ وَأَهْلِ السَّقَايَةِ ) فِي جَوَازِ ذَلِكَ لَهُ مِنْ

عَلَى الْمَنْصُوصِ . ثُمَّ يَخْطُبُ الْإِمَامُ فِي الْيَوْمِ الثَّانِي مِنْ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ  
بَعْدَ صَلَاةِ الظُّهْرِ ، يُودِّعُ الْحَاجَّ ، وَيُعَلِّمُهُمْ جَوَازَ النَّفَرِ .....

1/281

غير دم/ ( على المنصوص )<sup>(١)</sup> وإن نفر بعد الغروب ؛ كما يُؤْخَذُ من التشبيه  
بأهل السقاية ، وصرَّح به في « الروضة »<sup>(٢)</sup> ، وفي وجهه : أنه يمتنع عليهم  
ترك المبيت ؛ قصرًا للرخصة على مورد النص .

### [ خطبة الوداع ]

( ثم يخطب الإمام ) أو نائبه ( في اليوم الثاني من أيام التشريق ) بمنى  
( بعد صلاة الظهر ) خطبة كخطبة يوم النحر ؛ للاتباع ، رواه أبو داود بإسنادٍ  
صحيح<sup>(٣)</sup> ، ( يودِّعُ الْحَاجَّ وَيُعَلِّمُهُمْ ) فيها ( جواز النفر ) فيه ، وما بعده  
من طواف الوداع وغيره ، وبأمرهم بختم الحج بطاعة الله ، ويحثُّهم على  
الاستقامة ، وأن يكونوا بعد الحج خيرًا ممَّا كانوا قبله ، قال في « المجموع » :  
( قال الماوردي : وتُسَمَّى هذه : خطبة الوداع )<sup>(٤)</sup> ؛ أي : لأنها آخر الخطب  
الأربع ، قال الماوردي : ( ولو أراد الإمام أن ينفر النفر الأول . . فله أن يخطب  
قبل الزوال لتعجيل النفر )<sup>(٥)</sup> .

(١) انظر « المجموع » ( ٢٥٥/٨ ) ، و« كفاية النبي » ( ٥١٤/٧ ) .

(٢) روضة الطالبين ( ٥٧٥/٢ ) .

(٣) سنن أبي داود ( ١٩٤٧ ) عن رجلين من بني بكر رضي الله عنهما قالا : ( رأينا رسول الله  
صلى الله عليه وسلم يخطب بين أوسط أيام التشريق ونحن عند راحلته ، وهي خطبة رسول الله  
صلى الله عليه وسلم التي خطب بمنى ) .

(٤) المجموع ( ٢٢٦/٨ - ٢٢٧ ) .

(٥) الحاوي الكبير ( ٢٦٩/٥ ) .

فَمَنْ نَفَرَ قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ .. سَقَطَ عَنْهُ الرَّمْيُ فِي الْيَوْمِ الثَّالِثِ .....

### [ النفر الأول ]

( فمن نفر ) في اليوم الثاني ؛ أي : ذهب إلى الخروج من منى ( قبل غروب الشمس ) من هذا اليوم ولو قبل انفصاله من منى ، بعد رميه ، وبات الليلتين قبله أو ترك مبيتها لعذرٍ ممّا مرّ . . جاز له ، (و) سقط عنه الرمي في اليوم الثالث ) وهو إحدى وعشرون حصاة ، فيطرحها أو يدفعها لمن يرمي بها ، ولا ينفر بها ، وما يفعله الناس من دفنها . . لا أصل له ، وسقط عنه أيضاً المبيت في ليلته ، ولا دم عليه ولا إثم ، قال تعالى : ﴿ فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ ﴾ <sup>(١)</sup> .

أما من لم يبت الليلتين قبله ، ولم يكن معذوراً . . فإنه لا يسقط عنه مبيت الليلة الثالثة ، ولا رمي يومها ؛ كما نقله في « المجموع » عن الروياني عن الأصحاب وأقرّه <sup>(٢)</sup> ، وكذا لو نفر بعد المبيت وقبل الرمي ؛ كما يفهمه تقييد « المنهاج » كـ « أصله » و« الشرحين » بـ ( بعد الرمي ) <sup>(٣)</sup> ، وبه صرح العمراني عن الشريف العثماني ، قال : ( لأن هذا النفر غير جائز ) <sup>(٤)</sup> ، قال المحب الطبري : ( وهو صحيحٌ متّجهٌ ) <sup>(٥)</sup> ، قال الزركشي :

(١) سورة البقرة : ( ٢٠٣ ) .

(٢) المجموع ( ٢٢٦/٨ ) ، بحر المذهب ( ٢٢٩/٥ ) .

(٣) منهاج الطالبين ( ص ٢١٣ ) ، المحرر ( ٤٣٨/١ ) ، الشرح الكبير ( ٤٣٦/٣ ) ، الشرح الصغير ( ق ١٥٠/٢ - ١٥١ ) مخطوط .

(٤) البيان ( ٤٦٦/٤ ) .

(٥) انظر « المهمات » ( ٣٨١/٤ ) .

وَمَنْ لَمْ يَنْفِرْ حَتَّى غَرَبَتِ الشَّمْسُ .. لَمْ يَسْقُطْ عَنْهُ الرَّمْيُ .....

( وهو ظاهرٌ ، فالشرط : أن ينفر بعد الزوال والرمي ) (١) .

قال الأصحاب : والأفضل : تأخير النفر إلى الثالث ؛ للأخبار الصحيحة :  
( أنه صلى الله عليه وسلم نفر فيه ) (٢) ، والتأخير للإمام أكد منه لغيره ؛ لأنه  
يُقْتَدَى به .



( ومن لم ينفر ) بكسر الفاء ( حتى غربت الشمس .. لم يسقط عنه الرمي )  
والمبيت ؛ كما رواه مالك في « الموطأ » عن ابن عمر (٣) .

ولو غربت الشمس وهو في شغل الارتحال .. فله النفر ؛ لأن في تكليفه  
حَلَّ الرحل والمتاع مشقَّةً عليه ؛ كما لو ارتحل وغربت الشمس قبل انفصاله من  
منى .. فإن له النفر ، وهذا ما جزم به ابن المقري تبعاً لـ « أصل الروضة » (٤) ،  
وهو المعتمد ، خلافاً لِمَا في « مناسك النووي » (٥) من أنه يمتنع عليه النفر

(١) انظر « أسنى المطالب » ( ٤٩٦/١ ) .

(٢) أخرج البخاري ( ١٧٦٤ ) واللفظ له ، وابن خزيمة ( ٩٦٢ ) عن سيدنا أنس بن مالك رضي الله عنه حدث عن النبي صلى الله عليه وسلم : ( أنه صلى الظهر والعصر ، والمغرب والعشاء ، وورق ردةً بالمحصب ، ثم ركب إلى البيت ، فطاف به ) ، وإليه أشار ابن خزيمة بقوله قبل إسناده : ( والدليل على أن النبي صلى الله عليه وسلم نفر من منى يوم الثالث من أيام التشريق ... الحديث ) وذكره .

(٣) الموطأ ( ٤٠٧/١ ) : أنه كان يقول : ( من غربت له الشمس من أوسط أيام التشريق وهو بمنى .. فلا ينفرنَّ حتى يرمي الجمار من الغد ) .

(٤) روض الطالب ( ٢٠٤/١ ) ، روضة الطالبين ( ٥٧٦/٢ ) ، وانظر « الشرح الكبير » ( ٤٣٦/٣ ) .

(٥) قال الكردي رحمه الله تعالى في « الحواشي المدنية » ( ١٧٤/٢ - ١٧٥ ) : ( قوله : ←

وَأَنْ نَفَرَ قَبْلَ الْغُرُوبِ ثُمَّ عَادَ زَائِرًا أَوْ مَارًّا .. لَمْ يَلْزَمَهُ الرَّمْيُ .....

وإن قال الأذرعى : ( إن ما في « أصل الروضة » غلط ) (١) .

\* \* \*

( وإن نفر قبل الغروب ثم عاد ) إلى منى ( زائراً أو ماراً ) أو نحو ذلك ، سواء أكان ذلك قبل الغروب أم بعده .. ( لم يلزمه ) المبيت تلك الليلة ولا ( الرمي ) من الغد ، بل لو بات هذا متبرّعاً .. سقط عنه الرمي ؛ لحصول الرخصة له بالنفر / .

ب/٢٨١

[ ما يستحبُّ بعد الرمي في أيام التشريق ]

ويستحبُّ للحاج بعد رمي أيام التشريق أن يأتي المَحْصَبَ ؛ وهو - بميم مضمومة ثم حاءٍ وصاد مهملتين مفتوحتين ثم موحدة - : اسمٌ لمكانٍ متَّسعٍ بين مكة ومنى ، وهو إلى منى أقرب ، ويقال له : الأبطح ، والبطحاء ، وخيف بني كنانة ، وحده : ما بين الجبلين إلى المقبرة .

→ « ومناسك النووي » اضطربت نسخه ؛ ففي بعضها : « جاز النفر على الأصح » ، وفي بعضها : « لم يجز النفر على الأصح » ، وعزا المنع إليه في هذا الكتاب - أي : « المنهج القويم » - وكذلك شيخ الإسلام في « الغرر » ، و« الأسنى » ، والخطيب في « المغني » و« شرح التنبيه » ، والجمال الرملي في شروحه على « المنهاج » و« الإيضاح » و« البهجة » و« الدلجية » ، والبكري في « شرحي الإيضاح » وغيرهم ، وهم الأكثرون ، ونسب الجواز لـ « الإيضاح » : السمهودي في « نكت الإيضاح » ، والشارح في « حاشيته » ، وكذا في « مختصره » حيث جزم به ( انتهى ، والذي في « إيضاح المناسك » ( ق/٨٦ ) مخطوط من المكتبة الظاهرية برقم ( ٢٢٢١ ) : ( لم يجز له النفر على الأصح ) ، و( ق/٥٦ ) مخطوط من المكتبة الأزهرية برقم ( ٤١١٦ ) : ( جاز له النفر على الأصح ) .

(١) التوسط والفتح ( ق/١٠٢/٣ ) مخطوط .

وَيُسْتَحَبُّ لِمَنْ حَجَّ أَنْ يَدْخُلَ الْبَيْتَ حَافِئاً ، وَيُصَلِّي فِيهِ .....

وينزل به وقت الظهر ، فيصلي فيه العصرين والمغربين ، ويبيت فيه ليلة الرابع عشر ؛ للاتباع ، رواه البخاري <sup>(١)</sup> ، فلو ترك النزول به .. لم يؤثر في نسكه ؛ لأنه سنة مستقلة ليست من مناسك الحج ؛ لقول عائشة رضي الله عنها : ( نزول المحصب ليس من النسك ، إنما نزله رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ ليكون أسمع لخروجه ) رواه الشيخان <sup>(٢)</sup> .

\* \* \*

( ويستحب لمن حج ) أو اعتمر بل ينبغي مطلقاً ( أن يدخل البيت ) قبل دعائه عند الملتزم ، والأولى : أن يكون ( حافياً ) ومحلاً ندبه : إذا لم يؤذ ولم يتأذ بزحام أو غيره ، قال الحلبي : ( وألاً يرفع بصره إلى سقفه ولا ينظر إلى أرضه ؛ تعظيماً لله تعالى وحياءً منه ) <sup>(٣)</sup> .

( و ) أن ( يصلي فيه ) ولو ركعتين ، والأفضل : أن يقصد مصلى النبي صلى الله عليه وسلم ؛ بأن يمشي بعد دخوله الباب حتى يكون بينه وبين الجدار الذي قبل وجهه قريباً من ثلاثة أذرع ، ثبت ذلك في « البخاري » <sup>(٤)</sup> ، وأن يدعو في جوانبه .

\* \* \*

(١) صحيح البخاري ( ١٧٦٤ ) عن سيدنا أنس بن مالك رضي الله عنه ، وقد تقدم ذكره قريباً .

(٢) صحيح البخاري ( ١٧٦٥ ) ، صحيح مسلم ( ١٣١١ ) .

(٣) المنهاج في شعب الإيمان ( ٤٥٢/٢ ) .

(٤) صحيح البخاري ( ١٥٩٩ ) عن سيدنا عبد الله بن عمر رضي الله عنهما : أنه كان إذا دخل الكعبة .. مشى قبل الوجه حين يدخل ، ويجعل الباب قبل الظهر ، ويمشي حتى يكون ←

وَيَشْرَبُ مِنْ مَاءٍ زَمَزَمَ لِمَا أَحَبَّ ..... .

( و ) أن ( يشرب من ماء زمزم ) ويتصلع منه ( لِمَا أَحَبَّ ) <sup>(١)</sup> ؛ لحديث : « ماء زمزم لِمَا شُرِبَ له » رواه البيهقي وغيره ، وصححه المنذري ، وضعفه النووي ، وحسنه ابن حجر ؛ لوروده من طريق جابر <sup>(٢)</sup> .

وأخرج الديلمي من حديث صفية مرفوعاً : « ماء زمزم شفاء من كل داء » وسنده ضعيف <sup>(٣)</sup> .

ويسنُّ لمن يشرب من ماء زمزم : أن يشربه لِمَا يطلبه ، فإذا قصده . .  
استقبل القبلة ، ثم ذكر الله تعالى ، ثم قال : ( اللَّهُمَّ ؛ إنه بلغني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « ماء زمزم لِمَا شُرِبَ له » اللَّهُمَّ ؛ وإنني أشربه لكذا ، اللَّهُمَّ ؛ فافعل ) ثم يُسَمِّي الله تعالى ويشرب ، ويتنقَّس ثلاثاً .

→ بينه وبين الجدار الذي قَبَلَ وجهه قريباً من ثلاث أذرع ، فيصلي يتوخَّى المكان الذي أخبره بلال : ( أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلَّى فيه ) ، وليس على أحدٍ بأس أن يصلي في أيِّ نواحي البيت شاء .

(١) في نسخ « التنبيه » والشروح التي بين أيدينا زيادة : ( ويتنقَّس ثلاثاً ؛ ويتصلع منه ) وليست في نسخة الشارح رحمه الله تعالى ، ولم نصفها بين معقوفين ؛ لكون الشارح ذكر المسألتين في شرحه .

(٢) السنن الكبير ( ١٤٨/٥ ) برقم ( ٩٧٤٤ ) ، وأخرجه ابن ماجه ( ٣٢٠٠ ) ، وابن أبي شيبة ( ٢٤١٩١ ) ، وانظر « الترغيب والترهيب » للمنذري ( ١٧٥٧ ) ، و« المجموع » ( ٢٤٦/٨ ) ، و« التلخيص الحبير » ( ١٦٤١/١ - ١٦٤٥ ) .

(٣) أورده الديلمي في « الفردوس بمأثور الخطاب » ( ٦٤٧١ ) .



وَأَنْ يُكْثِرَ الْأَعْتِمَارَ ، وَالنَّظَرَ إِلَى الْبَيْتِ .....

قال الحاكم : ( وكان ابن عباس إذا شربه .. قال : اللَّهُمَّ ؛ إِنِّي أَسْأَلُكَ علماً نافعاً ، ورزقاً واسعاً ، وشفاءً من كل داء ) (١) .

وَأَنْ يَشْرَبَ مِنْ نَبِيذِ سَقَايَةِ الْعَبَّاسِ مَا لَمْ يَسْكُرَ .

\* \* \*

( و ) يستحبُّ ( أن يكثُرَ الاعتِمَارَ ) مدَّةَ إقامته بمكة ، والطواف تطوُّعاً ، والصلاة أفضل من الطواف ، وأن يزور المواضع المشهورة بالفضل بمكة ، وهي ثمانية عشر ؛ منها : بيت المولد ، وبيت خديجة ، ومسجد دار الأرقم ، والغار الذي في ثور ، والغار الذي في حراء ، وقد أوضحها النووي في « مناسكه الكبرى » (٢) .

( والنظر إلى البيت ) أي : وأن يكثُرَ النظر إليه إيماناً واحتساباً ، روى الأزرقى عن ابن المسيب قال : ( من نظر إلى الكعبة إيماناً وتصديقاً .. خرج من الخطايا كيوم ولدته أمه ) (٣) .

وروى البيهقي في « شعب الإيمان » : « إن لله في كل يومٍ وليلةٍ عشرين ومئة رحمةٍ تنزل على هذا البيت ، / ستون للطائفين ، وأربعون للمصلين ، وعشرون للنَّاظرين » (٤) .

\* \* \*

(١) المستدرك على الصحيحين ( ٤٧٣ / ١ ) .

(٢) الإيضاح في مناسك الحج والعمرة ( ص ٢٨٩ - ٢٩٠ ) .

(٣) أخرجه الأزرقى في « أخبار مكة » ( ٩ / ٢ ) .

(٤) شعب الإيمان ( ٣٧٦٠ ) بنحوه ، وأخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » ( ١٥٦ / ١١ ) واللفظ له عن سيدنا عبد الله بن عباس رضي الله عنهما .

وَيَكُونُ آخِرَ عَهْدِهِ بِالْبَيْتِ إِذَا خَرَجَ النَّظَرُ إِلَيْهِ إِلَى أَنْ يَغِيبَ عَنْهُ . وَإِذَا أَرَادَ  
الْخُرُوجَ بَعْدَ قَضَاءِ النَّسْكِ .. طَافَ لِلْوُدَاعِ ، .....

( و ) أن ( يكون آخر عهده بالبيت إذا خرج النظر إليه إلى أن يغيب عنه )  
مبالغة في تعظيمه ، وقيل : يلتفت إليه بوجهه ما أمكنه كالمتحزن على فراقه ،  
والصحيح : ما صوّبه النووي في « مجموع » وصحّحه في « مناسكه » : أنه  
يمشي تلقاء وجهه مستدبر البيت <sup>(١)</sup> ، ولا يمشي القهقري ؛ لأنه مكروه ؛ كما  
في « المجموع » <sup>(٢)</sup> .

### [ طواف الوداع ]

( وإذا أراد الخروج ) من مكة ( بعد قضاء النسك ) مريداً للسفر ولو مكياً ،  
أو خرج غير حاجٍّ ومعتزمٍ ولو مريداً سفرٍ قصيرٍ إن قصد منزله أو محلاً يقيم  
فيه . . ( طاف ) وجوباً غير الحائض والنفساء ( للوداع ) المُسمّى أيضاً بطواف  
الصّدر ؛ لما روى البخاري : ( أنه صلى الله عليه وسلم لما فرغ من أعمال  
الحج . . طاف للوداع ) <sup>(٣)</sup> .

وروى مسلمٌ خبر : « لا ينفرنَّ أحدٌ حتى يكون آخر عهده بالبيت » <sup>(٤)</sup> ؛  
أي : الطواف بالبيت ؛ كما رواه أبو داود <sup>(٥)</sup> .

(١) المجموع ( ٢٥١/٨ ) ، الإيضاح في مناسك الحج والعمرة ( ص ٢٩٥ ) .

(٢) المجموع ( ٢٥١/٨ ) .

(٣) صحيح البخاري ( ١٧٥٦ ) عن سيدنا أنس بن مالك رضي الله عنه .

(٤) صحيح مسلم ( ١٣٢٧ ) عن سيدنا عبد الله بن عباس رضي الله عنهما .

(٥) سنن أبي داود ( ١٩٩٥ ) عن سيدنا عبد الله بن عباس رضي الله عنهما .

وَلَمْ يُقِمَّ بَعْدَهُ ؛ فَإِنْ أَقَامَ .. لَمْ يُعْتَدَّ بِطَوَافِهِ عَنِ الْوُدَاعِ . وَمَنْ تَرَكَ طَوَافَ  
الْوُدَاعِ .. لَزِمَهُ دَمٌ فِي أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ .....

فلا وداع على مريد الإقامة وإن أراد السفر بعده ، قاله الإمام <sup>(١)</sup> ،  
ولا مريد السفر قبل فراغ النسك ، ولا على المقيم بمكة الخارج  
إلى التنعيم أو نحوه لحاجة ثم يعود ، ( ولم يقيم بعده ) لخبر مسلم  
السابق <sup>(٢)</sup> .

\* \* \*

( فإن أقام ) غير اشتغالٍ بأسباب الخروج ؛ ك شراء متاع أو قضاء دين  
أو زيارة صديق أو عيادة مريض ، أو ناسياً أو جاهلاً .. ( لم يعتد بطوافه عن  
الوداع ) فيعيده بعد ذلك .

وإن اشتغل بأسباب الخروج ؛ ك شراء زادٍ وشدّ رحلٍ ، أو صلاةٍ  
أقيمت .. لم يحتج لإعادته ؛ لأن المشغول بذلك غير مقيم ، قال في  
« المهمّات » : ( وتقدّم في « الاعتكاف » : أن عيادة المريض إذا لم  
يعرج لها .. لا تقطع الولاء ، وكذا صلاة الجنابة ، فيجري ذلك هنا  
بالأولى ) <sup>(٣)</sup> .

\* \* \*

( ومن ترك طواف الوداع .. لزمه دمٌ في أحد القولين ) وهو الأظهر ؛ بناءً  
على أنه واجبٌ .

(١) نهاية المطلب ( ٢٩٩/٤ ) .

(٢) تقدم تخريجه قريباً ( ٣٦٤/٣ ) .

(٣) المهمات ( ٤٠٣/٤ - ٤٠٤ ) .

وَأَنْ نَفَرْتَ الْحَائِضُ بِلَا وَدَاعٍ .. لَمْ يَلْزَمَهَا دَمٌ .....

والثاني : لا يلزمه ؛ بناءً على أنه سنة ، وقطع به بعضهم .

\* \* \*

( وإن نفرت الحائض بلا وداع ) وطهرت خارج مكة ولو في الحرم .. ( لم يلزمها دم ) روى الشيخان عن ابن عباس : ( أمر الناس أن يكون آخر عهدهم بالبيت ، إلا أنه خُفِّفَ عن المرأة الحائض ) (١) .

وعن عائشة : ( أن صفية حاضت ، فأمرها النبي صلى الله عليه وسلم أن تنصرف بلا وداع ) (٢) ، بخلاف ما إذا طهرت قبل خروجها ، وكالحائض النفساء ، ذكره في « المجموع » (٣) .

وخرج بـ ( الحائض ) : المتحيرة ؛ فإنها تطوف ، قال الروياني : ( فإن لم تطف طواف الوداع .. فلا دم عليها ؛ للشك في طهرها ) (٤) .

\* \* \*

والمعتمد : أن طواف الوداع ليس من مناسك الحج ولا العمرة ؛ كما قاله الشيخان (٥) ، بل هو عبادة مستقلة ، خلافاً لأكثر المتأخرين .

(١) صحيح البخاري ( ١٧٥٥ ) ، صحيح مسلم ( ١٣٢٨ ) .

(٢) صحيح البخاري ( ١٧٦٢ ) ، صحيح مسلم ( ٣٨٧/١٢١١ ) في ( كتاب الحج ، باب وجوب طواف الوداع وسقوطه عن الحائض ) .

(٣) المجموع ( ٢٣٤/٨ ) .

(٤) بحر المذهب ( ٢٩٦/٥ ) .

(٥) الشرح الكبير ( ٤٤٦/٣ ) ، روضة الطالبين ( ٥٨٤/٢ ) .

وَإِذَا فَرَغَ مِنَ الْوَدَاعِ .. وَقَفَ فِي الْمُلْتَزِمِ بَيْنَ الرُّكْنِ وَالْبَابِ ، وَيَدْعُو وَيَقُولُ : ( اَللّٰهُمَّ ؛ اِنَّ الْبَيْتَ بَيْتُكَ ، وَالْعَبْدَ عَبْدُكَ وَابْنُ اَمَتِكَ ، حَمَلْتَنِي عَلَى مَا سَخَّرْتَ لِي مِنْ خَلْقِكَ ، حَتَّى سَيَّرْتَنِي فِي بِلَادِكَ ، وَبَلَّغْتَنِي بِنِعْمَتِكَ ، حَتَّى اَعْنَتَنِي عَلَى قَضَاءِ .....

وتظهر فائدة الخلاف : في أنه يفترق إلى نية أم لا ؟ وفي أنه يلزم الأجير فعله أم لا ؟

ولا يدخل تحت غيره من الأطوفة ، بل لا بدَّ من طوافٍ يَخْصُّه ، حتى لو أَمَّر طواف الإفاضة/ وفعله بعد أيام منى ، وأراد الخروج عقبه .. لم يكفٍ ؛ كما ذكره الرافعي في أثناء التعليق <sup>(١)</sup> .



( وإذا فرغ من ) طواف ( الوداع ) المتبوع بركعتيه .. ( وقف في الملتزم ) أي : عنده ، وهو بضم الميم وفتح الزاي ( بين الركن ) الذي فيه الحجر الأسود ( والباب ) للبيت ، سُمِّيَ به ؛ لأنهم يلتزمون به بالدعاء ، وَيُسَمَّى بالمدعى ، والمتعوِّذ بفتح الواو ، ( ويدعو ) بالمأثور وبغيره ، لكن المأثور أفضل .

ومن المأثور : ما أشار إليه بقوله : ( ويقول : اَللّٰهُمَّ ؛ اِنَّ الْبَيْتَ بَيْتُكَ ، والعبد عبدك وابن أمتك ، حملتني على ما سخرت لي من خلقك ، حتى [ سيرتني ] <sup>(٢)</sup> في بلادك ، وَبَلَّغْتَنِي بنعمتك ، حتى أعنتني على قضاء

(١) الشرح الكبير ( ٤٤٧/٣ ) .

(٢) في الأصل : ( صيرتني ) ، والتصويب من مخطوطات « التنبيه » .

مَنَاسِكَكَ ، اللَّهُمَّ ؛ فَإِنْ كُنْتَ رَضِيتَ عَنِّي .. فَأَزِدْ عَنِّي رِضًا ، وَإِلَّا ..  
فَمَنْ أَلَانَ قَبْلَ أَنْ تَنَائِيَ عَنْ بَيْتِكَ دَارِي ، هَذَا أَوَانُ أَنْصِرَافِي إِنْ أَذْنَتْ لِي  
غَيْرَ مُسْتَبَدِّلٍ بِكَ وَلَا بِبَيْتِكَ ، وَلَا رَاغِبٍ عَنْكَ وَلَا عَنْ بَيْتِكَ ، اللَّهُمَّ ؛  
فَأُصَحِّبْنِي الْعَافِيَةَ فِي بَدَنِي ، وَالْعِصْمَةَ فِي دِينِي ، وَأَحْسِنْ مُنْقَلَبِي ،  
وَارْزُقْنِي طَاعَتَكَ مَا أَبْقَيْتَنِي ، وَأَجْمَعْ لِي خَيْرَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ ؛ إِنَّكَ عَلَى  
كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ) ، ثُمَّ يُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

مناسكك ، اللهم ؛ فإن كنت رضية عني .. فازدد عني رضا ، وإلا ..  
فمن الآن ) يجوز في ( فمن ) ضم الميم وتشديد النون وهو الأجود ، وكسر  
الميم وتخفيف النون مع فتحها وكسرها ، قاله في « المجموع » <sup>(١)</sup> ، ( قبل  
أن تنأى عن بيتك داري ، هذا أوان انصرافي إن أذنت لي غير مستبدل بك  
ولا ببيتك ، ولا راغب عنك ولا عن بيتك ، اللهم ؛ فأصحبني العافية في  
بدني ، والعصمة في ديني ، وأحسن منقلي ، وارزقني طاعتك ما أبقيتني ،  
 واجمع لي خير الدنيا والآخرة ؛ إنك على كل شيء قدير ) <sup>(٢)</sup> ، وما زاد ..  
فحسن .

( ثم يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ) قال المصنف في « المذهب » :  
( رُويَ هذا الدعاء عن بعض السلف ، وهو يليق بالحال ) <sup>(٣)</sup> .

(١) المجموع ( ٢٣٨ / ٨ - ٢٣٩ ) .

(٢) أورده الشافعي في « الأم » ( ٥٧٥ / ٣ ) ، وأخرجه الطبراني في « الدعاء » ( ٨٨٣ ) بنحوه  
من كلام عبد الرزاق رحمه الله تعالى .

(٣) المذهب ( ٣١٠ / ١ ) .

.....

قال النووي في « شرحه » : ( ذكره الشافعي في « الإملاء » ، واتفق الأصحاب على استحبابه )<sup>(١)</sup> .

\* \* \*

وإذا أرادت الحائض أو النفساء الانصراف .. استحبَّ لها أن تأتي بجميع ذلك على باب المسجد وتمضي .

قال في « المجموع » : ( قال القاضي أبو الطيب : قال الشافعي : يستحبُّ لمن فرغ من طواف الوداع أن يأتي الملتزم ، [ فَيُلْصِقَ ]<sup>(٢)</sup> بطنه وصدره بحائط البيت ، ويبسط يديه على الجدار ، فيجعل اليمنى ممَّا يلي الباب ، واليسرى ممَّا يلي الحجر الأسود ، ويدعو بما أحبَّ )<sup>(٣)</sup> .

## خَاتَمُهُ

[ في استحباب زيارة النبي ﷺ ]

تستحبُّ زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم ولو لغير حاجٍّ ومعتَمِرٍ ؛ لِمَا روى الدارقطني : « من زار قبري .. وجبت له شفاعتي »<sup>(٤)</sup> ، ومفهومه : أنها جائزة لغير زائره .

وفي الخبر : « من حجَّ ولم يزرنني .. فقد جفاني » رواه ابن عدي في

(١) المجموع ( ٢٣٨/٨ ) .

(٢) في الأصل : ( فليلصق ) ، والتصويب من « المجموع » .

(٣) المجموع ( ٢٣٩/٨ ) .

(٤) سنن الدارقطني ( ٢٧٨/٢ ) عن سيدنا عبد الله بن عمر رضي الله عنهما .

.....

« الكامل » وغيره<sup>(١)</sup> ، وهذا يدلُّ على أنه يتأكَّد للحاجِّ أكثر من غيره .

وفيه أيضاً : « لا تُشَدُّ الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد : المسجد الحرام ، والمسجد الأقصى ، ومسجدي هذا »<sup>(٢)</sup> ، وفيه : « ما بين قبري ومنبري روضةٌ من رياض الجنة ، ومنبري على حوضي »<sup>(٣)</sup> ، رواهما الشيخان .

وفي « المجموع » : زيارة قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم من أهمِّ القربات ، ويسنُّ لمن قصد المدينة الشريفة لزيارته صلى الله عليه وسلم أن يكثر في طريقه من الصلاة والسلام عليه صلى الله عليه وسلم ، ويزيد فيهما إذا أبصر أشجارها مثلاً ، ويسأل الله أن ينفعه بهذه الزيارة ، ويتقبَّلها منه ، / وأن يغتسل قبل دخوله ؛ كما تقدَّم<sup>(٤)</sup> ، ويلبس أنظف وأحسن ثيابه ، فإذا دخل المسجد . . قصد الروضة - وهي : ما بين القبر والمنبر ؛ كما مرَّ - وصلى تحية المسجد بجنب المنبر ، وشكر الله تعالى بعد فراغهما على هذه النعمة .

ثم يأتي القبر فيستقبل رأسه ويستدبر القبلة ، ويبعد عنه نحو أربعة أذرع ، ويقف ناظراً إلى أسفل ما يستقبله في مقام الهيبة والإجلال ، فارغ القلب من

(١) الكامل في ضعفاء الرجال ( ١٤/٧ ) ، وأخرجه ابن حبان في « المجروحين » ( ٤١٤/٢ ) ،

وابن الجوزي في « الموضوعات » ( ١١٦٨ ) عن سيدنا عبد الله بن عمر رضي الله عنهما .

(٢) صحيح البخاري ( ١٩٩٥ ) عن سيدنا أبي سعيد الخدري رضي الله عنه ، صحيح مسلم

( ١٣٩٧ ) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه ، وقد تقدم ( ٨٩/٣ ) .

(٣) صحيح البخاري ( ١١٩٦ ) ، صحيح مسلم ( ١٣٩١ ) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه .

(٤) انظر ما تقدم ( ٤٣٩/١ ) .



.....

علائق الدنيا ، ويسلم ؛ لخبر : « ما من أحدٍ يسلم عليَّ .. إلا ردَّ الله عليَّ  
روحي حتى أرددَّ عليه السلام » رواه أبو داود بإسنادٍ صحيح<sup>(١)</sup> .

وأقلُّ السلام عليه : ( السلام عليك يا رسول الله ، صلى الله عليك  
وسلم ) ، ولا يرفع صوته ؛ تأدُّباً معه صلى الله عليه وسلم ؛ كما كان في  
حياته<sup>(٢)</sup> .

### [ السلام على الصاحبين رضي الله عنهما ]

ثم يتأخَّر إلى صوب يمينه قدر ذراع ، فيسلم على أبي بكر رضي الله تعالى  
عنه ؛ فإن رأسه عند منكب رسول الله صلى الله عليه وسلم .

ثم يتأخَّر قدر ذراعٍ آخر ، فيسلم على عمر رضي الله تعالى عنه ؛ لِمَا روى  
البيهقي : أن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما كان إذا قدم من سفرٍ .. دخل  
المسجد ، ثم أتى القبر الشريف فقال : ( السلام عليك يا رسول الله ، السلام  
عليك يا أبا بكر ، السلام عليك يا أبتاه )<sup>(٣)</sup> .

ثم يرجع إلى موقفه الأول قبالة وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم ،  
ويتوسَّل به في حقِّ نفسه ، ويستشفع به إلى ربه ، ثم يستقبل القبلة ، ويدعو  
لنفسه ومن شاء والمسلمين .



(١) سنن أبي داود ( ٢٠٣٤ ) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه .

(٢) المجموع ( ٢٥٤ / ٨ ) .

(٣) السنن الكبير ( ٢٤٥ / ٥ ) برقم ( ١٠٣٦٦ ) .

.....

ويستحبُّ أن يأتي سائر المشاهد بالمدينة ؛ وهي نحو ثلاثين موضعاً يعرفها أهل المدينة ، وكذا يأتي الآبار التي كان النبي صلى الله عليه وسلم يتوضأ منها أو يغتسل ، فيشرب منها [ ويتوضأ ] <sup>(١)</sup> ؛ وهي سبع آبارٍ ، ذكر ذلك في « المجموع » <sup>(٢)</sup> ، نظمها بعضهم فقال <sup>(٣)</sup> : وهي : [ من الطويل ]  
أَريْسٌ وَغَزْسٌ رُومةٌ وَبُضاعةٌ كذا بُصَّةٌ قل : بئرُ حاءٍ مع العِهنِ <sup>(٤)</sup>  
وإذا أراد السفر .. ودَّع المسجد بركعتين ، وأتى القبر الشريف ، وأعاد نحو السلام الأول .



(١) في الأصل : ( أو يتوضأ ) ، والتصويب من « المجموع » .

(٢) المجموع ( ٢٥٩/٨ ) .

(٣) البيت لمحمد بن أبي بكر المراغي في « الضوء اللامع » ( ١٦١/٧ ) ، و« وفاء الوفا » ( ٣٥٠/٣ ) .

(٤) بفتح الموحدة وكسرها ، ويفتح الراء وضهما ، وبالمد فيهما ، ويفتحها والقصر على وزن فعيل ، من البراح ؛ وهي الأرض المنكشفة ، وقال البكري : حاء على وزن حرف الهجاء ، اسم رجل أو امرأة أو مكان كان في المدينة . انظر « تحفة الزوار » لابن حجر الهيتمي ( ص ١٨٠ ) .

## بابُ صفة العمرة

إِذَا أَرَادَ الْعُمْرَةَ .. أَحْرَمَ مِنَ الْمَيْقَاتِ ، فَإِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ .. خَرَجَ  
إِلَى أَدْنَى الْحِلِّ .....

### ( باب ) بيان ( صفة العمرة )

( إذا أراد ) من هو خارج الحرم ( العمرة .. أحرم من الميقات ) للحج ؛  
لقوله في الخبر السابق : « مَن أَرَادَ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ » <sup>(١)</sup> ، وقد تقدّم بيان الإحرام  
وما يتعلّق به <sup>(٢)</sup> .

( فإن كان من أهل مكة ) أو في الحرم ولو آفاقياً .. ( خرج ) وجوباً  
( إلى أدنى الحِلِّ ) ولو بدون خطوة من أيّ جهة شاء ، فيُحْرَمُ بها ؛ لخبر  
« الصحيحين » : ( أنه صلى الله عليه وسلم أرسل عائشة بعد قضاء الحج إلى  
التنعيم ، فاعتمرت منه ) <sup>(٣)</sup> .

والتنعيم أقرب أطراف الحِلِّ إلى مكة ، فلو لم يكن الخروج واجباً .. لَمَّا  
[ أمرها ] <sup>(٤)</sup> .....

(١) أخرجه البخاري ( ١٥٢٤ ) ، ومسلم ( ١١٨١ ) عن سيدنا عبد الله بن عباس رضي الله  
عنهما ، وقد تقدم ( ١٦٩/٣ ) .

(٢) انظر ما تقدم ( ١٧٦/٣ ) وما بعدها .

(٣) صحيح البخاري ( ١٧٨٦ ) ، صحيح مسلم ( ١٢١١ ) عن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها .

(٤) في الأصل : ( أمر ) ، والتصويب من « كنز الراغبين » ( ١٦٦/٢ ) ، و« مغني المحتاج »  
( ٦٩٢/١ ) .

وَالْأَفْضَلُ : أَنْ يُحْرِمَ مِنَ التَّنْعِيمِ .....

به عند ضيق الوقت [برحيل] <sup>(١)</sup> الحاج ، ولمن بمكة القران بها ؛ تغليبا للحج .

\* \* \*

( والأفضل ) للإحرام بالعمرة من بقاع الحِلِّ : ( أَنْ يُحْرِمَ مِنْ ) الجِعْرَانَةِ - بكسر الجيم وإسكان العين وتخفيف الراء على الأفصح ؛ كما في « المجموع » <sup>(٢)</sup> - للاتباع ، رواه الشيخان <sup>(٣)</sup> ؛ وهي في طريق الطائف على ستة فراسخ من مكة /.

ب/٢٨٣

ثم من ( التنعيم ) لأمره صلى الله عليه وسلم عائشة بالاعتمار منه - كما مر <sup>(٤)</sup> - وهو المكان الذي عند المساجد المعروفة بمساجد عائشة ، بينه وبين مكة فرسخ .

ثم من الحديبية - بتخفيف الياء على الأفصح - وهي اسمٌ لبئرٍ هناك بين

(١) في الأصل : ( لرحيل ) ، والتصويب من « كنز الراغبين » ( ١٦٦/٢ ) ، و« مغني المحتاج » ( ٦٩٢/١ ) .

(٢) المجموع ( ٢١٠/٧ - ٢١١ ) .

(٣) صحيح البخاري ( ١٧٧٨ ) واللفظ له ، صحيح مسلم ( ١٢٥٣ ) عن سيدنا أنس بن مالك رضي الله عنه قال قتادة : سألت أنساً رضي الله عنه كم اعتمر النبي صلى الله عليه وسلم ؟ قال : ( أربع ؛ عمرة الحديبية في ذي القعدة حيث صدّه المشركون ، وعمرة من العام المقبل في ذي القعدة حيث صالحهم ، وعمرة الجعرانة إذ قسم غنيمة - أراه - حنين ) ، قلت : كم حج ؟ قال : ( واحدة ) .

(٤) تقدم تخريجه قريباً ( ٣٧٣/٣ ) .

فَإِنْ أَحْرَمَ بِهَا وَلَمْ يَخْرُجْ إِلَى أَدْنَى الْحِلِّ .. فَفِيهِ قَوْلَانِ ؛ أَحَدُهُمَا : لَا يُجْزِئُهُ ، وَالثَّانِي : يُجْزِئُهُ ، وَعَلَيْهِ دَمٌ .....

[طريقي] <sup>(١)</sup> جُدَّة والمدينة ، في منعطفٍ بين جبلين ، على ستة فراسخ من مكة ؛ وذلك لأنه صلى الله عليه وسلم بعد إحرامه بالعمرة بذى الحليفة عام الحديبية همَّ بالدخول إلى مكة من الحديبية ، فصَدَّه المشركون عنها <sup>(٢)</sup> .

فقدَّم الشافعي رضي الله تعالى عنه ما فعله ، ثم ما أمر به ، ثم ما [همَّ] <sup>(٣)</sup> به <sup>(٤)</sup> ؛ أي : من غير شروعه في شيءٍ من أعمالها ، فقول الغزالي : ( إنه همَّ بالإحرام من الحديبية ) <sup>(٥)</sup> ؛ أي : أراد الدخول منها وهو مُحْرَمٌ .



( فَإِنْ أَحْرَمَ بِهَا ) أي : بالعمرة من مكة أو من الحرم ( ولم يخرج إلى أدنى الْحِلِّ ) حتى فرغ من أعمالها .. ( ففيه قولان ؛ أحدهما : لا يجزئهُ ) لأن العمرة أحد التَّسْكِينِ ، فيُشْتَرَطُ فيه الجمع بين الْحِلِّ والحرم ؛ كالحج لا بدَّ فيه من الْحِلِّ ؛ وهو عرفة .

( والثاني ) وهو الأظهر : ( يجزئهُ ) عن عمرته ؛ إذ لا مانع ، ( وعليه دمٌ ) لإساءته بترك الإحرام من الميقات .

(١) في الأصل : ( طرفي ) ، والتصويب من « فتح الوهاب » ( ١٣٧/١ ) .

(٢) أخرجه البخاري ( ١٧٧٨ ) ، ومسلم ( ١٢٥٣ ) بنحوه عن سيدنا أنس بن مالك رضي الله عنه ، وقد تقدم ذكره قريباً ( ٣٧٤/٣ ) .

(٣) في الأصل : ( أهم ) ، والتصويب من « فتح الوهاب » ( ١٣٧/١ ) .

(٤) الأم ( ٣٣٠/٣ ) .

(٥) البسيط ( ق ٣٨/٢ ) مخطوط .

ثُمَّ يَطُوفُ وَيَسْعَى ، وَيَحْلِقُ وَقَدْ حَلَّ .

وعلى هذا : لو خرج إلى أدنى الحِلِّ بعد إحرامه وقبل الطواف والسعي . .  
لم يلزمه الدم على المذهب ؛ لأنه قطع المسافة [ من الميقات ] مُحَرِّمًا ، وأدَّى  
المناسك كلها بعده ، فكان كما لو أحرم بها منه ، ( ثم يطوف ) الْمُحَرِّمُ بالعمرة  
( ويسعى ، ويحلق ) أو يقصّر ( وقد حلَّ ) من عمرته ، فالحلق نسكٌ على  
المشهور ؛ كما مرَّ<sup>(١)</sup> .



(١) انظر ما تقدم ( ٣٣٨/٣ ) .

## باب فرض الحج والعمرة وسنهما

أَرْكَانُ الْحَجِّ أَرْبَعَةٌ: الْإِحْرَامُ، وَالْوُقُوفُ، وَالطَّوْفُ.....

( بابٌ ) بيان ( فرض الحج والعمرة ) أي : فروضهما ( وسنهما )

ترجم بـ ( الفرض ) وذكر الأركان والواجبات ؛ لأن الفرض يعُمُّها <sup>(١)</sup> ، وبدأ بالأركان فقال : ( أركان الحج أربعة ) عند المصنف تبعاً لغيره ، وعدّها في « الروضة » ستة <sup>(٢)</sup> :

أحدها : ( الإحرام ) به ؛ أي : نية الدخول فيه ؛ لخبر : « إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ » <sup>(٣)</sup> .

( و ) ثانيها : ( الوقوف ) بعرفة ؛ لخبر : « الحج عرفة » <sup>(٤)</sup> .

( و ) ثالثها : ( الطواف ) للإفاضة ، قال تعالى : ﴿ وَلَيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ ﴾ <sup>(٥)</sup> .

(١) أي : الواجبات .

(٢) روضة الطالبين ( ٥٨٥/٢ - ٥٨٦ ) .

(٣) أخرجه البخاري ( ١ ) ، ومسلم ( ١٩٠٧ ) عن سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، وقد تقدم مراراً ، وانظر ( ٤٤٨/١ ) .

(٤) أخرجه ابن خزيمة ( ٢٨٢٢ ) ، والحاكم ( ٤٦٣/١ - ٤٦٤ ) عن سيدنا عبد الرحمن بن يعمر رضي الله عنه ، وقد تقدم ( ٣٠٣/٣ ) .

(٥) سورة الحج : ( ٢٩ ) .

وَالسَّعْيُ .....

( و ) رابعها : ( السعي ) لِمَا روى الدارقطني وغيره بإسنادٍ حسنٍ - كما في « المجموع » <sup>(١)</sup> - : أنه صلى الله عليه وسلم استقبل الناس في المسعى وقال : « يا أيها الناس ؛ اسعوا ، فإن السعي قد كُتِبَ عليكم » <sup>(٢)</sup> .

وخامسها : الحلق أو نحوه ؛ لِمَا مرَّ : أنه نسكٌ على المشهور <sup>(٣)</sup> ؛ لتوقُّف التحلل عليه مع عدم جبر تركه بدم كالطواف .

وسادسها : الترتيب في معظم الأركان ؛ بأن يُقدَّم الإحرام على الجميع ، ويؤخَّر السعي عن الطواف إن لم يُفَعَلْ بعد طواف القدوم ، ويُقدَّم الوقوف على طواف الركن والحلق أو نحوه ؛ للاتِّباع <sup>(٤)</sup> ، مع خبر : « خذوا عَنِّي مناسككم » <sup>(٥)</sup> ، وعَدُّ هذا ركناً ؛ كما بحثه في « الروضة » ك « أصلها » <sup>(٦)</sup> ، أولى من عَدِّه شرطاً ؛ كما في « المجموع » <sup>(٧)</sup> ؛ قياساً على الصلاة والوضوء .

(١) المجموع (١٠٤/٨) .

(٢) سنن الدارقطني (٢٥٥/٢) ، وأخرجه ابن خزيمة (٢٧٦٤) ، والبيهقي (٩٧/٥) برقم (٩٤٣٩) واللفظ له ، عن سيدتنا حبيبة بنت أبي تَجْرَةَ العبديّة رضي الله عنها .

(٣) قوله : ( على المشهور ) تقدم عن الشارح (٣٣٤/٣) : أنه الأظهر ، ولا خلاف بينهما ، إذ قد يعبر بالأظهر بدل المشهور وعكسه ، فليتنبه لذلك ، والله أعلم .

(٤) تقدم دليل كل فعل في موضعه ، وأخرج الأفعال كاملة مرتبة مسلم (١٢١٨) ، وابن حبان (٣٩٤٤) عن سيدنا جابر بن عبد الله رضي الله عنهما .

(٥) أخرجه مسلم (١٢٩٧) ، وابن خزيمة (٢٨٧٧) عن سيدنا جابر بن عبد الله رضي الله عنهما ، وقد تقدم مراراً ، وانظر (٢٧٧/٣) .

(٦) روضة الطالبين (٥٨٦/٢) ، الشرح الكبير (٤٣٣/٣ - ٤٣٥) .

(٧) المجموع (٢٤٤/٨) .



وَوَاجِبَاتُهُ : الْإِحْرَامُ مِنَ الْمِيقَاتِ ، وَالرَّمْيُ ، وَالْوُقُوفُ بِعَرَفَةَ إِلَى اللَّيْلِ فِي أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ ، وَالْمَبِيتُ بِمُزْدَلِفَةَ فِي أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ ، وَالْمَبِيتُ لَيْلِي مَنْى فِي أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ ، وَالْحَلْقُ فِي أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ ، وَطَوَافُ الْوُدَاعِ فِي .....

### [ واجبات الحج ]

( وواجباته ) أي : الحج ؛ وهي التي تُجَبَّرُ بالدم ، وتُسَمَّى [ أبعاضاً ]<sup>(١)</sup> ؛ لجبرها بالدم ، كأبعاض الصلاة ؛ لجبرها بالسجود :

أحدها : ( الإحرام من الميقات ) لمريد التُّسْكُ / .

( و ) ثانيها : ( الرمي ) في يوم النحر وأيام التشريق ، وقول الشيخ : ( والوقوف بعرفة إلى الليل في أحد القولين ) ليس من الخمسة ، فمقابله هو الأظهر ؛ لِمَا مَرَّ : أن الجمع بين الليل والنهار سنة<sup>(٢)</sup> .

( و ) ثالثها : ( المبيت بمزدلفة في أحد القولين ) وهو الأظهر .

( و ) رابعها : ( المبيت ليلي منى في أحد القولين ) وهو الأظهر ، وقوله أيضاً : ( والحلق في أحد القولين ) ليس منها ، بل المشهور - كما مرَّ متكرراً - : أنه ركن<sup>(٣)</sup> .

وخامسها : اجتناب مُحَرَّمَاتِ الإحرام ، وقوله أيضاً : ( وطواف الوداع في

(١) في الأصل : ( أبعاض ) ، والتصويب من سياق العبارة ؛ لأنها مفعول به .

(٢) انظر ما تقدم ( ٣١٧/٣ ) .

(٣) انظر ما تقدم ( ٣٣٤/٣ ) .

أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ . وَسُنَنُهُ : الْغُسْلُ ، وَطَوَافُ الْقُدُومِ ، وَالرَّمْلُ ، وَالْأَضْطِبَاجُ فِي  
الطَّوَافِ وَالسَّعْيِ ، وَالْأَسْتِلَامُ ، وَالتَّقْبِيلُ ، وَالْأَرْتِقَاءُ عَلَى الصِّفَا ، وَقِيلَ :  
إِنَّهُ وَاجِبٌ .....

أحد القولين ( ليس منها على المعتمد ؛ كما تقدّم ، وتقدّم من يجب عليه <sup>(١)</sup> .

### [ سنن الحج ]

ثم شرع في السنن فقال : ( وسننه : الغسل ) في المواضع المتقدمة ،  
( وطواف القدوم ) لأنه تحية البيت فلم يجب ؛ كتحية المسجد ، ( والرمل ،  
والاضطباع ) للذكر ( في الطواف والسعي ) لا في ركعتي الطواف ؛ كما مرّ <sup>(٢)</sup> .  
( والاستلام ) للحجر الأسود والركن اليماني ، ( والتقبيل ) للحجر الأسود ،  
وليل إذا استلم بها عند العجز عن التقبيل ، أو استلم بها الركن اليماني ، وكذا  
ما أشار به عند العجز ، ( والارتقاء على الصفا ) والمروة .

( وقيل : إنه واجب ) أي : شرط لصحة السعي ، فلا يصح بدونه ؛ لأنه لا  
يتيقن قطع المسافة إلا به ؛ كما أنه لا يتيقن غسل الوجه إلا بجزء من الرأس ،  
ورّد : ب ( أنه صلى الله عليه وسلم سعى راكباً ) <sup>(٣)</sup> ، ومعلوم : أن الراكب لا  
يصعد ، والواجب على هذا : صعود قَدَرٍ يسير ، وقيل : قَدَرُ قامةٍ .

(١) انظر ما تقدم ( ٣ / ٣٦٤ ) .

(٢) انظر ما تقدم ( ٣ / ٢٧٧ ) .

(٣) أخرجه مسلم ( ٢٥٥ / ١٢٧٣ ) ، وابن خزيمة ( ٢٧٧٨ ) ، وأبو داود ( ١٨٧٥ ) عن سيدنا  
جابر بن عبد الله رضي الله عنهما .

وَالْمَبِيتُ بِمِنَى لَيْلَةَ عَرَفَةَ ، وَالْوُقُوفُ عَلَى الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ ، وَالْخُطْبُ ،  
وَالْأَذْكَارُ ، وَالْإِسْرَاعُ فِي مَوْضِعِ الْإِسْرَاعِ ، وَالْمَشْيُ فِي مَوْضِعِ الْمَشْيِ .  
وَأَفْعَالُ الْعُمْرَةِ كُلُّهَا أَرْكَانٌ ، إِلَّا الْحَلْقَ . وَمَنْ تَرَكَ رُكْنًا . . لَمْ يَحِلَّ مِنْ  
إِحْرَامِهِ حَتَّى يَأْتِيَ بِهِ . . . . .

( والمبيت بمنى ليلة عرفة ) لأنه للاستراحة لا للنسك ، ( والوقوف  
على المشعر الحرام ) إلى الإسفار ، ( والخطب ) الأربع ، ( والأذكار ،  
والإسراع في موضع الإسراع ، والمشي في موضع المشي ) لأنها هيئات  
كهيات الصلاة .

#### [ أفعال العمرة ]

( وأفعال العمرة ) وهي خمسة : الإحرام والطواف ، والسعي والحلق أو نحوه ،  
والترتيب ( كلها أركان ) لشمول الأدلة لها ، قال الشيخان : ( وأركان الحج ما  
سوى الوقوف . . أركان في العمرة )<sup>(١)</sup> ، فقول المصنف : ( إلا الحلق ) جري  
على طريقته من أنه ليس بنسك .

وواجبها شيئان : الإحرام من الميقات ، واجتناب مُحَرَّمَاتِ الإحرام .

( ومن ترك ركنًا ) من أركان الحج - غير الوقوف - أو العمرة . . ( لم يحل  
من إحرامه حتى يأتي به ) وإن تركه لعذر ؛ لأن النسك يلزم بالشروع فيه - أما  
الوقوف إذا فات وقته . . فإنه يتحلل بعمل عمرة ؛ كما سيأتي<sup>(٢)</sup> - ولا تُجبر

(١) الشرح الكبير ( ٤٣٣/٣ ) ، روضة الطالبين ( ٥٨٥/٢ ) .

(٢) انظر ما سيأتي قريباً ( ٣٨٤/٣ ) .

وَمَنْ تَرَكَ وَاجِبًا .. لَزِمَهُ دَمٌ ، وَمَنْ تَرَكَ سُنَّةً .. لَمْ يَلْزَمْهُ شَيْءٌ .

بدم<sup>(١)</sup>؛ إذ لا دخل للجبر فيها ؛ لأن الماهية لا تحصل إلا بجميع أركانها .  
 ( ومن ترك واجباً .. لزمه دمٌ ) لأثر ابن عباس : « من نسي من نسكه شيئاً أو تركه .. [ فليهرق ] دمًا »<sup>(٢)</sup> ، فإن عجز .. أتى بصوم التمتع ؛ كما مرَّ<sup>(٣)</sup> .  
 ( ومن ترك سنةً .. لم يلزمه شيءٌ ) فلا تُجبر ؛ لأنها هيئات كهيات الصلاة .



(١) أي : ولا تُجبر هذه الأركان ولا شيءٌ منها بدم .  
 (٢) أخرجه مالك ( ٤١٩/١ ) ، والدارقطني ( ٢٤٤/٢ ) ، وقد تقدم ( ١٧٥/٣ ) ، وفي الأصل :  
 ( فليرق ) ، والتصويب من مصادر التخريج .  
 (٣) انظر ما تقدم ( ١٦٣/٣ ) .

## بابُ الفوات والإحصار

وَمَنْ فَاتَهُ الْوُقُوفُ بِعَرَفَةَ حَتَّى طَلَعَ عَلَيْهِ الْفَجْرُ الثَّانِي . . . . .

### [ باب بيان الفوات والإحصار ]

( باب ) بيان ( الفوات ) للحج ، أما العمرة . . فلا تفوت إلا بطريق التبعية للحج فيما إذا كان قارناً ( والإحصار ) وما يُذكرُ معهما .

والإحصار والحصر في اللغة : المنع ، يقال : أحصره العدو أو المرض [ وحصره ]<sup>(١)</sup> ؛ أي : منعه ، لكن الأول أشهر في حصر المرض / ونحوه ، والثاني أشهر في حصر العدو .

وأما في الاصطلاح . . فهو المنع عن إتمام أركان الحج أو العمرة .

واحترز بـ ( الأركان ) : عمّا لو مُنِع من الرمي والمبيت . . فإنه لا يجوز له التحلل ؛ كما نقله في « المجموع » عن الروياني وغيره<sup>(٢)</sup> ؛ لأنه يتمكّن من التحلل بالطواف والحلق ، ويقع حجّه مجزئاً عن حجّة الإسلام ، ويُجبر الرمي والمبيت بالدم .

### [ حكم الفوات ]

( ومن فاتته الوقوف بعرفة ) بعذرٍ أم لا ( حتى طلع عليه الفجر الثاني

(١) في الأصل : ( حصره ) ، والتصويب من « النجم الوهاج » ( ٦١٧/٣ ) .

(٢) المجموع ( ٢٩٨/٨ ) ، بحر المذهب ( ٣٤٨/٥ ) .

يَوْمَ النَّحْرِ . . فَقَدْ فَاتَهُ الْحَجُّ ، وَتَحَلَّلَ بِأَفْعَالِ عُمْرَةٍ ؛ وَهِيَ : الطَّوَافُ ،  
وَالسَّعْيُ ، وَالْحَلْقُ ، وَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ وَدَمُ التَّمَتُّعِ فِي الْحَالِ ..... .

يوم النحر . . فقد فاتته الحج ( بالإجماع ، ولأنه ركنٌ مقيّدٌ بوقتٍ ففات  
بفواته ؛ كالجمعة ، ولخبر : « من أدرك عرفة ليلاً . . فقد أدرك الحج ،  
ومن فاتته عرفة ليلاً . . فقد فاتته الحج ، فليهلَّ بعمرَةٍ ، وعليه الحج من  
قابل » <sup>(١)</sup> .

( وتحلَّل ) على الفور وجوباً ؛ كما جزم به في « المجموع » <sup>(٢)</sup> ؛ لأنَّ  
استدامة الإحرام كابتدائه ، وابتدأؤه حينئذٍ لا يجوز .

ويحصل ( بأفعال عمرَةٍ ؛ وهي الطواف ، والسعي ) إن لم يكن سعى بعد  
طواف القدوم ، ( والحلق ) وبذلك يحصل التحلل الثاني .

أمَّا الأوَّل . . ففي « المجموع » : أنه يحصل بواحدٍ من الحلق والطواف ؛  
أي : مع السعي ؛ لأنه لمَّا فاتته الوقوف . . سقط عنه حكم الرمي ؛ كالمبيت  
بمنى ، وصار كمن رمى <sup>(٣)</sup> ، ( وعليه القضاء ) فوراً للحج الذي فاتته بفوات  
الوقوف ؛ تطوُّعاً كان أو فرضاً ؛ كما في الإفساد ، ( و ) عليه مع القضاء ( دم  
التمتع ) أي : كدمه في الترتيب والتقدير ( في الحال ) كالمُحَصَّر .

(١) أخرجه ابن خزيمة ( ٢٨٢٢ ) ، وابن حبان ( ٣٨٩٢ ) عن سيدنا عبد الرحمن بن يَعمَر  
الديلمي رضي الله عنه بنحوه ، والدارقطني ( ٢٤١/٢ ) واللفظ له عن سيدنا عبد الله بن عمر  
رضي الله عنهما .

(٢) المجموع ( ٢٧٣/٨ ) .

(٣) المجموع ( ٢٠٣/٨ - ٢٠٤ ) .

وَقِيلَ : يَجِبُ الدَّمُ فِي الْقَضَاءِ .....

( وقيل ) وهو الأصح المنصوص في « الإملاء » : ( يجب الدم في القضاء ) مؤخراً إلى سنته <sup>(١)</sup> ؛ لأنه كالتمتع ، ودم التمتع لا يجب إلا إذا أحرم بالحج . وقضية التشبيه : إجزاء إخراج دم الفوات بين التحلل والإحرام بالحج ، وهو ظاهرٌ ، لكن بعد دخول وقت الإحرام بالقضاء ، وقيل : لا يجوز إخراجه قبل القضاء ؛ كما هو ظاهر الحديث الآتي .

\* \* \*

والأصل في ذلك : ما رواه في « الموطأ » بإسنادٍ صحيحٍ : أن هُبَّارَ بن الأسود جاء يوم النحر وعمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه ينحر هديه ، فقال : يا أمير المؤمنين ؛ أخطأنا العدد ، وكُنَّا نَظُنُّ أن هذا اليوم يوم عرفة ، فقال له عمر : ( اذهب إلى مكة ، فَطُفْ بالبيت أنت ومن معك ، واسعوا بين الصفا والمروة ، وانحروا هدياً إن كان معكم ، ثم احلقوا أو قصِّروا ، ثم ارجعوا ، فإذا كان عام قابل . . فحُجُّوا واهدوا ، فمن لم يجد . . فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع ) <sup>(٢)</sup> ، [ واشتهر ] <sup>(٣)</sup> ذلك بين الصحابة ولم يُنكَرْ <sup>(٤)</sup> . ولا فرق فيما ذُكر بين من فاته ذلك بعذرٍ أم بغيره ؛ كما مرَّ ، ولا يفترقان إلا في الإثم .

\* \* \*

(١) انظر « الشرح الكبير » ( ٥٤٧/٣ ) .

(٢) الموطأ ( ٣٨٣/١ ) .

(٣) في الأصل : ( واستقر ) ، والتصويب من « أسنى المطالب » ( ٥٢٩/١ ) .

(٤) في هامش الأصل : ( بلغ مقابلة بالمسجد الحرام النبوي بالروضة الشريفة ) .

وَأَنْ أَخْطَأَ النَّاسُ فِي الْإِدَادِ فَوَقَفُوا فِي غَيْرِ يَوْمٍ عَرَفَةَ .. أَجْزَأَهُمْ ذَلِكَ ،  
فَإِنْ وَقَعَ ذَلِكَ لِنَفَرٍ .. لَمْ يُجْزِئَهُمْ ، وَعَلَيْهِمُ الْقَضَاءُ كَمَا وَصَفْتُ .....

وإنما يجب القضاء في فواتٍ لم ينشأ عن حصرٍ ، فإن نشأ عنه ؛ بأن أُحْصِرَ  
فلسلك طريقاً آخر ففاته الحج ، وتحلَّ بعمل عمرة .. فلا إعادة عليه ؛ كما في  
« الروضة » كـ « أصلها »<sup>(١)</sup> ؛ لأنه بذل ما في وسعه .

\* \* \*

( وإن أخطأ الناس في العدد فوقفوا في غير يوم عرفة ) بأن وقفوا في اليوم  
العاشر لظنهم أنه التاسع ؛ كأن غمَّ عليهم هلال ذي الحجة فأكملوا ذا القعدة  
ثلاثين ، ثم بان أن الهلال / كان ليلة الثلاثين .. ( أجزأهم ذلك ) بالإجماع ؛  
كما في « المجموع »<sup>(٢)</sup> ، سواء أبان لهم ذلك في العاشر أو بعده .

( فإن وقع ذلك لنفر ) قليلين على خلاف العادة في الحجيج .. ( لم  
يجزئهم ، [ وعليهم ]<sup>(٣)</sup> القضاء كما وصفتُ ) لأنه ليس في قضائهم مشقة  
عامة ، بخلاف ما إذا لم يقلُّوا ، وليس من الخطأ المراد لهم : ما إذا وقع ذلك  
بسبب حساب ؛ كما ذكره الرافعي<sup>(٤)</sup> .

ولو عرفوا اليوم العاشر قبل الزوال ، ثم ذهبوا بعده عالمين بالحال .. صحَّ  
على الصحيح في « المجموع »<sup>(٥)</sup> ، ولو وقفوا ليلة الحادي عشر .. لم يصح

(١) روضة الطالبين ( ٦٣٧/٢ ) ، الشرح الكبير ( ٥٣٧/٣ ) .

(٢) المجموع ( ٢٨١/٨ ) .

(٣) في الأصل : ( وعليه ) ، والتصويب من مخطوطات « التنبيه » .

(٤) الشرح الكبير ( ٤٢٠/٣ ) .

(٥) المجموع ( ٢٨١/٨ - ٢٨٢ ) .



وَمَنْ أَحْصَرَهُ عَدُوٌّ.....

حُجُّهُمْ ؛ كما صحَّحه القاضي <sup>(١)</sup> ، لكن بحث السبكي الإجزاء <sup>(٢)</sup> .

\* \* \*

ومن رأى الهلال ورَدَّتْ شهادته ووقف قبلهم .. أجزأه ، بل لو أخره .. لم يصح ، ولو وقفوا في اليوم الثامن وعلموا قبل فوت الوقوف .. وجب الوقوف في الوقت ، وإن علموا بعد فوت الوقوف .. وجب القضاء ؛ لندرة الغلط في التقديم ، ولأن تأخير العبادة عن وقتها أقرب إلى الاحتساب من تقديمها عليه ، ولو أخطؤوا بيومين فأكثر ، أو في المكان .. لم يصحَّ جزماً .

#### [ موانع إتمام الحج والعمرة ]

ولمَّا فرغ الشيخ رحمه الله من أحكام فوات الحج وما يتعلق به .. شرع في موانع إتمامه أو إتمام العمرة ؛ وهي ستة ، بدأ بأولها فقال :

#### [ المانع الأول : الحصر العام ]

( ومن أحصره ) أي : منعه عن [ إتمام ] <sup>(٣)</sup> نُسكه ( عدُوٌّ ) مسلمٌ أو كافرٌ

(١) انظر « كفاية النبيه » ( ٣٠/٨ ) .

(٢) الابتهاج في شرح المنهاج ( ق ١١٥/٢ ) مخطوط ، وعبارة الشارح رحمه الله تعالى في « مغني المحتاج » ( ٧٢٦/١ ) : ( ومقتضى كلام المصنف : أنهم لو وقفوا ليلة الحادي عشر .. لا يجزئ ، وهو كذلك ؛ كما صحَّحه القاضي حسين وإن بحث السبكي الإجزاء كالعاشر ؛ لأنه من تتمته ) .

(٣) في الأصل : ( تمام ) ، والتصويب من سياق عبارة « كفاية النبيه » ( ٣١/٨ ) ، و« مغني المحتاج » ( ٧٧٢/١ ) .

وَهُوَ مُحْرِمٌ ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ طَرِيقٌ غَيْرُهُ .. ذَبَحَ هَدِيًّا وَتَحَلَّلَ .....

أَوْ سَبَّعُ أَوْ نَحْوَهُ ( وَهُوَ مُحْرِمٌ ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ طَرِيقٌ غَيْرُهُ ) أَي : مَنْعَهُ مِنْ جَمِيعِ الطَّرِيقِ عَنِ الْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ أَوْ الطَّوَافِ بِالْبَيْتِ ؛ كَالْمَعْتَمِرِ الْمَمْنُوعِ مِنْهُ ، وَلَمْ يَتِمَّكَنْ مِنْ ذَلِكَ إِلَّا بِقِتَالٍ أَوْ بِذَلِّ مَالٍ .. ( ذَبَحَ هَدِيًّا ) شَاءَ أَوْ غَيْرَهَا مِنَ النَّعَمِ مِمَّا يَجْزِي فِي الْأَضْحِيَّةِ حَيْثُ أُحْصِرَ ، وَفَرَّقَ لَحْمَهَا عَلَى مَسَاكِينِهِ ( وَتَحَلَّلَ ) أَي : جَازَ لَهُ التَّحَلُّلُ بِمَا يَأْتِي وَإِنْ اتَّسَعَ الْوَقْتُ ، وَلَوْ مُنِعَ مِنَ الرَّجُوعِ أَيْضًا ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ ﴾ أَي : وَأَرْدَتُمُ التَّحَلُّلَ .. ﴿ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ﴾ <sup>(١)</sup> ؛ أَي : فَعَلَيْكُمْ ذَلِكَ ؛ وَلَأنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَحَلَّلَ هُوَ وَأَصْحَابُهُ بِالْحَدِيثِيَّةِ لَمَّا صَدَّه الْمُشْرِكُونَ ، وَكَانَ مُحْرِمًا بِالْعِمْرَةِ ، فَنَحَرَ ثُمَّ حَلَقَ ، وَقَالَ لِأَصْحَابِهِ : « قَوْمُوا فَانْحَرُوا ، ثُمَّ احْلِقُوا » رَوَاهُ الشَّيْخَانُ <sup>(٢)</sup> ، وَأَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى ذَلِكَ .

\* \* \*

أَمَّا إِذَا تِمَّكَنَ بِغَيْرِ قِتَالٍ أَوْ بِذَلِّ مَالٍ ، أَوْ كَانَ لَهُ طَرِيقٌ آخَرٌ وَلَوْ طَوِيلًا يَتَحَقَّقُ بِسُلُوكِهِ الْفَوَاتُ .. فَلَا يَتَحَلَّلُ .

وَعُلِمَ مِنْ ذَلِكَ : أَنَّهُ لَوْ طُلِبَ مِنْهُ مَالٌ .. لَمْ يَلْزِمَهُ بِذَلِكَ ، وَهُوَ كَذَلِكَ وَإِنْ قَلَّ ؛ إِذْ لَا يَجِبُ احْتِمَالُ الظُّلْمِ فِي آدَاءِ النَّسَكِ .

نَعَمْ ؛ يَنْبَغِي - كَمَا قَالَهُ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ - أَنَّ طُلُبَ نَحْوِ الدَّرْهَمِ وَالْدَّرْهَمَيْنِ لَا يَتَحَلَّلُ مِنْ أَجْلِهِ .

\* \* \*

(١) سورة البقرة : ( ١٩٦ ) .

(٢) صحيح البخاري ( ٢٧٣١ ) واللفظ له عن سيدنا المسور بن مخزومة وسيدنا مروان بن الحكم رضي الله عنهما ، صحيح مسلم ( ١٧٨٦ ) بنحوه عن سيدنا أنس بن مالك رضي الله عنه .

.....

ويكره بذل مالٍ للكفار ؛ لِمَا فيه من الصَّغار بلا ضرورة ، ولا يحُرِّم ؛ كما لا تحُرِّم الهبة لهم ، أما المسلمون .. فلا يكره بذله لهم .

\* \* \*

والأولى : قتال الكفار عند القدرة عليه ؛ ليجمعوا بين الجهاد ونصرة الإسلام وإتمام النسك ، وإنَّما لم يجب الجهاد إذا كانوا مثلينَا فأقل ؛ لأنه لا يجب الثبات لهم في غير الصف ؛ كما سيأتي في ( السير ) إن شاء / الله تعالى .

فإن لم يقدروا على قتالهم ، أو كان المانعون مسلمين .. فالأولى لهم : أن يتحلَّلوا ويتحرَّزوا عن القتال ؛ تحرُّزاً عن سفك دمائ المسلمين .

ويجوز للمُحصَّر إذا أراد القتال أن يلبس الدِّرع ونحوه من آلات الحرب ؛ كالمِغْفَر ، ويفدي وجوباً ؛ كما لو لبس المُحرِّم المخيط لدفع حرٍّ أو بردٍ .

\* \* \*

والأولى للمُحصَّر المعتمر : الصبر [ عن ]<sup>(١)</sup> التحلُّل ، وكذا للحاج إن اتسع الوقت ، وإلا .. فالأولى : التعجيل ؛ لخوف الفوات .

نعم ؛ إن كان في الحج وتيقَّن زوال الحصر في مدَّة يمكن إدراك الحج بعدها ، أو في العمرة وتيقَّن قُرب زواله ؛ وهو ثلاثة أيام .. امتنع تحلُّله ؛ كما قاله الماوردي<sup>(٢)</sup> .

\* \* \*

(١) في الأصل : ( على ) ، والتصويب من « الغرر البهية » ( ٣٦١ / ٤ ) ، و« الإقناع » ( ٢٤٤ / ١ ) .

(٢) الحاوي الكبير ( ٤٥٦ / ٥ ) .

فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ هَدْيٌ . . فَفِيهِ قَوْلَانِ ؛ أَحَدُهُمَا : أَنَّهُ لَا بَدَلَ لِلْهَدْيِ ،  
وَالثَّانِي : أَنَّ لَهُ بَدَلًا ؛ وَهُوَ الصَّوْمُ ، وَفِيهِ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ ؛ أَحَدُهَا : صَوْمُ  
الْتَّمُعِ . وَالثَّانِي : صَوْمُ الْحَلْقِ . وَالثَّالِثُ : صَوْمُ التَّعْدِيلِ عَنْ كُلِّ مَدٍّ  
يَوْمًا . . . . .

( فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ هَدْيٌ ) بَأَنْ فَقَدَهُ حَسًّا أَوْ شَرْعًا . . ( فِيهِ قَوْلَانِ ؛  
أَحَدُهُمَا : أَنَّهُ لَا بَدَلَ لِلْهَدْيِ ) لِعَدَمِ وَرُودِهِ .

( والثاني ) وهو الأظهر : ( أَنْ لَهُ بَدَلًا ) كَمَا فِي دَمِ التَّمُعِ وَغَيْرِهِ ، ( وَهُوَ ) :  
الإِطْعَامُ ؛ لِأَنَّهُ أَقْرَبُ إِلَى الْحَيَوَانِ ، وَعَلَيْهِ : فَقِيلَ : يُقَدَّرُ بِثَلَاثَةِ أَصْعٍ لِسِتَةِ  
مَسَاكِينَ ، وَالْأَصْح : بِقِيَمَةِ الشَّاةِ ؛ لِأَنَّ رَاعِيَنَا الْأَقْرَبَ ، ثُمَّ ( الصَّوْمُ ) إِنْ عَجَزَ ،  
( وَفِيهِ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ ؛ أَحَدُهَا : صَوْمُ التَّمُعِ ) وَهُوَ ثَلَاثَةٌ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٌ إِذَا  
رَجَعَ ؛ كَمَا مَرَّ<sup>(١)</sup> .

( والثاني : صَوْمُ الْحَلْقِ ) وَهُوَ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ .

( والثالث ) وهو الأظهر : ( صَوْمُ التَّعْدِيلِ ) وَهُوَ : أَنْ يَصُومَ ( عَنْ كُلِّ مَدٍّ  
يَوْمًا ) قِيَاسًا عَلَى الدَّمِ الْوَاجِبِ بِتَرْكِ الْمَأْمُورِ ، فَيَذْبَحُ الْهَدْيَ ، وَيُفَرِّقَ لَحْمَهُ ،  
وَيُطْعِمُ الطَّعَامَ إِنْ لَمْ يَجِدِ الْهَدْيَ . . حَيْثُ أُحْصِرَ ، مَعَ مَا لَزِمَهُ مِنَ الدَّمَاءِ بَنْذَرٍ ،  
أَوْ بِسَبَبِ مُحْظُورٍ ارْتَكَبَهُ قَبْلَ التَّحَلُّلِ وَلَوْ أُحْصِرَ بِالْحَلِّ وَأَمَكْنَهُ وَصُولُ الْحَرَمِ ،  
لَكِنَّ الْأَوَّلَى : بَعَثُهُ إِلَى الْحَرَمِ .

\* \* \*

وَلَا يَجُوزُ الذَّبْحُ بِمَوْضِعٍ مِنَ الْحَلِّ غَيْرِ الَّذِي أُحْصِرَ فِيهِ ؛ لِأَنَّ مُحَلًّا

(١) انظر ما تقدم ( ١٦٣/٣ ) .

وَفِي تَحْلُلِهِ قَبْلَ أَنْ يَصُومَ فِي أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ ، أَوْ قَبْلَ أَنْ يُهْدِيَ فِي الْقَوْلِ  
الْآخِرِ .. قَوْلَانِ ..

الإحصار صار في حقه كنفس الحرم ، وهو نظير المتنفل إلى غير القبلة<sup>(١)</sup> .  
ولا يسقط الدم إذا شرط عند الإحرام أنه يتحلل إذا أُحصِرَ بلا هدي ، بخلافه  
في المرض ؛ كما سيأتي<sup>(٢)</sup> ؛ لأن التحلل بالإحصار جائز بلا شرط ، فشرطه لاغ .  
قال في « المجموع » : ( ولو أُحصِرَ في أطراف [ الحرم ]<sup>(٣)</sup> .. لم يجز له  
ذلك في الحلّ بلا خلاف ، أما الصوم .. فإنه يفعله حيث شاء )<sup>(٤)</sup> .  
( وفي تحلّله ) أي : من لم يكن معه هديّ ( قبل أن يصوم في أحد القولين )  
وهو : أنّ للهدي بدلاً ، ( أو قبل أن يهدي في القول الآخر ) وهو : أن لا بدل  
له .. ( قولان ) أظهرهما : الجواز ، فيتحلل بالحلق بنية التحلل عنده .

### بَيِّنَات

[ في بيان ما يحصل به التحلل للمُحَصَّر ]

لا يحصل التحلل للقادر على الهدي إلا بالذبح ونية التحلل عنده ؛ لاحتماله  
لغير التحلل ، وبالحلق أو التقصير بعده بنية التحلل ، ولفاقد الهدي بالإطعام

(١) عبارة الشارح رحمه الله تعالى في « مغني المحتاج » ( ١ / ٧٧٤ ) : ( وهو نظير منع المتنفل  
إلى غير القبلة من التحول إلى جهة أخرى ) .

(٢) انظر ما سيأتي قريباً ( ٣ / ٣٩٣ ) .

(٣) في الأصل : ( الحل ) ، والتصويب من « المجموع » .

(٤) المجموع ( ٨ / ٢٩٤ ، ٤٧٨ ) .

وَمَنْ أَحْصَرَهُ مَرَضٌ .. لَمْ يَتَحَلَّلْ ، .....

بنية التحلل ، والحلق أو التقصير بنيته ، ولفاقد الإطعام بالحلق أو التقصير بنية التحلل ، هذا المذكور هو الحصر العام .

### [ المانع الثاني : الحصر الخاص ]

وأما الحصر الخاص - وهو المانع الثاني - بأن حُبِسَ ظمناً ؛ كأن حُبِسَ بدينٍ وهو معسرٌ به .. فإنه يجوز له أن يتحلل ؛ كما في الحصر العام ؛ لأن مشقة كل / أحد لا تختلف بين أن يتحمل غيره مثلها وألاً يتحمل ، وهذا مشكلٌ بما سيأتي في المرض من أنه لا يتحلل ؛ لأن تحلله لا يفيد زوال المرض ، فكذا هنا ، وأجاب عن ذلك شيخنا الشهاب الرملي : بأن المريض متمكِّنٌ من إتمام النسك معه ، فلم يبح إلا بشرط ، ولا كذلك هنا <sup>(١)</sup> .

\* \* \*

أما إذا حُبِسَ بحقٍ ؛ كأن حُبِسَ بدينٍ يتمكِّن من أدائه .. فلا يجوز له التحلل ، بل عليه أن يؤديه ويمضي في نسكه ، فلو تحلل .. لم يصح تحلله ، فإن فاته الحج في الحبس .. لم يتحلل إلا بعمل عمره بعد إتيانه مكة ؛ كمن فاته الحج بلا إحصارٍ .

### [ حكم من أحصر بمرضٍ أو نحوه ]

( ومن أحصره مرضٌ ) أو فَقَدَ النفقة ، أو ضلَّ الطريق ، أو نحو ذلك من الأعذار .. ( لم يتحلل ) لأنه لا يفيد زوال ما ذُكِر ، بخلاف التحلل بالإحصار ،

(١) حاشية الشهاب الرملي على أسنى المطالب (١/٥٢٥) .

إِلَّا أَنْ يَكُونَ قَدْ شَرَطَ ذَلِكَ فِي الْإِحْرَامِ .....

بل يصبر حتى يزول عذره ، فإن كان مُحْرِمًا بعمرة .. أتمّها ، أو بحجّ وفاته .. تحلّل بعمل عمرة ، ( إلا أن يكون قد شرط ذلك ) أي : التحلّل بالمرض ونحوه ( في الإحرام ) فله التحلّل بسببه ؛ كما لو نذر صومًا واعتكافًا وشرط أن يخرج منه لعذر ، ولما روى الشيخان عن عائشة رضي الله تعالى عنها أنها قالت : دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم على ضُبَاعَةَ - بضم الضاد المعجمة ، وبالباء الموحدة - بنت الزبير فقال لها : « أردتِ الحج ؟ » فقالت : والله ؛ ما أجدني إلا وجعةً ، فقال : « حَجِّي واشترطي ، وقولي : اللَّهُمَّ ؛ مَحِلِّي حيث حبستني » <sup>(١)</sup> ، ويقاس بما فيه غيره ممّا ذُكر .

ثم إن شرط التحلّل بالهدي .. لزمه ، وإن شرطه بلا هدي .. لم يلزمه ، وكذا إن أطلق ؛ لعدم الشرط ، ولظاهر خبر ضُبَاعَةَ ، فالتحلّل في هاتين الحالتين يكون بالنية والحلق أو نحوه فقط ، فإن شرطه بهدي .. لزمه ؛ عملاً بشرطه .

\* \* \*

ولو قال : إن مرضتُ - أو نحو ذلك من الأعذار - فأنا حلالٌ ، فوجد العذر .. صار حلالاً به من غير نية ، وعلى ذلك حُمل خبر أبي داود وغيره بإسنادٍ صحيحٍ : « من كُسِرَ أو عرج .. فقد حلَّ ، وعليه الحجُّ من قابل » <sup>(٢)</sup> .

(١) صحيح البخاري (٥٠٨٩) ، صحيح مسلم (١٢٠٧) .

(٢) سنن أبي داود (١٨٥٧) ، وأخرجه الحاكم (٤٧٠/١) عن سيدنا الحجاج بن عمرو الأنصاري رضي الله عنهما .

وَأَنْ أَحْرَمَ الْعَبْدُ بِغَيْرِ إِذْنِ مَوْلَاهُ .. جَازَ لَهُ أَنْ يُحْلِلَهُ .....

وإن شرط قلب الحج عمره بذلك .. جاز ؛ كما لو شرط التحلل به ، بل أولى ، فله إذا وُجد العذر أن يقلب حجّه عمره ، وتجزئه عن عمره الإسلام .  
ولو شرط أن ينقلب حجّه عمره ، أو عمرته حجاً - كما بحثه بعضهم - عند العذر فوُجد العذر .. انقلبت عمرته حجاً في الثانية ، وحجّه عمره في الأولى ، وأجزأته عن عمره الإسلام ؛ كما صرّح به البلقيني ، بخلاف [ عمره ] التحلل بالإحصار ، لا تجزئ عن عمره الإسلام ؛ لأنها في الحقيقة ليست عمره ، وإنما هي أعمال عمره .

### المانع الثالث : الرق

وهو ما ذكره بقوله : ( وإن أحرم العبد ) وفي معناه : الأمة ولو مبعوضاً في غير نوبته ، أو مُدبراً أو مكاتباً ، أو أمّ ولدٍ أو معلقاً عتقه بصفة ( بغير إذن مولاه ) فيما أحرم به .. ( جاز له أن يحلّله ) بأن يأمره بالتحلل ؛ لأن إحرامه بغير إذنه حرامٌ ؛ كما صرّح به البندنجي وغيره<sup>(١)</sup> ؛ إذ لا نسك عليه ، ولأن تقريره على إحرامه / يُعطل عليه منافعه التي يستحقّها ؛ فإنه قد يريد منه ما لا يُباح للمُحرّم كالاصطياد ، وإصلاح الطيب ، وقربان الأمة ، وكذا يجوز لمشتريه تحليله ، ولا خيار له عند جهله بإحرامه ، لكن الأولى لهما : أن يأذنا له في إتمام نسكه ؛ كما صرّح به في « الروضة » في السيّد<sup>(٢)</sup> ، ومثله : المشتري .

(١) انظر « أسنى المطالب » ( ١ / ٥٢٦ ) .

(٢) روضة الطالبين ( ٢ / ٦٣٤ ) .



.....

قال الأذرعى وغيره : ( ويُسْتَثْنَى ما لو أسلم عبداً حربياً ، ثم أحرم بغير إذنه ، ثم غنمناه .. فالظاهر : أنه ليس لنا تحليله ) <sup>(١)</sup> .

قال الزركشي : ( ولا يخفى أن الكلام في البالغ ، وأن الصغير لا يصح إحرامه بغير إذن سيده وإن صحَّحنا إحرام الصغير الحرِّ بغير إذن وليِّه ) انتهى <sup>(٢)</sup> .

وتقدَّم أن المعتمد : أنه لا يصح بغير إذن وليِّه ؛ فإذا لا فرق <sup>(٣)</sup> .

\* \* \*

وللعبد أن يتحلَّل [ قيل : بأمر ] <sup>(٤)</sup> سيِّده ؛ كما صرَّح به النووي في « مجموع » نقلاً عن الأصحاب في الزوجة <sup>(٥)</sup> ، لكن قياسه على الزوجة ممنوعٌ ؛ لِما سيأتي ، والأقرب - كما اقتضاه كلامهم - : أن له التحلُّل وإن لم يأمر به سيِّده ، بل إذا أمره به .. لزمه ؛ كما صرَّح به ابن الرفعة <sup>(٦)</sup> ، فعليه التحلُّل حينئذٍ ، فيحلق وينوي التحلُّل ، فعُلم : أن إحرامه بغير إذنه صحيحٌ وإن حرَّم عليه فعله ، فإن لم يتحلَّل .. فله استيفاء منفعتة منه ، والإثم عليه ، ولا يرتفع إحرامه بذلك .

(١) قوت المحتاج ( ٩٠٠/١ ) .

(٢) انظر « أسنى المطالب » ( ٥٢٦/١ ) .

(٣) انظر ما تقدم ( ١١٧/٣ ) .

(٤) في الأصل : ( قبل أمر ) ، والتصويب من « أسنى المطالب » ( ٥٢٦/١ ) .

(٥) المجموع ( ٣٠٨/٨ ) .

(٦) كفاية النبيه ( ٤٨/٨ ) .

.....

وَيُؤَخَذُ مِنْ بَقَائِهِ عَلَى إِحْرَامِهِ : أَنَّهُ لَوْ ذَبَحَ صِيداً . . لم يحل له وإن أمره سيّده بذلك ؛ كما أفتى به شيخنا الشهاب الرملي وغيره وإن خالف في ذلك بعضهم <sup>(١)</sup> ، وإنّما لم يجب بغير أمره وإن كان الخروج من المعصية واجباً ؛ لكونه تلبّس بعبادة في الجملة مع جواز رضا السيد بدوامه .

\* \* \*

وإن أحرم بإذنه . . فليس له تحليله ، ولا لمن اشتراه ، لكن يتخيّر إن جهل ، وللسيد الرجوع في الإذن قبل الإحرام ، فلو أحرم ولم يعلم برجوعه . . فله تحليله .

ولو أذن له في العمرة ، فأحرم بالحج . . جاز له [ تحليله ] <sup>(٢)</sup> ، لا إن أذن له في الحج وأحرم بالعمرة ؛ لأنها دونه ، وإن أذن له في التمتع . . فله الرجوع بينهما ؛ كما لو رجع في الإذن قبل الإحرام بالعمرة ، وليس له تحليله عن شيءٍ منهما بعد الشروع فيه ، ولو قرن بعد إذنه له في التمتع أو في الحج أو في الأفراد . . لم يحلّ له ؛ لأن ما أذن له فيه مساوٍ للقران أو فوقه ، وهو مشكّل في صورة التمتع ؛ كما قاله الأذري <sup>(٣)</sup> ، قال ابن كجّ : ( لأنه يقول : كان غرضي من التمتع أنّي كنتُ أمنعك من الدخول في الحج ) انتهى <sup>(٤)</sup> .

(١) فتاوى الشهاب الرملي ( ١٠٦/٢ ) .

(٢) في الأصل : ( تحلله ) ، والتصويب من « الشرح الكبير » ( ٥٣٠/٣ ) .

(٣) التوسط والفتح ( ق ١٦٦/٣ ) مخطوط .

(٤) انظر « التوسط والفتح » ( ق ١٦٦/٣ ) مخطوط ، و« أسنى المطالب » ( ٥٢٦/١ ) .

.....

وأُجيب : بأنه متلبّس بما أذن له ، فامتنع عليه [ تحليله ] <sup>(١)</sup> .

\* \* \*

ولو أذن له أن يُحرّم في وقتٍ ، فأحرم قبله . . فله منعه ما لم يدخل ذلك الوقت ، فإن أحرم المبعّض في نوبته ، ووسعت النسك . . فكالحِرّ ، ذكره الدارمي <sup>(٢)</sup> ، وحكاه في « البحر » عن الأصحاب وتوقّف فيه <sup>(٣)</sup> ، فليس للسيد تحليله ، فإطلاقهم أنه كالرقيق جرّي على الغالب ، وقيد ابن المقري في « روضه » تحليل السيد لمكاتبه أن يحتاج / المكاتب في تأدية نسكه إلى [ سفر ] <sup>(٤)</sup> ؛ أي : ويحلّ عليه النجم وهو موسرّ .

\* \* \*

ولو أفسد الرقيق نسكه بالجماع . . لم يلزم السيد الإذن في القضاء ولو أحرم بإذنه ؛ لأنه لم يأذن في الإفساد ، وما لزمه من دم بفعلٍ محظورٍ ؛ كاللباس أو بالفوات . . لا يلزم السيد ولو أحرم بإذنه ، بل لا يجزئه إذا ذبح عنه ؛ إذ لا ذبح عليه ، وواجه الصوم ، وله منعه إن كان يضعف به عن الخدمة ولو أذن له في الإحرام ؛ لأنه لم يأذن له في موجهه ، لا إن وجب الصوم بتمتع أو قرانٍ أذن له فيه ؛ فليس له منعه منه ؛ لإذنه في موجهه ، وإن ذبح عنه السيد بعد موته . .

(١) في الأصل : ( تحلله ) ، والتصويب من « مغني المحتاج » ( ق ١ / ٢٩٢ ) مخطوط .

(٢) انظر « أسنى المطالب » ( ١ / ٥٢٧ ) .

(٣) بحر المذهب ( ٥ / ٢٦٥ ) .

(٤) روض الطالب ( ١ / ٢١٦ ) ، وفي الأصل : ( سفره ) ، والتصويب من « روض الطالب » .

وَأَنْ أُحْرِمَتِ الْمَرْأَةُ بِحَجِّ التَّطَوُّعِ بِغَيْرِ إِذْنِ زَوْجِهَا .. جَازَ لَهُ أَنْ يُحْلِلَهَا .

جاز ؛ لحصول اليأس من تكفيره ، وإن عتق قبل صومه وقدر على الدم .. لزمه ؛ اعتباراً بحالة الأداء .

### المانع الرابع : الزوجية

وهو ما ذكره بقوله : ( وإن أحرمت المرأة بحج التطوع بغير إذن زوجها .. جاز له أن يحللها ) [ لاستيفاء ] <sup>(١)</sup> حقه ؛ كما له أن يخرجها من صوم النفل . ويستحب للرجل أن يحج بامرأته ؛ للأمر به في « الصحيحين » <sup>(٢)</sup> .

ويستحب للحرّة ألا تُحرّم بنسكها بغير إذنه ، ولا يخالف هذا ما يأتي : أن الأمة المزوّجة يمتنع عليها الإحرام بغير إذن زوجها وسيدّها ؛ لأن الحج لازم للحرّة ، فتعارض في حقّها واجبان : الحج ، وطاعة الزوج ، فجاز لها الإحرام ، ويُدب لها الاستئذان ، بخلاف الأمة ؛ لا يجب عليها الحج ، ويُؤيّد ذلك : ما يأتي في ( النفقات ) من أن الزوجة يحرم عليها الشروع في صوم النفل بغير إذن الزوج ، بخلاف الفرض ، ذكر ذلك الزركشي <sup>(٣)</sup> .

وقياسه : أنه يحرم على الزوجة الحرّة إحرامها بالنفل بغير إذنه .

(١) في الأصل : ( لاستبقاء ) ، والتصويب من « كفاية النبيه » ( ٤٩/٨ ) .

(٢) صحيح البخاري ( ١٨٦٢ ) واللفظ له ، صحيح مسلم ( ١٣٤١ ) عن سيدنا عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا تُسافر المرأة إلا مع ذي محرم ، ولا يدخل عليها رجل إلا ومعها محرم » فقال رجلٌ : يا رسول الله ؛ إني أريد أن أخرج في جيش كذا وكذا ، وامرأتني تُريد الحجّ ، فقال : « اخرج معها » .

(٣) خادم الرافعي والروضة ( ص ٤٩٨ ) رسالة جامعية .

وَفِي حَجَّةِ الْإِسْلَامِ قَوْلَانِ .....

فإن أذن لها .. فلا يحللها ، فإن كانت أمة .. توقّف إحرامها على إذنه مع إذن السيد ؛ لأن لكلٍ منهما حقاً ، فإن أذن أحدهما .. فللاخر المنع ، فإن أحرمت بغير إذنها .. فلهما ولكلٍ منهما تحليلها ، ذكره في « المجموع » <sup>(١)</sup> .

\* \* \*

( وفي حَجَّةِ الإسلام قولان ) أظهرهما : أنه يجوز له تحليلها ؛ لأن حقه على الفور ، والنسك على التراخي .

والثاني : لا ؛ قياساً على المفروض من الصلاة والصوم .

وفرق الأوّل : بأنّ مدّتهما لا تطول ، فلا يلحق الزوج كبيرٌ ضررٍ ، ويؤخّذ من ذلك : ما لو قال طيبان عدلان : إن لم تحجّني في هذا العام غضبت .. أنه يمتنع عليه تحليلها ، وهو كذلك ؛ كما قاله الأذرعى <sup>(٢)</sup> .

\* \* \*

فإن قيل : كلٌّ من الواجبين على الفور ، فما وجه تقديم الحج ؟ قلت : لأنه حقّ الله تعالى ، وهو أحقُّ بالقضاء ؛ كما ورد <sup>(٣)</sup> ، وكذا يمتنع عليه لو كانت صغيرةً أو كبيرةً وسافرت معه وأحرمت حال إحرامه ؛

(١) المجموع (٣٠٩/٨) .

(٢) قوت المحتاج (٩٠٢/١) .

(٣) أخرج البخاري (١٨٥٢) واللفظ له ، ومسلم (١٣٣٤) عن سيدنا عبد الله بن عباس رضي الله عنهما : أن امرأةً من جُهيّنة جاءت إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت : إن أمي نذرت أن تحجّ ، فلم تحجّ حتى ماتت ، أفأحجّ عنها ؟ قال : « نعم حُجّني عنها ، رأييت لو كان على أمك دينٌ أكنت قاضيةً ؟ اقضوا الله ؛ فالله أحقُّ بالوفاء » .

.....

أخذاً ممّا ذُكر ؛ لأنها لم تُفَوّت عليه استمتاعاً ؛ كما أن السيّد لا يمنع عبده من صوم تطوعٍ لم يُفَوّت عليه به أمر الخدمة ، قال الزركشي : ( وهذا قياس المذهب وإن قال الماوردي بخلافه ) <sup>(١)</sup> .

\* \* \*

ويُستثنى النذر المعيّن/ قبل النكاح أو بعده لكن بإذن الزوج ، والحابسة نفسها لقبض المهر ؛ فإنها لا تُمنع من السفر ؛ كما قاله القاضي <sup>(٢)</sup> ، وحينئذٍ : فإذا أحرمت .. لم يكن له تحليلها <sup>(٣)</sup> .

\* \* \*

والمراد بتحليله إياها : أن يأمرها بالتحلل ، وتحللها كتحلل المحصر ، فإن لم يأمرها .. لم يجز لها التحلل ؛ كما نقله في « المجموع » عن الأصحاب <sup>(٤)</sup> ، وتفارق الرقيق كما مرّ <sup>(٥)</sup> ؛ لأن إحرامه <sup>(٦)</sup> بغير إذن مولاه مُحَرَّمٌ ؛ كما مرّ <sup>(٧)</sup> ، بخلافها ، فلو لم [ تتحلّل ] <sup>(٨)</sup> .. كان له أن يستمتع

(١) خادم الرافعي والروضة ( ص ٥٠٠ ) رسالة جامعية .

(٢) انظر « أسنى المطالب » ( ١ / ٥٢٧ ) .

(٣) وحكم حجة النذر حكم حجة الإسلام ؛ كما في « المجموع » . أفاد ذلك الشارح رحمه الله تعالى في « مغني المحتاج » ( ١ / ٧٧٧ ) .

(٤) المجموع ( ٨ / ٣٠٨ ) .

(٥) انظر ما تقدم ( ٣ / ٣٩٥ ) .

(٦) في الأصل : ( لأن من جوازه إحرامه ) ، والتصويب من « مغني المحتاج » ( ١ / ٧٧٧ ) .

(٧) انظر ما تقدم ( ٣ / ٣٩٤ ) .

(٨) في الأصل : ( تحلل ) ، والتصويب من سياق عبارة « المجموع » .

.....

بها ؛ كما في « المجموع »<sup>(١)</sup> ، والإثم عليها لا عليه وإن توقّف الإمام في جوازه<sup>(٢)</sup> .

\* \* \*

وليس للزوج تحليل الرجعية ، بل يحبسها للعدّة ، وكذا البائن أيضاً ، فإن راجع الرجعية .. كان له تحليلها إن أحرمت بغير إذنه ، وسيأتي في ( العدّة ) ما له تعلق بذلك .

وحكى المتولي - كالبغوي - في القضاء وجهين ، وبناهما على الفور في القضاء<sup>(٣)</sup> .

وقضيته : [ ترجيح عدم ]<sup>(٤)</sup> منعها ، قال في « المهمات » : ( وهو متّجهٌ إذا وطئها الزوج أو أجنبيٌّ قبل النكاح ، فإن وطئها الأجنبي بعده في نسكٍ لم يأذن فيه الزوج .. فله المنع ؛ كما في الأداء ، وإن أذن .. ففي المنع نظرٌ ، والقضاء إذا كان سببه الفوات .. يجب القضاء على الفور )<sup>(٥)</sup> .

قال السبكي : ( ويؤخذ من أن الزوجة إنّما تُحرّم بإذن زوجها ، وأن الحصر

(١) المجموع (٣٠٩/٨) .

(٢) نهاية المطلب (٤٤٤/٤) .

(٣) تنمة الإبانة عن أحكام فروع الديانة (ق ٤٦/٤) مخطوط ، وانظر « المجموع » (٤٠١/٧) .

(٤) في الأصل : (عدم ترجيح) ، والتصويب من « الغرر البهية » (٣٥٣/٤) ، و« مغني

المحتاج » (٧٧٧/١) .

(٥) المهمات (٥٠٦/٤ - ٥٠٧) .

.....

الخاصَّ لا يمنع وجوب الحج : أن إذنه ليس شرطاً للوجوب عليها ، بل الحج واجب ، فإذا أحرمت فمنعها<sup>(١)</sup> الزوج وماتت .. قُضي من تركتها مع كونها لا تعصي ؛ لكونه منعها ، إلا إذا تمكَّنت قبل النكاح .. فتعصي إذا ماتت ) ، قال : ( وفي كلام القاضي أبي الطيب الاتفاق على الوجوب عليها ، وإنَّما الخلاف في أنه هل للزوج منعها أم لا ؟ )<sup>(٢)</sup> .

#### المانع الخامس : الأبوة

واعلم : أنه ليس لكلٍّ من أبويه من حج الفرض ، لا ابتداءً ولا دواماً ؛ كالصوم والصلاة ، ويفارق الجهاد : بأنه فرض عينٍ ، وليس الخوف فيه كالخوف في الجهاد .

وقضية كلامهم : أنه لو أذن الزوج لزوجته .. كان لأبويها منعها ، وهو ظاهرٌ ، إلا أن يسافر معها الزوج .

ويسنُّ استئذانهما إذا كانا مسلمين في الحج فرضاً وتطوعاً ، ولهما منعه وتحليله من حج التطوع إذا أحرَمَ بغير إذنهما ، وتحليلهما له كتحليل السيد رقيقه ، والعمرة كالحج فيما ذُكر ؛ كما نقله في « المجموع » عن اتفاق الأصحاب<sup>(٣)</sup> .

(١) في « الابتهاج في شرح المنهاج » : ( أحرمت لمنع ) بدل ( أحرمت فمنعها ) .

(٢) الابتهاج في شرح المنهاج ( ق ١٩٢/٢ ) مخطوط .

(٣) المجموع ( ٣١٥/٨ ) .



وَمَنْ تَحَلَّلَ بِالْإِحْصَارِ .. لَمْ يَلْزَمَهُ الْقَضَاءُ ، وَفِي قَوْلٍ آخَرَ : أَنَّهُ يَلْزَمُهُ الْقَضَاءُ إِذَا لَمْ يَكُنِ الْحَصْرُ عَامًّا .

### المانع السادس : الدَّيْن

وليس لغريم المدين تحليله ؛ إذ لا ضرر عليه في إحرامه ، وله منعه من الخروج ليستوفي حقه ، إلا إن كان معسراً أو الدين مؤجلاً .. فليس له منعه ؛ إذ لا يلزمه أدائه في الحال ، فإن كان الدين يحلُّ في غيبته .. استُحِبَّ له أن يوَكِّل من يقضيه عنه عند حلوله .

\* \* \*

( ومن تحلَّل بالإحصار ) سواء أكان عاماً أم خاصاً ، وكان ما أحرم به فرضاً أم نفلاً .. ( لم يلزمه القضاء ) لعدم وروده ؛ لأنه لو وجب .. لبُيِّن في القرآن أو في الخبر ، ولأن الفوات نشأ عن الإحصار الذي لا صنع له فيه .

نعم ؛ إن سلك طريقاً/آخر [ مساوياً ] <sup>(١)</sup> للأوَّل ، أو صابر إحرامه غير متوقِّع زوال الإحصار ، ففاته الوقوف .. فعليه الإعادة ، فإن كان نسكه فرضاً .. ففي ذمته إن استقرَّ عليه ؛ كحجَّة الإسلام بعد السنة الأولى من سني الإمكان ؛ كما لو شرع في صلاة فرضٍ ولم يتمَّها ، تبقى في ذمته ، وإن لم يستقرَّ ؛ كحجَّة الإسلام في السنة الأولى من سني الإمكان .. اعتُبرَت الاستطاعة بعد زوال الحصر ؛ إن وُجدت .. وجب ، وإلا .. فلا .

( وفي قولٍ آخر : أنه يلزمه القضاء إذا لم يكن الحصر عاماً ) لندوره ، فأشبهه الفوات لضلال الطريق .

(١) في الأصل ( مساوٍ ) ، والتصويب من « فتح الوهاب » ( ١٥٧/١ ) .

.....

## نِسْتَمْرِمَا

[ في اجتماع دم الإفساد والتحلل والفوات ]

إذا أفسد التطوع بجماع ، ثم أَحْصِرَ وتحلَّ . . لزمه بدنة للإفساد ، وشاةٌ للتحلل بالإحصار ، فإن لم يتحلَّ حتى فاته الحج . . تحلَّ ولزمه دمٌ ثالثٌ للفوات ، ويلزمه للقضاء حجةٌ واحدةٌ .

\* \* \*

وله التحلل بالإحصار قبل الوقوف وبعده ؛ لعموم ما مرَّ ، فإن بقي قبل الوقوف على إحرامه غير متوقِّع زوال الإحصار حتى فاته الوقوف . . لزمه القضاء لفوات الحج ؛ كما لو فاته بخطأ الطريق ، وتحلَّ وجوباً بأفعال عمره إن أمكنه التحلل بها ، ولزمه دم الفوات ، وإن لم يمكنه ذلك . . تحلَّ بهديٍّ ، ولزمه مع القضاء ودم التحلل دمٌ آخر للفوات .

\* \* \*

فإن أَحْصِرَ بعد الوقوف وتحلَّ ثم أُطْلِقَ من إحصاره ، وأراد أن يُحْرِمَ ويبني . . لم يجز البناء ؛ كما في الصلاة ، فإن لم يتحلَّ حتى فاته الرمي والمبيت بمنى . . فعليه دمٌ لفوات الرمي ، فيحصل به وبالحلق التحلل الأوَّل ، ثم يطوف ويسعى إن لم يكن سعىً ، وتمَّ حُجُّه ، وعليه دمٌ ثانٍ لفوات المبيت . ولو فاته المبيت بمزدلفة . . لزمه دمٌ ثالثٌ ، ولا قضاء عليه بإحصارٍ وقع بعد الوقوف ؛ لأنه تحلَّ بالحصر المحض .

.....

## خاتمة

[ في حاصل دماء النسك وأقسامها ]

حيث أُطلق في المناسك الدم . فالمراد : أنه كدم الأضحية ، فتجزئ البدنة أو البقرة عن سبعة دماء وإن اختلفت أسبابها ، فلو ذبحها عن دم واجب . . .  
فالفرس سُبُعُها ، فله إخراجُه عنه وأكل الباقي ، إلا في جزاء الصيد المثلي ؛  
فلا يُشترط كونه كالأضحية ، فيجب في الصغير صغيرٌ ، وفي الكبير كبيرٌ ،  
وفي المعيب معيبٌ ؛ كما مرَّ<sup>(١)</sup> ، بل لا تجزئ البدنة عن [ شاته ]<sup>(٢)</sup> .



وحاصل الدماء : ترجع باعتبار حكمها إلى أربعة أقسام : دم ترتيبٍ وتقديرٍ ،  
ودم ترتيبٍ وتعديلٍ ، ودم تخييرٍ وتقديرٍ ، ودم تخييرٍ وتعديلٍ .

[ دم ترتيبٍ وتقديرٍ ]

القسم الأول : يشتمل على دم التمتع والقِران والفوات ، والمنوط بترك  
مأمور ؛ وهو ترك الإحرام من الميقات ، والرمي ، والمبيت بمزدلفة ومنى ،  
وطواف الوداع ، فهذه الدماء [ دماء ]<sup>(٣)</sup> ترتيبٍ ؛ بمعنى : أنه يلزمه الدم ولا

(١) انظر ما تقدم (٢٤٧/٣) .

(٢) في الأصل : ( شاة ) ، والتصويب من « أسنى المطالب » ( ٥٣٠/١ ) ، و« مغني المحتاج »  
( ٧٧١/١ ) ، وقوله : ( شاته ) أي : شاة المثلي .

(٣) في الأصل : ( دم ) ، والتصويب من « مغني المحتاج » ( ٧٧١/١ ) ، و« نهاية المحتاج »  
( ٣٦١/٣ ) .

.....

يجوز العدول إلى غيره إلا إذا عجز عنه ، وتقدير ؛ بمعنى : أن الشرع قدّر ما يعدل إليه بما لا يزيد ولا ينقص .

### [ دم ترتيب وتعديل ]

والقسم الثاني : يشتمل على دم الجماع ؛ فهو دم ترتيب وتعديل ؛ بمعنى : أن الشرع أمر فيه بالتقويم / والعدول إلى غيره بحسب القيمة ؛ فتجب فيه بدنة ، ثم بقرة ، ثم سبع [ شياه <sup>(١)</sup> ] ، فإن عجز . . قوّم البدنة دراهاً ، والدراهم طعاماً وتصدّق به ، فإن عجز . . صام عن كل مُدٍّ يوماً ، ويكمل المنكسر ؛ كما مرّ <sup>(٢)</sup> . وعلى دم الإحصار ؛ فعليه شاة ، ثم طعام بالتعديل ، فإن عجز عن الطعام . . صام عن كل مُدٍّ يوماً .

### [ دم تخيير وتقدير ]

والقسم الثالث : يشتمل على دم الحلق والقلم ؛ فهو دم تخيير ؛ بمعنى : أنه يجوز العدول إلى غيره مع القدرة عليه ، فيتخير إذا حلق ثلاث شعرات أو قلم ثلاثة أظفار [ ولاء ] بين دم ، وإطعام ستة مساكين لكل مسكين نصف صاع ، [ وصوم ] <sup>(٣)</sup> ثلاثة أيام .

وعلى دم الاستمتاع ؛ وهو التطيب والدّهن - بفتح الدال - للرأس أو اللحية ،

(١) في الأصل : ( شاة ) ، والتصويب من « أسنى المطالب » ( ٥٣١/١ ) .

(٢) انظر ما تقدم ( ٢٤١/٣ ) .

(٣) في الأصل : ( وهو صوم ) ، والتصويب من « مغني المحتاج » ( ٧٧١/١ ) .

.....

واللبس ، ومقدّمات الجماع ، والاستمنا ، والجماع غير المفسد .

### [ دم تخيير وتعديل ]

والقسم الرابع : يشتمل على دم جزاء الصيد والشجر .

فجملة هذه الدماء عشرون ، وكلها لا تختصُّ بوقتٍ ، وتُراق في النسك التي وجبت فيه ، إلّا دم الفوات ؛ فإنه لا يجب أدأؤه ولا يجرى إلا بعد الإحرام بالقضاء في قولٍ ؛ كما مرَّ<sup>(١)</sup> .

وكل هذه الدماء وبديلها من الطعام تختصُّ بفرقتها بالحرم على مساكينه ، وكذا يختصُّ به الذبح للدم ، إلا المحصر ؛ فيذبح ويُفَرَّق حيث أُحصِر ؛ كما سبق<sup>(٢)</sup> ، فإن عدم المساكين في الحرم .. أخره حتى يجدهم ؛ كمن نذر التصدُّق على فقراء بلدٍ فلم يجدهم<sup>(٣)</sup> .



(١) انظر ما تقدم (٣/٣٨٥) ، وعبارة الشارح رحمه الله تعالى في « مغني المحتاج » (١/٧٧١) : ( ودم الفوات يجرى بعد دخول وقت الإحرام بالقضاء ؛ كالتمتع إذا فرغ من عمرته .. فإنه يجوز له أن يذبح قبل الإحرام بالحج ، ولهذا هو المعتمد وإن قال ابن المقري : إنه لا يجرى إلا بعد الإحرام بالقضاء ) انتهى ، ومثله في « الإقناع » (١/٢٤٩) ، و« تحفة المحتاج » (٣/٣٦٢) ، و« نهاية المحتاج » (٣/٣٦٢) .

(٢) انظر ما تقدم (٣/٣٨٥) .

(٣) في هامش الأصل : ( بلغ مقابلة بالمسجد الحرام النبوي بالروضة الشريفة ) .

## باب الأضحية

### ( بابُ ) بيان ( الأضحية )

بضم الهمزة وكسرها مع تخفيف الياء وتشديدها ، وحكمها .  
وتُجمَع على أضاحي بتشديد الياء وتخفيفها ، ويقال : ضَحِيَّة بفتح الضَّاد  
وكسرها ، وتُجمَع على ضحايا ، ويقال أيضاً : أضحاة بفتح الهمزة وكسرها ،  
وجمعها : [ أضحى ] <sup>(١)</sup> ؛ كأرطاة وأرطى ، وبها سُمِّي يوم الأضحى ، وهي : ما  
يُذَبَّح من النَّعَم تقرباً إلى الله تعالى من يوم العيد إلى آخر أيام التشريق ؛ كما  
سيأتي <sup>(٢)</sup> .

\* \* \*

والأصل فيها : الكتاب والسنة وإجماع الأمة ؛ قال تعالى : ﴿ فَصَلِّ لِرَبِّكَ  
وَأَنحَرْ ﴾ <sup>(٣)</sup> ؛ أي : صلِّ صلاة العيد ، وانحر النسك .

وروى مسلمٌ عن أنسٍ رضي الله تعالى عنه قال : ( ضَحَّى النبي صلى الله  
عليه وسلم بكبشينِ أملحينِ أقرنينِ ، ذبحهما بيده الشريفة ، [ وسَمَّى ] وكَبَّرَ ،  
ووضع رِجله على صفاحهما ) <sup>(٤)</sup> .

(١) في الأصل : ( أضحاة ) ، والتصويب من « أسنى المطالب » ( ٥٣٤/١ ) ، و« مغني المحتاج »  
( ٣٧٦/٤ ) .

(٢) انظر ما سيأتي قريباً ( ٤١١/٣ ) .

(٣) سورة الكوثر : ( ٢ ) .

(٤) صحيح مسلم ( ١٩٦٦ ) .

وَالْأَضْحِيَّةُ سُنَّةٌ .....

والأملح : قيل : الأبيض الخالص ، وقيل : الذي بياضه أكثر من سواده ،  
وقيل : الذي تعلوه حمرة ، وقيل غير ذلك .

\* \* \*

( والأضحية سنة ) مؤكدة ولو بمنى ، في حقنا على الكفاية إن تعدد  
أهل البيت ، وإلا . . فسنة عين ؛ لخبر صحيح في « الموطأ » ، وفي « سنن  
الترمذي » <sup>(١)</sup> ، وواجبة في حقه صلى الله عليه وسلم .

ويكره تركها لمن تسنُّ له ، وإنما تسنُّ لمسلمٍ قادرٍ حرٍّ كله أو بعضه ،  
وينبغي ضبط القادر : بأن تكون قيمتها فاضلة عما يحتاج إليه في يوم العيد  
وباقى أيام التشريق ؛ فإنه وقتها ، قياساً على زكاة الفطر ؛ فإنه يُشترط فيها أن  
تكون فاضلة عن ليلة العيد ويومه ؛ فإنه وقتها ، ولم أرَ من تعرَّض لذلك .

\* \* \*

ولا يحتاج المبعَّض إلى إذن سيده ، بخلاف / المكاتب ؛ فإنها منه تبرُّع ،  
فيجري فيها ما يجري في سائر تبرُّعاته ، وغير المكاتب من مدبَّر وأم ولدٍ لا  
يملك ، فإن أذن له سيده . . وقعت عن السيد .

ولا تضحية عن الغير الحيِّ بغير إذنه ، ولا عن ميتٍ إن لم يوصِ بها ،

(١) الموطأ ( ٢ / ٤٨٦ ) عن سيدنا أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه ، سنن الترمذي ( ١٥٠٦ )  
واللفظ له عن سيدنا عبد الله بن عمر رضي الله عنهما : أن رجلاً سأله عن الأضحية : أواجبة  
هي ؟ فقال : ( ضحَّيْ رسول الله صلى الله عليه وسلم والمسلمون ) ، فأعادها عليه ، فقال :  
( أتعقل ؟ ضحَّيْ رسول الله صلى الله عليه وسلم والمسلمون ) .

إِلَّا أَنْ يَنْذَرَ . وَيَدْخُلُ وَقْتُهَا إِذَا انْبَسَطَتِ الشَّمْسُ يَوْمَ النَّحْرِ وَمَضَى . . . .

ويأصاؤه تقع له ، ويحافظ عليها القادر ، أمّا غيره . . فلا تسنُّ له ؛ كما مرَّ .

\* \* \*

ولا تجب ( إلا أن ينذر ) كسائر القُرْب ، وكذا بقوله : ( جعلت هذه أضحية ) ، فإن قال : ( لله عليّ إن اشتريتُ شاةً أن أجعلها أضحية ) ، ثم اشتري شاةً . . لزمه أن يجعلها أضحية ؛ وفاءً بما التزمه في ذمّته ، هذا إن قصد الشكر على حصول الملك ، فإن قصد الامتناع . . فهو نذرٌ لجأج ، وسيأتي <sup>(١)</sup> .  
فإن عيّنْها فقال : ( إن اشتريت هذه الشاة فعليّ أن أجعلها أضحية ) . . ففي لزوم أضحيته وجهان ؛ أقيسهما كما في « المجموع » : لا ؛ تغليباً لحكم التعيين <sup>(٢)</sup> ، وقد أوجبها قبل الملك ، فيلغو ؛ كما لو علّق به طلاقاً أو عتقاً .  
والثاني : نعم ؛ تغليباً للنذر .

ولا يصير ما اشتراه أضحيةً بنفس الشراء ، ولا بالنية ؛ كما لو اشتري عبداً بنية الوقف أو العتق .

### [ شروط الأضحية ]

وللأضحية شروطٌ : أولها : دخول الوقت ، وقد ذكره بقوله : ( ويدخل وقتها ) أي : الأضحية بطلوع الشمس ، وقيل : ( إذا انبسطت الشمس ) أي : ارتفعت ( يوم النحر ) قدر رمحٍ ( ومضى ) سواء أقلنا بالأوّل أم الثاني مع

(١) انظر ما سيأتي ( ٥٤١/٣ ) .

(٢) المجموع ( ٣٥٣/٨ ) .



قَدْرُ صَلَاةِ الْعِيدِ وَالْخُطْبَتَيْنِ ، وَيَخْرُجُ وَقْتُهَا بِخُرُوجِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ ؛ فَمَنْ لَمْ يُضَحِّ حَتَّى فَاتَ الْوَقْتُ ؛ فَإِنْ كَانَ تَطَوُّعًا .. لَمْ يُضَحِّ ، .....

ذلك ( قدر صلاة [ العيد ] <sup>(١)</sup> والخطبتين ) أقل ما يجزئ ولو كانت الأضحية مندورةً .

( ويخرج وقتها بخروج أيام التشريق ) فلو ذبح قبل ذلك أو بعده .. لم تقع أضحية ؛ لخبر « الصحيحين » : « أول ما نبدأ به في يومنا هذا : نصلي ، ثم نرجع فننحر ؛ من فعل ذلك .. فقد أصاب سُتُنَّا ، ومن ذبح قبل .. فإنما هو لحَمٌ قَدَّمَهُ لأهله ، ليس من النُّسك في شيء » <sup>(٢)</sup> .

ولخبر مسلم : « لا يذبحَنَّ أحدٌ قبل أن يصلي » <sup>(٣)</sup> .

ولخبر ابن حبان : « في كل أيام التشريق ذبحٌ » <sup>(٤)</sup> ، قالوا : والمراد بالأخبار : التقدير بالزمان ، لا بفعل الصلاة ؛ لأن التقدير بالزمان أشبه بمواقيت الصلاة وغيرها ، ولأنه أضبط للناس في الأمصار والقرى .



( فمن لم يضحَّ حتى فات الوقت ؛ فإن كان تطوُّعًا .. لم يضحِّ ) بعدُ أضحيةً لفواته ، فلو ذبحها .. فهي صدقةٌ إن تصدَّق بها ، فيُثاب ثواب الصدقة

(١) في الأصل : ( العيدين ) ، والتصويب من مخطوطات « التنبيه » .

(٢) صحيح البخاري ( ٥٥٤٥ ) ، صحيح مسلم ( ٧/١٩٦١ ) عن سيدنا البراء بن عازب رضي الله عنهما .

(٣) صحيح مسلم ( ١٩٦١ ) عن سيدنا البراء بن عازب رضي الله عنهما .

(٤) صحيح ابن حبان ( ٣٨٥٤ ) عن سيدنا جُبَيْر بن مُطْعَم رضي الله عنه .

وَإِنْ كَانَتْ مَنْدُورَةً .. لَزِمَهُ أَنْ يُضَحِّيَ . وَالْمُسْتَحَبُّ لِمَنْ دَخَلَ عَلَيْهِ  
عَشْرُ ذِي الْحِجَّةِ وَأَرَادَ أَنْ يُضَحِّيَ : أَلَّا يَخْلُقَ شَعْرَهُ وَلَا يَقْلِمَ ظُفْرَهُ حَتَّى  
يُضَحِّيَ .....

لا الأضحية ، وإن ضحى بها في سنةٍ أخرى .. وقعت عنها لا عن الأولى ،  
( وإن كانت مندورة .. لزمه أن يضحي ) وتقع قضاءً ؛ لأن النذر قد لزمه ، فلم  
يسقط بفوات الوقت ، ومثلها : ما لو قال : ( جعلت هذه أضحيةً ) كما صرح  
به في « المجموع » <sup>(١)</sup> .

ويكره الذبح ليلاً سواء الأضحية وغيرها ، ولكن هي أشد كراهةً ؛ وذلك  
لأنه لا يأمن الخطأ في المذبح ، ولأن الفقراء لا يحضرون فيه حضورهم  
بالنهار .

\* \* \*

( والمستحبُّ لمن دخل عليه عشر ذِي الْحِجَّةِ ) وهو غير مُحَرَّمٍ ( وأراد أن  
يضحي : أَلَّا يَخْلُقَ ) أي : يزيل ( شعره ، ولا يَقْلِمَ ظْفْرَهُ ) / ولا نحوهما ؛ كجلدةٍ  
لا تضرُّ إزالتها ولا حاجة له فيها ، في عشر ذِي الْحِجَّةِ وأيام التشريق ، بل تكره  
الإزالة له إلا لحاجةٍ ( حتى يضحي ) للنهي عن ذلك في خبر مسلم <sup>(٢)</sup> ،  
والمعنى فيه : شمول العتق من النار جميع ذلك .

(١) المجموع (٣٥٨/٨) .

(٢) صحيح مسلم (١٩٧٧) عن سيدتنا أم المؤمنين أم سلمة رضي الله عنها : أن النبي  
صلى الله عليه وسلم قال : « إِذَا دَخَلْتَ الْعَشْرَ ، وَأَرَادَ أَحَدُكُمْ أَنْ يُضَحِّيَ ، فَلَا يَمَسَّ مِنْ شَعْرِهِ  
وبشره شيئاً » .

.....

قال الزركشي : ( وفي معنى مريد التضحية : من أراد أن يُهدي شيئاً من النِّعم إلى البيت ، بل أولى ، وبه صرَّح ابن سِراقة <sup>(١)</sup> ) .  
وينبغي أن يكون أهل البيت إذا وقعت الأضحية عنهم أن يكون حكمهم كذلك <sup>(٢)</sup> ، ولم أرَ من تعرَّض له <sup>(٣)</sup> .

\* \* \*

وقضية قولهم : ( حتى يضحي ) : أنه لو أراد التضحية بأعدادٍ . . زالت الكراهة بذبح الأول ، ويحتمل بقاء النَّهي إلى آخرها ، قاله الزركشي <sup>(٤)</sup> ، والأول أوجه .

وخرج بما تقرَّر : الختان ؛ فإنه لا يُؤخَّر ؛ لأنه سنةٌ أو واجبٌ ، وقطع يد السارق والجاني بعد الطلب .

قال الزركشي : ( ولو أراد الإحرام في عشر ذي الحِجَّة مريدُ التضحية . . لم تكره له الإزالة ؛ قياساً على ما لو دخل يوم الجمعة . . فإنه يستحبُّ له أخذ شعره وظفره ) انتهى ، وفي ذلك نظرٌ ، بل يكره مطلقاً ؛ كما هو ظاهر كلام الأصحاب .

(١) انظر « أسنى المطالب » ( ١ / ٥٤١ - ٥٤٢ ) .

(٢) أي : في كراهة إزالة ما ذكر .

(٣) قال الترمسي رحمه الله تعالى في « حاشيته على المنهج القويم » ( ٦ / ٦٥٥ ) : ( قوله : « لمريد التضحية » خرج بمريدها : مَنْ عَدَّاه ولو من أهل بيته وإن وقعت عنه ؛ ففي « الإيعاب » : قضيته : أن من لم يردها . . لا يكره له إزالة ذلك وإن كان من أهل بيتٍ يضحي أحدهم عن البقية ، وهو كذلك كما اقتضاه كلامهم ، واعتمده الإسني وكذا الأذري ) .

(٤) انظر « أسنى المطالب » ( ١ / ٥٤٢ ) .

وَيُجْزَى فِي الْأَضْحِيَّةِ الْجَذْعُ مِنَ الضَّأْنِ ؛ وَهُوَ مَا لَهُ .....

قال بعضهم : ( وينبغي كراهة تخليل اللحية الكثّة في الوضوء ؛ كما قالوا به في المُحْرَم ) انتهى ، وتقدّم أن المعتمد : عدم الكراهة في المُحْرَم <sup>(١)</sup> ، ولو قيل بها .. قد يفرق : بأن المُحْرَم يحْرُم عليه الإزالة فاحتيط في أمره ، ولا كذلك يريد الأضحية .

\* \* \*

وثاني الشروط : كونها من النَّعَم ؛ وهي : الإبل والبقر والغنم بسائر أنواعها ؛ لقوله تعالى : ﴿ وَلِكُلِّ أُمَّةٍ جَعَلْنَا مَنَسَكًا لِّتَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَىٰ مَا رَزَقَهُم مِّنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، ولأن التضحية عبادة تتعلّق بالحيوان ، فاخصّصت بالنَّعَم كالزكاة ، فلا يجزئ غير النَّعَم من بقرٍ وحشٍ وحميره ، وظباءٍ وغيرها ، وأما المتولّد من جنسين من النَّعَم .. فالظاهر - كما قاله شيخنا شيخ الإسلام زكريا <sup>(٣)</sup> - : أنه يجزئ هنا وفي العقيقة والهدي وجزاء الصيد ، إلا أنه ينبغي اعتبار أعلى الأبوين سنّاً في الأضحية ونحوها ، حتى يعتبر في المتولّد بين الضأن والمعز بلوغه سنتين ؛ اعتباراً بأعلى السنتين ، نبّه على ذلك الزركشي <sup>(٤)</sup> .

\* \* \*

( ويجزئ في الأضحية الجذع من الضأن ؛ وهو ما له ) سنةٌ ودخل في الثانية ، فإن أجدع قبل تمام السنة ؛ أي : أسقط سنّه .. أجزأ ؛ كما لو تمّت

(١) انظر ما تقدم ( ٢٩٥/١ ) .

(٢) سورة الحج : ( ٣٤ ) .

(٣) أسنى المطالب ( ٥٣٥/١ ) .

(٤) خادم الرافي والروضة ( ق ١٢٣/١٥ - ١٢٤ ) مخطوط .

سِتَّةَ أَشْهُرٍ ، وَالثَّانِيَّةُ مِنَ الْمَعَزِ وَالْإِبِلِ وَالْبَقَرِ ؛ فَالْثَّانِيَّةُ مِنَ الْمَعَزِ : مَا لَهَا  
سَنَةٌ تَامَّةٌ ، وَمِنَ الْبَقَرِ : مَا لَهَا سَنَتَانِ ، وَمِنَ الْإِبِلِ : مَا لَهَا خَمْسُ سِنِينَ .

السنة قبل أن يُجذع ، ولعموم خبر أحمد وغيره : « ضَحُّوا بالجذع من الضأن ؛  
فإنه جائزٌ » <sup>(١)</sup> ، ويكون ذلك كالبلوغ بالسِّنِّ والاحتلام ؛ فإنه يكفي فيه  
أسبقهما ؛ كما صرَّح به في « أصل الروضة » <sup>(٢)</sup> ، وقيل : ما له ( ستة أشهر )  
ودخل في السابع .

\* \* \*

( و ) يجزئ ( الثنية من المعز والإبل والبقر ) بالإجماع ( فالثنية من المعز  
ما لها ) سنتان ودخلت في الثالثة ، وقيل : ما لها ( سنة تامة ) بأن دخلت في  
الثانية .

( و ) الثنية ( من البقر : ما لها سنتان ) ودخلت في الثالثة .

( و ) الثنية ( من الإبل : ما لها خمس سنين ) ودخلت في السادسة ؛  
وذلك لخبر مسلم : « لا تذبحوا إلا مُسَنَّةً ، إلا إن [ تعسَّر ] عليكم . . فاذبحوا  
جذعةً من الضأن » <sup>(٣)</sup> .

قال العلماء :/ المُسَنَّةُ : الثنية من الإبل والبقر والغنم فما فوقها ، وقضيته :  
أن جذعة الضأن لا تجزئ إلا إذا عجز عن المُسَنَّةِ ، والجمهور على خلافه ،

(١) مسند أحمد (٣٦٨/٦) ، وأخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (١٦٤/٢٥) عن  
سيدتنا أم بلال بنت هلال الأسلمية رضي الله عنهما .

(٢) روضة الطالبين (٦٥٢/٢) ، وانظر « الشرح الكبير » (٦٢/١٢ - ٦٣) .

(٣) صحيح مسلم (١٩٦٣) عن سيدنا جابر بن عبد الله رضي الله عنهما ، وفي الأصل :  
( يعز ) ، والتصويب من مصدر التخريج .

وَتُجْزَى الْبَدَنَةُ عَنْ سَبْعَةٍ ، وَالْبَقَرَةُ عَنْ سَبْعَةٍ ، .....

وحملوا الخبر على النذب ، [وتقديره] <sup>(١)</sup> : يسُنُّ لكم ألا تذبحوا إلا مسنَّةً ، فإن عجزتم .. فجذعة ضأنٍ .

\* \* \*

ويجزئ ذكرٌ وأنثى وإن كثر نزوانه وولادتها ، وخنثى وخصيٌّ ؛ وهو : ما قُطِعَ خصياه ؛ أي : جلدتا البيضتين ، مثنى خصية ، وهو من النوادر <sup>(٢)</sup> ، والخصيتان : البيضتان ، وجَبَرَ ما قُطِعَ منه زيادةٌ لحمه طيباً وكثرةً . نعم ؛ الفحل أفضل منه إذا لم يكثر ضرابه <sup>(٣)</sup> .

\* \* \*

( وتجزئ البدنة عن سبعة ، والبقرة عن سبعة ) كما يجزئ ذلك عنهم في التحلل للإحصار ، ولخبر مسلمٍ عن جابرٍ : ( نحرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحديبية البدنة عن سبعة ، والبقرة عن سبعة ) <sup>(٤)</sup> .

وظاهرٌ : أنهم لم يكونوا من أهل بيتٍ واحدٍ [وسواء اتفقوا في نوع القربة

(١) في الأصل : ( وتقريره ) ، والتصويب من « أسنى المطالب » ( ٥٣٥/١ ) ، و« نهاية المحتاج » ( ١٣٣/٨ ) .

(٢) قال القليوبي رحمه الله تعالى في « حاشيته على كنز الراغبين » ( ١١٨/٤ ) : ( قوله : « أي : جلدتا ... » إلى آخره ، الذي دل عليه ما ذكره أن الخصية اسم مشترك بين البيضتين والجلدتين ، وأن الأنثيين اسم للجلدتين فقط ؛ كما مر ، وأن مثنى خصية : إن كان مع التاء .. فهو اسم للبيضتين ، أو بدونها الذي هو من النوادر .. فهو اسم للجلدتين ، فراجع ذلك ) .

(٣) عبارة الشارح رحمه الله تعالى في « مغني المحتاج » ( ٣٨٠/٤ ) : ( نعم ؛ الفحل أفضل منه إن لم يحصل منه ضراب ) .

(٤) صحيح مسلم ( ١٣١٨ ) .

فَإِنْ كَانَ بَعْضُهُمْ يُرِيدُ اللَّحْمَ ، وَبَعْضُهُمْ يُرِيدُ الْقُرْبَةَ .. جَازَ .....

أم اختلفوا ؛ كما إذا قصد بعضهم التضحية ، وبعضهم الهدي ( فإن كان بعضهم يريد اللحم وبعضهم يريد القربة ) أي : التضحية .. ( جاز ) لأن كل شُبُع منها بمنزلة شاة<sup>(١)</sup> ، ولهم قسمة اللحم ؛ بناءً على أن قسمته - كسائر المتشابهات - [إفراز]<sup>(٢)</sup> ؛ كما اقتضاه كلام « أصل الروضة »<sup>(٣)</sup> ، وصرّح بتصحيحه في « المجموع »<sup>(٤)</sup> .

ولو ضحّى ببذنة أو بقرة عن شاة واجبة .. فالزائد على الشُّع تطوُّعٌ ؛ يصرفه إلى أنواع التطوُّعات إن شاء .

\*\*\*

وتجزئ الشاة عن واحدٍ ؛ لخبر « الموطأ » السابق<sup>(٥)</sup> ؛ ففيه ما يدلُّ لذلك . ولو اشترك رجلان في شاتينٍ للتضحية أو غيرها كالهدي .. لم يجز ؛ اقتصاراً على ما ورد ، ولتَمَكُّنِ كُلٍِّ منهما من الانفراد بواحدةٍ ، وفرق بينه وبين جواز إعتاق نصفين عن الكفارة : باختلاف المأخذ ؛ لأن المأخذ ثَمَّ تخليص رقبة من الرِّقِّ ، وقد وُجِدَ بذلك ، وهنا التضحية بشاةٍ ولم تُوجَدَ بما فعل .

\*\*\*

(١) قول المصنف : ( فإن كان بعضهم يريد اللحم ، وبعضهم يريد القربة .. جاز ) لم نجد له شرحاً في النسخة المعتمدة في التحقيق ، وشرحه مهم ، وقد استقيناه شرحه من « كفاية النبيه » ( ٧٦/٨ ) ، و« شرح التنبيه » للأزرق ( ق ٣٤٦/١ ) مخطوط .

(٢) في الأصل : ( إفرازاً ) ، والتصويب من سياق عبارة « الشرح الكبير » ، و« روضة الطالبين » .

(٣) روضة الطالبين ( ٦٥٧/١٢ ) ، وانظر « الشرح الكبير » ( ٧٠/١٢ ) .

(٤) المجموع ( ٤٠٠/٨ ) .

(٥) الموطأ ( ٤٨٦/٢ ) عن سيدنا أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه ، وقد تقدم ( ٤٠٩/٣ ) .

وَأَفْضَلُهَا : أَلْبَدَنَةُ ، ثُمَّ أَلْبَقَرَةُ ، ثُمَّ أَلْجَذَعَةُ مِنَ الضَّأْنِ ، ثُمَّ أَلثَنِيَّةُ مِنَ الْمَعَزِ .....

وينبغي [ في ] <sup>(١)</sup> المتولّد بين بقرٍ وغنمٍ ألاّ يجزئ إلا عن واحدٍ ؛ اعتباراً بأدونهما في الإجزاء ، ولو ذبح أربعة عشر بدنتين أو بقرتين .. كان ذلك كالشأتين فيما مرّ .

ولو ذبح شاة عنه وعن أهل بيته ، أو عنه وأشرك غيره في ثوابها .. جاز ، وعلى ذلك حُمل خبر مسلم : أنه صلى الله عليه وسلم ضحّى بكبشَيْنِ وقال : « اللَّهُمَّ ؛ تَقَبَّلْ مِنْ مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ وَمِنْ أُمَّةِ مُحَمَّدٍ » <sup>(٢)</sup> ، فهي في الأولى سنة كفاية ؛ كما مرّ <sup>(٣)</sup> ، تتأدّى بواحدٍ من أهل البيت ؛ كالابتداء بالسّلام وتشميت العاطس ، وظاهرٌ : أن الثواب فيما ذُكر للمضحّي خاصّة ؛ لأنه الفاعل ؛ كما في القائم بفرض الكفاية .

\* \* \*

( وأفضلها ) : سبْعُ [ شياهٍ ] <sup>(٤)</sup> ، ثم ( البدنة ، ثم البقرة ، ثم الجذعة من الضأن ، ثم الثنية من المعز ) ثم شِرْكٌ من بعيرٍ ، ثم من بقرة ؛ اعتباراً بكثرة إراقة الدّم وأطيبية اللحم في الشياه ، وبكثرة اللحم غالباً في البدنة ، ثم البقرة ، وبأطيبية الضأن على المعز فيما بعدهما ، وبالأفراد بدمٍ في المعز على الشرك .

(١) في الأصل : ( أن ) ، والتصويب من سياق العبارة .

(٢) صحيح مسلم ( ١٩٦٧ ) عن سيدتنا أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها بنحوه .

(٣) انظر ما تقدم ( ٤٠٩/٣ ) .

(٤) في الأصل : ( شاة ) ، والتصويب من « أسنى المطالب » ( ٥٣٦/١ ) .



وَأَفْضَلُهَا : أَلْبَيْضَاءُ ، ثُمَّ أَلْصَفَرَاءُ ، ثُمَّ أَلْسَوْدَاءُ .....

وظاهر هذا : أن الانفراد بدم في المعز أفضل من المشاركة مطلقاً ، لكن قيّد الجلال المحلّي قول « المنهاج » : ( وشاة أفضل من مشاركة في بعير ) : ( بقدرها ) <sup>(١)</sup> ؛ أي : وهو السبع ، وظاهره : أن ما زاد/ على السبع .. يكون أفضل من الانفراد المذكور ، وهو نظير ما قالوه في قراءة سورة قصيرة ؛ هل [ هي ] <sup>(٢)</sup> أفضل من بعض طويلة ؟ وقد تقدّم الكلام على ذلك في ( الصلاة ) <sup>(٣)</sup> .

\* \* \*

( وأفضلها : البياض ، ثم الصفراء ) ثم العفراء ؛ وهي : التي لا يصفو بياضها ، ثم البلقاء ؛ كما في « المجموع » <sup>(٤)</sup> ، ( ثم السوداء ) قيل : للتعبّد ، وقيل : لحسن المنظر ، وقيل : لطيب اللحم ، وروى أحمد والحاكم خبر : « لَدُمُ

(١) كنز الراغبين ( ٣٧٨/٤ ) .

(٢) في الأصل : ( هو ) ، والتصويب من هامش الأصل .

(٣) انظر ما تقدم ( ٧٢٨/١ ) ، وقال الجمل رحمه الله تعالى في « حاشيته على شرح المنهاج » ( ٢٥٥/٥ ) : ( قوله : « فشارك من بعير » واعلم : أن الأصحاب إنّما صرّحوا بذلك إذا شارك بسبع مثلاً ، وسكتوا عمّا لو شارك بأكثر منه ؛ كما لو شارك واحد خمساً في بعير ، وقضية إطلاق المصنف : تفضيل الشاة أيضاً ، وبه صرّح صاحب « الوافي » تفقّها . انتهى زركشي ، لكن قال بعضهم : إنه مبني على أن السورة الكاملة أفضل من بعض سورة طويلة ولو أكثر ، والأصح : خلافه ، فيكون الأصح هنا : أن المشاركة بأكثر من السبع أفضل من الشاة ، ومشى الرملي على خلافه . انتهى ابن قاسم ) ، وكذلك مشى ابن حجر الهيتمي رحمه الله تعالى في « تحفة المحتاج » ( ٣٥٠/٩ ) على خلافه ، واعتمد أن الشاة أفضل من الشرك وإن كانت أكثر البعير .

(٤) المجموع ( ٣٦٩/٨ ) .

وَلَا يُجْزَى فِيهَا مَعِيبٌ بِعَيْبٍ يَنْقُصُ اللَّحْمَ .....

عفراء أحبُّ إلى الله تعالى من دم سوداوين<sup>(١)</sup> ، وجعل الماوردي [ قبل ]<sup>(٢)</sup> الأبلق الأحمر<sup>(٣)</sup> ، والذكر أفضل من الأنثى ؛ لأن لحمه أطيب من لحمها ، فإن كثر نزوانه .. فضلته الأنثى التي لم تلد ؛ لأنها أطيب وأرطب لحماً .

\* \* \*

( ولا يجزى فيها معيبٌ بعيبٍ ينقص اللحم ) وكذا كل مأكول منها ؛ كشحم وغيره ، فتجزى فاقدة قرن ، ومكسورته كسراً لم ينقص المأكول ، ومشقوقة الأذن ومخروقتها ، وفاقدة بعض الأسنان ، ومخلوقة بلا آلية أو ضرع أو ذنب ، لا مخلوقة بلا أذن ولا مقطوعتها ولو بعضها ، ولا تولاء ؛ وهي : التي [ تستدبر ]<sup>(٤)</sup> المرعى ولا ترعى إلا قليلاً فتهزل ، ولا عجفاء ؛ وهي : ذاهبة المخ من شدة هزالها ، ولا ذات جرب وإن قل ، ولا بيّنة مرض أو عور أو عرج وإن حصل عند اضطجاعها للتضحية باضطرابها .

\* \* \*

والأصل في ذلك خبر : « لا يجزى في الأضاحي العوراء البيّنة عورها »<sup>(٥)</sup> ،

(١) المستدرك على الصحيحين ( ٢٢٧/٤ ) ، مسند أحمد ( ٤١٧/٢ ) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه .

(٢) في الأصل : ( قيل ) ، والتصويب من « أسنى المطالب » ( ٥٣٦/١ ) .

(٣) الحاوي الكبير ( ٩٣/١٩ ) .

(٤) في الأصل : ( تستدير ) ، والتصويب من « فتح الوهاب » ( ١٨٨/٢ ) .

(٥) بأن لم تبصر بإحدى عينيها وإن بقيت الحذقة ، فإن قيل : لا حاجة لتقييد العور بالبين ؛ لأن المدار في عدم أجزاء [ العوراء ] على ذهاب البصر من إحدى العينين .. أجيب : بأن ←

.....

والمريضة البيّن مرضها ، والعرجاء البيّن عرجها ، والعجفاء « رواه أبو داود وغيره ، وصحّحه ابن حبان وغيره <sup>(١)</sup> .

وفي « المجموع » عن الأصحاب : منع التضحية بالحامل <sup>(٢)</sup> ، وهو المعتمد ، خلافاً لِمَا صحّحه ابن الرفعة من الإجزاء <sup>(٣)</sup> .

ولا يضرّ قطع [فِلَقَةٍ] <sup>(٤)</sup> يسيرة من عضو كبير كفخذ ، وكذا لا يضرّ التطريف ؛ وهو قطع طرف الألية ؛ كما أفتى به شيخنا الشهاب الرملي <sup>(٥)</sup> ؛ لأنه كالخصي ، فيُجَبَّرُ <sup>(٦)</sup> بالسمن الحاصل بسببه <sup>(٧)</sup> .



→ الشافعي قال : ( أصل العور : بياض يغطي الناظر ) وإذا كان كذلك ؛ فتارة يكون يسيراً . . فلا يضر ، فلا بد من تقييده بالبين ؛ كما في حديث الترمذي الآتي . « إقناع » [ ٢٤١ / ٢ ] . هامش .  
(١) صحيح ابن حبان ( ٥٩١٩ ) ، سنن أبي داود ( ٢٧٩٥ ) ، وأخرجه ابن خزيمة ( ٢٩١٢ ) ،  
والحاكم ( ٤٦٧ / ١ - ٤٦٨ ) عن سيدنا البراء بن عازب رضي الله عنهما .

(٢) المجموع ( ٤٠١ / ٥ ) .

(٣) كفاية النبيه ( ٨٣ / ٨ ) .

(٤) في الأصل : ( قلفة ) ، والتصويب من « أسنى المطالب » ( ٥٣٦ / ١ ) ، و« مغني المحتاج » ( ٣٨٢ / ٤ ) .

(٥) فتاوى الشهاب الرملي ( ٦٧ / ٤ ) .

(٦) أي : النقص .

(٧) فائدة : ضابط المجزئ في الأضحية : السلامة من عيب ينقص اللحم أو غيره مما يؤكل .  
« إقناع » [ ٢٤٢ / ٢ ] . هامش ، وفي هامش الأصل أيضاً : ( بلغ مقابلة بالمسجد الحرام النبوي بالروضة الشريفة ) .

وَالْأَفْضَلُ : أَنْ يَذْبَحَهَا بِنَفْسِهِ ؛ فَإِنْ لَمْ يُحْسِنْ .. فَالْأَفْضَلُ : أَنْ يَشْهَدَ  
ذَبْحَهَا .....

وثالث الشروط : الذابح ؛ وهو : من تجوز مناكحته ، والأمة الكتابية ؛ كما  
سيأتي <sup>(١)</sup> ، ( والأفضل : أن يذبحها ) المضحي الرجل ( بنفسه ) إن أحسن  
الذبح ؛ للاتباع ، رواه الشيخان <sup>(٢)</sup> ، ولأن التضحية قُرْبَةً تَسُنُّ مباشرتها ، وله أن  
يُوَكِّلَ في ذلك مسلماً فقيهاً بباب الضحايا ؛ لأنه صلى الله عليه وسلم أهدى  
مئة بدنة ؛ فنحر منها ثلاثاً وستين ، ثم أعطى عليّاً رضي الله تعالى عنه فنحر  
ما بقي ، وأشركه في هديه <sup>(٣)</sup> ؛ أي : ثوابه .

أمّا الخنثى والمرأة .. فيسنُّ لهما التوكيل ، قال الأذرعى : ( وكذا كل من  
ضعف عن الذبح من الرجال لمرضٍ أو غيره وإن أمكنه الإتيان به ، ويتأكّد  
استحبابه للأعمى ، وكل من تكره ذكاته ) <sup>(٤)</sup> .

\* \* \*

( فإن لم يحسن ) أي : الذبح .. ( فالأفضل : أن يشهد ذبحها ) وكذا  
كل من وُكِّلَ ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم لفاطمة رضي الله تعالى [ عنها ] :

(١) انظر ما سيأتي ( ٤٥١/٣ ) .

(٢) صحيح البخاري ( ٥٥٥٨ ) واللفظ له ، صحيح مسلم ( ١٩٦٦ ) عن سيدنا أنس بن مالك  
رضي الله عنه قال : ( ضَحَّى النبي صلى الله عليه وسلم بكبشين أملحين ، فرأيته واضعاً قدمه  
على صِفاحهما ، يُسَمِّي وَيُكَبِّرُ ، فذبحهما بيده ) .

(٣) أخرجه مسلم ( ١٢١٨ ) ، وابن خزيمة ( ٢٨٩٢ ) ، وابن حبان ( ٣٩٤٣ ) عن سيدنا  
جابر بن عبد الله رضي الله عنهما .

(٤) التوسط والفتح ( ق ١٩٣/٣ ) مخطوط .

.....

« قومي إلى أضحيتك فاشهديها ؛ فإنه بأول قطرة من دمها يُغفر لك ما سلف من ذنوبك » رواه الحاكم ، وصحَّح إسناده <sup>(١)</sup> .

\*\*\*

ويجوز/توكيل كتابي تصح مناكحته ؛ لأنه أهل للذبح ، بخلاف المجوسي والوثني والمرتد ، والكتابي الذي لا تحلُّ مناكحته ؛ إذ لا تحلُّ ذبيحتهم .  
ويكره توكيل صبيٍّ وأعمى ، وتوكيل الحائض أولى منهما ؛ لأنه لا كراهة في توكيلها ؛ إذ لم يصح فيه نهْيٌ ؛ كما نقله الرويانى عن الأصحاب <sup>(٢)</sup> ، وكالحائض النفساء ، والصبيُّ المسلم أولى من الكافر الكتابي والأعمى ؛ لكراهة توكيلهما .

#### [ اشتراط النية للتضحية ]

ولا بدَّ في التضحية من النية ؛ لأنها عبادةٌ ولو قبل الذبح عند تعيين الأضحية ؛ كما في الزكاة .

ولو عيَّن شاةً للأضحية ؛ بأن قال : ( جعلتها أضحيةً ) ، أو عيَّنهما عن نذر في ذمته . . لم تُجْزِ عن نية الذبح للأضحية ، فلا يكفي تعيينها ؛ لأنها قرينةٌ في نفسها فوجبت النية فيها ، أمّا إذا عيَّنهما بالنذر . . فإنه لا يُشترط فيها النية ، ولو نوى دونَ وكيله ولو عند دفع الأضحية إليه أو تعيينه لها . . كفى ، فلا حاجة إلى نية الوكيل ، بل لو لم يعلم أنه مُضَحٍّ . . لم يضرَّ ، ويجوز

(١) المستدرک علی الصحیحین ( ٢٢٢/٤ ) عن سيدنا عمران بن حصين رضي الله عنهما .

(٢) انظر « أسنى المطالب » ( ١/٥٣٨ ) .

وَالْمُسْتَحَبُّ : أَنْ يَأْكُلَ الثُّلُثَ وَيَتَصَدَّقَ بِالثُّلُثِ وَيُهْدِيَ الثُّلُثَ فِي أَحَدِ  
الْقَوْلَيْنِ .....

تفويضها إلى الوكيل المسلم المميّز ؛ كما يُفَوِّضُ إليه الذبح ، وكما في الزكاة ،  
بخلاف الكتابي وغير المميز ؛ كمجنون وسكران ؛ لعدم صحتها منهم .

\* \* \*

( والمستحب ) في أضحية التطوع وهديه إذا أكل وتصدق وأهدى : ( أن  
يأكل الثلث ) فأقل ، ( ويتصدق بالثلث ) فأكثر ، ( ويهدي الثلث في أحد  
القولين ) وهو الأظهر الجديد ، ودليل ذلك : القياس على هدي التطوع الوارد فيه  
[ قوله ] <sup>(١)</sup> تعالى : ﴿ فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطِيعُوا الْقَانِعَ وَالْمَعْتَرَّ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، قال مالك : ( أحسن ما  
سمعت - أي : في تفسير ذلك - : أن القانع : الفقير ، والمعتر : [ الزائر ] ) <sup>(٣)</sup> ،  
وكذا قاله الشافعي في « اختلاف الحديث » ، وفسر القانع : بالسائل ، والمعتر :  
بالمتعرض من غير سؤال <sup>(٤)</sup> ، يقال : قَنَعَ يَقْنَعُ قُنُوعاً - بفتح عين الماضي  
والمضارع - : إذا سأل ، وَقْنَعَ يَقْنَعُ قَنَاعَةً - بكسر عين الماضي وفتح عين  
المضارع - : إذا رضي بما رزقه الله ، قال الشاعر <sup>(٥)</sup> : [ من مجزوء الرجز ]

أَلْعَبْدُ حُرٌّ إِنْ قَنَعَ      وَالْحُرُّ عَبْدٌ إِنْ قَنَعَ

(١) في الأصل : ( لقوله ) ، والتصويب من « أسنى المطالب » ( ٥٤٦/١ ) .

(٢) سورة الحج : ( ٣٦ ) .

(٣) الموطأ ( ٤٩٧/٢ ) ، وفي الأصل : ( الواجد ) ، والتصويب من « الموطأ » .

(٤) اختلاف الحديث ( ٢٠١/١٠ ) .

(٥) أورد البيهقي الأول الزمخشري في « ربيع الأبرار » ( ٤٣٣/٣ ) ، وكذلك أوردته مع البيت  
الثاني شيخ الإسلام زكريا الأنصاري في « أسنى المطالب » ( ٥٤٦/١ ) دون نسبة .

وَفِيهِ قَوْلٌ آخَرُ : أَنَّهُ يَأْكُلُ النِّصْفَ وَيَتَصَدَّقُ بِالنِّصْفِ .....

فاقنع ولا تقنع فما شيء يشين سوى الطمغ  
( وفيه قول آخر ) قديم : ( أنه يأكل النصف ويتصدق ) عليهما  
( بالنصف ) <sup>(١)</sup> ؛ لقوله تعالى : ﴿ فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطِيعُوا أَلْبَاسَ الْفَقِيرِ ﴾ <sup>(٢)</sup> ؛  
أي : الشديد الفقر ، فجعلها بين اثنين يدل على أنها بينهما [ نصفين ] <sup>(٣)</sup> ،  
وله إطعام الأغنياء المسلمين ؛ كما في « البويطي » <sup>(٤)</sup> ، والإهداء إليهم منها  
لا تملिकهم ، بخلاف الفقراء ، يجوز تملिकهم منها ؛ ليتصرفوا فيه بالبيع  
وغیره .

\* \* \*

ويجب التصدق ببعضها ؛ وهو ما ينطلق عليه الاسم من اللحم ، ولا تكفي  
الهدية عن التصدق ، ولا الجلد عن اللحم ، ولا القدر التافه منه ؛ كما اقتضاه  
كلام الماوردي <sup>(٥)</sup> .

ولو تصدق بقدر الواجب وأكل ولدها كله .. جاز ؛ لأنه لا يجب التصدق  
بجزء منه ، ويكفي تمليكه لمسكين واحد ، ولو أعطى المكاتب .. جاز ،  
وخصه ابن العماد بغير سيده <sup>(٦)</sup> .

(١) انظر « الحاوي الكبير » ( ١٣٩ / ١٩ ) .

(٢) سورة الحج : ( ٢٨ ) .

(٣) في الأصل : ( نصفان ) ، والتصويب من « المذهب » ( ٣١٩ / ١ ) .

(٤) مختصر البويطي ( ص ٩٢٣ ) .

(٥) الحاوي الكبير ( ١٤٠ / ١٩ ) .

(٦) التعقبات على المهمات ( ق ١٨٨ / ٤ ) مخطوط .

فَإِنْ أَكَلَ الْكُلَّ .. فَقَدْ قِيلَ : لَا يَضْمَنُ ، وَالْمَذْهَبُ : أَنَّهُ يَضْمَنُ الْقَدْرَ  
الَّذِي يُجْزئُهُ ؛ وَهُوَ أَذْنَى جُزْءٍ .....

[ويكون] <sup>(١)</sup> نيئاً لا مطبوخاً ؛ / لشبهه حينئذٍ بالخبز في الفطرة ، قال  
البلقيني : ( ولا قديداً ) <sup>(٢)</sup> .

ولا يجوز نقله <sup>(٣)</sup> إلى غير بلد الأضحية كالزكاة ، وهل يتعيّن إخراجها  
قبل مضي أيام التشريق أو لا ؟ لم أرَ من تعرّض له ، وقياس زكاة الفطر : أنه  
يتعيّن ؛ لأنها مؤقتة بوقتٍ ، فلا يجوز تأخيرها عنه .

\* \* \*

( فَإِنْ أَكَلَ الْكُلَّ ) أو أهدها للأغنياء .. ( فقد قيل : لا يضمن ) بناءً على  
أنه لا يجب التصدّق بشيءٍ منها ، ( والمذهب : أنه يضمن ) بناءً على الوجوب  
( القدر الذي يجزئُهُ ؛ وهو أَذْنَى جُزْءٍ ) أي : ممّا ينطلق عليه الاسم من اللحم ؛  
كما مرّ ؛ لأنه لو اقتصر على إخراجها في الابتداء .. أجزأه ، فلا يضمن في  
الانتهاء غيره ، وهل يلزمه صرف ثمنه إلى شقص أضحية ، أم يكفي صرفه  
إلى اللحم وتفرّقه ؟ وجهان ؛ صحّح في « المجموع » منهما الثاني <sup>(٤)</sup> ، وله  
تأخيرها عن الوقت ؛ لأنه ليس أضحية ، ولا يجوز له الأكل منه ؛ لأنه بدل  
الواجب .

(١) في الأصل : ( ويكونه ) ، والتصويب من « كنز الراغبين » ( ٣٨٣/٤ ) ، و« فتح الوهاب »  
( ١٨٩/٢ ) .

(٢) انظر « فتح الوهاب » ( ١٨٩/٢ ) .

(٣) أي : لحم الأضحية .

(٤) المجموع ( ٣٩٣/٨ - ٣٩٤ ) .



وَقِيلَ : يَضْمَنُ الْقَدْرَ الْمُسْتَحَبَّ ؛ وَهُوَ النِّصْفُ أَوْ الثُّلُثُ .....

( وقيل : يضمن القدر المستحب ؛ وهو النصف ) على القديم <sup>(١)</sup> ،  
( أو الثلث ) على الجديد <sup>(٢)</sup> ، ويخالف الابتداء ؛ لأن إخراج الجزء موكول  
إلى اجتهاده ، فلَمَّا أكل الكل . . ظهر حَيْفُهُ ، فَأَسْقَطَ اجتهاده ، ورجع إلى ما  
اقتضاه إطلاق الآية .

\* \* \*

ولا يكره الإِدْخَارُ من لحم الأضحية والهدي ، ويستحبُّ أن يكون من ثلث  
الأكل ، وقد كان الإِدْخَارُ مُحَرَّمًا فوق ثلاثة أيام ، ثم أُبِيح <sup>(٣)</sup> .  
وأن يتصدَّقَ بجلدها وقرنها ، أو ينتفع بهما باستعمالٍ ، وله إعارتهما ، لا  
بيعهما وإجارتهما ؛ لخبر الحاكم : « من [ باع ] <sup>(٤)</sup> جلد أضحيته . . فلا أضحية  
له » <sup>(٥)</sup> ، ولا يجوز أن يعطيها أجرَةً للجَزَّارِ .

(١) انظر « الحاوي الكبير » ( ١٤٠ / ١٩ ) .

(٢) انظر « الحاوي الكبير » ( ١٤٠ / ١٩ ) .

(٣) أخرج البخاري ( ٥٤٢٣ ) واللفظ له ، ومسلم ( ١٩٧١ ) : أن عابس بن ربيعة النخعي  
قال : قلت لعائشة رضي الله عنها : أنهى النبي صلى الله عليه وسلم أن تُؤْكَلَ لحوم  
الأضاحي فوق ثلاث ؟ قالت : ( ما فعله إلا في عامٍ جاع الناس فيه ، فأراد أن يُطْعَمَ  
الغني الفقير ، وإن كُنَّا لَنَرْفَعُ الكُرَاعَ فنأكله بعد خمس عشرة ) قيل : ما اضطرركم إليه ؟  
فضحكت ، قالت : ( ما شبع آل محمد صلى الله عليه وسلم من خُبْزٍ بُرٍّ مَادُومٍ ثلاثة أيامٍ  
حتى لحق بالله ) .

(٤) في الأصل : ( يبيع ) ، والتصويب من مصدر التخريج .

(٥) المستدرک على الصحيحين ( ٣٨٩ / ٢ - ٣٩٠ ) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله  
عنه .

وإن نذر أضحية معينة .. زال ملكه عنها ، ولم يجز بيعها ، وله أن يركبها ..

### [ الأضحية المندورة ]

( وإن نذر أضحية معينة ) ولو معيبة ؛ ك ( لله علي أن أضحي بهذه الشاة ) ، أو قال : ( جعلتها أضحية ) ولم يقل : ( لله ) .. تعينت ، ( و زال ملكه عنها ) كما لو نذر أن يتصدق بهذا المال أو الدراهم ، بخلاف ما لو نذر عتق عبد بعينه .. فإنه يتعين عتقه ، ولا يزول ملكه عنه إلا بعته ؛ لأن الملك فيه لا ينتقل ؛ بل ينفك عن الملك بالكلية ، وفيما ذكر [ ينتقل ] <sup>(١)</sup> إلى المساكين ، ولهذا لو أتلّف .. وجب تحصيل بدله ، بخلاف العبد ؛ كما سيأتي ؛ لأنه المستحق للعتق وقد تلف ، ومستحق ما ذكر باقون .

\* \* \*

( ولم يجز بيعها ) ولا إجارته ، ( و ) يجوز ( له أن يركبها ) ويحملها برفق للحاجة ، وأن يعيرها ؛ لأنها إرفاق ؛ كما يجوز له الارتفاق بها ، وهي في يد الناذر أمانة لا يضمنها ما لم يتمكّن من ذبحها ؛ بأن تلفت أو ضلّت قبل دخول وقتها ، أو بعده ولم يتمكّن من ذبحها ، وكذا لو تلفت في يد المستعير في هذه الحالة ولو بغير الاستعمال المأذون فيه من غير تقصير ؛ لأن يد معيره يد أمانة ، فكذا هو ؛ كما ذكره الرافعي وغيره في المستعير من المستأجر ، ومن الموصى له بالمنفعة <sup>(٢)</sup> .

\* \* \*

(١) في الأصل : ( فينتقل ) ، والتصويب من « أسنى المطالب » ( ٥٤١/١ ) .

(٢) الشرح الكبير ( ٣٧٨/٥ ) .

.....

وإن أتلّفها أجنبيٌّ .. ضمنها بالقيمة ؛ كسائر المتقوّمات ، فيأخذها منه المضجّي ويشترى بها مثلها جنساً/ونوعاً وسناً ويضجّي به ، فإن لم يجد [بها] <sup>(١)</sup> مثلها .. اشترى دونها ، بخلاف العبد المنذور عتقه ؛ إذا أتلّفه أجنبيٌّ .. فإن الناذر يأخذ قيمته لنفسه ، ولا يلزمه أن يشتري بها عبداً يعتقه ؛ لِمَا مرَّ أن ملكه لم يزل عنه ، ومستحقُّ العتق هو العبد وقد هلك ، ومستحقُّو الأضحية باقون .

\* \* \*

فإن كانت المتلّفة ثنيةً من الضأن مثلاً ، فنقصت القيمة [عن] <sup>(٢)</sup> ثمنها .. أخذ عنها جذعةً من الضأن ؛ رعايةً للنوع ، فإن نقصت القيمة عن ثمن الجذعة .. اشترى ثنية معزٍ ؛ لأنها تصلح للتضحية ، فإن نقصت القيمة عن ثنية معزٍ .. اشترى دون الجذعة ؛ لأن فيه إراقة دم كامل ، فإن نقصت القيمة عن دون الجذعة .. اشترى [بها] <sup>(٣)</sup> سهماً من أضحيةٍ صالحةٍ للشركة من بعيرٍ أو بقرةٍ ، لا شاةً ؛ لأن فيه شركةً في إراقة دم ، فإن نقصت عن شراء سهمٍ من ذلك .. اشترى لحماً من النعم ؛ لأنه مقصود الأضحية .

وظاهر كلامهم : أنه لا يتعيّن لحم جنس المنذورة ، فإن لم يجد لحماً .. تصدّق بالدرهم للضرورة .

\* \* \*

(١) في الأصل : ( به ) ، والتصويب من « أسنى المطالب » ( ١ / ٥٤١ ) ، وقوله : ( بها ) أي : القيمة .

(٢) في الأصل : ( من ) ، والتصويب من « أسنى المطالب » ( ١ / ٥٤٢ ) .

(٣) في الأصل : ( بهما ) ، والتصويب من « أسنى المطالب » ( ١ / ٥٤٢ ) .

.....

ولو ذبح المضحي الواجبة بالنذر أو بالجعل المعينة قبل الوقت .. لزمه التصدق بجميع اللحم ، فلا يجوز له أكل شيء منه ، ولزمه البدل أيضاً ؛ بأن يذبح في وقتها مثلها بدلاً عنها .

وإن باعها فذبحها المشتري قبل الوقت .. أخذ منه البائع اللحم إن كان باقياً وتصدق به ، وأخذ منه الأرش ، وضم إليه البائع ما يشتري به البدل ، أما المعينة عمّا في الذمة .. فمضمونة على الناذر إن تلفت ، وإن أتلّفها أجنيئاً .. فالمغروم ملك للناذر ، ويبقى الأصل في ذمته .

\* \* \*

ولو ذبح المنذورة المعينة أو عمّا في الذمة فضولي في الوقت ، وأخذ منه المالك اللحم وفرقه على مستحقّيه .. وقع الموقع ؛ لأنه مستحقّ الصرف إليهم ، فلا يُشترط فعله ؛ كردّ الوديعة ، ولأن ذبحها لا يفتقر إلى النية ، فإذا فعله غيره .. أجزأ ؛ كإزالة الخبث ، قال الرافعي : ( وهذا يؤيد القول : بأن التعيين يغني عن النية )<sup>(١)</sup> .

وأجيب : بأن ذلك مفروض في التعيين بالنذر ، وما اشترطوا فيه النية مفروض في التعيين بالجعل ؛ كما مرّت الإشارة إليه ، ولزم الفضوليّ أرش الذبح وإن كانت المعينة [ معدّة ]<sup>(٢)</sup> للذبح ، فإنه يلزمه الأرش كالمملوكة ، حتى لو شدّ قوائمها ليذبحها فذبحها فضوليّ .. لزمه الأرش ، ويصرفه مصرف

(١) الشرح الكبير (٩٦/١٢) .

(٢) في الأصل : ( معددة ) ، والتصويب من « أسنى المطالب » ( ٥٤٣/١ ) .

فَإِنْ وَلَدَتْ .. ذَبَحَ مَعَهَا وَلَدَهَا ، وَلَهُ أَنْ .....

الأصل ، فيشتري به أو بقدره المالك مثل الأصل إن أمكن ، وإلا .. فكما مرَّ ، فإن فرَّقه الفضولي وتعدَّر استرداده .. فكإتلافه المعينة ، فيلزمه قيمتها عند ذبحها ؛ لأن تعيين المصرف إلى المالك ، وقد فوّته عليه مع الذبح ، فيشتري بقيمتها بدل الأصل .

\* \* \*

( فإن ولدت ) أي : الواجبة / ابتداء بالنذر أو بالجعل أو المعينة عمّا في الذمّة بعد النذر .. ( ذبح معها ولدها ) سواء أكانت حاملاً عند التعيين أم حملت بعده ؛ كما في « الروضة » ك « أصلها »<sup>(١)</sup> ، وليس فيه تضحية بحامل ؛ فإن الحمل قبل انفصاله لا يُسمّى ولداً ؛ كما ذكره في ( كتاب الوقف )<sup>(٢)</sup> .

\* \* \*

( وله ) أي : للمضجّي ( أن ) يأكله كله ؛ كما صحّحه في « المنهاج » ك « أصله » تبعاً للغزالي<sup>(٣)</sup> ؛ لأنه فضلة كاللبن ، وقيل : يجب التصدّق ببعضه ؛ لأنه أضحية ، وصحّحه الروياني<sup>(٤)</sup> ، [ واختاره ]<sup>(٥)</sup> في « المجموع »<sup>(٦)</sup> ،

(١) روضة الطالبين ( ٦٨٢/٢ ) ، الشرح الكبير ( ١١٣/١٢ ) .

(٢) روضة الطالبين ( ١٥٥/٤ ) ، الشرح الكبير ( ٢٧٩/٦ ) .

(٣) منهاج الطالبين ( ص ٥٤١ ) ، المحرر ( ١٥٥٢/٣ ) ، الوسيط ( ١٥١/٧ ) .

(٤) انظر « المجموع » ( ٣٣٢/٨ ) .

(٥) في الأصل : ( وأجازه ) ، والتصويب من « أسنى المطالب » ( ٥٤٧/١ ) .

(٦) المجموع ( ٣٣٢/٨ ) .

يَشْرَبَ مِنْ لَبَنِهَا مَا فَضَلَ عَنْ وَلَدِهَا . وَإِنْ كَانَ صُوفُهَا يُضِرُّ بِهَا إِلَى وَقْتِ  
الذَّبْحِ .. جَازَ لَهُ أَنْ يَجْزَّهُ وَيَنْتَفِعَ بِهِ . وَلَا يَأْكُلُ مِنْ لَحْمِهَا شَيْئًا ، وَقِيلَ :  
يَجُوزُ أَنْ يَأْكُلَ .....

وقيل : يمتنع الأكل منه ؛ كَأَمِّهِ ، وجزم به البارزي تبعاً للطاووسي<sup>(١)</sup> ، وجرى  
عليه الأذري<sup>(٢)</sup> .

وَأَنْ ( يشرب من لبنها ما فضل عن ) رِيٍّ ( ولدها ) وَأَنْ يسقيه غيره بلا  
عوضٍ ؛ لَأَنَّهُ يستخلف ، قال [ الشافعي ]<sup>(٣)</sup> والأصحاب : ( ولو تصدَّق به ..  
كان أفضل )<sup>(٤)</sup> ، فيجوز أكل ولدٍ وشربُ فاضلِ لبنٍ غيرِ الواجبة من باب  
أولَى .

\* \* \*

( وَإِنْ كَانَ صُوفُهَا يُضِرُّ بِهَا إِلَى وَقْتِ الذَّبْحِ .. جَازَ لَهُ أَنْ يَجْزَّهُ ) للضرورة  
( ويستمتع به ) وإلا .. فلا يَجْزَّهُ إِنْ كَانَتْ وَاجِبَةً ؛ لانتفاع الحيوان به في دفع  
الأذى عنه ، وانتفاع المساكين به عند الذبح .

( وَلَا يَأْكُلُ مِنْ لَحْمِهَا ) أَي : الواجبة ( شَيْئًا ) لَأَنَّهُ إِرَاقَةُ دَمٍ وَاجِبٌ ، فلم  
يجز الأكل منه ؛ كَالدَّمِ الْوَاجِبِ فِي الْإِحْرَامِ .

( وَقِيلَ : يَجُوزُ أَنْ يَأْكُلَ ) مِنْهُ ؛ لِأَنَّ النَّذْرَ يُحْمَلُ عَلَى الْمَعْهُودِ فِي الشَّرْعِ ،

(١) شرح الحاوي الصغير (ق/٢٥٢ - ٢٥٣) مخطوط .

(٢) قوت المحتاج ( ١٠ / ١١٨ ) .

(٣) فِي الْأَصْل : ( الرَّافِعِي ) ، وَالتَّصْوِيبُ مِنْ « تَحْرِيرِ الْفَتَاوَي » ( ٣ / ٤١١ ) ، وَ« مَغْنِي

الْمَحْتَاج » ( ٤ / ٣٨٩ ) .

(٤) الْأُم ( ٣ / ٥٨٦ ) .

وَإِنْ تَلَفَتْ .. لَمْ يَضْمَنْهَا ، وَإِنْ أَتْلَفَهَا .. ضَمِنَهَا بِأَكْثَرِ الْأَمْرَيْنِ مِنْ قِيمَتِهَا  
أَوْ أَضْحِيَّةٍ مِثْلِهَا ؛ فَإِنْ زَادَتْ الْقِيَمَةُ عَلَى مِثْلِهَا .. تَصَدَّقَ بِالْفَاضِلِ ،  
وَقِيلَ : يَشْتَرِي بِهِ اللَّحْمَ وَيَتَصَدَّقُ بِهِ .....

والمعهود شرعاً جواز الأكل منها ، وعلى الأول : لو أكل منها شيئاً .. ضمنه ،  
وهل يلزمه صرف ثمنه إلى شقص أضحية ، أم يكفي صرفه إلى اللحم وتفرقته ؟  
يأتي فيه الخلاف المتقدم فيما إذا أكل قدر الواجب من أضحية التطوع <sup>(١)</sup> .

\* \* \*

( وإن تلفت ) أي : المعيّنة بالنذر أو بالجعل قبل إمكان ذبحها بأفة سماوية ،  
أو ضلّت من غير تفريط .. ( لم يضمنها ) لزوال ملكه عنها بالنذر أو الجعل ،  
وصارت ودیعة عنده .

( وإن أتلفها ) هو .. ( ضمنها ) كالمودع إذا أتلف الوديعة ( بأكثر الأمرين  
من قيمتها ) وقت الإتلاف ( أو ) أي : و ( أضحية مثلها ) يوم النحر ؛ لأنه التزم  
الذبح وتفرقة اللحم وقد فوّتها ، وبهذا فارق إتلاف الأجنبي ، ولو عبّر بالواو  
بدل ( أو ) .. لكان أولى .

( فإن زادت القيمة على ) ثمن ( مثلها ) لرخص حدث .. اشترى كريمة ،  
أو مثل المثلثة وأخذ بالزائد أخرى إن وفى بها ، سواء أكانت من جنسها أم لا ،  
وشراء الكريمة أفضل ، وإن لم يف بها .. ( تصدّق بالفاضل ) دراهم في قول .  
( وقيل : يشترى به اللحم ويتصدّق به ) لأن إراقة الدم واللحم مقصودان ؛  
فإذا تعذّر أحدهما .. سقط وبقي الآخر .

(١) انظر ما تقدم (٣/٤٢٦) .

وَقِيلَ : يُشَارِكُ فِي ذَبِيحَةِ أُخْرَى . فَإِنْ لَمْ يَذْبَحْهَا حَتَّى فَاتَ وَقْتُهَا . . لَزِمَهُ أَنْ يَذْبَحَهَا .

( وقيل ) وهو الأظهر : ( يشارك ) به ( في ذبيحة أخرى ) محافظةً على إراقة الدم ما أمكن .

واستحبَّ الشافعي رضي الله تعالى عنه أن يتصدَّق بالزائد الذي لا يفي بأخرى ، وألاً يشتري به شيئاً ويأكله <sup>(١)</sup> ، وفي معناه : بدل الزائد ، وإنما لم يجب التصدُّق بذلك كالأصل ؛ لأنه مع أنه ملكه قد أتى ببديل الواجب كاملاً .

\* \* \*

( فإن لم يذبحها / حتى فات وقتها . . لزمه أن [ يذبحها ] ) <sup>(٢)</sup> بعده ، وهذه قد تقدَّمت أول الباب <sup>(٣)</sup> ، ويمكن - كما قال بعضهم - حمل ما ذُكر ثمَّ على الملتزم في الذمَّة ، وما هنا على المعيّنة ابتداءً . ويعصي بتأخير المنذورة عن العام المعين لذبحها ، وتُقضى ؛ كما لو [ آخر ] <sup>(٤)</sup> الصَّلَاة عن الوقت .

## خَاتَمٌ

[ في ندب التضحية من الإمام الأعظم ]

يستحبُّ أن يضحِّي الإمام من بيت المال عن المسلمين ببذنة في المصلَّى ،

(١) انظر « الشرح الكبير » ( ٩٥ / ١٢ ) .

(٢) في الأصل : ( ذبحها ) ، والتصويب من مخطوطات « التنبيه » .

(٣) انظر ما تقدم ( ٤١٢ / ٣ ) .

(٤) في الأصل : ( آخرت ) ، والتصويب من « أسنى المطالب » ( ٥٤٧ / ١ ) .



.....

وَأَنْ يَنْحَرَهَا بِنَفْسِهِ ؛ لِلاتِّبَاعِ ، رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ <sup>(١)</sup> ، فَإِنْ لَمْ يَتَيَسَّرْ بِدَنَّةٍ .. فَشَاةٌ ؛ لِلاتِّبَاعِ ، رَوَاهُ الْمَوْرِدِيُّ وَغَيْرُهُ <sup>(٢)</sup> .

وَأِنْ ضَحَّى عَنْهُمْ مِنْ مَالِهِ .. فَحَيْثُ شَاءَ يَضْحِي ، قَالَ فِي « الْمَجْمُوعِ » :  
( وَلَا يَجُوزُ لِلْوَلِيِّ الْمَحْجُورِ أَنْ يَضْحِيَ عَنْهُ مِنْ مَالِهِ ؛ لِأَنَّهُ مَأْمُورٌ بِالِاحْتِيَاظِ  
لِمَالِهِ ، مَمْنُوعٌ مِنَ التَّبَرُّعِ بِهِ ، وَالْأَضْحِيَّةِ تَبَرُّعٌ ) <sup>(٣)</sup> ، وَمَفْهُومُهُ : أَنَّ لِلْوَلِيِّ أَنْ  
يَضْحِيَ مِنْ مَالِهِ عَنْ مُحَاجِيرِهِ .



وَأَنْ يَذْبَحَ الْمُضْحِيَّ فِي بَيْتِهِ بِمَشْهَدِ أَهْلِهِ ؛ لِيَفْرَحُوا بِالذَّبْحِ ، وَيَتَمَتَّعُوا  
بِاللَّحْمِ ، [ وَفِي ] <sup>(٤)</sup> يَوْمَ النُّحْرِ وَإِنْ تَعَدَّدَتِ الْأَضْحِيَّةُ مَسَارِعَةً إِلَى الْخِيَرَاتِ .  
وَلَوْ أَكَلَ بَعْضُ أَضْحِيَّتِهِ وَتَصَدَّقَ بِبَعْضِهَا .. فَلَهُ ثَوَابُ التَّضْحِيَّةِ بِالْكَلِّ  
- كَمَنْ نَوَى صَوْمَ تَطَوُّعٍ ضَحْوَةً - وَثَوَابُ التَّصَدَّقِ بِالْبَعْضِ .



(١) صحيح البخاري ( ٩٨٢ ) عن سيدنا عبد الله بن عمر رضي الله عنهما : ( أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَنْحَرُ أَوْ يَذْبَحُ فِي الْمُصَلَّى ) .

(٢) الحاوي الكبير ( ١٤٨ / ١٩ ) ، وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ ( ١٩٦٧ ) عَنْ سَيِّدَتِنَا أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَرَ بِكَبْشٍ أَقْرَنَ يَطَأُ فِي سَوَادٍ ، وَيَبْرُكُ فِي سَوَادٍ ، وَيَنْظُرُ فِي سَوَادٍ ، فَأَتَى بِهِ لِيَضْحِيَ بِهِ ، فَقَالَ لَهَا : « يَا عَائِشَةُ ؛ هَلِمِي الْمَدِيَّةَ » ثُمَّ قَالَ : « اشْحَذِيهَا بِحَجَرٍ » ، فَفَعَلْتُ ، ثُمَّ أَخَذَهَا وَأَخَذَ الْكَبْشَ فَأَضْجَعَهُ ، ثُمَّ ذَبَحَهُ ، ثُمَّ قَالَ : « بِاسْمِ اللَّهِ ، اللَّهُمَّ ؛ تَقَبَّلْ مِنْ مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ وَمِنْ أُمَّةِ مُحَمَّدٍ » ، ثُمَّ ضَحَّى بِهِ .

(٣) المجموع ( ٤٠٤ / ٨ ) .

(٤) فِي الْأَصْلِ : ( فِي ) ، وَالتَّصْوِيبُ مِنْ « رَوْضِ الطَّالِبِ » ( ٢٢٥ / ١ ) .

## بابُ الْعَقِيفَةِ

### ( باب ) بيان ( العقيفة )

من عَقَّ يُعَقِّ بكسر العين وضمها ، وحكمها ؛ وهي لغةٌ : الشعر الذي على رأس الولد حين ولادته ، وشرعاً : ما يُذَبَح عند حلق شعره ؛ تسميةً للشيء باسم سببه ، قال ابن أبي الدَّم : ( قال أصحابنا : يستحبُّ تسميتها نسيكةً أو ذبيحةً ، ويكره تسميتها عقيفةً ؛ كما يكره تسمية العشاء عتمةً )<sup>(١)</sup> .

\* \* \*

والأصل فيها : أخبارٌ ؛ كخبر : « الغلام مرتَهَنٌ بعقيقته ، تُذَبَح عنه يوم السَّابع ، ويُحَلَق رأسه ، ويُسمَّى » رواه الترمذي وقال : ( حسنٌ صحيحٌ )<sup>(٢)</sup> .

والمعنى فيه : إظهار البشر والنعمة ، ونشر النسب ، وهي سنةٌ مؤكدةٌ .

وإنما لم تجب ؛ لخبر أبي داود : « من أحبَّ أن ينسك عن ولده . . فليفعل »<sup>(٣)</sup> ، ولأنها إراقة دمٍ بغير جنائية ولا نذرٍ ، فلم تجب كالأضحية ، ومعنى ( مُرتَهَنٌ بعقيقته ) قيل : لا ينمو نموُّ مثله حتى يُعَقَّ عنه ، قال

(١) انظر « فتح الوهاب » ( ١٩٠/٢ ) .

(٢) سنن الترمذي ( ١٥٢٢ ) عن سيدنا سمرة بن جندب رضي الله عنه .

(٣) سنن أبي داود ( ٢٨٣٥ ) عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما .

وَالْمُسْتَحَبُّ لِمَنْ وُلِدَ لَهُ وَلَدٌ : أَنْ يَخْلُقَ رَأْسَهُ يَوْمَ السَّابِعِ . . . . .

الخطابي : ( وأجود ما قيل فيه : ما ذهب إليه الإمام أحمد ابن حنبل : [ أنه ] إذا لم يعق عنه . . لم يشفع في والديه يوم القيامة ) <sup>(١)</sup> ، ونقله الحليمي عن جماعة متقدمة على أحمد <sup>(٢)</sup> .

[ ما يستحب عمله لمن ولد له ولد ]

( والمستحب لمن وُلِدَ له وَلَدٌ ) ذكر أو أنثى أو خنثى : ( أن يخلق رأسه يوم السابع ) لما مرَّ أول الباب بعد الذبح ؛ كما في الحاج ، وأن يتصدق بوزن الشعر ذهباً ، فإن لم يفعل . . ففضة ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم أمر فاطمة فقال : « زني شعر الحسين ، وتصدَّقْ بوزنه فضةً ، وأعطي القابلة رجُل العقيقة » رواه الحاكم وصحَّحه <sup>(٣)</sup> .

وقيس بالفضة : الذهب ، وبالذكر : الأنثى والخنثى ، ولا ريب أن الذهب أفضل من الفضة وإن ثبت بالقياس عليها ، والخبر محمولٌ على أنها كانت هي المتيسرة إذ ذاك .

\*\*\*

وأن يؤدَّن في أذنه اليمنى ، ويُقيم في اليسرى ؛ لخبر : « من وُلِدَ له مولودٌ فأدَّن في أذنه اليمنى ، / وأقام في اليسرى . . لم تضره أم الصبيان » أي : التابعة

(١) معالم السنن ( ٢٨٥/٤ ) .

(٢) المنهاج في شعب الإيمان ( ٢٨١/٣ - ٢٨٢ ) .

(٣) المستدرک على الصحيحين ( ١٧٩/٣ - ١٨٠ ) عن سيدنا علي بن أبي طالب رضي الله عنه .

.....

من الجنّ ، رواه ابن السني<sup>(١)</sup> ، وليكون إعلامه بالتوحيد أول ما يقرع سمعه عند قدومه إلى الدنيا ؛ كما يُلَقَّن عند خروجه منها .

وأن يقول في أذنه : ﴿ وَإِلَيَّ أَعِيذُهَا بِكَ وَذَرَيْتَهَا مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ﴾<sup>(٢)</sup> .

وظاهر كلامهم : أنه يقول : ﴿ أَعِيذُهَا بِكَ وَذَرَيْتَهَا ﴾ وإن كان الولد ذكراً على سبيل التلاوة ، أو التبرك بلفظ الآية بتأويل إرادة النّسمة .

\* \* \*

وأن يُحَنِّك الولد بتمر ؛ للاتباع<sup>(٣)</sup> ، يُمَضَّغ ويُدَلِّك به حنكه ، ويُفْتَح فمه حتى يدخل إلى جوفه منه شيءٌ ، وفي معنى التمر : الرطب ، فإن لم يتيسّر . . فيُحَنِّك بحلوٍ ، وينبغي أن يكون المحنّك من أهل الخير ، فإن لم يكن رجلاً . . فامرأةٌ صالحةٌ .

\* \* \*

وأن يُهَنِّأ به الوالد ؛ بأن يقال له : ( بارك الله لك في الموهوب لك ، وشكرت الواهب ، وبلغ أشده ، وزرقت برّه )<sup>(٤)</sup> ، وأن يَرُدَّ هو على المهنّئ فيقول :

(١) عمل اليوم والليلة ( ٦٢٣ ) عن سيدنا الحسين بن علي رضي الله عنهما .

(٢) سورة آل عمران : ( ٣٦ ) .

(٣) أخرج البخاري ( ٥٤٦٧ ) واللفظ له ، ومسلم ( ٢١٤٥ ) عن سيدنا أبي موسى الأشعري رضي الله عنه قال : ( وُلِدَ لي غلام ، فأُتيت به النبي صلى الله عليه وسلم ، فسَمَّاهُ إبراهيم ، فحنّكه بتمرّة ، ودعا له بالبركة ، ودفعه إليّ ) .

(٤) أخرجه البغوي في « الجعديات » ( ٣٥٢٣ ) ، وابن عساكر ( ٢٧٥/٥٩ - ٢٧٦ ) عن سيدنا الحسن بن علي رضي الله عنهما .

.....

( بارك الله لك ، وبارك عليك ) ، أو : ( رزقك الله مثله ) ، أو : ( جزاك الله خيراً ) ، أو نحو ذلك .

### [ تسمية المولود ]

وأن يسميه يوم السَّابع لِمَا مرَّ أوَّلُ الباب ، ولا بأس بها قبله ، وذكر النووي في « أذكاره » : أن السنة تسميته يوم السَّابع ، أو يوم الولادة ، واستدلَّ لكلِّ منهما بأخبارٍ صحيحة<sup>(١)</sup> ، وحمل البخاري أخبار يوم الولادة على من لم يُردِّ العَقَّ ، وأخبار يوم السَّابع على من أرادَه<sup>(٢)</sup> ، قال ابن حجر : ( وهو جمعٌ لطيفٌ لم أرَه لغيره )<sup>(٣)</sup> .

ولو كان سِقْطاً . . فتستحبُّ تسميته ؛ لخبرٍ ورد فيه<sup>(٤)</sup> ، فإن لم يَعْلَمْ أذكرُ هو أم أنثى . . سَمَّيْ باسمٍ يصلح لهما ؛ كهند وطلحة .



(١) الأذكار ( ص ٤٦٥ - ٤٦٧ ) ، وأما تسميته يوم السابع . . فأخرجه أبو داود ( ٢٨٣١ ) عن سيدنا سمرة بن جندب رضي الله عنه ، والترمذي ( ٢٨٣٢ ) واللفظ له عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما : ( أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بتسمية المولود يوم سابعه ، ووضع الأذنى عنه ، والعَقَّ ) ، وأما تسميته يوم الولادة . . فأخرجه البخاري ( ٥٤٦٧ ) واللفظ له ، ومسلم ( ٢١٤٥ ) عن سيدنا أبي موسى الأشعري رضي الله عنه ، وقد تقدم ذكره قريباً ( ٤٣٨/٣ ) .

(٢) صحيح البخاري ( ٨٣/٧ ) .

(٣) فتح الباري ( ٥٨٨/٩ ) .

(٤) أخرج البغوي في « شرح السنة » ( ٤٧٦/٦ ) عن عبد الرحمن بن زيد بن معاوية ←

.....

وأن يحسن اسمه ، وأفضل الأسماء : عبد الله ، وعبد الرحمن ؛ لخبر مسلم : « أحبُّ الأسماء إلى الله تعالى : عبد الله ، وعبد الرحمن » <sup>(١)</sup> .

وتكره الأسماء القبيحة ، وما يُتطَيَّرُ بنفيه عادةً ؛ كنجیح وبركة ، قال في « المجموع » : ( والتسمية بسبِّ الناس أو العلماء أو نحوه .. أشدُّ كراهةً ، وقد منعه العلماء بملك الأملاك ، وشاهان شاه ) <sup>(٢)</sup> .

ويستحبُّ أن تُغيَّر الأسماء القبيحة وما يُتطَيَّرُ [ بنفيه ] <sup>(٣)</sup> ؛ لخبر مسلم : أنه صلى الله عليه وسلم غيَّر اسم عاصية وقال : « أنتِ جميلة » <sup>(٤)</sup> .

\* \* \*

وأن يُكنى أهل الفضل من الرجال والنساء وإن لم يكن لهم ولدٌ ، وسواء أكنى الرجل بأبي فلانٍ أو أبي فلانة ، والمرأة بأُمِّ فلانٍ أو بأُمِّ فلانة ، وتجاوز التكنية بغير أسماء الآدميين ؛ كأبي هريرة ، وأبي المحاسن ، لا بأبي القاسم ؛ فيحرُم

→ رحمه الله تعالى بلاغاً قال عند عمر بن عبد العزيز : ( بلغني : أن السَّقَط يسعَى يوم القيامة وراء أبيه يقول : أنت ضيَّعتني ؛ تركتني لا اسم لي ) ، فقال عمر بن عبد العزيز : ( كيف وقد يكون شيئاً لا يُدرى أغلاماً يكون أم جارية ؟ ) فقال عبد الرحمن : ( إن من ذلك أسماء تجمع الغلام والجارية : حمزة وعامرة ، وطلحة وعنبسة ) .

(١) صحيح مسلم ( ٢١٣٢ ) عن سيدنا عبد الله بن عمر رضي الله عنهما .

(٢) المجموع ( ٤١٧/٨ - ٤١٩ ) .

(٣) في الأصل : ( به ) ، والتصويب من « أسنى المطالب » ( ٥٤٩/١ ) ، و« مغني المحتاج » ( ٣٩٣/٤ ) .

(٤) صحيح مسلم ( ٢١٣٩ ) عن سيدنا عبد الله بن عمر رضي الله عنهما .

.....

التكنِّي به ؛ لخبر « الصحيحين » : « تسمُّوا باسمي ، ولا تكونوا بكنيتي » <sup>(١)</sup> ،  
وهذا ما نصَّ عليه الشافعي رضي الله تعالى عنه <sup>(٢)</sup> ، وقيل : إنَّما يحُرَّم إذا  
جمع بين الاسم والكنية ، وقيل : ذلك مختصُّ بزمانه صلى الله عليه وسلم .

\* \* \*

ولا يُكنَّى كافرٌ ولا فاسقٌ ولا مبتدعٌ ؛ أي : يكره ذلك ؛ لأن الكنية للكرمة ،  
وليسوا من أهلها ، بل أمرنا بالإغلاظ عليهم ، إلا لخوف فتنةٍ من ذكره باسمه ،  
/أو تعريف ؛ كما قيل به في قوله تعالى : ﴿ تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ ﴾ <sup>(٣)</sup> ، واسمه :  
عبد العزى .

\* \* \*

ولا بأس بكنية الصغير ، ويستحبُّ لولد الشخص وتلميذه وغلामه ألاَّ يُسمِّيَه  
باسمه ، والأدب : ألاَّ يكني نفسه في كتابٍ ولا غيره ، إلا إن كانت الكنية أشهر  
من الاسم ، أو لا يُعرَفَ بغيرها .  
ويستحبُّ أن يُكنَّى من له [أولادٌ] <sup>(٤)</sup> بأكبر أولاده ؛ كما كُنِيَ النبي

(١) صحيح البخاري (٣٥٣٨) ، صحيح مسلم (٥/٢١٣٣) عن سيدنا جابر بن عبد الله رضي الله عنهما .

(٢) أخرجه البيهقي في « السنن الكبير » (٣٠٩/٩) برقم (١٩٣٥٤) ، ومراد الشافعي رحمه الله تعالى : حرمة ولو لغير من اسمه محمد ، أو لم يكن في زمانه صلى الله عليه وسلم .  
انظر « أسنى المطالب » (١٠٥/٣) .

(٣) سورة المسد : (١) .

(٤) في الأصل : (ولد) ، والتصويب من « أسنى المطالب » (٥٥٢/١) ، و« مغني المحتاج »  
(٣٩٤/٤) .

فَإِنْ كَانَ غُلَامًا .. ذَبَحَ عَنْهُ شَاتَيْنِ ، وَإِنْ كَانَتْ جَارِيَةً .. ذَبَحَ عَنْهَا شَاةً .

صلى الله عليه وسلم [ بأبي القاسم ] بابنه القاسم وكان أكبر أولاده .

[ ويحرم ] <sup>(١)</sup> تلقيب الشخص بما يكره وإن كان ما لُقِّبَهُ [ به ] فيه ؛ كالأعمش والأعمى ؛ لقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَنَابَرُوا بِالْأَلْقَابِ ﴾ <sup>(٢)</sup> ؛ أي : لا يدعوا بعضكم بعضاً بلقبٍ يكرهه ، ويجوز ذكره بنية التعريف لمن لا يُعرَف إلا به .

\* \* \*

( فَإِنْ كَانَ ) المولود ( غلاماً .. ذبح عنه ) وليُّه ( شاتين ) لقول عائشة رضي الله تعالى عنها : ( أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نعقَّ عن الغلام بشاتين [ متكافئتين ] ، وعن الجارية بشاة ) رواه الترمذي وقال : ( حسنٌ صحيحٌ ) <sup>(٣)</sup> .

وتجزئ شاة واحدة ؛ لأنه صلى الله عليه وسلم عَقَّ عن الحسن والحسين كبشاً كبشاً <sup>(٤)</sup> ، وكالشاة سُبُع بدنة أو بقرة .

( وإن كانت جارية .. ذبح عنها شاة ) لِمَا مرَّ ، ولأن السرور بها أقلُّ منه بالغلام ، وكالجارية الخنثى على المتَّجه ؛ كما قاله الإسنوي <sup>(٥)</sup> .

\* \* \*

(١) في الأصل : ( وتحريم ) ، والتصويب من « مغني المحتاج » ( ٣٩٤/٤ ) .

(٢) سورة الحجرات : ( ١١ ) .

(٣) سنن الترمذي ( ١٥١٣ ) .

(٤) أخرجه أبو داود ( ٢٨٣٤ ) ، والطبراني في « المعجم الكبير » ( ٢٥١/١١ ) عن سيدنا عبد الله بن عباس رضي الله عنهما .

(٥) إيضاح المشكل من أحكام الخنثى المشكل ( ق/٢٩ ) مخطوط .



.....

ويستحبُّ ذبح العقيدة يوم سابع الولادة ، فيدخل يومها في الحساب ؛ لأنه صلى الله عليه وسلم عتق عن الحسن والحسين يوم السابع وسمّاهما ، وأمر أن [ يُمَاط ] عن رأسهما الأذى ، رواه البيهقي بإسنادٍ حسنٍ <sup>(١)</sup> .

فإن وُلِدَ ليلاً . . لم يُحَسَّبَ يوماً ، بل يُحَسَّبَ من يوم تلك الليلة ، وإنَّما يجوز ذبحها [ بعد ] <sup>(٢)</sup> الولادة لا قبلها ؛ لتلاعبه بالعبادة <sup>(٣)</sup> ؛ لعدم دخول سببها .

ولا تفوت على الولي الموسر بها حتى يبلغ الولد ، فإن بلغ . . فحسن أن يعقَّ عن نفسه ؛ تداركاً لما فات ، وما رُوي : من أنه صلى الله عليه وسلم عتق عن نفسه بعد النبوة <sup>(٤)</sup> . . قال في « المجموع » : ( باطلٌ ) <sup>(٥)</sup> .

\* \* \*

وإنَّما تسنُّ العقيدة لمن عليه النفقة للولد إذا كان موسراً ، لا من مال الولد ؛ لأنها تبرعٌ ، وهو ممتنعٌ من ماله ؛ كما مرَّ <sup>(٦)</sup> ، فلو عتق من ماله . .

(١) السنن الكبير ( ٢٩٩/٩ - ٣٠٠ ) برقم ( ١٩٢٩٩ ) عن سيدتنا أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها ، وفي الأصل : ( يناط ) ، والتصويب من مصدر التخريج .

(٢) في الأصل : ( يوم ) ، والتصويب من « أسنى المطالب » ( ٥٤٨/١ ) .

(٣) بل هي حينئذٍ شاة لحم ؛ كما في « أسنى المطالب » ( ٦٦٥/٦ ) .

(٤) أخرجه عبد الرزاق ( ٧٩٦٠ ) ، والبيهقي ( ٣٠٠/٩ ) برقم ( ١٩٣٠٠ ) عن سيدنا أنس بن مالك رضي الله عنه .

(٥) المجموع ( ٤١٢/٨ ) .

(٦) انظر ما تقدم ( ٤٣٥/٣ ) .

.....

ضمن ؛ كما نقله في « المجموع » عن الأصحاب <sup>(١)</sup> .

وَأَمَّا عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ <sup>(٢)</sup> .. فالمراد : أنه أمر أباهما بذلك ، [أو] أعطاه <sup>(٣)</sup> ما عَقَّ به ، أو أن أبويهما كانا عند ذلك معسرَيْن ، [فيكونان] <sup>(٤)</sup> في نفقة جدّهما رسول الله صلى الله عليه وسلم .

\* \* \*

ولو كان الولي عاجزاً عن العقيدة .. لم يُؤمَر بها ، حتى لو أيسر بها بعد السَّابع مع بقية مدّة النفاس .. لم يُؤمَر بها ، بخلاف ما إذا أيسر قبل تمام السَّابع ، وفيما إذا أيسر بعد السَّابع في مدّة النفاس تردّد للأصحاب ؛ لبقاء أثر الولادة ، ومقتضى كلام « الأنوار » : ترجيح مخاطبته بها <sup>(٥)</sup> ، والمراد بمدّة النفاس : أكثره ؛ كما أفاده شيخنا الشهاب الرملي ، وينبغي ضبط الموسر بالعقيدة : بأن تكون قيمتها فاضلةً عمّا يحتاج إليه / من وقت الولادة إلى السَّابع ، بل إلى تمام مدّة النفاس ؛ لأن هذا وقتها ؛ كما مرّ ، ولم أرَ من تعرّض لذلك <sup>(٦)</sup> .

\* \* \*

(١) المجموع (٤١٢/٨) .

(٢) تقدم ذكره وتخرجه قريباً (٤٤٢/٣) .

(٣) في الأصل : ( وأعطاه ) ، والتصويب من « أسنى المطالب » (٥٤٨/١) ، و« مغني المحتاج » (٣٩١/٤) .

(٤) في الأصل : ( فيكون ) ، والتصويب من « أسنى المطالب » (٥٤٨/١) .

(٥) الأنوار لأعمال الأبرار (٤٢٣/٣) .

(٦) وافق الشارحُ ابنَ حجر الهيتمي رحمهما الله تعالى في ذلك ، وعبارته في « تحفة المحتاج » ←

وَيُسْتَحَبُّ نَزْعُ اللَّحْمِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُكْسَرَ الْعَظْمُ .....

وهي كالأضحية في استحبابها ؛ كما مرَّ<sup>(١)</sup> ، وفي سائر الأحكام ؛ من جنسها وسنّها وسلامتها ، والأفضل منها ، والأكل والتصدق والإهداء والإدخار ، وقدر المأكول منها ، وامتناع بيعها ، وتعيينها إذا عينت ، واعتبار النية ، وغير ذلك .

( و ) لكن ( يستحبُّ نزع اللحم من غير أن يكسر العظم ) ما أمكن ؛ تفاؤلاً بسلامة أعضاء [ المولود ]<sup>(٢)</sup> ، فإن [ كسره ]<sup>(٣)</sup> .. لم يكره ؛ إذ لم يثبت فيه نهْيٌ مقصودٌ ، بل هو خلاف الأولى .

قال الزركشي : ( ولو عتق بسُبع بدنة .. فهل يتعلّق استحباب ترك الكسر بعظم السُبع أو بعظام جميع البدن ؟ الأقرب : الأول )<sup>(٤)</sup> ؛ أي : إن لم يتأتّ قسمتها بغير كسر ، وإلا .. فاستحباب ترك الكسر يتعلّق بالجميع ؛ إذ ما من جزءٍ إلا وللحقيقة فيه حصّةٌ .

\* \* \*

وطبخها كسائر الولائم ولو مندورةً - كما بحثه بعضهم - بحلوٍ ؛ تفاؤلاً

→ ( ٣٧٠ / ٩ ) : ( بشرط يسار العاق ؛ أي : بأن يكون ممن تلزمه زكاة الفطر - فيما يظهر - قبل مضي مدة أكثر النفاس ، وإلا .. لم تشرع له ) ، ومثله في « نهاية المحتاج » ( ١٤٦ / ٨ ) .  
( ١ ) انظر ما تقدم ( ٤٣٦ / ٣ ) .

( ٢ ) في الأصل : ( الولد ) ، والتصويب من هامش الأصل .

( ٣ ) في الأصل : ( كسرها ) ، والتصويب من « مغني المحتاج » ( ٣٩٢ / ٤ ) ، والضمير يعود على ( العظم ) .

( ٤ ) انظر « أسنى المطالب » ( ٥٤٨ / ١ - ٥٤٩ ) .

وَيُفَرِّقُ عَلَى الْفُقَرَاءِ .

بحلاوة أخلاق الولد ، وفي الحديث الصحيح : ( أنه صلى الله عليه وسلم كان يحبُّ الحلوى والعسل )<sup>(١)</sup> .

ولا يكره طبخها بالحامض ؛ إذ لم يثبت فيه نهْيٌ مقصودٌ .

( ويفرق ) لحمها مع مرقها ( على الفقراء ) والمساكين ؛ لتعود البركة على المولود ، وهذا أفضل من ندائهم [ إليها ]<sup>(٢)</sup> ، ولا بأس بنداء قومٍ إليها ، وصدر النهار عند طلوع الشمس أولى بالعقِّ فيه ، ويستحبُّ أن يعقَّ عَمَّن مات ولو قبل السَّابع ؛ كما في « المجموع »<sup>(٣)</sup> .

## فَالْحِلَّةُ

[ في حكم تثقيب آذان الصبية ]

قال في « الإحياء » : ( لا أرى رخصةً في تثقيب آذان الصبية لأجل تعليق حلِّي الذهب فيها ؛ فإن ذلك جرحٌ مؤلِّمٌ ، ومثله : موجبٌ للقصاص ، فلا يجوز إلا لحاجةٍ مهمَّةٍ ؛ كالفصد والحجامة والختان ، والترزُّنُ بالحلي غير مهمٍّ ، فهذا وإن كان معتاداً . . فهو حرامٌ ، والمنع منه واجبٌ ، والاستئجار

(١) أخرجه البخاري ( ٥٤٣١ ) ، ومسلم ( ٢١/١٤٧٤ ) عن سيدتنا أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها .

(٢) في الأصل : ( إليه ) ، والتصويب من « أسنى المطالب » ( ٥٤٨/١ ) .

(٣) المجموع ( ٤٣٢/٨ ) .

.....

عليه غير صحيح ، والأجرة المأخوذة عليه حرام<sup>(١)</sup> . انتهى<sup>(٢)</sup> .  
وفي « الرعاية » للحنابلة : أن تثقيب آذان البنات للزينة جائز ، ويكره للصبيان<sup>(٣)</sup> .

وفي « فتاوي قاضي خان » من الحنفية : ( لا بأس بتثقيب آذان الصبية ؛ لأنهم كانوا يفعلونه في الجاهلية ، ولم ينكره عليهم النبي صلى الله عليه وسلم )<sup>(٤)</sup> .  
ولا دليل لهم في حديث البخاري : ( فجعلن - أي : النسوة - يلقين من أقراطهن وخواتيمهن في حجر بلال )<sup>(٥)</sup> ؛ لأنه صلى الله عليه وسلم أقرّ على التعليق لا على التثقيب<sup>(٦)</sup> .

### خاتمة

[ فيما يستحبُّ قوله عند الذبح ، وحكم تلطيخ المولود بالدم ]  
يستحبُّ أن يقول الذابح بعد التسمية : ( اللَّهُمَّ ؛ لك وإليك عقيقة

(١) بل في التقريط بتعليقه [ على ] الأذن وفي المخانق والأسورة كفاية عنه . « إحياء » [ أي :  
« إحياء علوم الدين » ( ٦٥٤/٤ ) . هامش .

(٢) « إحياء علوم الدين » ( ٦٥٤/٤ ) .

(٣) الرعاية الصغرى ( ١٨٩/١ ) .

(٤) فتاوى قاضي خان ( ٤١٠/٣ ) .

(٥) صحيح البخاري ( ٩٨ ) عن سيدنا عبد الله بن عباس رضي الله عنهما .

(٦) إلا أن يثبت من جهة النقل فيه رخصة ، ولم يبلغنا إلى الآن فيه رخصة . « إحياء علوم الدين » ( ٦٥٤/٤ ) . هامش .

.....

فلان ) لخبرٍ ورد فيه ، رواه البيهقي بإسنادٍ حسن<sup>(١)</sup> .

ويكره لطح المولود بدمها ؛ لأنه من فعل الجاهلية ، وإنما لم يحرم ؛ للخبر الصحيح - كما في « المجموع »<sup>(٢)</sup> - : أنه صلى الله عليه وسلم قال : « مع الغلام عقيقة ، فأهرقوا/ عليه دماً ، وأميطوا عنه الأذى »<sup>(٣)</sup> ، بل قال الحسن وقتادة : ( إنه يسُنُّ ذلك ) ، ثم يغسل ؛ لهذا الخبر<sup>(٤)</sup> .

ولا بأس بلطخه بالزعفران [ وبالخلوق ]<sup>(٥)</sup> ، بل صحَّح في « المجموع » استحبابه<sup>(٦)</sup> ، ويدلُّ له قول بُريدة : ( كنَّا في الجاهلية إذا وُلِد لأحدنا غلامٌ .. ذبح شاةً ، ولطح رأسه بدمها ، فلمَّا جاء الله بالإسلام .. كنا نذبح شاةً ، ونحلق رأسه ، ونلطحه بزعفران ) رواه الحاكم وصحَّحه<sup>(٧)</sup> .



(١) السنن الكبير ( ٣٠٣/٩ - ٣٠٤ ) برقم ( ١٩٣٢١ ) عن سيدتنا أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها .

(٢) المجموع ( ٤٣١/٨ ) .

(٣) أخرجه البخاري ( ٥٤٧١ ) ، والترمذي ( ١٥١٥ ) عن سيدنا سلمان بن عامر الضبي رضي الله عنه .

(٤) انظر « معالم السنن » ( ٢٨٦/٤ ) ، و« الاستذكار » ( ٣٨١/١٥ ) .

(٥) في الأصل : ( بالخلوف ) ، والتصويب من « المجموع » .

(٦) المجموع ( ٤١٣/٨ ) .

(٧) المستدرک على الصحيحين ( ٢٣٨/٤ ) ، وفي هامش الأصل : ( بلغ مقابلة بالمسجد الحرام النبوي بالروضة الشريفة ) .

## بابُ الصَّيْدِ وَالذَّبَائِحِ

وَلَا يَحِلُّ مِنَ الْخَيَوَانِ الْمَأْكُولِ شَيْءٌ مِنْ ..... .

### [ باب الصيد والذبائح ]

( باب ) بيان ما يحلُّ من ( الصيد ) أصله : مصدر ، ثم أُطلق على [ المَصِيد ] <sup>(١)</sup> ، ( والذبائح ) جمع ذبيحة بمعنى : مذبوحة .

والأصل فيه : قوله تعالى : ﴿ أَجَلٌ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، وقوله تعالى : ﴿ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ ﴾ <sup>(٣)</sup> ، وقوله تعالى : ﴿ وَإِذَا حَلَكْتُمْ فَاصْطَادُوا ﴾ <sup>(٤)</sup> .

وأركان الذبح بالمعنى الحاصل [ بالمصدر ] أربعة : ذبحٌ ، وذابحٌ ، وذبيحٌ ، وآلةٌ <sup>(٥)</sup> .

### [ الركن الأول : الذبيح ]

وقد بدأ بالركن الأول <sup>(٦)</sup> فقال : ( ولا يحلُّ من الحيوان المأكول شيءٌ من

(١) في الأصل : ( الصيد ) ، والتصويب من « فتح الوهاب » ( ١٨٤/٢ ) .

(٢) سورة المائدة : ( ٩٦ ) .

(٣) سورة المائدة : ( ٣ ) .

(٤) سورة المائدة : ( ٢ ) .

(٥) هذه عبارة « فتح الوهاب » ( ١٨٤/٢ ) ، والشارح رحمه الله تعالى هنا تبعاً لترتيب « التنبيه » لم يراع الترتيب الذي ذكره في الأركان ، فليتنبه لذلك ، والله أعلم بالصواب .

(٦) كذا هو في « أسنى المطالب » ( ٥٥٣/١ ) : ( « الركن الثاني : الذبيح » بمعنى المذبوح « ومذبوح ما لا يؤكل » من حمار ونحوه « كميته » ... ) ، وسيأتي فيه تنبيهٌ مهمٌّ عند الكلام على الركن الرابع هنا ( ٤٥٧/٣ ) .

غَيْرِ ذَكَاةٍ ، إِلَّا أَلْسَمَكُ وَالْجَرَادُ .....

غير ذكاة ( لآية : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ ... ﴾ إلى قوله : ﴿ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ ﴾ <sup>(١)</sup> ، ( إلا السمك والجراد ) بالإجماع ، وخبر : « أَحَلَّتْ لَنَا مَيْتَتَانِ وَدَمَانِ : السَّمَكُ وَالْجَرَادُ ، وَالْكَبِدَ وَالطَّحَالَ » رواه ابن ماجه <sup>(٢)</sup> ، ولأن ذبحهما لا يمكن عادةً فسقط اعتباره ، سواء أَمَاتَا بسببِ أم لا ، وإن كان نظير الأول في البرِّ مُحَرَّمًا ككلبٍ ؛ لقوله تعالى : ﴿ أَجَلٌ لَّكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَّعًا لَّكُمْ وَلِلْسيَّارَةِ ﴾ <sup>(٣)</sup> ، وسواء أكان طافياً أم [ راسباً ] <sup>(٤)</sup> .

\* \* \*

وذبح كبار السمك الذي يطول بقاؤه مستحبٌ ؛ إراحةً له ، وذبح صغاره مكروهٌ ؛ لأنه عبثٌ ولعبٌ بلا فائدةٍ .

ولو أكل مشويَّ صغاره بروثه ، أو ابتلعه حيًّا ، أو ابتلع فلقةً قطعها منه في حياته .. حلٌّ ؛ إذ ليس في ذلك أكثر من قتله ، وهو جائزٌ ، وعُفي عن روثه لعسر تتبعه وإخراجه ، وكُرِه ذلك ؛ كقلبه حيًّا في الزيت المغلي ،

(١) سورة المائدة : ( ٣ ) ، والآية بتمامها : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهْلَ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ وَالْمُنْخَنِقَةُ وَالْمَوْوُدَةُ وَالْمُتَرَدِّيَةُ وَالطَّيْحَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصُبِ وَأَنْ تَسْتَقْسِمُوا بِالْأَزَلِّ ذَٰلِكُمْ فِتْنٌ يَوْمَ النَّارِ الَّذِينَ يَكْفُرُوا مِنْ دِينِكُمْ فَلَا تَحْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنِ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيْتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا فَمَنِ اضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرِ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمٍ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ .

(٢) سنن ابن ماجه ( ٣٤٦١ ) عن سيدنا عبد الله بن عمر رضي الله عنهما .

(٣) سورة المائدة : ( ٩٦ ) .

(٤) في الأصل : ( راسياً ) ، والتصويب من « أسنى المطالب » ( ٥٥٣ / ١ ) ، و« مغني المحتاج »

( ٣٥٥ / ٤ ) .



.....

وإنَّما حلَّ شَيْه وقلبه ؛ لأن عيشه بعد خروجه من الماء عيشُ المذبوح ،  
فيحلُّ ذلك ؛ كما يحلُّ طرح الشاة في النار بعد ذبحها وقبل موتها مع  
الكراهة .

والجراذ كالسمك فيما ذُكِر ؛ كما ذكره في « الروضة » <sup>(١)</sup> .

\* \* \*

ولو وجد سمكةً أو جرادَةً متغيِّرة في جوفِ سمكةٍ .. حرِّمَتْ ؛ لأنها صارت  
كالروث والقيء ، بخلاف ما إذا لم تتغيَّر .. فإنها تحلُّ ؛ كما لو ماتت حتف  
أنفها .

ولا يرد على الحصر الجنينُ ؛ فإنه يحلُّ بذكاة أمِّه ؛ لأن ذكاتها ذكاته .

[ شرط حلِّ المذبوح حلُّ مناكحة الذابح ]

وشرطُ ذابحٍ وعاقِرٍ وصائدٍ ؛ ليحلَّ مذبوحه ومعقوره ومصيده : حلُّ  
مناكحته ؛ بأن يكون مسلماً ، أو كتابياً بشرطه الآتي في ( النكاح ) <sup>(٢)</sup> ذكرأ  
كان أو أنشئ ، قال تعالى : ﴿ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ ﴾ <sup>(٣)</sup> ، والشرط  
المذكور يُعتَبَر عند الرمي والإصابة وما بينهما .

وتحلُّ ذكاة أمةٍ كتابيةٍ وصيدها وإن لم تحلَّ مناكحتها ؛ إذ لا أثر للزِّقِّ في

(١) روضة الطالبين ( ٢ / ٦٩٧ ) .

(٢) انظر ما سيأتي ( ٧ / ١٦٣ ) وما بعدها .

(٣) سورة المائدة : ( ٥ ) .

وَلَا تَحِلُّ ذَكَاءُ الْمَجُوسِيِّ وَالْمُرْتَدِّ وَنَصَارَى الْعَرَبِ وَعَبْدَةُ الْأَوْثَانِ . . . . .

الذبح ، بخلاف المناكحة ، فلا يحل ذبح الجن ؛ لأنه لا تحل مناكحتهم على أحد رأيين<sup>(١)</sup> ، وكذا بقية الحيوانات إذا علّمت الذبح<sup>(٢)</sup> .

### [ الركن الثاني : الذبايح ]

ثم شرع في الركن الثاني فقال : ( ولا تحل ذكاة المجوسي والمردت ونصارى العرب ) / [ كتبخوخ ]<sup>(٣)</sup> وتغلب [ وبهراء ]<sup>(٤)</sup> ( وعبدة الأوثان ) وكذا صيدهم ؛ لمفهوم الآية السابقة .

نعم ؛ السمك والجراد لا يحترمان بذبحهم ؛ لأن [ ميتتهما ]<sup>(٥)</sup> حلال ، فلا عبرة بالفعل ، ولو قتل الجراد مُحَرَّمٌ . . حرّم عليه ، وهل يحرم على غيره ؟ مقتضى ما في زوائد « الروضة » : التحريم<sup>(٦)</sup> ، وقضية ما في « المجموع » :

(١) قال الشارح رحمه الله تعالى في « مغني المحتاج » ( ٣٥٣/٤ ) : ( تنبيه : إن قلنا : تحلّ مناكحة الجن . . حلّت ذبيحتهم ، وإلا . . فلا ، وتقدم الكلام على ذلك في « محرمات النكاح » ) ، وفي ( محرمات النكاح ) ( ٢٨٦/٤ ) قال : ( فلا يجوز للأدومي نكاح جنيّة ؛ كما قاله العماد بن يونس ، وأفتى به ابن عبد السلام خلافاً للقمولي ) .  
(٢) أي : في المقدور عليه ، وأما غيره . . فسيأتي الكلام عليه عند الكلام على الصيد بالجراحة المعلّمة ( ٤٦٤/٣ ) .

(٣) في الأصل : ( كنترخ ) ، والتصويب من « كفاية النبيه » ( ١٣٨/٨ ) .

(٤) في الأصل : ( وبهر ) ، والتصويب من « كفاية النبيه » ( ١٣٨/٨ ) .

(٥) في الأصل : ( ميتهما ) ، والتصويب من « أسنى المطالب » ( ٥٥٣/١ ) ، و« مغني المحتاج » ( ٣٥٣/٤ ) .

(٦) روضة الطالبين ( ٦١٥/٢ ) .

وَتُكْرَهُ ذَكَاءُ الْمَجْنُونِ وَالسَّكَرَانِ .....

الحل<sup>(١)</sup> ؛ وهو المعتمد ؛ كما قاله البلقيني<sup>(٢)</sup> ، وجزم به ابن المقري<sup>(٣)</sup> .  
قال البلقيني : ( ولا يُورَدُ زوجاتِ النبي صلى الله عليه وسلم على الضابط  
إلا قليلُ البصيرة )<sup>(٤)</sup> .

## فَالسَّكَرَانُ

[ في الفرق بين الوثن والصنم ]

قال الجوهري : ( الوثن والصنم بمعنى )<sup>(٥)</sup> ، وقال غيره : الوثن : ما كان  
غير مصوّر ، وقيل : ما كان له جُثَّةٌ من حجرٍ أو خشبٍ أو فضةٍ أو جوهرٍ وغيره ،  
سواء المصوّر وغيره ، والصنم : صورةٌ بلا جُثَّةٍ .

[ كراهة ذكاة المجنون والسكران ]

( وتكره ذكاة المجنون ) والأعمى ( والسكران ) والصبي غير المميّز ؛ لأنهم

(١) المجموع ( ٣٢٣/٧ ) .

(٢) تصحيح المنهاج ( ق ١١٧/٢ ) مخطوط .

(٣) روض الطالب ( ٢١٢/١ ) ، وقد تقدمت المسألة ( ٢١٨/٣ ) ، وأن الإمام النووي رحمه الله تعالى اعتمد الحرمة في ( باب جزاء الصيد ) من « المجموع » ( ٣٢٣/٧ ) .

(٤) تصحيح المنهاج ( ق ١١٥/٣ ) مخطوط ، وسبب عدم الإيراد : أنهم رضي الله عنهم لا تحلُّ مناكحتهم وتحلُّ ذبيحتهم . انظر « المهمات » ( ٥/٩ ) ، وقد بسط الشارح رحمه الله تعالى الكلام في « مغني المحتاج » ( ٣٥٣/٤ ) ، والضابط المشار إليه هو : ( من حلَّت مناكحته .. حلَّت ذبيحته ) ، واستثنى منه ذبيحة الأمة المكاتبه كما مرّ قريباً ( ٤٥١/٣ ) .

(٥) الصحاح ( ١٥٩٧/٤ ) ، مادة ( صنم ) .

وَيَجُوزُ الذَّبْحُ بِكُلِّ مَا لَهُ حَدٌّ يَقْطَعُ ، .....

قد يخطئون بالذبح ، فعُلم : أنه تحلُّ ذكاتهم ؛ لأن لهم قصداً وإرادةً في الجملة .  
ويؤخذ من ذلك : عدم حلِّ ذبيحة النَّائم ، وقد حكى الدارمي فيه وجهين <sup>(١)</sup> .

ويحرم صيد الأعمى برميٍ وكلبٍ ؛ لأنه ليس له قصدٌ صحيحٌ .  
وأما صيد السكران والصبي غير المميز والمجنون بما ذكر . . فقال في « المجموع » : ( المذهب : الحِلُّ ، وقيل : لا يحلُّ ؛ لعدم القصد ، وليس بشيء ) انتهى <sup>(٢)</sup> ، وجزم ابن المقري في « روضه » بهذا القول <sup>(٣)</sup> ، وهو مقتضى كلام « أصله » <sup>(٤)</sup> ، والمعتمد : الأول .

قال في « المجموع » : ( قال أصحابنا : أولى الناس بالذكاة : الرجل العاقل المسلم ، ثم المرأة المسلمة ، ثم الصبي المسلم ، ثم الكتابي ، ثم المجنون والسكران ) انتهى <sup>(٥)</sup> ، والصبي غير المميز في معنى الأخيرين .

### [ الركن الثالث : آلة الذبح ]

ثم شرع في الركن الثالث فقال : ( ويجوز الذبح بكل ما له حدٌ يقطع ) من

(١) انظر « النجم الوهاج » ( ٤٥٦/٩ ) .

(٢) المجموع ( ٨٧/٩ ) .

(٣) روض الطالب ( ٢٢٩/١ ) .

(٤) روضة الطالبين ( ٦٩٦/٢ ) .

(٥) المجموع ( ٨٧/٩ ) .

إِلَّا السِّنَّ وَالظُّفْرَ ، فَإِنْ ذَبَحَ بِهِمَا .. لَمْ يَحِلَّ .....

حديد ونحاس ، وذهب وفضة ، وقصب وخشب ، وزجاج وحجر وغير ذلك ؛ لأنه أوحى لإزهاق الروح ، (إلا السن والظفر) والعظم متصلاً كان أو منفصلاً ، من آدمي أو غيره [ (فإن ذبح بهما .. لم يحل) ] ففي «الصحيحين» عن رافع بن خديج أنه قال : يا رسول الله ؛ إننا لاقو العدو غداً ، وليس معنا مدي ، أفنذبح بالقصب ؟ قال : « ما أنهرَ الدم ، وذكر اسم الله عليه .. فكلوا ، ليس السن والظفر ، وسأحدثكم عن ذلك ؛ أما السن .. فعظم ، وأما الظفر .. فمُدَى الحَبْشَةِ »<sup>(١)</sup> ؛ أي : وهم كفار ، وقد نُهِيتُم عن التشبُّه بهم ، وأُلْحِقَ بهما باقي العظام ، ومعلومٌ ممَّا سيأتي : حلُّ ما يقتله الكلب أو نحوه بظفره أو نابِه ، فلا حاجة لاستثنائه<sup>(٢)</sup> .

والنهي عن الذبح بالعظام قيل : تعبُّدٌ ، وبه قال ابن الصلاح<sup>(٣)</sup> ، ومال إليه ابن عبد السلام<sup>(٤)</sup> ، وقال النووي في «شرح مسلم» : (معناه : لا تذبحوا بها ؛ لأنها تُنَجِّسُ بالدم ، وقد نُهِيتُم عن تنجيسها في الاستنجاء ؛ لكونها زاد إخوانكم الجن)<sup>(٥)</sup> ، وهل يلحق بذلك مطعوم الآدمي ؛ كحرف رغيف يابس مثلاً ؛ كما في الاستنجاء أو لا ؟ لم أرَ من تعرَّض له ، والظاهر : الثاني وإن حرُم [تنجيسته]<sup>(٦)</sup> ؛ كما يُؤخَذ من الاستثناء ؛ وهو (إلا السن والظفر) ، وهو

(١) صحيح البخاري (٢٥٠٧) ، صحيح مسلم (١٩٦٨) .

(٢) انظر ما سيأتي (٤٦٤/٣) وما بعدها .

(٣) فتاوى ابن الصلاح (٤٧٣/٢) .

(٤) انظر «النجم الوهاج» (٤٧٣/٩) .

(٥) شرح صحيح مسلم (١٢٤/١٣ - ١٢٥) .

(٦) في الأصل : (تنجسه) ، والتصويب من سياق العبارة ، وقوله : (والظاهر : الثاني) أي : لا ←

وَلَا يَذْبَحُ بِسَكِينٍ كَالِ ؛ فَإِنْ ذَبَحَ بِهَا .. حَلَّ ..... .

معيار العموم ، فلو جعل نصل / السهم عظماً فقتل به صيداً .. حُرْم .

\* \* \*

( ولا يذبح بسكينٍ كالٍ ) أي : ضعيف الحدِّ ؛ أي : يكره ذلك ؛ لخبر مسلم : « إن الله كتب الإحسان على كل شيء ، فإذا قتلتم .. فأحسنوا القِتْلَةَ ، وإذا ذبحتم .. فأحسنوا الذِّبْحَةَ ، وليُحَدِّ أحدكم شفرته ، وليُرخ ذبيحته » (١) .

والسكين تؤنث وتذكر ، والتذكير أكثر ، وسُمِّي بذلك ؛ لأنه يسكن حركة الحيوان ، ( فإن ذبح بها ) وكان كلالها قاطعاً ولم ينته الحيوان قبل استكمال قطع الحلقوم والمريء [ إلى ] حركة المذبوح ؛ كما قيَّده ابن الرفعة بذلك (٢) .. ( حل ) ، وإلا .. فلا ؛ لأنه يصير المُنْهَر للدم هو الذابح دون الآلة .

→ يلحق بالعظم في النهي ، ومال في « مغني المحتاج » ( ٣٦٤/٤ ) إلى الأول ، وعبارته : ( تنبيه : قد يُؤخَذ من علَّة النهي عن الذبح بالعظم : أنه بمطعوم الأدمي أولى ؛ كأن يذبح بحرف رغيفٍ محدَّد ) ، قال البجيرمي رحمه الله تعالى في « حاشيته على الخطيب » ( ٢٥٤/٤ ) : ( قوله : « لكونها طعام إخوانكم » يرد عليه : ما قالوا من حل التذكية بالخبز إذا كان محدَّداً وهو طعام الإنس - وهم أفضل من الجن - وإن تنجس ، فليطلب فرق واضح على هذا التعليل ، أما على القول بالتعبُّد القائل به ابن الصلاح ومال إليه ابن عبد السلام .. فلا إيراد . انتهى لكاتبه « أج » ، ويفرق بين العظم والخبز المحدد ؛ لأنه يمكن غسله بخلاف العظم ؛ فإنه يُرمَى بنجاسته ) .

(١) صحيح مسلم ( ١٩٥٥ ) عن سيدنا شدَّاد بن أوس رضي الله عنهما .

(٢) كفاية النبيه ( ١٤٧/٨ ) .

وَمَا قُدِرَ عَلَى ذَبْحِهِ .. لَمْ يَحِلَّ إِلَّا بِقَطْعِ الْحُلُقُومِ وَالْمَرِيِّءِ .....

### [ الركن الرابع : الذبح ]

ثم شرع في الركن الرابع <sup>(١)</sup> فقال : ( وما قدر على ذبحه ) وحشياً كان أو إنسياً .. ( لم يحل إلا بقطع ) كل ( الحلقوم ) بضم الحاء والقاف ؛ وهو : مجرى النفس خروجاً ودخولاً ، ( و ) كل ( المريء ) مهموز : مجرى الطعام والشراب ، وهو تحت الحلقوم .

ولا بدّ أن يكون قطعهما خالصاً والحياة مستقرّةً ، فإن لم يقطعهما ؛ كأن قطع الرأس بالصاق السكين باللّحيين فوق الحلقوم والمريء ، أو بقي منهما شيءٌ يسيرٌ فمات الحيوان ، أو قطع بعد رفع السكين ما بقي بعد انتهائه إلى حركة المذبوح .. فميتةٌ .



ويعصي بالذبح من القفا ، ومن صفحة العنق ، ومن إدخال السكين في الأذن ؛ لزيادة الإيلام ، فإن وصل المذبوح في كلّ من الثلاثة والحياة مستقرّةً فقطعه .. حلٌّ وإن لم يقطع جلدتهما ، فإن لم يصل [ المذبوح ] <sup>(٢)</sup> ، أو وصله

(١) وقع في « مغني المحتاج » ( ٣٥٩/٤ ) : أن الكلام هنا يتعلّق بالذبيح ، وعبارته قبل قول « منهاج الطالبين » : ( وذكاة كل حيوانٍ قدر عليه بقطع كل الحلقوم ... ) قال : ( ثم شرع في الركن الثالث ؛ وهو الذبيح بمعنى المذبوح ، فقال ... ) ، ولعله أراد الكلام على الذبيح باعتبار كونه حيواناً مقدوراً عليه وفيه حياة مستقرّة ، ومما يدل على تداخل هذين الركنين - الذبح والذبيح - : قول الشارح رحمه الله تعالى في كتابه « الإقناع » ( ٢٢٨/٢ ) بعد قول المتن : ( وما قُدِرَ على ذكاته .. فذكاته في حلقه ولبته ) قال : ( لهذا هو الركن الأول والثاني ؛ وهو الذبح والذبيح ) ، والله أعلم بالصواب .

(٢) في الأصل : ( المذبوح ) ، والتصويب من « أسنى المطالب » ( ٥٣٩/١ ) .

.....

والحياة غير مستقرّة فقطعه .. لم يحلّ ، ولا يضُرُّ عدم استقرار الحياة بعد الشروع في قطع أحدهما<sup>(١)</sup> ؛ بأن انتهى بعد الشروع فيه إلى حركة المذبوح ؛ لِمَا ناله بسبب قطع القفا والصفحة وإدخال السكين في الأذن ؛ وذلك لأن أقصى ما وقع به التعبد : أن تكون فيه حياة مستقرّة عند الابتداء بقطع المذبح ، بخلاف من تأتّى في الذبح فلم يقطعه حتى ذهب استقرار الحياة ؛ فإنه يضُرُّ ، قال في « الروضة » : ( لأنه مقصّر في التأتّي ، بخلاف الأول ؛ لا تقصير منه ، ولو لم نحلّه .. أدّى إلى حرج )<sup>(٢)</sup> .

\* \* \*

ولو ذبح واحدٌ شاةً مثلاً ، وأخرج آخر حشوتها أو نخس خاصرتها معاً .. لم تحلّ ؛ لأن التذيف لم يحصل بتمخّض قطع الحلقوم والمريء .

\* \* \*

ولو جرح الحيوان ، أو أكل نباتاً ضارّاً - كما جزم به القاضي<sup>(٣)</sup> - أو

(١) عبارة الشارح رحمه الله تعالى في « مغني المحتاج » ( ٣٥٩/٤ ) : ( قضية كلامه : أنه لا بدّ من قطع جميع الحلقوم والمريء وفيه حياة مستقرة ، وليس بشرط ، بل يكفي وجودها عند ابتداء قطع المريء ؛ لأنه أقصى ما وقع التعبد به أن يكون فيه حياة مستقرة عند الابتداء بقطع المذبح ) انتهى ، وعبارة « أسنى المطالب » ( ٥٣٩/١ ) : ( « ولا يضُرُّ عدم استقرار الحياة بعد الشروع في قطعهما » جميعهما أو مجموعهما ... ) .

(٢) روضة الطالبين ( ٦٦١/٢ ) .

(٣) انظر « المجموع » ( ١٠١/٩ ) ، و« حاشية الشهاب الرملي على أسنى المطالب » ( ٥٣٩/١ ) .



وَيُسْتَحَبُّ أَنْ تُوجَّهَ الذَّبِيحَةُ إِلَى الْقِبْلَةِ .....

سقط عليه سقفٌ أو نحوه ، وبقيت فيه حياةٌ مستقرّةٌ ولو عُرِفَتْ بشدّة الحركة أو انفجار الدم ، فذبحه .. حلٌّ وإن تيقّن هلاكه بعد ساعة ، فإن لم يكن فيه حياةٌ مستقرّةٌ .. لم يحلّ ؛ لوجود ما يُحال عليه الهلاك ممّا ذُكِر .

فإن لم يصبه شيءٌ ممّا ذُكِر ، بل مرض <sup>(١)</sup> أو جاع فذبحه ولو صار إلى آخر رمقٍ .. حلٌّ ؛ لأنه لم يُوجد سببٌ يُحال الهلاك عليه .

قال النووي في « شرح مسلم » : ( قال العلماء : والحكمة في اشتراط الذبح وإنهار الدم : تمييز حلال اللحم والشحم من حرامهما ، وتنبيهٌ على تحريم الميتة ؛ لبقاء [ دمها ] ) <sup>(٢)</sup> / .

ب/٢٩٧

### [ ما يستحبُّ في الذبح ]

( ويستحبُّ أَنْ تُوجَّهَ الذَّبِيحَةُ ) أي : [ عند ذبحها ] <sup>(٣)</sup> ( إلى القبلة ) ويتوجّه هو لها أيضاً ؛ لأنها أشرف الجهات .

(١) عبارة شيخ الإسلام زكريا الأنصاري في « أسنى المطالب » ( ٥٣٩/١ ) : ( « بل مرض ولو بأكله نباتاً مضرّاً » ، ووافقه ابن حجر الهيتمي رحمه الله تعالى في « تحفة المحتاج » ( ٣٢٤/٩ ) قال : ( نعم ؛ لو انتهت لحركة مذبوح بمرض وإن كان سببه أكل نبات مضر .. كفى ذبحه ) خلافاً لقضية كلام الشارح رحمه الله تعالى هنا ، ولما اعتمده في « مغني المحتاج » ( ٣٦٠/٤ ) ، و« الإقناع » ( ٢٣٠/٢ ) وعبارة « الإقناع » : ( ولو مرض بأكل نبات مضر حتى صار آخر رمق .. كان سبباً يُحال عليه الهلاك ؛ فلم يحل على المعتمد ) .

(٢) شرح صحيح مسلم ( ١٢٣/١٣ ) ، وفي الأصل : ( دمهما ) ، والتصويب من « شرح صحيح مسلم » .

(٣) في الأصل : ( عذبها ) ، والتصويب من سياق العبارة .

وَأَنْ يُسَمِّيَ اللَّهَ عَلَيْهَا ، وَيُصَلِّيَ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . . . . .

( و ) يستحبُّ ( أن يُسمِّيَ الله عليها ) عند الذبح ، وعند إرسال السهم والجارحة ؛ بأن يقول : ( باسم الله ) للاتباع ، رواه الشيخان <sup>(١)</sup> ، فلو تركها عمداً أو سهواً . . حلت ، وكُرِه تركها عمداً .

قال الزركشي في « الخادم » : ( ويستحبُّ ألا يقول في التسمية : « الرحمن الرحيم » لأنه لا يناسب المقام ) <sup>(٢)</sup> ، لكنه قال في « شرح المنهاج » : ( ليس المراد بالتسمية : خصوص هذا اللفظ ، بل لو قال : « الرحمن الرحيم » . . كان حسناً ) <sup>(٣)</sup> ، وفي « البحر » عن البيهقي : أن الشافعي قال : ( فإن زاد شيئاً من ذكر الله . . فالزيادة خيرٌ ) <sup>(٤)</sup> .

( و ) أن ( يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ) عندما ذُكِر ؛ لأنه محلُّ يُشْرَع فيه ذكر الله ، فشرع فيه ذكر نبيِّه ؛ كالأذان والصلاة ، قال ابن المقري : ( ويكره ترك التسمية والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ) <sup>(٥)</sup> .

\* \* \*

(١) صحيح البخاري ( ٩٨٥ ) واللفظ له ، صحيح مسلم ( ١٩٦٠ ) عن سيدنا جندب بن عبد الله البجلي رضي الله عنه قال : صلى النبي صلى الله عليه وسلم يوم النحر ، ثم خطب ، ثم ذبح ، ثم قال : « من ذبح قبل أن يصلي . . فليذبح أخرى مكانها ، ومن لم يذبح . . فليذبح باسم الله » .

(٢) خادم الرافي والروضة ( ق ١٣٠ / ١٥ ) مخطوط .

(٣) انظر « أسنى المطالب » ( ١ / ٥٤٠ ) .

(٤) السنن الكبير ( ٢٨٥ / ٩ ) ، وانظر « كفاية النبيه » ( ١٥٦ / ٨ ) .

(٥) روض الطالب ( ١ / ٢٢٢ ) ، والمراد : كراهة تركهما عمداً كما تقدم .

.....

ولا يجوز أن يقول الذابح أو الصائد : ( باسم محمد ) ، ولا ( باسم الله واسم محمد ) ، ولا ( باسم الله ومحمد رسول الله ) بالجهر ؛ للتشريك ، فإن قصد التبرك باسم محمد .. قال في « الروضة » : ( ينبغي ألا يحرم ذلك ) <sup>(١)</sup> ، ويحمل إطلاق من نفى الجواز عنه على أنه مكروه ؛ كقوله : ( باسم الله ومحمد رسول الله ) برفع ( محمد ) فإنه لا يحرم ، قال شيخنا شيخ الإسلام زكريا : ( بل ولا يكره فيما يظهر ؛ لعدم إيهامه التشريك ، قال الزركشي : وهو ظاهرٌ في النحويّ ، أما غيره .. فلا يتّجه فيه ذلك ) <sup>(٢)</sup> .

وتحلّ الذبيحة في جميع الصور المتقدّمة في قوله : ( ولا يجوز أن يقول الذابح ... ) إلى آخره .

\* \* \*

ولا تحلّ ذبيحة مسلم أو غيره لغير الله تعالى ؛ كأن ذبح المسلم لمحمد صلى الله عليه وسلم ، أو الكتابي للمسيح أو موسى عليهما السلام ؛ لأنه ممّا أهّل به لغير الله ، وإن ذبح للكعبة أو للرّسل ؛ تعظيماً لكونها بيت الله ، أو لكونهم رسل الله .. جاز .

\* \* \*

وتحرّم الذبيحة إذا ذُبِحَتْ تقرباً إلى السلطان أو غيره عند لقائه ؛ لمّا مرّ ، فإن قصد الاستبشار بقدومه .. جاز ؛ كذبح العقيقة لولادة المولود .

(١) روضة الطالبين (٢/٦٦٤) .

(٢) أسنى المطالب (١/٥٤٠) .

وَأَنْ يَقْطَعَ الْأَوْدَاجَ كُلَّهَا ، وَأَنْ يَنْحَرَ الْإِبِلَ . . . . .

ولو ذبح للجنِّ .. حرُّم ، إلا إن قصد بما ذبحه التقرب إلى الله تعالى  
[ ليكفيه ] <sup>(١)</sup> شرَّهم .. فلا يحُرِّم .

\* \* \*

( و ) يستحبُّ ( أن يقطع الأوداج كلها ) خروجاً من خلاف من أوجبه ،  
قال النووي في « تحريره » : ( هذا ممَّا أنكر عليه ؛ لأنهما ودجان فقط ،  
وعبارة الأصحاب : يقطع الودجين ؛ وهما : عِرْقَانِ يحيطان بالحلقوم ، هكذا  
قاله الأصحاب ، قال الشيخ أبو حامد : وكُنَّا نقول : يحيطان بالمريء ، ورأيت  
أكثر الناس [ يقولون ] : يحيطان بالحلقوم ، وكيف كان .. [ فقطعهما ] <sup>(٢)</sup>  
مستحبُّ ، قال البغوي : ولا يجب قطعهما ؛ لأنهما يُسَلَّانِ ويعيش الحيوان  
[ بدونهما ] <sup>(٣)</sup> .

قال النووي : ( ويجاب عن المصنف : بأن إطلاق صيغة الجمع على  
الاثنين صحيحٌ حقيقةً عند طائفةٍ ، مجازاً عند الأكثرين ) <sup>(٤)</sup> / .

\* \* \*

( وأن ينحر الإبل ) وكذا سائر ما طال عنقه ؛ كالنَّعام والإِوَرِّ في اللَّبَّةِ ،  
وهي - بفتح اللام - : الثَّغْرَةُ أسفل العنق ؛ بقطع الحلقوم والمريء ؛ للاتِّباع ،

(١) في الأصل : ( فيكفيه ) ، والتصويب من « أسنى المطالب » ( ١ / ٥٤٠ ) ، ومن سياق عبارة  
« مغني المحتاج » ( ٣٦٣ / ٤ ) .

(٢) في الأصل : ( يقولان ... قطعهما ) ، والتصويب من « تحرير ألفاظ التنبيه » .

(٣) تحرير ألفاظ التنبيه ( ص ١٦٤ ) .

(٤) تحرير ألفاظ التنبيه ( ص ١٦٤ ) .

مَعْقُولَةٌ مِنْ قِيَامٍ .....

وللأمر به في الإبل ، رواهما الشيخان <sup>(١)</sup> ، ولأنه أسرع لخروج روحها ؛ لطول عنقها .

ويستحبُّ أن تكون الإبل ( معقولةً ) في الركبة ، قال في « المجموع » :  
( وأن تكون المعقولة اليسرى ؛ للاتباع ، رواه أبو داود بإسنادٍ صحيحٍ على شرط مسلم ) <sup>(٢)</sup> .

( من قيام ) فتكون قائمة على ثلاث قوائم ؛ لقوله تعالى : ﴿ فَادْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا صَوَافَّ ﴾ <sup>(٣)</sup> ، قال ابن عباس : ( قياماً على ثلاثٍ ) <sup>(٤)</sup> .



(١) جاء في حديث واحد أخرجه البخاري ( ٥٥٠٩ ) واللفظ له ، ومسلم ( ١٩٦٨ ) عن سيدنا رافع بن خديج رضي الله عنه قال : قلت : يا رسول الله ؛ إننا لأقو العدو غداً وليس معنا مددٌ ؟ فقال : « أعجلُ أو أرِنْ - أي : أدم الحز ولا تفتِر - ما أنهر الدم وذُكِر اسم الله .. فكلُ ، ليس السِّنَّ والظْفَرُ ، وسأحدِّثك : أما السِّنُّ .. فعظمٌ ، وأما الظفر .. فمدى الحبشة » وأصبنا نهب إبلٍ وغنمٍ ، فنذَّ منها بعير ، فرماه رجلٌ بسهمٍ فحبسه ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن لهذه الإبل أوايد كأوايد الوحش ، فإذا غلبكم منها شيءٌ .. فافعلوا به هكذا » ، ودليل قطع الحلقوم والمريء : مفهومٌ من قوله صلى الله عليه وسلم : « ما أنهرَ الدم » .

(٢) المجموع ( ٩٧/٩ ) ، والحديث أخرجه أبو داود ( ١٧٦٤ ) عن سيدنا جابر بن عبد الله رضي الله عنهما : ( أن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه كانوا ينحرون البدنة معقولة اليسرى ، قائمة على ما بقي من قوائمها ) .

(٣) سورة الحج : ( ٣٦ ) .

(٤) أخرجه الحاكم ( ٢٣٣/٤ ) .

وَيَذْبَحُ الْبَقَرَ وَالْغَنَمَ مُضْجَعَةً . وَلَا يَكْسِرُ عُنُقَهَا وَلَا يَسْلَخُ جِلْدَهَا حَتَّى تَبْرُدَ . وَإِنْ عَلِمَ جَارِحَةً ؛ .....

( و ) أن ( يذبح البقر والغنم مضجعةً ) للاتباع في الشِّياه ، رواه البخاري <sup>(١)</sup> ، وقيس بها البقية ، ولأنه أرفق ، على جنبها الأيسر ؛ لأنه أسهل على الذابح في أخذ السكين باليمين ، وإمساك رأسها باليسار ، مشدودة القوائم ؛ لئلا تضرب حالة الذبح فيزل الذابح ، إلا الرَّجُلُ اليمْنى فلا تُشَدُّ ، بل تُتْرَك ؛ لتستريح بتحريكها ، فإن نحرها وذبح الإبل ونحوها . . حلٌّ ، ولم يكره ذلك ؛ إذ لم يَرِدْ فيه نهْيٌ ، ولكنه خلاف الأولى .

\* \* \*

ويستحبُّ ألا يزيد على قطع الحلقوم والمريء والودجين ، ( ولا يكسر عنقها ولا يسْلَخُ جِلْدَهَا ) ولا يُبَيِّنُ رأسها مثلاً ، ولا ينقلها إلى مكانٍ ، ولا يمسكها بعد الذبح عن الاضطراب ( حتى تبرد ) في الصور المذكورة ؛ أي : تفارقها الروح ، قال في « المجموع » : ( فإن خالف ذلك .. كُره ) <sup>(٢)</sup> .

ويستحبُّ أن تُساقَ إلى المذبح ، وأن تُضَجَّعَ برفقٍ ، وأن يكون ذلك بعد أن تُسْقَى ، وألا يُذْبَحَ غيرها قُبالتها .

### [ الصيد بالجارحة المعلّمة ]

( وإن عَلِمَ جَارِحَةً ) من جوارح السباع ؛ كالكلب والفهد والنمر ، والطير ؛

(١) صحيح البخاري ( ٥٥٥٨ ) عن سيدنا أنس بن مالك رضي الله عنه ، وقد تقدم ذكره وتخرجه ( ٤٢٢/٣ ) .

(٢) المجموع ( ١٠٢/٩ ) .

بَحِثْ إِذَا أَغْرَاهُ عَلَى الصَّيْدِ طَلَبَهُ وَإِذَا أَشْلَاهُ اسْتَشْلَى ، وَإِنْ أَخَذَ الصَّيْدَ أَمْسَكَهُ عَلَى صَاحِبِهِ وَخَلَّى بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ ، ثُمَّ أَرْسَلَهُ مَنْ هُوَ مِنْ أَهْلِ الذَّكَاءِ ، فَقَتَلَ الصَّيْدَ بِظُفْرِهِ أَوْ نَابِهِ ، أَوْ تَرَكَهُ وَلَمْ يَبْقَ فِيهِ حَيَاةٌ مُسْتَقَرَّةٌ ، أَوْ بَقِيََتْ فِيهِ حَيَاةٌ مُسْتَقَرَّةٌ إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَدْرِكْ مِنَ الزَّمَانِ مَا يَتِمَّكُنُ مِنْ ذَبْحِهِ فِيهِ . . . .

كالبازي والصقر ونحوه ( بحيث إذا أغراه على الصيد ) أي : أرسله إليه ( طلبه ) لقوله تعالى : ﴿ مُكَلِّينَ ﴾ <sup>(١)</sup> ؛ وهو الإغراء ، ( وإذا أشلاه ) أي : استدعاه ( استشلى ) أي : عاد في ابتداء الأمر وبعد شدة عذوه ، ( وإن أخذ الصيد أمسكه على صاحبه ) ولا يخليه يذهب ، ولا يأكل منه ( وخلص بينه وبينه ) ليأخذه المُرسل ، ( ثم أرسله ) أي : الجارحة ( من هو ) بصير ( من أهل الذكاة ) من مسلم أو كتابي ( فقتل الصيد بظفره أو نابه ) أو نحو ذلك ؛ كمخلبه ومنقاره ، ( أو تركه ) الجارح ( ولم يبقَ فيه حياةٌ مستقرةٌ ) بعد جرحه بشيءٍ مما ذُكر ، ( أو بقيَتْ فيه حياةٌ مستقرةٌ ) قال الأصحاب : [ للحياة ] <sup>(٢)</sup> المستقرة قرائن وأمارات يغلب على الظن بقاء الحياة معها ، ( إلا أنه لم يدرك من الزمان ما يتمكن من ذبحه فيه ) مع مبادرته إليه بلا تقصير ؛ بأن اشتغل [ بتوجيهه ] <sup>(٣)</sup> للقبلة أو بتحريفه وهو مُكَبِّ ، أو بطلب المذبح أو بتناول السكين ، أو منع منه سبعٌ ، أو سلَّ السكين ، أو مشى له على هينته ولم يأت

(١) سورة المائدة : ( ٤ ) .

(٢) في الأصل : ( الحياة ) ، والتصويب من « النجم الوهاج » ( ٩ / ٤٦٣ ) ، و« مغني المحتاج »

( ٣٥٨ / ٤ ) .

(٣) في الأصل : ( بتوجهه ) ، والتصويب من « مغني المحتاج » ( ٤ / ٣٥٨ ) .

حَتَّى مَاتَ .. حَلَّ ..... .

عَدَوْاً فمات قبل [إمكان] <sup>(١)</sup> لذبحه ، أو امتنع منه بقوّته ( حتى مات .. حلّ )  
فيما ذُكر ، قال تعالى : ﴿ يَسْتَلُونَكَ مَاذَا أُولَئِكَ لَكُمْ أَجَلٌ لَهُمْ قُلْ أُولَئِكَ لَكُمْ أَجَلٌ مِمَّا عُلِّمْتُمْ  
مِنَ الْجَوَارِحِ ... ﴾ الآية <sup>(٢)</sup> ؛ أي : وصيد ما علّمتم .

وروى الشيخان عن عدي بن حاتم قال : قال رسول الله صلى الله عليه  
وسلم : « إذا أرسلت كلبك .. فاذكر اسم الله ؛ فإن أمسك عليك فأدرسته  
حيّاً .. فاذبحه ، وإن أدرسته قد قتل ولم يأكل منه .. فكل » <sup>(٣)</sup> .

وما تقرّر من اشتراط جميع هذه الأمور في جراحة الطير : هو ما نصّ  
عليه الشافعي ؛ كما نقله البلقيني غيره ، ثم قال : ( ولم يخالفه أحدٌ من  
الأصحاب ) <sup>(٤)</sup> ، وكلام « المنهاج » كـ « الروضة » و« أصلها » إنّما شرطوا في  
جراحة الطير ترك الأكل فقط <sup>(٥)</sup> .

\* \* \*

(١) في الأصل : (إمكانه) ، والتصويب من « كنز الراغبين » ( ٣٦٥/٤ ) ، و« تحفة المحتاج »  
( ٣٢٠/٩ ) .

(٢) سورة المائدة : ( ٤ ) .

(٣) صحيح البخاري ( ٥٤٨٤ ) ، صحيح مسلم ( ٦/١٩٢٩ ) واللفظ له .

(٤) الأم ( ٥٩٢/٣ - ٥٩٣ ) ، تصحيح المنهاج ( ق ١٢٤/٣ ) مخطوط ، وقال الشارح  
رحمه الله تعالى في « الإقناع » ( ٢٣١/٢ ) : ( وهذا هو المعتمد وإن كان ظاهر كلام  
« المنهاج » كـ « الروضة » يخالف ذلك ؛ حيث خصّها بجراحة السباع ، وشرط في جراحة  
الطير : ترك الأكل فقط ) .

(٥) منهاج الطالبين ( ص ٥٣٩ ) ، روضة الطالبين ( ٧٠٣/٢ ) ، الشرح الكبير ( ٢٠/١٢ ) .



.....

ويُشترط تكرُّر هذه الأمور مرَّتَيْنِ فأكثر بحيث يُظنُّ تأدُّب الجارحة ،  
والرجوع في ذلك إلى أهل الخبرة بالجوارح <sup>(١)</sup> .

وخرج بـ ( البصير ) : الأعمى ، فلا يحلُّ صيده ؛ كما مرَّ <sup>(٢)</sup> ، و ( بلا تقصير ) :  
ما إذا قصَّر ؛ بالأ لا يكون معه سكينٌ ، أو لم تكن محدَّدة ، أو ذبح بظهرها خطأً ،  
أو غُصبت منه ، أو نشبت في الغمد ؛ أي : علَّقَتْ فيه ؛ فإنه لا يحلُّ .

نعم ؛ لو اتَّخذ للسكين غمداً معتاداً ، فنشبت لعارضٍ . . حلٌّ ؛ كما يفهمه  
التعبير بـ ( التقصير ) نبّه عليه الزركشي <sup>(٣)</sup> .

\* \* \*

ولو شكَّ بعد موته هل قصَّر في ذبحه أم لا . . حلٌّ ؛ لأن الأصل : عدم التقصير .  
ولو رماه فقدّه نصفَيْنٍ . . حلًّا ؛ تساويا أو تفاوتاً ، ولو [أبان] <sup>(٤)</sup> من الصيد  
عضواً ؛ كيدٍ أو رجلٍ ، بجرحٍ مذفِفٍ ؛ وهو المُسرِّع للقتل ، فمات في الحالٍ . .  
حلَّ العضو ، وكذا باقي البدن ، أو بغير مذفِفٍ ثم ذبحه ، أو جرحه جرحاً آخر مذفِفاً  
ولم يكن الأول مثبتاً فمات . . حرُم العضو ؛ لأنه أُبين من حيٍّ ، وحلَّ الباقي .  
فإن كان الجرح الأول مثبتاً . . تعيّن ذبحه ، ولا يجزئ الجرح الثاني ؛ لأنَّه

(١) قال الشارح رحمه الله تعالى في « مغني المحتاج » ( ٣٦٧/٤ ) : ( ولا ينضبط ذلك بعددٍ ، بل  
الرجوع في ذلك إلى أهل الخبرة بالجوارح ، وقيل : يُشترط تكرره ثلاث مرات ، وقيل : مرتين ) .  
(٢) انظر ما تقدم ( ٤٥٤/٣ ) .

(٣) خادام الرافعي والروضة ( ق ١١٠/١٥ - ١١١ ) مخطوط .

(٤) في الأصل : ( بان ) ، والتصويب من « مغني المحتاج » ( ٣٥٨/٤ ) .

وإن أَرْسَلَهُ مَجُوسِيٍّ ، أَوْ شَارَكَ الْمُسْلِمَ فِي إِرْسَالِهِ ، أَوْ شَارَكَ الْجَارِحَةَ جَارِحَةً أَرْسَلَهَا مَجُوسِيٍّ .. لَمْ يَحِلَّ .....

مقدورٌ عليه ، فإن لم يتمكّن من ذبحه ومات . . حُرْمُ العضو فقط وحلّ باقيه ، وهذا ما صحّحه في « الروضة » كـ « أصلها » <sup>(١)</sup> ، وهو المعتمد وإن صحّح في « المنهاج » حلّ الجميع ؛ كما لو كان مذقفاً <sup>(٢)</sup> .

\* \* \*

( وإن أَرْسَلَهُ مَجُوسِيٍّ ) أو غيره ممّن لا تحلّ مناكحته من غير الأمة الكتابية ، ( أو شارك ) مَنْ ذُكِرَ ( المسلم في إرساله ) أو في ذبحه ؛ كأن قتلا صيداً بسهم أو كلبٍ ، أو أمراً سَكِيناً على حلق شاةٍ مثلاً ، ( أو شارك الجارحة جارحةً أَرْسَلَهَا مَجُوسِيٍّ ) كأن أَرْسَلَا كِلَيْنِ ، وكذا لو أَرْسَلَا سَهْمَيْنِ ، أو أحدهما كلباً ، والآخرُ سهماً وجرحاه معاً ، أو جهل ذلك ، أو مرتباً ولم يذِفْ أحدهما ؛ أي : لم يقتل سريعاً فهلك بهما ، أو سبق ما أَرْسَلَهُ المَجُوسِيُّ فقتل الصيد ، أو أنهاه إلى حركة مذبوحٍ .. ( لم يحل ) في الجميع ؛ تغليباً للحرام ، فإن سبق ما أَرْسَلَهُ المسلم فقتل الصيد أو [ أنهاه ] <sup>(٣)</sup> إلى حركة

(١) روضة الطالبين (٧٠٠/٢) ، الشرح الكبير (١٣/١٢ - ١٤) .

(٢) منهاج الطالبين (ص ٥٣٧) ، وذكر نحو ذلك في « مغني المحتاج » (٣٥٨/٤ - ٣٥٩) ولم يَرِجَحْ ، وعبارته : ( « حل الجميع » العضو والبدن ؛ لأن الجرح السابق كالذبح للجملة فيتبعها العضو ، هذا ما جرى عليه المصنف هنا تبعاً لـ « المحرر » ، « وقيل » - وهو المصحح في « الشرحين » و« الروضة » و« المجموع » - : « يحرم العضو » ... ) .

(٣) في الأصل : ( نهاه ) ، والتصويب من « روضة الطالبين » (٦٩٥/٢) ، و« مغني المحتاج » (٣٥٤/٤) .

.....

مذبوح .. حلّ ؛ كما لو ذبح مسلمٌ شاةً ثم قذّها مجوسيٌّ .

\* \* \*

ولو أدركه كلبُ المجوسيِّ وفيه حياةٌ مستقرّةٌ فقتله .. حرّم ، وضمنه المجوسي للمسلم ، ولو سبق كلب المجوسي فأمسكه ولم يقتله ولم يجرحه ، ثم [ قتلَه ] <sup>(١)</sup> كلب المسلم .. حرّم ؛ لأنه صار قبل قتله مقدوراً عليه .

ولو أكره مجوسيٌّ مسلماً على الذبح ، أو أمسك له صيداً فذبّحه ، أو أرسل المسلم كلباً/ فأغراه مجوسيٌّ .. حلّ ؛ لأن حكم الاسترسال لا ينقطع بالإغراء .

\* \* \*

وإن استرسل المعلمُ بنفسه فأكل من الصيد .. لم يخرج عن كونه معلماً ، ولا يحلُّ صيده ؛ لمفهوم خبر : « إذا أرسلتَ كلبك المعلم .. فكلْ » <sup>(٢)</sup> وإن زاد عدّوه بإغراءٍ حدث ، ولو أرسله مجوسيٌّ فزاد عدّوه بإغراءٍ مسلم .. حرّم ؛ لِمَا مرَّ .

ولو أرسله مسلمٌ فزجره فضوليٌّ فانزجر ، ثم أغراه فاسترسل .. فالصيد للفضولي ؛ لأنه المُرسِل ، فلو لم يزجره الفضولي بل أغراه فزاد عدّوه .. فهو لصاحب الجارح .

وللأجنبي أخذ الصيد من فم جارحٍ مُعلّم استرسل بنفسه ، ويملكه بالأخذ

(١) في الأصل : ( قتل ) ، والتصويب من « مغني المحتاج » ( ٣٥٤/٤ ) .

(٢) أخرجه البخاري ( ١٧٥ ، ٥٤٨٤ ) ، ومسلم ( ٦/١٩٢٩ ) عن سيدنا عدي بن حاتم رضي الله عنه ، وقد تقدم قريباً ( ٤٦٦/٣ ) .

وَأَنْ قَتَلَ الْجَارِحَةَ الصَّيْدَ بِثِقَلِهِ .. فَفِيهِ قَوْلَانِ . وَإِنْ رَمَى سَهْمًا أَوْ غَيْرَهُ ،  
فَقَتَلَ الصَّيْدَ بِثِقَلِهِ .. لَمْ يَحِلَّ .....

[ لا ] <sup>(١)</sup> أخذه من فم غير مُعَلِّم أرسله صاحبه ؛ تنزيلاً لإرساله منزلة نصب شبكةٍ تعلّق بها الصيدُ .

\* \* \*

( وإن قتل الجارحة الصيدَ بثقله ) أو بصدمته ، أو بعضه ، أو بقوة إمساكه ..  
( ففيه قولان ) أظهرهما : الحِلُّ ؛ كما لو قتله [ بجرحه ] <sup>(٢)</sup> .

والثاني : يحرم إذا لم تجرحه ؛ كالقتل بثقل السيف والسهم .  
ولو مات فزعاً منها ، أو بطول الهرب .. لم يحل قطعاً ؛ كما قاله ابن الصباغ وغيره <sup>(٣)</sup> .

\* \* \*

( وإن رمى سهماً أو غيره ) من مثقلٍ كبندقيةٍ ( فقتل الصيدَ بثقله ) أو قتله بمحددٍ ومثقلٍ ؛ كأن قتله بسهمٍ وبندقيةٍ ، أو جرحه نصلٌ وأثر فيه عرض السهم ومات بالجرح والتأثير ، أو انخنق بأحبولةٍ ؛ وهي ما يُعمل من الحبال للاصطياد ومات .. ( لم يحل ) فيما ذُكر ؛ تغليباً للمُحرّم في الثانية والثالثة ، وحرمة المنخنق والمقتول بالمثقل أو ثقل المحدّد ؛ لقوله تعالى : ﴿ وَالْمُخْزِقَةُ وَالْمُؤَوَّدَةُ ﴾ <sup>(٤)</sup> ؛ أي : المقتولة ضرباً .

(١) في الأصل : ( لأن ) ، والتصويب من « أسنى المطالب » ( ٥٥٧/١ ) ، و« مغني المحتاج » ( ٣٦٨/٤ ) .

(٢) في الأصل : ( بجرحها ) ، والتصويب من سياق العبارة .

(٣) الشامل ( ق ٢٠١/٦ ) مخطوط .

(٤) سورة المائدة : ( ٣ ) .

وَإِنْ أَكَلَ الْجَارِحَةُ مِنَ الصَّيْدِ .. فَفِيهِ قَوْلَانِ .....

( وَإِنْ أَكَلَ الْجَارِحَةُ ) بعد ظهور كونها مُعَلَّمَةً ( من الصيد ) من لحمه أو نحوه ؛ كجلده وحشوته مرةً قبل قتله أو عقبه .. ( ففيه قولان ) أظهرهما : أنه لا يحلُّ ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم في الخبر السابق : « فَإِنْ أَكَلَ .. فلا تأكل » <sup>(١)</sup> .  
وأما قوله في خبر أبي داود عن أبي ثعلبة : « كل وإن أكل منه » <sup>(٢)</sup> .. فأجيب عنه : بأن في رجاله من تُكَلِّم فيه ، وإن صحَّ .. حُمِلَ على ما إذا أطعمه صاحبه منه ، أو أكل منه بعدما قتله وانصرف .  
أمّا ما قبله من الصُّيُود .. فلا ينعطف عليه التحريم ؛ لأنّ تغير صفة الصائد - كأن ارتدَّ - .. لا [ يُحَرِّم ] <sup>(٣)</sup> ما صاد قبلُ ، فكذا تغيّر صفة الجارح .  
والثاني : يحلُّ ، وأكله يحتمل أن يكون لشدة جوعٍ ، أو لغِيْظٍ على الصيد ؛ لكونه أتبعه .

وإن تکرّر أكله .. حرّم الآخر جزماً ، وما قبله على الأصح .

فعلى الأول : يُشترط تعلیمٌ جديدٌ ، قال في « المجموع » : ( لفساد التعليم الأول ) <sup>(٤)</sup> ؛ أي : من حينه ، لا من أصله ، ولا أثر لللق الدم أو نحوه كريشه ؛ لأنه لم يتناول ما هو مقصود الصائد .



(١) أخرجه البخاري ( ١٧٥ ) ، ومسلم ( ٦/١٩٢٩ ) عن سيدنا عدي بن حاتم رضي الله عنه ، وقد تقدم مراراً ، وانظر ( ٤٦٦/٣ ) .

(٢) سنن أبي داود ( ٢٨٤٦ ) .

(٣) في الأصل : ( تحرم ) ، والتصويب من « أسنى المطالب » ( ٥٥٦/١ ) .

(٤) المجموع ( ١٢١/٩ ) .

فَإِنْ كَانَ الْجَارِحَةُ كَلْبًا .. غُسِلَ مَوْضِعُ الظُّفْرِ وَالنَّابِ ، وَقِيلَ : يُعْفَى عَنْهُ . وَإِنْ رَمَى طَيْرًا فَأَصَابَهُ السَّهْمُ ، فَوَقَعَ فِي مَاءٍ ، أَوْ عَلَى جَبَلٍ فَتَرَدَّى مِنْهُ .. لَمْ يَحِلَّ .....

( فَإِنْ كَانَ الْجَارِحَةُ كَلْبًا .. غُسِلَ ) وجوباً ( موضع الظفر والناب ) سبعاً إحداهنَّ بالتراب ؛ كغيره ممَّا ينجسه الكلب ، فإذا غسل .. حلَّ أكله ، ولا يجب أن يُقَوَّرَ وَيُطْرَحَ ، وقيل : يجب ذلك / في محلِّ نابه ، ولا [ يكفي ] <sup>(١)</sup> الغسل ؛ لأنَّه يتشرب بلعابه ، فلا يتخلله الماء ، ( وقيل : يُعْفَى عَنْهُ ) للمشقة .

\* \* \*

( وَإِنْ رَمَى طَيْرًا فَأَصَابَهُ السَّهْمُ ) وجرحه جرحاً مؤثراً ( فوقه في ماء ، أَوْ عَلَى ) شجرة فصدمه غصنها ، أَوْ عَلَى طَرَفِ ( جبلٍ فَتَرَدَّى ) أي : سقط ( منه ) وفيه حياةٌ مستقرَّةٌ .. ( لم يحل ) تغليباً للمُحَرَّمِ ، ولخبر مسلم : « إذا رميت سهمك .. فاذكر اسم الله ، فإن وجدته .. فكلُّ ، إلا أن تجده قد وقع في الماء فمات ؛ فإنك لا تدري الماء قتله أو سهمك ؟ » <sup>(٢)</sup> ، ويقاس بالماء غيره .

وإن وقع المجروح بالسهم على الأرض ، أَوْ فِي بئرٍ بِلَا مَاءٍ وَلَمْ يَصْدَمْ الجدران ، أَوْ تَدْحَرَجَ مِنْ جَبَلٍ مِنْ جَنْبٍ إِلَى جَنْبٍ فَمَاتَ .. حلٌّ ؛ لأنَّ وقوعه على الأرض لا بدَّ منه ، فُعْفِيَ عَنْهُ ؛ كَمَا عُفِيَ عَنِ الذَّبْحِ فِي غَيْرِ الْمَذْبَحِ عِنْدَ التَّعَذُّرِ ، لَا إِنْ كَسَرَ السَّهْمُ جَنَاحَهُ بِلَا جَرَحٍ ، أَوْ جَرَحَهُ جَرَحًا لَا يُوَثِّرُ فَمَاتَ ،

(١) في الأصل : ( يكف ) ، والتصويب من سياق العبارة .

(٢) صحيح مسلم ( ٧ / ١٩٢٩ ) عن سيدنا عدي بن حاتم رضي الله عنه .

.....

أو لم يمت ولكنه وقع بالأرض فمات ، فلا يحلُّ ؛ لأنه لم يصبه جرحٌ مؤثِّرٌ يُحال الموت عليه .

\* \* \*

وإن رمى طيرَ الماء وهو فيه فأصابه ومات .. حلَّ ، والماء [ له ] كالأرض لغيره ، وإن رماه وهو في هواء الماء فأصابه ، ووقع فيه ومات ؛ فإن كان الرامي في نحو سفينة في الماء .. حلَّ ، أو في البرِّ .. حرَّم ، وكذا لو رماه في الماء وهو خارجه ، ولا فرق بين أن يكون الرامي في البرِّ أو في البحر ، وهو أحد وجهين [ حكاهما ] في « الروضة » كـ « أصلها » بلا ترجيح<sup>(١)</sup> .

وقضية كلام الشيخين : أن طير البرِّ ليس كطير الماء فيما ذُكر ، لكن البغوي في « تعليقه » جعله مثله<sup>(٢)</sup> ، وهو ظاهر<sup>(٣)</sup> .

قال الأذري : ( والظاهر : أن جميع ما مرَّ إذا لم يغمره السهم في الماء ؛ سواء أكان على وجه الماء أم في هوائه ، أمَّا لو غمره فيه قبل انتهائه إلى حركة المذبوح ، أو انغمس بالوقوع فيه لثقل جُثته فمات .. فهو غريقٌ لا يحلُّ قطعاً )<sup>(٤)</sup> .

(١) روضة الطالبين (٧٠٢/٢) ، الشرح الكبير (١٨/١٢) .

(٢) انظر « قوت المحتاج » (٤١/١٠) .

(٣) جمع الشارح رحمه الله تعالى في « مغني المحتاج » (٣٦٥/٤) بين كلام البغوي والشيخين بقوله : ( فإن حمل أن الإضافة في طير الماء في كلامهما على معنى « في » .. فلا مخالفة ، وهذا أولى ) .

(٤) قوت المحتاج (٤٢/١٠) .

وَأَنْ أَصَابَ صَيْدًا فَجَرَحَهُ جُرْحًا لَمْ يَقْتُلْهُ ، وَغَابَ عَنْهُ فَوَجَدَهُ مَيِّتًا ..  
حَلَّ فِي أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ ، وَلَا يَحِلُّ فِي الْآخَرِ .....

قال الماوردي : ( وأما الساقط في النار ؛ أي : قبل انتهائه إلى حركة  
المذبوح .. فحرام<sup>(١)</sup> ) .

\* \* \*

( وإن أصاب ) الجراح ( صيداً فجرحه جرحاً لم يقتله ) أي : لم ينته به  
إلى حركة مذبوح ، ( وغاب عنه ) الصيد ( فوجده ميتاً .. حل ) إن لم يجد به  
أثراً آخر ، أو وجده وكان الجرح الأول مذقفاً ( في أحد القولين ) حملاً على  
أنه مات بالجرح الخالي عن [ المعارض ]<sup>(٢)</sup> ، بخلاف ما إذا وجده خالياً عن  
ذلك ، وهذا ما قال في « الروضة » : ( إنه أصح دليلاً )<sup>(٣)</sup> ، وفي « المجموع » :  
( إنه الصحيح أو الصواب )<sup>(٤)</sup> ، وثبت فيه أحاديث صحيحة دون التحريم<sup>(٥)</sup> .  
( ولا يحل في الآخر ) لاحتمال موته بسبب آخر ، وهذا ما صححه في  
« المنهاج » كـ « أصله »<sup>(٦)</sup> ، ونقله في « الروضة » عن الجمهور<sup>(٧)</sup> ، وهو - كما  
قال البلقيني - المذهب المعتمد<sup>(٨)</sup> .

(١) الحاوي الكبير ( ٥٨/١٩ ) .

(٢) في الأصل : ( العارض ) ، والتصويب من « أسنى المطالب » ( ٥٥٨/١ ) .

(٣) روضة الطالبين ( ٧٠٩/٢ ) . (٤) المجموع ( ١٣٥/٩ ) .

(٥) أخرج بعضها البخاري ( ٥٤٨٤ ) ، ومسلم ( ٦/١٩٢٩ ) عن سيدنا عدي بن حاتم  
رضي الله عنه ، وقد تقدم ذكره وتخريجه ( ٤٦٦/٣ ) .

(٦) منهاج الطالبين ( ص ٥٣٩ ) ، المحرر ( ١٥٤١/٣ ) .

(٧) روضة الطالبين ( ٧٠٩/٢ ) .

(٨) تصحيح المنهاج ( ق ١٢٨/٣ ) مخطوط .



وَإِنْ أَرْسَلَ كَلْبًا أَوْ سَهْمًا عَلَى صَيْدٍ ، فَقَتَلَ غَيْرَهُ .. حَلٌّ ، وَإِنْ أَرْسَلَ عَلَى  
غَيْرِ صَيْدٍ ، فَقَتَلَ صَيْدًا .. لَمْ يَحِلَّ أَكْلُهُ ، وَقِيلَ : يَحِلُّ فِي السَّهْمِ دُونَ  
الْكَلْبِ .....

ولو غاب عنه الصيد والجراح قبل جرحه له فوجده مجروحاً ميتاً .. حُرْمٌ  
وإن تَضَمَّنَّ الجراح بدمه ؛ لاحتمال موته بسببٍ آخر .

\*\*\*

وَيُشْتَرَطُ فِي الذَّبْحِ قَصْدُ الْعَيْنِ بِالْفِعْلِ <sup>(١)</sup> / وَإِنْ أَخْطَأَ فِي الظَّنِّ ، أَوْ قَصَدُ <sup>(٢)</sup>  
الْجَنَسِ وَإِنْ أَخْطَأَ فِي الْإِصَابَةِ ، وَقَدْ أَشَارَ الْمَصْنِفُ إِلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ : ( وَإِنْ  
أَرْسَلَ كَلْبًا أَوْ سَهْمًا عَلَى صَيْدٍ ، فَقَتَلَ غَيْرَهُ ) وَلَوْ مِنْ غَيْرِ جَنَسِهِ .. ( حَلٌّ )  
وَلَا يَضُرُّ خَطَا الْإِصَابَةِ ، ( وَإِنْ أَرْسَلَ ) سَهْمًا أَوْ جَارِحًا ( عَلَى غَيْرِ صَيْدٍ )  
كَمَنْ أَرْسَلَ سَهْمًا أَوْ جَارِحًا عَلَى حَجَرٍ ، أَوْ عَبْثًا ؛ كَأَنْ رَمَى فِي فُضَاءٍ لاختبار  
قوته ، أَوْ أَرْسَلَ جَارِحًا حَيْثُ لَا صَيْدَ فِي ابْتِدَاءِ إِرسَالِهِ ، أَوْ رَمَى فِي ظِلْمَةٍ لَعَلَّهُ  
يَصَادُفُ صَيْدًا ( فَقَتَلَ صَيْدًا .. لَمْ يَحِلَّ أَكْلُهُ ) لِأَنَّهُ لَمْ يَقْصِدْ صَيْدًا ، وَكَذَا لَوْ  
قَصَدَهُ وَأَخْطَأَ فِي الظَّنِّ وَالْإِصَابَةِ مَعًا ؛ كَمَنْ رَمَى صَيْدًا ظَنَّنَهُ حَجَرًا أَوْ خَنْزِيرًا ،  
فَأَصَابَ صَيْدًا غَيْرَهُ .. فَإِنَّهُ يَحْرُمُ ؛ لِأَنَّهُ قَصَدَ مُحَرَّمًا ، فَلَا يَسْتَفِيدُ الْحَلَّ .

( وَقِيلَ : يَحِلُّ فِي السَّهْمِ دُونَ الْكَلْبِ ) لِأَنَّ الْقَتْلَ بِالسَّهْمِ فَعَلُهُ ، وَلَوْ رَمَى  
حَجَرًا أَوْ خَنْزِيرًا ظَنَّنَهُ صَيْدًا ، فَأَصَابَ صَيْدًا وَمَاتَ .. حَلٌّ ؛ لِأَنَّهُ قَصَدَ مَبَاحًا .

(١) فِي الْأَصْلِ : ( قَصَدَ الْعَيْنَ أَوْ الْجَنَسَ بِالْفِعْلِ ) ، وَالتَّصْوِيبُ مِنْ « أَسْنَى الْمَطَالِبِ »  
( ٥٥٦ / ١ ) ، وَ« مَغْنَى الْمُحْتَاجِ » ( ٣٦٨ / ٤ ) .

(٢) فِي الْأَصْلِ : ( أَوْ فِي قَصْدِ ) ، وَالتَّصْوِيبُ مِنْ « مَغْنَى الْمُحْتَاجِ » ( ٣٦٨ / ٤ ) .

وَأَنْ رَمَى شَيْئًا يَحْسَبُهُ حَجَرًا فَكَانَ صَيْدًا ، فَقَتَلَهُ .. حَلَّ أَكْلُهُ ، وَأَنْ أَرْسَلَ عَلَيْهِ كَلْبًا .. فَقَدْ قِيلَ : يَحِلُّ ، وَقِيلَ : لَا يَحِلُّ . وَأَنْ نَصَبَ سَكِينًا ، فَوَقَعَ عَلَيْهِ صَيْدٌ فَجَرَحَهُ فَمَاتَ .....

( وإن رمى شيئاً يحسبه حجراً ) أو خنزيراً ( فكان صيداً ، فقتله .. حلَّ أكله ) ولا يضُرُّ خطأ الظنِّ ، ( وإن أرسل عليه كلباً ) على ظنِّه حجراً .. ( فقد قيل : يحلُّ ) وهو الأظهر ؛ كما في السهم .  
( وقيل : لا يحلُّ ) كما لو أرسله على غير شيء .

\* \* \*

ولو قصده متوقِّعاً [ له ] ؛ كمن رمى في ظلمةٍ لعلَّه يصادف صيداً ، فصادفه ومات .. لم يحل ؛ لأنه لم يقصد قصداً صحيحاً ، وقد يُعدُّ مثله عبثاً وسفهاً .  
ولو رمى شاةً مثلاً ، فأصاب مذبحةا ولو اتفاقاً ؛ بأن لم يقصده [ فقطعه ] <sup>(١)</sup> .. حَلَّتْ ؛ لأنه قصد الرمي إليها ، وكذا لو أحسَّ بالصيد في ظلمةٍ أو من وراء شجرة مثلاً ، فرماه فأصابه ومات .. فإنه يحلُّ ؛ لأن له به نوعٌ علمٍ ، ولا يشكل هذا بعدم حلِّ رمي الأعمى ؛ لأن البصير يصح رميه في الجملة ، بخلاف الأعمى .

\* \* \*

أمَّا إذا لم يقصد ما ذُكر .. فإنه لا يحلُّ ؛ كما قال : ( وإن نصب سَكِينًا ، فوقع عليه صيدٌ فجرحه [ فمات ] ) أو سقطت سَكِينٌ من يده على مذبح شاةٍ

(١) في الأصل : ( بقطعه ) ، والتصويب من « أسنى المطالب » ( ٥٥٧/١ ) ، و« مغني المحتاج » ( ٣٦٩/٤ ) .

لَمْ يَحِلَّ أَكْلُهُ . وَمَنْ أَخَذَ صَيْدًا ، أَوْ أَزَالَ أَمْتِنَاعَهُ .....

فانجرحت به وماتت ، أو تحككت بها وهي في يده فانقطع حلقومها ومريئها .  
( لم يحل أكله ) لعدم القصد ، ولو شارك الشاة في الحركة . . لم تحل أيضاً ؛  
لحصول الموت بحركة الذابح والشاة .

\* \* \*

ولو أصاب الصيد سهمٌ بإعانة ريح . . حل ؛ إذ لا يمكن الاحتراز من  
هبوبها ، بخلاف حملها الكلام حيث لا يقع به الحنث ؛ لأن اليمين مبنية على  
العرف ، أمّا لو صارت [ الإصابة ] منسوبة إلى الريح خاصة . . فإنه لم يحل ؛  
كما صرح به صاحب « الوافي » كما نقله الزركشي وأقرّه <sup>(١)</sup> .

ولو أصاب السهم الأرض أو جداراً مثلاً فازدلف <sup>(٢)</sup> أو نفذ فيه ، أو انقطع  
الوتر عند نزع القوس ثم أصاب الصيد . . حل في الجميع ؛ لأن ما يتولد من  
فعل الرامي منسوبٌ إليه ؛ إذ لا اختيار للسهم .

[ ما يملك به الصيد ]

ثم شرع المصنف فيما يملك به الصيد وما يُذكر معه فقال : ( ومن أخذ  
صيداً ) غير حرمي وليس به أثر ملك ؛ كخضبٍ وقصّ جناح ، وأخذه غير  
مُخرم وإن لم يقصد تملكه ، حتى لو أخذه لينظر إليه ( أو أزال امتناعه ) كأن  
يرميه فيبطل عدوه وطيرانه جميعاً إن كان [ ممّا ] <sup>(٣)</sup> يمتنع / بهما ، وإلا . .

(١) انظر « أسنى المطالب » ( ١ / ٥٥٧ ) .

(٢) أي : انتقل ووثب .

(٣) في الأصل : ( ما ) ، والتصويب من « أسنى المطالب » ( ١ / ٥٥٨ ) .

مَلَكُهُ .....

فبإبطال ما له منهما ، أو بجرحه جرحاً مذقفاً . . ( ملكه ) لأنه يُعدُّ بذلك مستولياً عليه ؛ كسائر المباحات .

ويكفي للتملك إبطال شدة عذوه ؛ بحيث يسهل لحاقه ، لا إن طرده فوقف إعياء ، أو جرحه فوقف عطشاً لعدم الماء ، لا عطشاً لعجزه عن الوصول إلى الماء ، فلا يملكه بوقوفه للأولين حتى يأخذه ؛ لأنَّ وقوفه في الأول [ منهما ] <sup>(١)</sup> استراحة ، وهي معينة له على امتناعه من غيره ، وفي الثاني لعدم الماء ، بخلاف وقوفه للأخير ؛ لأن سببه الجراحة .

\* \* \*

أما إذا وجد أثر الملك على صيد ؛ كالوسم والخضاب وقصّ الجناح . . فإنه لا يملكه ، بل هو ضالّة أو لقطة ؛ لأنه يدلُّ على أنه كان مملوكاً فأفلت ، أو كان حرماً ، أو الآخذ مُحَرِّماً ، فمعلومٌ : أنه لا يملكه ؛ لِمَا مرَّ في ( مُحَرِّمَات الإحرام ) <sup>(٢)</sup> .

[ أمورٌ أخرى يُملك بها الصيد ]

ويملك الصيد أيضاً بأمور :

منها : أن يقع في شبكة مثلاً وقد نصبها له ؛ بحيث لا ينفلت منها وإن طرده طارداً فوقف فيها ، وسواء استحقَّ منفعتها بعارية أو غيرها ، أو كانت مغصوبة ،

(١) في الأصل : ( منها ) ، والتصويب من « أسنى المطالب » ( ٥٥٨ / ١ ) .

(٢) انظر ما تقدم ( ٢١٩ / ٣ ) .

.....

ويعود مباحاً إن قطعها فانفلت منها ، وإن قطعها غيره ولو بعد وصول صاحبها إليها فانفلت .. فهو باقٍ على ملك صاحبها ، فلا يملكه غيره ، فإن قدر على الخلاص منها بلا قطع .. لم يملكه ، حتى لو أخذه غيره .. ملكه ، [ قاله ] <sup>(١)</sup> الماوردي <sup>(٢)</sup> .

ولو ذهب بالشبكة وكان على امتناعه .. فهو لمن أخذه ، وإلا .. فهو لصاحبها .  
ولو وقع الصيد في شبكة من لم ينصبها له .. لم يملكه ؛ لعدم القصد .

\* \* \*

ومنها : أن يرسل كلباً أو سبُعاً له عليه يدٌ فيمسكه ، فلو انفلت منه ولو بعد أن أدركه صاحبه .. لم يملكه ؛ لأنه لم يقبضه ، ولا أزال امتناعه .

\* \* \*

ومنها : أن يلجئه إلى مضيقٍ لا ينفلت منه ؛ كالبيت ولو مغصوباً ؛ لأنه يصير في قبضته .

نعم ؛ إن كان لا يقدر على أخذه إلا بتعيبٍ .. قال في « الاستقصاء » :  
( فالذي يقتضيه المذهب : أنه لا يملكه بذلك ) <sup>(٣)</sup> .

قال الشيخان : ( وحسبك - أي : كافيك - في ضبط سبب ملك الصيد : أن

(١) في الأصل : ( قال ) ، والتصويب من « أسنى المطالب » ( ٥٥٨/١ ) ، و« نهاية المحتاج » ( ١٢٥/٨ ) .

(٢) الحاوي الكبير ( ٤٨/١٩ ) .

(٣) انظر « أسنى المطالب » ( ٥٥٨/١ ) .

.....

إبطال امتناعه وحصول الاستيلاء عليه - أي : كلُّ منهما - حدُّ جامعٍ له ؛ أي : وذلك يحصل بأحد الطُّرق المذكورة (١).

\* \* \*

ولو سقى أرضاً بيده ولو بغصبٍ ، أو حفر فيها حفرةً لا للاصطياد ، فتوحَّل في الأرض أو وقع في الحفرة [صيدٌ] (٢) ، أو [عشش] (٣) في أرضه وإن باض أو فرَّخ .. لم يملكه ولا بيضه ولا فرخه ، لكن يصير بذلك أحقَّ به من غيره ، فلو أخذه غيره .. ملكه ؛ كنظيره فيمن تحجَّر مواتاً فأحياه غيره ؛ كما صحَّحه في « المجموع » (٤).

فإن قصد الاصطياد بما ذُكر .. ملكه وفرخه وبيضه ؛ كدارٍ بناها لتعشيش الطير .

\* \* \*

ولو استأجر سفينةً فدخلها سمكٌ .. فهل يملكه المستأجر أو المالك ؟ وجهان في « فروق ابن جماعة المقدسي » [سيأتي] (٥) الكلام عليهما في (باب الإجارة) (٦) .

(١) الشرح الكبير (٣٧/١٢ - ٣٨) ، روضة الطالبين (٧١٠/٢) .

(٢) في الأصل : (صيداً) ، والتصويب من « أسنى المطالب » (٥٥٨/١) .

(٣) في الأصل : (عشش) ، والتصويب من هامش الأصل .

(٤) المجموع (١٥٠/٩ - ١٥١) .

(٥) في الأصل : (تقدم) ، والتصويب من سياق العبارة ؛ لأن (باب الإجارة) لم يتقدم .

(٦) الوسائل في الفروق بين المسائل (ق/١٢١) مخطوط ، وانظر ما سيأتي (٤٥٣/٥) ، قال

في « مغني المحتاج » (٣٧١/٤) : (أوجهُهما : الأول ؛ كما استظهره بعض المتأخرين) .

.....

ولو أغلق باب بيتٍ مثلاً تحت يده ؛ لثلا يخرج الصيد منه .. ملكه ، لا إن أغلقه عليه من لا يد له على البيت /.

1/301

ولو ألجأ سمكةً إلى دخول بركةٍ صغيرةٍ تحت يده ، أو دخلت إليها بنفسها فسَدَ منافذها .. ملكها ، بخلاف البركة الكبيرة ؛ فإنه لا يملك السمكة بذلك فيها ، لكنه أحقُّ بها من غيره كالمتحجر ، والصغيرة : ما يسهل أخذ السمكة [ منها ] <sup>(١)</sup> ، والكبيرة : ما يعسر أخذها منها .

\* \* \*

ولو جرحا صيداً معاً [ وأبطلا منعه ] <sup>(٢)</sup> .. فلهما ؛ لاشتراكهما في سبب الملك ، أو أبطلها أحدهما فقط .. فله ؛ لانفراده بسبب الملك ، أو جرحاه مرتباً وأبطلها أحدهما فقط .. فله ، ثم بعد إبطال الأول بإزمان ؛ إن ذَفَفَ الثاني في مذبح .. حلَّ ، وعليه للأوّل أرشٌ ما نقص بالذبح عن قيمته مُزَمَنًا ، وإن ذَفَفَ في غيره ، أو لم يذَفَفَ ومات بالجرحين .. حرّم ؛ تغليباً للمُحرّم ، ويضمن للأوّل قيمته [ مُزَمَنًا ] <sup>(٣)</sup> .

ولو ذَفَفَ أحدهما في غير المذبح ، وأزمن الآخر ، وجُهِلَ السَّابِقُ منهما .. حرّم الصيد ؛ لاحتمال تقدّم الإزمان ، فلا يحلُّ بعده إلا بالتذيف في المذبح ولم يُوجد .

\* \* \*

(١) في الأصل : ( فيها ) ، والتصويب من « أسنى المطالب » ( ٥٥٩ / ١ ) .

(٢) في الأصل : ( أو أبطلا منفعته ) ، والتصويب من « فتح الوهاب » ( ١٨٧ / ٢ ) .

(٣) في الأصل : ( مرتباً ) ، والتصويب من « فتح الوهاب » ( ١٨٧ / ٢ ) .

وَمَنْ مَلَكَ صَيْدًا ثُمَّ أَرْسَلَهُ . . لَمْ يَزُلْ مِلْكُهُ عَنْهُ فِي أَصَحِّ الْوَجْهَيْنِ .

( ومن ملك صيداً ثم أرسله ) وهو لم يُرِدِ الإحرام . . لم يجز له ؛ لِمَا فِيهِ من [ التشبُّه ] <sup>(١)</sup> بفعل الجاهلية ، وقد قال تعالى : ﴿ مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ وَلَا سَائِغَةٍ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، ولأنه قد يختلط بالمباح فيصا ، و( لم يزل ملكه عنه في أصح الوجهين ) وإن قصد بذلك إزالته ، أو التقرب إلى الله تعالى ؛ كما لو سَيَّب [ دابته ] <sup>(٣)</sup> . . فليس لغيره أن يصيده إذا عرفه .

والثاني : يزول ؛ كما لو أعتق عبده ، لكن من صاده . . ملكه .

وفي وجهٍ ثالثٍ : إن قصد بإرساله التقرب إلى الله تعالى . . زال ملكه ، وإلا . . فلا .

\* \* \*

وعلى الأول : يُسْتَثْنَى ما إذا خيف على ولد الصيد بحبس ما صاده منهما ، فينبغي - كما قال الزركشي - وجوب الإرسال ؛ صيانةً لروح الولد <sup>(٤)</sup> .

ويشهد له خبر الغزاة التي أطلقها النبي صلى الله عليه وسلم <sup>(٥)</sup> ، وخبر

(١) في الأصل : ( التشبيه ) ، والتصويب من « أسنى المطالب » ( ٥٥٩ / ١ ) .

(٢) سورة المائدة : ( ١٠٣ ) .

(٣) في الأصل : ( دابة ) ، والتصويب من « كنز الراغبين » ( ٣٧٣ / ٤ ) ، و« أسنى المطالب » ( ٥٥٩ / ١ ) .

(٤) خادم الرافي والروضة ( ق ١٢٠ / ١٥ ) مخطوط .

(٥) أخرج الطبراني في « المعجم الأوسط » ( ٥٥٤٣ ) واللفظ له ، وأبو نعيم في « دلائل النبوة »

( ٢٧٤ ) عن سيدنا أنس بن مالك رضي الله عنه قال : مرَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم على قوم قد صادوا ظبيةً ، فشدُّوها إلى عمود الفسطاط ، فقالت : يا رسول الله ؛ إنني وضعت ، ولي ←



.....

الحُمْرَة - بضم الحاء وتشديد الميم - التي أمر النبي صلى الله عليه وسلم برّد فرخيها إليها<sup>(١)</sup> ، والخبران صحيحان .

ومحلّ الوجوب في صيد الولد : ألا يكون مأكولاً ، وإلا .. فيجوز ذبحه .

\* \* \*

فلو قال مطلق التصرّف : أبحت له لمن يأخذه .. حلّ لمن أخذه أكله ، وكذا إطعام [ غيره ]<sup>(٢)</sup> ، أو قال : ( أبحت له ) فقط ؛ أي : ولم يقل : ( لمن يأخذه ) كما بحثه شيخنا شيخ الإسلام زكريا<sup>(٣)</sup> ، ولا يجوز لمن أخذه التصرّف فيه بالبيع ونحوه ، وظاهر كلامه : أنه يحلّ إرساله في هذه الحالة<sup>(٤)</sup> ؛ لأنهم علّوا

→ خشفان ، فاستأذن لي أن أرضعهما ثم أعود إليهم ، فقال : « أين صاحب هذه ؟ » فقال القوم : نحن يا رسول الله ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « خلّوا عنها حتى تأتي خشفيهما ؛ ترضعهما وتأتي إليكم » قالوا : ومن لنا بذلك يا رسول الله ؟ قال : « أنا » فأطلقوها ، فذهبت فأرضعت ، ثم رجعت إليهم ، فأوثقوها ، فمرّ بهم النبي صلى الله عليه وسلم فقال : « أين أصحاب هذه ؟ » قالوا : هو ذا نحن يا رسول الله ، قال : « تبعونها ؟ » قالوا : يا رسول الله ؛ هي لك ، فخلّوا عنها فأطلقوها ، فذهبت .

(١) أخرج الطبراني في « المعجم الكبير » ( ١٧٧/١٠ ) عن سيدنا عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال : رأى النبي صلى الله عليه وسلم حمرة تطير على رؤوس أصحابه ، فقال : « من فجّع هذه ؟ » فقال رجل من الأنصار : أخذت بيضات لها ، أو فروخاً ، فأمره بردها .

(٢) في الأصل : ( وغيره ) ، والتصويب من « أسنى المطالب » .

(٣) أسنى المطالب ( ٥٥٩/١ ) .

(٤) مثله في « مغني المحتاج » ( ٣٧٢/٤ ) دون التعليل ، وعبارته : ( وهل يحل إرساله في هذه الحالة أو لا ؟ لم أر من ذكره ، لكن أفتى شيخني بالأول ) .

.....

المنع بأمور: [التشبيه] <sup>(١)</sup> بأفعال الجاهلية ، وبأنه قد يختلط بالمباح فيُصاد وغير ذلك ، ولم يُوجد في ذلك شيءٌ ممَّا علل به .  
ولو كان معه صيدٌ يعتاد العود .. جاز له إرساله .  
ولو لم يجد ما يذبحه به ولا ما يطعمه .. وجب عليه إرساله ؛ ليسعى في طلب رزقه .

\* \* \*

وَأَمَّا كِسْرُ الْخُبْزِ وَالسَّنَابِلِ وَنَحْوُهَا الَّتِي يَطْرَحُهَا مَالِكُهَا مَعْرُضًا عَنْهَا ..  
فِيَمْلِكُهَا آخِذَهَا ، وَيَنْفِذُ تَصَرُّفَهُ فِيهَا بِالْبَيْعِ وَغَيْرِهِ ؛ كَمَا هُوَ ظَاهِرُ أَحْوَالِ السَّلَفِ ،  
وَرَجَّحَهُ النَّوَوِيُّ <sup>(٢)</sup> ؛ خِلَافًا لِمِلِّيلِ الرَّافِعِيِّ مِنْ أَنَّهُ لَا يَمْلِكُهَا <sup>(٣)</sup> ؛ كَالصَّيْدِ فِيمَا  
مَرَّ <sup>(٤)</sup> .

وظاهر/ كلامهم : أنه لا فرق بين أن تتعلّق بها الزكاة أم لا ؛ نظراً لأحوال السلف .

\* \* \*

وإن أعرض عن جلد ميتة ؛ فمن دبعه .. ملكه ، والدَّرَّةُ الَّتِي تُوجَدُ فِي السَّمَكَةِ غَيْرِ مَثْقُوبَةٍ .. مَلِكٌ لِلصَّائِدِ إِنْ لَمْ يَبِعِ السَّمَكَةَ ، وَلِلْمَشْتَرِي إِنْ بَاعَهَا تَبَعًا لَهَا ، فَإِنْ كَانَتْ مَثْقُوبَةً .. فَلِلْبَائِعِ فِي صَوْرَتِهِ إِنْ أَدَّعَاهَا ،

(١) في الأصل : ( التشبيه ) ، والتصويب من « أَسْنَى الْمَطَالِبِ » ( ٥٥٩/١ ) .

(٢) روضة الطالبين ( ٧١٢/٢ ) .

(٣) الشرح الكبير ( ٤٢/١٢ ) .

(٤) انظر ما تقدم ( ٤٧٨/٣ ) .

.....

فإن لم يكن بيعٌ ، أو كان ولم يدَّعها البائع .. فلقطةٌ ، وقيدُ الماوردي ما ذكر بما إذا صاد من بحر الجوهر<sup>(١)</sup> ، وإلا .. فلا [ يملكها ]<sup>(٢)</sup> ، بل تكون لقطةً .

### خاتمة

[ في حكم اختلاط حَمَامِه بِحَمَامِ غَيْرِه ]

لو تحوّل حَمَامُهُ لبرجٍ غيره .. لزمه [ أي : الغير ] تمكين مالكة منه ، فإن حصل بينهما بيضٌ أو فرخٌ .. فهو تبعٌ للأنثى ، فيكون لمالكها ، لهذا إن [ اختلط ]<sup>(٣)</sup> ولم يعسر تمييزه ، فإن عسر .. لم يصح تمليك أحدهما شيئاً لثالثٍ ؛ لأنه لا يتحقّق الملك فيه ، أمّا لو ملّك ذلك لصاحبه .. فإنه يصح للضرورة ، فإن علّم لهما العدد واستوت القيمة وباعاه لثالثٍ .. صحّ البيع ، ووُزِعَ الثمن على العدد ، فإن كان [ أحدهما ]<sup>(٤)</sup> مئةً ، وللآخر مئتين .. كان الثمنُ أثلاثاً ، وكذا يصح لو باعا له بعضه المعين بالجزئية ، فإن جهلا العدد ولو مع استواء القيمة ، أو علماه ولم تستوِ القيمة .. لم يصح ؛ للجهل بحصّة كلٍّ منهما من الثمن .

(١) الحاوي الكبير ( ٦٨ / ١٩ ) .

(٢) في الأصل : ( يملكه ) ، والتصويب من « أسنى المطالب » ( ٥٦٠ / ١ ) ، و« مغني المحتاج » ( ٣٧١ / ٤ ) .

(٣) في الأصل : ( اختلفا ) ، والتصويب من « فتح الوهاب » ( ١٨٧ / ٢ ) .

(٤) في الأصل : ( لأحدهما ) ، والتصويب من « كنز الراغبين » ( ٣٧٤ / ٤ ) .

.....

نعم ؛ لو قال كلُّ : [بعتك] <sup>(١)</sup> الحَمَامُ الذي لي فيه بكذا .. صحَّ ، ولو اقتسماه بالتراضي .. صحَّ .

\* \* \*

ولو انثالت حنطته على حنطة غيره ، أو انصبَّ مائه على مائه ، وجهلا قدرهما .. فالحكم فيهما كالْحَمَامِ المختلط ، ولو اختلط حَمَامٌ مملوكٌ بِحَمَامٍ مباحٍ غير محصورٍ ، أو انصبَّ ماءؤه في نهرٍ .. لم يحُرِّم على أحدٍ الاصطياد والاستقاء من ذلك ، ولو كان المباح محصوراً .. حُرِّم ذلك .

ولو اختلطت دراهمٌ أو دهنٌ حرامٌ بدراهمه أو دهنه أو نحوهما ولم يتميز ، فميَّز قدر الحرام وصرفه إلى ما يجب صرفه فيه ، وتصرَّف في الباقي بما أراد .. جاز للضرورة ؛ كحمامةٍ لغيره اختلطت بِحَمَامِهِ ؛ فإنه يأكله بالاجتهاد إلا واحدة ، ولا يخفى الورع <sup>(٢)</sup> .

\* \* \*

(١) في الأصل : ( بعث ) ، والتصويب من « فتح الوهاب » ( ١٨٧ / ٢ ) .

(٢) في هامش الأصل : ( بلغ مقابلة برباط المعجمي بالمدينة المشرفة ) .

## باب الأطعمة

وَيُؤْكَلُ مِنْ دَوَابِّ الْإِنْسِ : الْإِبِلُ ، وَالْبَقَرُ ، وَالْغَنَمُ ، وَالْخَيْلُ . . . . .

( باب ) بيان ( الأطعمة )

أي : ما يحلُّ منها وما يحرم .

والأصل فيها : قوله تعالى : ﴿ قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ [ إِلَيَّ ] مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ . . . الآية <sup>(١)</sup> ، وقوله تعالى : ﴿ وَحُلِّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتُ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبِيثَاتُ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، وقوله تعالى : ﴿ يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أُحِلَّ لَهُمْ قُلْ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ ﴾ <sup>(٣)</sup> ؛ أي : ما تستطيبه النفس وتشتهيه ، ولا يجوز أن يراد الحلال ؛ لأنهم سألوه عما يحلُّ لهم ، فكيف يقول : أُحِلَّ لكم الحلال ؟!

\* \* \*

( و ) الأصل فيما خلقه الله تعالى من جمادٍ وحيوانٍ : الحِلُّ ، إلا ما ورد الشرع بتحريمه ، فعلى هذا : ( يُؤْكَلُ مِنْ دَوَابِّ الْإِنْسِ ) النَّعَمُ بِالْإِجْمَاعِ ؛ وهي : ( الإِبِلُ ، وَالْبَقَرُ ، وَالْغَنَمُ ) لقوله تعالى : ﴿ أُحِلَّتْ لَكُمْ بِهِيمَةُ الْأَنْعَامِ ﴾ <sup>(٤)</sup> ، وهي مفسَّرةٌ بالثلاثة ، ( والخيَلُ ) لأنه صلى الله عليه وسلم نهى يوم خيبر عن

(١) سورة الأنعام : ( ١٤٥ ) .

(٢) سورة الأعراف : ( ١٥٧ ) .

(٣) سورة المائدة : ( ٤ ) .

(٤) سورة المائدة : ( ١ ) .

وَلَا يُؤْكَلُ الْكَلْبُ ، وَالْخِنْزِيرُ ، وَالْبَغْلُ ، وَالْحِمَارُ ، .....

لحوم الحمر/ الأهلية ، وأذن في لحوم الخيل ، رواه الشيخان <sup>(١)</sup> ، ولو كانت حاملاً ببغل ، ويعصي بذبحها ما دامت حاملاً به ؛ لِمَا فيه من إتلاف حيوانٍ محترمٍ تعدياً .

\* \* \*

( لَا يُؤْكَلُ الْكَلْبُ ) لقوله تعالى : ﴿ وَحُرِّمَ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثُ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، وهذا منها ؛ لأنه يأكل الجيف ، ولا [ تستطيعه ] <sup>(٣)</sup> العرب .

( و ) لا ( الخنزير ) لِمَا ذُكِرَ ، ولقوله تعالى : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ ﴾ <sup>(٤)</sup> .

( و ) لا ( البغل ) لتولده بين الفرس والحمار الأهلي ، وللنهي عن أكله في خبر أبي داود بإسنادٍ على شرط مسلم <sup>(٥)</sup> ، أما البغل المتولد بين خيلٍ وبقرٍ .. فهو حلالٌ .

( و ) لا ( الحمار ) الأهلي وإن توحَّش ؛ للنهي عنه في خبر

(١) صحيح البخاري ( ٤٢١٩ ) ، صحيح مسلم ( ١٩٤١ ) عن سيدنا جابر بن عبد الله رضي الله عنهما .

(٢) سورة الأعراف : ( ١٥٧ ) .

(٣) في الأصل : ( تستطيعه ) ، والتصويب من « أسنى المطالب » ( ١ / ٥٦٤ ) .

(٤) سورة المائدة : ( ٣ ) .

(٥) سنن أبي داود ( ٣٧٨٣ ) عن سيدنا جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال : ( ذبحنا يوم خيبر الخيل والبغال والحمير ، فنهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن البغال والحمير ، ولم ينهنا عن الخيل ) .

وَالسِّنَّورُ وَيُؤْكَلُ مِنْ حَيَوَانَ الْوَحْشِ : الْبَقَرُ ، وَالْحِمَارُ ، وَالظَّبْيُ ،  
وَالضَّبُعُ .....

« الصحيحين » <sup>(١)</sup> ، ( و ) لا ( السِّنَّور ) الأهلي ؛ لأنه يتقوى بنابه ، ويأكل  
الخبائث ، وفي الحديث : ( أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن أكل الهر ) رواه  
الترمذي وغيره <sup>(٢)</sup> ، أما الوحشي .. فسيأتي <sup>(٣)</sup> .

### [ ما يؤكل من حيوان الوحش ]

( وَيُؤْكَلُ مِنْ حَيَوَانَ الْوَحْشِ : الْبَقَرُ ، وَالْحِمَارُ ) وإن استأنس الحمار ؛  
لأنه صلى الله عليه وسلم قال في الثاني : « كلوا من لحمه » وأكل منه ، رواه  
الشيخان <sup>(٤)</sup> .

وفارقت الحُمُرُ الوحشيةُ الأهليةَ : بأنها لا ينتفع بها في الركوب  
والحمل ، فانصرف الانتفاع بها إلى لحمها خاصةً ، بخلاف الأهلية ، وقيس  
به الأول .

( وَالظَّبْيُ ) بالإجماع ( والضَّبُعُ ) بضم الباء وإسكانها ؛ لأن جابراً رضي الله

(١) صحيح البخاري (٤٢١٩) ، صحيح مسلم (١٩٤١) عن سيدنا جابر بن عبد الله  
رضي الله عنهما ، وقد تقدم ذكره وتخريجه قريباً (٤٨٨/٣) .

(٢) سنن الترمذي (١٢٨٠) ، وأخرجه الحاكم (٣٤/٢) ، وابن ماجه (٣٣٩٥) عن سيدنا  
جابر بن عبد الله رضي الله عنهما .

(٣) انظر ما سيأتي قريباً (٤٩٢/٣) .

(٤) صحيح البخاري (٥٤٩٢) ، صحيح مسلم (١١٩٦) عن سيدنا أبي قتادة الأنصاري  
رضي الله عنه .

وَالْتَعَلَبُ ، وَالْأَرْنَبُ ، وَالْيَرْبُوعُ ، وَالْقُنْفُذُ ، وَالْوَبْرُ ، وَابْنُ عَرَسٍ ، وَالضَّبُّ .

تعالى عنه سُئِلَ عنه : أَصِيدُ يُؤْكَلُ ؟ قال : ( نعم ) ، قيل : سمعته من النبي صلى الله عليه وسلم ؟ قال : ( نعم ) رواه الترمذي وقال : ( حسنٌ صحيحٌ ) <sup>(١)</sup> ، ولأنه ضعيفٌ لا يتقوّى بنابه .

( والثعلب ) بمثلثة ، ويُسمّى أبا الحصين ؛ لأنه لا يتقوّى بنابه ، ولأنه من الطييات ، ( والأرنب ) لأنه بُعِثَ بَوْرِكُهَا إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، فَقَبِلَهُ وأَكَلَ مِنْهُ ، رواه البخاري <sup>(٢)</sup> ، وهي دابةٌ تشبه العناق ، قصيرة اليدين طويلة الرجلين ، تطأ الأرض على مؤخر [ قدميها ] <sup>(٣)</sup> .

( واليربوع ) وهي دويبةٌ تشبه الفأر ، لكنه قصير اليدين طويل الرجلين ، أبيض البطن ، أغبر الظهر ، بطرف ذنبه شعرات ، ووقع للدميري في « شرحه » : ( قصير اليدين والرجلين ) <sup>(٤)</sup> .

( والقنفذ ) بضم القاف والفاء وإعجام الذال ، ( والوبر ) بإسكان الموحدة : دويبةٌ أصغر من الهرّ ، كحلاء العين ، لا ذنب لها ، ( وابن عرس ) وهي دويبةٌ دقيقةٌ تعادي الفأر ، تدخل جحره وتخرجه .

( والضب ) لأنه أُكِلَ على مائدته صلى الله عليه وسلم بحضرته ، وقال لمن

(١) سنن الترمذي ( ٨٥١ ) .

(٢) صحيح البخاري ( ٢٥٧٢ ) عن سيدنا أنس بن مالك رضي الله عنه .

(٣) في الأصل : ( قدمها ) ، والتصويب من « مغني المحتاج » ( ٤٠٢/٤ ) .

(٤) النجم الوهاج ( ٥٤٦/٩ ) ، لكن في « حياة الحيوان الكبرى » ( ٢٣٤/٤ ) للدميري رحمه الله تعالى أيضاً : ( حيوان طويل الرجلين ، قصير اليدين جداً ) .



.....

قال له : أحرامٌ هو ؟ : « لا ؛ لكنه ليس بأرض قومي ، فأجدني أعافه » كما في « الصحيحين » <sup>(١)</sup> ، وخبر النهي عنه <sup>(٢)</sup> - إن صحَّ - محمولٌ على التنزيه ، للذكر منه ذكران ، وللأنثى فَرْجان .

\* \* \*

ويحلُّ أيضاً الدُّلدُل - بإسكان اللام بين المهملتين المضمومتين - : دابةٌ قدر السخلة ، ذات شوكٍ طوالٍ تُشبه السهام ، وفي « الصحاح » : أنه عظيم القناذ <sup>(٣)</sup> .

والسَّمُور بفتح المهملة وضم الميم المشددة ، والسنجاب ؛ وهما نوعان من ثعالب الترك .

والفَنَك بفتح الفاء والنون ، والقاقم بضم القاف الثانية ؛ وكلُّ [ منهما ] <sup>(٤)</sup> دويبةٌ / يُتخذ جلودها فرواً .

والحواصل جمع حوصلةٍ ، ويقال له : حوصل ؛ وهو طائرٌ أبيض أكبر من الكركي ، ذو حوصلةٍ عظيمةٍ يُتخذ منها فروٌ .

(١) صحيح البخاري ( ٥٥٣٧ ) ، صحيح مسلم ( ١٩٤٥ ) عن سيدنا خالد بن الوليد رضي الله عنه .

(٢) أخرج أبو داود ( ٣٧٩٠ ) واللفظ له ، والبيهقي ( ٣٢٦/٩ ) برقم ( ١٩٤٥٦ ) عن سيدنا عبد الرحمن بن شبل رضي الله عنه : ( أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن أكل لحم الضبِّ ) .

(٣) الصحاح ( ١٣٩٠/٤ ) ، مادة ( دلل ) .

(٤) في الأصل : ( منها ) ، والتصويب من « أسنى المطالب » ( ٥٦٤/١ ) .

وَسَنُورُ الْبَرِّ قِيلَ : إِنَّهُ يُؤْكَلُ ، وَقِيلَ : لَا يُؤْكَلُ . وَلَا يُؤْكَلُ مَا تَسْتَخْبِثُهُ  
الْعَرَبُ مِنَ الْحَشَرَاتِ ؛ كَالْحَيَّةِ ، وَالْعَقْرَبِ ، وَالْوَزْغِ ، وَسَامِ أْبْرَصَ ،  
وَالْخُنْفَسَاءِ ، وَالزُّنْبُورِ ، .....

وذلك لأن جميع ما ذُكر من الطيبات ، وقال تعالى : ﴿ أُحِلَّ لَكُمْ  
الطَّيِّبَاتُ ﴾ <sup>(١)</sup> .

### [ حكم سنور البر ]

( وسنور البر ) فيه وجهان : ( قيل : إنه يُؤْكَلُ ) كحمار الوحش .

( وقيل : لا يُؤْكَلُ ) وهو الأصح ؛ لأنه يعدو بناه كالأسد ، ولأنه يأكل  
الجيف ، وفارق حمار الوحش : حيث ألحق بالهَرِّ الأهلي [ لشبهه به ] <sup>(٢)</sup> لونا  
وصورة وطبعاً ؛ فإنه [ يتلون ] <sup>(٣)</sup> بألوانٍ مختلفةٍ ، ويستأنس بالناس ، بخلاف  
الحمار الوحشي مع الأهلي .

### [ حرمة أكل ما تستخبثه العرب من الحشرات ]

( ولا يُؤْكَلُ ما تستخبثه العرب من الحشرات ) وهي - بفتح الحاء  
والشين ؛ جمع حشرة - صغار دواب الأرض ( كالحية ، والعقرب ، والوزغ )  
بفتح الواو والزاي ، ( وسامٍ أبرص ) بتشديد الميم : كبار الوزغ ، ( والخنفساء )  
بضم الخاء مع فتح ثالثة أشهر من ضمه ، وبالمَدِّ ، ( والزُّنْبُور ) بضم الزاي ،

(١) سورة المائدة : ( ٤ ) .

(٢) في الأصل : ( بشبهه ) ، والتصويب من هامش الأصل ، و« أسنى المطالب » ( ١ / ٥٦٥ ) .

(٣) في الأصل : ( يكون ) ، والتصويب من « أسنى المطالب » ( ١ / ٥٦٥ ) .

وَالذُّبَابُ ، وَالْجَعْلَانُ ، وَبَنَاتِ وَرْدَانَ ، وَحِمَارِ قَبَانَ ، وَمَا أَشَبَّهَهَا . . . . .

( والذُّبَابُ ) بضم الذال المعجمة ، ( والجَعْلَانُ ) بكسر الجيم : جمع جُعَل بوزن عمر ، ويقال له : أبو جُعْران ؛ وهو دويبةٌ معروفةٌ تُسمَّى : الزعقوق ، وهو أكبر من الخنفساء ، شديد السواد ، في بطنها لون حمرة ، للذكر قرنان ، ( وبنات وردان ، وحمار قَبَانَ ) وهي دويبةٌ معروفةٌ ( وما أشبهها ) كالنحل ، والصَّرَّارة بفتح الصاد المهملة وتشديد الراء ؛ الصرصار ، وتُسمَّى : الجدد ، والنمل ؛ لأن كل الحشرات مستخبئةٌ ، سواء ذوات السموم والإبر ؛ كالحية والعقرب والزنبور ، وغيرها ؛ كالوزغ والدود ، كبيرها وصغيرها إلى الذر بفتح المعجمة ؛ وهو أصغر [ النمل ، فتحرم ] <sup>(١)</sup> لقوله تعالى : ﴿ وَيَحْرِمُهُ عَلَيْهِمُ النَّبِيُّ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، إلا اليربوع والضب وابن عرس السابق بيانها ، وأم حُبَيْن - بضم المهملة وفتح الموحدة وبنون في آخره - : دويبةٌ قدر الكفِّ صفراء ، كبيرة الجوف تشبه الضبَّ ، بل قال البنديجي : ( إنها نوعٌ منه ) <sup>(٣)</sup> ، والقنفذ . . فإن هذه تحلُّ لاستطابتها ، وقد تقدَّم بعضها .

## فَائِدَةٌ

[ في حكم قتل ما لا يؤكل ]

يستحبُّ قتل المؤذيات ؛ كالحية والعقرب والفأرة والكلب العقور ، والغراب

(١) في الأصل : ( النحل فيحرم ) ، والتصويب من « أسنى المطالب » ( ١ / ٥٦٧ ) .

(٢) سورة الأعراف : ( ١٥٧ ) .

(٣) انظر « كفاية النبيه » ( ٢٢٨ / ٨ ) .

.....

الذي لا يُؤكَل ، والجَدَاة ؛ وهي بوزن العِنَبَة ، والنسر والعقاب ، والسِّباع ،  
والْبُرْغوث بضم الباء ، والبقُّ والرُّنْبور لأذاها ، إلا الفهد والصقر والبازي ونحوها  
مَمَّا فيه منفعة ومضرةٌ ؛ فلا يستحبُّ قتلها لمنفعتها ، ولا يكره لضررها .  
ويكره قتل ما لا ينفع ولا يضرُّ ؛ كالخنافس والجعلان والرخم ، والكلب  
غير العقور الذي لا منفعة فيه مباحة <sup>(١)</sup> .

\* \* \*

ويحرم قتل ما نُهي عن قتله ؛ كالنحل ، والنمل السليمانى ، والخُطَّاف  
بضم الخاء وتشديد الطاء ، ويُسمَّى [ زَوَّار ] <sup>(٢)</sup> الهند ، ويُعرف الآن بعصفور  
الجنة ؛ لأنه زهد فيما بأيدي الناس من الأقوات ، والخُقَّاش بضم الخاء ؛ وهو  
الوطواط ، والضَّفِدَع ، والهدهد ، والصُّرَد وهو - بضم الصاد المهملة / وفتح  
الراء - : طائرٌ فوق العصفور أبقع ، ضخم الرأس والمنقار والأصابع .  
ويحرم قتل كل ما فيه منفعةٌ مباحةٌ ؛ ككلب الصيد ، سواء الأسود وغيره ،  
والأمر بقتل الكلاب منسوخٌ <sup>(٣)</sup> .

(١) تقدم الكلام على الكلب غير العقور (٢١٣/٣) .

(٢) في الأصل : ( زرزور ) ، والتصويب من « النجم الوهاج » ( ٥٥٧/٩ ) ، و« أسنى المطالب »  
( ٥٦٧/١ ) .

(٣) أخرج مسلم ( ١٥٧٢ ) واللفظ له ، وابن حبان ( ٥٦٥١ ) عن سيدنا جابر بن عبد الله  
رضي الله عنهما قال : أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بقتل الكلاب ، حتى إن المرأة  
تقدم من البادية بكلبها فنقتله ، ثم نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن قتلها ، وقال : « عليكم  
بالأسود البهيم ذي النقطين ؛ فإنه شيطان » .

وَكَذَلِكَ لَا يُؤْكَلُ مَا يَتَقَوَّى بِنَابِهِ ؛ كَالْأَسَدِ ، وَالْفَهْدِ ، وَالنَّمْرِ ، وَالذِّئْبِ ،  
وَالذَّبِّ ، وَالْفِيلِ ، وَالْقِرْدِ ، وَالْتِمْسَاحِ .....

### [ تحريم كل ما يتقوى بنابه ]

( وكذلك ) يحُرَّمُ و( لَا يُؤْكَلُ ) كل ( ما يتقوى بنابه ) من السباع ونحوها ؛  
للنهي عنه في خبر « الصحيحين »<sup>(١)</sup> ، ( كالأسد ) والكلب والخنزير ،  
( والفهد ) بفتح الفاء وكسرهما مع كسر الهاء وإسكانها ، ( والنمر ) بفتح النون  
وكسر الميم ، وبإسكان الميم مع فتح النون وكسرهما ، ( والذئب ) بالمعجمة  
والهمز ، ( والذَّب ) بضم الدال المهملة ، ( والفيل ، والقرد ) والْبَبْرِ - بموحدين  
الأولى مفتوحة والثانية ساكنة - وهو حيوانٌ من السباع يعادي الأسد ، ويقال له :  
الْفِرَانِقُ بضم الفاء وكسر النون ، ( والْتِمْسَاحُ ) لَأَنَّهُ يَتَقَوَّى بِنَابِهِ .

[ وَقَضِيَّتُهُ ]<sup>(٢)</sup> : تحريم القرش بكسر القاف ، ويقال له : اللَّخْمُ بفتح اللام  
والخاء المعجمة ، لكن أجاب المحب الطبري تبعاً لابن الأثير في « النهاية »  
بحِلِّهِ<sup>(٣)</sup> ، وهو المعتمد ، وفي النسناس وجهان ؛ رَجَّحَ منهما ابن المقري  
التحريم<sup>(٤)</sup> .



(١) صحيح البخاري ( ٥٥٣٠ ) واللفظ له ، صحيح مسلم ( ١٩٣٢ ) عن سيدنا أبي ثعلبة الخُشَنِيِّ  
رضي الله عنه : ( أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن أكل كل ذي نابٍ من السباع ) .

(٢) في الأصل : ( وقضية ) ، والتصويب من « أسنى المطالب » ( ٥٦٦/١ ) ، و« مغني  
المحتاج » ( ٤٠٠/٤ ) .

(٣) النهاية في غريب الحديث والأثر ( ٣٧٦٥/٨ - ٣٧٦٦ ) ، مادة ( لحم ) ، وانظر « النجم  
الوهاج » ( ٥٤٣/٩ ) .

(٤) روض الطالب ( ٢٣٧/١ ) ، وفي « مغني المحتاج » ( ٤٠٠/٤ ) : ( أنه أوجهُ الوجهين ) .

## وَالزُّرَافَةُ .....

( و ) أمّا ( الزُّرَافَةُ ) بفتح الزاي وضمها ، حكاها الجوهري وغيره <sup>(١)</sup> ، وقال بعضهم : الضم من لحن العوام ، قال <sup>(٢)</sup> في « المجموع » تبعاً للمصنف : ( إنها حرامٌ بلا خلافٍ ) <sup>(٣)</sup> ، ومنع ابن الرفعة التحريم ، وحكى أن البغوي أفتى بحلّها <sup>(٤)</sup> ، واختاره السبكي ، وحكاها عن « فتاوى القاضي » و« تنمة التتمة » <sup>(٥)</sup> ، وقال الأذرعي : ( وهو الصواب نقلاً ودليلاً ) <sup>(٦)</sup> .

ومنقول اللغة : أنها متولدة بين مأكولين من الوحشي ، واقتضى كلام ابن كَجٍ وغيره نسبته للنص <sup>(٧)</sup> ، وقال الزركشي : ( ما في « المجموع » سهوٌ ، وصوابه العكس ) انتهى <sup>(٨)</sup> .

(١) الصحاح (٣/ ١١٣٠) ، مادة ( زرف ) .

(٢) في الأصل : ( وقال ) ، والتصويب من سياق العبارة .

(٣) المجموع (٩/ ٢٩) .

(٤) كفاية النبيه (٨/ ٢٣٦) ، قال السبكي رحمه الله تعالى في « قضاء الأرب في أسئلة حلب » ( ص ٥٣٧ ) : ( أما عزو ابن الرفعة الحلّ إلى « فتاوى الفراء » . . فقد سبقه إلى ذلك ابن يونس في « شرح التنبيه » ، فقد كشفُ « فتاوى الفراء » فلم أجدها فيها ولا في « التهذيب » ، والظاهر : أن مراده بـ « فتاوى الفراء » : « فتاوى القاضي حسين » لأن الفراء هو البغوي ، وهو الذي جمع « فتاوى القاضي حسين » ، فيجوز نسبتها إليه باعتبار أنه جامعها ) ، ومثله في « الهداية إلى أوهام الكفاية » ( ص ٣٢٧ ) .

(٥) قضاء الأرب في أسئلة حلب ( ص ٥٣٦ ) ، فتاوى القاضي حسين ( ص ٤٠٣ ) .

(٦) قوت المحتاج ( ١٠/ ١٥٧ ) .

(٧) الأم ( ٣/ ٦٥١ ) ، وانظر « قضاء الأرب في أسئلة حلب » ( ص ٥٣٦ ) .

(٨) انظر « الغرر البهية » ( ١٠/ ٤٥ ) .

وَأَبْنِ آوَى .....

أقول : إن ثبت ما ادَّعاه هؤلاء من أنها متولدة بين مأكولين .. لم يسع المصنف ولا النووي مخالفة ذلك ، لكن ظاهر عبارة المصنف : أنها ممَّا يتَقَوَّى [بنابه] <sup>(١)</sup> ، واعتُرض بأنها لا تتَقَوَّى بنابها ، وأن الشيخ لم يرها وظنَّ أنها تتَقَوَّى به ؛ كسائر السِّباع ، وقيل : إن الذي في الكتاب : ( الزرافة ) بالْقاف : حيوانٌ يتَقَوَّى بنابه ، غير الذي يُسمَّى الزرافة ، قال السبكي : ( وهذا ليس بشيء ) <sup>(٢)</sup> .

\* \* \*

( و ) يحْرُم ولا يُؤْكَل ( ابن آوى ) بالمدِّ بعد الهمزة ، وهو فوق الثعلب ودون الكلب ، طويل المخالب ، فيه شبهة من الذئب وشبهة من الثعلب ، سُمِّيَ بذلك ؛ لأنه يأوي إلى عُواء أبناء جنسه ، ولا يعوي إلا ليلاً إذا استوحش وبقي وحده ، وصياحه يشبه صياح الصبيان ، لا ابن مُقرض ، وهو - بضم الميم وكسر الراء ، وبكسر الميم وفتح الراء - : الدَّلَق بفتح اللام ، فلا يحْرُم ؛ لأن العرب تستطيبه ، ونابه ضعيفٌ ؛ وهو دويبةٌ أكحل اللون ، طويل الظهر ، أصغر من الفأر ، يقتل الحَمَام ويقرض الثياب ، وهذا ما اقتضاه كلام الرافعي <sup>(٣)</sup> ، وجزم به ابن المقري <sup>(٤)</sup> ، وصَحَّح في « المجموع »

(١) في الأصل : ( بنابها ) ، والتصويب من « مغني المحتاج » ( ٤٠٧/٤ ) .

(٢) قضاء الأرب في أسئلة حلب ( ص ٥٣٨ ) ، وقال الشارح رحمه الله تعالى في « الإقناع »

( ٢٣٦/٢ ) : ( وهذا الخلاف يرجع فيه إلى الوجود : إن ثبت أنها متولدة بين مأكولين .. فما يقول هؤلاء ظاهر ، وإلا .. فالمعتمد : ما في « المجموع » ) .

(٣) الشرح الكبير ( ١٣٢/١٢ - ١٣٣ ) .

(٤) روض الطالب ( ٢٣٦/١ ) .

وَيُؤْكَلُ مِنَ الطُّيُورِ : النَّعَامَةُ ، وَالْدِّيكُ ، وَالْدَّجَاجُ ، وَالْبَطُّ ، وَالْإِوَزُّ ،  
وَالْحَمَامُ .....

تحريمه ، وعَلَّله : بأنه ذو ناب<sup>(١)</sup> ، وغَلَطَه الإسنوي / وغيره<sup>(٢)</sup> .

ب/٣٠٤

### [ ما يؤكل من الطيور ]

( وَيُؤْكَلُ مِنَ الطُّيُورِ : النَّعَامَةُ ) بفتح النون ، [ والنَّعام ] : اسم جنسٍ ؛  
كَحَمَامٍ وَحَمَامَةٍ ، قال الجوهري : ( والنعامَةُ تُذَكَّرُ وتُؤنَّثُ )<sup>(٣)</sup> .

( والديك ) وهو ذكر الدجاج ، جمعه : ديوك وديكة ، ( والدجاج ) بفتح  
الดาล وكسرهما ، ويجوز ضمها ، والفتح أفصح باتفاقهم ، الواحد : دجاجة ، يقع  
على الذكر والأنثى ، وجمع المصنف بين الديك والدجاجة ؛ وهو من باب ذكر  
العام بعد الخاص ، وهو جائزٌ .

( والبط ) وهو اسم جنسٍ ، واحده : بَطَّةٌ للذكر والأنثى .

( والإوز ) بكسر الهمزة وفتح الواو ، وهو اسم جنسٍ ، واحده : إوزةٌ .

( والحَمَام ) وهو كلُّ ما عَبَّ - أي : شرب الماء من غير مصٍّ - وهَدَرَ ؛  
أي : صَوَّتَ ، بجميع أنواعه من كل [ ذات ]<sup>(٤)</sup> طوقٍ ؛ كَالْقُمْري والدُّبسي  
- بضم الدال - واليمام لاستطابته ، والوَرَشَان - بفتح الواو والراء - : ذَكَرٌ

(١) المجموع (١٦/٩) .

(٢) المهمات (٦١/٩) .

(٣) الصحاح (١٦٥٣/٥) ، مادة ( نعم ) .

(٤) في الأصل : ( ذي ) ، والتصويب من « أسنى المطالب » (٥٦٥/١) .



وَالْعُصْفُورُ ، وَمَا أَشَبَّهَهَا .....

القمري ، وقيل : طائرٌ يتولَّد بين الفاختة والحمامة ، والقَطَا : جمع قَطَاة ؛ وهي طائرٌ معروفٌ ، والْحَجَلُ بالفتح : جمع حَجَلَة ؛ وهي طائرٌ على قدر الْحَمَام كالقطا ، أحمر المنقار والرَّجْلين ، ويُسمَّى : دجاج البرِّ ، وهذه الثلاثة قال في « الروضة » : ( إِنَّهَا أُدْرِجَتْ فِي الْحَمَامِ )<sup>(١)</sup> .

\*\*\*

وتحلُّ جميع طيور الماء ؛ كالْبِطِّ والإوزِّ والطير الأبيض ؛ لأنها من الطيبات ، إلا اللَّقْلُق ؛ وهو طائرٌ طويل العنق ، يأكل الخبائث ويصْفُ<sup>(٢)</sup> ، فلا يحلُّ لاستخبائه ، وروي : « كُلُّ مَا دَفَّ ، ودع ما صَفَّ »<sup>(٣)</sup> .

\*\*\*

( والعُصْفُور ) بضم العين ، والأنثى عصفورة ، بسائر أنواعه ؛ كالصَّعْوَة - بفتح الصاد وسكون العين المهملتين - : عصفورٌ أحمر الرأس ، والزُّرْزُور بضم أوله ، والنُّعْر - بضم النون وفتح المعجمة - : عصفورٌ صغيرٌ أحمر الأنف ، والبُلْبُل بضم الباءين ، وكذا الحُمْرَة بضم الحاء المهملة وتشديد الميم المفتوحة ، والعَنْدَلِيب بفتح العين والبدال المهملتين بينهما نون ؛ نوعان من العصفور ، ( وما أشبهها ) كالكركي ؛ وهو طائرٌ كبيرٌ ، والحُبَارَى ؛ وهو طائرٌ معروفٌ شديد الطيران ، والسَّقْرَاق ؛ وهو - بفتح المعجمة وكسرهما مع كسر القاف وتشديد

(١) روضة الطالبين (٢/٧٢٦) .

(٢) أي : يبسط جناحيه في طيرانه فلا يحركهما ؛ كالنسر والصقر .

(٣) أورده الخطابي رحمه الله تعالى في « غريب الحديث » (٣/٢١٢) دون عزو ، ودَفَّ الطائرُ : حرَّك جناحيه لطيرانه .

وَلَا يُؤْكَلُ مَا يَصْطَادُ بِالْمِخْلَبِ ؛ .....

الراء - : طائرٌ أخضر ملون على قدر الحَمَام ؛ لأن جميع ذلك من الطيبات .

\* \* \*

بخلاف البَبْغَاء ؛ وهي - بفتح الموحدين وتشديد الثانية وإعجام الغين وبالقصر - : الطائر الأخضر المعروف بالذُّرَّة بضم الدال المهملة ، والطاووس ؛ وهو طائرٌ معروف حسن اللون ، يُؤَخَذُ للتمتُّع برؤيته ، والبوب ؛ وهو طائرٌ يقع على الذكر والأنثى حتى يقول في صياحه : صَدَا أو [ فياد ] <sup>(١)</sup> ، فيختصُّ بالذكر ، وكنية الأنثى : أم الحِرَاب ، وأم الصبيان ، ويقال [ لها ] <sup>(٢)</sup> : غراب الليل ، والضُّوْع ؛ وهو - بضاد معجمة مضمومة وواو مفتوحة وعين مهملة - : طائرٌ من طيور الليل من جنس الهام ، ومُلاعب [ ظِلِّه ] <sup>(٣)</sup> ؛ وهو طائرٌ يسبح في الجوّ مراراً كأنه يَنْصَبُّ على طائرٍ .. فلا يحلُّ شيءٌ منها لاستخبائها .

[ تحريم كلِّ ذي مِخْلَبٍ ]

ويحلُّ كل ما تقوَّت بظاهرٍ ؛ لأنه من الطيبات ، / إلا ما استثناه المصنِّف بقوله : ( ولا يُؤْكَلُ ) منه ( ما [ يصطاد ] ) <sup>(٤)</sup> حال كونه متَّصفاً ( بالمِخْلَبِ )

(١) في الأصل : ( قياد ) ، والتصويب من « حياة الحيوان الكبرى » ( ٥٢٤/١ ) .

(٢) في الأصل : ( له ) ، والتصويب من « أسنى المطالب » ( ٥٦٥/١ ) .

(٣) في الأصل : ( ظلمة ) ، والتصويب من « أسنى المطالب » ( ٥٦٦/١ ) ، و« مغني المحتاج » ( ٤٠٥/٤ ) .

(٤) في الأصل : ( يصاد ) ، والتصويب من مخطوطات « التنبيه » .

كَالنَّسْرِ ، وَالصَّقْرِ ، وَالشَّاهِينِ ، وَالْبَازِيِّ ، وَالْحِدَاةِ ..... .

بكسر الميم وفتح اللام ، وهو للطائر كالظفر للإنسان ؛ للنهي عنه في خبر مسلم<sup>(١)</sup> ، ( كالنَّسْرِ ) بفتح النون ، جمعه في القلَّة : أنسر ، وفي الكثرة : [ نسور ] ، ( والصقر ) بالصاد والسين والزاي ، ( والشاهين ) والعقاب ( والبازيِّ ) بتشديد الياء وتخفيفها ، ويقال لها : الباز بحذفها ، ( والحِدَاة ) بكسر الحاء وفتح الدال والهمز مقصور بوزن عِنَبَة ؛ كما مرَّ<sup>(٢)</sup> .

وكذا يحُرَّم البُغَاث ؛ جمع بُغَاة - بتثنية الموحدة وبالمعجمة [ والمثلثة ]<sup>(٣)</sup> - : طائرٌ أبيض - ويقال : أغبر - دُوَيْنَ الرخمة ، بطيء الطيران ، أصغر من الحداة ، والرَّخَمُ : جمع رَخْمَة ؛ وهي طائرٌ أبقع يشبه النسر في الخلقة ، والنَّهَّاس - سين مهملة - : طائرٌ صغير ينهس اللحم بطرف منقاره ، وأصل النهس : أكل اللحم بطرف الأسنان ، والنهش - بالمعجمة - : أكله بجميعها ، فتحُرَّم الطيور التي تنهس - كالسِّباع التي تنهش - لاستخبائها .

### [ حرمة ما يقتات بنجس ]

ويحرَّم كل ما تقَوَّت بنجسٍ ؛ لخبث غذائه ؛ كما أشار إليه المصنف بقوله :

(١) صحيح مسلم ( ١٩٣٤ ) عن سيدنا عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال : ( نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كلِّ ذي نابٍ من السباع ، وعن كلِّ ذي مخلبٍ من الطير ) .

(٢) انظر ما تقدم ( ٤٩٤ / ٣ ) .

(٣) في الأصل : ( المثلثة ) ، والتصويب من « أسنى المطالب » ( ٥٦٥ / ١ ) ، و« مغني المحتاج » ( ٤٠٤ / ٤ ) .

وَلَا مَا يَأْكُلُ الْجَيْفَ ؛ كَالْغُرَابِ الْأَبْقَعِ ، وَالْغُرَابِ الْأَسْوَدِ الْكَبِيرِ ، وَأَمَّا غُرَابُ  
الزَّرْعِ وَالْغُدَافُ .. فَقِيلَ : يُؤْكَلَانِ .....

( ولا ما يأكل الجيف ) أي : ما شأنه أن يتقوّت بنجسٍ ؛ لثلا تردّ الجلالة ،  
( كالغُرَابِ ) بضم الغين المهملة ( الأبقع ) وهو الذي فيه سوادٌ [ وبياضٌ ] ،  
( والغراب الأسود الكبير ) ويُسمّى : الغراب الجبلي ؛ لأنه لا يسكن إلا  
الجبال ، والعقّاق ، ويقال له : القعقع ؛ وهو ذو لونين : أبيض وأسود ، طويل  
الذنب قصير الجناح ، عيناه يشبهان الزئبق ، صوته العقعقة ، كانت العرب  
تتشاءم بصوته ؛ لاستخبات هذه الثلاثة .

### [ حكم غراب الزرع ]

( وأما غراب الزرع ) وهو أسود صغير ، وقد يكون محمراً المنقار  
والرّجلين .

( والغُدَافُ ) الصغير ، وهو بضم الغين المعجمة وتخفيف الدال المهملة ،  
قال الجوهري : ( هو غراب [ القَيْظُ ] )<sup>(١)</sup> ، أسود أو رمادي اللون .. ( فقيل :  
يُؤْكَلَانِ ) وهو الأصح في غراب الزرع ؛ لأنه مستطابٌ يأكل الزرع ، والمعتمد  
في [ الغداف ]<sup>(٢)</sup> الصغير ؛ كما [ هو ] قضية كلام الرافي<sup>(٣)</sup> ، وبه صرّح

(١) الصحاح ( ١١٦٤ / ٣ ) ، مادة ( غدف ) ، وفي الأصل : ( الغيط ) ، والتصويب من مصدر  
التخريج .

(٢) في الأصل : ( والمعتمد ما في الغداف ) ، والتصويب من سياق العبارة .

(٣) الشرح الكبير ( ١٣٦ / ١٢ ) .

وَقِيلَ : لَا يُؤْكَلَانِ . وَمَا تَوَلَّدَ مِنْ مَأْكُولٍ وَغَيْرِ مَأْكُولٍ لَا يَحِلُّ أَكْلُهُ ؛  
كَالسَّمْعِ وَغَيْرِهِ .....

البغوي والجرجاني والرويانى ، وعَلَّله بأنه يأكل الزرع<sup>(١)</sup> ، وقال الإسنيوي :  
(إنه المعتمد في الفتوى)<sup>(٢)</sup> .

( وقيل : لا يُؤْكَلَانِ ) كالأغربة المذكورة ، وصَحَّحه النووي في « تصحيحه »  
في الغداف الصغير<sup>(٣)</sup> ، وكذا في « أصل الروضة »<sup>(٤)</sup> .

\* \* \*

( وما تَوَلَّدَ مِنْ مَأْكُولٍ وَغَيْرِ مَأْكُولٍ .. لَا يَحِلُّ أَكْلُهُ ) تغليباً للتحريم ، سواء  
أكان غير المأكول ذكراً أم أنثى ، ( كالسَّمْعِ ) بكسر السين المهملة ؛ لتولده  
بين الذئب والضبع ، ( وغيره ) كالحمار المتولَّد بين حمار الوحش والإنس ،  
أما المتولَّد بين مأكولين من جنسين ؛ كالمتولَّد بين فرسٍ وحمارٍ وحشٍ ..  
فإنه يحلُّ .

[ حكم الحيوان الذي لا نصَّ فيه ]

وما لا نصَّ فيه بتحريمٍ أو تحليلٍ ، أو بما يدلُّ على أحدهما ؛ كالأمر  
بقتله .. يحرم منه ما استخبثه غيرُ ذوي الخصاصة - أي : الفقر والمجاعة - من

(١) التهذيب (٦٤/٨ - ٦٥) ، التحرير في فروع الفقه الشافعي (٣٢٢/٢) ، وانظر « الشرح  
الكبير » (١٣٦/١٢) .

(٢) المهمات (٦١/٩) .

(٣) تصحيح التنبيه (٢٧١/١) .

(٤) روضة الطالبين (٧٢٥/٢) ، وانظر « الشرح الكبير » (١٣٦/١٢) .

.....

العرب أهل القرى والبلدان ؛ لأن العرب أولى الأمم ؛ لأنهم المخاطبون أولاً ،  
وهم [ جبل ]<sup>(١)</sup> لا تغلب عليهم العيافة / الناشئة من التنعم فيضيّقوا المطاعم  
على الناس .

ب/٣٠٥

خرج [ بـ ( غير )<sup>(٢)</sup> ذوي الخصاصة ) : ذووها ، وبـ ( أهل القرى  
والبلدان ) : أجلاف البوادي الذين يتناولون ما دبّ ودرج من غير تمييز ، فلا  
عبرة بهم ، قال الزركشي : ( وكلامهم يقتضي أنه لا بدّ من إخبار جمع )<sup>(٣)</sup> ،  
ويرجع في كل زمان إلى العرب الموجودين فيه ؛ فإن استطابته .. فحلّال ، أو  
[ استخبثته ]<sup>(٤)</sup> .. فحرام .

\* \* \*

والمراد به : ما لم يسبق فيه كلام للعرب الذين كانوا في عهده صلى الله  
عليه وسلم فمن بعدهم ؛ فإن ذلك قد عُرف حاله واستقرّ أمره ؛ فإن اختلفوا  
في استطابته واستخبثائه .. فالأكثر منهم يُتبع ، فإن استوا .. فجانب قريش  
يُتبع ؛ لأنهم قطب العرب ، وفيهم الفتوة ، فإن اختلفت قريش ولا ترجيح ،  
أو لم يكن منهم اختلاف ؛ بأن شكوا فلم يحكموا بشيء ، أو لم نجدهم  
ولا غيرهم من العرب .. فبشبهه من الحيوان صورة أو طبعاً ؛ من صيانة  
وعدوان ، أو طعماً ، فإن أشكل الحال ؛ بأن استوى الشبّهان ، أو لم نجد ما

(١) في الأصل : ( جبل ) ، والتصويب من « أسنى المطالب » ( ٥٦٦/١ ) .

(٢) في الأصل : ( كغير ) ، والتصويب من « أسنى المطالب » ( ٥٦٦/١ ) .

(٣) انظر « أسنى المطالب » ( ٥٦٦/١ ) .

(٤) في الأصل : ( استخبثه ) ، والتصويب من هامش الأصل .

وَتُكْرَهُ الشَّاةُ الْجَلَّالَةُ .....

يشبهه .. فحلالٌ ؛ لآية : ﴿ قُلْ لَا آجِدُ فِي مَا أُوْحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا ﴾ <sup>(١)</sup> .

\* \* \*

ولو جُهِل اسم الحيوان .. سُئِلَ العرب عنه ، وعُمِلَ بتسميتهم ، فإن سَمَّوه باسم حيوانٍ حلالٍ .. حلَّ ، أو حرامٍ .. حرُم ؛ لأن المرجع في ذلك إلى الاسم ، وهم أهل اللسان .

ولا يعتمدُ في تحريم ما لا نصَّ فيه بشيءٍ ممَّا مرَّ شرعٌ من قبلنا ؛ لأنه ليس شرعاً لنا على الأصح ، فاعتماد ظاهر الآية المقتضية للحلِّ أولى من استصحاب الشرائع السابقة .

### [ حكم الجلالة ]

( وتكره الشاة الجلالة ) وغيرها من كل مأكولٍ ؛ وهي بفتح الجيم وتشديد اللام ، ويقال : الجالَّة ؛ وهي : التي أكثر أكلها العذرة اليابسة ؛ أي : يكره أكل لحمها ولبنها وبيضها ؛ لأنه صلى الله عليه وسلم ( نهى عن أكل الجلالة وشرب لبنها حتى تُعلَف أربعين ليلة ) رواه الترمذي وقال : ( حسنٌ صحيحٌ ) ، زاد أبو داود : ( وركوبها ) <sup>(٢)</sup> .

(١) سورة الأنعام : ( ١٤٥ ) .

(٢) سنن أبي داود ( ٣٨٠٥ ) عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما ، سنن الترمذي ( ١٨٢٤ ) عن سيدنا عبد الله بن عمر رضي الله عنهما بنحوه ، وأما النهي عنها حتى تعلف أربعين ليلة .. فأخرجه الحاكم ( ٣٩/٢ ) ، والدارقطني ( ٢٨٣/٤ ) عن سيدنا عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما .

فَإِنْ أَطْعَمَ الْجَلَّالَةَ حَتَّى طَابَ لَحْمُهَا .. لَمْ تُكْرَهُ .....

قال البلقيني : ( وينبغي تعدي الحكم إلى شعرها وصوفها المنفصل في حياتها )<sup>(١)</sup> ، قال الزركشي : ( والظاهر : إلحاق ولدها بها إذا ذُكِّيت ووُجد في بطنها ميتاً ، أو ذُكِّي ووُجدت فيه الرائحة )<sup>(٢)</sup> .

هذا إن ظهر في عرقها أو غيره ريح النجاسة ، أو تغير طعمه أو لونه ؛ كما صرح به الجويني ولو يسيراً ، فإن لم يظهر .. فلا كراهة وإن كانت لا تأكل إلا النجاسة<sup>(٣)</sup> ، ولا يحرم ذلك ؛ لأن لحم المذكي لا يحرم بنته .

\* \* \*

( فإن أطعم الجلالة ) أي : علفها بطاهر ؛ كما في « المنهاج »<sup>(٤)</sup> ، أو بمتنجس ؛ كشعر أصابه ماء نجس ، أو بنجس العين ؛ كما هو ظاهر كلام المصنف ، وتقييد « المنهاج » بالطاهر جري على الغالب ( حتى طاب لحمها .. لم تكره ) وإن عُلفت دون أربعين يوماً ؛ اعتباراً بالمعنى المعمم للخبر السابق . وخرج بـ ( عُلفت ) : ما لو غُسِلت هي أو لحمها/ بعد ذبحها ، أو طُبِخ لحمها فزال التغير .. فإن الكراهة لا تزول ، وكذا بمرور الزمان ؛ كما قاله البغوي<sup>(٥)</sup> ، وقال غيره : تزول ، قال الأذرعى : ( وهذا ما جزم به المروزي

١/٣٠٦

(١) تصحيح المنهاج ( ق ١٥٧/٣ ) مخطوط .

(٢) خادم الرافي والروضة ( ق ١٥١/١٥ ) مخطوط .

(٣) نهاية المطلب ( ٢١٤/١٨ ) .

(٤) منهاج الطالبين ( ص ٥٤٢ ) .

(٥) التهذيب ( ٦٦/٨ ) .



.....

تبعاً للقاضي<sup>(١)</sup>، وقال شيخنا شيخ الإسلام زكريا : ( وهو نظير طهارة الماء المتغير بالنجاسة إذا زال التغير بذلك ، قال البلقيني : وهذا في مرور الزمان على اللحم ، فلو مرَّ على الجلالة أيامٌ من غير أن تأكل طاهراً - أي : أو غيره كما مرَّ - . . حلت ؛ أي : حلاًّ مستوي الطرفين ، [ وإنما ذكر العلف بطاهر ] ؛ لأن الغالب أن الحيوان لا بدَّ له من علفٍ ، ووافقه الزركشي على ذلك )<sup>(٢)</sup> .

ويكره ركوبها بلا حائلٍ ؛ للنهي عنه ؛ كما مرَّ<sup>(٣)</sup> ، والسَّخلة المربّاة بلبن نجسٍ . . كالجلالة فيما ذُكر .

\* \* \*

ولا يكره بيضٌ سُلِقَ بماءٍ نجسٍ ، كما لا يكره الماء إذا سُخِّنَ بالنجاسة ، ولا حَبُّ زَرَعٍ نبت في نجاسةٍ ؛ إذ لا يظهر فيه أثرها وريحها ، ولا ما سُقِيَ منه ومن الثمر بماءٍ نجسٍ ؛ كما في « المجموع »<sup>(٤)</sup> ، قال الزركشي : ( وقضية التعليل : أنه متى ظهر التغير [ فيها ]<sup>(٥)</sup> . . كُرِهَتْ )<sup>(٦)</sup> .

واللحم إذا نتن . . طاهرٌ ، وكذا البيض ، قال في « المجموع » : ( قطعاً )<sup>(٧)</sup> ،

(١) التوسط والفتح (ق ٢٥٤/٣) مخطوط .

(٢) أسنى المطالب (١/٥٦٨) .

(٣) تقدم تخريجه قريباً من لفظ أبي داود (٣/٥٠٥) .

(٤) المجموع (٣١/٩) .

(٥) في الأصل : ( بها ) ، والتصويب من سياق عبارة « خادم الرافي والروضة » .

(٦) خادم الرافي والروضة (ق ١٥٢/١٥) مخطوط .

(٧) المجموع (٣٢/٩) .

.....

قال الشيخ عز الدين في « القواعد » : ( ويحلُّ أكل النِّقَانِقِ والشَّوِيِّ والهَرَائِسِ وإن كانت لا تخلو عن الدم غالباً )<sup>(١)</sup> .

### [ حكم جنين المذكَّاة ]

ويحلُّ جنينٌ وُجِدَ ميتاً في بطن مذكَّاةٍ ؛ لأن ذكاته ذكاة أمه ؛ كما رواه الترمذي وحسنه<sup>(٢)</sup> ؛ أي : ذكاتها التي أحلَّتها . . [ أحلَّته تبعاً لها ]<sup>(٣)</sup> ، وكذا لو خرج حيّاً وبه حركة مذبوح ، بخلاف ما إذا خرج وبه حياة مستقرّة . . فلا يحلُّ بذكاة أمّه .

ولو اضطرب في بطن أمّه بعد ذبحها زماناً طويلاً . . قال الشيخ أبو محمد : ( لم يحل )<sup>(٤)</sup> ؛ أي : وإنما يحلُّ إذا سكن في البطن عقب ذبحها ، وخالف في ذلك البغوي فقال : ( يحلُّ مطلقاً )<sup>(٥)</sup> ، قال الزركشي : ( وما قاله الشيخ أبو محمد هو القياس ؛ فإنه نظير ما ذكره في الصَّيْد الذي أدركه وأمكنه ذبحه ، فقَصَّرَ حتَّى مات . . فإنه يحْرُم ) انتهى<sup>(٦)</sup> ، وهذا هو الظاهر .

(١) انظر « الفتاوى المصرية » ( ص ٣٤ ) ، والنقائق : المَعَى ، والشَّوِيُّ : المشوي ، والهريسة : القمح المدقوق المطبوخ مع اللحم .

(٢) سنن الترمذي ( ١٤٧٦ ) عن سيدنا أبي سعيد الخدري رضي الله عنه ، وقد تقدم ( ٥٣٩/١ ) .

(٣) في الأصل : ( حلته تبعاً له ) ، والتصويب من « أسنى المطالب » ( ٥٦٨/١ ) ، و« مغني المحتاج » ( ٤١١/٤ ) .

(٤) الجمع والفرق ( ٥٧٨/٣ ) .

(٥) انظر « خدام الرافي والروضة » ( ق ١٥٢/١٥ ) مخطوط .

(٦) خدام الرافي والروضة ( ق ١٥٢/١٥ ) مخطوط .

.....

ولو خرج رأسه وفيه حياةً مستقرةً .. لم يجب ذبحه حتى يخرج ؛ لأن خروج بعضه كعدم خروجه في العدة وغيرها<sup>(١)</sup> ، إلا في القود ووجوب الدية ، أما إذا مات عقب خروجه بذكاة أمه .. فيحل ، ولا يشكل هذا على ما قاله الشيخ أبو محمد ؛ لأن ذاك قدر عليه بعد ذبحها ، وهذا قبله ، فلم يؤثر .

\* \* \*

ولو خرج رأسه ميتاً ، ثم [ذُبح] <sup>(٢)</sup> أمه قبل انفصاله .. لم يحل ؛ كما يدل عليه كلام الإمام <sup>(٣)</sup> ، وقال البغوي بحله <sup>(٤)</sup> ، والأول - كما قال شيخنا شيخ الإسلام زكريا - أوجه <sup>(٥)</sup> ؛ لأن ذكاة الأم لم تؤثر فيه شيئاً .  
ولو لم تتخطط المضغة ؛ بأن لم [تَبِن] <sup>(٦)</sup> فيها الصورة ، ولم تتشكّل الأعضاء .. لم تحل ؛ بناءً على عدم وجوب الغرة فيها ، وعدم ثبوت الاستيلاد .

(١) عبر الشارح رحمه الله تعالى في « الإقناع » ( ٢٣٣/٢ ) ب : ( في الغرة ونحوها ) ، وعبر في « مغني المحتاج » ( ٤١١/٤ ) ، ومثله في « روضة الطالبين » ( ٧٣٢/٢ ) ، و« أسنى المطالب » ( ٥٦٩/١ ) ب : ( في العدة وغيرها ) ، ولا فرق بين التعبيرين ، فالأحكام التي تتعلق بالجنين ؛ من وجوب الغرة إذا جُني على أمه ، وانقضاء العدة ونحوها من أحكام .. تتعلق بخروجه كاملاً ، وخروج بعضه كعدم خروجه في حصول هذه الأحكام .

(٢) في الأصل : ( ذبح ) ، والتصويب من « أسنى المطالب » ( ٥٦٩/١ ) ، و« مغني المحتاج » ( ٤١١/٤ ) .

(٣) نهاية المطلب ( ٢١٨/١٨ ) .

(٤) التهذيب ( ٢٦/٨ ) .

(٥) أسنى المطالب ( ٥٦٩/١ ) .

(٦) في الأصل : ( تكن ) ، والتصويب من « أسنى المطالب » ( ٥٦٩/١ ) .

وَيُؤْكَلُ مِنْ صَيْدِ الْبَحْرِ السَّمَكِ ، وَلَا يُؤْكَلُ الضَّفْدَعُ .....

ولو كان للمذكاة عضو أشل .. حلّ كسائر أجزائها

### [ صيد البحر ]

( وَيُؤْكَلُ مِنْ صَيْدِ الْبَحْرِ ) ما يعيش فيه ، وإذا خرج منه .. كان عيشه / عيش مذبوح ، ( السَّمَكِ ) أي : ما هو بصورته المشهورة ، فهو حلالٌ كيف مات ؛ حتف أنفه ، أو بضغطة أو بصدمة ، أو انحسار ماءٍ ، أو ضربٍ من الصَّيَادِ ، أو غير ذلك .

قال الجويني : ( ولو انتفخ الطافي بحيث يُخشى أنه يُورث الأسقام .. حرّم ؛ للضرر )<sup>(١)</sup> .

\* \* \*

أما ما يعيش فيه وفي البرّ ، وليس عيشه عيش مذبوح .. فإنه يحرم ، ولا يحلُّ أكله ؛ كما أشار إليه بقوله : ( لَا يُؤْكَلُ الضَّفْدَعُ ) بكسر أوّله وثالثه ، ويجوز فتح ثالثة مع كسر أوّله وضّمّه ؛ أي : ونحوه ؛ كسرطانٍ وحيّةٍ وعقربٍ ، وسُلْحَفَاةٍ بضم السين وفتح اللام ؛ للسُّمِّيَّةِ في الحيّة والعقرب ، وللأستخبات في غيرهما ، وللنهي عن قتل الضفدع ، رواه أبو داود والحاكم وصحّحه<sup>(٢)</sup> .

\* \* \*

(١) التبصرة (ق/ ٩٨) مخطوط .

(٢) المستدرک علی الصحیحین (٣/ ٤٤٥ - ٤٤٦) واللفظ له ، سنن أبي داود (٥٢٢٧) عن سيدنا عبد الرحمن بن عثمان التيمي رضي الله عنه قال : ( ذكر طبيبٌ الدواء عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فذكر الضفدع يكون في الدواء ، فنهى النبي صلى الله عليه وسلم عن قتله ) .

وَمَا سِوَاهُمَا .. فَقَدْ قِيلَ : إِنَّهُ يُؤْكَلُ ، وَقِيلَ : لَا يُؤْكَلُ ، وَقِيلَ : مَا أَكَلَ شِبْهُهُ فِي الْبَرِّ .. أَكَلَ ، وَمَا لَا يُؤْكَلُ شِبْهُهُ فِي الْبَرِّ .. لَمْ يُؤْكَلْ شِبْهُهُ فِي الْبَحْرِ .

( وما سواهما ) أي : السمك المذكور والضفدع ممّا لا ضرر فيه ولا يعيش إلا في الماء .. ( فقد قيل ) وهو الأصح المنصوص : ( إنه يُؤْكَلُ ) <sup>(١)</sup> ؛ لعموم قوله تعالى : ﴿ أَجَلٌ لَّكَ صَيْدُ الْبَحْرِ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، ولخبر : « هو الطهور ماؤه ، الحِلُّ ميتته » <sup>(٣)</sup> .  
( وقيل : لا يُؤْكَلُ ) لأنه صلى الله عليه وسلم خصّه بالسمك ، وهذا لا يُسَمَّى سمكاً .

( وقيل : ما أَكَلَ شبهه في البرِّ ) كبقيرٍ وغنمٍ .. ( أَكَلَ ) ميتاً ، ( وما لا يُؤْكَلُ شبهه في البرِّ ) ككلبٍ وحمارٍ .. ( لم يُؤْكَلُ شبهه في البحر ) مطلقاً ؛ اعتباراً لما في البحر بما في البرِّ ، أما إذا ذُبِحَ ما أَكَلَ شبهه في البرِّ .. فإنه يحلُّ [ جزماً ] ؛ كحيوان البرِّ ؛ كما قاله شيخنا الشهاب الرملي <sup>(٤)</sup> .  
ولم يتعرّضوا للدّنيلس <sup>(٥)</sup> ، وقد أفتى ابن عدلان وعلماء عصره

(١) الأم ( ٣٤٣/٨ ) .

(٢) سورة المائدة : ( ٩٦ ) .

(٣) أخرجه ابن خزيمة ( ١١١ ) ، وابن حبان ( ١٢٤٣ ) ، وأبو داود ( ٨٤ ) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه .

(٤) حاشية الشهاب الرملي على أسنى المطالب ( ٥٦٦/١ ) ، وحاصله : أن صيد البحر إن كان عيشه في البر عيش مذبوح .. فإنه يحل أكله مطلقاً على أيّ خلقه كان ، وإن كان عيشه في البر [ ليس ] عيش مذبوح [ فإنه يحرم ] ؛ فإن كان له مثل في البر يؤكل وذكي .. حل ، وإلا .. فلا . « حاشية » . هامش .

(٥) هو نوع من الصدف والحلزون والمحار .

.....

بحلّه<sup>(١)</sup> ؛ لأنه من طعام البحر الذي لا يعيش إلا فيه ، وقد نصّ الشافعي على أن حيوان البحر الذي لا يعيش إلا فيه يُؤكَل<sup>(٢)</sup> ؛ لعموم الآية والأخبار . قال الدميري : ( وما نُقل عن ابن عبد السّلام من أنه أفتى بتحريمه . . لم يصح )<sup>(٣)</sup> ، بل قال النووي في « مجموعه » : ( قلت : الصحيح المعتمد : أن جميع ما في البحر يحلّ ميتته إلا الضفدع ، ويُحَمَل ما ذكره الأصحاب أو بعضهم من تحريم السلحفاة والحية والنسناس على غير ما في البحر ) انتهى<sup>(٤)</sup> .

ويوافقه قول « الشامل » بعد نقله نصوص الحِلِّ : ( قال أصحابنا : يحلّ جميع ما فيه إلا الضفدع ؛ للنهي عن قتله )<sup>(٥)</sup> ، وهو ظاهر عبارة المصنف ؛ فإنه لم يجزم بالمنع إلا في الضفدع ، لكن قدّم أن التمساح يحرم أكله<sup>(٦)</sup> ، وظاهرٌ : أنه على هذا [ تُستثنى ] ذواتُ السُّموم أيضاً .

\* \* \*

(١) انظر « النجم الوهاج » ( ٥٤٣/٩ ) .

(٢) الأم ( ٣٤٣/٨ ) .

(٣) النجم الوهاج ( ٥٤٣/٩ ) .

(٤) المجموع ( ٣٥/٩ ) .

(٥) الشامل ( ق ٢٠٣/٦ ) مخطوط ، وتقدم قريباً ( ٥١٠/٣ ) حديث النهي عن قتل الضفدع .

(٦) انظر ما تقدم ( ٤٩٥/٣ ) .

(٧) في الأصل : ( يستثنى ) ، والتصويب من « أسنى المطالب » ( ٥٦٦/١ ) ، و« مغني

المحتاج » ( ٤٠٠/٤ ) .

وَكُلُّ طَاهِرٍ لَا ضَرَرَ فِي أَكْلِهِ .. يَحِلُّ أَكْلُهُ ، إِلَّا جِلْدَ مَا يُؤْكَلُ إِذَا مَاتَ  
وَدُبِغَ ؛ فَإِنَّهُ لَا يَحِلُّ أَكْلُهُ فِي أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ ، وَيَجُوزُ فِي الْآخَرِ .....

( وكل طاهر ) من غير الحيوان ( لا ضرر في أكله ) كفاكهة وحب ( يحلُّ  
أكله ) قال الله تعالى : ﴿ قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ  
الرِّزْقِ ﴾ <sup>(١)</sup> ، ( إلا جلد ما يؤكل إذا مات ودُبِغَ ؛ فإنه لا يحلُّ أكله في أحد  
القولين ) وهو الأظهر ؛ لعموم قوله تعالى : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكَ الْمَيْتَةُ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، وخبر :  
« إِنَّمَا حُرِّمَ مِنَ الْمَيْتَةِ أَكْلُهَا » <sup>(٣)</sup> ، وهذه تقدّمت في ( باب النجاسة ) <sup>(٤)</sup> .

( ويجوز في الآخر ) كسائر الطاهرات ، وخرج بـ ( الميتة ) : جلدُ المذكاة ،  
فيحلُّ أكله وإن دُبِغَ .

والأما استئذِر ؛ كالمخاط والمنى لاستئذاره ، وفي حلِّ بيضٍ ما لا  
يؤْكَلُ / خلافتُ مبنيٍّ على طهارته ، قال في « المجموع » : ( وإذا قلنا [ بطهارته  
- أي ] <sup>(٥)</sup> : وهو الأصح - . حلَّ أكله بلا خلافٍ ؛ لأنه طاهرٌ غير مستئذِر ) <sup>(٦)</sup> ،  
بخلاف المنى ، ونازع في ذلك البلقيني <sup>(٧)</sup> .

(١) سورة الأعراف : ( ٣٢ ) .

(٢) سورة المائدة : ( ٣ ) .

(٣) أخرجه البخاري ( ٢٢٢١ ) ، ومسلم ( ٣٦٣ ) ، والدارقطني ( ٤٢/١ ) واللفظ له عن سيدنا  
عبد الله بن عباس رضي الله عنهما .

(٤) انظر ما تقدم ( ٥٣٠/١ ) .

(٥) في الأصل : ( أي : بطهارته ) ، والتصويب من « المجموع » .

(٦) المجموع ( ٥٧٥/٢ ) .

(٧) التدريب في الفقه الشافعي ( ١٣٣/١ ) .

وَمَا ضَرَّ أَكْلُهُ ؛ كَالسَّمِّ وَغَيْرِهِ .. لَا يَحِلُّ أَكْلُهُ . وَلَا يَحِلُّ أَكْلُ شَيْءٍ  
نَجِسٍ .....

( وما ضَرَّ أَكْلُهُ ) في البدن أو العقل ( كالسم ) بتثليث السين والفتح  
أفصح ، والأفيون ؛ وهو لبن الخشخاش <sup>(١)</sup> ، ( وغيره ) من الطاهرات كالحجر  
والتراب والزجاج .. ( لا يحلُّ أَكْلُهُ ) قال تعالى : ﴿ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ ﴾ <sup>(٢)</sup> ،  
وقال : ﴿ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾ <sup>(٣)</sup> ، إلا قليل السَّم ؛ فيحلُّ أَكْلُهُ للتداوي  
إن غلبت السلامة واحتيج إليه .

\* \* \*

ويحرّم مسكر النبات وإن لم يطرب ؛ لإضراره بالعقل ، ويُتداوَى به عند فَقْدِ  
غيره ممّا يقوم مقامه وإن أسكر للضرورة ، وما لا يسكر إلا مع غيره .. يحلُّ  
[ أَكْلُهُ ] <sup>(٤)</sup> وحده لا مع غيره .

\* \* \*

( ولا يحلُّ أَكْلُ ) ولا شَرْبُ ( شيءٍ نجسٍ ) كميّةٍ ، ولبن أتانٍ ، وبولٍ ،  
ولا متنجّسٍ ؛ كدبسٍ ولبنٍ وخلٍّ إذا تنجّست ، لا دود فاكهةٍ وخلٍّ ونحوهما ؛  
فلا يحرم تناوله مع كلٍّ منها حيّاً أو ميتاً ؛ لعسر تمييزه عنه ، ولأنه كجزئه طبعاً  
وطعماً ، أما تناوله منفرداً .. فحرامٌ .

(١) هو نَبْتٌ يستخرج منه الأفيون .

(٢) سورة النساء : ( ٢٩ ) .

(٣) سورة البقرة : ( ١٩٥ ) .

(٤) في الأصل : ( فأكله ) ، والتصويب من « أسنى المطالب » ( ٥٧٠ / ١ ) ، و« مغني المحتاج »

( ٤١١ / ٤ ) .



فَإِنْ أَضْطُرَّ إِلَى الْمَيْتَةِ .. أَكَلَ مِنْهَا .....

ويجوز أن يعلف دابته المتنجس [لخبر<sup>(١)</sup>] صحيح فيه <sup>(٢)</sup>، أما نجس العين .. فيكره علفها به ؛ كما صرح به في « الروضة » عن فتاوى صاحب « الشامل » في المأكولة <sup>(٣)</sup>.

### [ حكم الأكل من المحرمات للمضطر ]

( فَإِنْ أَضْطُرَّ إِلَى ) أَكَلَ ( الْمَيْتَةِ ) والخنزير ونحوهما من المُحَرَّمَاتِ وطعام الغير ؛ كأن ظنَّ من الجوع هلاك نفسه ، أو جَوَّزَ تلفها وسلامتها على السواء ؛ كما حكاه الإمام عن صريح كلامهم <sup>(٤)</sup> ، أو ظنَّ منه ضعفاً يقطعه عن الرفقة ، أو مرضاً مَخَوْفاً ، وكذا لو خاف طوله ولم يجد في كلِّ منها حلالاً .. ( أَكَلَ مِنْهَا ) بالإجماع ، قال تعالى : ﴿ فَمَنْ أَضْطَرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ ﴾ <sup>(٥)</sup>.

والأكل في هذه الأحوال واجب ؛ لأن تاركه ساعٍ في هلاك نفسه وقد قال تعالى : ﴿ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ ﴾ <sup>(٦)</sup> ، وهذا بخلاف المستسلم للصائل ؛ لأنه يؤثر مهجة غيره على مهجته ، بخلاف المضطر .

(١) في الأصل : ( كخبر ) ، والتصويب من « أسنى المطالب » ( ١ / ٥٦٨ ) .

(٢) أخرج عبد الرزاق ( ٢٧٦ ) واللفظ له ، والبيهقي ( ٢٣٤ / ١ - ٢٣٥ ) بعد الحديث رقم ( ١١٢٩ ) من قول عطاء ومجاهد رحمهما الله تعالى في فأرة وقعت في بئر فعُجِنَ من مائها ، قالوا : ( يُطْعَم الدجاج ) .

(٣) روضة الطالبين ( ٢ / ٧٣٢ ) .

(٤) نهاية المطلب ( ١٨ / ٢١٩ ) .

(٥) سورة البقرة : ( ١٧٣ ) .

(٦) سورة النساء : ( ٢٩ ) .

مَا يَسُدُّ بِهِ الرَّمَقَ .....

قال الزركشي : ( وينبغي أن يكون خوف حصول الشَّين الفاحش في عضوٍ ظاهرٍ كخوف طول المرض )<sup>(١)</sup> ؛ كما في التيمم ، واكْتُفِيَ بِالظَّنِّ ؛ كما في الإكراه على أكل ذلك ، فلا يُشْتَرَطُ فِيهِ التَّيَقُّنُ ولا الإشراف على الموت ، بل لو انتهت إلى هذه الحالة . . لم يحل له أكل ذلك ؛ فإنه غير مفيد ؛ كما صرَّح به في « أصل الروضة »<sup>(٢)</sup> .

\* \* \*

ويحرَّم ذلك على العاصي بسفره حتى يتوب ، قال الأذري : ( ويشبه أن يكون العاصي بإقامته . . كالمسافر إذا كان الأكل عوناً [ له ] على الإقامة )<sup>(٣)</sup> . وكالعاصي بسفره : مُراقُ الدم ؛ كالمُرتدِّ والحربي ، فلا يأكلان من ذلك حتى يُسلِّما ؛ قاله البلقيني<sup>(٤)</sup> .

قال : ( وكذا مُراقُ الدم من المسلمين وهو متمكِّنٌ من إسقاط القتل بالتوبة ؛ كتارك الصلاة ، ومن قَتَلَ في قطع الطريق )<sup>(٥)</sup> ، ويحلُّ [ أكلُ ] ذلك بإجهاـد الجوع وإن لم يبلغ أدنى الرَّمَق ؛ لِما يناله من المشقَّة ، ولينفعه الطعام .

\* \* \*

والقدر المأكول : ( ما يسدُّ به الرَّمَق ) بفتح الراء والميم ؛/ وهو بقية الروح ،

ب/٣٠٧

(١) خادم الرافي والروضة ( ق ٢١٣/١ ) مخطوط .

(٢) روضة الطالبين ( ٧٣٥/٢ ) ، وانظر « الشرح الكبير » ( ١٥٨/١٢ - ١٥٩ ) .

(٣) قوت المحتاج ( ١٨٣/١٠ ) .

(٤) تصحيح المنهاج ( ق ١٦١/٣ ) مخطوط .

(٥) تصحيح المنهاج ( ق ١٦١/٣ ) مخطوط .

فِي أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ ، وَقَدَّرَ الشَّبْعُ فِي الْآخِرِ .....

وقيل : القوة ؛ فشد الرmq على هذا : بالشين المعجمة ، نَبَّه عليه المحب الطبري <sup>(١)</sup> ، وصَوَّبَه في « المهمَّات » <sup>(٢)</sup> ، وقال الأذرعي وغيره : ( الذي نحفظه : أنه بالمهملة ، وهو كذلك في الكتب ) <sup>(٣)</sup> ؛ أي : والمعنى عليه صحيح ؛ لأن المراد : سدُّ الخلل الحاصل في ذلك بسبب الجوع ( في أحد القولين ) وهو الأظهر ، فلا يجوز الزيادة عليه ؛ لاندفاع الضرر به ، وقد يجد بعده الحلال ، ولقوله تعالى : ﴿ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمٍ ﴾ <sup>(٤)</sup> ؛ قيل : أراد به : الشبع ، إلا إن خشي الهلاك على نفسه دون قطع البادية ؛ بأن خاف ألا يقطعها ويهلك إن لم يزد على سدِّ الرmq . . فتُبَّاح له الزيادة ، بل تلزمه ؛ لئلا يهلك نفسه ؛ بأن يأكل حتى يكسر سورة الجوع بحيث لا يُطْلَق عليه اسم جائع ، لا بالألَّا يبقى للطعام مساعً ؛ فإن هذا حرامٌ قطعاً ؛ كما صرَّح به البندنجي والقاضي أبو الطيب وغيرهما <sup>(٥)</sup> ، ( وقدَّر الشبع في ) القول ( الآخر ) كسائر المباحات .

\* \* \*

وله التزوُّد من المُحرَّمات ولو رجا الوصول إلى الحلال ، ويبدأ وجوباً إذا أراد أن يأكل منها بلقمة حلالٍ ظفر بها ، فلا يجوز له أن يأكل منها حتى يأكل اللقمة ؛ لتحقيق الضرورة .

(١) انظر « النجم الوهاج » ( ٥٦٨/٩ ) .

(٢) المهمات ( ٧٠/٩ ) .

(٣) التوسط والفتح ( ٢٥٩/٣ ) مخطوط .

(٤) سورة المائدة : ( ٣ ) .

(٥) تعليقة الطبري ( ق ٣٩/١٠ ) مخطوط ، وانظر « كفاية النبيه » ( ٢٥٧/٨ ) .

وَأَنْ وَجَدَ الْمُضْطَرُّ مَيْتَةً وَطَعَامَ الْغَيْرِ .. أَكَلَ طَعَامَ الْغَيْرِ .....

وللمضطر أكل آدمي ميت - غير نبي وغير مسلم لذمي - إذا لم يجد [ميتة] غيره ؛ لأن حرمة الحي أعظم ، أما النبي .. فلا يجوز لأحد الأكل منه ؛ لكمال حرمة ، وهل يلحق به الشهيد ؛ لأنه حي ؟ لم أر من ذكره ، والذي يظهر : إلحاقه به .

وأما الذمي ، ومثله : كل من له أمانٌ .. فليس له الأكل من ميت مسلم ؛ لكمال شرف الإسلام ، ولا يطبخ الميت المسلم ولا يشوبه ، ويتخير في غيره بين الأكل نيئاً ومطبوخاً أو مشوياً .

\* \* \*

وله قتل مرتدٍّ وحربيٍّ كاملٍ وأكلهما ، ومثلهما : من [له] عليه قصاصٌ ، وكذا الزاني المحصن وتارك الصلاة والمحارب وإن لم يأذن الإمام في القتل ؛ لأن قتلهم مستحقٌ ، وإنما اعتُبر إذنه في غير حال الضرورة تأدباً معه ، وحال الضرورة ليس فيها رعاية أدبٍ ، وكذا نساء أهل الحرب وصبيانهم ومجانينهم وأرقاؤهم وخُنَائهم إذا لم يجد غيرهم ، وامتناع قتلهم في غير حالة الضرورة لحقّ الغانمين ، لا لعصمتهم ، قال البلقيني : ( ومحلُّ الإباحة : إذا لم يُستولَ عليهم ، وإلا .. صاروا أرقاء معصومين ، لا يجوز قتلهم قطعاً ؛ لحقّ الغانمين )<sup>(١)</sup> .

\* \* \*

( وإن وجد المضطر ميتة وطعام الغير ) وهو غائب .. ( أكل طعام الغير )

(١) تصحيح المنهاج (ق ١٦٤/٣) مخطوط .

وَضَمِنَ بَدْلَهُ ، وَقِيلَ : يَأْكُلُ الْمَيْتَةَ .....

في قول ( وضمن بدله ) من [ مثل ] <sup>(١)</sup> في المثلي ، وقيمة في غيره ؛ لأنه قادرٌ على أكل الطعام الطاهر بعوضٍ ، فوجب عليه أكله ، ويأكل منه مثل ما يأكل من الميتة .

( وقيل ) وهو الأصح : ( يأكل الميتة ) وجوباً ؛ لأن إباحة الميتة للمضطر بالنص ، وإباحة مال الغير بالاجتهاد ، ولأن حقَّ الله أوسع ، ولعدم ضمانها واحترامها .

ولو كان مالك الطعام حاضراً وامتنع من البيع أصلاً أو [ إلّا بأكثر ] <sup>(٢)</sup> ممّا يُتغابَن به . . وجب أكل الميتة أيضاً في الأولى ، وجاز في الثانية ، / بخلاف ما إذا لم يمتنع من ذلك . . فإنه يلزمه أكل طعام الغير .  
وبذلك عُلِمَ : أنه إذا لم يبيعه له مالكة إلّا بأكثر ممّا ذُكر . . لم يلزمه شراؤه ، ولكنه يستحبُّ ؛ كما صرَّح به « أصل الروضة » <sup>(٣)</sup> .

\* \* \*

وله أكل قطعة من جسم نفسه ؛ بأن يقطعها منه ليأكلها إن ظنَّ السلامة ؛ بأن كان الخوف في قطعها أقلَّ منه في تركها ، بخلاف ما إذا كان الخوف فيه أكثر ، أو استوى الأمران ، والفرق بين حرمة قطعها عند التساوي وجوازه

(١) في الأصل : ( مثلي ) ، والتصويب من سياق العبارة .

(٢) في الأصل : ( أو بالأكثر ) ، والتصويب من « أسنى المطالب » ( ٥٧٣/١ ) ، و« مغني المحتاج » ( ٤١٦/٤ ) .

(٣) روضة الطالبين ( ٧٤١/٢ ) ، وانظر « الشرح الكبير » ( ١٦٩/١٢ ) .

وَأَنْ وَجَدَ صَيْدًا وَمَيْتَةً وَهُوَ مُحْرِمٌ .. فَفِيهِ قَوْلَانِ ؛ أَحَدُهُمَا : يَأْكُلُ الْمَيْتَةَ ،  
وَالثَّانِي : يَأْكُلُ الصَّيْدَ .....

حينئذٍ في السلعة : [ أَنْ ] <sup>(١)</sup> السلعة زائدة على البدن انضمام إليها الشئين  
ودوام الألم ، بخلاف ما هنا ، ويحرم قطعها لغيره ؛ إذ ليس إبقاؤه أولى من  
إعدامها .

نعم ؛ إن كان نبياً .. فالوجه - كما قاله شيخنا شيخ الإسلام زكريا - : جواز  
القطع له ، بل وجوبه <sup>(٢)</sup> .

\* \* \*

( وإن وجد صيداً ) في الحرم ( [ وميتة ] ) <sup>(٣)</sup> أو ( وهو مُحْرِمٌ .. ففيه  
قولان ؛ أحدهما ) وهو الأظهر : ( يأكل الميتة ) لعدم ضمانها ؛ كما مرَّ ، ولأن  
في تحريم الصيد تحريم ذبحه وتحريم أكله ، وفي الميتة تحريم واحد ، وما  
خفَّ تحريمه .. أولى .

( و ) القول ( الثاني : يأكل الصَّيْدَ ) لأن تحريمه مختص ببعض الناس في  
حالة [ الاختيار دون بعض ] ، بخلاف الميتة ؛ فإنها حرام على الكافة ، فتحريمه  
أخفُّ ، وعلى الأول : لو ذبح المُحْرِمُ الصيد أو الحلال صيد الحرم .. صار  
ميتةً ، فيتخير المضطر بينه وبين الميتة ، وبحث الزركشي تقديمه عليها <sup>(٤)</sup> ،  
ولا قيمة للحمه ؛ كسائر الميتات .

(١) في الأصل : ( إذ ) ، والتصويب من « أسنى المطالب » ( ٥٧١/١ ) .

(٢) أسنى المطالب ( ٥٧١/١ ) .

(٣) في الأصل : ( أو ميتة ) ، والتصويب من مخطوطات « التنبيه » .

(٤) خادم الرافي والروضة ( ق ١٥٨/١٥ ) مخطوط .

.....

وميتة المأكول وغيره الطاهر في حياته سواء ؛ لاشتراكهما في أن كلاً منهما ميتة ، فيتخير بينهما ، ويُقدَّمان على الكلب ونحوه من كل حيوان نجس في حياته .

ولو وجد [ المريض ] <sup>(١)</sup> طعاماً له أو لغيره يضرُّه ولو بزيادة في مرضه ..  
فله أكل الميتة دونه .

\* \* \*

وللمضطر أن يؤثر بطعامه على نفسه مسلماً مضطراً غير مُراق الدم ، بل يستحبُّ له ذلك وإن كان أولى به ؛ لقوله تعالى : ﴿ وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، بل إن كان المسلم نبيّاً . . لزمه بذله له ، وأمّا خبر : « ابدأ بنفسك » <sup>(٣)</sup> . . فمحمولٌ على غير ذلك ، لا كافراً ولا بهيمةً ، فليس له أن يؤثرهما على نفسه ؛ لكمال شرف المسلم على غيره ، والآدمي على البهيمة .

\* \* \*

ولو بذل الطعام مالكة ولو مضطراً لمضطرِّ هبةً . . لزمه قبوله ، أو بذله بثمن المثل في مكانه وزمانه . . لزمه شراؤه ، حتى يإزاه المستتر به ويصلي عارياً ، إلا أن يخشى على نفسه التلف بالبرد ، ولزمه شراؤه في الذمة إن كان معسراً ، ويلزم البائع حينئذ البيع في الذمة ، فإن امتنع المالك أو وليُّ صبيٍّ أو مجنونٍ

(١) في الأصل : (المضطر) ، والتصويب من « أسنى المطالب » ( ١ / ٥٧٣ ) ، و« مغني المحتاج » ( ٤ / ٤١٦ ) .

(٢) سورة الحشر : ( ٩ ) .

(٣) أخرجه مسلم ( ٩٩٧ ) ، وابن حبان ( ٣٣٣٩ ) عن سيدنا جابر بن عبد الله رضي الله عنهما .

.....

من بذله بعوضٍ لمضطرٍّ محترمٍ والمالك والولي غنيٌّ عنه في الحال .. أثم وإن احتاجه في المال ؛ لأن في امتناعه إعانةً على قتله .

\* \* \*

ويجوز للمضطر قتال الممتنع ، إلا إذا كان الممتنع / مسلماً والمضطر كافراً - كما قاله الجلال المحلي<sup>(١)</sup> - .. فإنه لا يجوز ، وإنما جاز القتال ولم يجب ؛ لأن عقل المالك ودينه يبعثانه على الإطعام ، وهو واجبٌ عليه ، فجاز أن يجعل الأمر موكولاً إليه ، ولا تجوز المقاتلة إلا على ما يسدُّ الرمق ، إلا أن يخشى الهلاك ؛ لأن الضرورة تتقدَّر بقدرها ، ولا ضمان في الممتنع إن قتله المضطر ، ويضمنُ المضطرُّ إن قتله ، فإن عجز المضطر عن أخذه منه ومات جوعاً .. فلا ضمان على الممتنع ، ولكنه يأثم .

\* \* \*

وينبغي للمضطر أن يحتال في شرائه منه إذا امتنع من بيعه إلا بأكثر من ثمن مثله .. بشراءٍ فاسدٍ ؛ لئلا [ يلزمه ]<sup>(٢)</sup> أكثر من قيمته ، فإن اشتراه بأكثر من ثمن المثل .. لزمه ولو عجز عن أخذه إلا بذلك ، ولا يلزم المالك بذله إلا بعوضٍ ؛ لأن الضرر لا يزال بالضرر .

\* \* \*

ولا أجرة لمن خلَّص مشرفاً على الهلاك بوقوعه في ماءٍ أو نارٍ أو

(١) كنز الراغبين (٣٩٥/٤) .

(٢) في الأصل : ( يلزم ) ، والتصويب من « أسنى المطالب » ( ٥٧٢/١ ) ، و« مغني المحتاج » ( ٤١٥/٤ ) .



.....

[نحوهما] <sup>(١)</sup> مع لزومه تخليصه ؛ لضيق الوقت عن تقدير الأجرة ، فإن اتَّسع الوقت لتقديرها . . لم يجب تخليصه إلا بأجرة على ما قاله ابن المقري في « مختصر الروضة » <sup>(٢)</sup> ، والذي [اختصر] <sup>(٣)</sup> عليه الأصفوني والحجازي كلام « الروضة » : أنه يجب عليه ولا أجرة له <sup>(٤)</sup> ، وهذا هو الأوجه .

والفرق بينه وبين إطعام المضطر ؛ حيث لا يلزمه بذله إلا بعوض : أن فيه بذل مال ، فلا يُكَلَّف بذله بلا مقابل ، بخلاف تخليص المشرف على الهلاك <sup>(٥)</sup> .



(١) في الأصل : ( نحوها ) ، والتصويب من « المهمات » ( ٢٠٢/٦ ) ، و« أسنى المطالب » ( ٥٧٢/١ ) .

(٢) روض الطالب ( ٢٤٠/١ ) .

(٣) في الأصل : ( اختصره ) ، والتصويب من « مغني المحتاج » ( ٤١٥/٤ ) .

(٤) مختصر الروضة للأصفوني ( ق ١٠٥/١ ) مخطوط ، وانظر « أسنى المطالب » ( ٥٧٣/١ ) .

(٥) عبارة الشارح رحمه الله تعالى في « مغني المحتاج » ( ٤١٥/٤ ) : ( فإن اتسع الوقت لتقديرها . . لم يجب تخليصه إلا بأجرة ؛ فإن قيل : قد مرَّ أنه لا يجب بذل الطعام للمضطر مجاناً ، فهل يفرق فيه بين ضيق فلا يجب كما هنا ، أو لا يجب عليه إلا بعوض مطلقاً ؟ خلاف ؛ نقل صاحب « الشامل » عن الأصحاب الأول ، وقال الأذرعى : إنه الوجه ، والذي قاله القاضي أبو الطيب وغيره ، واختصر عليه الأصفوني والحجازي كلام « الروضة » : الثاني ، وهو الظاهر ، والفرق : أن في إطعام المضطر بذل مال ، فلا يُكَلَّف بذله بلا مقابل ، بخلاف تخليص المشرف على الهلاك ) ، وينبغي التنبيه لأمرين : أولهما : أن الكلام في « مغني المحتاج » و« شرح التنبيه » على مسألتين : عدم لزوم البذل للمضطر إلا بعوض ، وأنه لا أجرة في تخليص المشرف على الهلاك ، ونلاحظ أن عبارة « مغني المحتاج » نسبت الأولى لـ « مختصر الروضة » ←

.....

ولو أطعم المالك المضطرَّ بغير ذكر عوضٍ .. لم يلزمه شيءٌ ؛ حملاً على  
المسامحة المعتادة في الطعام ، لا سيما في المضطر .

نعم ؛ لو أوجره المالك قهراً ، أو أوجره وهو مغمى عليه .. لزمه البذل من  
[ مثل ]<sup>(١)</sup> في المثلي ، أو قيمة في غيره ؛ لأنه غير متبرِّع ، بل يلزمه إطعامه ؛  
إبقاءً لمهجته ، فلو اختلفا في التزام العوض ؛ فقال المالك : أطعمتك بعوضٍ ،  
وقال المضطر : بل مجاناً .. صدَّق المالك بيمينه ؛ لأنه أعرفُ بكيفية بذله .

→ للأصفوني ، وفي « شرح التنبيه » و« أسنى المطالب » ( ٥٧٢/١ - ٥٧٣ ) نُسبت الثانية إلى  
ذات المختصر ، وكلاهما صحيح .

نعم ؛ اعتمد الشارح رحمه الله تعالى في « مغني المحتاج » : أنه لا يجب التخليص عند سعة  
الوقت إلا بأجرة ، خلافاً لما هنا .

ثانيهما : حاصل ما في المسألة بالنسبة لمن سوَّى بينهما ومن فَرَّق :

- التسوية بين مسألتي الإنفاذ والبذل ؛ فإن ضاق الوقت .. وجب بلا أجرة ولا عوض ، أو اتسع ..  
لم يجب إلا بهما ، وهذا هو ظاهر « تحفة المحتاج » ( ٣٩٤/٩ - ٣٩٥ ) ، و« نهاية المحتاج »  
( ١٦٢/٨ ) ، وما نقله صاحب « الشامل » ؛ كما أفاد ذلك الشرواني في « حاشيته على تحفة  
المحتاج » ( ٣٩٥/٩ ) .

- عدم لزوم البذل إلا بعوض مطلقاً ضاق الوقت أو اتسع ، ووجوب التخليص بلا أجرة  
مطلقاً ، وعليه « شرح التنبيه » ، و« أسنى المطالب » ( ٥٧٢/١ - ٥٧٣ ) ، و« مختصر الروضة »  
للأصفوني ( ق ١٠٥/١ ) مخطوط .

- عدم لزوم البذل إلا بعوض مطلقاً ، ومثله التخليص مع اتساع الوقت ؛ لا يلزمه إلا بأجرة ، أما  
إذا ضاق .. فيجب بدونها ، وعليه ظاهر « مغني المحتاج » ( ٤١٥/٤ ) ، و« روض الطالب »  
( ٢٣٩/١ - ٢٤٠ ) ، والله أعلم بالصواب .

(١) في الأصل : ( مثلي ) ، والتصويب من سياق العبارة .

وَمَنْ أَضْطُرَّ إِلَى شُرْبِ الْخَمْرِ .. جَازَ لَهُ شُرْبُهَا ، وَقِيلَ : لَا يَجُوزُ .....

ويجب تدارك حياة البهيمة المحترمة ببذل المال لها ؛ كالآدمي المحترم وإن كانت للغير ، ثم إن ذكر عوضاً .. رجع به على صاحبها ، وإلا .. فلا ، ويلزمه ذبح شاته لكلبه المحترم ، ويحلُّ أكلها للآدمي .

\* \* \*

( ومن اضطر إلى شرب الخمر ) لتداوٍ أو عطشٍ .. ( جاز له شربها ) في قول ؛ دفعاً للضرر .

( وقيل ) وهو الأصح : ( لا يجوز ) وإن لم يجد غيرها ؛ لعموم النهي عن شربها ، ولأن بعضها يدعو إلى بعضٍ ، ولأنَّ شربها لا يدفع العطش ، بل يزيده وإن سكَّنه في الحال ، ولأنه صلى الله عليه وسلم لَمَّا سُئِلَ عن التداوي بالخمير .. قال : « إنه ليس بدواءٍ ، ولكنه داءٌ » رواه مسلم<sup>(١)</sup> .

وما دلَّ عليه القرآن من أن فيها منافع .. إنما كان قبل تحريمها ؛ لأن الله تعالى سلب الخمر منافعها عندما حرَّمها ، ولئن سلِّم بقاؤها .. فتحریمها مقطوعٌ به ، وحصول الشفاء / بها مظنونٌ .

هكذا ؛ إن لم ينته به الأمر إلى الهلاك ، وإلا .. فيتعيَّن شربها ؛ كما يتعيَّن على المضطر أكل الميتة ، و [ محلُّ ]<sup>(٢)</sup> منع التداوي بها ؛ إذا كانت خالصةً ، بخلاف المعجون بها كالترّياق ؛ لاستهلاكها فيه ، وكالخمرة في ذلك [ سائرُ المسكرات المائعة بخلاف النبات المسكر وإن أسكر ، وسائر النجاسات

(١) صحيح مسلم ( ١٩٨٤ ) عن سيدنا وائل بن حُجر رضي الله عنه .

(٢) في الأصل : ( يحل ) ، والتصويب من « أسنى المطالب » ( ٥٧١ / ١ ) .

وَقِيلَ : يَجُوزُ لِلتَّدَاوِي ، وَلَا يَجُوزُ لِلْعَطَشِ .....

فبإباح [ التداوي بها عند فَقْدِ غيرها من الطاهرات التي تقوم مقامها .  
 ( ) وقيل : يجوز للتداوي ( لتَوَقُّعِ النفع ، وَيُحْمَلُ الحديث على أنه علم  
 أن الشفاء لا يحصل له بها ، ( ولا يجوز للعطش ) لأنها لا تردُّه بل تزيد - كما  
 ذكرنا - ورجَّحه الروياني <sup>(١)</sup> ، وفي وجهٍ رابع : عكسه ؛ تجوز للعطش ؛ لأنها  
 تروي في الحال وذلك موثوقٌ به ، ولا يجوز للتداوي ؛ لأن الشفاء غير موثوقٍ  
 به ، ونقل الإمام هذا عن الأصحاب أجمعين <sup>(٢)</sup> ، وشربها لدفع الجوع . .  
 كشربها لدفع العطش ] <sup>(٣)</sup> .

\* \* \*

ولو وجد بولاً وماءً نجساً . . تعيَّن عليه شرب الماء النجس ؛ لأن نجاسته  
 طارئةٌ ، فهو أخفُّ من البول .

ولو تبخَّرَ بندٌ - بفتح النون : نوعٍ من الطيب - عُجِنَ بخمرٍ . . جاز ؛ لأن دخانه  
 ليس دخان نفس النجاسة ، بل دخانٌ متنجِّسٌ ، وهو لا يمنع جواز الاستعمال  
 [ وإن ] <sup>(٤)</sup> كان دخان المتنجِّس كدخان النجس في النجاسة ؛ لأن الثوب  
 المتنجِّس مثلاً يجوز استعماله ولو بلا حاجةٍ ، بخلاف جلد الميتة قبل دبغه .

\* \* \*

(١) انظر « المجموع » ( ٥٦/٩ ) .

(٢) نهاية المطلب ( ٣٠٦/٢ ) .

(٣) قول المصنف : ( وقيل : يجوز للتداوي ولا يجوز للعطش ) لم نجد له شرحاً في النسخة المعتمدة  
 في التحقيق ، وشرحه مهم ، وقد استقينا شرحه من « كفاية النبيه » ( ٢٧٥/٨ ) ، و« غنية الفقيه »  
 ( ق ٩٧/٢ ) مخطوط ، و« شرح التنبيه » للسيوطي ( ٣٥٠/١ ) ، و« مغني المحتاج » ( ٢٤٧/٤ ) .

(٤) في الأصل : ( وإنما ) ، والتصويب من « أسنى المطالب » ( ٥٧٢/١ ) .

وَلَا يَحْرُمُ كَسْبُ الْحَجَّامِ ، وَالْأَوَّلَى : أَنْ يَتَنَزَّهَ الْحُرُّ عَنْ أَكْلِهِ .

( ولا يحرم كسب الحجَّام ) أي : تناوله ؛ لأنه صلى الله عليه وسلم احتجم وأعطى الحجَّام أجرته ، رواه الشيخان ، قال ابن عباس : ( فلو كان حراماً . . لم يعطه ) <sup>(١)</sup> ؛ لأنه كما يحرم أخذ الأجرة على الحرام . . يحرم إعطاؤها ؛ لأنه إعانة على معصية ؛ كأجرة الزمر والنياحة .

( والأولى : أن يتنزَّه الحرُّ عن أكله ) أي : يكره له ذلك ولو كسبه رقيقٌ ؛ لأنه صلى الله عليه وسلم استأذنه رجلٌ في أجرة الحجَّام فنهاه ، فلم يزل يسأله حتى قال له : « اعلِفْهُ ناضِحَكَ وَرَقِيقَكَ » رواه أبو داود والترمذي <sup>(٢)</sup> ، والناضح : هو البعير وغيره يُسْقَى عليه الماء ، فلا يكره للرقيق ولو كسبه حرٌّ ، ولا لعلف الدواب ؛ للحديث المذكور .



ولا تكره الحياكة وإن كانت دنيئة ؛ إذ ليس فيها مخامرة نجاسة ، ولا الفصد ؛ لقلة مباشرة النجاسة ، ولو أعطى الشاعر شيئاً لثلاث يهجوهُ ، أو الظالم لثلاث يمنعه من حقِّه . . أثم الآخذ فقط ، وإذا كره شيءٌ . . كره أخذ الأجرة عليه أيضاً .



وأفضل ما أكلت منه : كسبك من زراعة ؛ لأنها أقرب إلى التوكُّل وأعمُّ

(١) صحيح البخاري ( ٢٢٧٩ ) ، صحيح مسلم ( ٦٦ / ١٢٠٢ ) في ( كتاب المساقاة ، باب حلِّ أجرة الحجامة ) .

(٢) سنن أبي داود ( ٣٤١٥ ) ، سنن الترمذي ( ١٢٧٧ ) عن سيدنا محيصة بن مسعود الأنصاري رضي الله عنه .

نفعاً ، ثم من صناعة ؛ لأن الكسب فيها يحصل بكيد اليمين ، ثم من تجارة ؛ لأن الصحابة كانوا يكتسبون بها ، وأفضلها : البز ، ثم العطر ، ثم باقي التجارات .

### خَاتِمَةُ تَبَعَاتِ الْأَطْعَمَاتِ

[ فيما يكره ويسن في الأكل ، وحكم التبسط في الطعام وغيره ]  
يكره ذم الطعام ؛ لما فيه من الإيذاء ، قال الزركشي : ( ومحل الكراهة : إذا كان الطعام لغيره ، فإن كان له . . فلا )<sup>(١)</sup> ، وخرج بـ ( الطعام ) : صانعه ، فلا يكره ذمّه ، قاله الحلبي<sup>(٢)</sup> .

وتكره الزيادة على السبع من الطعام الحلال إذا كان له ، أما طعام مضيفه . . فيحرم ؛ أي : إذا لم يعلم رضا مالكة بذلك .



ويسن أن يأكل من أسفل الصفحة ، لا من أعلاها ووسطها ، بل يكره ، وأن يحمد الله عقبه ؛ لأنه صلى الله عليه وسلم كان إذا أكل وشرب . . قال : « الحمد لله الذي أطعم وسقنى ، وسوّغه وجعل له مخرجاً »<sup>(٣)</sup> .  
وأن يكرم الضيف .

(١) خادم الرافي والروضة ( ص ٣٢٠ ) رسالة جامعية .

(٢) المنهاج في شعب الإيمان ( ٦٠ / ٣ ) .

(٣) أخرجه ابن حبان ( ٥٢٢٠ ) ، وأبو داود ( ٣٨٤٧ ) عن سيدنا أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه .

.....

### [ حكم أكل ساقط الزروع والثمار ]

والثمار والزروع في التحريم على غير مالكة والحلّ له .. كغيرها ؛ فلو جرت العادة بأكل متساقط منها .. جاز ؛ إجراءً لها مجرى الإباحة ، قال الزركشي : ( وينبغي / أن يُستثنى : ما إذا كان ذلك لمن لا يُعتَبَرُ إذنه ؛ كيتيمٍ ووقفٍ عامٍّ ؛ لأن صريح إذنه لا يُؤثّر ، فما يقوم مقامه أولى ) ، قال : ( وقد ذكر ابن عبد السلام مثل ذلك في الشرب من الجداول والأنهار المملوكة ، وهذا أولى منه ) <sup>(١)</sup> .

فإن حوَّط المالك على الثمار أو الزرع ، أو منع منه .. لم يَجْزِ الأكل منه ؛ لأن ذلك يدلُّ على شُحِّه وعدم مسامحته .  
وله الأكل من طعامٍ يعلم رضا مالكة به وإن لم يأذن فيه ، فإن شكَّ في رضا .. حرّم .



وترك التبسُّط في الطعام المباح مستحبٌّ ، إلا في قرى الضيف ؛ فيستحبُّ أن [ يبسط ] <sup>(٢)</sup> له من أنواع الطعام ؛ لِمَا فيه من إكرامه ، وأوقات التوسعة على العيال في الأوقات المعروفة ؛ كيوم عاشوراء ، ويومَي العيد ، وبالصفات المعروفة ؛ كالألّا يقصد بذلك التفاخر والتكاثر ، بل تطيب خاطر العيال ، [ وقضاء ] <sup>(٣)</sup> وطرهم ممّا يشتهونه .



(١) خادم الرافي والروضة ( ق ١٥٨/١٥ ) مخطوط .

(٢) في الأصل : ( يتبسط ) ، والتصويب من هامش الأصل .

(٣) في الأصل : ( أو قضاء ) ، والتصويب من « أسنى المطالب » ( ١/٥٧٤ ) ، و« مغني المحتاج » ( ٤١٧/٤ ) .

.....

ويستحبُّ الحلو من الأطعمة ، وكثرة الأيدي على الطعام ، والحديث الحسن على الأكل بحكايات الصّالحين في الأطعمة وغيرها ، ويستحبُّ تقليله ؛ لِمَا نقل العبادي : أن الربيع روى عن الشافعي : ( من الأدب في الطعام : قلّة الكلام )<sup>(١)</sup> .

\* \* \*

وفي إعطاء النفس شهواتها المباحة مذاهبُ حكاها الماوردي : منعها وقهرها ؛ كي لا تطغى ، إعطاؤها تحيلاً على نشاطها ، وبعثاً لروحانياتها ، قال : ( والأشبه : التوسُّط بين الأمرين ؛ لأن في إعطاء الكل سلاطةً عليه ، وفي منعه بلادةً )<sup>(٢)</sup> .

\* \* \*

(١) طبقات الفقهاء الشافعية (ق/٦) مخطوط .

(٢) أدب الدين والدنيا (ص ٥٧١ - ٥٧٢) ، وفي هامش الأصل : ( بلغ مقابلة بالمسجد النبوي بالروضة الشريفة ) .



## بابُ النذر

### ( باب ) بيان حكم ( النذر ) بالمعجمة

هو لغةً : الوعد بخيرٍ أو شرٍّ ، وشرعاً : التزام قربةٍ غير واجبةٍ عيناً ؛ كما سيأتي .

والأصل فيه : آياتٌ ؛ كقوله تعالى : ﴿ وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ ﴾ <sup>(١)</sup> ، وقوله تعالى : ﴿ يُؤْمِنُ بِالْإِنذَارِ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، وأخبار ؛ كخبر البخاري : « مَنْ نذر أن [ يطيعَ ] الله .. فليطعه ، ومن نذر أن يعصي الله .. فلا يعصه » <sup>(٣)</sup> .

\* \* \*

واختلف فيه : هل هو مكروهٌ أو قربةٌ ؟ فالذي جزم به النووي في « مجموعه » ونُقِلَ عن النصِّ : الأوَّل <sup>(٤)</sup> ؛ لأنه صلى الله عليه وسلم نهى عنه وقال : « إنه لا يَرُدُّ شيئاً ، وإنما يُسْتَخْرَجُ به من البخل » <sup>(٥)</sup> ، وقال بالثاني القاضي والمتولي

(١) سورة الحج : ( ٢٩ ) .

(٢) سورة الإنسان : ( ٧ ) .

(٣) صحيح البخاري ( ٦٦٩٦ ) عن سيدتنا أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها ، وفي الأصل : ( يطع ) ، والتصويب من مصدر التخريج .

(٤) المجموع ( ٤٣٤ / ٨ ) ، وانظر « المهمات » ( ١٧٧ / ٩ ) .

(٥) أخرجه البخاري ( ٦٦٠٨ ) ، ومسلم ( ١٦٣٩ ) عن سيدنا عبد الله بن عمر رضي الله عنهما .

وَلَا يَصِحُّ النَّذْرُ إِلَّا مِنْ مُسْلِمٍ بَالِغٍ عَاقِلٍ .....

والغزالي<sup>(١)</sup> ، وهو قضية قول النووي : ( النذر عمداً في الصلاة لا يبطلها في الأصح ؛ لأنه مناجاة لله تعالى كالدعاء )<sup>(٢)</sup> .

وقال الكرمانى : ( المكروه : التزام القربة لا القربة ؛ إذ ربما لا يقدر على الوفاء )<sup>(٣)</sup> .

وقال ابن الرفعة : ( الظاهر : أنه قربة في نذر التبرُّر ، مكروه في غيره )<sup>(٤)</sup> ، وهذا - كما قال شيخنا الإمام الشهاب الرملي - أوجه<sup>(٥)</sup> .

\* \* \*

وأركانه ثلاثة : ناذرٌ ، ومنذورٌ ، وصيغةٌ .

### [ الركن الأول : الناذر ]

وقد بدأ المصنّف بالأوّل منها فقال : ( ولا يصح النذر إلا من مسلم ) مختار ( بالغ عاقل ) نافذ التصرّف فيما ينذره ، فيصحّ النذر من السكران ، ولا يصحّ من كافّرٍ ؛ لعدم أهليّته للقربة أو لالتزامها ، وإنّما صحّ وقفه وعتقه ووصيته وصدقته من حيث إنها عقودٌ ماليةٌ لا قربةٌ ، ولا من مكروهٍ ؛ لخبر : « رُفِعَ عن

(١) تتمّة الإبانة عن أحكام فروع الديانة (ق ١١٤/٦) مخطوط ، الوسيط (٥٧/٦) ، وانظر « النجم الوهاج » (٩٥/١٠) .

(٢) المجموع (١٦/٤) .

(٣) الكواكب الدراري (٨٠/٢٣) .

(٤) كفاية النبيه (٢٨٤/٨) .

(٥) حاشية الشهاب الرملي على أسنى المطالب (٥٧٤/١) .

وَقِيلَ : يَصِحُّ مِنَ الْكَافِرِ .....

1/310

أمتي / الخطأ ... » الحديث <sup>(١)</sup> ، ولا مَنَّ لا ينفذ تصرُّفه ؛ كمحجورٍ سفِهٍ أو فلسٍ في القُرْبَةِ المالية العينية ، ولا من صبيٍّ ومجنونٍ ؛ لعدم أهليتهما للالتزام .

\*\*\*

ويصح النذر من المحجور عليه لسفهٍ أو فلسٍ في القُرْبِ البدنية ، ولا حجر على المفلس في ذمته ، فيصح نذره المالي فيها ؛ لأنه إنما يؤدِّيه بعد فكِّ الحجر عنه ، ويؤخَّذ من ذلك : أن المحجور عليه بالسفه كذلك ، وهو ما جزم به في « الروضة » في ( باب الحجر ) <sup>(٢)</sup> .

ومقتضى كلامهم : صحَّة نذر الرقيق المال في ذمته بغير إذن سيده ، ويفارق الضمان : بأن المُغْلَب فيه حقُّ الله تعالى ؛ إذ لا يصحُّ إلا في قُرْبَةٍ ، بخلاف الضمان ، ولو نذر الحرُّ عتق مرهونٍ .. انعقد إن نفذنا عتقه ، وإلا .. فكمن نذر إعتاق من لا يملكه ، نقله في « الروضة » عن المتولي وأقرَّه <sup>(٣)</sup> .

\*\*\*

( وقيل : يصحُّ من الكافر ) ويلزمه الوفاء به إذا أسلم ؛ لحديث الشيخين عن عمر رضي الله تعالى عنه أنه قال : يا رسول الله ؛ إني نذرتُ في الجاهلية أن أعتكف ليلةً في المسجد الحرام ، فقال له صلى الله عليه

(١) أخرجه ابن حبان ( ٧٢١٩ ) ، والحاكم ( ١٩٨/٢ ) ، وابن ماجه ( ٢١٤١ ) عن سيدنا عبد الله بن عباس رضي الله عنهما ، وقد تقدم ( ٥٧٣/١ ) .

(٢) روضة الطالبين ( ٣٨٩/٣ ) .

(٣) روضة الطالبين ( ٧٤٥/٢ ) .

وَلَا يَصِحُّ النَّذْرُ إِلَّا فِي قُرْبَةٍ .....

وسلم : « أوفِ بنذرك » <sup>(١)</sup> ، وأُجيب : بحمله على الاستحباب .

### [ الركن الثاني : المندور ]

ثم شرع في الركن الثاني فقال : ( ولا يصح النذر إلا في قربة ) لم تتعين : نفلاً كانت أو فرضاً لم يتعين ؛ كعبادة مريض ، وعتق ، وتشيع جنازة ، وسلام على الغير ، أو على نفسه إذا دخل بيتاً خالياً ، وقراءة سورة معينة مجردة ، أو يقرأها في الصلاة ، وصلاة جماعة ، وكخصلة معينة من خصال الواجب المخير ؛ كما بحثه بعض المتأخرين <sup>(٢)</sup> .

ولا فرق في صحة نذر قراءة سورة معينة في الصلاة ، وتطويل القراءة فيها ، وصلاة الجماعة . . بين كونها في فرض أم لا ، فالقول بأن صحتها مقيدة بكونها في الفرض أخذاً من تقييد « الروضة » و« أصلها » بذلك <sup>(٣)</sup> . . وهم ؛

(١) صحيح البخاري (٢٠٤٣) ، صحيح مسلم (١٦٥٦) .

(٢) عبارة شيخ الإسلام زكريا الأنصاري رحمه الله تعالى في « فتح الوهاب » (٢٠٣/٢) : ( وكخصلة معينة من خصال الواجب المخير فيما يظهر ) وتبعه الشارح رحمه الله تعالى هنا ، لكنه اعتمد في « مغني المحتاج » ( ٤٧٨/٤ ) ، و« الإقناع » ( ٢٥٨/٢ ) تبعاً للقاضي حسين رحمه الله تعالى عدم صحة نذره ، وعبارة « مغني المحتاج » : ( ولو نذر خصلة معينة من خصاله . . هل ينقذ كفرض الكفاية ، أو لا ينقذ إلا أعلاها بخلاف العكس ، أو لا ينقذ بالكلية ؟ رجَّح شيخنا الأول ، والزرکشي الثاني وقال : إنه القياس ، والقاضي الثالث ، وهو أوجه ؛ لأن الشارع نص على التخيير ، فلا يغير ) .

(٣) روضة الطالبين (٧٥٢/٢) ، الشرح الكبير (٣٦٠/١٢) .

.....

كما قاله شيخنا شيخ الإسلام زكريا<sup>(١)</sup> ؛ لأنهما إنّما قَيَّدَا بذلك لأجل الخلاف .  
نعم ؛ لو كان إمام قومٍ غير محصورين ، أو محصورين لم يرضوا بالتطويل . .  
لم يصحّ نذره تطويل الصلاة لكرهته .

\* \* \*

ولو نذر قراءة ( الفاتحة ) إذا عطس ، أو أن يحمد الله عقب شرب الماء . .  
انعقد نذره ، ولو نذر الوضوء . . صحّ وحُمِلَ على التجديد المشروع<sup>(٢)</sup> ، وإن  
[ نذره ]<sup>(٣)</sup> لكل صلاة . . لزمه الوضوء لكل صلاة ، ويكفيه عن نذره وضوء  
الحدث .

ولا يصح نذر التيمّم ؛ لأنه إنّما يُؤْتَى به عند الضرورة ، ولا نذر الغسل لكل  
صلاة ؛ لأنه لا يسُنُّ تجديده .

\* \* \*

ويصح نذر صوم رمضان في السفر إن كان الصّوم فيه أفضل ، وكذا إتمام  
الصلاة فيه إن كان الإتمام أفضل ، ويصح نذر القيام في صلاة النافلة ، لا القيام  
في صلاة المريض الذي يشقُّ عليه القيام<sup>(٤)</sup> .

(١) فتح الوهاب ( ٢٠٣/٢ ) .

(٢) أي : بأن يكون صلى بالأول صلاة ما .

(٣) في الأصل : ( نذر ) ، والتصويب من « أسنى المطالب » ( ٥٧٨/١ ) .

(٤) قال الشارح رحمه الله تعالى في « مغني المحتاج » ( ٤٧٩/٤ ) موضحاً المسألة : ( أو نذر  
القيام في الفرض في المرض إن تضرّر بذلك . . لم ينعقد ، وإلا . . انعقد ، أو نذر القيام في  
النفل عند عدم التضرّر . . انعقد ) .

.....

ويصح نذر استيعاب الرأس بالمسح ، ونذر التثليث في الوضوء أو الغسل ،  
وسجدة التلاوة والشكر عند مقتضيهما .

\* \* \*

ولو نذر الصوم وشرط ألا يفطر في المرض . . لم يلزمه الوفاء به في المرض ؛  
لأن الواجب بالنذر لا يزيد على الواجب بالشرع .

\* \* \*

وإن نذر ألا يفتر من ثلاثة فأكثر من الكفار ، وقدر على مقاومتهم . . / انعقد  
نذره ، وإلا . . فلا .

\* \* \*

فلو نذر غير القربة المذكورة من واجب عيني ؛ كصلاة الظهر ، أو مخير ؛  
كأحد خصال كفارة اليمين [ مُبهماً ] <sup>(١)</sup> ، أو معصية ؛ كشرب خمر ، وصلاة  
بحدث ، أو صوم يوم الشك ، والصلاة في الأوقات المكروهة وإن صحَّ فعل  
المنذورة فيهما ، أو مكروه ؛ كصوم الدهر لمن خاف به ضرراً أو فوت حق ،  
أو مباح ؛ كقيام وقعود وأكل وتزويج ونوم وإن قصد بالأكل التقوي على العبادة ،  
وبالتزويج غضَّ البصر وتحصين الفرج ، وبالنوم النشاط على التهجد ، وسواء  
أنذر فعله أم تركه . . لم يصح نذره ؛ أمّا الواجب المذكور . . فلأنه لزم عيناً  
بإلزام الشرع قبل النذر ، فلا معنى لالتزامه ، وأمّا المعصية . . فلخبر مسلم : « لا  
نذر في معصية الله ، ولا فيما لا يملكه ابن آدم » <sup>(٢)</sup> ، وأمّا المكروه والمباح . .

(١) في الأصل : ( منهما ) ، والتصويب من « فتح الوهاب » ( ٢ / ٢٠٤ ) .

(٢) صحيح مسلم ( ١٦٤١ ) عن سيدنا عمران بن حصين رضي الله عنهما .

.....

فلأنهما لا يُتَقَرَّب بهما<sup>(١)</sup> ، ولخبر أبي داود : « لا نذر إلا فيما ابْتُغِيَ به وجه الله »<sup>(٢)</sup> .

وإنما لم ينعقد نذره عند قصده بالأكل والتزوُّج والنوم ما ذُكِر ؛ لأنها غير مقصودة ، ولم يلزمه [بمخالفته] <sup>(٣)</sup> كفارة ، حتى في المباح ؛ لعدم انعقاد نذره ، وأمَّا خبر : « لا نذر في معصية ، وكفارته كفارة يمين »<sup>(٤)</sup> .. فضعيفٌ باتِّفاق المحدِّثين .

وعدم لزومها في المباح هو ما رجَّحه في « الروضة » ك « الشرحين »<sup>(٥)</sup> ، وصوِّبه في « المجموع »<sup>(٦)</sup> ، وهو المعتمد ، خلافاً لما صحَّحه في « المنهاج »

(١) ولخبر البخاري المار : « من نذر أن يطيع الله .. فليطعه ، ومن نذر أن يعصي الله .. فلا يعصه » ، ولا تجب به كفارة إن حنث ، وأجاب النووي عن خبر : « لا نذر في معصية ، وكفارته كفارة يمين » : بأنه ضعيف ، وغيره يحمله على نذر اللِّجاج ، ومحلُّ عدم لزومها بذلك - كما قال الزركشي - : إذا لم ينو به اليمين ؛ كما اقتضاه كلام الرافعي آخرأ ، فإن نوى به اليمين .. لزمته الكفارة بالحنث . « إقناع » [ ٢٥٩ / ٢ ] . هامش .

(٢) سنن أبي داود ( ٢١٨٦ ) عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما .

(٣) في الأصل : ( لمخالفته ) ، والتصويب من « فتح الوهاب » ( ٢٠٤ / ٢ ) .

(٤) أخرجه أبو داود ( ٣٢٨٣ ) ، والترمذي ( ١٥٢٤ ) عن سيدتنا أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها .

(٥) روضة الطالبين ( ٧٥٣ / ٢ ) ، الشرح الكبير ( ٢٦٢ / ١٢ - ٢٦٣ ) ، الشرح الصغير ( ٩٣ / ٨ ) مخطوط .

(٦) المجموع ( ٤٤٠ / ٨ - ٤٤١ ) .

.....

ك « أصله » من لزومها<sup>(١)</sup> ؛ نظراً إلى أنه نذرٌ في غير معصية ، وكلام « الروضة » ك « أصلها » يقتضيه في موضع<sup>(٢)</sup> .

\* \* \*

أمّا إذا لم يخف في صوم الدهر ضرراً ولا فوت حقٍّ . . فإنه يصحُّ نذره ؛ لأنه الآن قرينة ، فلو نذر صوماً آخر بعده . . لم ينعقد ؛ لأن الزمن مستحقٌ لغيره .

\* \* \*

ويُستثنى من صحّة نذر صوم الدهر : رمضان أداءً وقضاءً ، والعيدان ، وأيام التشريق ، وأيام الحيض والنفاس ، وكفارةٌ تقدّمت نذره ذلك ؛ لتعذر الوفاء به ، فلو تأخّرت الكفارة عن نذره . . صام عنها وفدى عن النذر ؛ لأنها أكد منه ؛ لوجوبها بالشرع وإن كانت بسبب منه ، بخلاف صوم النذر ؛ فإنه بالتزامه .

\* \* \*

ولو خالف في الوصفِ الملتزم ؛ كأن صلى منفرداً وقد نذر أن يصلي جماعةً . . سقط عنه خطاب الشرع في الأصل ، وبقي الوصف ، ولا يمكنه الإتيان به وحده ، فعليه الإتيان به ثانياً مع وصفه ، ذكره في « الأنوار » تبعاً للقاضي والمتولي<sup>(٣)</sup> ، وقال القاضي أبو الطيب : ( يسقط عنه نذره أيضاً ؛ لأنه ترك الوصف ، ولا يمكن قضاؤه )<sup>(٤)</sup> ، والأول أظهر ؛ كما قاله شيخنا الشهاب

(١) منهاج الطالبين ( ص ٥٥٦ ) ، المحرر ( ١٦٠٩ / ٣ - ١٦١٠ ) .

(٢) روضة الطالبين ( ٧٤٧ / ٢ ) ، الشرح الكبير ( ٢٥١ / ١٢ ) .

(٣) الأنوار لأعمال الأبرار ( ٣٨٥ / ١ ) ، وانظر « أسنى المطالب » ( ٥٧٨ / ١ ) .

(٤) تعليقة الطبري ( ق ١٣٣ / ١٠ ) مخطوط .



.....

الرملي<sup>(١)</sup> ، وقال ابن الرفعة : ( والأول ظاهرٌ إذا لم نقل : إن الفرض الأولي ،  
وإلا .. فالمتَّجه : الثاني ) انتهى<sup>(٢)</sup> .

\* \* \*

ولو نذر تعجيل زكاة ماله ، أو قال : ( لله عليّ ذبح ولدي ؛ فإن لم يجز فشاؤ  
مكانه ) .. لم يلزمه الوفاء بذلك .

نعم ؛ حيث قلنا : يُندَب تعجيل الزكاة ؛ كأن اشتدَّت حاجة المستحقِّين  
لها .. فينبغي - كما قال الإسنوي وغيره - صحَّة نذره<sup>(٣)</sup> .

\* \* \*

ولو نذر/ ستر الكعبة ولو بالحرير أو تطييبها .. لزمه ذلك ، وفي صحَّة  
نذر تطيب مسجد المدينة والأقصى وغيرهما من المساجد .. تردَّد للإمام ،  
وقال في « المجموع » : ( المختار : الصحَّة في كل مسجد )<sup>(٤)</sup> ، وخرج بـ  
( المسجد ) : البيوت ونحوها ؛ كمُشَاهِد الصَّالِحِينَ .

\* \* \*

ولو نذر زيارة قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم .. لزمه ، وفي زيارة قبر  
غيره وجهان ؛ أوجهُهما : اللزوم لمن تُندَب له الزيارة .

\* \* \*

(١) حاشية الشهاب الرملي على أسنى المطالب ( ٥٧٨/١ ) .

(٢) كفاية النبيه ( ٢٩٠/٨ ) .

(٣) المهمات ( ٢٠٨/٩ ) .

(٤) المجموع ( ٤٦٤/٨ ) .

.....

ومن نذر زيتاً أو شمعاً ، أو وقف ما يُشترى به من غلّته لإسراج مسجدٍ أو غيره .. صحَّ<sup>(١)</sup> إن كان قد يدخله من ينتفع به من نحو مصلٍّ أو نائم ، وإلا .. فلا يصحُّ ؛ لأنه إضاعة مالٍ ، وقد ذكر الأذرعى ما يفيد ذلك فقال : ( وفي إيقاد الشموع [ ليلاً ] على الدوام والمصابيح الكثيرة نظرٌ ؛ لِمَا فيه من الإسراف )<sup>(٢)</sup> ؛ أي : والذي يظهر في المصابيح الكثيرة : أن ما زاد بحيث لم يظهر بسببه نورٌ .. أنه يحُرّم ؛ كما لو أوقده بعد ظهور الشمس ، ثم قال : ( وأمّا المنذور [ للمُشاهد ]<sup>(٣)</sup> - أي : كالسمن والزيت - [ التي بُنيَتْ ]<sup>(٤)</sup> على قبر وليٍّ أو نحوه - أي : يسرج به عليه - : فإن قصد النادر بذلك التنوير على من يسكن البقعة - أي : من الأحياء - أو يَرِدُ إليها .. فهو نوعٌ قربةٍ ، وحكمه ما ذُكر - أي : من الصحّة - وإن قصد به الإيقاد على القبر ولو مع قصد التنوير .. فلا ، وإن قصد به - وهو الغالب من العامّة - تعظيم البقعة أو القبر ، أو التقرُّب إلى من دُفِن فيها أو نُسبت إليه .. فهذا نذرٌ باطلٌ غير منعقدٍ ؛ فإنهم يعتقدون أن لهذه الأماكن خصوصيات لأنفسها ، أو يرون أن النذر لها ممّا يندفع به البلاء ) ، قال : ( وحكم الوقف كالنذر فيما ذكرناه ) انتهى<sup>(٥)</sup> .

(١) [ أي ] : كل من النذر والوقف . « إقناع » [ ٢٦٠ / ٢ ] . هامش .

(٢) قوت المحتاج ( ٥٣٥ / ١٠ ) .

(٣) في الأصل : ( المشاهد ) ، والتصويب من « قوت المحتاج » .

(٤) في الأصل : ( الذي يبيت ) ، والتصويب من « قوت المحتاج » .

(٥) قوت المحتاج ( ٥٣٥ / ١٠ - ٥٣٦ ) .

وَيَصِحُّ النَّذْرُ بِالْقَوْلِ ؛ وَهُوَ أَنْ يَقُولَ : (لِلَّهِ عَلَيَّ كَذَا) ، أَوْ (عَلَيَّ كَذَا) ،  
وَقِيلَ : يَصِحُّ بِالنِّيَّةِ وَحْدَهَا .....

### [الركن الثالث : في صيغة النذر]

ثم شرع في الركن الثالث فقال : (ويصح النذر بالقول) وما في معناه ؛  
كإشارة الأخرس المفهمة ، ( وهو أن يقول ) مثلاً : ( لله عليّ كذا ، أو عليّ  
كذا ) كعتقٍ وصومٍ وصلاةٍ وإن لم يصفه إلى الله تعالى ؛ لأن العبادة لا تكون  
إلا له ، فلا يصح بالنية ؛ كسائر العقود .

( وقيل : يصح بالنية وحدها ) لخبر : « إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ » <sup>(١)</sup> .

### [أنواع النذر]

#### والنذر ضربان :

أحدهما : نذر تبرُّرٍ ، سُمِّيَ بذلك ؛ لأنه طلب به البرِّ والتقرب إلى الله  
تعالى ، وهو نوعان ؛ أحدهما : نذر المجازاة ؛ بأن يلتزم قربةً إن حدثت له  
نعمةٌ ، أو ذهبت عنه نقمةٌ ، والنوع الثاني : لا في مقابلة شيءٍ ؛ ك ( لله عليّ  
صومٌ ) أو نحو ذلك .



والضرب الثاني : نذر غضبٍ ولجاجٍ بفتح اللام ؛ وهو : التماذي في  
الخصومة ، سُمِّيَ به ؛ لوقوعه حال الغضب واللجاج ، ويقال له : يمين اللجاج

(١) أخرجه البخاري (١) ، ومسلم (١٩٠٧) عن سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه ،  
وقد تقدم مراراً ، وانظر (٣١١/١) .

وَمَنْ عَلَّقَ النَّذْرَ عَلَى أَمْرٍ يَطْلُبُهُ ؛ كَشِفَاءِ الْمَرِيضِ ، وَقُدُومِ الْغَائِبِ ..  
لَزِمَهُ الْوَفَاءُ بِهِ عِنْدَ وُجُودِ الشَّرْطِ .....

والغضب ، ونذر الغَلَقِ ويمين الغَلَقِ - بفتح الغين المعجمة واللام - وهو : أن يمنع نفسه أو غيرها من شيء ، أو يحث عليه ، أو [يُحَقِّقُ] <sup>(١)</sup> خبراً غَضَباً بالتزام شيء مما يأتي <sup>(٢)</sup> .

### [ نذر التبرُّر ]

وقد أخذ المصنف في بيان ذلك مبتدئاً بالنوع الأول من الضرب الأول فقال : ( ومن عَلَّقَ النذر [ على ] <sup>(٣)</sup> أمرٍ يطلبه ) / من الله تعالى ( كشفاء المريض ، وقدم الغائب ) كأن يقول : ( إن شفى الله مريضى أو قدم غائبي .. فله عليّ أو فعليّ كذا ) .. ( لزمه الوفاء به ) أي : بما التزمه ( عند وجود الشرط ) حالاً إن لم يعلِّقه بشيء ، وعند وجود الصفة إن علّقه ؛ للآيات المذكور بعضها أول الباب <sup>(٤)</sup> ، وخرج بـ ( الحدوث ) : استمرار النعمة ، قال الزركشي : ( وهو قياس سجود الشكر ) <sup>(٥)</sup> .

ولو قال : ( إن شفى الله مريضى .. فعليّ نذرٌ ) .. لزمه التصدّق بما

(١) في الأصل : ( تحقيق ) ، والتصويب من « فتح الوهاب » ( ٢٠٤/٢ ) .

(٢) قوله : ( غضباً ) تنازع فيه الأفعال الثلاثة ، وهو راجع للجميع ؛ أي : شأنه ذلك ، فليس قيّداً ، وأما قيد به ؛ لأنه الغالب . انتهى من « حاشية الشرواني على تحفة المحتاج » ( ٦٩/١٠ ) باختصار .

(٣) في الأصل : ( في ) ، والتصويب من مخطوطات « التنبيه » .

(٤) انظر ما تقدم ( ٥٣١/٣ ) .

(٥) انظر « أسنى المطالب » ( ٥٧٥/١ ) .

وَمَنْ نَذَرَ شَيْئًا وَلَمْ يُعَلِّقْهُ عَلَى شَيْءٍ .. فَقَدْ قِيلَ : لَا يَصِحُّ ، .....

ينطلق عليه الاسم ؛ لأن الصدقة أغلب في عرف النذر ، قاله الماوردي <sup>(١)</sup> .  
ولو نذر شيئاً إن رده الله سالماً ، ثم شك فلم يذّر هل نذر صوماً أو صدقةً  
أو عتقاً أو صلاةً .. فهل يأتي بالجميع ، أو يجتهد ؟ احتمالان للبغوي <sup>(٢)</sup> ،  
أوجههما : الأول <sup>(٣)</sup> .

\* \* \*

ثم شرع في النوع الثاني من الضرب الأول فقال : ( ومن نذر شيئاً ولم  
يعلقه على شيء ) ك ( لله عليّ كذا ) أو ( عليّ كذا ) ، وكقول من شفى من  
مرضه : ( لله عليّ كذا ؛ لِمَا أنعم الله عليّ من شفائي من مرضي ) .. ( فقد  
قيل : لا يصح ) لأن أهل اللغة قالوا فيما حكاه ثعلب : النذر وعدٌ بشرط <sup>(٤)</sup> ،  
ولم يوجد هنا شرط ، فلم يوجد النذر الذي وردت <sup>(٥)</sup> النصوص بالوفاء به ،

(١) الحاوي الكبير ( ٥٤١/١٩ ) .

(٢) فتاوى البغوي ( ص ٤١١ - ٤١٢ ) .

(٣) اعتمد الشارح رحمه الله تعالى في « مغني المحتاج » ( ٤/٤٧٧ ) ، و« الإقناع »  
( ٢٥٨/٢ ) الثاني ، وعبارة « مغني المحتاج » : ( فرع : لو نذر شيئاً إن شفى الله مريضه  
فشفى ، ثم شك هل نذر صدقة أو عتقاً أو صلاة أو صوماً .. قال البغوي في « فتاويه » :  
« يحتمل أن يقال : عليه الإتيان بجميعها ؛ كمن نسي صلاةً من الخمس ، ويحتمل أن يقال :  
يجتهد بخلاف الصلاة ؛ لأننا تيقنا هناك وجوب الكل عليه فلا يسقط إلا باليقين ، وهنا تيقنا  
أن الجميع لم يجب عليه ، إنما وجب عليه شيء واحد واشتبه ، فيجتهد كالأواني والقبلة »  
انتهى ، وهذا أوجه ) .

(٤) انظر « الحاوي الكبير » ( ٨/٢٠ ) .

(٥) في الأصل : ( وردت به ) ، والتصويب من سياق العبارة .

وَالْمَذْهَبُ : أَنَّهُ يَصِحُّ . وَمَنْ نَذَرَ شَيْئاً عَلَى وَجْهِ اللَّجَاجِ وَالْغَضَبِ ؛ بِأَنْ  
قَالَ : ( إِنْ كَلَّمْتُ فَلَاناً .. فَعَلَيْ كَذَا ) .. فَهُوَ بِالْخِيَارِ عِنْدَ وُجُودِ الشَّرْطِ  
بَيْنَ الْوَفَاءِ بِمَا أَلْتَزَمَهُ وَبَيْنَ كَفَّارَةِ يَمِينٍ .....

( والمذهب : أنه يصح ) لعموم الأدلة السابقة ، وما ذكر من أنه لا يُسَمَّى  
نذراً .. ممنوعٌ لذلك ، ولو علّق النذر بمشيئة الله ، أو مشيئة زيد .. لم يصح  
وإن شاء زيد ؛ لعدم الجزم اللائق بالقرب .  
نعم ؛ إن قصد بمشيئة الله التبرُّك ، أو وقع حدوثُ مشيئة زيد نعمةً مقصودةً ؛  
مقدم زيد في قوله : ( إن قدم زيد .. فعلي كذا ) .. فالوجه : الصحة ؛ كما  
صرّح به الأذري في الأولى<sup>(١)</sup> ، وشيخنا شيخ الإسلام زكريا في الثانية<sup>(٢)</sup> .

### [ نذر اللّجاج ]

ثم شرع في الضرب الثاني فقال : ( ومن نذر شيئاً على وجه اللّجاج  
والغضب ؛ بأن قال ( مثلاً : ( إِنْ كَلَّمْتُ فَلَاناً ) أو إِنْ لَمْ أَكَلِّمْهُ ، أو إِنْ لَمْ يَكُنِ  
الأمر كما قلته ( فعلي كذا ) من عتق أو صوم أو نحو ذلك .. ( فهو بالخيار  
عند وجود الشرط بين الوفاء بما التزمه وبين كفارة يمين ) لأنه يشبه النذر من  
حيث إنه التزامٌ قُرْبِي ، واليمين من حيث المنع ؛ خلافاً لِمَا صحّحه الرافعي من  
[ تعين ] الكفارة<sup>(٣)</sup> .

(١) قوت المحتاج ( ٤٥٥/١٠ ) .

(٢) أسنى المطالب ( ٥٧٥/١ ) .

(٣) الشرح الكبير ( ٢٤٩/١٢ ) ، وفي الأصل : ( تعيين ) ، والتصويب من « أسنى المطالب »  
( ٥٧٦/١ ) .

وَقِيلَ : إِنْ نَذَرَ حَجًّا .. لَزِمَهُ الْوَفَاءُ ، وَلَيْسَ بِشَيْءٍ .....

( وقيل : إِنْ نَذَرَ حَجًّا ) أو عمرة .. ( لزمه الوفاء ) به ولا يتخير ؛ لعظم أمرهما ، ولأنه يلزم بالشروع فيه ، فكذا بالنذر ، ( وليس بشيء ) لأن العتق لا يلزم عنده بالنذر مع تشؤف الشارع للعتق<sup>(١)</sup> ، فكذا هذا .  
وإن التزم غير القربة .. فعليه إن حثت كفارة يمين ؛ لأنه إنما يشبه اليمين لا النذر .

\* \* \*

فإذا قال : ( إِنْ فعلته .. فله عليّ أَنْ أعتقك ) .. تخير بين عتقه وكفارة يمين ، أو : ( إِنْ فعلته .. فله عليّ أَنْ أُطْلِقَكَ ) .. فكقوله : ( إِنْ فعلت كذا .. فوالله ؛ لأُطْلِقَنَّكَ ) يلزمه كفارة يمين بموت أحدهما ، أو تحريمه على الآخر برضاع أو غيره قبل التطليق وبعد الفعل ، وكذا لو قال : ( إِنْ فعلت كذا .. فله عليّ أَنْ أكل الخبز ) .. يلزمه كفارة يمين / [ بموته ]<sup>(٢)</sup> قبل أكل الخبز وبعد الفعل ؛ لأن هذه المذكورات إنما تشبه اليمين لا النذر ؛ لأن المعلق غير قربة .  
ولو قال : ( إِنْ فعلت كذا .. فله عليّ نذر ) .. فالنذر قربة ، فيتخير بين قربة ما من القرب وكفارة يمين ، فلو كان ذلك في نذر التبرُّر ؛ كأن قال : ( إِنْ شفى الله مريضاً .. فعليّ نذر ) ، أو قال ابتداءً : ( لله عليّ نذر ) .. لزمه قربة من القرب ، والتعيين إليه ، ذكره البلقيني<sup>(٣)</sup> .

ولو قال : ( إِنْ فعلت كذا .. فله عليّ كفارة يمين ) .. لزمته الكفارة إن

(١) الأم ( ٦٧٦/٦ ) .

(٢) في الأصل : ( بما مرَّ ) ، والتصويب من « أسنى المطالب » ( ٥٧٦/١ ) .

(٣) الاعتناء والاهتمام بفوائد شيخه الإسلام ( ق ٢٥٦/١ ) مخطوط .

.....

حنث ؛ لأنها التي التزمها ، وكذا يلزمه كفارة يمينٍ إن حنث فيما لو قال :  
( نذرت لله ؛ لأفعلنَ كذا ) ونوى اليمين ، فإن لم ينو .. فوجهان ؛ جزم في  
« الأنوار » منهما [ بما ] <sup>(١)</sup> بحثه الرافي من أنه نذرٌ <sup>(٢)</sup> ؛ أي : نذرٌ تبرُّرٍ .

ولو قال : ( إن فعلتُ كذا .. فله علفي يمينٌ ) .. فلغوٌ ، بخلاف ما لو  
قال : ( كفارة نذرٍ ) فإنه يلزمه كفارة يمينٍ ؛ لخبر مسلم : « كفارة النذر كفارة  
يمينٍ » <sup>(٣)</sup> ، ولو قال ابتداءً : ( لله علفي أن أدخل الدار ) .. فيمينٌ لا نذرٌ ؛ لأنه  
لم يلتزم قربةً .

### فَالْيَمِينُ

[ فيما لو احتملت الصيغة نذر اللجاج ونذر التبرر ]

الصيغة إن احتملت نذر اللجاج ونذر التبرُّر .. رُجع فيها إلى قصد الناذر ؛  
فالمرغوب فيه تبرُّرٌ ، والمرغوب عنه لجاجٌ ، وضبطوا ذلك : بأن الفعل إمَّا طاعةٌ  
أو معصيةٌ أو مباحٌ ، والالتزام في كلِّ منها تارةً يتعلَّق بالإثبات ، وتارةً بالنفي ؛  
فالإثبات في الطاعة ؛ كقوله : ( إن صليتُ .. فعليَّ كذا ) يحتمل التبرُّر ؛  
بأن يريد : إن وفَّقني الله للصلاة .. فعليَّ كذا ، واللجاج ؛ بأن يقال له : صلِّ ،  
فيقول : ( لا أصلي ، وإن صليتُ .. فعليَّ كذا ) .

(١) في الأصل : ( ما ) ، والتصويب من « أسنى المطالب » ( ٥٧٦/١ ) .

(٢) الأنوار لأعمال الأبرار ( ٣٨٢/١ ) ، الشرح الكبير ( ٢٥١/١٢ ) .

(٣) صحيح مسلم ( ١٦٤٥ ) عن سيدنا عقبة بن عامر الجهني رضي الله عنه .



.....

والنفي في الطاعة ؛ كقوله وقد منع من الصلاة : ( إن لم أصل .. فعليّ كذا ) لا يُتصوّر إلا لَجَاجاً ؛ لأنه لا بَرٍّ في ترك الطاعة .

\* \* \*

والإثبات في المعصية ؛ كقوله وقد أمر بشرب الخمر : ( إن شربْتُ الخمر .. فعليّ كذا ) يُتصوّر لَجَاجاً فقط .

والنفي في المعصية ؛ كقوله : ( إن لم أشرب الخمر .. فعليّ كذا ) يحتمل التبرُّر ؛ بأن يريد : إن عصمني الله من الشرب .. فعليّ كذا ، واللَّجَاج ؛ بأن يمنع من الشرب فيقول : ( إن لم أشرب .. فعليّ كذا ) .

\* \* \*

ويُتصوّر التبرُّر واللَّجَاج في المباح نفيّاً وإثباتاً ؛ [فالتبرُّر<sup>(١)</sup> في النفي ؛ كقوله : ( إن لم آكل كذا .. فعليّ كذا ) يريد : إن أعانني الله على كسر شهوتي [فتركته .. فعليّ كذا .

وفي الإثبات ؛ كقوله : ( إن أكلت كذا .. فعليّ كذا ) يريد : إن يسّرهُ الله لي .. فعليّ كذا .

واللَّجَاج في النفي ؛ كقوله وقد مُنِع من أكل الخبز : ( إن لم آكله .. فعليّ كذا ) .

وفي الإثبات ؛ كقوله وقد أُمر بأكله : ( إن أكلته .. فعليّ كذا ) .

(١) في الأصل : ( والتبرر ) ، والتصويب من « أسنى المطالب » ( ١ / ٥٧٦ ) .

وَمَنْ نَذَرَ الْحَجَّ رَاكِبًا فَحَجَّ مَاشِيًا .. لَزِمَهُ دَمٌ ، وَمَنْ نَذَرَ الْحَجَّ مَاشِيًا ..  
لَزِمَهُ الْحَجُّ مَاشِيًا مِنْ دُوَيْرَةِ أَهْلِهِ ، .....

### [ حكم نذر الحج راكباً أو ماشياً ]

( ومن نذر الحج ) أو العمرة ( راكباً فحج ) أو اعتمر ( ماشياً .. لزمه دم )  
أي : شاة ، أو ما يقوم مقامها من سُبُع بدنة أو بقرة ؛ لترفُّه بتوفير مؤنة الركوب ،  
ولأن الركوب أفضل من المشي على المعتمد .

\* \* \*

( ومن نذر الحج ) أو العمرة ( ماشياً ) أو المشي حاجاً أو معتمراً .. ( لزمه  
الحج ) أو العمرة ، / ويأتي به ( ماشياً ) إن كان قادراً ؛ لأنه مقصودٌ في نفسه وإن  
كان الركوب أفضل منه ، بل قيل : إنه أفضل من الركوب ؛ كما رجَّحه الرافعي <sup>(١)</sup> ،  
وكذا يلزمه أن يحجَّ أو يعتمر ماشياً إذا نذر أن يحجَّ أو يعتمر حافياً ؛ كما قاله بعض  
المتأخرين ، وهو ظاهرٌ ؛ لتضمُّنه المشي ، ولا يلزمه الحفاء ؛ لأنه ليس بقربة .  
نعم ؛ إن نذر أن يدخل مكة حافياً .. لزمه الحفاء ؛ حيث استُحبَّ له <sup>(٢)</sup> .  
أما العاجز عن المشي ؛ بأن لم يمكنه ، أو أمكنه بمشقةٍ شديدة .. فإنه لا  
يلزمه ذلك ، ولو نذر المشي إلى المدينة أو بيت المقدس .. لم يلزمه .

\* \* \*

وحيث لزمه المشي ؛ فإن صرَّح به ( من دويرة أهله ) أو قال : أمشي

(١) الشرح الكبير (٣٨١/١٢) .

(٢) قوله : ( وكذا يلزمه أنه يحج .. حيث استحَب ) مكرر مع ما سيأتي مع زيادة (٣/٥٥١) ،  
فليتنبه لذلك .

وَقِيلَ : مِنْ أَلْمِيقَاتٍ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَتْرَكَ الْمَشْيَ إِلَى أَنْ يَزِمِيَ وَيَفْرُغَ مِنْ  
الْعُمْرَةِ .....

إلى بيت الله الحرام ، أو إلى الحرم ماشياً . . لزمه المشي من دويرة أهله ؛  
لتصريحه بها في الأولى ، ولأنه مدلول لفظه في الباقي ، وإن كان قال : ( أحجُّ  
أو أعتمر ماشياً ) وأطلق ؛ كما بحثه في « المجموع » . . فمن حيث يُحرم  
من الميقات أو قبله أو بعده <sup>(١)</sup> ؛ لأنه التزم المشي في النسك ، وابتدأه من  
الإحرام .

( وقيل ) : يمشي ( من الميقات ) لأن المطلق يُحمل على ما عُهد لزمه  
شرعاً ؛ وهو الإحرام من الميقات .

( ولا يجوز أن يترك المشي ) أي : يستمر ماشياً من أول ما وجب عليه  
الشروع فيه ( إلى أن ) يفرغ من التحلل الثاني ؛ لأنه في أعمال الحج ما بقيت  
علقة الإحرام ، ولا يجب عليه أن يستمرَّ حتى ( يرمي ) <sup>(٢)</sup> أو يبيت ؛ لأنهما  
خارجان من الحج خروج السَّلام الثاني من الصلاة ، ( و ) إلى أن ( يفرغ من  
العمرة ) إذ لا يتحلَّل منها إلا بفراغها ، وله التردُّدُ في [ خلال ] <sup>(٣)</sup> أعمال  
النسك في حوائجه - من تجارة وغيرها - راكباً .

(١) المجموع ( ٤٩٠/٨ ) .

(٢) قال الشارح رحمه الله تعالى في « مغني المحتاج » ( ٤٨٧/٤ ) : ( وما في « التنبيه » من  
توقُّفه على الرمي . . ضعيفٌ ، بل قال في « المجموع » : « إنه خطأ » .

(٣) في الأصل : ( حال ) ، والتصويب من « أسنى المطالب » ( ٥٨٥/١ ) ، و« مغني المحتاج »  
( ٤٨٧/٤ ) .

فَإِنْ حَجَّ رَاكِباً مِنْ غَيْرِ عَذْرِ .. فَقَدْ أَسَاءَ ، وَعَلَيْهِ دَمٌ ، وَإِنْ حَجَّ رَاكِباً لِعَذْرِ .. جَازَ ، وَعَلَيْهِ دَمٌ فِي أَصَحِّ الْقَوْلَيْنِ .....

وإن أفسد النسك أو فات . . وجب عليه المشي في القضاء ؛ تداركاً لما التزمه ، لا في النسك الفاسد ، ولا في عمرة التحلل من الحج في سنة فواته ؛ لأنه خرج بالفساد والفوات عن أن يجزئه عن نذره .

\* \* \*

( فَإِنْ حَجَّ رَاكِباً مِنْ غَيْرِ عَذْرِ ) أي : مع القدرة على المشي . . ( فقد أساء ) لتركه واجباً مع قدرته عليه ، وأجزأه ؛ لأنه أتى بالأركان ولم يترك إلا هيئته ، فصار كما لو ترك الإحرام من الميقات أو المبيت بمنى ، ( وعليه دمٌ ) أي : شاة تجزئ في الأضحية ، أو ما يقوم مقامها من سُبُع بدنة أو بقرة ؛ لأنه ترفه بترك المشي ، فأشبه ما إذا ترفه باللبس أو الطيب .

\* \* \*

( وَإِنْ حَجَّ رَاكِباً لِعَذْرِ ) كأن عجز عن المشي . . ( جاز ) له الركوب قطعاً ؛ لأنه صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً يُهَادِي بين [ ابْنَيْهِ ] فقال : « ما بال هذا ؟ » فقالوا : نذر أن يمشي ، فقال : « إِنْ اللَّهُ لَغَنِيٌّ عَنْ تَعْذِيبِ هَذَا نَفْسَهُ » وأمره بأن يركب ، رواه الشيخان<sup>(١)</sup> .

( وعليه دمٌ في أصح القولين ) لخبر أبي داود بإسنادٍ صحيح : أن أخت عقبة بن عامر نذرت أن تمشي إلى البيت ، فأمرها النبي صلى الله عليه وسلم

(١) صحيح البخاري ( ١٨٦٥ ) ، صحيح مسلم ( ١٦٤٢ ) عن سيدنا أنس بن مالك رضي الله عنه ، وفي الأصل : ( بنيه ) ، والتصويب من مصادر التخريج .

.....

أن تركب وتُهدي هدياً<sup>(١)</sup> ، قال الإمام : ( هذا محمولٌ على العجز في المرأة ؛ فإن المرأة لا تستقلُّ بالمشي / في غالب الأمر )<sup>(٢)</sup> ، ولأن ما وجب به الدم . . لا يسقط الدم فيه بالعدر ؛ كالتطيُّب واللباس ، ولأنه صار بالنذر نُسكاً واجباً فوجب بتركه الدم ؛ كالإحرام من الميقات .

والثاني : لا دم عليه ؛ كمن ترك القيام في الصلاة المنذور فيها القيام لعذر . . فإنه لا شيء عليه .

وأُجيب : بأن الصلاة لا مدخل للمال فيها بخلاف الحج .

\* \* \*

ولو نذر الحج حافياً . . لم ينعقد نذر الحفاء ؛ أي : ويلزمه الحج ماشياً ؛ كما قاله بعض المتأخرين ، وهو ظاهرٌ ؛ لتضمُّنه المشي ، ولا يلزمه الحفاء ، فله الانتعال ولا شيء عليه ، قال في « المجموع » : ( لأن الحفاء ليس بقربة )<sup>(٣)</sup> ، لكن قال فيه في ( الحج ) : ( إن الأولى دخول مكة حافياً )<sup>(٤)</sup> ، ومقتضاه : وجوب خلع النعلين في هذه المسافة وغيرها ممَّا يستحبُّ أن يكون فيه ماشياً ؛ أي : وحافياً ؛ كما لو نذر المشي أو الركوب ، نَبَّه عليه الإسنوي وغيره<sup>(٥)</sup> ، ومثل الحج في ذلك العمرة .

(١) سنن أبي داود ( ٣٢٩٠ ) عن سيدنا عبد الله بن عباس رضي الله عنهما .

(٢) نهاية المطلب ( ٤٢٧/١٨ ) .

(٣) المجموع ( ٤٩٦/٨ ) .

(٤) المجموع ( ٨/٨ ) .

(٥) المهمات ( ١٩٩/٩ ) .

وَمَنْ نَذَرَ الْمُضِيَّ إِلَى مَكَّةَ أَوْ إِلَى الْكَعْبَةِ . . لَزِمَهُ قَصْدُهَا بِحَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ . وَإِنْ  
نَذَرَ الْمَشْيَ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ تَعَالَى وَلَمْ يَقُلْ : ( الْحَرَامُ ) . . لَمْ يَلْزِمَهُ الْمَشْيُ  
عَلَى ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ . . . . .

[ حكم من نذر المضي أو المشي إلى مكة أو الكعبة أو مسجد النبي ﷺ ]  
( ومن نذر المضي إلى مكة أو إلى الكعبة ) أو الصفا أو المروة أو مزدلفة  
أو منى ، أو مسجد الخيف ، أو بيت الخيزران ، أو بيت أبي جهل ،  
أو المسجد الحرام ، أو بيت الله الحرام ، أو البيت الحرام . . ( لزمه قصدها )  
أي : مكة أو الكعبة ، أي : أو نحو ذلك ممَّا ذُكِرَ ( بحجٍّ أو عمرَةٍ ) لأن  
القربة إنما تتم بإتيانه بنسكٍ ، والنذر محمولٌ على واجب الشرع ، ولو قال  
في نذره : بلا حجٍّ ولا عمرَةٍ . . لزمه أيضاً ، ويلغو النفي ، ولكن صحَّح  
البلقيني عدم اللزوم <sup>(١)</sup> ؛ لأنه صرَّح بما ينافيه ، وقد يؤيِّد : بما لو نذر  
أضحية على ألا يتصدَّق بها . . فإنه لا ينعقد ، وفرق : بأن الحج والعمرة  
شديد التعلُّق <sup>(٢)</sup> .

\* \* \*

( وإن نذر المشي إلى بيت الله تعالى ولم يقل : الحرام ) ولا نواه ، أو نذر  
أن يأتي عرفات ولم ينوِ الحجَّ . . ( لم يلزمه المشي ) في ذلك ؛ لعدم صحة  
نذره ( على ظاهر المذهب ) لأن بيت الله يصدق ببيته الحرام وبسائر المساجد ،

(١) تصحيح المنهاج ( ٢٢٠/٣ ) مخطوط .

(٢) قال الشارح رحمه الله تعالى في « مغني المحتاج » ( ٤٨٥/٤ ) : ( ولو قال في نذره : بلا  
حجٍّ ولا عمرَةٍ . . لزمه أيضاً ، ويلغو النفي وإن صحَّح البلقيني عدم الصحة معللاً لها : بأنه  
صرَّح بما ينافيه ) .

وَقِيلَ : يَلْزَمُهُ . وَإِنْ نَذَرَ الْمَشْيَ إِلَى مَسْجِدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، أَوْ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى . . لَزِمَهُ ذَلِكَ فِي أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ دُونَ الْقَوْلِ الْآخَرِ ، وَإِنْ نَذَرَ الْمَشْيَ إِلَى مَا سِوَاهُمَا مِنَ الْمَسَاجِدِ . . لَمْ يَلْزَمُهُ الْمَشْيُ .

ولم يقتضه بلفظ ولا نية ، وعرفات من الحِلِّ ، فهي كبِلْدٍ آخر ، فإن نوى الحرم في الأولى والحج في الثانية . . لزمه ما نواه .

( وقيل : يلزمه ) المشي إذا نذر المشي إلى بيت الله ؛ لأن البيت عند الإطلاق ينصرف إليه دون غيره .

\* \* \*

ولو نذر أن يمَسَّ بثوبه الكعبة . . لزمه إتيانها بحجٍّ أو عمرَةٍ ؛ لأنه لا يتمكَّن من مسِّها بثوبه إلا بإتيانها ، ومن نذر المشي إلى الحرم . . لزمه المشي من بيته وإن لم يصرِّح بالمشي منه ، والإحرام من الميقات .

\* \* \*

( وإن نذر المشي إلى مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أو إلى المسجد الأقصى . . لزمه ذلك في أحد القولين ) لأنهما مسجداً تُشَدُّ الرِّحَالُ إليهما ، فلزم المشي إليهما بالنذر ؛ كالمسجد الحرام ، ( دون القول الآخر ) وهو الأظهر ؛ أي : لم يلزمه المشي ، ويلغو النذر ؛ لأنَّه مسجدٌ لا يجب قصده بالنسك ، فلم يجب الإتيان إليه بالنذر ؛ كسائر المساجد ؛ كما قال : ( وإن نذر المشي إلى ما سواهما ) أي : مسجد المدينة والأقصى ( من المساجد . . لم يلزمه [ المشي ] ) <sup>(١)</sup> اتفاقاً ، ويفارق لزوم الاعتكاف / فيهما

(١) في الأصل : ( شيء ) ، والتصويب من مخطوطات « التنبيه » .

.....

بالنذر: [بأنَّ] <sup>(١)</sup> الاعتكاف عبادةً في نفسه ، وهو مخصوصٌ بالمسجد ، فإذا كان للمسجد فضلٌ وللعبادة فيه مزيد ثوابٍ .. فكأنه التزم فضيلةً في العبادة الملتزمة .

وإنَّما تستقرُّ الحجَّةُ المنذورةُ باجتماع شرائطِ حجَّةِ الإسلام ، فإذا وُجِدَتِ الشروط [وكان] <sup>(٢)</sup> نذر حجاً أو عمرةً .. لزمه فعله بنفسه إن كان صحيحاً ، فإن كان معضوباً .. استناب ؛ كما في حجَّةِ الإسلام وعمرته ، ويستحبُّ تعجيله في أوَّل زمن الإمكان ؛ مبادرةً إلى براءة الذمَّة ، فلو خشي العضب لو آخر .. وجب البدار ؛ كما في حجَّةِ الإسلام .

\* \* \*

ولو نذر المعضوب أن يحجَّ بنفسه .. لم ينعقد ؛ كما في « فتاوى البغوي » ، قال : ( بخلاف ما لو نذر الصحيح الحج بماله .. فإنه ينعقد ؛ لأن المعضوب آيسٌ من الحج بنفسه ، والصحيح لم يئس من الحج بماله ) ، قال : ( فإن برأ المعضوب .. لزمه الحج ؛ لأنه بان أنه غير مأیوس ) <sup>(٣)</sup> .

فإن كان المعضوب بمكة ، أو دون مرحلتين منها .. لم يستنب ؛ قياساً على حجَّةِ الإسلام ، قاله الزركشي <sup>(٤)</sup> .

(١) في الأصل : ( لأن ) ، والتصويب من « أسنى المطالب » ( ٥٨٧/١ ) ، و« مغني المحتاج » ( ٤٨٥/٤ ) .

(٢) في الأصل : ( أو كان ) ، والتصويب من سياق العبارة .

(٣) فتاوى البغوي ( ص ١٢٩ ) .

(٤) قوله : ( الزركشي ) كذا في الأصل ، ونقل المسألة النووي رحمه الله تعالى في « المجموع » ←



.....

فإن تمكَّن فأخَّر فمات .. حُجَّ أو اعتُمِر من ماله ، وإن مات قبل التمكَّن ..  
فلا شيء عليه ؛ كحجة الإسلام وعمرته .

\* \* \*

فإن عيَّن في نذره النسك سنةً .. تعيَّنت إن أمكنه فعله فيها ، ولا يجزئه  
النسك قبلها ، فإن انقضت السنة ولم يتمكَّن من النسك فيها لمرضٍ أو غيره ..  
فلا قضاء ؛ لأن المنذور نسكٌ في تلك السنة ولم يقدر عليه ، فإن لم يمكنه  
لضيق الوقت .. لم ينعقد نذره ، وإن قدر عليه ولم يفعله فيها .. وجب قضاؤه ،  
قال الماوردي : ( في العام الثاني ) <sup>(١)</sup> .

\* \* \*

وأما من مرض وقد أحرم ، فتحلَّ بالمرض ؛ بأن شرط التحلل به .. فيلزمه  
القضاء ؛ كما لو نذر صوم سنةً معيَّنة فأفطر فيها بعذر المرض .. فإنه يقضي ،  
ولأنه كان يمكنه استثناءه في نذره ، قال البلقيني : ( ولا يتقيَّد الحكم بوقوع  
المرض بعد الإحرام ) انتهى <sup>(٢)</sup> .

ولا ينزل المرض منزلة الصِدِّ [ عن البيت ] <sup>(٣)</sup> ؛ كما سيأتي ؛ لأنه لا

→ ( ٨٢/٧ ) ، والشارح رحمه الله تعالى في « مغني المحتاج » ( ٤٨٧/٤ ) وغيرهما عن المتولي ،  
وانظر « تمة الإبانة عن أحكام فروع الديانة » ( ق ٢/٤ - ٣ ) مخطوط .  
(١) الحاوي الكبير ( ٤١/٢٠ ) .

(٢) الاعتناء والاهتمام بفوائد شيعي الإسلام ( ق ٢٦٠/١ ) مخطوط .

(٣) في الأصل : ( على المبيت ) ، والتصويب من « أسنى المطالب » ( ٥٨٦/١ ) .

.....

يتحلَّل به ، بخلاف الصِّدِّ ، وكذا يلزمه القضاء لو فاتته النسك لخطأ في الوقت أو الطريق ، أو نسيان لأحدهما أو [ للحج ] <sup>(١)</sup> ؛ لاختصاص ذلك به كالمرض . ولو منعه بعد الإحرام عدوُّ أو سلطانٌ وحده ، أو ربُّ دَينٍ لا يقدر على وفائه . . لم يجب القضاء في الأظهر ، أو صدَّه عدوُّ أو سلطانٌ صدّاً عاماً بعدما أحرم ، قال الإمام : ( أو امتنع عليه الإحرام للصِّدِّ ) <sup>(٢)</sup> . . لم يجب القضاء على المنصوص <sup>(٣)</sup> .

\* \* \*

ولو نذر عشر حجَّاتٍ مثلاً ، ومات بعد سنةٍ وقد تمكَّن من حجِّه فيها . . قُضِيَتْ من ماله وحدها .

نعم ؛ المعضوب قد يتمكَّن من الاستنابة في العشر في سنةٍ ، فتُقَضَى العشر من ماله بعد موته ، فإن لم يفِ ماله بها . . لم يستقر إلا ما قدر عليه .

\* \* \*

ولو نذر صلاةً أو صوماً في وقتٍ [ معيَّن ] لم يُنَّه عن فعل ذلك فيه ، ومنع منهما . . وجب قضاؤهما ؛ لأن الواجب بالنذر كالواجب بالشرع ، وقد يجبان مع العجز فلزما بالنذر ، بخلاف الحج ؛ فإنه لا يجب إلَّا عند الاستطاعة ، فكذا حكم المنذور منه ، أما إذا تمكَّن من ذلك . . فيلزمه القضاء ، قال الزركشي :

(١) في الأصل : ( الحج ) ، والتصويب من « أسنى المطالب » ( ٥٨٦/١ ) .

(٢) نهاية المطلب ( ٤٤٨/١٨ ) .

(٣) انظر « مختصر المزني » ( ص ٢٩٧ ) .

.....

( وفي تصوير المنع من الصوم إشكالاً ؛ فإنه وإن منع من عدم الأكل والشرب .. لا يمكن منعه من النية ، وغايته : أن يُوجَرَ ذلك كرهاً ، أو يكره على تناوله ، وذلك لا يفطر على الصحيح ) .

قال : ( وقولهم : « إن الواجب بالنذر كالواجب بالشرع » .. يشكل عليه : أنه لو نذر صلاةً في يوم بعينه فأغمي عليه .. لزمه القضاء وإن لم يلزمه قضاء صلوات ذلك اليوم ) <sup>(١)</sup> .

وأجيب : بأن هذا مستثنى [ كبقية ] <sup>(٢)</sup> المستثنيات ، وسرّه : أن الصلاة المنذورة لزمّت بالنذر وإن توقّف الإتيان بها على دخول الوقت ، بخلاف المكتوبة ؛ لا تلزم إلا بدخول الوقت .

وأما الأوّل .. فصوّره في « المجموع » بالأسير يأكل خوفاً من القتل <sup>(٣)</sup> ، قال أيضاً <sup>(٤)</sup> : ( وما ذكره في الصلاة خلاف القياس ، بل القياس : أنه يصلي كيف أمكن في الوقت المعيّن ، ويجب القضاء ؛ لأن ذلك عذرٌ نادرٌ ؛ كما في الواجب بالشرع ) <sup>(٥)</sup> .

(١) انظر « أسنى المطالب » ( ٥٨٦/١ ) .

(٢) في الأصل : ( كيفية ) ، والتصويب من « أسنى المطالب » ( ٥٨٦/١ ) ، و« مغني المحتاج » ( ٤٨٨/٤ ) .

(٣) المجموع ( ٣٥٣/٦ - ٣٥٤ ) .

(٤) أي : الزركشي .

(٥) انظر « فتح الوهاب » ( ٢٠٦/٢ ) ، ولم يجب الشارح رحمه الله تعالى هنا عن تصور المنع من الصلاة ، وأجاب عنه في « مغني المحتاج » ( ٤٨٨/٤ ) قال : ( أجيب عن الأوّل - أي : -

.....

فإن نذر الصلاة في الأوقات المكروهة ، [ أو ] الصوم <sup>(١)</sup> في يوم الشك . .  
لم ينعقد نذره وإن صحَّ فعل المنذور فيهما .

\* \* \*

ولو نذر حجاً وعمرة مفردين ، فقرن أو تمتّع . . فكمن نذر المشي فيهما  
فركب ، وإن نذر القرآن أو التمتع وأفرد . . فهو أفضل من كلٍّ منهما ، فيأتي به  
ويلزمه دم القرآن أو التمتع ؛ لأنه التزمه بالنذر فلا يسقط ، وكلامهم يشعر بأنه لا  
دم عليه للعدول [ وهو ظاهر ] ؛ اكتفاءً بالدم الملتزم ، مع كون الأفضل المأتي  
به من جنس المنذور ، وبهذا فارق لزوم العدول من المشي إلى الركوب فيما  
مر <sup>(٢)</sup> .

ولو نذر القرآن فتمتّع . . فهو أفضل ؛ كما صرح به في « الروضة » <sup>(٣)</sup> ، ولو  
نذر التمتع فقرن . . أجزأه ولزمه دمان .

\* \* \*

→ المنع من الصوم - : بأن ذلك يتصور بالأسير ؛ كما قاله في « المجموع » يأكل خوفاً من القتل ،  
وعن الثاني : بأن يأتي بالصلاة على التلبس بها على غير طهارة أو نحوها ) ، قال الشمس  
الرملي رحمه الله تعالى في « نهاية المحتاج » ( ٢٣١/٨ ) في تصوير المنع من الصلاة : ( كأن  
يكرهه على التلبس بمنافي الصلاة جميع وقتها . . . ) ، ثم قال : ( وبقولنا : « وكأن يكرهه » يعلم  
الجواب عن قول الزركشي : أنه يصلي كيف أمكن في الوقت المعين . . . ) إلى آخره بتصرف .

(١) في الأصل : ( والصوم ) والتصويب من « مغني المحتاج » ( ٤٨٩/٤ ) .

(٢) انظر ما تقدم ( ٥٤٨/٣ ) وما بعدها .

(٣) روضة الطالبين ( ٧٧٣/٢ ) .

وَمَنْ نَذَرَ النَّحْرَ بِمَكَّةَ .. لَزِمَهُ النَّحْرُ بِهَا وَتَفَرَّقَةُ اللَّحْمِ عَلَى أَهْلِ الْحَرَمِ .

وينعقد نذر الحج ممّن لم يحج حج الفرض ، فيلزمه للنذر حجّ آخر ، ويأتي بالمنذور بعد حجّ الفرض ، لهذا إن نوى بنذره غير الفرض ، فإن نوى الفرض .. لم ينعقد ؛ كما لو نذر الصلاة المكتوبة ، فإن أطلق .. فكذلك ؛ إذ لا ينعقد نسكٌ محتملٌ ؛ كما قاله الماوردي والرويانى <sup>(١)</sup> .

\* \* \*

( ومن نذر النحر ) لنحو بدنة أو شاة ( بمكة ) أو بالحرم ولم يتعرّض للتفرقة .. ( لزمه النحر بها ) أو بالحرم ؛ لأن النحر في الحرم قربةً ، قال القاضي حسين : ( ولا يختصُّ بيوم النحر ، بل له أن ينحر في جميع الأوقات ؛ كدماء الجبرانات ) <sup>(٢)</sup> ، ( و ) لزمه ( تفرقة اللحم على أهل الحرم ) من المساكين والفقراء دون الأغنياء ؛ كسائر ما يُنحر فيه .

\* \* \*

ولو نذر الذبح في غير الحرم ، أو بسكينٍ ولو مغصوباً ، والتفرقة في الحرم .. تعيّن مكان التفرقة فقط ؛ لأنها قربةٌ دون الذبح ولو بالسكين المعينة ؛ لأنه لا قربة فيه خارج الحرم ، ولا في الذبح بسكينٍ معيّن ولو في الحرم ، فيذبح حيث شاء ، وبأيّ سكينٍ شاء .

وإن نذر الذبح في الحرم والتفرقة في غيره .. / تعيّن المكانان ؛ لأن المعلق بكلٍّ منهما قربةٌ .

\* \* \*

(١) الحاوي الكبير ( ١٦/٢٠ ) ، بحر المذهب ( ٧٧/١١ ) .

(٢) انظر « كفاية النبيه » ( ٣٢٣/٨ ) .

وَإِنْ نَذَرَ النَّحْرَ وَالتَّفْرِقَةَ فِي بَلَدٍ آخَرَ . . لَزِمَهُ ، وَإِنْ نَذَرَ النَّحْرَ وَحْدَهُ . . فَقَدْ قِيلَ : يَلْزِمُهُ النَّحْرُ وَالتَّفْرِقَةُ ، وَقِيلَ : لَا يَلْزِمُهُ . . . . .

( وإن نذر النحر والتفرقة في بلدٍ آخر ) غير الحرم . . ( لزمه ) النحر والتفرقة بها ، ويُصْرَفُ إلى الفقراء والمساكين دون الأغنياء ؛ كما مرَّ ؛ لأنه [ قيدهما ] <sup>(١)</sup> جميعاً به ، فأشبهه تقييدهما بالحرم ، ولأن الذبح وسيلة إلى التفرقة المقصودة ، فلمَّا جعل مكانه مكانها . . اقتضى [ تعيينه ] <sup>(٢)</sup> تبعاً ، أو نذر الأضحية في بلدٍ . . تعيين ذبحها مع التفرقة فيه ؛ لتضمُّنها التفرقة فيه .

\* \* \*

( وإن نذر النحر وحده ) في بلدٍ دون التفرقة . . ( فقد قيل : يلزمه النحر ) بها ( والتفرقة ) على أهلها ؛ كما لو نذرهما معاً .  
( وقيل ) وهو الأظهر : ( لا يلزمه ) شيءٌ ويلغو نذره ؛ لأن النحر وحده في غير الحرم لا قرينة فيه ، وهو لم يلتزم التفرقة فلم يلزمه .  
وإن نذر الذبح بأفضل بلدٍ . . فمكة متعيِّنة للذبح ؛ لأنها أفضل البلاد .

\* \* \*

ومن نذر لمعيَّن ؛ ك ( لله عليّ أن أعطي فلاناً كذا إن شفى الله مريضاً ) فأعطاه ذلك فلم يقبله . . برئ ؛ لأنه أتى بما عليه ، ولا قدرة له على قبول غيره ، قال الزركشي : ( ومقتضاه : أنه لا يُجْبَرُ فلانٌ على قبوله ، ويفارق الزكاة : بأن مستحقَّها إنما أُجبروا على قبولها خوف تعطيل أحد أركان الإسلام ، بخلاف

(١) في الأصل : ( قيدها ) ، والتصويب من « أسنى المطالب » ( ١ / ٥٨٨ ) .

(٢) في الأصل : ( تعيينه ) ، والتصويب من « أسنى المطالب » ( ١ / ٥٨٨ ) .

وَمَنْ نَذَرَ أَنْ يُهْدِيَ شَيْئًا مُعَيَّنًا إِلَى الْحَرَمِ .. نَقَلَهُ إِلَيْهِ إِنْ كَانَ مِمَّا يُنْقَلُ .

(النذر) انتهى<sup>(١)</sup> ، وبأن مستحقِّي الزكاة ملكوها ، بخلاف مستحقِّي النذر .  
وللمنذور له مطالبته بالمنذور بعد الشفاء إن لم يعطه الناذر ذلك ؛  
كالمحصورين من المستحقِّين لهم المطالبة بالزكاة التي وجبت ، وكما لو نذر  
إعتاق عبدٍ معين إن شفي فشفي .. له المطالبة بالإعتاق .

[حكم نذر شيءٍ معيَّن إلى الحرم]

( ومن نذر أن يهدي شيئاً معيَّناً ) من نَعَمْ أو غيرها مضافاً ( إلى الحرم )  
كأن قال : ( لله عليّ أن أهدي هذا الثوب أو الشاة إلى مكة أو الحرم ) ..  
( نقله ) وجوباً ( إليه ) أي : الحرم ( إن كان ممَّا يُنْقَلُ ) أي : بأن سهل  
نقله ؛ كالأثمان والحيوان ؛ عملاً بما التزمه ، فعليه مؤنة النقل ، وكذا علفه  
إلى أن يصل إن كان حيواناً ، بخلاف ما لو قال : ( جعلته هدياً ) .. فمؤنة  
النقل من ذلك الشيء<sup>(٢)</sup> ، فإن لم يكن له مالٌ في الأولى .. بيع بعض  
المنذور لنقل الباقي ، ولزمه التصدُّق به بعد ذبح ما يُذَبِّح منه في أيام النحر  
على من بها من الفقراء والمساكين المستوطنين وغيرهم<sup>(٣)</sup> ، ولا يجوز

(١) انظر «أسنى المطالب» (١/٥٨٨) .

(٢) عبارة الشارح رحمه الله تعالى في «مغني المحتاج» (٤/٤٨٩) : ( وفي «الإبانة» : أنه  
إن قال : أهدي هذا .. فالمؤنة عليه ، وإن قال : جعلته هدياً .. فلا ، ويبيع منه شيءٌ لأجل مؤنة  
النقل ، ونسبه في «البحر» للفقَّال واستحسنه ، قال الرافعي : لكن مقتضى جعله هدياً : أن  
يوصله كله للحرم ، فليلتزم مؤنته ؛ كما لو قال : أهدي . انتهى ، وهذا هو الظاهر ) ، واعتمده  
شيخه الشهاب الرملي في «حاشيته على أسنى المطالب» (١/٥٨٩) .

(٣) في هامش الأصل : ( بلغ مقابلة المسجد النبوي بالروضة الشريفة ) .

وَأَنْ لَّمْ يُمْكِنْ نَقْلُهُ .. بَاعَهُ وَنَقَلَ ثَمَنَهُ . وَإِنْ نَذَرَ الْهَدْيَ وَأَطْلَقَ .. لَزِمَهُ  
الْجَذْعُ مِنَ الضَّأْنِ ، ..... .

الأكل منه ولا من حملة ، ويمتنع إهداؤه إلى أغنياء الحرم .

نعم ؛ لو نذر نحره لهم خاصة ، واقترن به نوعٌ من القرية ؛ كأن قصد بذلك أن يتأسّى به الأغنياء في التوسع .. لزمه ، قاله في « البحر »<sup>(١)</sup> .

\* \* \*

والذي يُذبح منه : ما يجزئ في الأضحية ، فإن لم يجز فيها ؛ كظبي وصغيرٍ ومعيبٍ .. تصدّق به حيّاً ، فلو ذبحه .. تصدّق بلحمه ، وغرم ما نقص بذبحه .

\* \* \*

( وإن لم يمكن نقله ) كالأرض ، أو تعسّر كحجر الرحى .. ( باعه ونقل ثمنه ) إلى الحرم ، وتصدّق به على فقرائه ومساكينه ، ويُسْتَرْطَ في لزوم حملة أيضاً : إمكان التعميم به حيث وجب التعميم ، [ فإن لم يمكن التعميم ] به ؛ كلؤلؤٍ : فإن كانت / قيمته في الحرم ومحلّ النذر سواء .. تخيّر بين حملة وبيعه بالحرم وبين حمل ثمنه ، أو في أحدهما أكثر .. تعيّن .

ولو نذر التصدّق بشيءٍ على أهل بلدٍ معينٍ .. لزمه صرفه لمساكينه من المسلمين ، سواء الحرم وغيره ، فلا يجوز نقله ؛ كما في الزكاة .

\* \* \*

( وإن نذر الهدى وأطلق ) كأن قال : ( لله عليّ أن أهدي الهدى ) ولم يسمّ شيئاً .. ( لزمه ) ما يجزئ في الأضحية ؛ وهو ( الجذع من الضأن ،

(١) بحر المذهب ( ١١ / ٨٤ ) .



أَوْ الثَّانِي مِنَ الْمَعْزِ أَوْ الْإِبِلِ أَوْ الْبَقَرِ . وَإِنْ نَذَرَ أَنْ يُهْدِيَ . . لَزِمَهُ مَا ذَكَرْنَاهُ  
فِي أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ .....

أو الثاني من المعز أو الإبل أو البقر ( أو سُبُع بدنة أو بقرة ؛ حملاً على  
معهود الشرع ، فحمل المطلق عليه ، فلا يجزئ ما به [ عيبٌ ] <sup>(١)</sup> من  
العيوب المانعة من الإجزاء في الأضحية .

نعم ؛ إن [ تعيَّب ] <sup>(٢)</sup> الهدى المنذور أو المعيَّن عن نذره تحت السكين عند  
ذبحه . . أجزأه ، بخلاف الأضحية ؛ كما مرَّ في بابها <sup>(٣)</sup> ؛ لأن الهدى : ما يُهدى  
إلى الحرم ، وبالوصول إليه حصل الإهداء ، والتضحية لا تحصل إلا بالذبح ،  
وهذا ما جزم به ابن المقري في هذا الباب <sup>(٤)</sup> ، والذي جزم به في ( باب  
الأضحية ) : عدم الإجزاء <sup>(٥)</sup> ، وهو المعتمد ؛ لأنه من ضمانه ما لم يُذبح .

\* \* \*

( وإن نذر أن يهدي ) كأن قال : ( لله عليّ أن أهدي هدياً ) ولم ينو شيئاً . .  
لزمه ما ذكرناه ( أي : ممّا يجزئ في الأضحية ) في أحد القولين ( وهو  
الجديد الأظهر <sup>(٦)</sup> ؛ لأنه عند الإطلاق [ ينصرف ] <sup>(٧)</sup> إليه عرفاً .

(١) في الأصل : ( معيب ) ، والتصويب من سياق العبارة .

(٢) في الأصل : ( معيب ) ، والتصويب من « أسنى المطالب » ( ٥٨٨/١ ) ، و« مغني المحتاج »  
( ٤٨٩/٤ ) .

(٣) انظر ما تقدم ( ٤٢٠/٣ ) .

(٤) روض الطالب ( ٢٤٧/١ ) .

(٥) روض الطالب ( ٢٢٤/١ ) . (٦) الأم ( ٥٦٥/٣ ) .

(٧) في الأصل : ( يتصرف ) ، والتصويب من « كفاية النبيه » ( ٣٣٣/٨ ) .

وَمَا يَقَعُ عَلَيْهِ الْأَسْمُ فِي الْقَوْلِ الْآخِرِ . وَإِنْ نَذَرَ بَدَنَةً فِي الذِّمَّةِ . . لَزِمَهُ مَا نَذَرَ ؛ فَإِنْ أَعْوَزَهُ الْإِبِلُ . . أَخْرَجَ بَقْرَةً ، فَإِنْ أَعْوَزَهُ الْبَقَرُ . . أَخْرَجَ سَبْعًا مِنَ الْغَنَمِ ، وَقِيلَ : هُوَ مُخَيَّرٌ بَيْنَ الثَّلَاثَةِ . . . . .

( و ) لزمه ( ما يقع عليه الاسم ) من النعم أو من غيره ؛ كتمرة وبيضة ( في القول الآخر ) لأن الهدى مشتق من الهدية ، وهي تقع على الحيوان وعلى غيره ، كثر أو قل .

\* \* \*

( وإن نذر بدنة في الذمة ) وقيدتها بالإبل ، أو نواها ، أو لم ينو بقوله : ( بدنة ) البدنة من الإبل ؛ بأن أطلق . . ( لزمه ما نذر ) أي : واحدة من الإبل ، فلا يجزئ غيرها مع قدرته عليها ؛ عملاً بتقييده في الأولى ، وبنيتها في الثانية ، ولغلبة الإطلاق عليها في الثالثة ؛ لأنها وإن كانت تُطلق على البقر والغنم أيضاً ؛ كما صححه في « المجموع » <sup>(١)</sup> . . فهي في الإبل أكثر استعمالاً .

( فإن أعوزه الإبل ) بأن عجز عن تحصيل بدنة ، وكان قد أطلق في نذره البدنة . . ( أخرج ) وجوباً ( بقرة ) لِمَا مرَّ أنها تنطلق عليها ، ( فإن أعوزه البقر ) بأن عجز عن تحصيل بقرة . . ( أخرج سبعا من الغنم ) لأن ذلك يقوم مقام البدنة شرعاً ، فحمل [ النذر ] <sup>(٢)</sup> عليه عند العجز .

( وقيل : هو مخير بين الثلاثة ) لأن الشرع أقام البقرة والسبع من الغنم مقام البدنة ، فجاز أن يخير فيها .

\* \* \*

(١) المجموع ( ٤٦١/٨ ) .

(٢) في الأصل : ( المنذور ) ، والتصويب من « كفاية النبيه » ( ٣٣٦/٨ ) .

وَيُسْتَحَبُّ لِمَنْ أَهْدَى شَيْئًا مِنَ الْبُذْنِ أَنْ يُشْعِرَهَا بِحَدِيدَةٍ فِي صَفْحَةِ  
سَنَامِهَا الْأَيْمَنِ ، وَأَنْ يَقْلِدَهَا بِخُرْبِ الْقَرَبِ .....

أما إذا عدمت البدنة وقد قيّد نذره بها لفظاً أو نيةً .. فإنه يجب عليه أن يشتري بقيمتها بقرةً ، ويفارق ذلك عدم اعتبار قيمتها حالة الإطلاق : بأن اللفظ عند الإطلاق ينصرف إلى معهود الشرع ، ومعهود الشرع لا تقويم فيه ، فإن فضل من قيمتها شيءٌ .. اشترى به بقرةً أخرى إن أمكن ، فإن لم يمكن .. اشترى به شاةً أو شقصاً من بدنةٍ أو بقرةً ، فإن لم يجد واحداً منهما .. تصدّق بالفاضل دراهم على المساكين ؛ لأنه المقدور ، فإن عدمت البقرة .. اشترى سبع شياهٍ بقيمة البدنة ، ولو وجد بقيمتها ثلاث شياهٍ .. أتمّها من ماله سبعاً ؛ لأنها التي تقوم مقام البدنة .

\* \* \*

ولو نذر شاةً فذبح بدلها بدنةً .. جاز ؛ لأنها أفضل منها ، ومحله - كما قاله صاحب « البيان » - : إذا نذرها في ذمّته <sup>(١)</sup> ، وإلا .. فالذي يقتضيه المذهب : عدم الجواز ، وفي كون كلها فرضاً وجهان ؛ أصحهما : نعم ، على اضطراب فيه .

\* \* \*

( ويستحبُّ لمن أهْدَى شيئاً من البدن أن يشعرها ) أي : يجرحها ( بحديدة ) أي : بشيء له حدٌّ حتى يسيل الدم ، والأوّل أن يكون ( في صفحة سنامها الأيمن ) ، ولو عبّر باليمنى .. كان أوّل ، ( وأن يقلدّها بخُرْبِ القرب ) بضم الخاء المعجمة وفتح الراء ؛ وهي : عُراها ، واحداً منها : خُزبة بضم الخاء ؛

(١) البيان ( ٤٧٩/٤ ) .

وَنَحْوَهَا مِنَ الْخَيْوِطِ الْمَفْتُولَةِ وَالْجُلُودِ ، وَيُقْلِدُ الْبَقَرَ وَالْغَنَمَ وَلَا يُشْعِرُهَا ،  
فَإِنْ عَطِبَ مِنْهَا شَيْءٌ قَبْلَ الْمَحِلِّ .. نَحَرَهُ ، وَغَمَسَ نَعْلَهُ فِي دَمِهِ ، وَضَرَبَ  
بِهِ صَفْحَتَهُ ، وَخَلَّى بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَسَاكِينِ .....

كُرْكِبَةٍ وَرُكَبٍ ( ونحوها من الخيوط المفتولة والجلود ) للاتباع ، رواه الشيخان  
وغيرهما <sup>(١)</sup> ، والحكمة فيه : الإعلام بأنه هديٌّ فلا يُتَعَرَّضُ له .  
( وَيُقْلِدُ الْبَقَرَ وَالْغَنَمَ وَلَا يُشْعِرُهَا ) أي : الغنم ؛ للاتباع <sup>(٢)</sup> ، أمَّا البقر ..  
فيشعرها كالإبل ؛ كما صَوَّبَهُ النووي في « تصحيحه » <sup>(٣)</sup> .

( فَإِنْ عَطِبَ مِنْهَا شَيْءٌ قَبْلَ الْمَحِلِّ ) بكسر الحاء ؛ أي : قبل وقت الذبح  
[ كما ] قال النووي <sup>(٤)</sup> ، ويجوز أن يقرأ بالفتح ؛ أي : الحرم .. ( نَحَرَهُ ) وجوباً  
في المنذور ، وندباً في غيره ، ( وَغَمَسَ نَعْلَهُ ) أي : المقلد به ( في دمه ،  
وضرب به صفحته ، وَخَلَّى بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَسَاكِينِ ) للاتباع ، رواه مسلم <sup>(٥)</sup> .

(١) صحيح البخاري ( ١٦٩٩ ) عن سيدتنا أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها ، صحيح مسلم  
( ١٢٤٣ ) واللفظ له ، وأخرجه ابن حبان ( ٤٠٠٢ ) عن سيدنا عبد الله بن عباس رضي الله  
عنهما قال : ( صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الظَّهْرَ بِذِي الْحُلَيْفَةِ ، ثُمَّ دَعَا بِنَاقَتِهِ  
فَأَشْعَرَهَا فِي صَفْحَةِ سَنَامِهَا الْأَيْمَنِ ، وَسَلَتِ الدَّمَ ، وَقَلَّدَهَا نَعْلَيْنِ ، ثُمَّ رَكِبَ رَاحِلَتَهُ ، فَلَمَّا  
اسْتَوَتْ بِهِ عَلَى الْبِيدَاءِ .. أَهَلَ بِالْحَجِّ ) .

(٢) أخرج البخاري ( ١٧٠٢ ) واللفظ له ، ومسلم ( ٣٦٧/١٣٢١ ) عن سيدتنا أم المؤمنين  
عائشة رضي الله عنها قالت : ( كُنْتُ أَفْتَلُ الْقَلَائِدَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَيُقْلِدُ الْغَنَمَ ،  
وَيَقِيمُ فِي أَهْلِهِ حَلَالًا ) .

(٣) تصحيح التنبيه ( ٢٧٧/١ ) .

(٤) تحرير ألفاظ التنبيه ( ص ١٧٣ ) .

(٥) صحيح مسلم ( ١٣٢٦ ) عن سيدنا ذُوَيْبِ أَبِي قَبِيصَةَ الْخَزَاعِي رضي الله عنه : أَنْ ←

وَمَنْ نَذَرَ صَوْمَ سَنَةٍ بِعَيْنِهَا .. لَمْ يَقْضِ أَيَّامَ الْعِيدِ وَالتَّشْرِيقِ وَرَمَضَانَ ،  
وَإِنْ كَانَتْ أَمْرًا فَحَاضَتْ .. قَضَتْ أَيَّامَ الْحَيْضِ فِي أَصَحِّ الْقَوْلَيْنِ .....

ولا بدّ من الإذن في التطوع ، بخلاف المنذور ، ولا يجوز [ له ولا ] لرفقته  
الأكل من المنذور ، والمراد بالرفقة : جميع القافلة ؛ كما صحّحه النووي <sup>(١)</sup> ،  
فإن لم ينحره حتى مات مع تمكُّنه .. ضمنه بالأكثر من قيمته حينئذٍ ومن  
مثله ، فإن لم يتمكّن من الذبح حتى مات .. لم يضمه .

### [ حكم من نذر صوم سنة معينة ]

( ومن نذر صوم سنة بعينها ) كسنة كذا ، أو سنة من الغد ، أو من أول  
شهر كذا .. ( لم يقض ) في نذرها ( أيام العيد ) أي : الفطر والأضحى  
( والتشريق ورمضان ) لأن هذه الأيام لم تدخل في نذره ؛ لأنه لو نذر  
صومها .. لم يصح نذره ، ( وإن كانت امرأة فحاضت ) أو نفست ..  
( قضت أيام الحيض ) والنفاس الواقعين في غير رمضان وأيام العيد  
والتشريق ( في أصح القولين ) لأنها قابلة للصوم ، وصحّح هذا الراجح في  
« المحرر » <sup>(٢)</sup> .

والثاني - وهو الأصح ؛ كما صحّحه النووي في « المنهاج » وغيره ،

→ رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يبعث معه بالبُذُن ثم يقول : « إن عطب منها شيء ،  
فخشيت عليه موتاً .. فانحرها ، ثم اغمس نعلها في دمه ، ثم اضرب به صفحتها ، ولا تطعمها  
أنت ولا أحدٌ من أهل رفقك » .

(١) المجموع ( ٣٣٧/٨ ) .

(٢) المحرر ( ١٦١١/٣ ) .

.....

قال : ( وبه قطع الجمهور ) - : أنه لا يجب قضاؤها<sup>(١)</sup> ؛ لأنها غير قابلة للصوم منها ، فلا تدخل في نذرها .

وإن أفطر يوماً من السنة بلا عذرٍ . . وجب قضاؤه ، ولا يجب استئناف سنة ؛ لأن التتابع إنما كان للوقت ؛ كما في رمضان ، لا لأنه مقصودٌ .

ولو أفطر بعذر السفر . . قضى ، أو لمرضٍ . . فقضية كلام « أصل الروضة » : أنه لا يقضى<sup>(٢)</sup> ، ومنعه البلقيني وغيره وقالوا : ( الأصح : وجوب القضاء ؛ كما [ ذكره ]<sup>(٣)</sup> في صوم الأثانين )<sup>(٤)</sup> ، وهذا هو الظاهر ، فإن شرط التتابع . . وجب استئنافها ؛ وفاءً بالشرط ؛ لأن التتابع صار به مقصوداً<sup>(٥)</sup> .

\* \* \*

(١) منهاج الطالبين ( ص ٥٥٦ ) .

(٢) روضة الطالبين ( ٧٦٢/٢ ) ، وانظر « الشرح الكبير » ( ٣٧٠/١٢ ) .

(٣) في الأصل : ( ذكره ) ، والتصويب من « أسنى المطالب » ( ٥٨٢/١ ) ، و« مغني المحتاج » ( ٤٨١/٤ ) .

(٤) تصحيح المنهاج ( ق ٢١٦/٣ ) مخطوط .

(٥) قال شيخ الإسلام ابن حجر رحمه الله في « شرح المنهاج » بعد قول المتن ( ص ) : ( ولو نذر صوم أيام . . نُذِب تعجيلها ، فإن قيد بتفريق أو موالاة . . وجب ) : ( ش ) : ( ما قيد به منهما عملاً بما التزمه ؛ أما الموالاة . . فواضح ، وأما التفريق . . فلأن الشارع اعتبره في صوم المتمتع ، فإن نذر عشرة متفرقة ، فصامها ولاءً . . حسب له منها خمسة ) انتهى بحروفه [ تحفة المحتاج ( ٨١/١٠ - ٨٢ ) ] .

وفي « فتح الجواد » : ( فيلزمه التفريق وإن كان مفضولاً لما مرَّ في المشي ، ولأن الشرع اعتبره ←

.....

وإن نذر صوم سنة غير معيّنة ، وشرط فيها التتابع . . وجب ، ولو قال بدل ( السنة ) : ( ثلاث مئة وستين يوماً ) . . لزمه ذلك ؛ وفاءً بما التزمه ، ولا يقطع التتابع ما لا يدخل في نذر معيّنة ؛ من صوم / رمضان ، وفطر أيام العيد والتشريق والحيض والنفاس ؛ لاستثنائها شرعاً ، ويقضيه غير زمن حيض ونفاس متصلاً بآخر السنة ؛ ليفي بنذره ، أما زمن الحيض والنفاس . . فلا يلزمها قضاؤه ، والأشبه عند ابن الرفعة : لزومه ؛ كما في رمضان ، بل أولى ، وفرضه في الحيض <sup>(١)</sup> ، قال الزركشي : ( ومثله : النفاس ) <sup>(٢)</sup> .

أو نذر صوم أيام الأثنين . . لم يقضها إن وقعت فيما لا يدخل في نذر صوم سنة معيّنة ، أو وقعت في شهرين لزمه صومهما تبعاً ؛ ككفارة مثلاً ، وسبق موجبهما نذر الأثنين . . فلا يلزم قضاؤها ؛ لتقدم وجوبهما على النذر ، بخلاف ما إذا لم يسبق موجبهما .



ومن لزمه صوم الدهر وفاته صوم شيء من رمضان بعذر أو غيره . . قضاؤه ، لتقدمه على النذر ؛ كما عُلِمَ ممّا مرّ ، ثم إن كان فواته بلا عذر . . فدى عن

→ في صوم التمتع فمَنع موالاته ، وعكسه في صوم الكفارة ، وبه فارق أجزاء المتتابع عن المتفرق في نظيره من الاعتكاف ( انتهت عبارة « الفتح » بلفظها [ فتح الجواد ( ٣٨٧/٢ ) ] ، ومن خط شيخنا السيد أحمد بن الهادي نقلت ، سمح الله عنا به . هامش .

(١) كفاية النبيه ( ٣٤٦/٨ ) .

(٢) انظر « فتح الوهاب » ( ٢٠٥/٢ ) .

.....

صوم النذر ، لكل يومٍ مدٍّ ؛ لأنه فَوْتُهُ بتعديِهِ ، ولا يمكنه قضاء ما يفطره من الدهر ؛ لاستغراق أيام العمر بالأداء ، بل إن كان فطره بعذرٍ ؛ كسفرٍ ومرضٍ .. فلا فدية عليه ؛ كما في رمضان ، بل أولى ، وإن كان بلا عذرٍ .. وجبت عليه لتقصيره .

وهل يجوز أن يصوم عنه وليُّه وهو حيٌّ وتسقط عنه الكفارة أم لا ؟ قال الإمام : ( الظاهر : جوازه ؛ لتعذر القضاء منه )<sup>(١)</sup> .

والأوجه : كلام غيره أنه لا يصح ؛ كما قالوا في صوم رمضان : لا يصوم عنه [وهو]<sup>(٢)</sup> حيٌّ عند اليأس .

\* \* \*

ولو كان الذي لزمه صوم الدهر امرأةً ، ومنعها زوجها بحقٍ .. سقط الصوم عنها ، ولا فدية عليها ما دامت في عصمته ، وإن أذن لها فيه فلم تصم تعدياً .. فدت وأثمت لتعديها .

أما إذا منعها بغير حقٍ ؛ كأن نذرت ذلك قبل أن يتزوَّجها ، أو كان غائباً عنها ولا تتضرَّر بالصوم .. فلا يسقط صومها ، وتجب الفدية إن لم تصم .

\* \* \*

ولو نذر صوم يومٍ بعينه من جمعةٍ .. تعيَّن ، فلا يصوم عنه قبله ، والصوم عنه بعده قضاء ؛ كما لو تعيَّن بالشرع ابتداءً ، فإن نسيه .. صام يوم الجمعة ،

(١) نهاية المطلب ( ٤٥٥ / ١٨ ) .

(٢) في الأصل : ( وهي ) ، والتصويب من هامش الأصل .



.....

فإن كان هو .. وقع أداءً ، وإلا .. فقضاء ، وهذا بناءً على أن أوّل الأسبوع السبت ، أما على القول بأن أوله [الأحد] <sup>(١)</sup> - وعُزِيّ للأكثر ، وجرى عليه النووي في « تحريره » وغيره <sup>(٢)</sup> - .. فيصوم يوم السبت ، قال شيخنا شيخ الإسلام زكريا : ( والمعتمد : الأوّل ) <sup>(٣)</sup> .

\* \* \*

فإن قيل : يوم الجمعة يكره إفراده بالصوم ، والمكروه لا يصح نذره ، فكيف صح نذر هذا ؟

[ ربّما ] <sup>(٤)</sup> يقال : إن هذا مكروهٌ يمكن التخلص منه ؛ بأن يصوم يوماً قبله أو بعده ، بخلاف ما لا يمكن التخلص منه ؛ كأن نذر أن يصلي في الحَمَام أو المزبلة أو الكنيسة <sup>(٥)</sup> .

\* \* \*

(١) في الأصل : ( الحد ) ، والتصويب من « فتح الوهاب » ( ٢٠٥/٢ ) .

(٢) تحرير ألفاظ التنبيه ( ص ١٢٩ ) ، أخذاً من قوله : ( إن الاثنين ثاني أيام الأسبوع ) ، فهو صريح في أن أوله الأحد ؛ كما قاله شيخ الإسلام زكريا الأنصاري في « أسنى المطالب » ( ٥٨١/١ ) .

(٣) فتح الوهاب ( ٢٠٥/٢ ) .

(٤) في الأصل : ( وبما ) ، والتصويب من سياق العبارة .

(٥) قال الشارح رحمه الله تعالى في « مغني المحتاج » ( ٤٨٣/٤ ) : ( تنبيه : يُؤخَذ ممّا ذكره المصنف : أن نذر صوم يوم الجمعة منفرداً ينعقد ، وبه قال بعض المتأخرين ، وهو إنّما يأتي على قول صحّة نذر المكروه ؛ كما مرّ عن « المجموع » ، وأما على المشهور في المذهب من أن نذر المكروه لا يصح كما مرّ .. فلا يأتي ، إلا أن يؤول بأنه كان نذر صوم يومين متوالين ←

وَأِنْ نَذَرَ أَنْ يَصُومَ الْيَوْمَ الَّذِي يَقْدَمُ فِيهِ فَلَانٌ .. لَمْ يَصِحَّ نَذْرُهُ فِي .....

ومن نذر إتمام نفلٍ من صومٍ أو غيره .. لزمه ، لأنه عبادةٌ ، فصَحَّ التزامه بالنذر ، أو نذر صوم بعض يوم .. لم ينعقد نذره ؛ لأنه غير معهودٍ شرعاً ، وكذلك لو نذر سجدةً أو ركوعاً أو بعض ركعةٍ ؛ لأن ذلك ليس قربةً ، ولو نذر بعض نسكٍ .. فينبغي أن يُبْنَى على ما لو أحرم ببعض نسكٍ ، وقد قال في زوائد « الروضة » هناك عن الروياني : ( إنه ينعقد بنسكٍ كالطلاق ) ، قال [ النووي ] <sup>(١)</sup> : ( وفيه نظرٌ ) <sup>(٢)</sup> .

\* \* \*

ولو نذر بعض طوافٍ .. فينبغي بناؤه على أنه هل يصح التطوع بشوطٍ منه ، وقد نصَّ الشافعي في « الأم » على أنه يُثَاب عليه <sup>(٣)</sup> ؛ كما لو صلى ركعةً/ ولم يضيف إليها أخرى .

ولو نذر الحج في عامه وهو متعذرٌ لضيق الوقت ؛ كأن كان على مئة فرسخٍ ولم يبقَ إلا يومٌ واحدٌ .. لم ينعقد نذره .

[ لو نذر صوم اليوم الذي يقدم فيه فلان ]

( وإن نذر أن يصوم اليوم الذي يقدم فيه فلانٌ .. لم يصح نذره في

→ وصام أحدهما ونسي الآخر ؛ فإنه حينئذٍ لا كراهة ، ويصدق عليه أنه نذر صوم يومٍ من أسبوعٍ ونسيه ، وهذا تأويل ربما يتعين ، ولا يتوقف فيه إلا قليل الفهم أو معانداً ) .

(١) في الأصل : ( الزركشي ) ، والتصويب من « النجم الوهاج » ( ١١١/١٠ ) .

(٢) روضة الطالبين ( ٥٣٨/٢ ) ، بحر المذهب ( ٩٠/٥ ) .

(٣) الأم ( ٦٥٦/٢ ) .

أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ ، وَيَصِحُّ فِي الْآخَرِ ؛ فَإِنْ قَدِمَ فِي أَثْنَاءِ النَّهَارِ .. نَوَى صَوْمَهُ  
وَيُجْزِئُهُ ، وَإِنْ كَانَ مُفْطِراً .. لَزِمَهُ الْقَضَاءُ .....

أحد القولين ( إذ لا يمكنه الوفاء به ؛ لانتفاء تبييت النية المشترط ؛ لانتفاء العلم بقدومه قبل يومه .

( ويصح في ) القول ( الآخر ) وهو الأظهر ؛ لإمكان الوفاء به ؛ بأن يعلم قدومه غداً ، فبييت النية .

وعلى هذا : ( فإن قدم في أثناء النهار ) وأخبر قبل ذلك في الليل .. ( نوى صومه ) من الليل عن نذره ، ( ويجزئه ) في الأصح في « الروضة » <sup>(١)</sup> ؛ لوجود شرطه ، وهو تبييت النية ؛ كما لو بلغ الصبي في أثناء النهار ، أو أفاق المغمى عليه .

والثاني : لا يصح ، وصحَّحه في « الشرح الصغير » <sup>(٢)</sup> .

( وإن ) قدم نهاراً و ( كان ) الناذر ( مفطراً ) بشيء من المفطرات ، أو صائماً صوماً واجباً غير رمضان ، أو كان ممسكاً عن المفطر ، أو صائماً تطوعاً .. ( لزمه القضاء ) عن نذره يوماً ؛ لفوات صومه .

نعم ؛ لو كان مفطراً بجنون طراً عليه .. فلا قضاء ، قاله الماوردي وغيره <sup>(٣)</sup> .



(١) روضة الطالبين (٢/٧٦٦) .

(٢) الشرح الصغير (ق ٩٧/٨) مخطوط .

(٣) الحاوي الكبير (٢٠/٤٥) .

وَإِنْ وَافَقَ ذَلِكَ رَمَضَانَ . . لَمْ يَقْضِ ، وَإِنْ وَافَقَ يَوْمَ الْعِيدِ . . قَضَاهُ فِي أَصَحِّ الْقَوْلَيْنِ . . . . .

( وإن وافق ذلك ) اليوم ( رمضان . . لم يقضِ ) لعدم قبول غيره ؛ لأنه لو نذر صومه . . لم ينعقد نذره ، ( وإن وافق ) قدومه ( يوم العيد ) <sup>(١)</sup> أو الليل ، أو يوماً من أيام التشريق أو الحيض أو النفاس ؛ أخذاً ممّا مرّ في نذر صوم سنة معينة . . لم يلزمه القضاء ؛ لعدم قبول ما ذكر للصوم ، فقول المصنف : ( قضاؤه ) أي : إذا وافق يوم العيد ( في أصح القولين ) . . اختياراً له ، حتى قال بعضهم : إنه لا يُعرَف من حكاه غير المصنف .

\* \* \*

وإن أراد باليوم الوقت أو لم يُرِدْهُ - كما أفاده كلام الشافعي <sup>(٢)</sup> - فقدم فلانٌ ليلاً . . استُحِبَّ للناذر أن يصوم الغد ، أو يوماً آخر ، قال في « المجموع » : ( لو قال : إن قدم فلانٌ . . فله عليّ أن أصوم أمس يوم قدومه . . قال الشيخ أبو حامد : لا يصحُّ نذره قولاً واحداً ، وهو المذهب ، وقال صاحب « الشامل » : ينبغي أن يكون فيه القولان فيمن نذر صوم يوم قدومه <sup>(٣)</sup> ، قال شيخنا الشهاب الرملي : ( وهذا هو الظاهر ) <sup>(٤)</sup> ، بل نُسِبَ لـ « شرح المذهب » أنه قال : يصح نذره على المذهب ، لكن قال بعضهم : ما نقل عن « المجموع » من أنه قال : يصح نذره على المذهب . . سهوٌ .

(١) في الأصل : ( يوم العيد قضاؤه ) ، والتصويب من مخطوطات « التنبيه » .

(٢) الأم ( ٢٦٣/٣ ) .

(٣) المجموع ( ٤٨٦/٨ ) .

(٤) حاشية الشهاب الرملي على أسنى المطالب ( ٥٨٣/١ ) .

.....

أقول : ولعلّ نسخه مختلفة ؛ فلا سهو <sup>(١)</sup> .

\* \* \*

ولو قال : ( إن قدم زيد .. فله عليّ اعتكاف يوم قدومه ) فقدم ضحوة ..  
لزمه اعتكاف بقية النهار فقط وإن اقتضى ما ذكر لزوم يوم .

\* \* \*

ويتبيّن وقوع العتق والطلاق المعلق كلّ منهما بقدومه من أول اليوم ، فإن  
سبق فيه بيع العبد في الأولى ، أو موت أحد الزوجين في الثانية قبل قدوم زيد ..  
فلا بيع ؛ لتبيّن حرية العبد ، ولا إرث / ولا خلع حيث خالع يوم القدوم قبله إن  
كان الطلاق المعلق بائناً فيهما ، فإن قدم ليلاً ، أو بعد اليوم .. صحّ الجميع .  
ولو بيّت النية عن خبر بلغه بقدومه غداً .. أجزأه ؛ لأنه بنى النية على أصل  
مظنون ، فأشبهه من نوى صوم رمضان بشهادة العدل ، قال الأذرعى : ( كلام  
الأئمة ناطق بأن هذا النذر المعلق بالقدوم .. نذر شكرٍ على نعمة القدوم ، فلو  
كان قدوم فلانٍ لغرضٍ فاسدٍ للناذر ؛ كامرأة أجنبية يهواها ، أو أمرد يتعشقه ،  
أو نحوهما .. فالظاهر : أنه لا ينعقد كنذر المعصية ) <sup>(٢)</sup> .

(١) كلام الشارح رحمه الله تعالى هنا يميل لاعتماد الصحة ، وقد صرّح بها في « مغني  
المحتاج » ( ٤٨٥/٤ ) حيث قال : ( وبالجمله : فالمعتمد : الصحة ؛ لأنه قد يعلم ذلك  
ياخبار ثقة مثلاً كما مرّ ) ، قال الشرواني رحمه الله تعالى في « حاشيته على تحفة المحتاج »  
( ٨٦/١٠ ) : ( أقول : هذا خلافٌ صنيع صريح الشارح - أي : ابن حجر - ك « النهاية »  
وشرحي « الروض » و « المنهج » من عدم صحّة النذر ) .

(٢) انظر « أسنى المطالب » ( ٥٨٣/١ ) .

وَمَنْ نَذَرَ صَلَاةً .. لَزِمَهُ رَكْعَتَانِ فِي أَصَحِّ الْقَوْلَيْنِ .....

ورُدَّ عليه : بأن ذلك سهو منشؤه اشتباه الملتزم بالمعلق به ، والذي يُشترط كونه قربةً : الملتزم ، لا المعلق به ، والملتزم هنا الصوم ، وهو قربةٌ ، فيصح نذره سواء أكان المعلق به قربةً أم لا .

\* \* \*

ولو قال : ( إن قدم زيدٌ .. فله عليَّ صوم اليوم التالي ليوم قدومه ، وإن قدم عمرو .. فله عليَّ صوم أوَّل خميسٍ بعد قدومه ) فقدما في الأربعاء .. وجب صوم يوم الخميس عن أوَّل النذرَيْن ، ويقضي الآخر ؛ لتعذر الإتيان به في وقته ، ويصح عكسه ؛ لأنه لو نذر صوم يوم بعينه ، فخالف وصام فيه غيره .. صحَّ وإن أثم بذلك .

[ ما يلزم من نذر صلاة ]

( ومن نذر صلاةً .. لزمه ركعتان في أصح القولين ) لأنهما أقلُّ واجبٍ منها .

والقول الثاني : يلزمه ركعةٌ ؛ لأنها أقلُّ جائزٍ منها .

فعلى الأوَّل : يجب القيام فيهما مع القدرة عليه إن أطلق ؛ إلحاقاً للنذر بواجب الشرع ، وعلى الثاني : لا يجب فيما يأتي به ، فإن قال : أصلي قاعداً .. فله القعود قطعاً ؛ كما لو صرَّح بركعةٍ .. فتجزئه قطعاً ، لكن القيام أفضل منه .

\* \* \*

ولو نذر أن يصلي ركعتين ، فصلَّى أربعاً بتسليمَةٍ بتشهدٍ أو تشهدَيْنِ ..

.....

قال في « المجموع » : ( ففي الإجزاء طريقان ؛ أصحُّهما - وبه قطع البغوي - : جوازه <sup>(١)</sup> ، وجزم في « الأنوار » منهما بعدم الجواز <sup>(٢)</sup> ؛ بناءً على أنه يُسلَك بالنذر مسلك واجب الشرع .

\* \* \*

ولو نذر أن يصلي أربع ركعاتٍ .. جاز أن [ يصليها ] <sup>(٣)</sup> بتسليمتين ؛ لزيادة فضلها وإن خالف ذلك البناء المذكور لذلك ، ولأنه يُسمَّى مصلياً أربع ركعاتٍ كيف صلاها ، فإن صلاها بتسليمةٍ .. فيأتي بتشهدَيْن ، فإن ترك الأوَّل منها .. سجد للسهو ، لهذا إذا نذر أربعاً بتسليمةٍ واحدةٍ أو أطلق ، فإن نذرهما بتسليمتين .. لزمته ؛ لأنهما أفضل ؛ كما صرَّح بذلك صاحب « الاستقصاء » في ( صلاة التطوع ) <sup>(٤)</sup> ، ولو نذر صلاتين .. لم يجزه أربع ركعاتٍ بتسليمةٍ ؛ كما جزم به في « الروضة » و« أصلها » <sup>(٥)</sup> .

ولا يجزئه فعل الصلاة على الراحلة إذا لم ينذره عليها ؛ بأن نذره على الأرض أو أطلق ، فإن نذره عليها .. أجزأه فعله عليها ، لكن فعلها على الأرض أولى .

\* \* \*

ولو نذر صوماً/ مطلقاً أو مقيداً بنحو دهرٍ ؛ كحينٍ .. وجب عليه صوم

(١) المجموع ( ٤٥٢/٨ ) .

(٢) الأنوار لأعمال الأبرار ( ٣٨٨/١ ) .

(٣) في الأصل : ( يصليهما ) ، والتصويب من « أسنى المطالب » ( ٥٨٠/١ ) .

(٤) انظر « أسنى المطالب » ( ٥٨٠/١ ) .

(٥) روضة الطالبين ( ٧٨٤/٢ ) ، الشرح الكبير ( ٤٠٤/١٢ ) .

.....

يوم ؛ لأنه أقل ما يُفرد بالصوم ، أو صومَ أيام .. فثلاثة ؛ لأنها أقل الجمع ، أو شهور .. فثلاثة لذلك .

ولو نذر صوم يومٍ عن قضائه الذي عليه ، أو إعطاء مسكينٍ زكاته .. لم يتعين ذلك ؛ لأن القضاء إن وجب فوراً .. لم يصح نذره ، وإلا .. فكذاك ؛ لعدم اختلاف الغرض ، إلا أن يُندب تعجيله .. فيصح ، والمسكين لا يختلف به الغرض غالباً ، فإن اختلف به ؛ كقريبٍ وجارٍ .. فينبغي صحّة النذر .

\* \* \*

أو صدقةً .. فيتصدق بأيّ شيء كان ممّا يتموّل ؛ كدانقٍ ودونه ، وكذا لو نذر التصدّق بمالٍ عظيم ؛ لأن الصدقة الواجبة لا تنحصر في قدر ؛ لأن الخلطاء قد يشتركون في نصاب ، فيجب على أحدهم شيءٌ قليلٌ .

ولو قيّد نذره بلفظ ( شيء ) .. كفاه التصدّق [ بما ] لا <sup>(١)</sup> يتموّل ، ولو قال ابتداءً : مالي صدقة ، أو في سبيل الله .. فلغو ؛ لأنه لم يأت بصيغة التزام ، فإن علّق قوله المذكور بدخولٍ مثلاً ؛ كقوله : ( إن دخلت الدار فمالي صدقة ) .. فنذرٌ لجاج ، فإما أن يتصدق بكل ماله ، وإما أن يكفر كفارة يمين ، إلا أن يكون المعلق به مرغوباً فيه ؛ كقوله : ( إن رزقني الله دخول الدار ) ، أو : ( إن دخلت الدار - وأراد ذلك - فمالي صدقة ) .. فيجب التصدّق عيناً ؛ لأنه نذر تبرّر ، ولو قال بدل ( صدقة ) : ( في سبيل الله ) .. فعلى الغزاة يتصدق بكل ماله .

قال القفال في « فتاويه » : ( لو قال : لله عليّ أن أعطي الفقراء عشرة

(١) في الأصل : ( أيما ) ، والتصويب من سياق العبارة .



.....

دراهم ، ولم يرد به الصدقة .. لم يلزمه شيء ؛ كما لو قال : لله عليّ أن أحبّ الفقراء <sup>(١)</sup> ، قال الأذري : ( وفيه نظر ؛ إذ لا يفهم من ذلك إلا الصدقة ) انتهى <sup>(٢)</sup> ، وهذا هو الظاهر .



ولو قال : ( إن شفى الله مريضى .. فعليّ ألف ) ، ولم يُعيّن شيئاً باللفظ ولا بالنية .. لم يلزمه شيء ؛ لأنه لم يعيّن مساكين ولا دراهم ولا [ تصدّقاً ] <sup>(٣)</sup> ولا غيرها ، ولو نوى التصدّق بألفٍ ولم ينو شيئاً .. فكذلك كما جزم به ابن المقري تبعاً لـ « الروضة » <sup>(٤)</sup> ، ونقله الرافعي عن « فتاوى القفال » <sup>(٥)</sup> ، لكن قال الأذري : ( يُحتمل أن ينقذ نذره ، ويُعيّن ألفاً ممّا يريد ؛ كما لو قال : لله عليّ نذر ) <sup>(٦)</sup> ، قال شيخنا شيخ الإسلام زكريا : ( وما قاله ظاهرٌ ، وأيّ فرقٍ بينه وبين نذر التصدّق بشيءٍ ؟ ! ) انتهى <sup>(٧)</sup> .

ولو قال : ( إن شفى الله مريضى .. فله عليّ أن أتصدّق بألف درهم ) مثلاً ، فشُفي والمريض فقيرٌ ؛ فإن كان لا تلزمه نفقته .. جاز إعطاؤه ما لزمه ،

(١) فتاوى القفال ( ص ١٧٥ ) ، وقوله : ( أن أحب الفقراء ) في مطبوع « الفتاوى » والمخطوط ( ق / ٢٠١ ) : ( أن أحب الفقراء ) .

(٢) قوت المحتاج ( ١٠ / ٥١٥ ) .

(٣) في الأصل : ( تصدق ) ، والتصويب من « مغني المحتاج » ( ٤ / ٤٩٣ ) .

(٤) روض الطالب ( ١ / ٢٤٨ ) ، روضة الطالبين ( ٢ / ٧٨٤ ) .

(٥) الشرح الكبير ( ١٢ / ٤٠٤ ) ، فتاوى القفال ( ص ١٧٥ ) .

(٦) قوت المحتاج ( ١٠ / ٥١٥ ) .

(٧) أسنى المطالب ( ١ / ٥٩٠ ) .

وَمَنْ نَذَرَ عِتْقَ رَقَبَةٍ .. أَجْزَأُهُ مَا وَقَعَ عَلَيْهِ الْأَسْمُ ، وَقِيلَ : لَا يُجْزِئُهُ إِلَّا مَا يُجْزِئُ فِي الْكَفَّارَةِ .

والا .. فلا كالزكاة ، ولو نذر التصدق على ولده أو غيره الغني .. جاز ؛ لأن الصدقة على الغني جائزة وقربة .

\* \* \*

ولو نذر أن يضحي بشاة مثلاً على ألا يتصدق بها .. لم ينعقد نذره ؛ لتصريحه بما ينافيه .

\* \* \*

( ومن نذر عتق رقبة .. أجزأه ما وقع عليه الاسم ) فيجزئه معيب وكافر وإن خالف الأصل السابق <sup>(١)</sup> ؛ لصدق الاسم عليه مع [ تشوف ] <sup>(٢)</sup> الشارع إلى العتق .  
( وقيل : لا يجزئه إلا ما يجزئ في الكفارة ) / بأن تكون مؤمنة سليمة من العيب ؛ بناءً على الأصل السابق ، ولو نذر عتق كافرة أو [ معيبة ] <sup>(٣)</sup> .. أجزأه رقبة كاملة ؛ لإتيانه بالأفضل ، فإن عيّن رقبة ناقصة ؛ ك ( لله عليّ عتق هذا العبد الكافر أو المعيب ) .. تعيّن ، فلا يجزئه غيرها وإن كان خيراً منها ؛ لتعلق النذر بالعين .

ولا يزول ملكه عن المعينة بنفس النذر ، وليس له بيعها ولا إبدالها بغيرها ، ولا يلزمه إبدالها إن تلفت أو أتلّفها ، وإن أتلّفها أجنبي .. لزمه قيمتها لملكها ،

(١) وهو : أن النذر يُسلك به مسلك الواجب .

(٢) في الأصل : ( تشوق ) ، والتصويب من « أسنى المطالب » ( ١ / ٥٨٠ ) ، و« مغني المحتاج » ( ٤٩٣ / ٤ ) .

(٣) في الأصل : ( معينة ) ، والتصويب من « فتح الوهاب » ( ٢ / ٢٠٧ ) .

.....

ولا يلزمه صرفها إلى أخرى ، بخلاف الهدى ؛ فإن الحق فيه للفقراء ، وهم موجودون ، قاله في « البيان » <sup>(١)</sup> .

### خاتمة

[ في بيان بعض صيغ النذور ]

لو قال : ( إن شفى الله مريضى .. فله عليّ أن أتصدق بعشرة ) ثم قال في اليوم الثاني مثله ؛ فإن قصد التكرار .. لم يلزمه غير عشرة ، وإن قصد الاستئناف أو أطلق .. لزمه عشرون ؛ كما في « فتاوى القفال » <sup>(٢)</sup> ، ويجيء مثله - كما قال الزركشي - في نذر اللجاج .

\* \* \*

ولو نذر التصدق على أهل الذمة بدينار مثلاً .. جاز صرفه إلى المسلمين ، أو على المبتدعة أو الرافضة .. جاز صرفه إلى أهل السنة ، أو على الأغنياء .. جاز صرفه إلى الفقراء ؛ كما في « فتاوى القفال » <sup>(٣)</sup> .

\* \* \*

ولو قال : أحد هذين للفقراء .. فهو نذر إن أراد أو أطلق ؛ فإن تلف أحدهما .. أعطاهم الآخر ، فإن أراد الإقرار بأن لهم أحدهما والآخر ملكه ،

(١) البيان ( ٤٧٧/٤ ) .

(٢) فتاوى القفال ( ص ١٧٧ ) .

(٣) فتاوى القفال ( ص ١٨٢ ) .

.....

فتلف [أحدهما] فعَيَّن لهم التالف .. قُبِلَ قوله ، أو نذر التصدُّق بأحد شيئين  
فتلف أحدهما .. لزمه التصدُّق بالآخر .

\* \* \*

ولو قال : ( إن شفى الله مريضى .. فعبدى هذا حرٌّ ) ، ثم قال : ( إن  
ردَّ الله غائبي .. فهذا حرٌّ أيضاً ) فأَيُّهما حصل أولاً .. عتق العبد به ، وكذا  
إن حصلاً معاً<sup>(١)</sup> .

\* \* \*

ولو نذر ألا يكَلِّم أحداً .. لم يصح نذره ؛ لِمَا فيه من التضييق والتشديد ،  
أو أن يصلي في أفضل الأوقات .. [ فقياسُ ما قالوه في ( الطلاق ) : ليلةُ  
القدر ، أو في أحبِّ الأوقات ] إلى الله تعالى .. قال الزركشي : ( ينبغي ألا  
يصحَّ نذره )<sup>(٢)</sup> .

(١) وكذا في « فتاوى ابن الصلاح » ( ٧١٦/٢ ) ، وقال الشارح رحمه الله تعالى في « مغني  
المحتاج » ( ٤٩٥/٤ - ٤٩٦ ) : ( ولو قال : إن شفى الله مريضى فعبدى هذا حر ، ثم نذر عتقه  
إن ردَّ الله غائبه .. انعقد النذران ، فإن حصلاً معاً .. أقرع بينهما ، كذا نقله في « الروضة »  
عن « فتاوى القاضي » عن العبادي ، والذي فيها عنه : أن النذر الثاني موقوف ؛ فإن شفى الله  
المريض قبل القدم ، أو بعده ، أو معه .. بان أنه لم ينعقد ، والعبد مستحقُّ العتق عن الأول ،  
وإن مات .. انعقد وأعتق العبد عنه ، كذا ذكره البغوي في « فتاويه » ، وهذا أوجهٌ ) .

(٢) قوله : ( فقياس ) مبتدأ ، وقوله : ( ليلةُ القدر ) خبر ؛ أي : فيصلي في ليالي العشر كلها  
حتى يبرأ بيقين . أفاده البجيرمي رحمه الله تعالى في « حاشيته » على الخطيب » ( ٣١٦/٤ ) ،  
وقال الشارح رحمه الله تعالى في « مغني المحتاج » ( ٤٩٦/٤ ) بعد كلام الزركشي : ( والذي  
ينبغي : الصَّحَّة ، ويكون كنذره في أفضل الأوقات ) .

.....

أو أن يعبد الله بعبادة لا يشاركه فيها غيره . . فقليل : يطوف بالبيت وحده ،  
ورُدَّ : بأنه لا يخلو عن مَلَكٍ ونحوه ، وقيل : يصلي داخل البيت وحده ، وقيل :  
يتولَّى الإمامة العظمى<sup>(١)</sup> ، والله سبحانه وتعالى أعلم .



تمَّ شرح الربع الأول بحمد الله وعونه في يوم الاثنين المبارك ، ثامن  
عشر جمادى الأولى ، سنة ثلاث وخمسين وتسع مئة ، على يد مؤلفه محمد  
الخطيب الشرييني ، نفع الله تعالى به مؤلفه ومن قرأه أو نقل منه أو طالع فيه  
وسائر المسلمين ، وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم ، وأن ينفع به كما نفع  
بأصله ؛ إنه قريبٌ مجيبٌ .

(٢)  
وصلَّى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلَّم

(١) وينبغي أن يكفي واحد من ذلك ، وما [رد] به : من أن البيت لا يخلو عن طائف من  
ملكٍ أو غيره . . مردود ؛ لأن العبرة : بما في ظاهر الحال ، وذكرت في « شرح المنهاج » وغيره  
هنا [فروعاً] مهمة لا يحتملها هذا المختصر ، فمن أرادها . . فليراجعها في ذلك . « إقناع »  
[٢٦٢/٢] . هامش .

(٢) في هامش الأصل : ( بلغ مقابلة بالمسجد النبوي بالروضة الشريفة ) .

# محتوى الكتاب

٥	كتاب الصيام
٧	- أركان الصيام .....
١٢	- ما يجب به صوم رمضان .....
٢٠	- لو رُئي الهلال ببلدٍ لزم حكمه البلد القريب .....
٢١	- ثبوت شهر رمضان في حقٍّ من اشتبه عليه ذلك .....
٢٤	- اشتراط النية لصحة الصوم وتبنيها في الواجب .....
٢٦	- وقت نية صوم النفل .....
٢٧	- اشتراط تعيين النية في الصوم الواجب .....
٣١	- أعذار الصوم .....
٣٢	- فطر الحامل والمرضع إن خافتا .....
٣٨	- مفطرات الصوم .....
٤٣	- فائدة : في ابتلاع ما خرج من الطعام بين الأسنان .....
٤٥	- حكم من أفسد صومه بالجماع .....
٤٦	- ذكر محترقات ما سبق من عدم وجوب الكفارة .....
٤٩	- كفارة الجماع في نهار رمضان .....
	- فائدة : في ضابط ما يستقرُّ في الذمة من حقوق الله المالية مع العجز .....
٥١	- تفصيل حكم القبلة للصائم .....
٥٢	- فائدة : في فتوى عجيبة من الإمام الشافعي .....
٥٣	- بعض ما يكره للصائم .....

- ٥٥ ..... - ما يسُنُّ للصائم
- ٦٠ ..... - ليلة القدر وما يستحبُّ فيها
- ٦٢ ..... - بيان حكم من لزمه قضاء رمضان
- ٦٤ ..... - حكم من مات وعليه صوم
- ٦٧ ..... خاتمة : في فدية التأخير وحكم تعجيلها
- ٦٨ ..... ① باب صوم التطوع
- ٧٣ ..... - حكم قطع صوم النفل
- ٧٦ ..... - حكم قطع فرض الكفاية
- ٧٦ ..... - صوم يوم الشكِّ
- ٨١ ..... - الأيام التي يحرم صومها
- ٨٣ ..... خاتمة : في ترتيب أفضل الشهور للصوم بعد رمضان
- ٨٦ ..... ① باب الاعتكاف
- ٨٧ ..... - أركان الاعتكاف
- ٨٧ ..... \* الركن الأول : النية
- ٨٧ ..... \* الركن الثاني : المسجد
- ٨٩ ..... - حكم ما لو نذر الاعتكاف في مسجدٍ معيَّن
- ٩١ ..... \* الركن الثالث : المكث في المسجد
- ٩٥ ..... - ما يقطع التتابع وما لا يقطعه
- ١٠٢ ..... \* الركن الرابع : المُعتكِف وشرطه
- ١٠٣ ..... - مبطلات الاعتكاف
- ١٠٧ ..... فائدة : هل خروج المعتكف المتطوع لعيادة المريض أفضل أو مكثه ؟ ....
- ١٠٩ ..... خاتمة : فيما لو أحرم المعتكف بالحج

## كتاب الحج

١١١

- شروط وجوب الحج ..... ١١٦

- مراتب الحج والعمرة ..... ١٢١

- شروط الاستطاعة بالنفس سبعة ..... ١٢٣

- الاستطاعة بالغير ..... ١٣٧

- حكم من مات بعد وجوب الحج عليه ..... ١٤١

- لزوم تقديم حجة الإسلام على النفل والحج المندور ..... ١٤٥

- المواقيت الزمانية للنسك ..... ١٤٨

- استحباب الإكثار من العمرة ..... ١٤٩

- أوجه أداء النسكين ..... ١٥٣

- اختلاف الرواة في إحرامه ﷺ والجمع بين الروايات ..... ١٥٣

- إحرام الصحابة رضي الله عنهم ..... ١٥٥

- دم التمتع والقِران ..... ١٥٧

- بيان دم التمتع ووقته ..... ١٦٢

خاتمة : فيما لو وجد الهدي قبل الإحرام وبعد الصوم ، وفي حكم موت

التمتع ..... ١٦٥

○ باب المواقيت ..... ١٦٧

فائدة : في بيان السنة التي أفت فيها رسول الله ﷺ المواقيت ..... ١٧٠

- حكم من سلك طريقاً لا ميقات فيه ..... ١٧٢

- هل الأفضل الإحرام من الميقات أم من دويرة أهله ؟ ..... ١٧٣

- حكم مجاوزة الميقات بلا إحرام ..... ١٧٤

○ باب الإحرام وما يحرم فيه ..... ١٧٦



- نية الإحرام وما يتعلّق بها ..... ١٨٣
- لو أحرم بنسك ثم نسيه أو شكّ فيما أحرم به ..... ١٨٨
- التلبية ..... ١٩٢
- مُحَرَّمَاتُ الإحرام ..... ١٩٦
- لبس المخيط ..... ١٩٦
- حكم ستر رأس الرجل المحرم ..... ٢٠١
- الطيب ..... ٢٠٢
- الدهن ..... ٢٠٦
- إزالة الظفر والشعر ..... ٢٠٩
- هل يملك المحرم الصيد بالإرث ؟ ..... ٢١٩
- لو أحرم وفي ملكه صيدٌ ..... ٢٢٠
- حكم من فعل شيئاً من المحرّمات لعذرٍ ..... ٢٢١
- حكم من فعل شيئاً من المحرّمات ناسياً أو جاهلاً ..... ٢٢٢
- خاتمة : في حكم ستر الوجه مع الرأس ولبس المخيط على الخنثى ..... ٢٢٨
- ○ باب كفارات الإحرام ..... ٢٢٩
- ما يترتّب على الجماع في النسك ..... ٢٣٤
- كفارة الجماع المفسد ..... ٢٣٨
- جزاء الصيد ..... ٢٤٣
- حكم صيد الحرم ..... ٢٥٥
- قطع نبات الحرم ..... ٢٥٩
- حكم صيد حرم المدينة ونباتها ..... ٢٦٦
- خاتمة : في حكم نقل تراب الحرم وأحجاره ..... ٢٦٩

- ٢٧١ ..... ٥ باب صفة الحج
- ٢٧٥ ..... - طواف القدوم
- ٢٧٦ ..... - صفة الطواف
- ٢٨٩ ..... - حكم طواف المحمول والحامل
- ٢٩٤ ..... - واجبات الطواف
- ٢٩٨ ..... - صفة السعي
- ٣٠٥ ..... - ما يطلب في اليوم السابع
- ٣٠٦ ..... - ما يطلب في اليوم الثامن ( يوم التروية )
- ٣٠٧ ..... - ما يطلب في يوم عرفة
- ٣١٥ ..... - وقت الوقوف بعرفة
- ٣١٧ ..... - حكم الجمع بين الليل والنهار في الوقوف بعرفة
- ٣١٧ ..... - ما يطلب ليلة النحر ويومه
- ٣٢٠ ..... - حكم المبيت بمزدلفة
- ٣٣٨ ..... - أسباب التحلل من الحج
- ٣٤١ ..... - رمي الجمار أيام التشريق
- ٣٤٤ ..... - الاستنابة في الرمي
- ٣٤٥ ..... - شروط الرمي
- ٣٥٠ ..... - ما يترتب على ترك الرمي
- ٣٥٢ ..... - المبيت بمنى ليالي التشريق
- ٣٥٣ ..... - ما يترتب على ترك المبيت بمنى
- ٣٥٤ ..... - أعذار ترك المبيت بمنى
- ٣٥٧ ..... - خطبة الوداع

- ٣٥٨ ..... - النفر الأول
- ٣٦٠ ..... - ما يستحب بعد الرمي في أيام التشريق
- ٣٦٤ ..... - طواف الوداع
- ٣٦٩ ..... خاتمة : في استحباب زيارة النبي ﷺ
- ٣٧١ ..... - السلام على الصاحبين رضي الله عنهما
- ٣٧٣ ..... ٥ باب صفة العمرة
- ٣٧٧ ..... ٥ باب فرض الحج والعمرة وسننهما
- ٣٧٩ ..... - واجبات الحج
- ٣٨٠ ..... - سنن الحج
- ٣٨١ ..... - أفعال العمرة
- ٣٨٣ ..... ٥ باب الفوات والإحصار
- ٣٨٣ ..... - حكم الفوات
- ٣٨٧ ..... - موانع إتمام الحج والعمرة
- ٣٨٧ ..... \* المانع الأول : الحصر العام
- ٣٩١ ..... تنبيه : في بيان ما يحصل به التحلل للمُحَصِّر
- ٣٩٢ ..... \* المانع الثاني : الحصر الخاص
- ٣٩٢ ..... - حكم من أحصر بمرضٍ أو نحوه
- ٣٩٤ ..... \* المانع الثالث : الرق
- ٣٩٨ ..... \* المانع الرابع : الزوجية
- ٤٠٢ ..... \* المانع الخامس : الأبوة
- ٤٠٣ ..... \* المانع السادس : الدين
- ٤٠٤ ..... تنمة : في اجتماع دم الإفساد والتحلل والفوات

- خاتمة : في حاصل دماء النسك وأقسامها ..... ٤٠٥
- القسم الأول : دم ترتيب وتقدير ..... ٤٠٥
- القسم الثاني : دم ترتيب وتعديل ..... ٤٠٦
- القسم الثالث : دم تخير وتقدير ..... ٤٠٦
- القسم الرابع : دم تخير وتعديل ..... ٤٠٧
- باب الأضحية ..... ٤٠٨
- شروط الأضحية ..... ٤١٠
- اشتراط النية للتضحية ..... ٤٢٣
- الأضحية المنذورة ..... ٤٢٨
- خاتمة : في ندب التضحية من الإمام الأعظم ..... ٤٣٤
- باب العقيقة ..... ٤٣٦
- ما يستحبُّ عمله لمن ولد له ولد ..... ٤٣٧
- تسمية المولود ..... ٤٣٩
- فائدة : في حكم تثقيب آذان الصبية ..... ٤٤٦
- خاتمة : فيما يستحبُّ قوله عند الذبح ، وحكم تلطيخ المولود بالدم ..... ٤٤٧
- باب الصيد والذبائح ..... ٤٤٩
- \* الركن الأول : الذبيح ..... ٤٤٩
- شرط حلِّ المذبوح حلُّ مناكحة الذابح ..... ٤٥١
- \* الركن الثاني : الذابح ..... ٤٥٢
- فائدة : في الفرق بين الوثن والصنم ..... ٤٥٣
- كراهة ذكاة المجنون والسكران ..... ٤٥٣

- \* الركن الثالث : آلة الذبح ..... ٤٥٤
- \* الركن الرابع : الذبح ..... ٤٥٧
- ما يستحبُّ في الذبح ..... ٤٥٩
- الصيد بالجراحة المعلّمة ..... ٤٦٤
- ما يُملك به الصيد ..... ٤٧٧
- أمورٌ أخرى يُملك بها الصيد ..... ٤٧٨
- خاتمة : في حكم اختلاط حمامه بحمام غيره ..... ٤٨٥
- ⊙ باب الأطعمة ..... ٤٨٧
- ما يؤكل من حيوان الوحش ..... ٤٨٩
- حكم سنور البر ..... ٤٩٢
- حرمة أكل ما تستخبثه العرب من الحشرات ..... ٤٩٢
- فائدة : في حكم قتل ما لا يؤكل ..... ٤٩٣
- تحريم كل ما يتقوى بنابه ..... ٤٩٥
- ما يؤكل من الطيور ..... ٤٩٨
- تحريم كلّ ذي مخلب ..... ٥٠٠
- حرمة ما يقتات بنجس ..... ٥٠١
- حكم غراب الزرع ..... ٥٠٢
- حكم الحيوان الذي لا نصّ فيه ..... ٥٠٣
- حكم الجلالة ..... ٥٠٥
- حكم جنين المذكاة ..... ٥٠٨
- صيد البحر ..... ٥١٠
- حكم الأكل من المحرمات للمضطر ..... ٥١٥

خاتمة تتعلّق بالأطعمة : فيما يكره ويسنُّ في الأكل ، وحكم التبسُّط في

- الطعام وغيره ..... ٥٢٨
- حكم أكل ساقط الزروع والثمار ..... ٥٢٩
- ⊙ باب النذر ..... ٥٣١
- \* الركن الأول : الناذر ..... ٥٣٢
- \* الركن الثاني : المنذور ..... ٥٣٤
- \* الركن الثالث : في صيغة النذر ..... ٥٤١
- أنواع النذر ..... ٥٤١
- نذر التبرُّر ..... ٥٤٢
- نذر اللِّجاج ..... ٥٤٤
- فائدة : فيما لو احتملت الصيغة نذر اللِّجاج ونذر التبرر ..... ٥٤٦
- حكم نذر الحج راكباً أو ماشياً ..... ٥٤٨
- حكم من نذر المضي أو المشي إلى مكة أو الكعبة أو مسجد النبي ﷺ ..... ٥٥٢
- حكم نذر شيءٍ معيّنٍ إلى الحرم ..... ٥٦١
- حكم من نذر صوم سنةٍ معينةٍ ..... ٥٦٧
- لو نذر صوم اليوم الذي يقدم فيه فلان ..... ٥٧٢
- ما يلزم من نذر صلاةً ..... ٥٧٦
- خاتمة : في بيان بعض صيغ النذور ..... ٥٨١
- محتوى الكتاب ..... ٥٨٤

